

خاتمة المستدرک

جلد (۵)

نویسنده:
نوری میرزا حسین محدث نوری

بسم الله الرحمن الرحيم

خاتمه مستدرک الوسائل

کاتب:

حسین النوری الطبرسی

نشرت فی الطباعة:

موسسة آل البیت علیه السلام

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

خاتمة المستدرک المجلد ۵

اشارة

سرشناسه : نوری، حسین‌بن محمدتقی، ۱۲۵۴- ۱۳۲۰ق.

عنوان و نام پدیدآور : خاتمه مستدرک الوسائل/ تالیف حسین النوری الطبرسی؛ تحقیق موسسه آل‌البیت علیهم‌السلام لاحیاءالتراث.

مشخصات نشر : قم: موسسه آل‌البیت(ع)، لاحیاءالتراث، ۱۴۱۵ق = -.۱۳۷۳.

مشخصات ظاهری : ج.

فروست : موسسه آل‌البیت(علیهم‌السلام) لاحیاءالتراث؛ ۳۰، ۳۱، ۳۲، ۳۵

شابک : ۲۴۰۰ ریال: ج. ۱۱ ۹۶۴-۵۵۰۳-۸۴-۱۱ ؛ ۸-۸۶-۵۵۰۳-۹۶۴ ؛ ۵۰۰۰ ریال: ج. X-۹۶۴-۳۱۹-۰۱۷۶ ؛ ۸۰۰۰ ریال: ج. ۹ X-۹۶۴-۳۱۹-۰۲۰:

یادداشت : کتاب حاضر خاتمه مستدرک الوسائل و مستنبط‌المسائل است که خود در اصل اضافاتی است بر کتاب وسائل الشیعه حرالعاملی.

یادداشت : ج. ۶ (چاپ اول: ۱۴۱۶ق. = ۱۳۷۳).

یادداشت : ج. ۸ (چاپ اول: ۱۴۱۸ق. = ۱۳۷۶).

یادداشت : ج. ۹ (چاپ اول: ۱۴۲۰ق. = ۱۳۷۸).

یادداشت : کتابنامه.

عنوان دیگر : مستدرک الوسائل و مستنبط‌المسائل.

عنوان دیگر : وسائل الشیعه.

موضوع : حدیث -- علم‌الرجال

موضوع : احادیث شیعه -- قرن ۱۲ق.

موضوع : اخلاق اسلامی -- متون قدیمی تا قرن ۱۴

شناسه افزوده : حر عاملی، محمد بن حسن، ۱۰۳۳-۱۱۰۴ق . وسائل‌الشیعه.

شناسه افزوده : موسسه آل‌البیت(علیهم‌السلام). لاحیاءالتراث.

رده بندی کنگره : BP۱۳۵/ح۴و۵۰۱۸ ۱۳۷۳

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲

شماره کتابشناسی ملی : م۷۴-۱۶۰۲نام کتاب: خاتمة المستدرک

موضوع: تاریخ فقیهان و راویان

[تتمة الفائدة الخامسة فی شرح مشیخة کتاب من لا یحضره الفقیه]

اشارة

الفائدة الخامسة

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۷

[تتمة طرق الصدوق إلى مشيخته على الترتيب]

[۲۳۲] رلب- و إلى عمّار بن مروان الكلبى:

محمّد بن موسى بن المتوكل، عن عبد اللّه بن جعفر الحميرى، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبى أيوب الخزاز، عنه «۱».

أبو أيوب هو إبراهيم بن عثمان أو عيسى ثقة، فالسند صحيح مضافا إلى كون ابن محبوب فى السند.

و كذا عمّار ثقة لا مغمز فيه.

و يروى عنه ابن أبى عمير «۲»، و ابن فضّال «۳»، و جعفر بن بشير «۴»، و أبو العباس «۵»، و على بن رئاب «۶»، و عمرو بن ميمون «۷»، و هشام بن سالم «۸»، و على بن النعمان «۹»، و غيرهم فهو معدود من الأجلّاء.

[۲۳۳] رلج- و إلى عمّار بن موسى الساباطى:

أبوه، و محمّد بن الحسن، عن سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن الحسين بن على بن فضّال، عن عمرو بن سعيد المداينى، عن مصدق بن صدقة، عنه «۱۰».

أحمد و مصدق من العلماء الرواة، و الفقهاء الثقات مع كونهما فطحيّين.

---

(۱) الفقيه ۴: ۹۸، من المشيخة.

(۲) تهذيب الأحكام ۱: ۱۵۹/ ۴۵۵.

(۳) تهذيب الأحكام ۶: ۱۹۱/ ۴۱۲.

(۴) أصول الكافى ۲: ۲۲۸/ ۴.

(۵) أصول الكافى ۲: ۴۸۸/ ۱۷.

(۶) تهذيب الأحكام ۶: ۳۶۸/ ۱۰۶۲.

(۷) أصول الكافى ۱: ۳۶۴/ ۲.

(۸) الكافى ۷: ۳۹۳/ ۲.

(۹) أصول الكافى ۲: ۸۹/ ۲.

(۱۰) الفقيه ۴: ۴، من المشيخة.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۸

و المدائنى ثقة اختلفوا فى فطحيّته، و قال الأردبيلى فى مجمع الفائدة: عمرو ابن سعيد المداينى قيل أنّه فطحى، إلّا أنّ الأرجح أنه ثقة و ليس بفطحى «۱» انتهى، و الظاهر أنّ المشهور على فطحيّته.

و أمّا عمار فقد كثر الكلام فيه من جهة فطحيّته المعلومة بنقل الثقات، و لذا قال صاحب التكملة- رحمه اللّه- فى آخر ترجمته: فالمسألة تبنى على أن الموثق حجّة أم لا «۲»، انتهى.

و الحقّ ان اخباره معتمدة لا بد من العمل بها، و إن قلنا بعدم حجيّة الموثق مطلقا، أو عند وجود معارض صحيح، و ذلك لوجود الدليل الخاصّ على حجيّتها، و يستكشف ذلك من مواضع-:

أ- كلام المفيد فى الرسالة العددية من أن رواة الحديث- بأن شهر رمضان من شهور السنة يكون تسعة و عشرين يوما، و يكون ثلاثين

يوما- فقهاء، أصحاب أبى جعفر (عليه السلام). إلى أن قال: و الأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال و الحرام و الفتيا و الأحكام، الذين لا يطعن عليهم، و لا طريق إلى ذمّ واحد منهم، و هم أصحاب الأصول المدوّنة، و المصنّفات المشهورة. إلى أن قال: ممّن روى عن أبى جعفر محمّد بن على الباقر (عليهما السلام)- أن شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان- أبو جعفر محمّد بن مسلم. إلى أن قال: و روى مصدق بن صدقة، عن عمّار بن موسى الساباطى، عن أبى عبد اللّه جعفر بن محمّد (عليهما السلام) قال: «يصيب شهر رمضان ما يصيب الشهور من النقصان، يكون ثلاثين يوما و يكون تسعة و عشرين يوما» «۳».

---

(۱) مجمع الفائدة و البرهان ۱: ۳۵۳.

(۲) تكملة الكاظمى ۲: ۲۱۷.

(۳) الرسالة العددية: ۱۴ و ۱۵ و ۱۷.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۹

ب- و ما تقدم فى (رز) «۱» فى ترجمة على بن أبى حمزة، و هو قول المحقق فى «أسآر المعتبر»، من أنّ الأصحاب عملوا برواية هؤلاء- يعنى عليّ و عمّار- كما عملوا هناك.

و لو قيل: قد ردّوا رواية كلّ واحد منهما فى بعض المواضع.

قلنا كما ردّوا رواية الثقة فى بعض المواضع متعلّلين بأنه خبر واحد، و إلّا فاعتبر كتب الأصحاب فإنّك تراها مملوءة من رواية على و عمّار «۲».

و قال أيضا فى أحكام البئر، فيما ينزح للعصفور و شبهه: لنا: ما رواه عمّار الساباطى، عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال: «و أقلّه العصفور ينزح منها دلو واحدة»، و قد قلنا أنّ عمّار مشهود له بالثقة فى النقل، منضمّا إلى قبول الأصحاب لرواية هذه، و مع القبول لا يقدح اختلاف العقيدة «۳».

و قال فى المسألة الاولى من المسائل الغريّة: قال شيخنا أبو جعفر فى مواضع من كتبه انّ الإماميّة مجمعة على العمل بما يرويه السكونى و عمّار و من ماثلهما من الثقات لم يقدح المذهب بالرواية مع اشتهار الصدق. إلى آخره.

ج- ما فى الفهرست: عمّار بن موسى الساباطى له كتاب كبير جيّد معتمد و كان فطحيّا «۴».

و فى التهذيب- بعد حكاية تضعيفه عن جماعة- انه و ان كان فطحيا فهو

---

(۱) تقدم برقم: ۲۰۷.

(۲) المعتبر ۱: ۹۴.

(۳) المعتبر ۱: ۷۳.

(۴) فهرست الشيخ ۱۱۷/ ۵۱۵.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۱۰

ثقة فى النقل لا يطعن عليه «۱» و الظاهر بل المقطوع انه داخل فى العموم الذى ادّعاه فى عدّته فى قوله فلأجل ما قلناه عملت الطائفة باخبار الفطحيّة مثل عبد اللّه بن بكير و غيره و اخبار الواقفة. إلى آخره «۲».

و لذا قال المحقق فى المعتبر فى مسألة التراوح: و الاولى و ان ضعف سندها فان الاختبار يؤيدها من وجهين أحدهما عمل الأصحاب على رواية عمّار لثقته، حتى ان الشيخ فى العدّة ادّعى إجماع الإماميّة على العمل بروايته «۳».

و قال السيد الأجل بحر العلوم فى رجاله بعد نقل هذه العبارة: و لم أجد فى العدّة تصريحا بذكر عمّار، و الذى وجدته فيه دعوى عمل

الطائفة باخبار الفطحيّة مثل عبد اللّه بن بكير و غيره، و شمول العموم له غير معلوم لأنّه فرع المماثلة فى التوثيق و لم يظهر من العدّة ذلك و كان المحقق أدخله فى العموم لثبوته من كلامه فى التهذيب و الفهرست، انتهى «۴».

قلت: عمّار من الثقات المعروفين، و فى المعتبر فى مسألة الإنائين: و عمّار هذا و ان كان فطحيّا و سماعة و ان كان واقفيّا لا يوجب ردّ روايتهما هذه، امّا أوّلا فلشهادة أهل الحديث لهما بالثقة. إلى آخره «۵».

و فى النجاشى: عمّار بن موسى الساباطى أبو الفضل مولى و أخواه قيس و صباح رووا عن أبى عبد اللّه و أبى الحسن (عليهما السلام) و كانوا ثقات فى الرواية «۶». إلى آخره، و مثله [فى] الخلاصة «۷»، و تقدم كلام الشيخ فى

---

(۱) تهذيب الأحكام ۷: ۱۰۱/ ۴۳۵ (ذيل الحديث).

(۲) عدة الأصول ۱: ۳۸۱.

(۳) المعتبر ۱: ۶۰.

(۴) رجال السيد بحر العلوم ۳: ۱۶۸.

(۵) المعتبر ۱: ۱۰۴.

(۶) رجال النجاشى ۲۹۰/ ۷۷۹.

(۷) رجال العلامة ۲۴۳/ ۶.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۱۱

التهذيب «۱»، و فى الكشى: قال محمّد بن مسعود: عبد اللّه بن بكير و جماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم ابن بكير، و ابن فضّال يعنى الحسن بن علىّ، و عمّار الساباطى، و على بن أسباط، و بنو الحسن بن على بن فضّال علىّ و أخواه، و يونس بن يعقوب، و معاوية بن حكيم، و عدّ عدّة من اجلّة الفقهاء العلماء «۲»، و انتهى.

فهو ان لم يكن أوثق من ابن بكير فهو مثله قطعا فهو داخل فى العموم من غير تردّد.

د- ما رواه الكشى فى ثلاثة مواضع كما هو الموجود فى اختيار الشيخ، ففى موضع روى عن أبى الحسن موسى (عليه السلام) انه قال: استوهبت عمّار من ربّى تعالى، فوهبه لى «۳».

و فى موضع: عن على بن محمّد، عن محمّد بن احمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن حمّاد الكوفى، عن مروك، عن رجل «۴» قال: قال لى أبو الحسن الأول (عليه السّلام): انى استوهبت عمّار الساباطى من ربّى، فوهبه لى «۵».

و فى موضع آخر: عن محمّد بن قولويه، عن سعد بن عبد اللّه القمى، عن عبد الرحمن بن حمّاد الكوفى، عن مروك بن عبيد، عن رجل، و ذكر مثله «۶».

و السند و ان كان ضعيفا، الّا انّ فى ذكر الخبر فى ثلاثة مواضع، و اختياره

---

(۱) تهذيب الأحكام ۷: ۱۰۱/ ۴۳۵ (ذيل الحديث).

(۲) رجال الكشى ۲: ۶۳۵/ ۶۳۹.

(۳) رجال الكشى ۲: ۵۲۴/ ۴۷۱.

(۴) لم ترد فى اسناد الرواية من المصدر، و انما وردت فى اسناد آخر- سيأتى- للرواية نفسها من المصدر أيضا، فلاحظ.

(۵) رجال الكشى ۲: ۷۰۷/ ۷۶۳.

(۶) رجال الكشى ۲: ۷۹۳/ ۹۶۷.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۲

الشيخ كذلك، دلالة على قوّته و اعتباره.

و قال ابن طاوس فى رجاله كما فى التحرير الطاووسى: و رأيت فى بعض النسخ رواية مروك، عن أبى الحسن (عليه السلام) بلا واسطة «۱»، و عليه فالخبر قوى جدّا و حيث ان الضعف الذى رمى به عمّار فى بعض الكلمات منحصر سببه فى فطحيّته و الخبر يدلّ على خروجه منهم حكما فلا نقص ينسب اليه من هذه الجهة، و لاتفاق الكلمة على فقهه و عدالته و علمه و درايته لا بدّ و ان يعدّ من أجلّاء أصحابنا.

قال الشيخ البهائى فى شرح الفقيه: و عمّار الساباطى و ان كان فطحيّا الّا انّه كان ثقة جليلا من أصحاب الصادق و الكاظم (عليهما السلام) و حديثه يجرى مجرى الصحاح، و قد ذكر الشيخ فى العدة: ان الطائفة لم تزل تعمل بما يرويه عمّار، و قول الكاظم (عليه السّلام): انّى استوهبت عمّارا من ربّى، فوهبه لى، مشهور. و سؤاله الصادق (عليه السّلام) ان يعلّمه الاسم الأعظم و قوله (عليه السّلام): انّك لا تقوى على ذلك، و إظهار بعض علامات ذلك عليه يدلّ على كمال قربه و اختصاصه، فقد ثبت بنقل الشيخ و تقرير هؤلاء الفضلاء له فيكون المخالف مسبوقا بالإجماع «۲»، انتهى.

و أغرب صاحب التكملة حيث قال- بعد نقل هذا الكلام-: و امّا ما ذكر من اقترانه بالقرائن كخبر الكشى عن الكاظم (عليه السّلام)، فانا فى عجب من ذلك، فإنّك تحقّقت انه فطحى الى ان مات، فكيف يستوهبه الكاظم (عليه السّلام) من اللّه، و يوهبه له، و هو فطحى ملعون من الكلاب الممطورة؟!، و لو كان من الصادق (عليه السّلام) لكان له وجه، فالأولى

---

(۱) التحرير الطاووسى: ۱۹۰/ ۲۶۹.

(۲) شرح الفقيه للبهائى: لم يقع بأيدينا.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۳

الطرح لذلك و لضعف السند أو حمل عمّار على غير الساباطى، و ان كان نقل المصنف لفظ الساباطى «۱»، انتهى.

قلت: اعلم أوّلا ان الفطحيّة أقرب المذاهب الباطلة إلى مذهب الإمامية و ليس فيهم معاندة و إنكار للحق و تكذيب لأحد من الأئمة الاثنى عشر (عليهم السلام) بل لا فرق بينهم و بين الإماميّة أصولا و فروعا أصلا، إلّا فى اعتقادهم امامة امام بين الصادق و الكاظم (عليهما السلام) فى سبعين يوما، لم تكن له راية فيحضروا تحتها، و لا بيعة لزمهم الوفاء بها، و لا أحكام فى حلال و حرام، و تكاليف فى فرائض و سنن و آداب كانوا يتلقونها، و لا غير ذلك من اللوازم الباطلة، و الآثار الفاسدة الخارجية المربية غالبا على امامة الأئمة الذين يدعون الى النار، سوى الاعتقاد المحض الخالى عن الآثار، الناشئ عن شبهة حصلت لهم عن بعض الاخبار، و انّما كان مدار مذهبهم على ما أخذوه من الأئمة السابقة و اللاحقة صلوات اللّه عليهم كالإماميّة.

و من هنا تعرف وجه عدم ورود لعن و ذمّ فيهم، و عدم أمرهم (عليهم السلام) بمجانبتهم كما ورد ذمّ الزيديّة و الواقفة و أمثالهما و لعنهم، بل فى الكشى أخبار كثيرة، و فيها انّهما و النّصّاب عندهم (عليهم السلام) بمنزلة سواء، و أنّ الواقف عاند عن الحقّ و مقيم السيئة، و أن الواقفة كفّار زنادقة مشركون، و نهوا (عليهم السلام) عن مجالستهم و انّهم داخلون فى قوله تعالى وَ قَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتابِ أَنْ إِذا سَمِعْتُمْ آياتِ اللّهِ يُكْفَرُ بِها وَ يُسْتَهْزَأُ بِها فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ «۲» قال: يعنى الآيات الأوصياء الذين كفروا بها الواقفة و آل أمرهم الى ان أذنوا (عليهم السلام) فى الدعاء عليهم فى القنوت، و لشدّة عنادهم و تعصّبهم لقّبوا بالكلاب الممطورة، و الممطورة كما مرّ

---

(۱) التكملة ۲: ۲۱۵/ ۲۱۶.

(۲) النساء ۴: ۱۴۰.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۴

فی (قمد) «۱» فی ترجمة سماعة.

هذا و لم نعثر الی الآن علی ورود ذمّ فی الفطحیّة، بل کانت معاملتهم (علیهم السلام) معهم فی الظاهر کمعاملتهم مع الإمامیّة، و قد أمروا بأخذ ما رووه بنو فضّال و هم عمدهم، و روایاتهم لا تحصی کثرة.

و روی الصدوق فی العیون، و العلل، و معانی الاخبار، عن محمّد بن إبراهیم الطالقانی، عن احمد بن زیاد الهمدانی «۲»، عن علی بن الحسن بن فضّال، عن أبیه قال: سألت الرضا (علیه السّلام) فقلت له: لم کنی النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله) بابی القاسم؟ فقال: لأنّه کان له ابن یقال له: قاسم، فکنّی به، قال: فقلت: یا ابن رسول اللّه، فهل ترانی أهلا للزیادة؟ فقال:

نعم، اما علمت ان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) قال: انا و علیّ أبوا هذه الأمّة؟ قلت: بلی، قال: اما علمت ان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) أب لجمیع أمّته، و علیّ (علیه السّلام) منهم؟ قلت: نعم، قال: اما علمت أن علیا (علیه السّلام) قاسم الجنّة و النار؟ قلت: بلی، قال: فقیل له: أبو القاسم، لانه أبو قاسم الجنّة و النار، الخبر «۳».

و امّا سند ما ادّعیناه ففی الکشی: الفطحیّة هم القائلون بإمامة عبد اللّه ابن جعفر بن محمّد (علیهما السلام) و سمّوا بذلک، لانه قیل: انه کان افطح الرأس، و قال بعضهم: کان افطح الرجلین، و قال بعضهم: انّهم نسبوا الی

(۱) تقدم برقم: ۱۴۴.

(۲) فی العیون، و العلل: احمد بن محمد بن سعید الکوفی و فی معانی الأخبار: أحمد بن محمد بن یوسف بن سعید الکوفی بدل الهمدانی المذکور.

و الصواب ما فی العیون و العلل بقرینة ما موجود فی ترجمته فی سائر کتب الرجال، و هو ابن عقدة الحافظ الجارودی المشهور.

(۳) انظر: عیون اخبار الرضا علیه السّلام ۲: ۸۵/ ۲۹ و علل الشرائع ۱۲۷/ ۲ و معانی الاخبار ۵۲/ ۳، و فیها اختلاف یسیر مع الأصل.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۵

رئیس من أهل الکوفة، یقال له: عبد اللّه بن فطیح، و الذین قالوا بإمامته عامّة مشایخ العصابة و فقهائها، مالوا الی هذه المقالة، فدخلت علیهم الشبهة لما روی عنهم (علیهم السلام)، انّهم قالوا: الإمامة فی الأکبر من ولد الإمام إذا مضی.

ثم منهم من رجع عن القول بإمامته لمّا امتحنه بمسائل من الحلال و الحرام لم یکن عنده فیها جواب، و لما ظهر منه من الأشیاء التی لا ینبغی ان تظهر من الامام «۱».

ثم ان عبد اللّه مات بعد أبیه بسبعین یوما، فرجع الباقون إلّا شذاذ منهم عن القول بإمامته إلی القول بإمامة أبی الحسن موسی (علیه السّلام) و رجعوا الی الخبر الذی روی: أن الإمامة لا تکون فی الأخوین بعد الحسن و الحسین (علیهما السلام) و بقی شذاذ منهم علی القول بإمامته، و بعد ان مات، قالوا بامامة أبی الحسن موسی (علیه السلام).

و روی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) انه قال لموسی (علیه السّلام):

یا بنیّ انّ أخاک یجلس مجلسی و یدعی الإمامة بعدی فلا تنازعه بکلمة فإنه أوّل أهلی لحوقا بی «۲»، انتهی.

و قال الشیخ الجلیل الأقدم أبو محمّد الحسن بن موسی النوبختی فی کتاب فرق المذاهب، فی ذکر فرق الشیعة بعد أبی عبد اللّه (علیه السّلام):

و الفرقة الخامسة منهم قالت: الإمامة بعد جعفر (علیه السّلام) فی ابنه عبد اللّه ابن جعفر (علیه السّلام) «۳» و ذلک انه کان- عند مضی جعفر (علیه السلام)- أکبر ولده سنّا، و جلس مجلس أبیه، و ادّعی الإمامة و وصیّة أبیه.

(۱) رجال الکشی ۲: ۵۲۴/ ۴۷۲.

(۲) انظر رجال الکشی ۲: ۵۲۵/ ۴۷۲.

(۳) فی المصدر: الافطح بدل (علیه السلام).

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۶

و اعتلّوا بحدیث یروونه عن أبی عبد اللّه جعفر بن محمّد (علیهما السلام) انه قال: الإمامة فی الأکبر من ولد الامام.

فمال الی عبـد اللّه و القول بإمامته جلّ من قال بامامة جعفر بن محمّد (علیهما السـلام) أبیه «۱» غیر نفر یسیر عرفوا الحقّ، فامتحنوا عبد اللّه بمسائل فی الحلال و الحرام من الصـلاة و الزکاة و غیر ذلک، فلم یجـدوا عنـده علما، و هذه الفرقة القائلة بامامة عبد اللّه بن جعفر (علیه السّلام) هی الفطحیّة.

و سـمّوا بـذلک لان عبـد اللّه کان افطح الرأس، و قال بعضـهم: کان افطح الرجلین، و قال بعض الرواة: نسـبوا إلی رئیس لهم من أهل الکوفة یقال له عبد اللّه بن فطیح «۲».

و مال الی هذه الفرقة جلّ مشایخ الشیعة و فقهائها، و لم یشکّوا [فی] انّ الإمامة فی عبد اللّه بن جعفر [و] فی ولده من بعده، فمات عبد اللّه و لم یخلّف ذکرا، فرجع [عامة] الفطحیّة عن القول بإمامته- سوی قلیل منهم- الی القول بامامة موسی بن جعفر (علیهما السّلام).

و قـد کـان رجع جماعـة منهم فی حیاة عبـد اللّه الی موسـی بن جعفر (علیهما السـلام) ثم رجع عامتهم بعـد وفاته عن القول به، و بقی بعضهم علی القول بإمامته ثم امامة موسی بن جعفر (علیهما السلام) من بعده «۳»، انتهی.

فانقـدح من کلام هـذین الشـیخین الجلیلین ما ادّعیناه من عـدم الفرق بین الإمامیّة و الفطحیّة إلّا فی اعتقادهم امامة عبد اللّه فی سـبعین یوما لمجرّد الشبهة لا للعناد و جلب الخصام و إنکار الحقّ و تکذیبه.

(۱) موقع (أبیه) فی المصدر بعد قوله: (بامامة) و هو الأصوب.

(۲) فی هامش المصدر- و هو من تعلیق السید محمد صادق بحر العلوم- ما صورته: عبد اللّه بن افطح- خ ل-. فلاحظ.

(۳) فرق الشیعة: ۷۷- ۷۸ و ما بین المعقوفات منه.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۷

إذا عرفت ذلـک: فـاعلم ثانیـا ان الزائـد فیهم (علیهم السـلام) کالنـاقص منهم (علیهم السـلام) واحـدا فی أصـل ثبـوت الکفر الحقیقی الباطنی، و اشتراک کلّ من کان علی خلاف الحقّ فی الضـلالة و البطلان، و لکن المتأمّل فی آیات کثیرة و الاخبار المتظافرة، یجد انّ العـذاب الموعود، و العقـاب المعهود، لمن أنکر و جحـد، و تولّی و عنـد، و کـذب و أصـرّ، و أدبر و اسـتکبر، و ان من عرفهم (علیهم السلام) و أقرّ بهم و صدّقهم، أو جهلهم أو بعضهم، من غیر إنکار و تکذیب و عداوة یرجی له الرحمة و المغفرة و ان تولی غیر موالیه.

و فی تفسیر علی بـن إبراهیـم فی الصـحیح: عـن ضـریس الکناسـی عن أبی جعفر (علیه السّـلام) قـال، قلت: جعلت فـداک، مـا حـال الموحـدین المقرّیـن بنبـوّة رسـول اللّـه (صـلّی اللّه علیه و آله) من المسـلمین المـذنبین الـذین یموتـون و لیس لهم امـام و لاـ یعرفـون ولایتکم؟ فقال (علیه السّـلام): أمّا هؤلاء فإنّهم فی حفرهم لا یخرجون منها، فمن کان له عمل صالـح لم تظهر منه عـداوة فإنه یخـدّ له خدّا إلی الجنّة التی خلقها اللّه تعالی بالمغرب فیدخل علیه الروح فی حفرته الی یوم القیامة حتی یلقی اللّه فیحاسـبه بحسـناته و سـیآته، فإمّا الی الجنّة و امّا الی النار، فهؤلاء من الموقوفین لا مر اللّه.

قال (علیه السّـلام): و کذلک یفعل بالمستضـعفین، و البله، و الأطفال، و أولاد المسـلمین الذین لم یبلغوا الحلم، و أمّا النصاب من أهل القبلـة، فإنّهم یخـدّ لهم خـدّا الی النار التی خلقها اللّه بالمشـرق تدخل علیهم منها اللهب، و الشـرر، و الدخان، و فورة الجحیم الی یوم

القیامة، ثم بعد ذلک مصیرهم الی الجحیم، ثُمَّ فِی النّارِ یُسْجَرُونَ. ثُمَّ قِیلَ لَهُمْ أَیْنَ مٰا کُنْتُمْ تُشْرِکُونَ. مِنْ دُونِ اللّهِ. «۱» ای این إمامکم الذی اتخذتموه دون الإمام الذی جعله اللّه

---

(۱) غافر ۴۰: ۷۲- ۷۴.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۸

للناس اماما «۱».

و إذا کان هـذا حال من لا یعرفهم و لا یعادیهم، فمن عرفهم و تولّاهم، و لکن تولّی ولیجة دونهم من غیر تکذیب لهم، فهو أقرب الی العفو و الرحمة.

و من هنا یعلم: ان الذین قتلوا مع أمیر المؤمنین (علیه السلام) فی الحروب الثلاثة کانوا شهداء و فیهم کثیر ممّن کانوا یتولّونهما «۲».

ثم نقول ثالثا: أن الـذی یظهر من مطاوی الأخبار، أنّ الجنّة محرّمـة علی المشـرکین و الکفّار الجاحدین، و اما من هو فی حکمهم فی بعض الآثار، فلا یظهر من تلک الاخبار شـمولها له مع انّ عدم الدخول فی الجنّة المعهودة غیر مسـتلزم للدخول فی النار، فان للّه تعالی ان یعفو عن بعضهم و یخلق لهم ما یتنعمون فیه غیر الجنّة.

و فی الکـافی عن الصـادق (علیه السّـلام): أن مؤمنـا کـان فی مملکـة جبّـار فولع به، فهرب منه الی دار الشـرک، فنزل برجـل من أهل الشـرک فـأظلّه، و أرفقه، و اضـافه، فلمّـا حضـره الموت اوحی اللّه عزّ و جـلّ الیه: (و عزّتی و جلالـی لو کـان لـک فی جنّتی مسـکن لأسـکنتک فیها و لکنّها محرمـة علی من مات بی مشـرکا، و لکن: یا نار هیـدیه «۳» و لاـ تؤذیه) و یؤتی برزقه طرفی النهـار، قلت: من الجنّة، قال: من حیث یشاء اللّه عزّ و جلّ «۴».

و فی ثواب الأعمال بإسـناده عن علی بن یقطین، قال: قال أبو الحسن موسـی بن جعفر (علیهما السـلام): انه کان فی بنی إسرائیل رجل مؤمن، و کان له جار کافر، و کان یرفق بالمؤمن و یولّیه المعروف فی الدنیا، فلما أن مات الکافر،

---

(۱) تفسیر القمی ۲: ۲۶۰.

(۲) أی: ممن کانوا یتولون الخلیفتین: الأول، و الثانی کما یظهر من السیاق المتقدم.

(۳) یقال: هاده، ای: اقلقه و أزعجه، و هیدیه هنا. بمعنی: «ازعجیه و خوفیه، و لا تؤذیه بحرق».

(۴) أصول الکافی ۲: ۱۵۱/ ۳.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۹

بنی اللّه له بیتـا فی النار من طین فکان یقیه حرّها و یأتیه الرزق من غیرها، و قیل له: هـذا ما کنت تـدخل علی جارک المؤمن فلان بن فلان من الرفق و تولّیه المعروف فی الدنیا «۱».

و فی آخر کتاب أبی جعفر محمّد بن المثنی أبی القاسم الحضرمی: ممّا رواه الشیخ أبو محمّد هارون بن موسی التلعکبری، و الحقه به عن ابن همـام، عن حمیـد بن زیـاد و محمّـد بن جعفر الرزاز القرشـی، عن یحیی بن زکریـا اللؤلؤی، قال: حـدثنا محمّـد بن احمـد بن هارون الحرار «۲» عن محمّـد بن علی الصـیرفی، عن محمّـد بن سـنان، عن مفضّل بن عمر، عن جابر الجعفی، عن رجل، عن جابر بن عبـد اللّه، قـال: کـان لأمیر المؤمنین (علیه السّـلام) صاحب یهودی، قال: و کان کثیرا ما یألفه، و ان کانت له حاجـة اسعفه فیها، فمات الیهودی فحزن علیه و اسـتبدّت وحشـة له، قـال: فـالتفت إلیه النبیّ (صـلّی اللّه علیه و آله) و هو ضاحک، فقال له: یا با الحسن، ما فعل صاحبک الیهودی؟ قال: قلت:

مات، قال: اغتممت به و اسـتبدت وحشتک علیه؟ قال: نعم یا رسول اللّه، قال: فتحب ان تراه محبورا؟ قال: قلت: نعم، بأبی أنت و أمّی،

قال: ارفع رأسک، و کشط له عن السماء الرابعة فإذا هو بقبّة من زبرجد خضراء معلّقة بالقدرة.

فقال له: يا با الحسن، هذا لمن يحبّک من أهل الذمّة من اليهود و النصارى و المجوس، و شيعتک المؤمنون معى و معک غدا فى الجنّة «۳».

---

(۱) ثواب الاعمال ۲۰۲- ۲۰۳/ ۱.

(۲) لم نقف على لقبه هذا فى كتب التراجم، و فيها: محمد بن أحمد- أو محمد- بن الحسين بن هارون الكندى الكوفى، كما فى رجال الشيخ ۵۰۸/ ۹۳ و جامع الرواة ۲: ۵۹/ ۴۵۶ و تنقيح المقال ۲: ۶۹/ ۱۰۳۰۹، ۳: ۱۷۹/ ۱۱۳۲۵، فلاحظ.

(۳) الأصول الستة عشر، أصل الحضرمى: ۹۵- ۹۶.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۰

و هذا باب واسع لو أردنا استقصاء الكلام فيه لخرجنا عن وضع الكتاب، و فيما ذكرناه كفاية فى تبيّن فساد ما فى التكملة من جهات عديدة:

الأولى: قوله: كيف يستوهبه الكاظم (عليه السّلام)؟

قلت: يستوهب مواليا له و لآبائه و لأبنائه الغرّ (عليهم السلام) و هو معتقد لامامتهم و ناشر لمآثرهم مخطئ فى اعتقاد امامة رجل ما رتّب عليه أثرا، كما استوهبوا جعفر الكذاب الجاحد المعاند المنكر المدعى الإمامة لنفسه المرتكب لموبقات كثيرة، أعظمها إيذاء آل اللّه بالضرب و السعى و الحبس و نهب المال، فأيّهما أحقّ بالأمن و الأمان و الشفاعة عند المالک الديّان؟! الثانية: قوله: و يوهبه له.

قلت: يهب ربّ رحيم غفور تنزّه عن عقوبة الضعفاء بشفاعة وليّه عبدا مطيعا مواليا لأوليائه معاديا لأعدائهم لزلّة صدرت منه بشبهة فى فهم بعض الاخبار من غير فساد و علوّ و استكبار، ليت شعرى أىّ قبح تصوّر فى هذا العفو فاستعجب من طلبه؟! فيه ظلم عليه أو على احد، أو حيف أو خلف لوعد، أو غير ذلک ممّا يجب تنزيه فعله تعالى عنه؟! و فى الاحتجاج عن الصادق، عن أمير المؤمنين (عليهما السلام) انه قال فى حديث: و الذى بعث محمّدا (صلّى اللّه عليه و آله) بالحقّ نبيّا لو شفع أبى فى كلّ مذنب على وجه الأرض لشفّعه اللّه فيهم «۱»، الخبر، تأمّل فيه يفتح لک أبوابا.

الثالثة: قوله: من الكلاب الممطورة.

اشتباه لا ينبغى صدوره من مثله فان البقر تشابه عليه، و الكلاب الممطورة: من ألقاب الواقفة الجاحدين المكذّبين لا الفطحيّة، و بينهما بعد

---

(۱) الاحتجاج ۱: ۱۳۰.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۱

المشرقين.

الرابعة: قوله: و لو كان من الصادق (عليه السّلام). إلى آخره.

فان مورد هذا الكلام فى متعارف التحاور فى مقام [صدرت منه] «۱» من أحد زلّة عظيمة قلبيّة أو جوارحيّة استحق بها الشفاعة من شافع جليل، و لم يكن عمّار فى عصره (عليه السّلام) الّا كسائر الإماميّة، و لم يعهد منه ارتكاب بعض المآثم كشرب النبيذ و أمثاله، كما قد ينقل عن بعض الرواة، مما دعاه (عليه السّلام) الى الاستيهاب ثم الاخبار عنه و اختصاصه به.

الخامسة: احتمال كون عمّار المذكور غير الساباطى.

و هو عجيب، فإن الأصل هو الكشى ذكره فى ثلاثة مواضع، و العنوان فى الأول فى: عمّار بن موسى الساباطى من أصحاب الكاظم

(علیه السّلام) «۲»، و فی الأخیرین فی: عمّار الساباطی «۳»، ثم ان الساباطی موجود فی متن الخبر أیضا فی الأخیرین، فلاحظ.

ه- من القرائن الواضحة و الشواهد الجلیّة کون ما فی کتاب عمّار بل مطلق روایاته داخلا فی عموم قولهم (علیهم السلام) فی بنی فضّال: خذوا ما رووا، فان طرق المشایخ الی عمّار و کتابه تنتهی الی احد بنی فضّال، ثم الیه.

امّا الصدوق فقد عرفت أنه یرویه بإسناده عن احمد بن الحسن بن علی ابن فضّال بإسناده عنه «۴»، و الشیخ فی الفهرست یرویه بإسناده عن سعد و الحمیری، عن احمد بن الحسن. إلی آخره «۵».

---

(۱) فی الأصل: صدر، و ما أثبتناه بین معقوفین هو الأنسب للسیاق.

(۲) رجال الکشی ۲: ۵۲۱/ ۴۷۱.

(۳) رجال الکشی ۲: ۷۰۷/ ۷۶۳، ۲: ۶۳۵/ ۶۳۹.

(۴) الفقیه ۴: ۴، من المشیخة.

(۵) فهرست الشیخ ۱۱۷/ ۵۱۵.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۲

و فی النجاشی: له کتاب یرویه جماعة، أخبرنا محمّد بن جعفر قال:

حدثنا احمد بن محمّد بن سعید قال: حدثنا علی بن الحسن بن فضّال قال:

حدثنا عمرو بن سعید عن مصدق بن صدقة، عنه «۱» و لا یضرّ ذلک وجود طرق أخر لهم إلیه من غیر ان تمرّ ببنی فضّال کما یظهر من بعض أسانید الکافی و التهذیب کما هو واضح.

و من جمیع ما ذکرناه ظهر أن عمّار ثقة فطحیّ، لکنه فی حکم الإمامی، بل فی شرح الوافی للسید صاحب مفتاح الکرامة: و یحتمل قویّا ان یکون إمامیّا، انتهی «۲».

و یؤیّده ان النجاشی- کما تقدم- ذکره و أخویه و وثقهم و لم یشر الی مذهبه، و عادته الذّکر لو کان غیر امامی، و لذا قال العلامة الطباطبائی فی رجاله- بعد نقل کلامه و کلام المفید فی الرسالة-: و ظاهرهما أنّه مع التوثیق صحیح المذهب، و یشهد له ما رواه الکشی، و ذکر خبر مروک «۳».

هذا و یروی عن عمّار: حمّاد بن عثمان «۴»، و عبد اللّه بن مسکان «۵»، و الحسن بن علی بن فضّال «۶»، و هشام بن سالم «۷»، و ثعلبة بن میمون «۸»، و معاذ بن مسلم «۹»، و مصدق بن صدقة «۱۰»، و الحکم بن

---

(۱) رجال النجاشی ۲۹۰/ ۷۷۹.

(۲) شرح الوافی للسید محمد جواد الحسینی العاملی- صاحب مفتاح الکرامة-: لم یقع بأیدینا.

(۳) رجال السید بحر العلوم ۳: ۱۶۴.

(۴) تهذیب الأحکام ۱: ۴۹/ ۱۴۳.

(۵) تهذیب الأحکام ۷: ۲۵۹/ ۱۱۲۲.

(۶) تهذیب الأحکام ۶: ۱۹۱/ ۴۱۲.

(۷) تهذیب الأحکام ۷: ۳۱۵/ ۱۳۰۴.

(۸) الکافی ۸: ۲۷۳/ ۴۰۷، من الروضة.

(۹) تهذیب الأحکام ۲: ۱۹۳/ ۷۶۲.

(۱۰) رجال النجاشی ۲۹۰/ ۷۷۹.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۳

مسكين «۱»، و محمّد بن سنان «۲»، و مروان بن مسلم «۳» و غيرهم.

[۲۳۴] رلد- و الى عمرو بن أبى المقدام:

محمّد بن الحسن، عن محمّد ابن الحسن الصفار و الحسن بن متيل جميعا، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن الحكم بن مسكين، قال: حدثنى عمرو بن أبى المقدام، و اسم أبى المقدام، ثابت بن هرمز الحداد، السند صحيح على الأصح كما مرّ «۴».

و امّا عمرو فيمكن استظهار وثاقته من مجموع أمور:

أوّلها: ما رواه الكشى عن حمدويه بن نصير قال: حدثنى محمّد بن الحسين، عن احمد بن الحسن الميثمى، عن أبى «۵» العرندس الكندى، عن رجل من قريش قال: كنّا بفناء الكعبة و أبو عبد اللّه (عليه السلام) قاعد فقيل له: ما أكثر الحاج! فقال: ما أقل الحاج! فمرّ عمرو بن أبى المقدام، فقال:

هذا من الحاج «۶».

و ضعف السند لا- ينافى حصول الظن خصوصا إذا رواه أربعة من الأجلّاء و فيهم الميثمى الذى قالوا فيه: صحيح الحديث، و قد أوضحنا فى الفائدة السابقة دلالة هذه الكلمة على وثاقة من بعده من الرجال «۷».

ثانيها: رواية جعفر بن بشير عنه كما فى الكافى فى باب الأكل و الشرب

---

(۱) تهذيب الأحكام ۲: ۱۸۲/ ۷۲۷.

(۲) أصول الكافى ۲: ۴۶۶/ ۱.

(۳) تهذيب الأحكام ۳: ۳۲۷/ ۱۰۲۲.

(۴) الفقيه ۴: ۹۶، من المشيخة.

(۵) فى الأصل: ابن العرندس، و ما أثبتناه فمن المصدر، و ظاهر امره امامى مجهول، لم تذكره كتب الرجال قاطبة سوى ما فى معجم رجال الحديث ۲۱: ۲۳۸/ ۱۴۵۳۶ نقلا عن المصدر المذكور.

(۶) رجال الكشى ۲: ۶۹۰/ ۷۳۸.

(۷) تقدم فى الفائدة الرابعة، صحيفة: ۵۳۴.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۴

من آنية الذهب و الفضة «۱»، و فى التهذيب فى باب الذبائح و الأطعمة «۲»، و جعفر هو الذى روى عن الثقات و رووا عنه.

ثالثها: رواية ابن أبى عمير الذى لا يروى إلّا عن ثقة عنه، كما فى روضة الكافى بعد حديث الصيحة «۳».

رابعها: رواية جماعة من أصحاب الإجماع عنه غير ابن أبى عمير، و هم:

الحسن بن محبوب كما فى الكافى فى باب من ادّعى الإمامة و ليس لها بأهل «۴»، و فى التهذيب فى باب شرح زيارة قبورهم، و فى باب آداب الحكّام «۵».

و صفوان بن يحيى فى التهذيب «۶» فى باب صفة التيمم، و كذا فى الاستبصار «۷»، و هو أيضا ممّن لا يروى إلّا عن ثقة نصّا منهم، و عبد اللّه بن المغيرة فى الكافى فى باب الرفق «۸»، و فى باب شرب الماء من قيام «۹»، و فى التهذيب فى باب أحكام الطلاق «۱۰»، و احمد بن محمّد بن أبى نصر كما صرّح به السيد المحقق القزوينى فى جامع الشرائع «۱۱».

و خامسها: روایة الأجلّاء عنه غیر هؤلاء الأعاظم مثل: یحیی

---

(۱) الکافی ۶: ۲۶۷/ ۶.

(۲) تهذیب الأحکام ۹: ۹۱/ ۳۸۸.

(۳) الکافی ۸: ۲۱۲/ ۲۵۹. من الروضة.

(۴) أصول الکافی ۱: ۳۰۵/ ۱۱.

(۵) تهذیب الأحکام ۶: ۱۰۵/ ۱۸۳، ۶: ۲۲۵/ ۵۴۱.

(۶) تهذیب الأحکام ۱: ۲۱۲/ ۶۱۴.

(۷) الاستبصار ۱: ۱۷۱/ ۵۹۴.

(۸) أصول الکافی ۲: ۹۷/ ۷.

(۹) الکافی ۶: ۳۸۳/ ۵.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۸: ۳۴/ ۱۰۶.

(۱۱) جامع الشرائع للقزوینی: غیر موجود لدینا.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۵

الحلبی «۱»، و علی بن إسماعیل «۲»، و عبد اللّه بن حمّاد «۳»، و خلف بن حمّاد «۴»، و الحکم بن مسکین «۵»، و النضر بن سوید «۶»، و عبادة بن زیاد الأسدی «۷»، و محمّد بن الولید «۸»، و ابن سنان «۹»، و احمد بن النضر «۱۰»، و نصر بن مزاحم «۱۱».

و سادسها: ما نقله [فی] الخلاصة عن الغضائری، قال: قال: عمرو بن أبی المقدام ثابت العجلی مولاهم الکوفی، طعنوا علیه من جهة، و لیس عندی کما زعموا، و هو ثقة «۱۲».

و ربّما أورد علی هذا الوجه بوجهین:

الأول: معارضته بکلامه الآخر الذی نقله عنه [فی] الخلاصة قال: عمر بن ثابت بالثاء أولا، ابن هرمز «۱۳» أبو المقدام الحدّاد مولی بنی عجلان کوفی، روی عن علی بن الحسین، و أبی جعفر، و أبی عبد اللّه (علیهم السلام) ضعیف جدّا قاله الغضائری «۱۴»، و قال فی کتابه الآخر، ثم نقل ما مرّ.

---

(۱) تهذیب الأحکام ۷: ۴۷۲/ ۱۸۹۴.

(۲) الکافی ۵: ۵۲۷/ ۴.

(۳) أصول الکافی ۲: ۱۸۵/ ۲۴.

(۴) تهذیب الأحکام ۶: ۳۶۰/ ۱۰۳۴.

(۵) الفقیه ۴: ۹۶- ۹۷، من المشیخة.

(۶) الکافی ۴: ۴۶۶/ ۱۰.

(۷) الکافی ۵: ۳۳۷/ ۷.

(۸) تهذیب الأحکام ۱۰: ۱۱۵/ ۴۵۸.

(۹) تهذیب الأحکام ۴: ۷۲/ ۱۳۷.

(۱۰) الکافی ۶: ۳۸۵/ ۲.

(۱۱) فهرست الشيخ ۷۲/ ۳۰۱، فى ترجمة زيد بن وهب.

(۱۲) رجال العلامة ۲۴۱/ ۱۰.

(۱۳) فى المصدر: هرم، و ما فى الأصل هو الصحيح لموافقته سائر كتب الرجال.

(۱۴) رجال العلامة ۲۴۱/ ۱۰.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۲۶

الثانى: ان ما نقله عنه [فى] الخلاصة فى عمر لا أخيه عمرو «۱» و الغرض توثيقه.

و الجواب عن الأول: انّ كلامه الأوّل مؤيّد بالوجوه السابقة فلا بدّ من الأخذ به، و كلامه الآخر موهون جدّا بعدم طعن احد من المشايخ الذين تقدّموا عليه أو تأخروا عنه عليه، فان الصدوق جعل كتابه من الكتب المعتمدة «۲».

و الكشى ذكره و مدحه بذكر الخبر السابق فى ترجمته، و لم ينقل عن احد طعنا فيه «۳»، و قال النجاشى: عمرو بن أبى المقدام ثابت بن هرمز الحدّاد مولى بنى عجل، روى عن على بن الحسين و أبى جعفر و أبى عبد اللّه (عليهم السلام) له كتاب لطيف «۴» ثم ذكر طريقه اليه.

و ذكر الشيخ فى أصحاب الصادق «۵» [عليه السّلام] و كذا فى الفهرست، و ذكر له كتاب حديث الشورى، و كتاب المسائل التى أخبر بها أمير المؤمنين (عليه السلام) اليهودىّ، و ذكر طريقه إليهما من غير طعن أو نقله فيه «۶».

و قد أكثر ثقة الإسلام و غيره من نقل رواياته و الاعتماد عليه، و فى الفقيه:

---

(۱) أقول: لم يرد لعمرو بن أبى المقدام أخ باسم (عمر) لدى النجاشى و الكشى و الطوسى و ابن داود، و لم يصرح به العلامة و ان أورده فى القسم الأول من رجاله باسم (عمرو) و فى القسم الثانى باسم (عمر) فكان ذلك منه مدعاة لاحتمال البعض الاخوّة بينهما، و ما عليه أكثر أهل الفن بأنه اشتباه منه (قدس سره) و لمزيد الفائدة راجع تنقيح المقال ۲: ۳۲۳/ ۸۶۴۳.

(۲) الفقيه ۱: ۳، من المقدمة.

(۳) رجال الكشى ۲: ۶۹۰/ ۷۳۸.

(۴) رجال النجاشى ۲۹۰/ ۷۷۷.

(۵) رجال الشيخ ۲۴۷/ ۳۸۰.

(۶) فهرست الشيخ ۱۱۱/ ۴۸۱.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۲۷

و قال الصادق (عليه السّلام): من تعدّى فى وضوءه كان كناقصه.

و فى ذلك حديث آخر بإسناد منقطع رواه عمرو بن أبى المقدام قال:

حدثنى من سمع أبا عبد اللّه (عليه السّلام) يقول: انّى لا عجب ممّن يرغب أن يتوضأ اثنتين اثنتين و قد توضأ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) اثنتين اثنتين، فإن النبىّ (صلّى اللّه عليه و آله) كان يجدّد الوضوء لكلّ فريضة.

فمعنى هذا الحديث هو: انّى لأعجب ممّن يرغب عن تجديد الوضوء و قد جدّده النبىّ (صلّى اللّه عليه و آله) «۱». الى آخر ما قال، و يظهر منه كما فى التعليقة انه معتمد مقبول القول «۲».

فتضعيفه ضعيف جدا و لا قوّة له للمعارضة.

و عن الثانى: أن الظاهر من الخلاصة و جمع آخر اتحادهما و عدم وجود عمر فى الرواة، و لم ينقل فى الكتب الأربعة عنه خبر واحد، مع انّ ظاهر الغضائرى كونه كثير الرواية.

و يؤيّده ان ما ذكره [في] الخلاصة «۳» عن الغضائرى فى عمر بن ثابت، هو بعينه ما فى النجاشى «۴» فى عمرو الّا التضعيف، و فى الخلاصة: و لعلّ الذى وثقه الغضائرى و نقل عن أصحابنا تضعيفه هو هذا، يعنى عمرو «۵».

و بالجملة لا مجال لتوهم المعارضة فتبقى أمارات الوثاقة سليمة.

و فى كشف الغمّة: من كتاب الحافظ أبى نعيم عن عمرو بن أبى المقادم قال: كنت إذا نظرت الى جعفر بن محمّد (عليهما السلام) علمت انّه من سلالة

(۱) الفقيه ۱: ۲۵/ ۶- ۷.

(۲) تعليقة البهبهانى على منهج المقال: ۲۴۴.

(۳) رجال العلامة ۲۴۱/ ۱۰.

(۴) رجال النجاشى ۲۹۰/ ۷۷۷.

(۵) رجال العلامة ۱۲۰/ ۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۸

النبيين «۱».

و من جميع ذلک ظهر فساد ما فى التكملة، قال: قوله. عمرو بن أبى المقدام. إلى آخره، هذا ضعفه الغضائرى تارة، و وثقه تارة أخرى، و نقل من الأصحاب تضعيفه، فيرجع هذا الى الخلاف فيه، و لا اعتبار هنا بتضعيف الغضائرى و لا بتوثيقه لتعارضهما فينسد الطريق إلى معرفة حاله فيكون مجهولا، و امّا الرواية التى رواها الكشى فضعيفة السند بالإرسال مع اضطرابها، و شكّ العلامة فى تعيين الرجل «۲»، انتهى.

و وجوه الفساد ظاهرة لمن تأمّل فى مطاوى كلماتنا، و امّا نسبة الاضطراب فهى منه عجيب، فان نسخ الكشى متفقة على ما نقلناه، و فى الخلاصة عنه انّ الصادق (عليه السّلام) قال: هذا أمير الحاج «۳»، و هذا من أوهام الخلاصة لا من اضطراب الخبر، و ليس التحريف فى نقل الخبر سببا لاضطرابه، فلاحظ.

[۲۳۵] رله- و إلى عمرو بن جميع:

أبوه، عن احمد بن إدريس، عن محمّد بن احمد، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤى، عن الحسن بن على بن يوسف، عن معاذ الجوهرى، عنه «۴».

محمّد بن احمد هو ابن يحيى الأشعرى المعروف صاحب نوادر الحكمة، ثقة جليل، لم يذكر فيه طعن فى نفسه و ان قيل انه يروى عن الضعفاء و يعتمد المراسيل.

و اللؤلؤى ثقة كثير الرواية، كذا فى النجاشى «۵» و الخلاصة «۶»، و يروى عنه

(۱) كشف الغمة ۲: ۱۶۲.

(۲) التكملة للكاظمى ۲: ۲۱۸- ۲۱۹.

(۳) رجال العلامة ۱۲۰/ ۲.

(۴) الفقيه ۴: ۷۶، من المشيخة.

(۵) رجال النجاشى ۴۰/ ۸۳.

(۶) رجال العلامة ۴۰/ ۱۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۹

أجلاء من فی طبقة محمّد بن احمد، مثل: سعد بن عبد اللّه «۱»، و محمد بن عبد الجبار «۲»، و موسی بن القاسم «۳»، و الحجال «۴»، و محمّد بن علی بن محبوب «۵»، و احمد بن أبی عبد اللّه «۶»، و محمّد بن الحسن الصفار «۷»، و موسی بن جعفر البغدادی «۸»، و موسی بن الحسن بن عامر «۹»، و إبراهیم بن هاشم «۱۰»، و احمد بن أبی زاهر «۱۱»، و احمد بن الحسین «۱۲»، و محمّد بن عمران «۱۳»، و سهل بن زیاد «۱۴»، و علی بن محمّد «۱۵»، و إبراهیم بن سلیمان «۱۶»، و غیرهم، فلا مجال للتأمّل فی وثاقته.

نعم فی النجاشی فی ترجمة محمّد بن احمد بن یحیی: و کان محمّد بن الحسن بن الولید یستثنی من روایة محمّد بن احمد بن یحیی ما رواه عن محمّد بن موسی الهمدانی، و ما رواه عن رجل، أو یقول: بعض [أصحابنا] «۱۷» أو عن

---

(۱) تهذیب الأحکام ۳: ۱۶۵/ ۳۵۶.

(۲) أصول الکافی ۱: ۲۴۹/ ۵.

(۳) تهذیب الأحکام ۵: ۲۶۳/ ۸۹۴.

(۴) تهذیب الأحکام ۶: ۱۴۵/ ۲۵۰.

(۵) تهذیب الأحکام ۱: ۲۰۴/ ۵۹۳.

(۶) الکافی ۴: ۲۸۷/ ۷.

(۷) تهذیب الأحکام ۱۰: ۴/ ۱۱.

(۸) تهذیب الأحکام ۱: ۱۴۱/ ۳۹۹.

(۹) تهذیب الأحکام ۲: ۲۲/ ۶۳.

(۱۰) الکافی ۵: ۳۰۹/ ۲۵.

(۱۱) فهرست الشیخ ۲۳/ ۶۹، فی ترجمة اللؤلؤی.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۴: ۶۳/ ۱۷۲.

(۱۳) کامل الزیارات ۱۳۷/ ۳.

(۱۴) الکافی ۴: ۲۶۶/ ۹.

(۱۵) أصول الکافی ۱: ۴۲۹/ ۲۴.

(۱۶) فهرست الشیخ ۵۱/ ۱۹۰.

(۱۷) ما بین معقوفتین من المصدر.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۰

محمّد بن یحیی المعاذی- الی ان قال- أو ما یتفرّد به الحسن بن الحسین اللؤلؤی. الی آخره، و نقل عن أبی العباس بن نوح انّ الصدوق تبعه فی ذلک، و قرره علیه ابن نوح إلّا فی محمد بن عیسی، فربما جعل هذا الاستثناء طعنا و قدحا فیه «۱».

و فیه: أولا: أن مجرّد الاستثناء لا یستلزمه، لذا وثقه النجاشی مع نقله الاستثناء.

و ثانیا: أن ابن الولید خصّه من بین شرکائه بقوله: أو ما یتفرّد به، فلعلّ عدم القبول لعدم الضبط التام الغیر المنافی للعدالة، أو لما ذکره النجاشی من ان له کتاب مجموع نوادر «۲»، فان النوادر ما لیس لها باب یجمعها و ما کان کذلک یکثر فی نوعه المخالفة للأصول، فظاهر العبارة لیس فیه طعن علی اللؤلؤی بوجه، لانّ عدم قبول المتفردات لکونها متفرّدات لا لشیء فی اللؤلؤی و الّا لعمّ الاستثناء و لم

يخصّه من بينهم بما ذكره، و منه يعلم ما فى قول الشيخ فى من لم يرو عنهم [عليهم السلام] فى ترجمة اللؤلؤى: ضعّفه ابن بابويه «۳»، فإنه تبع شيخه فى عدم قبول متفرداته و هو غير التضعيف.

و ثالثا: أنه معارض برواية الجماعة عنه و هم عيون الطائفة، و لا جرح هنا حتى يحتمل تقديمه، و لو كان لما كان قابلا للمعارضة.

و امّا رابعا: فيما قال التقى المجلسى فى الشرح: و يظهر من النجاشى ان اللؤلؤى اثنان و يمكن التمييز من الرجال و الطبقات، فان المذكور هنا الثقة يروى عنه الصفار و أمثاله، و المجهول فى مرتبة بعده بمرتبتين، فان الثقة يروى عن احمد بن الحسن بن الحسين اللؤلؤى، عن أبيه فهو فى طبقة صفوان و حمّاد

---

(۱) رجال النجاشى ۳۴۸/ ۹۳۹.

(۲) رجال النجاشى ۴۰/ ۸۳.

(۳) رجال الشيخ ۴۶۹/ ۴۵.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۱

مع قلّة روايته، بل لا يظهر كونه راويا و ان توهمه جماعة.

ففى النجاشى: أحمد بن الحسن بن الحسين اللؤلؤى، له كتاب يعرف باللؤلؤة، و ليس هو الحسن بن الحسين اللؤلؤى، روى عنه الحسن بن الحسين اللؤلؤى «۱»، و فى الفهرست و الخلاصة: ثقة، و ليس بابن المعروف بالحسن بن الحسين اللؤلؤى [كوفى] «۲» له كتاب اللؤلؤة، أخبرنا الحسين بن عبيد اللّه، عن احمد بن جعفر، عن احمد بن إدريس، عن احمد بن أبى زاهر، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤى، عن احمد بن الحسن «۳»، و ظاهر انّ الضمائر راجعة إلى أحمد- و له كتاب اللؤلؤة- لا الحسن، فتدبر، فلا يقع الاشتباه، و لهذا لم يذكر أصحاب الرجال نفسه و انّما ذكروا ابنه احمد «۴»، انتهى.

و الحسن بن على هو المعروف بابن بقاح، ثقة مشهور صحيح الحديث كما فى النجاشى «۵» و الخلاصة «۶».

و معاذ الجوهرى ذكره الشيخ فى الفهرست «۷» و ذكر له كتابا و ذكر طريقه اليه و لم يطعن عليه، و فى التعليقة: يروى عنه ابن أبى عمير «۸»، و هى من أمارات الوثاقة، و يروى عنه ابن بقاح كثيرا و هو صحيح الحديث، و قد مرّ انه أيضا من أمارات الوثاقة «۹».

---

(۱) النجاشى ۷۸/ ۱۸۵.

(۲) ما أثبتناه بين معقوفين فمن فهرست الشيخ، و رجال العلامة.

(۳) انظر فهرست الشيخ ۲۳/ ۵۹ و رجال العلامة ۱۵/ ۱۰.

(۴) روضة المتقين ۱۴: ۲۰۷.

(۵) رجال النجاشى ۴۰/ ۸۲.

(۶) رجال العلامة ۴۱/ ۱۸.

(۷) فهرست الشيخ ۱۷۰/ ۷۳۵.

(۸) تعليقة الوحيد البهبهانى (ضمن منهج المقال): ۳۳۴.

(۹) تقدم فى هذه الفائدة، صحيفة: ۵۳۴.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۲

و قال الشهيد فى مجموعته- مختار من كتاب معاذ بن ثابت بن الحسن الجوهرى-: روى عمرو بن جميع، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه (عليهما السلام) قال: إيّاكم و كثرة المزاح، الخبر.

و ساق بعض الاخبار منه و من کتب اخری من الأصول و قال فی آخره:

و أکثر هذه مقروءة علی الشیخ أبی جعفر الطوسی رحمه اللّه، و الظاهر اعتبار کتابه عنده، فالسند صحیح علی الأصح «۱».

و امّا عمرو بن جمیع الأزدی البصری قاضی الریّ، ففی الکشی، و أصحاب الباقر (علیه السّلام): بتریّ «۲»، و فی أصحاب الصادق (علیه السلام): ضعیف الحدیث «۳»، و فی النجاشی: ضعیف «۴».

و الظاهر انّ مراده من الضعف، ضعفه فی المذهب کما فی الأولین أو الحدیث کما فی الأخیر، و لا ینافی ذلک وثاقته فی نفسه.

أمّا الأول فواضح، و أمّا الأخیر فإنّه أعمّ، إذ من أسبابه عندهم الروایة عن الضعفاء، و روایة بعض عجائب حالاتهم (علیهم السلام) و غرائب أفعالهم (علیهم السلام) و غیرها، و امّا استظهار وثاقته فلروایته یونس بن عبد الرحمن، عنه کما فی الفهرست «۵»، و فی الکافی فی باب العبادة من کتاب الکفر و الایمان «۶».

---

(۱) مجموعة الشهید: مخطوط، و لم نظفر بهذا الکلام فیه.

(۲) انظر رجال الکشی ۲: ۶۸۷/ ۷۳۳ و رجال الشیخ- باب أصحاب الباقر علیه السلام- ۱۳۱/ ۶۷.

(۳) رجال الشیخ ۲۴۹/ ۴۲۶.

(۴) رجال النجاشی ۲۸۸/ ۷۶۹.

(۵) فهرست الشیخ ۱۱۱/ ۴۷۷.

(۶) أصول الکافی ۲: ۶۸/ ۳.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۳

و عثمان بن عیسی فیه فی باب النوادر آخر کتاب النکاح «۱»، و هما من أصحاب الإجماع، و مرّ مرارا انّه من أمارات الوثاقة «۲» وفاقا للعلامة الطباطبائی «۳»، و روایة ابن بقاح عنه بلا واسطة فیه أیضا فی باب ما یسقط من الخوان من کتاب الأطعمة «۴» و قد عرفت ممّن قالوا فیه أنه صحیح الحدیث، فیکون عمرو ثقة بما مرّ فی الفائدة السابقة «۵».

و اعلم أنّ فی النجاشی بعد الترجمة و التضعیف: له نسخة یرویها «۶»، ثم ذکر طریقه إلیها، و فی الشرح: و الظاهر أن النسخة کانت تصنیف أبی عبد اللّه (علیه السّلام) و یمکن ان یکون الأصحاب سمع منه بأنّ نسخته عنده و لهذا اعتمد الأصحاب علیه، و کثیرا ما یروون الاخبار عنه، و حکم الصدوقان بصحته، و الظاهر ان الضعف باعتبار القضاء من جهة العامّة و یمکن ان یکون للتقیّة و لسهولة نشر اخبار أهل البیت (علیهم السلام) کما فعله جماعة من أصحابنا، منهم القاضی ابن البرّاج، انتهی «۷».

فقوله (ره) فی آخر کلامه: فالخبر قوی کالصحیح «۸»، قویّ صحیح.

[۲۳۶] رلو- و الی عمرو بن خالد:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن الهیثم بن أبی مسروق، عن الحسین بن علوان، عنه «۹».

---

(۱) الکافی ۵: ۵۶۹/ ۵۹.

(۲) تقدم فی هذه الفائدة، صحیفة: ۵۸۱.

(۳) لم نعثر علیه.

(۴) الکافی ۶: ۲۹۷/ ۴.

(۵) تقدم فی هذه الفائدة، صحیفة: ۵۳۴.

(۶) رجال النجاشی ۲۸۸/ ۷۶۹.

(۷) روضة المتقین ۱۴: ۲۰۷.

(۸) روضة المتقین ۱۴: ۲۰۸.

(۹) الفقیه ۴: ۸۳، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۴

استظهرنا وثاقة الهیثم فی (ند) «۱».

و وثاقة الحسین- و لو فی الحدیث- فی (قکح) «۲»، و کذا عمرو بن خالد فیه، فالخبر صحیح عند القدماء، موثق عند المتأخرین.

[۲۳۷] رلز- و الی عمرو بن سعید [الساباطی] «۳»:

أحمد بن محمّد ابن یحیی العطار، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن الحسن بن علی بن فضّال، عنه «۴».

مر وثاقة العطار فی (قسط) «۵».

و ابن فضّال و ان کان فطحیّا الّا انه ثقة جلیل روی عنه اخوه، و غیره من الکوفیین و القمیین، و منهم محمّد بن احمد بن یحیی «۶»، و سعد بن عبد اللّه «۷»، و محمّد بن موسی «۸»، و الحسین بن بندار «۹»، و محمّد بن یحیی «۱۰»، و الحمیری «۱۱»، و ابن عقدة «۱۲»، و محمّد بن الحسین «۱۳»

---

(۱) تقدم برقم: ۵۴.

(۲) تقدم برقم: ۱۲۸.

(۳) ما بین معقوفین من المصدر و روضة المتقین ۱۴: ۲۰۹.

(۴) الفقیه ۴: ۱۲۰، من المشیخة.

(۵) تقدم برقم: ۱۶۹.

(۶) تهذیب الأحکام ۳: ۴۲/ ۱۴۶.

(۷) تهذیب الأحکام ۱: ۳۲۰/ ۹۳۱.

(۸) تهذیب الأحکام ۶: ۲۴۳/ ۶۰۴.

(۹) تهذیب الأحکام ۱: ۳۷۱/ ۱۱۳۳.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۵: ۴۴/ ۱۳۳.

(۱۱) فهرست الشیخ ۱۱۷/ ۵۲۴.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۲: ۲۱۹/ ۸۶۲ و فیه: «و روی احمد بن محمد بن سعید بن عقدة، عن أحمد بن محمّد بن الحسن قال:.».

(۱۳) أصول الکافی ۱: ۳۱۷/ ۱.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۵

و عمران بن موسی «۱» و محمّد بن علی بن محبوب «۲»، و الصفّار «۳»، و غیرهم، مضافا الی دخوله فی زمرة من أمرنا بالأخذ بروایاتهم، فالسند موثّق کالصحیح.

و امّا عمرو بن سعید فثقة فی النجاشی «۴» و الخلاصة «۵»، و نقل فی الکشی عن نصر فطحیّته «۶»، و ردّه [فی] الخلاصة بغلوّ نصر فلا یقبل قوله، و فیه نظر، الّا انّ عدم تعرّض النجاشی له ممّا یوهنه، و مع القبول فلا وحشة لما مرّ فی عمّار «۷»، مضافا الی وجود ابن فضّال

فیؤخذ بما رواه علی کلّ حال.

[۲۳۸] رلح- و إلی عمرو بن شمر:

محمّد بن موسی بن المتوکل، عن علی بن الحسین السعدآبادی، عن احمد بن أبی عبد اللّه البرقی، عن أبیه، عن احمد بن النضر «۸» الخزّاز، عنه «۹».

استظهرنا وثاقة علی فی (یه) «۱۰».

و الخزاز ثقة فی النجاشی «۱۱» و الخلاصة «۱۲»، و یروی عنه الأعاظم: کأحمد

---

(۱) تهذیب الأحکام ۲: ۲۲۵/ ۸۸۸.

(۲) تهذیب الأحکام ۳: ۳۱۰/ ۹۶۰.

(۳) تهذیب الأحکام ۸: ۳۰۰/ ۱۱۱۲.

(۴) رجال النجاشی ۲۸۷/ ۷۶۷.

(۵) رجال العلامة ۱۲۰/ ۳.

(۶) رجال الکشی ۲: ۸۶۹/ ۱۱۳۷.

(۷) تقدم برقم: ۲۳۳ و رمز: رلج، و ذلک فی ترجمة: عمار بن موسی الساباطی.

(۸) فی المصدر: ابن النصر (بالصاد المهملة)، و فی روضة المتقین ۱۴: ۲۱۰ بالضاد المعجمة کما فی الأصل، و هو الصواب لموافقته رجال النجاشی ۹۸/ ۲۴۴ و فهرست الشیخ ۳۴/ ۱۰۱ و رجال العلامة ۲۰/ ۴۹ و ابن داود ۴۶/ ۱۴۲ و معالم العلماء ۲۱/ ۹۱، فلاحظ.

(۹) الفقیه ۴: ۸۷، من المشیخة.

(۱۰) تقدم برقم: ۱۵.

(۱۱) رجال النجاشی ۹۸/ ۲۴۴.

(۱۲) رجال العلامة ۲۰/ ۴۹.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۶

بن محمّد بن عیسی «۱»، و محمّد بن عبد الجبار «۲»، إبراهیم بن هاشم «۳»، و محمّد بن سنان «۴»، و علی بن إسماعیل «۵»، و مروک بن عبید «۶»، و غیرهم، فالسند صحیح.

و امّا عمرو فضعیف فی المشهور، و نحن بیّنا وثاقته- بحمد اللّه تعالی- فی (نز) «۷»، فالخبر صحیح علی الأصح.

[۲۳۹] رلط- و إلی عمر «۸» بن أبی زیاد:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب، عن الحکم بن مسکین، عنه «۹».

الحکم ثقة فی (مب) «۱۰» و الباقی من الأجلّاء، فالسند صحیح.

و ابن أبی زیاد ثقة فی النجاشی «۱۱» و الخلاصة «۱۲»، و یروی عنه أیضا جعفر ابن بشیر کما فی الکافی فی باب الإجمال فی طلب الرزق «۱۳»، فالخبر صحیح عندنا، حسن بالحکم فی المشهور.

---

(۱) فهرست الشیخ ۳۵/ ۱۰۱، و فیه: توسط محمد بن خالد البرقی بین احمد بن محمد بن عیسی و احمد بن النضر الخزاز، فلاحظ.

(۲) تهذيب الأحكام ۷: ۱۳/ ۵۸.

(۳) تهذيب الأحكام ۴: ۱۹۵/ ۵۶۰.

(۴) تهذيب الأحكام ۳: ۳۲۵/ ۱۰۱۲.

(۵) تهذيب الأحكام ۱۰: ۳۱۴/ ۱۱۶۸.

(۶) تهذيب الأحكام ۳: ۴۶/ ۱۶۰.

(۷) تقدم برقم: ۵۷.

(۸) فی الأصل: عمرو- بالواو- و هو اشتباه، و الصواب ما أثبتناه لوروده فی المصدر، و روضة المتقین ۱۴: ۲۱۰ و هو موافق لرجال النجاشی ۲۸۴/ ۷۵۵ و فهرست الشیخ ۱۱۶/ ۵۱۴ و رجاله ۲۵۳/ ۴۹۱ و رجال العلامة ۱۱۹/ ۴ و ابن داود ۱۴۴/ ۱۱۰۷ و معالم العلماء ۸۶/ ۵۸۹، فلاحظ.

(۹) الفقیه ۴: ۶۲، من المشیخة.

(۱۰) تقدم برقم: ۴۲.

(۱۱) رجال النجاشی ۲۸۴/ ۷۵۵.

(۱۲) رجال العلامة ۱۱۹/ ۴.

(۱۳) الکافی ۵: ۸۱/ ۵.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۷

[۲۴۰] رم- و الی عمر «۱» بن أبی شعبة:

محمّد بن علی ماجیلویه رضی اللّه عنه، عن محمّد بن یحیی العطار، عن محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب، عن جعفر بن بشیر، عن حماد بن عثمان، عنه «۲».

رجال السند ثقات و جلّهم من الأعاظم.

و أمّا ابن أبی شعبة ففی النجاشی فی ترجمة ابن أخیه علی: کان یتّجر هو و أبوه و إخوته الی حلب فغلب علیهم النسبة إلی حلب، و آل أبی شعبة بالکوفة بیت مذکور من أصحابنا، و روی جدّهم أبو شعبة عن الحسن و الحسین علیهما السلام، و کانوا جمیعهم ثقات مرجوعا الی ما یقولون «۳». إلی آخره.

و استظهر جماعة توثیقه من هذه العبارة، و أنّ ضمیر (کانوا) یرجع الی آل أبی شعبة و یحتمل الرجوع الی (هو و اخوته) و هو بعید، و یؤید الأول ما فی النجاشی أیضا فی ترجمة ابنه احمد بن عمر «۴» بن أبی شعبة الحلبی: ثقة، روی عن أبی الحسن الرضا علیه السلام، و عن أبیه من قبل، و هو ابن عمّ عبید اللّه و عبد الأعلی [و عمران] «۵» و محمّد الحلبیین، روی أبوهم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) و کانوا ثقات «۶»، و ان احتمل هنا أیضا رجوع الضمیر الی الذین روی أبوهم «۷» عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) و هو أیضا کسابقه.

---

(۱) فی الأصل: عمرو- بالواو- و هو اشتباه، و ما أثبتناه فمن المصدر و روضة المتقین ۱۴: ۲۱۰ و رجال النجاشی ۲۳۰/ ۶۱۲.

(۲) الفقیه ۴: ۱۱۲.

(۳) رجال النجاشی ۲۳۰/ ۶۱۲، و اسم ابن أخیه: عبید اللّه بن علی بن أبی شعبة.

(۴) فی الأصل: عمران و هو اشتباه، و ما أثبتناه فمن المصدر و هو موافق للکشی ۲: ۸۵۹/ ۱۱۱۶ و جامع الرواة ۱: ۵۶/ ۳۵۲، اما احمد بن عمران فهو ابن ابن عم احمد بن عمر و کلاهما حلبیان، فتنبه.

(۵) ما بین معقوفین من المصدر.

(۶) رجال النجاشی ۹۸/ ۲۴۵.

(۷) أی احتمال رجوع الضمیر إلی أبناء عمه، لا الیه و اخوته.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۸

و روایة حمّاد عنه أیضا تشیر الی وثاقته، و کذا روایة ابن بکیر عنه کما فی التهذیب فی باب أحکام الجماعة، و هما أیضا من أصحاب الإجماع فالخبر صحیح أو فی حکمه «۱».

[۲۴۱] رما- و الی عمر بن أذینة:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن محمّد بن عیسی، عن الحسین بن سعید، عن محمّد بن أبی عمیر، عنه «۲».

رجال السند کلّهم من عیون الطائفة.

و ابن أذینة ثقة بالاتفاق، و وجه الشیعة بالبصرة، و له مجلس طریف مع بعض رؤساء المخالفین ذکرناه فی الفائدة الثانیة فی شرح حال کتاب دعائم الإسلام «۳».

[۲۴۲] رمب- و إلی عمر بن حنظلة:

الحسین بن احمد بن إدریس، عن أبیه، عن محمّد بن أحمد بن یحیی، عن محمّد بن عیسی، عن صفوان بن یحیی، عن داود بن الحصین، عنه «۴».

السند صحیح بما مرّ فی (لا) «۵» فی ترجمة ابن عیسی، و فی (قط) فی ترجمة داود «۶».

و امّا عمر بن حنظلة فیدل علی وثاقته أمور:

أ- روایة صفوان عنه کما فی التهذیب فی باب أوقات الصلاة «۷»، و فی

---

(۱) تهذیب الأحکام ۳: ۳۸/ ۱۳۴.

(۲) الفقیه ۴: ۶۰، من المشیخة.

(۳) تقدم فی الفائدة الثانیة، صحیفة ۳۱۳- ۳۲۱.

(۴) الفقیه ۴: ۳۵، من المشیخة.

(۵) تقدم برقم: ۳۱ فی ترجمة إسماعیل بن جابر.

(۶) تقدم برقم: ۱۰۹ فی ترجمة داود بن الحصین.

(۷) تهذیب الأحکام ۲: ۲۲/ ۶۳.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۹

الفقیه فی باب المتعة «۱».

ب- روایة الأجلّة عنه، و فیهم جماعة من أصحاب الإجماع، مثل: زرارة فی التهذیب فی باب العمل فی لیلة الجمعة و یومها من أبواب الزیادات «۲».

و عبد اللّه بن مسکان «۳» - و هو ممّن أکثر من الروایة عنه- و عبد اللّه بن بکیر «۴»، و أبو أیوب الخزّاز «۵»، و علی بن رئاب «۶»، و علی بن الحکم «۷»، و منصور بن حازم «۸»، و هشام بن سالم «۹»، و إسماعیل بن جابر الجعفی «۱۰»، و موسی بن بکیر «۱۱»، و علی

بن سیف بن عمیرة «۱۲»، و الحارث بن المغیرة «۱۳»، و أبو المعزی حمید بن المثنی «۱۴»، و داود بن الحصین «۱۵»، و احمد بن عائذ «۱۶»، و عبد

---

(۱) الفقیه ۳: ۲۹۴/ ۱۳۹۷.

(۲) تهذیب الأحکام ۳: ۲۴۵/ ۶۶۶.

(۳) تهذیب الأحکام ۲: ۱۷/ ۴۷.

(۴) تهذیب الأحکام ۱: ۱۷/ ۳۸.

(۵) الکافی ۸: ۳۱۰/ ۴۸۳، من الروضة.

(۶) تهذیب الأحکام ۷: ۲۶۶/ ۱۱۴۶.

(۷) الکافی ۸: ۳۳۴/ ۵۲۲، من الروضة.

(۸) تهذیب الأحکام ۸: ۵۲/ ۱۶۹.

(۹) تهذیب الأحکام ۹: ۶/ ۱۷.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۳: ۱۶/ ۵۷.

(۱۱) فی الأصل: بکیر- بالیاء- و فی المصدر ۷: ۴۷۰/ ۱۸۸۳ بکر بدون یاء، و ما أثبتناه منه لموافقته کتب الرجال کفهرست الشیخ ۱۶۲/ ۷۱۵ و رجال ابن داود ۱۹۳/ ۱۶۱۱ و معالم العلماء ۱۲۰/ ۷۹۴.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۲: ۲۱/ ۵۷ و فیه: (عن علی بن سیف بن عمیرة، عن أبیه، عن عمر بن حنظلة).

(۱۳) الاستبصار ۱: ۳۵/ ۸۹۸ و فیه عطف عمر بن حنظلة علی الحارث بدل العنعنة.

(۱۴) تهذیب الأحکام ۹: ۱۱۲/ ۴۸۵.

(۱۵) الفقیه ۴: ۳۵، من المشیخة.

(۱۶) تهذیب الأحکام ۲: ۳۰۹/ ۱۲۵۳.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۰

الکریم بن عمرو «۱».

ج- ما رواه فی التهذیب فی باب أوقات الصلاة: بإسناده عن محمّد بن یعقوب، عن علی بن إبراهیم، عن محمّد بن عیسی، عن یونس، عن یزید بن خلیفة، قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): إنّ عمر بن حنظلة أتانا عنک بوقت فقال [أبو عبد اللّه (علیه السّلام)] «۲»: اذن لا یکذب علینا، قلت:

قال: وقت المغرب إذا غاب القرص، الّا أن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) إذا جدّ به السیر أخّر المغرب، و یجمع بینها و بین العشاء، فقال: صدق، و قال: وقت العشاء الآخرة حین یغیب الشفق الی ثلث اللیل، و وقت الفجر حین یبدو حتی یضیء «۳».

أمّا السند فصحیح، أو فی حکمه، و قد مرّ توثیق محمّد بن عیسی «۴»، و یونس من أصحاب الإجماع، و قد أکثر من الروایة عنه، فیزید ثقة، أو لا یحتاج الی النظر الیه مع انه یروی عن یزید صفوان بن یحیی فی الکافی فی باب کفّارة الصوم و فدیته «۵»، و فی باب الورع «۶»، و فی کتاب الجنائز «۷»، و فی التهذیب مرّتین فی باب الغرر و المجازفة «۸»، و فی الفقیه فی باب نوادر

---

(۱) أصول الکافی ۲: ۱۷۱/ ۳.

(۲) ما أثبتناه بین معقوفین فمن المصدر.

(۳) تهذیب الأحکام ۲: ۳۱/ ۹۵، و انظر الکافی ۳: ۲۷۹/ ۶، و قد ورد صدر الحدیث بالإسناد المذکور نفسه فی الکافی ۳: ۲۷۵/ ۱، و التهذیب ۲: ۲۰/ ۵۶ و الاستبصار ۱: ۲۶۰/ ۹۳۲ فراجع.

(۴) تقدم برقم: ۳۱.

(۵) الکافی ۴: ۱۴۴/ ۶.

(۶) أصول الکافی ۲: ۶۲/ ۳.

(۷) أصول الکافی ۳: ۲۵۱/ ۸.

(۸) تهذیب الأحکام ۷: ۱۳۷/ ۶۰۹- ۶۱۰.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۱

الطواف «۱»، و لا- یروی إلّا عن ثقة، و یروی عنه عبد اللّه بن مسکان «۲»، و عاصم ابن حمید «۳»، و أبو المعزی «۴» فرمی السند بالضعف کما فی المنتقی «۵» ضعیف جدا، مع انّه غیر مضرّ لعدم منعه عن حصول الظنّ بوثاقته أو صدقه أو بالخبر الصادر عنه، و هو کاف، نعم علی مذاق صاحبه من کون التزکیة من باب الشهادة فلا ینفع فی المقام.

و أمّا الدلالة فهی ظاهرة، فإن مرجع قوله (علیه السّلام): إذا. إلی انه إذا کان الآتی بالوقت عمر بن حنظلة فلا یکذب علینا بالمجهول، ای: لا- مجال لنقل الکذب علینا فیه مع کونه الناقل عنّا، و هذا یدلّ علی علوّ مقامه و جلالة قدره و وثاقته و مقبولیة اخباره عند الأصحاب بحیث یتبیّن من روایته کذب ما روی علی خلافه.

و لعلّه لهذا فهم الشهید الثانی من الخبر وثاقته «۶»، و کذا المحقق ولده الّا انّه ناقش فی السند «۷»، و کذا المدقق ولده الشیخ محمّد فی شرح الاستبصار.

و أمّا علی القراءة بالمعلوم فربّما نوقش فیها بأنّه قال (علیه السّلام): لا یکذب علینا. لا مطلقا، و بأن عدم الکذب أخصّ من الکفّ عن المعاصی بل وجود الملکة المانعة، و لأنه کان متهما عند السائل فسأل الإمام عمّا رواه، و لو کان الوثوق به حاصلا لما کان الی السؤال حاجة، لأنّ قوله [علیه السلام]: لا

---

(۱) الفقیه ۲: ۲۵۵/ ۱۲۳۵.

(۲) الکافی ۴: ۲۳۶/ ۲۰.

(۳) تهذیب الأحکام ۳: ۳۳۳/ ۱۰۴۳.

(۴) الکافی ۲: ۲۲۲/ ۳.

(۵) منتقی الجمان ۱: ۱۹.

(۶) الدرایة: ۴۴.

(۷) منتقی الجمان: ۱/ ۹۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۲

یکذب علینا، بمعنی: لا ینبغی وقوع ذلک منه، مثل قولک: فلان لا یخوننا و لا یؤذینا، یقال فی مقام دفع شرّه و نحو ذلک.

قال السید المحقق صدر الدین العاملی- بعد نقل هذه الوجوه-: و فی نظری انّ هذه کلّها کلمات ضعیفة، انتهی، و فی التعلیقة: مع ان دلالة الحدیث علی الذم أظهر «۱».

و قال أبو علی- بعد نقله-: و الأمر کذلک بناء علی بناء الفعل للفاعل «۲»، و لعلّ وجهه بعض الوجوه المتقدمة، أو ما أشار إلیه فی التکملة:

بان التنوين في «إذا» للتعويض كما اتفق عليه النحاة، مثل: حينئذ، أي: لا يكذب في ذلك الذي رواه لكم، فلا يدلّ على انتفاء أصل المكذب عنه، و انه لا يكذب أصلا.

و لعل لهذا قال الصالح «۳» ما يدلّ على مدحه، فان المدح في الجملة و لو كان بالنسبة إلى خصوص تلك الواقعة حاصل قطعا، و فيه نظر، فان نفي الفعل المتعدي يفيد العموم كما حقّق الأصوليون و لا يخصّصه المورد فالرواية من جهة المتن دالّة، انتهى «۴».

و يؤيّده أن الكلام لا يحتمل الاختصاص فانّ قول الراوي: أتانا عنك بوقت. في الإجمال بمنزلة قوله: أتانا عنك بخبر، و لم ينقل عنه شيئا يحتمل الصدق و الكذب فلا محلّ للاختصاص، نعم لو كان هذا الكلام بعد ذكره تفصيل وقت المغرب و العشاء لكان لاحتمال الاختصاص مجال.

---

(۱) تعليقة البهبهاني ضمن (منهج المقال): ۲۴۹.

(۲) رجال أبي علي: ۲۳۷.

(۳) علّم في حاشية الأصل بأنه: المولى محمد صالح المازندراني.

(۴) التكملة للكاظمي ۲: ۲۳۱.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۴۳

د- توثيق الشهيد إيّاه «۱». و يشكل بأنه وثقه من الخبر المذكور كما صرّح به ولده صاحب المعالم «۲».

و قال المحقق البحراني في حاشية البلغة: قال السند المسند السيد محمّد قدّس سرّه: أنّه- يعني الشهيد- قال في فوائده على الخلاصة: عمر بن حنظلة غير مذكور بجرح و لا تعديل و لكن الأقوى عندي انّه ثقة لقول الصادق (عليه السلام) في حديث الوقت: إذا لا يكذب علينا، انتهى «۳».

فإذا ضعف المستند سندا أو دلالة فلا يحتج بكلامه، و هذا كلام متين، الّا انّ في التعليقة نقلا عن سبطه المحقق الشيخ محمّد قال: وجدت له في الروضة حاشية على عمر بن حنظلة حاصلها أن التوثيق من الخبر، ثم ضرب «۴» على ذلك و جعل عوضها: من محلّ آخر، انتهى «۵» و حينئذ فلا مانع من الأخذ بقوله.

ه- ما أشار إليه في التكملة بقوله: و بكثرة رواياته لاخبار الأئمة (عليهم السلام) فإنّ هذا دالّ على علوّ المرتبة و المنزلة عندهم (عليهم السلام) لقول الصادق (عليه السّلام) في المستفيض: اعرفوا منازل الرجال منّا بقدر رواياتهم عنّا «۶».

و ما فيها أيضا قال: و بقبول الأصحاب رواياته على كثرتها، فإنّه لم يرد

---

(۱) الدراية: ۴۴.

(۲) منتقى الجمان ۱: ۱۹.

(۳) حاشية البلغة: لم تقع بأيدينا.

(۴) للضرب أنواع، أجودها أن يمد الضارب خطأ واضحا فوق الكلام الذي يريد إبطاله بحيث لا يخفى حروفه بل يكون ما تحته واضحا ممكن القراءة. انظر: مقباس الهداية ۳: ۲۱۵.

(۵) تعليقة البهبهاني ضمن (منهج المقال): ۲۴۹.

(۶) انظر أصول الكافي ۱: ۴۰/ ۱۳.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۴۴

شيء من رواياته و بعدم القدح فيه مع انّه نصب أعينهم، انتهى «۱».

و كفاه شاهدا الخبر الشريف المنعوت بمقبولة عمر بن حنظلة الذى رواه المشايخ الثلاثة «۲» و صار أصلا عند الأصحاب فى كثير من أحكام الاجتهاد، و كون المجتهد العارف بالأحكام منصوبا من قبلهم (عليهم السلام) و جملة من مسائل القضاء و كثير من المطالب المتعلّقة بباب التعادل من الأصول، و منه يعلم أيضا علوّ مقامه فى العلم و حسن نظره و تعمّقه فى المسائل الدينيّة.

ز- جملة من الروايات: ففى بصائر الصفار عنه قال: قلت لأبى جعفر (عليه السّلام): أظنّ انّ لى عندك منزلة، قال: أجل، قلت: فإنّ لى إليك حاجة، قال: و ما هى؟ قلت: تعلّمنى الاسم الأعظم، قال: أ تطيقه؟ قلت:

نعم، قال: فادخل البيت.

قال: فدخلت «۳» فوضع أبو جعفر (عليه السّلام) يده على الأرض فأظلم البيت فارتعدت فرائض عمر، فقال: ما تقول، أعلّمك؟ قال: فقلت:

لا، فرفع يده فرجع البيت كما كان «۴».

قال فى التكملة: هذا خبر محفوف بقرائن الصدق فيكون حجّة، فان الخبر المحفوف بالقرائن و ان ضعف يكون حجّة بالاتفاق، بل أقوى من الصحيح الخالى عن القرائن، انتهى «۵».

و قد تلقاه أرباب المؤلفات بالقبول، و ذكروه فى أبواب المعاجز و الفضائل

---

(۱) التكملة للكاظمى ۲: ۲۳۱.

(۲) يريد به الخبر المشهور الذى رواه عمر بن حنظلة، عن أبى عبد اللّه عليه السلام بشأن عدم جواز الترافع الى حكام الجور. انظر أصول الكافى ۱: ۵۴/ ۱۰.

(۳) فى المصدر: فدخل البيت، و ما فى الأصل لا يغير المعنى.

(۴) بصائر الدرجات ۲۳۰/ ۱، باختلاف يسير.

(۵) التكملة للكاظمى ۲: ۲۳۲.

من غير نكير.

و فى الكافى: عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن على بن الحكم، عن عمر بن حنظلة، عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال: يا عمر، لا تحملوا على شيعتنا و ارفقوا بهم فانّ الناس لا يحتملون ما تحملون «۱».

و فيه أيضا دلالة على جلالته، و وجود الخبر فى الكافى كاف فى صحّته و اعتباره كما مرّ «۲».

و فى العوالم، نقلا عن اعلام الدين للديلمى: من كتاب الحسين بن سعيد قال: قال أبو عبد اللّه (عليه السّلام) لعمر بن حنظلة: يا أبا صخر، أنتم و اللّه على دينى و دين آبائى، و قال: و اللّه لنشفعن «۳» ثلاث مرات حتى يقول عدوّنا: فَما لَنا مِنْ شافِعِينَ. وَ لا صَدِيقٍ حَمِيمٍ «۴» «۵».

و فى الكافى: عن على بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن أبان، عن إسماعيل الجعفى، عن عمر بن حنظلة، قال: قلت لأبى عبد اللّه (عليه السّلام): القنوت يوم الجمعة؟ فقال: أنت رسولى إليهم فى هذا، الخبر «۶».

و وجود يونس فى السند يمنع من ضرر كونه شهادة لنفسه، مضافا الى وجوده فى الكافى، فانقدح بحمد اللّه تعالى انّ عمر ثقة جليل، و الخبر صحيح.

---

(۱) الكافى ۸: ۳۳۴/ ۵۲۲.

(۲) هذا الکلام- منه رحمه اللّه- مبنی علی أساس الاعتقاد بقطعیة صدور احادیث الکافی عنهم علیهم السلام، فلاحظ.

(۳) فی الأصل و المصدر: لتشفعن، بالتاء، و ما أثبتناه هو الأنسب للسیاق.

(۴) الشعراء ۲۶: ۱۰۱- ۱۰۲.

(۵) اعلام الدین: ۴۴۹، و لم یقع بأیدینا کتاب العوالم.

(۶) الکافی ۳: ۴۲۷/ ۳.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۶

[۲۴۳] رمج- و إلی عمر «۱» بن القیس الماصر:

أبوه و محمّد بن الحسن، عن سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن أبی عبد اللّه البرقی، عن أبیه، عن محمّد بن سنان و غیره، عنه «۲».

السند صحیح عندنا کما مرّ و لکن عمر بتریّ لعین، لیس فیه ما یورث الوثوق بخبره غیر عدّ الصدوق کتابه من الکتب المعتمدة «۳».

[۲۴۴] رمد- و إلی عمر بن یزید:

أبوه، عن محمّد بن یحیی العطار، عن یعقوب بن یزید، عن ابن أبی عمیر و صفوان بن یحیی، عنه.

و أبوه، عن عبد اللّه بن جعفر الحمیری، عن محمّد بن عبد الحمید، عن محمّد بن عمر بن یزید، عن الحسین بن عمر بن یزید، عن أبیه عمر بن یزید.

و أبوه، عن عبد اللّه بن جعفر الحمیری، عن محمّد بن عبد الجبار، عن محمّد بن إسماعیل، عن محمّد بن عباس، عنه «۴».

رجال السند الأول من عیون الطائفة.

و امّا الثانی فابن عبد الحمید هو ابن سالم العطار، ثقة فی النجاشی علی الأصح «۵»، و یروی عنه: الصفار «۶»، و الحمیری «۷»، و سعد بن عبد اللّه «۸»،

---

(۱) ذکره الشیخ فی رجاله ۱۳۱/ ۶۸ باسم (عمرو) بالواو، و جمع العلامة فی رجاله ۲۴۰/ ۱ و کذا ابن داود ۲۶۴/ ۳۷۳ بین الاسمین- بالواو، و عدمه- و فی المصدر کالأصل، فلاحظ.

(۲) الفقیه ۴: ۱۱۳، من المشیخة.

(۳) الفقیه ۱: ۳، من المقدمة.

(۴) الفقیه ۴: ۸- ۹، من المشیخة.

(۵) رجال النجاشی ۳۳۹/ ۹۰۶.

(۶) فهرست الشیخ ۱۴۰/ ۵۹۶.

(۷) رجال النجاشی ۳۳۹/ ۹۰۶.

(۸) کامل الزیارات ۵۹/ ۲.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۷

و محمّد بن احمد بن یحیی «۱»، و لم یستثن من نوادره، و محمّد بن علی بن محبوب «۲»، و موسی بن الحسن بن عامر الأشعری «۳»، و علی بن الحسن بن فضال «۴»، و سهل بن زیاد «۵»، و محمّد بن جعفر الکوفی «۶»، و علی بن محمّد «۷»، و محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب «۸»، و عبد اللّه بن محمّد بن عیسی الأشعری «۹»، و محمّد بن خالد البرقی «۱۰»، و ابنه احمد «۱۱»، و علی بن مهزیار

«۱۲»، و ابن أبی عمیر- کما فی التهذیب فی باب مستحق الفطرة «۱۳» - و عمران ابن موسی «۱۴»، و محمّد بن عیسی «۱۵».

فظهر انّ محمّد بن عبد الحمید من الأجلاء الإثبات و أعاظم الثقات.

و محمّد بن عمر بن یزید بیاع السابری روی عن أبی الحسن (علیه السّلام) له کتاب، روی عنه محمّد بن عبد الحمید، کذا فی النجاشی «۱۶»، و قریب منه ما

---

(۱) تهذیب الأحکام ۲: ۲۴۳/ ۹۶۱.

(۲) تهذیب الأحکام ۳: ۲۶۸/ ۷۶۵.

(۳) تهذیب الأحکام ۳: ۵۲/ ۱۸۱.

(۴) تهذیب الأحکام ۴: ۲۷۱/ ۸۱۷.

(۵) الکافی ۸: ۲۲۱/ ۲۷۸- ۲۸۱، من الروضة.

(۶) الکافی ۷: ۲۲۹/ ۶ و الاستبصار ۴: ۲۴۵/ ۹۲۹ و تهذیب الأحکام ۱۰: ۴۶۰/ ۱۱۶.

(۷) الکافی ۵: ۳۳۶/ ۲.

(۸) الکافی ۷: ۲۶۰/ ۲.

(۹) تهذیب الأحکام ۸: ۲۴۸/ ۸۹۹.

(۱۰) أصول الکافی ۱: ۳۲۲/ ۵.

(۱۱) فهرست الشیخ ۱۵۳/ ۶۷۵.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۳: ۲۵/ ۸۸.

(۱۳) تهذیب الأحکام ۴: ۸۷/ ۲۵۳.

(۱۴) تهذیب الأحکام ۵: ۲۳۱/ ۷۸۲.

(۱۵) تهذیب الأحکام ۵: ۹۴/ ۳۱۱.

(۱۶) رجال النجاشی ۳۶۴/ ۹۸۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۸

فی الفهرست «۱»، و هذا المقدار یکفی فی حسن حاله.

مضافا الی روایة الجلیل موسی بن القاسم عنه «۲»، و ابن أخیه الثقة أحمد ابن الحسین بن عمر «۳»، و الجلیل یعقوب بن یزید «۴»، و الجلیل محمّد بن عبد الجبار «۵» فلو ظنّ احد بوثاقته لروایة هؤلاء عنه لم یکن مجازفا.

و اخوه الحسین ثقة فی رجال الشیخ «۶» و الخلاصة «۷»، و یروی عنه یونس ابن عبد الرحمن فی الکافی فی باب النرد و الشطرنج «۸» بعد کتاب الأشربة، و الحسن بن محبوب فیه فی باب اتخاذ الإبل «۹» من کتاب الدواجن، و محمّد بن أحمد بن یحیی و لم یستثن «۱۰»، و علی بن الحکم «۱۱»، و القاسم بن محمّد «۱۲»، و سعد ابن عبد اللّه کما فی التهذیب فی باب الأذان و الإقامة من أبواب الزیادات «۱۳»، و استشکله فی الجامع و هو فی محلّه فالسند صحیح أو حسن فی حکمه «۱۴».

و امّا الثالث فمحمّد بن إسماعیل، هو ابن بزیع الثقة الجلیل المعروف.

---

(۱) فهرست الشیخ ۱۴۰/ ۶۰۶.

(۲) تهذیب الأحکام ۵: ۹۵/ ۳۱۲.

(۳) الکافی ۶: ۳۷۸/ ۳.

(۴) الکافی ۲: ۳۱/ ۹۴.

(۵) التهذیب ۲: ۳۱/ ۹۴.

(۶) رجال الشیخ ۳۷۳/ ۲۱.

(۷) رجال العلامة ۴۹/ ۵.

(۸) الکافی ۶: ۴۳۶/ ۱۰.

(۹) الکافی ۶: ۵۴۳/ ۷.

(۱۰) رجال النجاشی ۳۴۸/ ۹۳۹.

(۱۱) أصول الکافی ۱: ۲۸۷/ ۱۰.

(۱۲) الکافی ۶: ۴۸۳/ ۷.

(۱۳) تهذیب الأحکام ۲: ۲۸۵/ ۱۱۳۸.

(۱۴) جامع الرواة ۱: ۲۵۰.

و محمّد بن عباس، هو ابن عیسی أبو عبد اللّه کما صرّح به فی الجامع «۱» ثقة فی النجاشی «۲» و الخلاصة «۳»، و یروی عنه الأجلّاء، و روی عنه حمید أصولا کثیرة کما فی المعالم «۴».

و من الغریب ما فی شرح التقی- رحمه اللّه- حیث جعله ممّن لم یذکر «۵»، مع انّه مذکور فی أکثر الکتب، فالسند صحیح.

و امّا عمر، فهو أبو الأسود عمر بن محمّد بن یزید، و ربّما ینسب الی جدّه فیقال: عمر بن یزید بیاع السابری مولی ثقیف ثقة فی أصحاب الکاظم (علیه السلام) «۶» و الفهرست «۷»، و فی النجاشی: کوفی ثقة جلیل، احد من کان یفد [فی] کلّ سنة، روی عن أبی عبد اللّه و أبی الحسن (علیهما السلام) «۸».

قال الشارح: و المراد بالوفود، أنّ أهل الکوفة لما لم یمکنهم ملازمة المعصومین (علیهم السلام) کانوا یرسلون الی خدمتهم (علیهم السلام) جماعة لأخذ المسائل، و یرسلون المکاتیب المشتملة علی المسائل و یجیبون (علیهم السلام) مسائلهم، و لبعث الخمس و الزکاة و أمثالهما، و منهم عمر بن یزید، و هذا مدح عظیم مشتمل علی اعتماد المعصومین (علیهم السلام) و اعتماد

---

(۱) جامع الرواة ۲: ۱۳۴.

(۲) رجال النجاشی ۳۴۱/ ۹۱۶.

(۳) رجال العلامة ۱۵۵/ ۹۰.

(۴) معالم العلماء، لم نظفر علی شیء فیه، و الصواب: الإشارة الی (لم)- فزیدت ب (معا) سهوا- و هو باب من لم یرو عنهم علیهم السلام فی رجال الشیخ ۴۹۹/ ۵۱۰، فلاحظ.

(۵) روضة المتقین ۱۴: ۲۱۳.

(۶) رجال الشیخ ۳۵۳/ ۷.

(۷) فهرست الشیخ ۱۱۳/ ۴۹۱

(۸) رجال النجاشی ۲۸۳/ ۷۵۱، و ما بین معقوفتین منه.

الأصحاب بثقته «۱».

و فی الکشی: «ما روی فی عمر بن یزید بیاع السّابری مولی ثقیف».

حدثنی جعفر بن معروف قال: حدثنی یعقوب بن یزید، عن محمّد بن عذافر، عن عمر بن یزید، قال: قال لی أبو عبد اللّه (علیه السلام): یا بن یزید، أنت و اللّه منّا أهل البیت، قلت له: جعلت فداک، من آل محمّد (علیهم السلام)؟! قال: أی و اللّه من أنفسهم، قلت: من أنفسهم؟! قال أی و اللّه من أنفسهم یا عمر، أما تقرأ کتاب اللّه عزّ و جلّ: إِنَّ أَوْلَى النّاسِ بِإِبْراهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَ هٰذَا النَّبِيُّ وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَ اللّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ «۲» «۳»؟

و الاشکال بأنه الراوی فلا ینفعه ما تضمّنه الخبر، قد مرّ جوابه غیر مرّة.

نعم، قد أشکل فیه بعض المحققین بما رواه فی الکافی بإسناده عن عبد اللّه بن سنان، عن عمر بن یزید، قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام):

انّی و اللّه ما ادری کان أبی عقّ عنی أو لا، قال: فأمرنی أبو عبد اللّه فعققت عن نفسی و انا شیخ «۴».

قال: و عبارة: یا بنی، فی عبارة الکشی لا تلائم: و انا شیخ، لان الشیخ لا یقال له: یا بنیّ، و یمکن ان یقال أنّ مدّة امامة الصادق (علیه السّلام) اربع و ثلاثون سنة، فلعلّ ما فی الکشی صدر فی ابتداء إمامته و ما فی الکافی فی آخرها، فنفرض انّ عمره فی الروایة الأولی ثلاثون ثم مضی ثلاثون، لکن ولد الصادق (علیه السّلام) سنة ۸۳ و منها الی مائة و أربعة عشر «۵»: احدی و ثلاثون

---

(۱) روضة المتقین ۱۴: ۲۱۳.

(۲) آل عمران ۳: ۶۸.

(۳) رجال الکشی ۲: ۶۲۳/ ۶۰۵.

(۴) الکافی ۶: ۲۵/ ۳.

(۵) و هی سنة استشهاد الامام الباقر، و تولی ابنه الصادق- علیهما السلام- أمر الإمامة.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۵۱

فتدبّر، انتهی.

قلت: فی نسختی من الکشی و هی بخط المولی عنایة اللّه صاحب کتاب مجمع الرجال: یا ابن یزید، و کذا فی نسخة السید مصطفی کما یظهر من نقده «۱»، و کذا فی نسخة السید الأجلّ الباهر السید محمّد باقر- رحمه اللّه تعالی- کما یظهر من رسالته.

و روی الشیخ الطوسی فی أمالیه عن المفید، عن أبی عبد اللّه الحسین بن احمد بن المغیرة، عن حیدر بن محمّد السمرقندی، عن محمّد بن عمرو الکشی، عن محمّد بن مسعود العیاشی، عن جعفر بن معروف، عن یعقوب بن یزید، عن محمّد بن عذافر، عن عمر بن یزید، قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السلام): یا ابن یزید، أنت و اللّه منّا أهل البیت. الی آخره «۲».

فظهر ان کلمة: یا بنیّ، من تصحیف النساخ فسقط الاشکال من أصله، و مع الغضّ فالإمام بمنزلة الوالد- و ان کان صغیر السن- لجمیع أتباعه و ان کانوا شیوخا، فلو خاطبهم بالبنوة لما خرج من حدود البلاغة.

و فی تفسیر علیّ مسندا، و فی تفسیر العیاشی بإسنادهما: عن عمر بن یزید قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام): أنتم و اللّه من آل محمّد (علیهم السلام) «۳» «۴».

و ساق مثله بزیادة قالها ثلاثا بعد قوله: نعم و اللّه من أنفسهم.

و هذا أظهر بالسیاق و الاستشهاد بالآیة الشریفة.

---

(۱) نقد الرجال ۲۵۶/ ۶۷.

(۲) آمالی الشیخ الطوسی ۱: ۴۴.

(۳) تفسیر القمی ۱: ۱۰۵.

(۴) تفسیر العیاشی ۱: ۱۷۷/ ۶۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۵۲

و فی الکافی و التهذیب بإسنادهما «۱»: إلی حمّاد بن عثمان، عن عمر بن یزید، قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): الرجل یشهدنی علی الشهادة فاعرف خطّی و خاتمی و لا اذکر من الباقی قلیلا و لا کثیرا؟ قال: فقال لی: إذا کان صاحبک ثقة و معک رجل ثقة فاشهد له «۲».

و فیه دلالة علی کونه ثقة عنده (علیه السّلام) لوضوح اعتبار العدالة فی کلّ من الشاهدین، و لهذا ذهب بعض الأصحاب إلی جواز التعویل علی شهادة عدل تکون شهادته مستندة الی خطّه إذا کان معه عدل و یکون المدعی أیضا عادلا، کذا قیل.

و فی الثانی بإسناده عن عبد اللّه بن سنان، عن عمر بن یزید قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): أکون مع هؤلاء و أنصرف من عندهم عند المغرب فأمرّ بالمساجد فأقیمت الصلاة فإن أنا نزلت معهم لم أتمکن من الأذان و الإقامة و افتتاح الصلاة؟ فقال: ائت منزلک و انزع ثیابک فإن أردت أن تتوضّأ فتوضأ و صلّ فإنک فی وقت الی ربع اللیل «۳».

و فیه دلیل علی مواظبته علی السنن، و کونه راویا لمدحه غیر مضرّ بعد تلقی الأصحاب ما رواه و ضبطه و جمعه و تدوینه، و کون الراوی عنه مثل عبد اللّه الثبت الثقة.

و یروی عنه من أصحاب الإجماع: ابن أبی عمیر «۴»، و حماد بن عثمان «۵»،

---

(۱) الی: ورودها فی هذا الموضع صحیحا، و ان کان الأولی ان یقول: عن، تمشیا مع الاصطلاح المتعارف علیه بخصوص ألفاظ السند.

(۲) الکافی ۷: ۳۸۲/ ۱، تهذیب الأحکام ۶: ۲۵۶/ ۶۸۱.

(۳) تهذیب الأحکام ۲: ۳۰/ ۹۱.

(۴) تهذیب الأحکام ۶: ۳۰۴/ ۸۴۸.

(۵) تهذیب الأحکام ۱: ۱۲۱/ ۳۲۰.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۵۳

و حماد بن عیسی «۱»، و صفوان بن یحیی «۲»، و أبان بن عثمان «۳»، و الحسن بن محبوب «۴».

و من أضرابهم من الأعاظم و الثقات: معاویة بن عمّار «۵»، و معاویة بن وهب «۶»، و عمر بن أذینة «۷»، و حریز «۸»، و هشام «۹»، و الحسن بن السریّ «۱۰»، و محمّد بن یونس «۱۱»، و محمّد بن عبد الحمید «۱۲»، و درست «۱۳»، و ربعی «۱۴»، و ابن أخیه أحمد بن الحسین «۱۵»، و محمّد بن عذافر «۱۶»، و الحسن بن عطیّة «۱۷»، و إبراهیم بن أبی البلاد «۱۸»، و جمیل بن صالح «۱۹»، و ابنه الحسین «۲۰» و غیرهم.

---

(۱) تهذیب الأحکام ۶: ۱۹۳/ ۴۲۰.

(۲) الفقیه ۴: ۹، من المشیخة.

(۳) تهذیب الأحکام ۳: ۱۶۰/ ۳۵۹.

(۴) تهذیب الأحکام ۴: ۲۹۰/ ۸۸۲.

(۵) تهذیب الأحکام ۳: ۷/ ۲۱.

(۶) تهذیب الأحکام ۵: ۲۲/ ۶۳.

(۷) تهذیب الأحکام ۳: ۱۱۷/ ۴۴۱.

(۸) تهذیب الأحکام ۴: ۴۳/ ۱۱۰.

(۹) تهذیب الأحکام ۱: ۴۶۷/ ۱۵۳۳.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۲: ۷۱/ ۲۶۲.

(۱۱) تهذیب الأحکام ۲: ۳۱/ ۹۲.

(۱۲) رجال النجاشی ۲۸۳/ ۷۵۱.

(۱۳) الکافی ۳: ۵۱۹/ ۳.

(۱۴) تهذیب الأحکام ۳: ۲۴۵/ ۴۴۳.

(۱۵) تهذیب الأحکام ۷: ۲۴۱/ ۱۰۵۱.

(۱۶) رجال النجاشی ۲۸۳/ ۷۵۱.

(۱۷) تهذیب الأحکام ۷: ۶۰/ ۲۵۹.

(۱۸) تهذیب الأحکام ۸: ۲۳۸/ ۸۶۲.

(۱۹) تهذیب الأحکام ۱: ۱۲۳/ ۳۳۰.

(۲۰) فهرست الشیخ ۱۱۳/ ۴۹۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۵۴

ثم لا- یخفی ان عمر بن یزید و ان کان مشترکا بین السابری المذکور و بین عمر بن یزید بن ذبیان الصیقل لا غیر- کما فصّل فی محلّه- الّا انّ المراد به هنا هو السابری کما صرّح به جماعة لروایة صفوان «۱»، و ابنه الحسین «۲»، و محمّد بن عباس «۳»، عنه.

مع ان ابن ذبیان أیضا ثقة عندنا لروایة محمّد بن زیاد، و هو ابن أبی عمیر عنه، کما فی النجاشی «۴»، و لا یروی إلّا عن ثقة، و الحسن بن محبوب «۵»، بل ذکر فی جامع الرواة «۶» روایة عبد اللّه بن بکیر عنه «۷»، و عبد اللّه بن المغیرة «۸»، و عبد اللّه بن مسکان «۹»، و أبان بن عثمان «۱۰» من أصحاب الإجماع.

و من شاکلهم من الأجلّة: هشام بن الحکم «۱۱»، و عبد اللّه بن سنان «۱۲»، و محمّد بن یونس «۱۳»، و إسحاق بن عمّار «۱۴»، و معاویة بن عمار «۱۵»، و معاویة بن

---

(۱) الفقیه ۴: ۹، من المشیخة.

(۲) فهرست الشیخ ۱۱۳/ ۴۹۱.

(۳) الفقیه ۴: ۹، من المشیخة.

(۴) رجال النجاشی ۲۸۶/ ۷۶۳.

(۵) تهذیب الأحکام ۱: ۱۲۱/ ۳۲۱.

(۶) جامع الرواة ۱: ۶۳۹.

(۷) تهذیب الأحکام ۶: ۲۰۶/ ۴۷۳.

(۸) تهذیب الأحکام ۱: ۲۳۵/ ۶۷۹.

(۹) تهذيب الأحكام ۵: ۴۵۹.

(۱۰) تهذيب الأحكام ۳: ۶۱۰.

(۱۱) تهذيب الأحكام ۱: ۴۶۷/ ۱۵۳۳.

(۱۲) الفقيه ۴: ۱۷۲/ ۶۰۱.

(۱۳) تهذيب الأحكام ۲: ۳۱/ ۹۲.

(۱۴) الاستبصار ۲: ۳۱۴/ ۱۱۱۳.

(۱۵) الاستبصار ۱: ۴۱۵/ ۱۵۸۸.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۵۵

وهب «۱»، و جعفر بن بشير «۲»، و محمّد بن الوليد «۳»، و عبد الرحمن بن أبی نجران «۴»، و جماعة أخرى لم تظهر لنا قرينة على التعيين و هو اعرف بما قال.

[۲۴۵] رمه- و إلى عمران الحلبی:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن محمّد بن الحسين بن أبی الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حمّاد بن عثمان، عن عمران الحلبی «۵»، و كنيته: أبو الفضل.

رجال السند من الأجلّاء و عمران من ثقات آل أبی شعبة، فالخبر فی أعلى درجة الصحّة.

[۲۴۶] رمو- و إلى عيسى بن أبی منصور:

محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن محمّد بن الحسين بن أبی الخطاب، عن جعفر ابن بشير، عن حمّاد بن عثمان، عن عيسى بن أبی منصور، و كنيته: أبو صالح، و هو كوفی مولى.

و حدثنا محمّد بن الحسن رضی اللّه عنه، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبی عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن عبد اللّه بن سنان، عن ابن أبی يعفور، قال: كنت عند أبی عبد اللّه (عليه السلام) إذ أقبل عيسى بن أبی منصور فقال لی: إذا أردت أن تنظر خيارا فی الدنيا و خيارا فی الآخرة فانظر إليه «۶».

---

(۱) تهذيب الأحكام ۵: ۲۲/ ۶۳.

(۲) تهذيب الأحكام ۲: ۵۱/ ۱۶۹.

(۳) الاستبصار ۲: ۲۲۰/ ۷۵۸.

(۴) الكافی ۲: ۲۷۸/ ۳.

(۵) الفقيه ۴: ۱۰۲، من المشيخة.

(۶) الفقيه ۴: ۸۶ من المشيخة.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۵۶

السند صحيح بالاتفاق.

و عيسى ثقة فی النجاشی «۱»، و روى فی الكشی الخبر المذكور عن الفضل ابن شاذان مكاتبة، عن ابن أبی عمير. إلى آخره، و فيه: إذا أردت أن تنظر الى خيار فی الدنيا و خيار فی الآخرة. الى آخره «۲».

و فيه أيضا: عن محمّد بن نصير، قال: حدثنا محمّد بن عيسى، عن إبراهيم بن على، قال: كان أبو عبد اللّه (عليه السّلام) إذا رأى عيسى بن أبى منصور قال: من أحبّ ابن يرى رجلا من أهل الجنّة فلينظر الى هذا «۳».

و فيه: سألت حمدويه بن نصير عن عيسى، قال: خيّر فاضل هو المعروف بشلقان، و هو ابن أبى منصور، و اسم أبى منصور: صبيح «۴».

و روى فى التهذيب بإسناده: عن احمد بن محمّد بن عيسى، عن على بن الحكم، عن الحجّاج بن خشّاب، عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال:

سألته عن امرأة أوصت الىّ بمال ان يجعل فى سبيل اللّه، فقيل لها: تحجّ به، فقالت: اجعله فى سبيل اللّه، فقالوا لها: فيعطيه آل محمّد (عليهم السلام) قالت: اجعله فى سبل اللّه، فقال أبو عبد اللّه (عليه السّلام): اجعله فى سبيل اللّه كما أمرت، قلت: أمرنى كيف اجعله؟ قال: اجعله كما أمرتك، ان اللّه تعالى يقول: فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مٰا سَمِعَهُ فَإِنَّمٰا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ «۵».

---

(۱) رجال النجاشى ۲۹۷/ ۸۰۶.

(۲) رجال الكشى ۲: ۶۲۱/ ۶۰۰.

(۳) رجال الكشى ۲: ۶۲۱/ ۵۹۹.

(۴) رجال الكشى ۲: ۶۲۲/ ۶۰۰.

(۵) البقرة ۲: ۱۸۱.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۵۷

أ رأيت لو أمرتك ان تعطيه يهوديا كنت تعطيه نصرانيا؟! قال: فمكثت بعد ذلك ثلاث سنين ثم دخلت عليه فقلت له مثل الذى قلت أوّل مرّة، فسكت هنيهة، ثم قال: هاتها، قلت: من أعطيها، قال: عيسى شلقان «۱».

و الظاهر أنّ أمره (عليه السّلام) بإعطائها عيسى على سبيل الوديعة لكونه وكيلا له (عليه السّلام) لا لكونه من فقراء الشيعة كما فى الوافى «۲».

و ربّما يشير إلى الوكالة ما رواه فى الكافى فى باب الهجرة: عن مرازم بن الحكيم، قال: كان عند أبى عبد اللّه (عليه السّلام) رجل من أصحابنا يلقّب شلقان، و كان قد صيّره فى نفقته، و كان سيء الخلق فهجره، فقال يوما: يا مرازم تكلّم عيسى؟ فقلت: نعم، فقال: أصبت، لا خير فى المهاجرة «۳».

بناء على ان المراد من قوله: صيّره. إلى آخره، اى جعله قيّما عليها متصرّفا فيها، و يحتمل ان يكون المراد تحمل نفقته و جعله فى عياله، و فى آخر الخبر قرينة

---

(۱) تهذيب الأحكام ۹: ۲۰۳/ ۸۱۰.

(۲) الوافى ۳: ۲۱، و فى حاشية الأصل ما يأتى:

قال فى الوافى: فى سبيل اللّه- عند العامة- الجهاد، و لما لم يكن جهادهم مشروعا، جاز العدول عنه الى فقراء الشيعة، قاله بعض المحققين.

هذا مخالف لما صرحت به الاخبار من صرف ما أوصى به فى سبيل اللّه الى الثغور، و لانه اجتهاد فى مقابل النص.

و لكون عيسى من الفقراء لم يتعين، بل يجوز كونه وكيلا للإمام عليه السلام، ثم ما يدريه ان المرأة الموصية كانت من العامّة؟ و الذى يظهر لى: ان مرادها- بسبيل اللّه- التخيير بين وجوه البر، بقرينة انها لم تنكر صرفه فى الحج، و لا الى آل محمد عليهم السلام، و انما أنكرت التعيين، و أصرت الى ما سبقت إليه أولا من التخيير.

و امره علیه السلام بإعطائها عیسی یجوز ان یکون علی سبیل الودیعة، انتهی. «منه قدس سره».

(۳) أصول الکافی ۲: ۲۵۸/ ۴.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۵۸

واضحة علی انّ الضمیر فی هجره راجع الی مرازم لا الی أبی عبد اللّه (علیه السلام) و هکذا فهمه المولی الصالح فی الشرح «۱»، و المولی الخلیل فی شرحه بالفارسیة «۲»، فما فی الوافی من عوده الی أبی عبد اللّه (علیه السّلام) لعلّه اشتباه و اللّه العالم.

و یروی عنه: الحسن بن محبوب «۳»، و حمّاد بن عثمان «۴»، و أبان بن عثمان «۵»، و عبد اللّه بن مسکان «۶»، و عمر بن أبان «۷»، و یونس بن یعقوب «۸».

[۲۴۷] رمز – و إلی عیسی بن أعین:

أبوه، عن محمّد بن احمد بن علی ابن الصلت، عن أبی طالب عبد اللّه بن الصلت، عن عبد اللّه بن المغیرة، عنه «۹».

اما محمّد، فقال الصدوق فی کتاب کمال الدین: ورد إلینا من بخاری شیخ– من أهل الفضل و العلم و النباهة ببلد قم– طالما تمنّیت لقاه و اشتقت الی مشاهدته، لدینه، و سدید رأیه، و استقامة طریقته، و هو الشیخ الدیّن أبو سعید محمّد بن الحسن بن علی بن محمّد بن أحمد بن علی بن الصلت ادام اللّه تعالی توفیقه، و کان أبی یروی عن جدّه محمّد بن احمد بن علی بن الصلت قدس اللّه روحه، و یصف علمه و فضله و زهده و عبادته، و کان احمد بن محمّد

---

(۱) شرح الکافی للمولی محمد صالح المازندرانی ۹: ۳۸۹، ذیل الحدیث الرابع.

(۲) شرح الکافی للمولی خلیل بن غازی القزوینی، باللغة الفارسیة غیر متوفر لدینا.

(۳) تهذیب الأحکام ۱۰: ۱۱۶/ ۴۶۲.

(۴) الفقیه ۴: ۸۶، من المشیخة.

(۵) تهذیب الأحکام ۱: ۲۷۲/ ۸۰۱.

(۶) تهذیب الأحکام ۷: ۵۷/ ۲۴۶.

(۷) أصول الکافی ۲: ۱۳۸/ ۹.

(۸) الکافی ۴: ۲۷۸/ ۳.

(۹) الفقیه ۴: ۱۱۲، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۵۹

ابن عیسی فی فضله و جلالته، یروی عن أبی طالب عبد اللّه بن الصلت القمی رضی اللّه عنه، و بقی حتی لقیه محمّد بن الحسن الصفار و روی عنه. إلی آخره «۱».

و هذه الأوصاف تستلزم الوثاقة و فوقها مضافا الی کثرة روایة علی «۲» عنه، و هو المراد من محمّد بن احمد بن علی بعد علی بن الحسین فی طریق الشیخ إلی علی «۳» و روایاته عنه.

و بما ذکرنا ظهر ان کلام السید المحقق الکاظمی فی العدّة حیث قال فی الطریق المذکور: و هو مجهول بمحمّد بن أحمد، فإنّه مهمل فی غیر محلّه «۴» و انّه منه– مع طول باعه– عجیب، و الظاهر انّه تبع فی ذلک السید الجلیل فی تلخیص الأقوال «۵» و غیره.

و امّا أبو طالب القمی– عبد اللّه– فهو ثقة فی أصحاب الرضا (علیه السلام) «۶»، و النجاشی «۷»، و الخلاصة «۸»، و یروی عنه من الأجلّاء: أحمد بن

(۱) کمال الدین و إتمام النعمة ۱: ۲- ۳.

(۲) المراد به: علی بن الحسین بن بابویه القمی الذی روی عن محمد بن احمد بن علی بن الصلت، کما فی التهذیب ۱: ۳۳۸/ ۹۸۹ و ۳۰۷/ ۸۹۱ و ۴۵۰/ ۱۴۵۸، و الاستبصار ۱:

۲۱۲/ ۷۴۹ و ۱۹۵/ ۶۸۵ و ۲۰۰/ ۷۰۶.

(۳) المراد به: علی بن الصلت، لانه لا یمکن وقوع علی بن الصلت فی طریق الشیخ الی علی بن الحسین بن بابویه قطعا، و لکن الشیخ لم یذکر فی مشیختی التهذیب و الاستبصار طریقا الی ابن الصلت، و اما طریقه الی کتابه فی الفهرست ۹۶/ ۴۱۶ لم یذکر فیه علی بن بابویه، بل و فی جمیع طرق الشیخ الی من سمی بعلی- حسب ما استقصیناه- لم نجد فی أحدهما: علی بن الحسین، عن محمّد بن احمد بن علی، الا ما رواه فی التهذیب و الاستبصار کما تقدم، فلاحظ.

(۴) العدة للکاظمی: ۱۶۱.

(۵) تلخیص الأقوال: هو الرجال الوسیط للسید الأسترابادی: ورقة: ۱۸۴/ ب.

(۶) رجال الشیخ ۲۸۰/ ۱۳.

(۷) رجال النجاشی ۲۱۷/ ۵۶۴.

(۸) رجال العلامة ۱۰۵/ ۱۷.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۶۰

محمّد بن عیسی «۱»، و أحمد بن أبی عبد اللّه «۲»، و الصفار «۳»، و الحسین بن سعید «۴»، و إبراهیم بن هاشم «۵»، و علی بن إسماعیل «۶»، و محمّد بن عبد الجبار «۷»، و إبراهیم بن إسحاق «۸»، و حمدان النهدی «۹»، و غیرهم.

و فی الکشی: عن العیاشی، عن حمدان النهدی، عن أبی طالب القمی، انّه کتب الی أبی جعفر بن الرضا (علیهما السلام) یستأذن ان یرثی أبا الحسن (علیه السّلام) فکتب إلیه: اندبنی و اندب أبی.

و عن علی بن محمّد، عن محمّد بن عبد الجبار، عن أبی طالب القمی، قال: کتبت الی أبی جعفر (علیه السّلام) أبیات شعر و ذکرت فیها أباه، و سألته أن یأذن لی فی أن أقوال فیه، فقطع الشعر و حبسه و کتب فی صدر ما بقی من القرطاس: قد أحسنت فجزاک اللّه خیرا «۱۰».

و ابن المغیرة من الأجلّة و أصحاب الإجماع، فالسند صحیح.

و امّا عیسی، فالظاهر- کما صرّح به جماعة- أنّه هو الجریری الثقة فی

(۱) تهذیب الأحکام ۲: ۲۵/ ۷۰.

(۲) تهذیب الأحکام ۱: ۲۸۲/ ۸۲۷.

(۳) کمال الدین و إتمام النعمة: ۳، من المقدمة.

(۴) تهذیب الأحکام ۷: ۳۸۱/ ۱۵۴۰.

(۵) الاستبصار ۴: ۱۲۹/ ۴۸۷.

(۶) تهذیب الأحکام ۶: ۱۷۵/ ۳۴۸.

(۷) تهذیب الأحکام ۲: ۳۰/ ۹۱.

(۸) الاستبصار ۱: ۴۶۶/ ۱۸۰۳.

(۹) رجال الكشی ۲: ۵۶۷/ ۱۰۷۴.

(۱۰) رجال الكشی ۲: ۵۱۴/ ۸۳۸، مع اختلاف يسير.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۶۱

النجاشی «۱» و الخلاصة «۲»، و صاحب الكتاب فی الفهرست «۳»، و النجاشی «۴»، و يروی عنه الحسن بن محمّد بن سماعة «۵»، و عبد اللّه بن جبلة «۶»، و ابن المغيرة «۷»، و يظهر من باب الغدوّ الی عرفات من التهذيب رواية ابن أبی عمير عنه «۸».

و أمّا الشيبانی أخو زرارة فلا كتاب له، بل و لا ذكرت له رواية فی الكتب الأربعة فالخبر صحيح.

[۲۴۸] رمح- و إلی عيسی بن عبد اللّه الهاشمی:

محمّد بن موسی بن المتوكل، عن محمّد بن يحيی، عن محمّد بن الحسين بن أبی الخطاب، عن محمّد ابن أبی عبد اللّه، عن عيسی بن عبد اللّه بن علی بن عمر بن علی بن الحسين بن علی بن أبی طالب (عليهم السلام).

المحمّدون الثلاثة من أجلّاء الثقات و كذا الرابع- و هو محمّد بن عبد اللّه ابن زرارة علی الأصح- لوجوه:

أ- قول علی بن الريّان الثقة فی حقّه: كان و اللّه محمّد بن عبد اللّه أصدق عندی لهجة من احمد بن الحسن بن فضّال، فإنّه رجل فاضل ديّن، كما هو

---

(۱) رجال النجاشی ۲۹۶/ ۸۰۳.

(۲) رجال العلامة ۱۲۳/ ۵، و فيه: الجريزی، بالزاء المعجمة، و هو اشتباه، و الصواب: ضم الجيم و الرائين المهملتين، كما فی النجاشی ۲۹۶/ ۸۰۳ و رجال الشيخ ۲۵۸/ ۵۷۱ و رجال ابن داود ۱۴۸/ ۱۱۶۴، فلاحظ.

(۳) فهرست الشيخ ۱۱۶/ ۵۰۹.

(۴) رجال النجاشی ۲۹۶/ ۸۰۳.

(۵) فهرست الشيخ ۱۱۷/ ۵۱۰.

(۶) رجال النجاشی ۲۹۶/ ۸۰۲.

(۷) الفقيه ۴: ۱۱۲، من المشيخة.

(۸) تهذيب الأحكام ۵: ۱۸۵/ ۶۱۶.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۶۲

مذكور فی ترجمة الحسن بن فضّال، و قد مرّ وثاقة أحمد فی (رلز) «۱» فمحمّد أوثق منه.

ب- رواية البزنطی عنه كما فی مشتركات الكاظمی قال: روی الشيخ فی الصحيح عن البزنطی، عن محمّد بن عبد اللّه، فقال ملا محمّد تقی- رحمه اللّه- فی شرح الفقيه: و كأنّه ابن زرارة الثقة لكثرة رواية البزنطی عنه «۲»، انتهی.

و فيه نظر، إذ ليس فی الكتب الأربعة رواية البزنطی عنه أصلا، نعم فی التهذيب فی باب فضل زيارة أمير المؤمنين (عليه السلام) رواية علی بن الحسن ابن علی بن فضّال، عن محمّد بن عبد اللّه بن زرارة، عن البزنطی.

و فی آخر الخبر: قال علی بن الحسن بن فضّال: قال لی محمّد بن عبد اللّه:

لقد تردّدت إلی أحمد بن محمّد انا و أبوك و الحسن بن جهم أكثر من خمسين مرّة و سمعناه منه.

و أمّا العكس فلم يوجد فی خبر، كما يظهر من الجامع «۳»، فضلا عن الكثرة.

ج- ترحّم الامام (عليه السلام) بعد موته، ففی التهذيب بإسناده عن علی بن الحسن بن فضّال، قال: مات محمّد بن عبد اللّه بن زرارة

فأوصى الى أخى أحمد، و كان خلّف دارا، و كان أمره بجميع تركته أن تباع و يحمل ثمنها إلى أبى الحسن (عليه السّلام) فباعها، فاعترض فيها ابن أخت له و ابن عمّ له «۴»

---

(۱) تقدم فى الرقم: ۲۳۷.

(۲) مشتركات الكاظمى المسمى ب (هداية المحدثين): ۲۴۲.

(۳) جامع الرواة ۱: ۶۰.

(۴) الاعتراض ظاهرا من ابن الأخت فقط، بلحاظ قوله: فأصلحنا أمره- و بقرينة قوله- الآتى-:

و ابن أخت له عرض فأصلحنا أمره، فلاحظ.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۶۳

فأصلحنا أمره بثلثه الدنانير، و كتب إليه أحمد بن الحسن، و دفع الشيء بحضرتى إلى أيّوب بن نوح و أخبره أنه جميع ما خلّف، و ابن عمّ له، و ابن أخت له عرض فأصلحنا أمره بثلثه الدنانير «۱» فكتب: قد وصل ذلك، و ترحّم على الميت، و قرأت الجواب «۲».

د- كثرة رواية الأجلّاء عنه، و فيهم: على بن الحسن بن فضّال «۳» شيخ بنى فضّال و وجههم الذين أمروا (عليهم السلام) بأخذ رواياتهم، و محمّد بن إسماعيل بن بزيع «۴»، و على بن أسباط «۵»، و محمّد بن الحسين بن أبى

---

(۱) فى المصدر- و بكلا الموضعين-: بثلاثة دنانير، و مثله ما فى الاستبصار ۴: ۱۲۳/ ۴۶۸، و هو الصحيح، فلاحظ.

و قد جاء فى حاشية المتن من الأصل تعليقا على الخبر ما يأتى:

«قال بعض المحققين: و ظنى ان قيمة الدار كان ثلثها دنانير، و الثلثان اما عروض أو دراهم، فلما اعترض الوارثان فى الوصية و كان اعتراضهما فى موضعه، لأنه أوصى بكل التركة و ليس له أكثر من الثلث، أرضاهما الوصى و أصلحهما، و كتب بذلك اليه عليه السلام.

و أغرب صاحب الوافى فى شرح الخبر، فقال بعد ذكر بيان اعتراضهما عبارته عن شهودهما [شهادتهما] بيع الدار و جهاز الميت و إعانتهما الوصى فى ذلك و إصلاح امره كناية عن تجهيزه، و يكون سكوتهما عن الدعوى مع إعانتهما فى أمر الوصية دليلا على تنفيذهما الوصية للإمام عليه السلام.

و عليه: ينبغى ان يحمل صدر الحديث و ذيله أيضا مع ان البقية فى الذيل تحتمل كونهما أقل من الثلث، و يحتمل الذيل أيضا فقد الوارث، انتهى.

و لا ربط لجميع ما ذكره بمتن الخبر، و العجب انه قال- بعد ذلك-: و لا حاجة الى تأويلات التهذيبين مع كونهما فى غاية البعد، انتهى.

و المقام لا يقتضى أزيد من ذلك». «منه قدس سره».

(۲) تهذيب الأحكام ۹: ۱۹۵/ ۷۸۵.

(۳) الاستبصار ۳: ۲۷۴/ ۹۷۷.

(۴) تهذيب الأحكام ۷: ۳۶۹/ ۱۴۹۶.

(۵) تهذيب الأحكام ۸: ۲۳۰/ ۸۳۱.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۶۴

الخطاب «۱»، و احمد بن الحسن بن فضّال كما فى باب الخلع من التهذيب مرّتين «۲»، و محمّد بن أحمد الكوفى «۳» و لقبه حمدان.

ه- ما نقله السيد المحقق فى المنهج «۴» و التلخيص «۵» من ان العلامة وثق روايـة هو فى طريقها، و قال الشارح التقى: و وثقه بعض المعاصرين «۶»، و فى وجيزة ولده: ثقة «۷».

و من جميع ذلك يظهر أنه لا مجال للتأمّل فى وثاقته، فالسند صحيح.

و امّا عيسى فاعلم أنّه قد ورد فى الأسانيد التعبير عنه بعناوين متعددة، ففى بعضها: عيسى بن عبد اللّه الهاشمى، و فى بعضها: عيسى بن عبد اللّه العمرى، و فى بعضها: العلوى، و فى بعضها: القرشى، و الظاهر أنّ الكلّ تعبير عن شخص واحد.

و فى النجاشى: عيسى بن عبد اللّه بن محمّد بن عمر بن على بن أبى طالب (عليه السّلام) له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أبو الحسن بن الجندى، قال:

حدثنا أبو على بن همام، قال: حدثنا محمّد بن احمد بن خاقان النهدى، قال:

حدثنا أبو سمينة، عن عيسى بكتابه، و قد جمع أبو بكر محمّد بن سالم الجعابى روايات عيسى عن آبائه، أخبرنا محمّد بن عثمان، عنه «۸».

---

(۱) تهذيب الأحكام ۱: ۴۵/ ۱۲۶.

(۲) تهذيب الأحكام ۸: ۱۰۰/ ۳۳۸ و ۱۰۲/ ۳۴۴.

(۳) تهذيب الأحكام ۳: ۳۱۸/ ۹۸۶.

(۴) منهج المقال للاسترابادى: ۱۰۴ و ۱۰۵، فى ترجمة الحسن بن على بن فضّال، و لا تصريح فى كلامه.

(۵) التلخيص للاسترابادى: ورقة: ۲۲۳/ آ.

(۶) روضة المتقين ۱۴: ۲۱۶.

(۷) الوجيزة للمجلسى: ۴۸.

(۸) رجال النجاشى ۲۹۵/ ۷۹۹.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۶۵

و فى الفهرست: عيسى بن عبد اللّه بن محمّد بن عمر بن على بن أبى طالب (عليه السلام) له كتاب، أخبرنا به أبو عبد اللّه، عن محمّد بن على بن الحسين، عن أبيه و محمّد بن الحسن، عن سعد و الحميرى، عن احمد بن أبى عبد اللّه، عن النوفلى و محمّد بن على الكوفى، عن عيسى بن عبد اللّه «۱».

و فيه- بفاصلة خمس تراجم-: عيسى بن عبد اللّه الهاشمى، له كتاب، أخبرنا به ابن أبى جيد، عن ابن الوليد، عن الحسن بن على الزيتونى، عن احمد ابن هلال، عن عيسى بن عبد اللّه الهاشمى «۲».

و هكذا فعل فى رجاله، فقال فى أصحاب الصادق (عليه السّلام):

عيسى بن عبد اللّه ابن محمّد بن عمر بن على بن أبى طالب (عليه السّلام) «۳» ثم بفاصلة بضع عشر أسامى: عيسى الهاشمى «۴».

و ظاهر الكتابين تعدّدهما، و لكن صريح الميرزا «۵» و ظاهر التفريشى اتحادهما «۶»، و به جزم الفاضل الخبير فى جامع الرواة «۷»، و هو الحقّ لعدم ذكر النجاشى «۸» غير واحد، و لو كان آخر و هو صاحب كتاب لذكره، و يشهد لذلك أنّ البرقى فى رجاله «۹» لم يذكر فى أصحاب أبى عبد اللّه (عليه السلام) غير واحد، و كذا ابن شهرآشوب فى المعالم «۱۰» - مع تبعيّته للفهرست و بنائه على

---

(۱) فهرست الشيخ ۱۱۶/ ۵۱۷.

(۲) فهرست الشيخ ۱۱۷/ ۵۲۳.

(۳) رجال الشیخ ۲۵۷/ ۵۵۴.

(۴) رجال الشیخ ۲۵۸/ ۵۷۲.

(۵) منهج المقال ۲۵۶- ۲۵۷.

(۶) نقد الرجال ۲۶۲/ ۳۲.

(۷) جامع الرواة ۱: ۶۵۳.

(۸) رجال النجاشی ۲۹۵/ ۷۹۹- و قد تقدم-.

(۹) رجال البرقی: ۳۰.

(۱۰) معالم العلماء ۸۷/ ۵۹۸.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۶۶

استدراک ما فات من الفهرست من المؤلّفات- ما ذکر غیر واحد.

و حینئذ نقول: أنّ ما فی النجاشی و الفهرست من سلسلة النسب موجود فی الاخبار مذکور فی الأنساب.

ففی الکافی فی باب إثبات الإمامة فی الأعقاب: محمّد بن یحیی، عن محمّد بن الحسین، عن ابن أبی نجران، عن عیسی بن عبد اللّه بن عمر بن علی ابن أبی طالب (علیه السّلام) عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت له: إن کان کون- و لا أرانی اللّه- فبمن ائتم؟ فأومی الی ابنه موسی، قال:

قلت: فإن حدث بموسی (علیه السّلام) حدث فبمن ائتم؟ قال: بولده، قلت: فإن حدث بولده حدث و ترک أخا کبیرا أو ابنا صغیرا فبمن ائتم؟ قال:

بولده، ثم واحدا فواحدا، و فی نسخة الصفوانی: هکذا ابدا «۱».

و قد سقط محمّد بعد عبد اللّه فی السند من النساخ کما یظهر من باب الإشارة و النص علی أبی الحسن موسی (علیه السّلام) فإنه- رحمه اللّه- روی الخبر المذکور فیه هکذا: محمّد بن یحیی، عن محمّد بن الحسین، عن عبد الرحمن بن أبی نجران، عن عیسی بن عبد اللّه بن محمّد بن عمر بن علی بن أبی طالب (علیه السّلام) عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) و ساق الخبر علی نسخة الصفوانی، و زاد فی آخره: قلت: فان لم أعرفه و لم اعرف موضعه؟ قال:

تقول: اللهم إنی أتولّی من بقی من حججک من ولد الامام الماضی، فإن ذلک یجزیک ان شاء اللّه «۲».

---

(۱) أصول الکافی ۱: ۳۰۹/ ۷، و الصفوانی: من تلامیذ ثقة الإسلام الکلینی، و هو محمد بن احمد بن عبد اللّه بن قضاعة بن صفوان بن مهران الجمال یعرف بالصفوانی، انظر رجال النجاشی ۳۹۳/ ۱۰۵۰ و العبارة: و فی نسخة الصفوانی. فهی لیست من أصل المصدر، و ان وجدت فیه، و الظاهر کونها من زیادات النساخ، فلاحظ.

(۲) أصول الکافی ۱: ۲۴۶/ ۷.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۶۷

و من هذا الخبر الشریف یظهر جلالة قدره، و تورّعه، و شدّة احتیاطه فی أمور الدین.

و یقرب منه ما رواه الصفار فی البصائر «۱»، و الشیخ المفید فی الاختصاص، و اللفظ للثانی: عن احمد بن محمّد بن عیسی، عن الحسن بن علی الوشاء، عن أبی الصخر أحمد بن عبد الرحیم، عن الحسن بن علی، قال:

دخلت انا و رجل من أصحابنا علی أبی طاهر عیسی بن عبد اللّه العلوی، قال أبو الصخر: و أظنّه من ولد عمر بن علی (علیه السّلام) و کان أبو طاهر نازلا فی دار الصیدیین فدخلنا علیه عند العصر و بین یدیه رکوة من ماء و هو یتمسّح، فسلّمنا علیه فردّ علینا السلام، ثم

ابتدأنا فقال: معكما احد؟ فقلنا: لا- ثم التفت يمينا و شمالا هل يرى أحدا- ثم قال: أخبرنى أبى عن جدّى أنّه كان مع أبى جعفر محمّد بن على (عليهما السلام) بمنى و هو يرمى الجمرات، و أن أبا جعفر (عليه السّلام) رمى الجمار فاستتمّها فبقى فى يديه بقيّة، فعدّ خمس حصيات فرمى ثنتين فى ناحية و ثلاثا فى ناحية.

فقلت له: أخبرنى جعلت فداك، ما هذا؟ فقد رأيتك صنعت شيئا ما صنعه احد قطّ، انا رأيتك رميت بحصاك ثم رميت بخمس بعد ذلك ثلاثا فى ناحية و ثنتين فى ناحية.

قال: نعم، إنّه إذا كان كلّ موسم أخرجا الفاسقين غضّين طريّين فصلبا هاهنا لا يراهما إلّا إمام عدل، فرميت الأول بثنتين و الآخر بثلاث لان الآخر أخبث من الأول «۲».

و منه يظهر أنّ أباه عبد اللّه و جدّه محمّد أيضا كانا من الرواة أيضا، و تقدم

---

(۱) بصائر الدرجات ۳۰۶/ ۸.

(۲) الاختصاص: ۲۷۷، باختلاف يسير.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۶۸

قول النجاشی: و قد سمع الجعابی روايات عيسى عن آبائه.

و فى التهذيب فى باب الأحداث الموجبة للطهارة «۱»، و فى باب الكفاءة فى النكاح «۲»، و فى باب الأذان و الإقامة من أبواب الزيادات «۳»، و فى باب الصلاة المرغّب فيها «۴»، و فى باب دخول الحمّام «۵» هكذا: محمّد بن عبد اللّه بن زرارة، عن عيسى بن عبد اللّه الهاشمى، عن أبيه، عن جدّه، عن على (عليه السّلام).

و فى أصحاب الصادق من رجال الشيخ: عبد اللّه بن محمّد بن عمر بن على بن أبى طالب (عليه السّلام) مدنى «۶»، و فى أصحاب على بن الحسين (عليهما السلام): المدنى الهاشمى «۷»، و فى الكافى فى باب أن أول ما خلق اللّه من الأرضين موضع البيت بإسناده: عن عيسى بن عبد اللّه الهاشمى، عن أبيه، عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) «۸» و مثله فى باب الإشارة و النص على أبى جعفر (عليه السّلام) «۹».

و فى عمدة الطالب فى ترجمة عمر بن على (عليه السّلام) الملقب بالاطرف: أعقب من رجل واحد، و هو ابنه محمّد، و هو أعقب من أربعة رجال: عبد اللّه، و عبيد اللّه، و عمر، و أمّهم خديجة بنت زين العابدين على بن الحسين (عليهما السلام)- الى ان قال- و أمّا عبد اللّه بن محمّد بن الأطراف- و فى

---

(۱) تهذيب الأحكام ۱: ۲۵/ ۶۴.

(۲) تهذيب الأحكام ۷: ۳۹۴/ ۱۵۷۸.

(۳) تهذيب الأحكام ۲: ۲۸۲/ ۱۱۲۱.

(۴) تهذيب الأحكام ۳: ۳۰۹/ ۹۸۵.

(۵) تهذيب الأحكام ۱: ۳۷۷/ ۱۱۶۶.

(۶) رجال الشيخ ۲۲۳/ ۷.

(۷) رجال الشيخ ۹۷/ ۱۷.

(۸) الكافى ۴: ۱۸۹/ ۴.

(۹) أصول الكافى ۲: ۲۴۳/ ۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۶۹

ولده البیت و العدد فاعقب من أربعة رجال: احمد، و محمّد، و عیسی المبارک، و یحیی الصالح- الی ان قال- و أمّا عیسی المبارک بن عبد اللّه و کان سیّدا شریفا روی الحدیث، انتهی «۱».

و لعیسی أخ اسمه احمد مذکور فی الرواة، ففی أصحاب الصادق (علیه السلام) احمد ابن عبد اللّه بن محمّد بن عمر بن علی بن أبی طالب (علیه السلام) الهاشمی المدنی، أسند عنه «۲».

و له أیضا ابن اسمه محمّد منهم، ففی الکافی فی باب أن الأئمة (علیهم السلام) لم یفعلوا شیئا و لا یفعلون الّا بعهد من اللّه عزّ و جلّ: احمد بن محمّد و محمّد بن یحیی، عن محمّد بن الحسین، عن احمد بن محمّد، عن أبی الحسن الکنانی، عن جعفر بن نجیح الکندی، عن محمّد بن احمد بن عبد اللّه العمری، عن أبیه، عن جدّه، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: إنّ اللّه عزّ و جلّ أنزل علی نبیّه کتابا قبل وفاته فقال: یا محمّد، هذه وصیّتک الی النجبة من أهلک.

فقال: و ما النجبة یا جبرئیل؟ فقال: علی بن أبی طالب و ولده (علیهم السلام) و کان علی الکتاب خواتیم من ذهب فدفعه النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله) الی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) و أمره أن یفکّ خاتما منه و یعمل بما فیه، ففکّ أمیر المؤمنین (علیه السلام) خاتما و عمل بما فیه، ثم دفع الی ابنه الحسن علیه السلام ففکّ خاتما و عمل بما فیه.

ثم دفعه الی الحسین (علیه السّلام) ففکّ خاتما فوجد فیه أن اخرج بقوم إلی الشهادة، فلا شهادة لهم الّا معک، و اشر نفسک للّه عزّ و جلّ، ففعل.

---

(۱) عمدة الطالب: ۳۶۲- ۳۶۷.

(۲) رجال الشیخ ۱۴۲/ ۱.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۷۰

ثم دفعه الی علی بن الحسین (علیهما السلام) فوجد فیه أن أطرق و اصمت و الزم منزلک و أعبد ربّک حتی یأتیک الیقین، ففعل.

ثم دفعه الی محمّد بن علی (علیهما السلام) ففکّ خاتما فوجد فیه:

حدّث الناس و افتهم و لا تخافنّ الّا اللّه عزّ و جلّ فإنه لا سبیل لأحد علیک.

ثم دفعه الی ابنه جعفر (علیه السّلام) ففکّ خاتما فوجد فیه: حدّث الناس و افتهم و انشر علوم أهل بیتک و صدق آبائک الصالحین، و لا تخافنّ الّا اللّه عزّ و جلّ و أنت فی حرز و أمان.

ثم دفعه الی ابنه موسی (علیه السّلام) و کذلک یدفعه موسی (علیه السلام) الی الذی بعده، ثم کذلک الی قیام المهدی (علیه السّلام) «۱».

و من جمیع ما ذکرنا ظهر أنّ عیسی بن عبد اللّه الهاشمی هو من ولد عمر الاطرف ابن أمیر المؤمنین (علیه السّلام) و أنه أباه وجده و أخاه و ابن أخیه من عمد الرواة الذین اخرج روایاتهم نقّاد الأحادیث مثل ثقة الإسلام و غیره، و أنّهم من أهل الفضل و الورع کما لا یخفی علی من تأمّل فی روایاتهم و أسئلتهم.

و أبو طاهر عیسی المبارک عماد هذا البیت الرفیع، و یستظهر حسن حاله و علوّ مقامه من أمور:

أ- ذکره النجاشی «۲» مع کتابه فی کتاب وضع لذکر مؤلّفی أصحابنا و مؤلّفاتهم کما مرّ فی ترجمته.

ب- ذکره فی الفهرست «۳» کذلک.

ج- الأخبار المذکورة فإنه یظهر منها علوّ مقامه و قربه منهم و کشفهم له أسرارهم.

---

(۱) أصول الکافی ۱: ۲۸۰/ ۲.

(۲) رجال النجاشی ۲۹۵/ ۷۹۹.

(۳) فهرست الشیخ ۱۱۷/ ۵۱۳.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۷۱

د- ما مرّ عن العمدة «۱».

ه- روایة الأجلّاء عنه و الثقات مثل: عبد الرحمن بن أبی نجران «۲»، و محمّد بن عبد اللّه بن زرارة «۳»، و السکونی «۴»، و النوفلی «۵»، و أصرم بن خوشب «۶» و ان کان عامیّا.

و عدّ الصدوق کتابه من الکتب المعتمدة «۷»، و العجب أنّ أبا علی لم یجعل له فی کتابه المنتهی ترجمة، و عدّه من المجاهیل مع ذکره جماعة لم یذکر فی حقّهم الّا قولهم: أسند عنه.

هذا و أمّا النسب الذی ساقه الصدوق لعیسی «۸» فغیر معهود فی کتب الأنساب، فإنّهم لم یذکروا لعلیّ بن عمر الأشرف ابن علی بن الحسین (علیهما السلام) المعروف بعلیّ الأصغر ابنا اسمه عبد اللّه، بل صرّحوا بأنه أعقب من ثلاثة رجال: القاسم، و عمر الشجری، و أبو محمّد الحسن، و لم أقف فی ولدهم من اسمه عیسی، و لم یر أیضا فی أسانید الأحادیث، و لا أشار إلیه أیضا أحد من ائمة الرجال، فلا ریب انه من سهو القلم أو من زیادة النساخ.

و فی شرح المشیخة بعد ذکر ما فی النجاشی و الفهرست: و الظاهر انّهما واحد و ان ذکره الشیخ مرّتین، و أنّ ذلک فی کتابه لکثیر، و فی النسب مخالفة مع

---

(۱) عمدة الطالب ۳۶۷.

(۲) أصول الکافی ۱: ۲۲۶/ ۵.

(۳) تهذیب الأحکام ۱: ۲۵/ ۶۴.

(۴) ذکر روایته فی جامع الرواة ۱: ۶۵۳ نقلا عن الإستبصار إلّا ان فیه ۳: ۱۹۱/ ۱ باب تزویج المرأة فی نفاسها روایة النوفلی عن الیعقوبی عن عیسی بن عبد اللّه الهاشمی فتأمّل.

(۵) فهرست الشیخ ۱۱۶/ ۵۰۷.

(۶) تهذیب الأحکام ۵: ۴۴۳/ ۱۵۴۴.

(۷) الفقیه ۱: ۳، من المقدمة.

(۸) الفقیه ۴: ۹۳، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۷۲

ما ذکره المصنّف فیمکن ان یکونا اثنین أو وقع السهو من أحدهما، انتهی «۱».

و احتمال التعدّد فاسد جدّا، و السهو من الصدوق قطعا.

[۲۴۹] رمط- و إلی عیسی بن یونس:

احمد بن زیاد بن جعفر الهمدانی رضی اللّه عنه، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن محمّد بن سنان، عن حمّاد بن عثمان، عنه.

السند صحیح بما مرّ فی (یا) «۲» و (ید) «۳» و (کو) «۴» و حمّاد من أصحاب الإجماع، فالخبر صحیح موضوعا أو حکما.

و عیسی صاحب کتاب فی أصحاب الکاظم (علیه السّلام) «۵» مذکور فی أصحاب الصادق (علیه السّلام) «۶» و قد مرّ غیر مرّة انّ

ذكره فيه من أمارات الوثاقة فلاحظ.

[۲۵۰] رن- و إلى العيص بن القاسم:

محمد بن الحسن رضى اللّه عنه، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن يحيى، عن العيص بن قاسم «۷». رجال السند من أجلّاء الطائفة، و العيص من عيونهم، فالخبر صحيح بالاتفاق.

[۲۵۱] رنا- و إلى غياث بن إبراهيم:

أبوه رضى اللّه عنه، عن سعد ابن عبد اللّه، عن احمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع.

---

(۱) روضة المتقين ۱۴: ۲۱۶.

(۲) تقدم برقم: ۱۱.

(۳) تقدم برقم: ۱۴.

(۴) تقدم برقم: ۲۶.

(۵) رجال الشيخ ۳۵۵/ ۲۷.

(۶) رجال الشيخ ۲۵۸/ ۵۷۹.

(۷) الفقيه ۴: ۴۲، من المشيخة.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۷۳

و عن محمّد بن يحيى الخزاز جميعا، عنه «۱».

السند كسابقه فى أعلى درجة الصحة، و امّا غياث فالكلام فيه فى موضعين:

الأول: فى وثاقته، و يدلّ عليها أمور:

أ- تصريح النجاشى، قال: غياث بن إبراهيم التميمى الأسدى، بصرى سكن الكوفة، ثقة، روى عن أبى عبد اللّه و أبى الحسن (عليهما السلام) له كتاب مبوّب فى الحلال و الحرام يرويه جماعة «۲»، و تبعه [فى] الخلاصة «۳» فى التوثيق.

ب- رواية ابن أبى عمير عنه، كما فى التهذيب فى باب ان مع الأبوين لا يرث الجدّ و الجدّة «۴»، و فى باب ميراث من علا من الآباء «۵»، و فى معانى الاخبار كما يأتى «۶».

ج- رواية جماعة من الأجلّاء و فيهم: بنو فضّال و أصحاب الإجماع و أضرابهم مثل: الحسن بن على بن فضّال «۷»، و عبد اللّه بن المغيرة «۸»، و محمّد بن يحيى الخزاز «۹»، و الحسن بن موسى الخشاب «۱۰»، و عبد اللّه بن

---

(۱) الفقيه ۴: ۹۰، من المشيخة.

(۲) رجال النجاشى ۳۰۵/ ۸۳۳.

(۳) رجال العلامة ۲۴۵/ ۱.

(۴) لم نجد فى التهذيب بابا بهذا العنوان، و وجدناه فى الاستبصار ۴: ۱۶۳/ ۶۲۰.

(۵) تهذيب الأحكام ۹: ۳۱۳/ ۱۱۲۶.

(۶) معانى الاخبار ۹۰/ ۴، و سيأتى فى صحيفة: ۹۰۶.

(۷) تهذیب الأحکام ۶: ۲۹۳/ ۴۰۶ الموجود فی الفقیه فی باب الظهار [۳: ۳۴۵/ ۲۶۵۵] و فی التهذیب فی باب الزیادات فی القضایا و الأحکام [۶: ۲۹۳/ ۸۱۴] و فی الاستبصار فی باب فیمن یجبر الرجل علی نفقته [۳: ۴۴/ ۱۴۷]: ابن فضال عن غیاث، و حمله علی علی غیر بعید. «منه قدّس سرّه».

(۸) تهذیب الأحکام ۱: ۴۲۳/ ۱۳۳۹.

(۹) تهذیب الأحکام ۶: ۳۹۸/ ۱۲۰۲.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۴: ۱۹۵/ ۵۵۹.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۷۴

سنان «۱»، و محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب «۲»، و محمّد بن إسماعیل بن بزیع «۳»، و محمّد بن یحیی الخثعمی «۴»، و ابن بقاح «۵»، و الحکم بن أیمن «۶»، و محمّد بن خالد «۷»، و محمّد بن عیسی الأشعری «۸» - والد احمد- و النوفلی «۹».

د- قول الشیخ فی أصحاب الصادق (علیه السّلام): غیاث بن إبراهیم أبو محمّد التمیمی الأسدی، أسند عنه، و روی عن أبی الحسن موسی (علیه السلام) «۱۰».

بناء علی قراءة الکلمة بالمعلوم و رجوع الضمیر الی ابن عقدة فیکون الرجل ممّن ذکره ابن عقدة فی رجاله الموضوع لذکر ثقات أصحاب الصادق (علیه السّلام) و هم أربعة آلاف، و له شواهد مذکورة فی محلّه.

الثانی: فی مذهبه، فاعلم انّ النجاشی «۱۱» ذکره من غیر تعرّض لمذهبه، و هو من الرواة المعروفین، و یبعد عدم اطلاعه علی انحرافه، و الذی علیه المحققون و عرف من دیدنه أنّ عدم التعرض دلیل علی إمامیّته عنده، و کذا فی الفهرست «۱۲» ذکره و ذکر کتابه و الطریق الیه و لم یشر الی طعن فیه، و کذا فی من

---

(۱) أصول الکافی ۲: ۱۵۰/ ۶.

(۲) تهذیب الأحکام ۸: ۳۱۹/ ۱۱۸۶.

(۳) الفقیه ۴: ۹۰، من المشیخة.

(۴) تهذیب الأحکام ۶: ۲۵۶/ ۶۷۱.

(۵) الاستبصار ۳: ۲۵۷/ ۹۲۱.

(۶) تهذیب الأحکام ۷: ۱۴۰/ ۶۱۹.

(۷) الکافی ۶: ۷/ ۷.

(۸) لم نظفر بروایته عنه.

(۹) تهذیب الأحکام ۷: ۴۵/ ۱۹۴.

(۱۰) رجال الشیخ ۲۷۰/ ۱۶.

(۱۱) رجال النجاشی ۳۰۵/ ۸۳۳.

(۱۲) فهرست الشیخ ۱۲۳/ ۵۴۹.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۷۵

لم یرو عنهم (علیهم السلام) من رجاله «۱».

و فی معالم ابن شهرآشوب: غیاث بن إبراهیم له کتاب یسمّی الجامعة، و مقتل أمیر المؤمنین (علیه السّلام) «۲» و صریح النجاشی و أصحاب الصادق (علیه السّلام) «۳» و من لم یرو عنهم (علیهم السّلام) من رجال الشیخ «۴» انه تمیمی من أصحاب الصادق و الکاظم

(علیهما السلام) و لکن فی أصحاب الباقر (علیه السّلام) من رجال الشیخ: غیاث بن إبراهیم بتری «۵».

و ظنّ العلامة وحدتهما فقال فی الخلاصة فی ترجمة التمیمی: ثقة، روی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) و کان بتریّا «۶»، و نقله عنه المحقق الشیخ محمّد فی شرح الاستبصار ثم قال: الظاهر أنّ الأصل فی ذلک ما نقله الکشی عن حمدویه عن بعض أشیاخه انه کان کذلک، و الجارح غیر معلوم، الّا ان الشیخ صرّح بکونه بتریا، و یحتمل ان یکون قول الشیخ مستنده ما قال الکشی الّا ان الجزم به غیر معلوم.

ثم قال: لم نقف علی ما نقله شیخنا- یعنی صاحب المدارک- عن الکشی، و شیخنا أیّده اللّه- یعنی الآمیرزا محمّد صاحب الرجال- لم ینقل ذلک عن الکشی فی رجاله، و فی فوائده علی الاستبصار ما یقتضی عدم وقوفه علی ذلک، حیث قال: و روایة الکشی علی ما نقله شیخنا- رحمه اللّه- انتهی «۷».

---

(۱) رجال الشیخ ۴۸۸/ ۲.

(۲) معالم العلماء ۸۹/ ۶۲۴.

(۳) رجال الشیخ ۲۷۰/ ۱۶.

(۴) رجال الشیخ ۴۸۸/ ۲.

(۵) رجال الشیخ ۱۳۲/ ۱.

(۶) رجال العلامة ۲۴۵/ ۱.

(۷) شرح الاستبصار للشیخ محمد بن الشیخ حسن بن الشهید الثانی: مخطوط و هو قید التحقیق فی مؤسسة آل البیت- علیهم السلام- فرع مشهد.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۷۶

و أیّد بعضهم ما ذکروه بما نقله الزمخشری فی ربیع الأبرار «۱»، و ابن الأثیر فی جامع الأصول «۲»، و الشهید فی شرح الدرایة «۳»، من أنّه وضع حدیث الطائر للمهدی، و فی ما ذکروه نظر من وجوه:

الأول: ان البتری من أصحاب الباقر (علیه السّلام)، و التمیمی من أصحاب الصادق و الکاظم (علیهما السلام) و لم یذکره أحد فی أصحاب الباقر (علیه السلام) و لم یرو روایة له عنه (علیه السّلام) فهو غیره، و فی رجال البرقی:

غیاث بن إبراهیم النخعی عربی کوفی «۴»، و التمیمی بصری.

الثانی: أن الصدوق روی فی معانی الاخبار: عن احمد بن زیاد بن جعفر الهمدانی رضی اللّه عنه قال: حدثنا علی بن إبراهیم بن هاشم، عن أبیه، عن محمّد بن أبی عمیر، عن غیاث بن إبراهیم، عن الصادق جعفر بن محمّد، عن أبیه محمّد بن علی، عن أبیه علی بن الحسین، عن أبیه الحسین (علیهم السلام) قال: سئل أمیر المؤمنین (علیه السّلام) عن معنی قول رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): انّی مخلّف فیکم الثقلین کتاب اللّه و عترتی، من العترة؟ قال: أنا و الحسن و الحسین و التسعة من ولد الحسین، تاسعهم مهدیهم، لا یفارقون کتاب اللّه و لا یفارقهم حتی یردوا علی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) حوضه «۵».

و رواه أبو محمّد الفضل بن شاذان فی کتاب الغیبة فقال: حدثنا محمّد ابن أبی عمیر رضی اللّه عنه عن غیاث بن إبراهیم، عن أبی عبد اللّه (علیه

---

(۱) ربیع الأبرار ۳: ۲۰۵.

(۲) جامع الأصول ۱: ۱۳۷.

(۳) الدرایة للشهید الثانی: ۵۶.

(۴) رجال البرقی: ۴۲.

(۵) معانی الأخبار ۹۰/ ۴.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۷۷

السلام) «۱»، و ساق مثله.

و أنت خبیر بان البتریّة من عمد فرق الزیدیة الذین لا یعتقدون امامة الثمانیة من التسعة، و لا ادری معتقدهم فی التاسع، و الخبر صحیح و لا یحتمل نقله من الزیدیّة.

الثالث: أنّ ما نقله صاحب المدارک «۲» عن الکشی اشتباه قطعا، إذ لیس ما نقله موجودا فی النسخ، و صرّح جماعة بعدم عثورهم علیه فیه، و احتمال وجوده فی أصل الکشی و عثوره علی نسخته معلوم الفساد، أنه لم ینقل عنه احد قبله الی قریب من طبقة ابن شهرآشوب و لا بعده الی عصرنا، و لعلّ العبارة فی ترجمة غیر غیاث.

و فی رجال أبی علی: و عن حاشیة الشهید علی الخلاصة: نقل الکشی کونه بتریا بطریق مرسل، و لا یبعد ان یکون المصنّف أخذ ذلک عنه کما لا یخفی علی المتأمّل «۳»، انتهی.

قلت: قد رأیت تصریح الشیخ فی أصحاب الصادق (علیه السّلام) بکونه کذلک، علی ان الروایة المرسلة علی ما مرّ نقله عن الشیخ محمّد و نقله الفاضل الشیخ عبد النبیّ أیضا حمدویه عن بعض أشیاخه و الاعتماد علی مثل ذلک غیر عزیز، فقول الشیخ محمّد: و الجارح غیر معلوم لیس بمکانه، إذ لا شکّ فی کون بعض أشیاخه من العلماء الإمامیّة و الفقهاء الاثنی عشریة، و لذا جزم المحقق فی المعتبر علی ما نقل عنه فی بحث الجماعة بکونه بتریّا «۴» «۵»، انتهی.

---

(۱) الغیبة للفضل بن شاذان: لم نعثر علیه فیه.

(۲) مدارک الاحکام: ۳۶۱.

(۳) شرح أبی علی علی الخلاصة: غیر موجود لدینا.

(۴) المعتبر ۲: ۴۲۲.

(۵) منتهی المقال: ۲۴۳.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۷۸

و فیه أوّلا: أنّا لم نجد ذلک فی حواشی الشهید علی الخلاصة، و لا نقله مع اعتناء ائمة هذا الفن بنقل تحقیقاته، فلم یتحقق أصله حتی یصیر أصلا لکلام غیره.

و ثانیا: أن الشیخ ما ذکر ذلک فی أصحاب الصادق (علیه السّلام) ابدا، و قد ذکر ذلک فی أصحاب الباقر (علیه السّلام) «۱»، و لا قرینة للاتحاد الّا الاشتراک فی الاسم و الأب، و یفسده ما أوضحناه، فراجع.

و ثالثا: أن فی قوله: و الاعتماد. الی آخره، من وجوه الفساد ما لا یخفی، و أی عالم کفّر من ظاهره الایمان بکلام غیر معلوم النسبة الی غیر معلوم الحال، فانّ ظاهر النجاشی «۲»، و خبر العیون «۳» ایمانه، و البتریّة: کفرة یجری علیهم بعض أحکام الإسلام.

و رابعا: قوله: إذ لا شک. إلی آخره، فإن الکشی کثیرا ما یعوّل فی الجرح و التعدیل علی غیر الإمامیّة، فلاحظ.

الرابع: أن نسبة حکایة وضع حدیث الطیر الیه معلوم الفساد.

امّا أوّلا: ففی التعلیقة بعد ذکر الحکایة، أقول: و سیجیء فی وهب بن وهب انه نقل خبرا للمنصور فی جواز الرهن علی الطیر فلذا سمّوه کذابا «۴»، و العجب انّ أبا علی نقل فی رجاله تمام عبارة التعلیقة و أسقط هذا الکلام من آخره، و لعلّه لمنافاته لما رجّحه، و

یظهر منه أنه وقع الاشتباه فی الراوی و السامع، و تعدّد الوضع بعید غایته.

---

(۱) رجال الشیخ ۱۳۲/ ۱.

(۲) رجال النجاشی ۳۰۵/ ۸۳۳.

(۳) خبر العیون: اشتباه، و الصواب: خبر المعانی، ای معانی الاخبار کما تقدم، فلاحظ.

(۴) تعلیقة الوحید البهبهانی: ۲۵۶.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۷۹

و امّا ثانیا: فالظاهر أن الشهید أخذ القصّة من کتبهم «۱»، و الموجود فی جامع الأصول هکذا: و من الواضعین جماعة وضعوا الحدیث تقرّبا الی الملوک، مثل: غیاث بن إبراهیم، دخل علی المهدی بن المنصور و کان تعجبه الحمامة الطّیارة الواردة من الأماکن البعیدة، فروی حدیثا عن النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله) انّه قال: لا سبق إلّا فی خفّ أو حافر أو نصل أو جناح، قال: فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلمّا خرج قال المهدی: اشهد أنّ قفاه قفا کذّاب علی رسول اللّه، ما قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): جناح، و لکن هذا تقرّب إلینا، و أمر بذبحها، و قال: انا حملته علی ذلک «۲».

و کون غیاث المذکور هو التمیمی الأسدی مبنی علی الاتحاد، و فیه ما تقدم، فلعلّه النخعی، و معه لا تأیید فیه، مضافا الی معارضته لما ذکر الدمیری فی حیاة الحیوان، قال: و ذکر أنّ الرشید کان یعجبه الحمام و اللعب به فاهدی له حمام و عنده أبو البختری وهب القاضی، فروی له بسنده عن أبی هریرة أن النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله) قال: لا سبق إلّا فی خف أو حافر أو جناح، فزاد: أو جناح، و هی لفظة وضعها للرشید فأعطاه جائزة سنیّة، فلمّا خرج قال الرشید:

تا اللّه لقد علمت انه کذب علی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و أمر بالحمام فذبح، فقیل له: و ما ذنب الحمام؟ قال: من اجله کذب علی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فترک العلماء حدیث أبی البختری لذلک و غیره من موضوعاته، فلم یکتبوا حدیثه الی ان نقل عن بعضهم أن الواضع غیاث بن إبراهیم وضعه للمهدی لا للرشید «۳».

لکن فی شرح التقی المجلسی فی کتاب القضاء- بعد نقل الخبر الصادقی-:

---

(۱) شرح الدرایة للشهید: ۵۶.

(۲) جامع الأصول ۱: ۱۳۷.

(۳) حیاة الحیوان ۱: ۲۶۰.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۸۰

أن الملائکة تحضر الرهان فی الخف و الحافر و الریش، و الظاهر أن تغییر الأسلوب للتقیّة، کما ذکر فی حیاة الحیوان: أن وهب بن وهب القاضی ادخل الریش فی الخبر عند المنصور و أعطاه مالا جلیلا، ثم قال بعد ذهاب وهب:

اشهد أنّ لحیته لحیة کذّاب، و ما افتری هذا الخبر الّا لرضای، و نقل عن حفص ابن غیاث أیضا للمهدی، بمثل وهب «۱»، انتهی.

و لم أجد ما نقله فی الکتاب المذکور فلاحظ.

و امّا ثالثا: فلأنّ البتریّة لا تنافی الوثاقة کأخواتها من المذاهب الباطلة، و أمّا الوضع و الکذب خصوصا فی أمور الدین لجلب الحطام فلا یجتمع معها، و قد عرفت نصّ النجاشی و الخلاصة علیها، و روایة ابن أبی عمیر، و ابن فضال، و ابن مغیرة، و غیرهم من الأجلة عنه، فلو کان هو الواضع خبرا لا یکاد یخفی علی أهل عصره لکان روایتهم عنه و هنا فیهم و إزراء بهم، فالأمر دائر بین تکذیب أصل القصة لعدم ورودها من طریق الأصحاب، و کثرة وجودها فی الکتب غیر نافعة بعد انتهائها الی من لا اعتماد علی منقولاته، أو کون

الواضع وهب للمنصور أو للرشيد، أو كونه غياث النخعى.

فتلخص أنّه لا معارض لما فى النجاشى و غيره ممّا تقدم لعدم صحّة ما نسب إلى الكشى، و عدم معلوميّة اتحاد ما فى أصحاب الباقر (عليه السّلام) لما فى أصحاب الصادق (عليه السّلام) بل الشواهد قائمة على عدمه، فالحقّ عدّ خبره من الصحاح وفاقا لصاحب المدارك، و الشيخ البهائى كما نقله المحقق البحرانى فى حاشية البلغة «۲».

---

(۱) روضة المتقين ۱۰: ۱۶۵ و فيه:

و قال الصادق عليه السلام: ان الملائكة لتنفر عن الرهان و تلعن صاحبه، ما خلا الحافر و الخف و الريش و النصل.

(۲) حاشية البلغة للبحرانى: غير موجود لدينا.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۸۱

و فى التعليقة: قال جدّى: احتمل بعض الأصحاب أن يكون متعددا و يكون الثقة غير بترىّ، و الظاهر و حدتهما، انتهى «۱».

و لم يبيّن وجه الظهور، بل سامح فى شرح المشيخة فى النقل بما يقضى منه العجب، فإنه بعد ما نقل ما فى النجاشى و الفهرست قال: أبو محمّد أسند عنه، بترى من أصحاب الباقر و الصادق و من لم يرو عنهم (عليهم السّلام) من رجال الشيخ «۲» «۳».

و قد عرفت انه ليس فى أصحاب الباقر (عليه السّلام): أبو محمّد أسند عنه، و لا فى أصحاب الصادق و من لم يرو عنهم (عليهم السلام) بترىّ «۴» و لعلّه لفهم الاتّحاد، و هذا غير جائز فى أمثال هذا المقام و اللّه العاصم.

[۲۵۲] رنب - و إلى فضالة بن أيوب:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عنه.

و عن محمّد بن الحسن، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين ابن سعيد، عنه «۵».

السند الأول صحيح بالاتفاق.

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۲۵۶.

(۲) روضة المتقين ۱۴: ۲۱۷.

(۳) فى المصدر: (و الكاظم عليهم السلام من رجال الشيخ) مكان: (و من لم يرو عنهم من رجال الشيخ)، و ما فى الأصل: موافق لرجال الشيخ لعدم ذكره فى أصحاب الكاظم عليه السلام منه، و ذكره فى من لم يرو عنهم عليهم السلام: ۴۸۸/ ۲.

(۴) أقول: وردت بتريته فى رجال الشيخ فى أصحاب الباقر عليه السلام و ورد قوله: أبو محمد، أسند عنه فى أصحاب الصادق عليه السلام و فى من لم يرو عنهم عليهم السلام أيضا، فلاحظ.

(۵) الفقيه ۴: ۱۱۸، من المشيخة.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۸۲

و كذا الثانى على الأصح بما مر فى (يج) فى ترجمة ابن ابان «۱».

و فضالة من أجلّاء الثقات و من أصحاب الإجماع.

[۲۵۳] رنج - و إلى الفضل بن أبى قرّة:

أبوه و محمّد بن موسى بن المتوكل «۲»، عن على بن الحسين السعدآبادى، عن أحمد بن أبى عبد اللّه البرقى، عن شريف بن سابق

التفلیسی، عن الفضل بن أبی قرّة السمندی الکوفی «۳».

شریف ضعیف فی النجاشی و الغضائری «۴»، الّا ان فی النجاشی: له کتاب یرویه جماعة «۵»، و فی الفهرست من غیر تضعیف: له کتاب أخبرنا به جماعة «۶». إلی آخره.

و ظاهرها: اعتبار کتابه، بل الإمامیّة، و الظاهر أن النجاشی تبع الغضائری، و سبب تضعیفه یؤول غالبا الی الغلوّ و الارتفاع، و ضعفه ظاهر، فالسند لا یقصر عن الحسن.

و امّا الفضل ففی النجاشی: روی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) لم یکن بذاک، له کتاب یرویه جماعة «۷». إلی آخره.

قوله: لم یکن بذاک، أی فی کمال الثقة، و فی روایة الجماعة کتابه إشارة إلی الوثاقة.

---

(۱) تقدم برقم: ۱۳.

(۲) اضافة: (و محمد بن موسی بن المتوکل) غیر موجودة فی المطبوع من المصدر، و لعلها فی بعض نسخه الخطیة فی عصر المصنف.

(۳) الفقیه ۴: ۸۱، من المشیخة، و لم یرد فیه: الکوفی.

(۴) انظر مجمع الرجال ۳: ۱۹۰، و لم نقف علی نسبة التضعیف الی الغضائری فی رجال العلامة: ۲۲۹/ ۳، و لا- فی رجال ابن داود: ۳۴۹/ ۲۳۲.

(۵) رجال النجاشی ۱۹۵/ ۵۲۲، من غیر تضعیفه.

(۶) فهرست الشیخ ۱۲۵/ ۵۵۶.

(۷) رجال النجاشی ۳۰۸/ ۸۴۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۸۳

و فی الفهرست: له کتاب، أخبرنا جماعة «۱». إلی آخره، و لکن فی الخلاصة:

ضعیف لم یکن بذاک «۲»، و فی التعلیقة «۳»: تضعیف الخلاصة من الغضائری، کما فی النقد «۴»، و هو ضعیف.

قلت: و یحتمل ان یکون من طغیان القلم فان الجمع بین الکلمتین یحتاج الی تکلّف، و یظهر من الاخبار أیضا تشیّعه، ففی باب المکاسب من الفقیه: عنه عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت له: هؤلاء یقولون أن کسب المعلّم سحت؟ فقال: کذبوا أعداء اللّه، انّما أرادوا ان لا یعلّموا أولادهم القرآن، لو أن رجلا أعطی المعلم دیة ولده کان للمعلم مباحا حلالا «۵».

فالخبر قوی وفاقا للشارح مع ان ظاهر النجاشی و الصدوق اعتبار کتابه.

[۲۵۴] رند- و إلی الفضل بن شاذان، من العلل التی ذکرها عن الرضا (علیه السّلام):

عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس النیسابوری العطار رضی اللّه عنه، عن علی بن محمّد بن قتیبة، عن الفضل بن شاذان النیسابوری، عن الرضا (علیه السلام) «۶».

أوضحنا وثاقة الأول فی (قصح) «۷»، و وثاقة الثانی فی (رج) «۸»، فالخبر صحیح علی الأصح.

و لمّا کان الکتاب المذکور کثیر الحاجة فی الفروع فلا بأس بذکر بعض

---

(۱) فهرست الشیخ ۱۲۵/ ۵۵۶.

(۲) رجال العلامة ۲۴۶/ ۲.

(۳) تعلیقة البهبهانی: ۲۵۹.

(۴) نقد الرجال ۲۶۵/ ۱.

(۵) الفقیه ۳: ۹۹/ ۳۸۴.

(۶) الفقیه ۴: ۵۳، من المشیخة.

(۷) تقدم برقم: ۱۹۸.

(۸) تقدم برقم: ۲۰۳.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۸۴

الشواهد لصحّة الخبر المنقول عنه، فنقول: قال الصدوق فی العلل «۱» و العیون «۲»: حدثنی عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس النیسابوری العطار بنیسابور فی سنة اثنتین و خمسین و ثلاثمائة، قال: حدثنی أبو الحسن علیّ بن محمّد ابن قتیبة النیسابوری، قال: قال أبو محمّد الفضل بن شاذان.

و حدثنا الحاکم أبو جعفر محمّد بن نعیم بن شاذان رحمه اللّه، عن عمّه أبی عبد اللّه محمّد بن شاذان، قال: قال الفضل بن شاذان. إلی آخره.

و بین المذکور فی العلل و العیون اختلاف کثیر بالزیادة و النقصان.

و فی النجاشی بعد ذکر کتبه التی منها العلل: أخبرنا أبو العباس بن نوح، قال: حدثنا احمد بن جعفر، قال: حدثنا احمد بن إدریس بن احمد، قال:

حدثنا علی بن احمد بن قتیبة النیسابوری عنه بکتبه «۳».

و فی الفهرست أیضا ذکر کتبه، و عدّ منها العلل، ثم قال: أخبرنا بروایاته و بکتبه هذه المفید أبو عبد اللّه، عن محمّد بن علی بن الحسین، عن محمّد بن الحسن، عن احمد بن إدریس، عن علی بن محمّد بن قتیبة، عن الفضل.

و رواها محمّد بن علی بن الحسین، عن حمزة بن محمّد العلوی، عن أبی نصر قنبر بن علی بن شاذان، عن أبیه، عن الفضل «۴».

فظهر انه یروی عن ابن قتیبة: عبد الواحد، و احمد بن إدریس، و تقدم أیضا أنّه یروی عنه، أبو محمّد الحسن بن حمزة العلوی المرعشی، و أبو عمرو الکشی، و یروی: عن الفضل ابن قتیبة، و علی بن شاذان، و أبو عبد اللّه محمّد

---

(۱) علل الشرائع ۲۵۱/ ۹.

(۲) عیون اخبار الرضا علیه السلام ۲: ۹۹/ ۱.

(۳) رجال النجاشی ۳۰۷/ ۸۴۰.

(۴) فهرست الشیخ ۱۲۴/ ۵۵۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۸۵

ابن شاذان وکیل الناحیة کما صرّح به السید علی بن طاوس فی ربیع الشیعة «۱» و الشیخ الطبرسی فی إعلام الوری: ممّن وقف علی معجزات صاحب الزمان (علیه السّلام)، و فیه التوقیع: و امّا محمّد بن شاذان بن نعیم فإنه رجل من شیعتنا أهل البیت «۲».

و محمّد بن إسماعیل المردد بین النیسابوری- کما هو الأظهر عندنا- و البرمکی- کما علیه جماعة- و هو الواسطة بینه و بین ثقة الإسلام «۳»، و الظاهر انه الواسطة فی جمیع [کتابه «۴» الیه «۵»] «۶»، و انّما هی لعدم البناء علی العلم بالوجادة علی ما مرّ شرحه فی أوّل الفائدة الثالثة «۷» مع ان الطریق فی المشیخة و الفهرست صحیح علی المصطلح فلا مجال للوسوسة.

[۲۵۵] رنه- و إلی الفضل بن عبد الملک:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب، عن جعفر بن بشیر، عن حمّاد ابن عثمان، عن الفضل بن عبد الملک المعروف بابی العباس البقباق الکوفی «۸».

رجال السند من شیوخ العصابة، و أبو العباس ثقة عدّ من عیونها، فالخبر صحیح بالاتفاق.

---

(۱) ربیع الشیعة: غیر موجود لدینا.

(۲) اعلام الوری: ۴۶۶.

(۳) أی: الواسطة بین الفضل بن شاذان و الکلینی هو محمد بن إسماعیل.

(۴) أی: کتاب الکلینی المعروف بالکافی.

(۵) الضمیر یعود للفضل بن شاذان.

(۶) العبارة فی الأصل: (کتبه إلیه إلی الواسطة)، و ما أثبتناه هو الأنسب للمعنی، و هو المقصود بعینه لروایة الکلینی عن الفضل بتوسط محمد بن إسماعیل أکثر من سبعمائة و ستین موردا فی کتابه الکافی. انظر معجم رجال الحدیث ۱۵: ۸۹/ ۱۰۲۳۸.

(۷) تقدم فی الفائدة الثالثة، صحیفة: ۳۷۴.

(۸) الفقیه ۴: ۲۴، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۸۶

[۲۵۶] رنو- و إلی الفضیل بن عثمان الأعور:

محمّد بن الحسن بن احمد بن الولید رضی اللّه عنه، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن محمّد بن عیسی بن عبید، عن صفوان بن یحیی، عن فضیل بن عثمان الأعور المرادی الکوفی «۱».

السند صحیح بما مرّ فی (لا) «۲»، و ابن عثمان هو أبو محمّد الأعور الصائغ الأنباری ابن أخت علی بن میمون المعروف بابی الأکراد، و لکن فی النجاشی الفضل ثقة ثقة «۳»، و فی الاخبار أیضا کذلک، و لا ریب فی الاتحاد وفاقا لأکثر من وقفنا علی کلامهم.

و یروی عنه صفوان بن یحیی «۴»، و فضالة بن أیوب «۵»، و علی بن النعمان «۶»، و سیف بن عمیرة «۷»، و الحسن بن محمّد بن سماعة «۸»، و محمّد بن خالد الطیالسی «۹»، و علی بن الحکم «۱۰»، و محمّد بن عیسی «۱۱»، و غیرهم، فالخبر صحیح.

[۲۵۷] رنز- و إلی الفضیل بن یسار:

محمّد بن موسی بن المتوکل، عن علی بن الحسین السعدآبادی، عن أحمد بن أبی عبد اللّه، عن أبیه، عن ابن

---

(۱) الفقیه ۴: ۲۴، من المشیخة.

(۲) تقدم برقم: ۳۱.

(۳) رجال النجاشی ۳۰۸/ ۸۴۱.

(۴) فهرست الشیخ ۱۲۶/ ۵۵۷.

(۵) تهذیب الأحکام ۱: ۵۸/ ۱۶۲.

(۶) الکافی ۴: ۷۷/ ۵ و فیه: الفضل بن عثمان.

(۷) لم نقف علی روایته عنه.

(۸) فهرست الشیخ ۱۲۶/ ۵۵۸.

(۹) تهذیب الأحکام ۶: ۱۱۵/ ۲۰۳.

(۱۰) کامل الزیارات: ۳۱/ ۱۶.

(۱۱) لمن نقف علی روایته عنه.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۸۷

أبی عمیر، عن عمر بن أذینة، عن الفضیل بن یسار.

و هو کوفی مولی لبنی نهد، انتقل من الکوفة إلی البصرة، و کان أبو جعفر (علیه السلام) إذا رآه قال: بَشِّرِ الْمُخْبِتِینَ.

و ذکر ربعیّ بن عبد اللّه عن غاسل الفضیل بن یسار انه قال: انّی لا غسل الفضیل و انّ یده لتسبقنی الی عورته، قال: فخبرت بهذا أبا عبد اللّه (علیه السلام) فقال: رحم اللّه الفضیل بن یسار هو منّا أهل البیت «۱».

السند صحیح عندنا بما مرّ فی (یه) «۲» و (لب) «۳»، و علی المشهور من ضعف السند بجهالة علی بن الحسین یمکن الحکم بصحّته أیضا بوجوه:

أ- أن الشیخ یروی عن الفضیل بن یسار بإسناده الصحیح عن احمد ابن محمّد بن عیسی، عن حمّاد، عن حریز، عنه، کما فی باب فضل الصلاة من أبواب الزیادات «۴».

و بإسناده الصحیح عن الحسین بن سعید، عن حریز بن عبد اللّه، عنه، کما فی باب المواقیت منها «۵»، و فی باب وقت الزکاة و فیه: الحسین بن سعید، عن حمّاد بن عیسی، عن حریز، عنه، و هو الأصح «۶».

و بإسناده الصحیح عن علی بن مهزیار، عن حمّاد بن عیسی، عن حریز، عنه، فی باب کیفیّة الصلاة منها «۷»، و باب ما یجوز الصلاة فیه من

---

(۱) الفقیه ۴: ۳۲، من المشیخة.

(۲) تقدم برقم: ۱۵.

(۳) تقدم برقم: ۳۲.

(۴) تهذیب الأحکام ۲: ۲۴۰/ ۹۵۱.

(۵) تهذیب الأحکام ۲: ۲۵۵/ ۱۰۱۲.

(۶) تهذیب الأحکام ۴: ۴۱/ ۱۰۳.

(۷) تهذیب الأحکام ۲: ۳۳۲/ ۱۳۷۰.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۸۸

اللباس منها «۱»، و الطرق الی حمّاد کثیرة صحیحة کما مرّ «۲».

و صرّح فی النجاشی أنّ له کتابا یرو عنه حمّاد بن عیسی «۳».

ب- أنّ طریق الصدوق الی ابن أبی عمیر صحیح، فیکون الی الفضیل أیضا صحیحا.

ج- أنّ طرق الصدوق إلی أحمد کثیرة فیها صحیح و غیره، فلا یضرّ جهالة السعدآبادی.

و امّا الفضیل فهو من أصحاب الإجماع موصوف بالوثاقة و الجلالة و العینیّة «۴»، و روی الکشی «۵» الخبرین مسندا «۶» مع زیادة، و أحادیث أخری فی مدحه، و جلالة قدره، و أن الأرض تسکن الیه «۷»، من غیر ذکر معارض، و هو غریب.

[۲۵۸] رنح- و إلی القاسم بن برید:

محمّد بن موسى بن المتوكل، عن على بن الحسين السعدآبادى، عن احمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن محمّد بن سنان، عن القاسم بن بريد بن معاوية العجلى «۸».

(۱) تهذيب الأحكام ۲: ۳۷۹/ ۱۵۷۹.

(۲) تقدم برقم: ۹۷.

(۳) انظر رجال النجاشى ۳۰۹/ ۸۴۶.

(۴) كما فى رجال النجاشى- و قد تقدم- و رجال الشيخ: ۱۳۲/ ۱ و رجال ابن داود: ۱۵۳/ ۱۲۰۶ و رجال العلامة: ۱۳۲/ ۱.

(۵) رجال الكشى ۲: ۴۷۲/ ۳۷۷، ۲: ۴۷۳/ ۳۸۱.

(۶) الأول: ما قاله الامام الباقر عليه السلام فى حقه، و الثانى: ما قاله ربعى بن عبد اللّه عن غاسل الفضيل، و قد تقدم عن مشيخة الفقيه، فلاحظ.

(۷) رجال الكشى ۲: ۴۷۳/ ۳۷۸ و ۳۷۹ و ۳۸۰ و ۳۸۲.

(۸) الفقيه ۴: ۱۲۸، من المشيخة.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۸۹

السند صحيح عندنا بما مر، ضعيف عند جماعة بالثانى، أو مع الرابع أو مع الخامس أو بالتفريق، و يرفع مع ضعف أصله بأنّ النجاشى قال: القاسم ثقة روى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام)، له كتاب يرويه فضالة بن أيّوب «۱»، انتهى.

و قد مر صحّة طريقه الى فضالة عند الكلّ فطريقه الى القاسم صحيح «۲».

[۲۵۹] رنط- و إلى القاسم بن سليمان:

محمّد بن الحسن، عن محمّد ابن الحسن الصفار، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن النضر بن سويد، عنه «۳».

السند صحيح على الأصح من وثاقة ابن عيسى كما مرّ.

و امّا القاسم فلم يوثقوه صريحا، لكنّ الحق وثاقته لوجوه:

أ- أن النجاشى صرّح كما هنا أنّ له كتابا رواه النضر بن سويد «۴»، و النضر من الذين قالوا فى حقّهم: صحيح الحديث «۵»، و قد أوضحنا فى الفائدة السابقة أنّ هذه الكلمة على الإطلاق من غير اضافة الى كتاب أو احاديث معهودة دالّة على وثاقته و وثاقة من يروى عنه «۶».

و قال المدقق الشيخ محمّد فى شرح الاستبصار بعد ذكر حديث سنده:

محمّد بن احمد بن يحيى، عن محمّد بن عيسى اليقطينى، عن النضر بن سويد،

(۱) رجال النجاشى ۳۱۳/ ۸۵۷.

(۲) تقدم برقم: ۲۵۲.

(۳) الفقيه ۴: ۷۹، من المشيخة.

(۴) رجال النجاشى ۳۱۴/ ۸۵۸.

(۵) انظر رجال النجاشى ۴۲۷/ ۱۱۴۷.

(۶) تقدم فی الفائدة الرابعة، صحیفة: ۵۳۴.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۹۰

عن عمرو بن شمر، عن جابر». إلی آخره. و ذکر حال رجاله إجمالا قال: الّا أنّ ضعف الحدیث بعمرو بن شمر یغنی عن تحقیق الحال. فان قلت: إذا قال النجاشی: أن النضر بن سوید صحیح الحدیث «۱»، و صحّ الیه الطریق- بناء علی سلامة محمّد بن عیسی- علم صحّة الحدیث للعلم الشرعی بأنّه من حدیثه، و ذلک کاف فی الصحّة.

قلت: الذی نفیناه الصحّة الاصطلاحیة، و ما ذکرته لا- یخلو من وجه غیر أنّ الروایة تحتمل أن تکون لیست من أحادیثه، بل من مرویّاته، و کونه صحیح الحدیث محتمل لأن یراد به أحادیثه الخاصّة کالأصول، و فی هذا نظر، لان الظاهر خلاف ذلک، «۲» انتهی.

فإذا کان الظاهر خلافه فالمراد مطلق مرویّاته، و الحکم بصحّتها مع عدم معلومیّتها و حصرها عند النجاشی قطعا، فلا یمکن ان یکون وجه الصحة القرائن الخارجیة لأنّها تلاحظ بالنسبة إلی آحاد الأحادیث، و هو فی المقام غیر ممکن، فلا بدّ ان یکون الوجه الامارات الداخلیّة، و هی الوثاقة و العدالة، فلولا وثاقة کلّ من یروی عنه و هکذا الی آخر رجال السند لا یمکن الحکم بصحة أحادیثه، و هذا أمر ممکن و لو من جهة اخباره، و یأتی ان شاء اللّه تعالی فی شرح حال أصحاب الإجماع ما ینبغی ان یلاحظ «۳».

ب- روایة الأجلّاء عنه و اکثارهم ذلک و فیهم من أصحاب الإجماع حمّاد و هو ابن عثمان فی التهذیب فی باب البینات «۴»، و فی الکافی فی باب شهادة

---

(۱) رجال النجاشی ۴۲۷/ ۱۱۴۷.

(۲) شرح الاستبصار للشیخ محمد: مخطوط.

(۳) انظر: التفصیل فی الفائدة السابعة.

(۴) تهذیب الأحکام ۶: ۲۴۶/ ۶۲۰.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۹۱

القاذف «۱»، و فی الاستبصار فی باب مقدار الدیة «۲»، و غیره، و یونس بن عبد الرحمن فی باب میراث من علا من الآباء فی موضعین «۳»، و فی الکافی فی باب ابن أخ و جدّ «۴»، و الحسین بن سعید «۵»، و النضر بن سوید «۶»، و لم ینقل فی الکتب الأربعة روایة أحد عنه غیر هؤلاء.

ج- ما فی شرح التقیّ أن له أصلا «۷»، و نقله عن الفهرست «۸»، و علیه فیدخل فی الجماعة الذین وصفهم المفید بما فوق الوثاقة- کما مرّ غیر مرّة- و لکنّی لم أجده فی نسختین عندی، و لا نقله احد، و هو أعرف بما قال، و لعلّه من اختلاف النسخ، و کیف کان ففیما مرّ کفایة.

[۲۶۰] رس- و إلی القاسم بن عروة:

أبوه، عن عبد اللّه بن جعفر الحمیری، عن هارون بن مسلم، عن سعدان بن مسلم، عنه «۹».

فی النجاشی «۱۰» و الخلاصة «۱۱»: هارون بن مسلم ثقة وجه، و صحح فی الخلاصة الطریق المذکور «۱۲» و الطریق إلی مسعدة بن زیاد «۱۳» و الی مسعدة بن

---

(۱) الکافی ۷: ۳۹۷/ ۲.

(۲) الاستبصار ۴: ۲۶۱/ ۹۸۱.

(۳) الاستبصار ۴: ۱۶۰/ ۶۰۷.

(۴) الكافی ۷: ۱۱۳/ ۲.

(۵) فهرست الشيخ ۱۷۱/ ۷۵۰.

(۶) الكافی ۶: ۲۰۵/ ۱۶.

(۷) روضة المتقين ۱۴: ۲۲۷.

(۸) فهرست الشيخ ۱۲۷/ ۵۷۸، و فيه: له كتاب.

(۹) الفقيه ۴: ۸۵، من المشيخة.

(۱۰) رجال النجاشی ۴۳۸/ ۱۱۸۰.

(۱۱) رجال العلامة ۱۸۰/ ۵.

(۱۲) رجال العلامة ۲۷۹، من الفائدة الثامنة.

(۱۳) رجال العلامة ۲۸۱، من الفائدة الثامنة.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۹۲

صدقة «۱» و هو فيهما «۲».

و يروى عنه: سعد بن عبد اللّه «۳»، و الحميرى «۴»، و الحسن بن على ابن فضّال «۵»، و أبو عبد اللّه محمّد بن أبى القاسم «۶»، و محمّد بن على بن محبوب «۷»، و محمّد بن احمد بن يحيى «۸»، و إبراهيم بن هاشم «۹»، و على بن الحسن بن فضّال «۱۰»، و احمد بن الحسن بن فضّال «۱۱»، و سهل بن زياد «۱۲»، و عمران بن موسى «۱۳»، و احمد بن يوسف «۱۴»، و هؤلاء وجوه الطائفة فی تلك الطبقة، فلا بد و أن يعدّ هارون من الأجلّاء، و مرّ فی (ح) وثاقة سعدان «۱۵»، فالسند صحيح.

و امّا القاسم فمذكور فی النجاشی «۱۶» و الفهرست «۱۷» مع كتابه،

---

(۱) رجال العلامة ۲۷۷، من الفائدة الثامنة.

(۲) انظر الفقيه ۴: ۳۰ و ۱۱۱، من المشيخة.

(۳) رجال النجاشی ۴۳۸/ ۱۱۸۰.

(۴) فهرست الشيخ ۱۷۶/ ۷۶۳.

(۵) الكافی ۸: ۷۹/ ۳۵، من الروضة.

(۶) فهرست الشيخ ۱۷۶/ ۷۶۳.

(۷) الاستبصار ۱: ۵۱/ ۱۴۷.

(۸) تهذيب الأحكام ۷: ۱۸۴/ ۸۱۳.

(۹) الاستبصار ۳: ۱۹۴/ ۷۰۲.

(۱۰) تهذيب الأحكام ۴: ۴۱/ ۱۰۴.

(۱۱) الاستبصار ۳: ۲۲۶/ ۸۱۹.

(۱۲) تهذيب الأحكام ۲: ۱۲۲/ ۴۶۳.

(۱۳) أصول الكافی ۱: ۳۳۱/ ۲.

(۱۴) تهذيب الأحكام ۶: ۷۹/ ۱۵۶.

(۱۵) تقدم برقم: ۸.

(۱۶) رجال النجاشی ۳۱۴/ ۸۶۰.

(۱۷) فهرست الشیخ ۱۲۷/ ۵۶۶.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۹۳

و الطریق الیه من غیر توثیق، و تشهد لوثاقته أمارات:

أ- ما فی أصحاب الصادق (علیه السّلام) من رجال الشیخ: القاسم بن عروة أبو محمّد مولی أبی أیّوب المکّیّ، و کان أبو أیوب من موالی المنصور، له کتاب «۱»، فهو ممّن ذکرهم ابن عقدة فی کتابه الذی ذکر فیه أربعة آلاف من أصحابه (علیه السلام) و وثقهم، و مرّ، و یأتی «۲» - ان شاء اللّه- شرحه.

ب- روایة ابن أبی عمیر عنه، کما فی الکافی فی باب الرجل یحلّ جاریته لأخیه «۳»، و فی باب شهادة الممالیک «۴»، و فی الفقیه فی باب ما یجب فیه الدیة و نصف الدیة «۵»، و فی التهذیب فی باب الاثنین إذا قتلا واحدا «۶».

ج- روایة أحمد بن محمّد بن أبی نصر البزنطی عنه، کما فی التهذیب فی باب أوقات الصلاة «۷».

و هما لا یرویان الّا عن ثقة.

د- روایة النضر بن سوید کما فی النجاشی فی طریقه الی کتابه «۸»، و قد مرّ انّ روایته عن أحد من أمارات الوثاقة «۹».

ه- روایة الأجلّة عنه غیر هؤلاء و هم: عبید اللّه بن احمد بن نهیک «۱۰»،

---

(۱) رجال الشیخ ۲۷۶/ ۵۱، و لیس فیه: أبو محمد، و ان کان کذلک.

(۲) تقدم فی الفائدة، صحیفة: و سیأتی فی الفائد.

(۳) الکافی ۵: ۴۷۰/ ۱۶.

(۴) الکافی ۷: ۳۹۰/ ۳.

(۵) الفقیه ۴: ۹۹/ ۱۰.

(۶) تهذیب الأحکام ۱۰: ۲۱۸/ ۸۵۸.

(۷) تهذیب الأحکام ۲: ۲۸/ ۷۸.

(۸) رجال النجاشی ۳۱۵/ ۸۶۰.

(۹) تقدم فی الرقم: ۲۵۹.

(۱۰) رجال النجاشی ۳۱۵/ ۸۶۰.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۹۴

و الحسین بن سعید «۱»، و محمّد بن خالد «۲»، و ابنه احمد «۳»، و الحسن بن فضّال «۴»، و محمّد بن عیسی «۵»، و محمّد بن عبد اللّه بن زرارة «۶»، و علی بن مهزیار «۷».

و- حکم العلامة فی الخلاصة بصحّة هذا الطریق «۸». [و من] کلّ ذلک- مع عد الصدوق کتابه من الکتب المعتمدة «۹» - فالأقوی کون الخبر صحیحا.

[۲۶۱] رسا- و إلی القاسم بن یحیی:

أبوه و محمّد بن الحسن، عن سعد بن عبد اللّه و الحمیری، عن احمد بن محمّد بن عیسی و إبراهیم بن هاشم، جمیعا عنه «۱۰».

السند المنشعب إلى ثمانية «۱۱» كلّها صحيحة على الأصح من وثاقة ابن

(۱) فهرست الشيخ ۱۲۷/ ۵۶۶.

(۲) فهرست الشيخ ۱۲۷/ ۵۶۶.

(۳) رجال الشيخ ۴۹۰/ ۸.

(۴) تهذيب الأحكام ۲: ۲۵۷/ ۱۰۲۱.

(۵) الاستبصار ۳: ۲۵۳/ ۹۰۷.

(۶) تهذيب الأحكام ۹: ۳۶۷/ ۱۳۱۳.

(۷) أصول الكافى ۲: ۲۰۹/ ۲۰.

(۸) رجال العلامة: ۲۷۹، من الفائدة الثامنة.

(۹) الفقيه ۱: ۳، من المقدمة.

(۱۰) الفقيه ۴: ۹۰، من المشيخة.

(۱۱) هذا و انشعاب السند كما يلى:

أ- أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن محمّد بن عيسى، عنه.

ب- أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

ج- أبوه، عن الحميرى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عنه.

د- أبوه، عن الحميرى، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

ه- محمّد بن الحسن، عن سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عنه.

و- محمّد بن الحسن، عن سعد بن عبد اللّه، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

ز- محمّد بن الحسن، عن الحميرى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عنه.

ح- محمّد بن الحسن، عن الحميرى، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۹۵

هاشم، و مر حسن حال القاسم القريب من الوثاقة فى (عج) «۱»، فالخبر صحيح، أو حسن كالصحيح.

[۲۶۲] رسب- و إلى كردويه الهمدانى:

أبوه، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عنه «۲».

السند صحيح، و كردويه غير مذكور، و لكن تشهد لوثاقته رواية ابن أبى عمير عنه، بل إكثاره منها كما يظهر من التهذيب فى باب تطهير المياه «۳»، و باب كيفيّة الصلاة «۴»، و باب تفصيل ما تقدم ذكره فى الصلاة «۵»، و باب وجوب الفصل بين ركعتى الشفع و الوتر من الاستبصار «۶»، و باب كيفيّة قضاء صلاة النوافل و الوتر منه «۷»، و باب البئر تقع فيها العذرة اليابسة من التهذيب «۸»، فالخبر صحيح على الأصح.

[۲۶۳] رسج- و الى كليب الأسدى:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن خالد، عن فضالة بن أيوب، عن كليب بن معاوية الأسدى

الصيداوى «۹».

(۱) تقدم برقم: ۷۳.

(۲) الفقيه ۴: ۷، من المشيخة.

(۳) تهذيب الأحكام ۱: ۲۴۱/ ۶۵۸.

(۴) تهذيب الأحكام ۲: ۱۲۹/ ۴۹۶.

(۵) تهذيب الأحكام ۲: ۱۶۵/ ۶۴۵.

(۶) الاستبصار ۱: ۳۴۹/ ۱۳۱۷.

(۷) الاستبصار ۱: ۲۹۳/ ۱۰۷۹.

(۸) تهذيب الأحكام ۱: ۴۱۳/ ۱۳۰۰.

(۹) الفقيه ۴: ۵۲ و ۱۲۱، من المشيخة.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۹۶

رجال السند من الأجلّاء حتى محمّد كما مرّ فى (لب) «۱».

و امّا كليب فلم يوثقوه صريحا، و لكن يدل على وثاقته أمور:

أ- رواية صفوان عنه كما فى الفهرست «۲» و يأتى عن الكشى «۳».

ب- رواية ابن أبى عمير عنه، كما فيه أيضا، فإنه ذكر لكتابة طريقين ينتهيان إليهما «۴»، فدلالته على الوثاقة أظهر، و فى الكافى فى باب ان رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) حرّم كلّ مسكر «۵» روايتهما عنه.

ج- ما ورد فيه من المدح، ففى الكشى: عن على بن إسماعيل، عن حمّاد ابن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبى أسامة، قال: قلت لأبى عبد اللّه (عليه السّلام): إنّ عندنا رجلا يسمى كليبا فلا يجىء عنكم شىء إلّا قال: أنا أسلّم، فسمّيناه كليبا بتسليمه؟ فترحم عليه أبو عبد اللّه (عليه السّلام)، و قال: أ تدرون ما التسليم؟ فسكتنا، فقال: هو و اللّه الإخبات قول اللّه عزّ و جلّ: الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصّالِحاتِ وَ أَخْبَتُوا إِلى رَبِّهِمْ «۶» «۷».

و رواه ثقة الإسلام فى الكافى: عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن زيد الشحّام، عنه (عليه السّلام)، مثله «۸».

و رواه سعد بن عبد اللّه فى بصائر الدرجات «۹» كما فى منتخب حسن بن

(۱) تقدم برقم: ۳۲.

(۲) فهرست الشيخ ۱۲۸/ ۵۷۱.

(۳) رجال الكشى ۲: ۶۳۰/ ۱۲۷.

(۴) فهرست الشيخ ۱۲۸/ ۵۷۱.

(۵) الكافى ۶: ۴۱۱/ ۱۷.

(۶) هود ۱۱: ۲۳.

(۷) رجال الكشى ۲: ۶۳۰/ ۶۲۷.

(۸) أصول الكافى ۱: ۳۲۱/ ۳.

(۹) بصائر الدرجات: ۵۴۵/ ۲۸.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۹۷

سلیمان، عن احمد بن محمّد بن عیسی، عن الحسین بن سعید، الی آخر المتن و السند، و فیه: عن أبی أسامة زید الشحّام «۱».

و رواه العیاشی فی تفسیره عن أبی أسامة مثله «۲».

و بعد وجود الخبر فی هذه الکتب المعتبرة، و وجود حمّاد فی السند، لا محلّ لقول العلامة فی الخلاصة بعد ذکر الخبر: و فی الأول الحسین بن المختار و هو واقفی «۳»، مع انّا أوضحنا عدم وقفه فی (ص) «۴» بما لا مزید علیه.

و فی الکشی: عن أیوب بن نوح، عن صفوان بن یحیی، عن کلیب بن معاویة الأسدی، قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول: و اللّه انکم لعلی دین اللّه و دین ملائکته، فأعینونی بورع و اجتهاد، فو اللّه ما یتقبّل إلّا لعلی دین اللّه و دین ملائکته، فأعینونی بورع و اجتهاد، فو اللّه ما یتقبّل الّا منکم، فاتقوا اللّه و کفّوا ألسنتکم، و صلّوا فی مساجدهم «۵»، فإذا تمیّز القوم فتمیّزوا «۶».

و رواه عماد الدین الطبری فی بشارة المصطفی: عن الحسن بن الحسین بن بابویه، عن أبی جعفر الطوسی، عن الشیخ المفید، عن جعفر بن محمّد بن قولویه، عن أبیه، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن محمّد بن عیسی، عن یونس بن عبد الرحمن، عن کلیب الأسدی، قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السلام) یقول: اما و اللّه، انّکم لعلی دین اللّه و دین ملائکته، فأعینونی علی ذلک بورع و اجتهاد، علیکم بالصلاة و العبادة، علیکم بالورع «۷».

---

(۱) مختصر بصائر الدرجات: ۷۵.

(۲) تفسیر العیاشی ۲: ۱۴۳/ ۱۵.

(۳) رجال العلامة ۱۳۵/ ۴.

(۴) تقدم برقم: ۹۰.

(۵) نسخة بدل: مساجدکم «منه قدس سره».

(۶) رجال الکشی ۲: ۶۳۱/ ۶۲۸.

(۷) بشارة المصطفی: ۱۴۳، مع اختلاف یسیر.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۹۸

و رواه أیضا عنه، عن عمّه محمّد، عن أبیه الحسن، عن عمّه الصدوق، عن محمّد بن موسی بن المتوکّل، عن عبد اللّه بن جعفر الحمیری، عن إبراهیم ابن هاشم، عن إسماعیل بن مرّار، عن یونس بن عبد الرحمن، عنه، مثله «۱».

و أنت خبیر بأن صفوان و یونس من أصحاب الإجماع، و الحکم بصحّة الخبر الذی صحّ صدوره عنهما، یقتضی الحکم بصحّة صدوره عن الامام (علیه السلام) و لو کان فیه ما ینفع الراوی، فقول العلامة فی الخلاصة: و الثانی شهادة لنفسه فنحن فی تعدیله من المتوقّفین «۲»، فی غیر محلّه، و ظاهره تسلیم دلالتهما علیه.

و فی الکشی: روی عن محمّد بن المعلی النّیلی، عن حسین بن حمّاد الخزّاز، عن کلیب قال: قال رجل لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): ا یحب الرجل الرجل و لم یره؟ قال:ها هو ذا أنا أحبّ کلیب الصیداوی و لم أره.

و هو کلیب بن معاویة الصیداوی الأسدی و الصّیدا بطن من بنی اسد «۳».

و الظاهر- کما صرّح به المولی عنایت اللّه- أنّ هذه الترجمة من الشیخ الطوسی- رحمه اللّه- «۴»، فتکون الأخبار الثلاثة مختارة له.

د- روایة جماعة من الأجلّة عنه، و فیهم من أصحاب الإجماع: یونس ابن عبد الرحمن کما عرفت، و فضالة و هو فی الطریق، و فی التهذیب «۵» متفردا، و مع القاسم بن محمّد الجوهری فی مواضع عدیدة «۶»، و القاسم «۷»، و محمّد بن

(۱) بشارة المصطفى: ۱۴۳.

(۲) رجال العلامة ۱۳۵/ ۴.

(۳) رجال الکشی ۲: ۶۳۱/ ۶۲۹.

(۴) مجمع الرجال ۵: ۷۲.

(۵) تهذیب الأحکام ۱۰: ۲۱۵/ ۸۴۸.

(۶) الفقیه ۴: ۷۰/ ۲۱۳.

(۷) تهذیب الأحکام ۸: ۲۴۱/ ۸۷۰.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۹۹

سنان «۱» و علی بن الحکم «۲»، و احمد بن عائذ «۳».

فمن لم یطمئن من هذه الامارات بوثاقته- مع عدم وجود معارض لها أصلا- فلا بأس بعدّه من أهل الوسواس، مضافا الى عدّ الصدوق «۴» کتابه من الکتب المعتمدة، و قول النجاشی: له کتاب رواه جماعة «۵»، فالخبر صحیح علی الأصح، و مرّ لکتابة طریق آخر فی (قفح) «۶».

[۲۶۴] رسد- و إلى مالک الجهنی:

أبوه، عن علی بن موسى بن جعفر الکمیذانی، عن أحمد بن محمّد بن عیسى، عن الحسن بن محبوب، عن عمرو بن أبی المقدام، عن أبی محمّد مالک بن أعین الجهنی، و هو عربی کوفی، و لیس هو من موالی سنسن «۷».

علی بن موسى داخل فی العدّة التی یروی عنهم ثقة الإسلام عن احمد ابن محمّد بن عیسى «۸»، و کفى فی جلالته مضافا الى کونه من مشایخ الإجازة روایة الکلینی و علی بن بابویه عنه، و الجلیل أبو جعفر بن أبی زاهر الأشعری القمی الذی کان محمّد بن یحیى العطار من أخصّ أصحابه، کما فی الکافی فی باب جهات علوم الأئمة (علیهم السلام) «۹».

(۱) أصول الکافی ۲: ۱۴۰/ ۲.

(۲) الکافی ۶: ۵۰/ ۸.

(۳) الکافی ۵: ۷۹/ ۱۱.

(۴) الفقیه ۱: ۳، من المقدمة.

(۵) رجال النجاشی ۳۱۸/ ۸۷۱.

(۶) تقدم برقم: ۱۸۸.

(۷) الفقیه ۴: ۳۱، من المشیخة.

(۸) انظر رجال العلامة: ۲۷۲، من الفائدة الثالثة.

(۹) أصول الکافی ۱: ۲۰۷/ ۲.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۰۰

و أوضحنا وثاقة عمرو بن أبی المقدام فی (رلد) «۱» مضافا الى وجود ابن محبوب فی السند، فالخبر صحیح.

و امّا مالک فذکره الشیخ فی أصحاب الباقر (علیه السّلام) «۲»، و قال:

مات فی حیاة أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، ثم فی أصحاب الصادق (علیه السلام) «۳»، و ذکره الکشی أیضا «۴»، و لم یوثقوه، و یمکن استظهار وثاقته من أمور:

أ- روایة بن أبی عمیر عنه، کما صرّح به الأستاذ الأکبر فی التعلیقة «۵».

ب- روایة أصحاب الإجماع عنه کیونس بن عبد الرحمن فی الکافی فی باب البداء «۶»، و برید بن معاویة فیه فی باب لباس المعصفر من کتاب الزی و التجمل «۷»، و عبد اللّه بن مسکان فیه فی باب البداء «۸»، و فی باب أبوال الدواب «۹»، و فی الروضة «۱۰»، و فی التهذیب فی باب صفة الوضوء «۱۱»، و فی باب تطهیر الثیاب من أبواب الزیادات «۱۲»، و فی باب أحکام السهو فی الصلاة «۱۳».

ج- روایة جملة من شیوخ الطائفة عنه سوی المذکورین کالفقیه ثعلبة بن

---

(۱) تقدم برقم: ۲۳۴.

(۲) رجال الشیخ: ۱۳۵/ ۱۱.

(۳) رجال الشیخ ۳۰۸/ ۴۵۶.

(۴) رجال الکشی ۲: ۴۷۸/ ۳۸۸.

(۵) تعلیقة البهبهانی: ۲۷۱، و لم نظفر بروایته عنه فی الکتب الأربعة.

(۶) أصول الکافی ۱: ۱۱۵/ ۱۲.

(۷) الکافی ۶: ۴۴۷/ ۷.

(۸) أصول الکافی ۱: ۱۱۴/ ۵.

(۹) الکافی ۳: ۵۸/ ۷.

(۱۰) الکافی ۸: ۱۴۶/ ۱۲۲، من الروضة.

(۱۱) تهذیب الأحکام ۱: ۷۸/ ۱۹۸.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۱: ۴۲۰/ ۱۳۲۸.

(۱۳) تهذیب الأحکام ۲: ۲۰۱/ ۷۸۸.

میمون «۱»، و عمر بن أذینة «۲»، و عاصم بن حمید «۳»، و علی بن رئاب «۴»، و هشام بن سالم «۵»، و عمرو بن أبی المقدام «۶»، و القاسم بن برید بن معاویة «۷».

د- روایة یحیی بن عمران الحلبی عنه کما فی الکافی فی باب المصافحة «۸»، و فی النجاشی «۹»، و الخلاصة «۱۰» فی ترجمة یحیی: ثقة ثقة صحیح الحدیث، و قد مرّ توضیح دلالة هذه الکلمة علی وثاقة کلّ من یروی عنه «۱۱».

ه- ما رواه فی الکافی فی باب المصافحة: عن علی بن إبراهیم، عن محمّد ابن عیسی، عن یونس، عن یحیی الحلبی، عن مالک الجهنی، قال: قال أبو جعفر (علیه السلام): أنتم و اللّه شیعتنا، ألا تری أنّک تفرط فی أمرنا، إنّه لا یقدر علی صفة اللّه، فکما لا یقدر علی صفة اللّه کذلک لا یقدر علی صفتنا [و کما لا یقدر علی صفتنا]، کذلک لا یقدر علی صفة المؤمن، إن المؤمن لیلقی المؤمن فیصافحه فلا یزال اللّه ینظر إلیهما و الذنوب تتحات عن وجوههما کما یتحات

---

(۱) أصول الکافی ۱: ۲۷۳/ ۷.

(۲) أصول الکافی ۱: ۳۵۱/ ۲۱.

(۳) أصول الکافی ۲: ۱۷۰/ ۲.

(۴) تهذیب الأحکام ۱: ۱۷۶/ ۵۰۵.

(۵) تهذیب الأحکام ۹: ۳۶۸/ ۱۳۱۵.

(۶) الفقیه ۴: ۳۱، من المشیخة.

(۷) تهذیب الأحکام ۴: ۸۷/ ۲۵۵.

(۸) أصول الکافی ۲: ۱۴۴/ ۶.

(۹) رجال النجاشی ۴۴۴/ ۱۱۹۹.

(۱۰) رجال العلامة ۱۸۲/ ۱۲.

(۱۱) تقدم فی هذه الفائدة، صحیفة: ۵۳۴.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۰۲

الورق حتی یفترقا، فکیف یقدر علی صفة من هو کذلک؟! «۱».

و فی الروضة: عن ابن مسکان، عنه قال: قال لی أبو عبد اللّه (علیه السلام): یا مالک، أما ترضون ان تقیموا الصلاة و تؤتوا الزکاة و تکفّوا و تدخلوا الجنّة، یا مالک؟ انه لیس من قوم ائتموا بإمام [فی الدنیا] الّا جاء یوم القیامة یلعنهم و یلعنونه الّا أنتم، و من کان علی مثل حالکم [یا مالک]، إن المیت و اللّه منکم علی هذا الأمر لشهید بمنزلة الضارب بسیفه فی سبیل اللّه «۲».

و هو شریک علقمة بن محمّد الحضرمی فی روایة فضیلة زیارة عاشوراء عن أبی جعفر الباقر (علیه السّلام)، علی روایة جعفر بن قولویه فی کتاب کامل الزیارات «۳».

و من جمیع ذلک یظهر قربه منهم و علوّ قدره عندهم (علیهم السلام).

و قال الشیخ المفید فی باب فضائل أبی جعفر الباقر (علیه السّلام): و قال مالک بن أعین الجهنی فیه من قصیدة مدحه بها:

إذا طلب الناس علم القرآن کانت قریش علیه عیالا

و ان قیل این ابن بنت النبی نلت بذاک فروعا طوالا

نجوم تهلّل للمدلجین جبال تورث علما جبالا «۴»

و قال المحقق فی الشرائع: لو خلّف نصرانی أولاد صغارا و ابن أخ و ابن أخت مسلمین، کان لابن الأخ ثلثا الترکة و لابن الأخت الثلث، و ینفق الاثنان علی الأولاد بنسبة حقّهما، فإذا بلغ الأولاد مسلمین کانوا أحقّ بالترکة علی روایة

---

(۱) أصول الکافی ۲: ۱۴۴/ ۶.

(۲) الکافی ۸: ۱۴۶/ ۱۲۲، من الروضة. و ما أثبتناه بین الاقواس المعقوفة منه.

(۳) کامل الزیارات ۱۷۴/ ۸.

(۴) الإرشاد: ۲۶۲.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۰۳

مالک بن أعین «۱».

و فی الجواهر «وصفها جماعة [من] المحققین کالعلامة و الشهید و غیرهما بالصحة، بل هی من المشاهیر التی رواها الثلاثة فی الثلاثة- ثم ذکر باقی المتن و شرحه و أطال الکلام فیما یرد علی الروایة من الإشکال- الی ان قال: و مع ذلک کلّه فالروایة ضعیفة، و الحکم بصحّتها مع شهرته غیر صحیح، فإنّها فی الکافی «۲» و التهذیب «۳» مسندة إلی مالک بن أعین، و فی الفقیه «۴» الیه و الی عبد الملک،

و مالک مشترک بین أخی زرارة الضعیف و الجهنی المجهول، و الظاهر بقرینة الفقیه الأول، و احتمال الضعف فیه قائم بواسطة التردید بینه و بین عبد الملک.

و ما فی الوسائل «۵» من اسناد الصدوق إلیهما جمیعا خلاف الموجود فی الفقیه، و المنقول عنه فی الوافی «۶»، و غایته حسن هذا الطریق، فان عبد الملک ممدوح بغیر التوثیق، و الحسن غیر الصحیح، و المحکوم علیه بالصحة فی کلامهم غیر هذا الطریق، و الظاهر من الصحّة خصوصا فی المقام الحقیقیّة منها دون الإضافیّة.

و قد تحصل من ذلک کلّه ضعف الحدیث» «۷»، انتهی.

و فیه مع مخالفته لطریقته فی مواضع لا تحصی مواقع للنظر، و السند فی الکافی هکذا: علی بن إبراهیم، عن أبیه و محمّد بن یحیی، عن احمد بن

(۱) شرائع الإسلام ۴: ۱۳.

(۲) الکافی ۷: ۱۴۳/ ۱.

(۳) تهذیب الأحکام ۹: ۳۶۸/ ۱۳۱۵.

(۴) الفقیه ۴: ۲۴۵/ ۷۸۸.

(۵) وسائل الشیعة ۱۷: ۳۷۹/ ۱.

(۶) الوافی ۳: ۴۴۶- باب میراث أهل الملک-.

(۷) جواهر الکلام ۳۹: ۳۰.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۰۴

محمّد و عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زیاد جمیعا، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن مالک بن أعین، عن أبی جعفر (علیه السّلام) «۱»، و فی التهذیب بإسناده عن احمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب «۲» مثله.

و فی الفقیه: روی الحسن بن محبوب. إلی آخره «۳».

و غیر خفی علی الناظر الناقد أن المشایخ اخرجوا الخبر من کتاب الحسن ابن محبوب الشیخ الجلیل الذی هو أحد الأرکان فی عصره، و تعدّ کتبه فی الأصول التی لا مسرح «۴» لأحد فی الطعن فی الخبر المودع فیها، مضافا الی کونه من أصحاب الإجماع الذین لا ینظر الی سند الخبر الذی صحّ صدوره عنهم، کما فی المقام، مع تصریح العلامة فی المختلف «۵» و الشهید فی الدروس «۶» و الشرح «۷» بصحّته.

و فی الإرشاد: و لو خلّف الکافر أولادا صغارا لا حظّ لهم فی الإسلام «۸» و ابن أخ و ابن أخت مسلمین فالمیراث لهما دون الأولاد، و لا إنفاق علی رأی «۹».

قال الشهید فی الشرح: «و ما أفتی به هنا قول ابن إدریس رحمه اللّه

(۱) الکافی ۷: ۱۴۳/ ۱.

(۲) تهذیب الأحکام ۹: ۳۶۸/ ۱۳۱۵.

(۳) الفقیه ۴: ۲۴۵/ ۷۸۸.

(۴) کذا، و فیه استظهار: لا مسرح، و قد تقدم و یأتی مثله.

(۵) مختلف الشیعة ۵: ۱۸۸- ۱۸۹.

(۶) الدروس: ۲۵۴.

(۷) شرح الإرشاد للشهيد الأول: لم نحصل عليه، و اسمه: غاية المراد فى شرح نكت الإرشاد.

انظر الذريعة ۱۶: ۱۷.

(۸) قال الشهيد فى غاية المراد: «قوله: لاحظ لهم فى الإسلام، يريد انه ليس لهم أم مسلمة، إذ لو كانت لا ـ تبعوها» – عن هامش الإرشاد–.

(۹) إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان للعلامة الحلى ۲: ۱۲۷.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۱۰۵

و المحقق، و قال أكثر الأصحاب و الصدوق و المفيد و الشيخ و القاضى و نجيب الدين بخلاف ذلك، و به قال أبو الصلاح و ابن زهرة، و عمّموا الحكم فى القرابة، و المستند: صحيحة مالك بن أعين عن أبى جعفر (عليه السّلام).

إلى آخره» «۱».

و كيف يخفى عليه– رحمه اللّه– حال مالك الموجود فى الكشى «۲» و أصحاب الباقر (عليه السّلام) «۳»، المتكرّر فى الأسانيد، الذى عدّ الصدوق «۴» كتابه من الكتب المعتمدة، الذى يروى عنه ابن أبى عمير «۵»، الذى ادّعى الشيخ «۶» الإجماع على أنه لا يروى و لا يرسل الّا عن ثقة، و كذا وجوه الطائفة، و اخرج خبره المشايخ الثلاثة، و لا معارض له سوى بعض القواعد التى كثيرا ما يخصّصونها بأدون من هذا بمراتب عديدة، مع انّ فى الخبر وجها لا يتم به القاعدة أشار إليه فى النكت و الشرح «۷»، و تمام الكلام فى الفقه.

فمن العجب قوله– رحمه اللّه– و الجهنى المجهول، و قوله: و تحصل.

إلى آخره «۸»، و المقام لا يقتضى الزيادة على ذلك، و اللّه العاصم.

[۲۶۵] رسه– و إلى مبارك العقرقوفى:

الحسين بن إبراهيم بن تاتانة رضى اللّه عنه، عن على بن إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن سنان، عنه.

---

(۱) شرح الإرشاد للشهيد الأول:

(۲) رجال الكشى ۲: ۴۷۸/ ۳۸۸.

(۳) رجال الطوسى ۱۳۵/ ۱۱.

(۴) الفقيه ۱: ۳، من المقدمة.

(۵) ذكر ذلك البهبهانى فى تعليقته على منهج المقال: ۲۷۱، و لم نظفر بها فى الكتب الأربعة.

(۶) انظر عدة الأصول ۱: ۳۸۶.

(۷) لم نحصل عليهما أو أحدهما، و سبقت الإشارة الى الثانى، و الأول ذكر فى الذريعة ۲۴: ۳۰۲.

(۸) جواهر الكلام ۳۹: ۳۰.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۱۰۶

كذا فى نسخ الوسائل «۱»، و الموجود فى الفقيه «۲» و خاتمة الوافى «۳»: عن أبيه، عن محمّد بن سنان، و يساعده الاعتبار لعدم رواية على عن محمّد ابدا و تأخّر طبقته عن طبقته جدّا «۴»، فلاحظ.

الحسين من مشايخ اجازة الصدوق الذى قد أكثر من الرواية عنه مترضيا «۵»، و فى شرح المشيخة. و لم يصحّح الجد، و لكن فى

الأمالى الـذى عنـدنا و قد صـححه جماعة من الفضـلاء: من أولاد ابن بابويه، بالنون أولا و أخيرا و التاء المثنّاة [من] فوق فى الوسط، و يمكن ان يكون من (ناتوان) «۶» اى الضعيف و اللّه يعلم.

و السند صحيح بما مرّ فى (كو) «۷»، ضعيف أو حسن عند الجماعة.

و امّا مبارك ففى أصحاب الصادق (عليه السّلام) أربعة: مبارك الأسدى الكوفى، و البصرى و الشيبانى و المداينى «۸»، و ليس فيه و لا فى غيره ذكر للعقرقوفى، و فى الكافى فى باب فرض الزكاة: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۹: ۴۰۴.

(۲) الفقيه ۴: ۷۵، من المشيخة.

(۳) الوافى ۳: ۱۴۸، من الخاتمة.

(۴) أقول: ان محمد بن سـنان مات سـنة عشرين و مائتين كما فى النجاشى ۳۲۸/ ۸۸۸، و على بن إبراهيم كان حيا إلى سـنة ثلاثمائة و سبعة كما فى طبقات اعلام الشيعة- القرن الرابع: ۱۶۷، و هذا الفاصل الزمنى يقطع بصحة ما ذهب اليه المصنف قدس سره.

(۵) انظر الفقيه ۱: ث/ ۶۱ و ۴: ۵۱ و ۷۵، من المشيخة، فى طريقه الى العباس بن هلال و المبارك العقرقوفى.

(۶) كلمة فارسية معناها: العاجز أو الضعيف كما قاله المصنف قدس سره. روضة المتقين ۱۴: ۲۳۰- ۲۳۱.

(۷) برقم: ۲۶.

(۸) رجال الشيخ ۳۱۰/ ۴۹۲- ۴۹۶، و فيه خمسة من أصحاب الصادق عليه السلام باسم:

مبارك، و لم يلقّب أحدهم بالبصرى كما ورد فى الأصل، أو العقرقوفى كما نفاه فى الأصل أيضا.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۱۰۷

مرّار، عن يونس، عن مبارك العقرقوفى، قال: قال أبو الحسن (عليه السلام). الخبر «۱».

و يونس بن عبـد الرحمن من أصـحاب الإجماع، و روايته عنه من أمارات الوثاقة، أو مدح عظيم، و فيه فى باب فضل فقراء المسـلمين: عدّه من أصـحابنا، عن احمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسـى، عن مبارك غلام شـعيب، قال: سمعت أبا الحسن موسى (عليه السّلام)، الخبر «۲».

قال فى الجامع: لا يبعد اتحاده مع الأول بقرينة المروى عنه، و احتمال كون شعيب هو العقرقوفى يؤيّده أيضا «۳»، انتهى.

و يؤيّـده ان هـذا الخبر يناسب باب الزكاة و الصـدوق لم يخرج من كتابه الـذى ذكر طريقه إلّا فى كتاب الزكاة «۴»، فالظاهر انّ كتابه كتاب الزكاة، فيكون ممّن روى عنه عثمان بن عيسى، و هو من أصحاب الإجماع أيضا فالخبر حسن كالصحيح.

[۲۶۶] رسو- و إلى مثنى بن عبد السلام:

محمّد بن الحسن رضى اللّه عنه، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن معاوية بن حكيم، عن عبد اللّه ابن المغيرة «۵»، عنه.

فى النجاشـى: معاويـة بن حكيم بن معاوية بن عمّار الدهنى، ثقة جليل فى أصـحاب الرضا (عليه السّلام)، قال أبو عبد اللّه الحسـين بن عبيد اللّه:

سمعت شيوخنا يقولون: روى معاوية بن حكيم أربعة و عشرين أصلا لم يرو

---

(۱) الكافى ۳: ۴۹۸/ ۶.

(۲) أصول الکافی ۲: ۲۰۴/ ۲۰.

(۳) جامع الرواة ۲: ۳۸.

(۴) الفقیه ۲: ۲/ ۲.

(۵) الفقیه ۴: ۱۲۰، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۰۸

غیرها «۱».

و ذکره الشیخ فی أصحاب الجواد «۲» و الهادی «۳» (علیهما السلام)، و فی الفهرست «۴»، و لم یتعرض لمذهبه أیضا، بل فی التهذیب فی شرح قول المفید:

و من طلّق صبیّة لم تبلغ المحیض فعدّتها ثلاثة أشهر- لا فی باب عدّة الیائسة کما فی رجال «۵» أبی علی- ما لفظه: «و الذی ذکرناه هو «۶» مذهب معاویة بن حکیم من متقدمی فقهاء أصحابنا و جمیع فقهائنا المتأخرین» «۷».

هذا و لکن فی الکشی: فطحی، و هو عدل عالم، و قال أیضا: محمّد بن الولید الخزّاز، و معاویة بن حکیم، و مصدق بن صدقة، و محمّد بن سالم بن عبد الحمید، هؤلاء کلّهم فطحیّة، و هم من اجلّة العلماء و الفقهاء و العدول و منهم من أدرک الرضا (علیه السّلام)، و کلّهم کوفیّون «۸».

و لیس له فی هذا القول ثان، حتی السروی فی المعالم «۹» ذکره و لم یتعرض لمذهبه مع بنائه علیه، و من هنا یتطرق الوهن فی النسبة، و ان کانت القاعدة تقتضی الجمع و الحکم بکونه ثقة فطحیّا الّا انه حیث لا مرجح فی البین کما صرّحوا به.

---

(۱) رجال النجاشی ۴۱۲/ ۱۰۹۸.

(۲) رجال الشیخ ۴۰۶/ ۱۹.

(۳) رجال الشیخ ۴۲۴/ ۴۲.

(۴) فهرست الشیخ ۱۶۵/ ۷۲۴.

(۵) منتهی المقال: ۳۰۳.

(۶) هو: من زیادة الأصل علی المصدر.

(۷) تهذیب الأحکام ۸: ۱۳۸/ ۴۸۱.

(۸) رجال الکشی ۲: ۸۳۵/ ۱۰۶۲، بتصرف.

(۹) معالم العلماء ۱۲۲/ ۸۱۴.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۰۹

و یروی عنه صفوان بن یحیی «۱»، و علی بن الحسن بن فضّال «۲»، و احمد ابن محمّد بن عیسی «۳»، و الصفار «۴»، و سعد بن عبد اللّه «۵»، و احمد بن أبی عبد اللّه «۶»، و محمّد بن علی بن محبوب «۷»، و محمّد بن یحیی «۸»، و حمدان القلانسی «۹»، و ابن بطة «۱۰»، و محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب «۱۱»، و محمّد بن احمد بن یحیی «۱۲»، و موسی بن الحسن «۱۳»، و موسی بن القاسم «۱۴»، و سهل بن زیاد «۱۵».

و فی التهذیب فی باب حکم الجنابة: الحسن بن محبوب، عن معاویة بن حکیم، قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) «۱۶».

و حمله فی الجامع علی السهو لعدم العهد بروایة الحسن بن

---

(۱) تهذیب الأحکام ۵: ۳۹۹/ ۱۳۸۷.

(۲) رجال النجاشی ۴۱۲/ ۱۰۹۸.

(۳) الاستبصار ۳: ۲۴۳/ ۸۷۱.

(۴) فهرست الشیخ ۱۶۵/ ۷۲۴.

(۵) الفقیه ۴: ۶۲، من المشیخة.

(۶) فهرست الشیخ ۱۶۵/ ۷۲۴.

(۷) تهذیب الأحکام ۴: ۱۸۸/ ۵۳۰.

(۸) تهذیب الأحکام ۲: ۲۷۵/ ۱۰۹۴.

(۹) فهرست الشیخ ۱۶۶/ ۷۲۴.

(۱۰) لم نظفر بروایته عنه الا بواسطتین کما فی بعض الطرق إلی معاویة و الظاهر انه من سهو القلم.

(۱۱) تهذیب الأحکام ۳: ۲۰۹/ ۵۰.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۱: ۳۹۹/ ۱۲۴۴.

(۱۳) تهذیب الأحکام ۵: ۱۹۲/ ۶۳۸.

(۱۴) الاستبصار ۲: ۲۵۷/ ۹۰۷.

(۱۵) تهذیب الأحکام ۶: ۲۸۷/ ۷۹۴.

(۱۶) تهذیب الأحکام ۱: ۱۲۲/ ۳۲۴.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۱۰

محبوب عنه، و احتمل کونه معاویة بن عمّار أو معاویة بن وهب لروایته عنهما «۱».

و امّا المثنی ففی الکشی: قال أبو النضر محمّد بن مسعود: قال علی بن الحسن: سلام و مثنی بن الولید و مثنی بن عبد السلام کلّهم حنّاطون کوفیّون لا بأس بهم «۲».

قال الشارح: ای لیس حدیثهم فی کمال الصحة، و لا بأس بأن یعمل به أو الأعمّ من الحدیث و المذهب «۳»، انتهی.

قلت: مفاد هذا الوصف یختلف بحسب اختلاف الموصوف، فإن کان من العلماء ففی علمه، و أنّه لا قصور فیه، و ان کان من التجار نزل علی حسن المعاملة، و کان نفی البأس و القصور عنها، و ان کان من الرواة فنفی البأس عنه نفیه عن روایاته، و أنّه لا علّة فیها تسقطها عن الحجیّة، کما لو سئل عن امام قوم یرید ان یصلّی معه؟ فأجیب بأنه لا بأس به، یرید خلوّه عما یسقطه عن مقام الإمامة، فلا بدّ ان یکون جامعا لشرائطها، و کتب الرجال وضعت لکشف حال الرواة من حیث روایتهم، فإذا قیل فی حقّ احد: لا بأس به، أی من حیث روایته فلا بدّ و ان تکون روایاته جامعة لأقلّ مراتب الحجیّة، فلو کان فیه ما یسقط خبره عن الحجیّة لا یصلح إطلاق نفی البأس عنه.

نعم فیه إیماء إلی خلوّه عن بعض الأوصاف و الفضائل التی لا یضرّ فقدها بحجیّة خبره، بل هی کمالات و مزایا قد تنفع فی مقام التعارض، فان

---

(۱) جامع الرواة ۲: ۲۳۸/ ۱۷۲۹.

(۲) رجال الکشی ۲: ۶۲۹/ ۶۲۳.

(۳) روضة المتقین ۱۴: ۲۳۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۱۱

كان مراد الشارح من قوله كمال الصحّة ما ذكرناه فهو حقّ، و الّا فهو خلاف مفهوم الكلمة عرفا، حتى انه- رحمه اللّه- في قوله: و لا بأس بأن يعمل به، لم يرد الّا ما ذكرناه، فإنّ نفي البأس عن العمل بالخبر لا يكون الّا مع استجماعه لشرائط الحجيّة، و معه يجب العمل به إذا [كان] «۱» العمل بالخبر دائرا بين وجوب الأخذ و الحرمة و لا ثالث له، فظهر أنّ الحقّ دلالة الكلمة على التوثيق.

و يؤيّده في المقام رواية أحمد بن محمّد البزنطي عنه كثيرا، كما في الكافي في باب صيد الحرم «۲»، و في التهذيب في باب ما يجوز للمحرم قتله «۳»، و في باب الزيادات في فقه الحج «۴»، و في الفقيه في باب ميراث الأجداد و الجدّات «۵»، و في الاستبصار في باب بيع الزرع و الأخضر «۶»، و كذا صفوان بن يحيى في الكافي في باب صيد الحرم «۷»، و لا يرويان الّا عن ثقة.

و يروي عنه من أصحاب الإجماع غيرهما: عبد اللّه بن المغيرة في الفقيه في طريقه «۸»، و في طريقه الى أبي حبيب ناجية «۹»، و في التهذيب في باب تطهير

---

(۱) في الأصل: مرّ، و ما أثبتناه هو الأنسب للمعنى.

(۲) الكافي ۴: ۲۳۳/ ۳.

(۳) ليس في التهذيب باب بهذا العنوان، و انما في الكافي ۴: ۳۶۴/ ۶ و الظاهر وقوع الاشتباه، فلاحظ.

(۴) تهذيب الأحكام ۵: ۴۰۹/ ۱۴۲۴.

(۵) الفقيه ۴: ۲۰۷/ ۷۰۱.

(۶) الاستبصار ۳: ۱۱۳/ ۳۹۸.

(۷) الكافي ۴: ۲۳۳/ ۶.

(۸) الفقيه ۴: ۱۲۱، من المشيخة.

(۹) الفقيه ۴: ۶۲، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۱۲

الثياب «۱».

كل ذلك- مع عدّ الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة عند الأصحاب «۲» - فالخبر صحيح أو موثق كالصحيح.

[۲۶۷] رسز- و إلى محمّد بن أبي عمير:

أبوه و محمّد بن الحسن رضي اللّه عنه، عن سعد بن عبد اللّه و الحميري جميعا، عن أيوب بن نوح و إبراهيم بن هاشم و يعقوب بن يزيد و محمّد بن عبد الجبار جميعا، عنه «۳».

السند المرتقى إلى ستة عشر «۴» كلّها صحيحة بناء على وثاقة ابن

---

(۱) تهذيب الأحكام ۱: ۲۵۵/ ۷۴۱.

(۲) الفقيه ۱: ۳، من المقدمة.

(۳) الفقيه ۴: ۵۶، من المشيخة.

(۴) هذا و انشعاب السند كما يلي:

۱- أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن أيوب بن نوح، عنه.

۲- أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

۳- أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن يعقوب بن يزيد، عنه.

۴- أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن محمّد بن عبد الجبار، عنه.

۵- أبوه، عن الحميرى، عن أيوب بن نوح، عنه.

۶- أبوه، عن الحميرى، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

۷- أبوه، عن الحميرى، عن يعقوب بن يزيد، عنه.

۸- أبوه، عن الحميرى، عن محمّد بن عبد الجبار، عنه.

۹- محمّد بن الحسن، عن سعد بن عبد اللّه، عن أيوب بن نوح، عنه.

۱۰- محمّد بن الحسن، عن سعد بن عبد اللّه، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

۱۱- محمّد بن الحسن، عن سعد بن عبد اللّه، عن يعقوب بن يزيد، عنه.

۱۲- محمّد بن الحسن، عن سعد بن عبد اللّه، عن محمّد بن عبد الجبار، عنه.

۱۳- محمّد بن الحسن، عن الحميرى، عن أيوب بن نوح، عنه.

۱۴- محمّد بن الحسن، عن الحميرى، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

۱۵- محمّد بن الحسن، عن الحميرى، عن يعقوب بن يزيد، عنه.

۱۶- محمّد بن الحسن، عن الحميرى، عن محمّد بن عبد الجبار، عنه.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۱۳

هاشم.

و أبو أحمد محمّد بن أبى عمير زياد بن عيسى الأزدى بغدادى الأصل و المقام، المعبّر عنه تارة بابن أبى عمير، و اخرى بمحمّد بن زياد، و ثالثة بمحمّد ابن أبى عمير، جليل القدر و المنزلة عندنا و عند المخالفين.

و فى الفهرست: و كان من أوثق الناس عند الخاصّة و العامّة، و انسكهم نسكا، و أورعهم و اعبدهم، و قد ذكره الجاحظ فى كتابه فى «۱» فخر قحطان على عدنان بهذه الصفة التى وصفناه و ذكر أنه كان [أوحد أهل] «۲» زمانه فى الأشياء كلّها، قال- رحمه اللّه-: و روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى كتب مئة رجل من رجال أبى عبد اللّه (عليه السلام) «۳».

قلت: الذين عثرت على روايته عنهم: كردويه «۴»، و يحيى بن عمران «۵»، و مرازم «۶»، و وهب بن عبدربّه «۷»، و مسمع «۸»، حمّاد بن عثمان «۹»، و حسين بن

---

(۱) فى: من زيادات الأصل على المصدر.

(۲) ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر.

(۳) فهرست الشيخ: ۱۴۲.

(۴) الاستبصار ۱: ۴۳/ ۱۲۰.

(۵) الفقيه ۳: ۳۰۳/ ۱۴۵۰.

(۶) الفقيه ۴: ۱۳۳/ ۴۷۷.

(۷) أصول الكافى ۲: ۲۴۸/.

(۸) تهذيب الأحكام ۲: ۳۲۹/ ۱۳۵۰.

(۹) تهذیب الأحکام ۷: ۲۲۰/ ۹۶۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۱۴

عثمان الأحمسی «۱»، و أبو مسعود الطائی «۲»، و أبو أیّوب الخزاز «۳»، و ذریح بن محمّد المحاربی «۴»، و عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه «۵»، و معاویة ابن عمّار «۶»، و عبد اللّه بن سنان «۷»، و سیف بن عمیرة «۸»، و داود بن فرقد «۹»، و علی بن یقطین «۱۰»، و جمیل بن درّاج «۱۱»، و إسحاق بن عبد اللّه الأشعری «۱۲»، و رفاعة بن موسی «۱۳»، و حسن بن عطیّة «۱۴»، و حفص بن البختری «۱۵»، و عبد الرحمن بن الحجاج «۱۶»، و عبد اللّه بن المغیرة «۱۷»، و عبد اللّه ابن مسکان «۱۸»، و شهاب بن عبدربّه «۱۹»، و شعیب العقرقوفی «۲۰»،

---

(۱) تهذیب الأحکام ۷: ۱۷۶/ ۷۷۷.

(۲) تهذیب الأحکام ۲: ۱۲۴/ ۴۶۹، و فیه: ابن مسعود.

(۳) تهذیب الأحکام ۳: ۲۰۷/ ۴۹۵.

(۴) تهذیب الأحکام ۳: ۳۰۹/ ۹۵۶.

(۵) الفقیه ۴: ۱۱، من المشیخة. فی طریقه الی عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه.

(۶) تهذیب الأحکام ۷: ۲۲۰/ ۹۶۴.

(۷) الکافی ۴: ۲۶۳/ ۴۵.

(۸) تهذیب الأحکام ۶: ۳۲۶/ ۸۹۵.

(۹) الکافی ۳: ۱۰۶/ ۹.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۳: ۲۲۴/ ۵۶۴.

(۱۱) تهذیب الأحکام ۷: ۸۲/ ۳۵۳.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۱: ۶/ ۵.

(۱۳) تهذیب الأحکام ۴: ۳۲۷/ ۱۰۱۶.

(۱۴) الفقیه ۳: ۱۳۲/ ۵۷۵.

(۱۵) تهذیب الأحکام ۴: ۳۱۶/ ۹۶۰.

(۱۶) تهذیب الأحکام ۶: ۲۹۷/ ۸۲۹.

(۱۷) تهذیب الأحکام ۳: ۲۱۳/ ۵۲۱.

(۱۸) تهذیب الأحکام ۷: ۲۱۳/ ۹۳۶.

(۱۹) فهرست الشیخ ۸۳/ ۳۴۵.

(۲۰) أصول الکافی ۲: ۲۷۰/ ۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۱۵

و علی بن رئاب «۱»، و محمّد بن أبی حمزة «۲»، و حسین بن معاذ «۳»، و نصر بن کثیر «۴»، و منصور بن یونس «۵»، و داود بن زربی «۶»، و حسین ابن موسی الأسدی «۷»، و ربعی بن عبد اللّه «۸»، و حسین بن أبی حمزة «۹»، و عبد الوهاب بن صباح «۱۰»، و علاء بن فضیل «۱۱»، و عبد اللّه بن لطیف التفلیسی «۱۲»، و علی بن الحسن الصیرفی «۱۳»، و عمرو بن أبی المقدام «۱۴»، و عمر بن أذینة «۱۵»، و عمر بن یزید الثقفی «۱۶»، و إبراهیم بن عبد الحمید «۱۷»، و إبراهیم بن عثمان «۱۸»، و إسحاق بن عمّار «۱۹»، و إسحاق بن

(۱) أصول الکافی ۲: ۸۱/ ۲۸.

(۲) تهذیب الأحکام ۷: ۸۰/ ۳۴۲.

(۳) رجال الکشی ۱: ۲۵۳/ ۴۷۰.

(۴) تهذیب الأحکام ۵: ۲۲/ ۶۲، و فیه: نصیر.

(۵) الکافی ۸: ۳۱۳/ ۴۸۷، من الروضة.

(۶) الکافی ۵: ۱۰۷/ ۹.

(۷) رجال النجاشی ۴۵/ ۹۰.

(۸) تهذیب الأحکام ۷: ۸۵/ ۳۶۵.

(۹) الکافی ۸: ۲۷۷/ ۴۱۸، من الروضة.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۵: ۴۴۴/ ۱۵۴۷.

(۱۱) نقله الأسترآبادی فی منهجه: ۲۲۲ عن نسخته من فهرست الشیخ، و فی النسخ المطبوعة منها و المتوفرة لدینا لا یوجد ذلک.

(۱۲) الفقیه ۴: ۱۱، من المشیخة. فی طریقه الی عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه.

(۱۳) تهذیب الأحکام ۲: ۳۱/ ۹۲.

(۱۴) الکافی ۸: ۲۱۲/ ۲۵۹، من الروضة.

(۱۵) تهذیب الأحکام ۲: ۸۹/ ۳۳۰.

(۱۶) تهذیب الأحکام ۹: ۱۲۲/ ۵۲۵.

(۱۷) تهذیب الأحکام ۶: ۱۹۵/ ۴۲۷.

(۱۸) تهذیب الأحکام ۳: ۲۹۳/ ۸۸۸.

(۱۹) الفقیه ۴: ۲۸۹/ ۸۶۸.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۱۶

هلال «۱»، و بشر بن مسلمة «۲»، و بکر بن جناح «۳»، و بکر بن محمّد «۴»، و بکیر بن أعین «۵»، و معاویة بن وهب «۶»، و موسی بن بکر الواسطی «۷»، و منصور بن حازم «۸»، و مهران [بن محمّد] بن أبی نصر «۹»، و الحسن بن محبوب «۱۰»، و ولید بن علا «۱۱»، و هاشم بن حیان «۱۲»، و هاشم بن المثنی «۱۳»، و هشام بن سالم «۱۴»، و هشام بن الحکم «۱۵»، و یحیی بن علیم الکلبی «۱۶»، و یعقوب بن سراج «۱۷»

(۱) الفقیه ۳: ۳۷۶/ ۱۷۷۵.

(۲) فهرست الشیخ ۴۰/ ۱۲۹.

(۳) رجال النجاشی ۱۰۸/ ۲۷۴.

(۴) رجال الکشی ۲: ۵۹۲/ ۱۱۰۷.

(۵) الفقیه ۴: ۱۴۷/ ۵۰۹.

(۶) الفقیه ۴: ۲۸۴/ ۸۴۸.

(۷) الفقیه ۴: ۲۹۸/ ۹۰۰.

(۸) أصول الکافی ۲: ۸۶/ ۷.

(۹) رجال النجاشی ۴۲۳/ ۱۱۳۴ و ما أثبتناه بین معقوفتین منه، و هو موافق لرجال ابن داود ۱۹۴/ ۱۶۲۲، و قد ذکره البرقی بعنوان: مهران أبی نصر فی أصحاب الإمام الکاظم علیه السلام: ۵۱، و لم نقف علی من خالف النجاشی- من المتأخرین- فی ضبطه، فلاحظ.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۴: ۳۱۹/ ۹۷۶.

(۱۱) رجال النجاشی ۴۳۲/ ۱۱۶۲.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۵: ۳۶۲/ ۱۲۵۷، و فیه: عن أبی سعید المکاری، و هو نفسه هاشم بن حیان کما فی رجال النجاشی ۴۳۶/ ۱۱۶۹، فلاحظ.

(۱۳) تهذیب الأحکام ۵: ۱۳۹/ ۴۶۰.

(۱۴) تهذیب الأحکام ۷: ۱۷۷/ ۷۸۱.

(۱۵) تهذیب الأحکام ۷: ۷۳/ ۳۱۳.

(۱۶) رجال النجاشی ۶۴۱/ ۱۱۸۸.

(۱۷) لم نظفر بروایة ابن أبی عمیر عنه مباشرة، بل بواسطة الحسن بن محبوب عنه کما فی فهرست الشیخ ۱۸۰/ ۸۰۴.

أقول: و السراج لقب لیعقوب لا لأبیه کما أثبته المصنف- رحمه اللّه- و الظاهر نقله عن رجال العلامة ۱۸۶/ ۷ الذی انفرد بذلک، و لعله من اشتباه النساخ، فما فی رجال البرقی: ۲۹، و النجاشی ۴۵۱/ ۱۲۱۷، و فهرست الشیخ ۱۸۰/ ۸۰۴، و ابن داود ۲۰۶/ ۷۳۱، و معالم العلماء ۱۳۱/ ۸۸۸: یعقوب السراج فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۱۷

و یعقوب بن شعیب «۱»، و یعقوب بن عیثم «۲»، و یوسف بن أیوب «۳»، و یعقوب بن یقطین «۴»، و یونس بن یعقوب «۵»، و محمّد ابن عمران «۶»، و محمّد بن حمران «۷»، و علی بن أبی حمزة «۸»، و حکم بن حکیم «۹»، و حکم بن علباء الأسدی «۱۰»، و حکم بن مسکین «۱۱»، و حمّاد السری «۱۲»، و حنان بن سدیر «۱۳»، و حمید بن المثنی «۱۴»، و خلاد بن خالد «۱۵»، و عمّار بن مروان «۱۶»، و حبیب الأحول «۱۷»،

---

(۱) رجال النجاشی ۴۵۰/ ۱۲۱۶.

(۲) الفقیه ۴: ۶، من المشیخة، فی طریقه الی یعقوب بن عثیم.

(۳) تهذیب الأحکام ۷: ۱۰۸/ ۴۶۱.

(۴) تهذیب الأحکام ۱: ۲۱/ ۵۳.

(۵) الفقیه ۳: ۳۰۸/ ۱۴۸۴.

(۶) الفقیه ۴: ۹۳، من المشیخة، فی طریقه الی محمد بن عمران.

(۷) الاستبصار ۳: ۱۰۷/ ۳۸۰.

(۸) تهذیب الأحکام ۵: ۴۶۱/ ۱۶۰۵.

(۹) الفقیه ۴: ۱۳- ۱۴، من المشیخة، فی طریقه الی حکم بن حکیم.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۴: ۱۳۷/ ۳۸۵.

(۱۱) تهذیب الأحکام ۶: ۱۲۶/ ۲۲۳.

(۱۲) لم نقف علی مصدره الا ما ذکره الوحید فی تعلیقته: ۱۲۳.

(۱۳) تهذیب الأحکام ۱: ۳۴۸/ ۱۰۲۲.

(۱۴) تهذیب الأحکام ۷: ۴۴۱/ ۱۷۶۱.

(۱۵) الفقیه ۲: ۱۶۷/ ۷۳۲.

(۱۶) الفقیه ۴: ۱۷۲/ ۶۰۴.

(۱۷) الفقیه ۳: ۱۹۴/ ۸۸۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۱۸

و أبان بن تغلب «۱»، و حسن بن زیاد العطار «۲»، و محمّد بن قیس البجلی «۳»، و زید الزرّاد «۴»، و أبان بن عثمان «۵»، و علی بن عطیّة «۶»، و محمّد بن عطیّة «۷»، و داود بن النعمان «۸»، و درست بن أبی منصور «۹»، و زیاد بن أبی الحلال «۱۰»، و زید النرسی «۱۱»، و زکریا بن إدریس «۱۲»، و زیاد بن مروان «۱۳»، و سعد بن بکیر «۱۴»، و سعد بن أبی عمر «۱۵»

---

(۱) رجال الکشی ۱: ۳۳۰/ ۶۰۳.

(۲) تهذیب الأحکام ۹: ۱۰۶/ ۴۵۷.

(۳) الکافی ۴: ۲۸۴/ ۴.

(۴) رجال النجاشی ۱۷۵/ ۴۶۱.

(۵) تهذیب الأحکام ۱۰: ۲۱۶/ ۸۵۱.

(۶) تهذیب الأحکام ۲: ۳۷/ ۱۱۸.

(۷) تهذیب الأحکام ۳: ۱۰۲/ ۲۶۴.

(۸) الکافی ۳: ۱۹۸/ ۱.

(۹) أصول الکافی ۲: ۱۲۵/ ۲۸.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۴: ۳۳۰/ ۱۰۳۱.

(۱۱) أصول الکافی ۲: ۱۴۸/ ۳.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۲: ۲۸۳/ ۱۱۲۷، و فیه: عن زکریا صاحب السیاری، و الظاهر انه ابن إدریس، لکونه و السیاری من طبقة واحدة، و عدم وجود التصریح بصحبة زکریا آخر للسیاری فی کتب الرجال.

(۱۳) تهذیب الأحکام ۴: ۶۳/ ۱۷۱.

(۱۴) تهذیب الأحکام ۲: ۱۰۱/ ۳۷۶، و فیه: سعد بن بکر، و کذلک فی الاستبصار بموضعین ۱: ۳۴۱/ ۱۲۸۶، ۱: ۳۴۴/ ۱۲۹۴، و الظاهر: انه فی بعض نسخ التهذیب: سعد بن بکیر کالذی ذکر فی الأصل، و یؤیده ما فی منتهی المقال: ۱۴۷ أیضا.

و سعد هذا- سواء کان ابن بکر أم بکیر- مجهول الحال لم تذکره کتب الرجال قاطبة بمدح أو قدح فضلا عن ترجمته الا ما فی المنتهی علی ما تقدم و معجم السید الخویی ۸: ۵۶/ ۵۰۱۵ بعنوان سعد بن بکر، فلاحظ.

(۱۵) لم نظفر بروایة ابن أبی عمیر عنه الا ما قاله الوحید فی التعلیقة: ۱۵۸، و فیه: سعد بن أبی عمرو أو عمر. و نقله عنه غیره و سنبینه. و هو فی رجال الشیخ: سعد بن أبی عمرو الجلاب، من أصحاب الباقر و الصادق صلوات اللّه علیهما: ۱۲۵/ ۱۹ و ۲۰۵/ ۳۸، و یظهر من بعض النسخ: (عمر) مکان (عمرو) کما مر فی التعلیقة و أیده فی منتهی المقال: ۱۴۶، و تنقیح المقال ۲: ۱۱/ ۴۶۵۴، و معجم رجال الحدیث ۸: ۵۱/ ۵۰۰۷ و یظهر أیضا وقوع الاشتباه فی إعادته بعنوان: سعید بن أبی عمیر- و سیأتی-، لعدم ذکر الأخیر فی جمیع کتب

الحديث و الرجال- فيما استقصيناه- فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۱۹

و سعيد بن غزوان «۱»، و سلام مولى على بن يقطين «۲»، و سيف بن سليمان «۳»، و شعيب بن أعين «۴»، و صفوان الجمال «۵»، و عباد بن صهيب «۶»، و عباس بن معروف «۷»، و عبد اللّه بن المغيرة «۸»، و فضل بن غزوان «۹»، و إبراهيم بن محمّد الأشعرى «۱۰»، و أخوه فضل «۱۱»، و عبد الحميد بن أبى العلاء «۱۲»، و قاسم بن عبد الرحمن «۱۳»، و عيص بن القاسم «۱۴»، و غياث بن إبراهيم «۱۵»، و فضل بن

---

(۱) تهذيب الأحكام ۴: ۶۳/ ۱۷۰.

(۲) الكافى ۸: ۳۸۳/ ۵۸۳.

(۳) التهذيب ۱: ۱۲/ ۳۲، و الاستبصار ۲: ۱۴۲/ ۴۶۴.

(۴) فهرست الشيخ ۸۲/ ۳۵۳.

(۵) الفقيه ۴: ۲۴، من المشيخة، فى طريقه الى صفوان بن مهران.

(۶) الفهرست: ۱۲۰/ ۵۴۱ و فيه بتوسط الحسن بن محبوب.

(۷) لم نظفر برواية ابن أبى عمير عنه، و وجدنا العكس كما فى التهذيب ۵: ۲۹۲/ ۹۹۲، و الاستبصار ۲: ۳۰۵/ ۱۰۹۰، فلاحظ.

(۸) تهذيب الأحكام ۱: ۱۷۲/ ۴۹۳.

(۹) الكافى ۴: ۲۳۹/ ۳، و الصحيح فضيل بقرينة وجوده فى سائر كتب الرجال، فلاحظ.

(۱۰) رجال الكشى ۲: ۴۱۵/ ۳۱۵.

(۱۱) رجال الكشى ۲: ۴۱۵/ ۳۱۵.

(۱۲) أصول الكافى ۲: ۱۷۰/ ۶.

(۱۳) لم نعثر عليه فى سائر المصادر الرجالية و الحديثية.

(۱۴) فهرست الشيخ ۱۲۱/ ۵۴۷.

(۱۵) الاستبصار ۴: ۱۶۳/ ۶۱۹.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۲۰

عثمان «۱»، و عبد اللّه بن فضل الهاشمى «۲»، و كليب بن معاوية الأسدى «۳»، و حسن بن أخى فضيل «۴»، و سعيد بن أبى عمير «۵».

هذا ما حضرنى عاجلا، و لعلّ المتتبع فى الطرق و الأسانيد يقف على أزيد من هذا، و يعرف المائة المذكورة فى الفهرست، ثم ان ما يجب التنبيه عليه فى هذه الترجمة أمور:

الأول: قال الشيخ فى العدّة: و إذا كان احد الراويين مسندا و الآخر مرسلا نظر فى حال المرسل، فإن كان ممّن يعلم أنّه لا يرسل الّا عن ثقة موثوق به فلا- ترجيح لخبر غيره على خبره، و لأجل ذلك سوّت الطائفة بين ما يرويه محمّد بن أبى عمير و صفوان بن يحيى و احمد بن محمّد بن أبى نصر، و غيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنّهم لا يروون و لا يرسلون الّا عمّن يوثق به، و بين ما يسنده غيرهم، و لذلک عملوا بمرسلهم إذا انفرد عن رواية غيرهم «۶».

و قال الآبى فى كشف الرموز فى رواية مرسلة لابن أبى عمير: و هذه و ان كانت مرسلة لكن الأصحاب تعمل بمراسيل ابن أبى عمير، قالوا: لأنّه لا ينقل الا معتمدا «۷».

و قال السيد على بن طاوس فى فلاح السائل- بعد نقل حديث عن

(۱) رجال النجاشی ۳۰۸/ ۸۴۱.

(۲) رجال النجاشی ۲۲۳/ ۵۸۵.

(۳) تهذیب الأحكام ۹: ۱۱۱/ ۴۸۳.

(۴) الكافی ۳: ۳۶/ ۵.

(۵) انظر تعليقتنا فی الهامش/ ۵ الخاص بسعد بن أبی عمير و قد تقدم قبل قليل.

(۶) عدة الأصول ۱: ۳۸۶.

(۷) كشف الرموز ۱: ۳۴۴.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۲۱

الأمالی للصدوق «۱» و سنده هكذا: حدثنا «۲» محمّد بن موسى بن المتوكل- رحمه اللّه- قال: حدثنا علی بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن أبی عمير قال: حدثنی من سمع أبا عبد اللّه (عليه السّلام) يقول: ما أحب اللّه من عصاه، الحديث.

قال- رحمه اللّه-: و رواة الحديث ثقات بالاتفاق، و مراسيل محمّد بن أبی عمير كالمسانيد عند أهل الوفاق «۳».

و قال الشهيد- فی الذكرى فی أحكام أقسام الخبر-: و المتواتر قطعی القبول لوجوب العمل بالعلم، و الواحد مقبول بشروطه المشهورة- إلى ان قال- أو كان مرسله معلوم التحرز عن الرواية عن مجروح، و لهذا قبلت الأصحاب مراسيل ابن أبی عمير، و صفوان بن يحيى، و احمد بن أبی نصر البزنطی، لأنهم لا يرسلون الّا عن ثقة «۴».

و قال المحقق فی المعتبر فی- بحث الكرّ-: الثالثة رواية محمد بن أبی عمير عن بعض أصحابنا، عن أبی عبد اللّه (عليه السّلام) قال: الكرّ ألف و مائتا رطل، و على هذه عمل الأصحاب، و لا طعن فی هذه بطريق الإرسال لعمل الأصحاب بمراسيل ابن أبی عمير «۵»، و له فی موضع آخر كلام يناقضه فی

(۱) أمالی الصدوق: ۳۹۶/ ۳.

(۲) فی المصدر: حدثنا موسى بن المتوكل، و هو اشتباه أو من سهو النساخ لان الصدوق لا يروی عن موسى و انما يروی عن ولده محمد، كما فی مشيخة الفقيه ۴: ۵۰ فی طريقه الى عبد اللّه بن فضالة، و ما فی الأصل هو الصحيح، فلاحظ.

(۳) فلاح السائل: ۱۵۸.

(۴) ذكرى الشيعة: ۴.

(۵) المعتبر ۱: ۱۰.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۲۲

الجملة «۱».

و قال الشيخ البهائی- رحمه اللّه- فی شرح الفقيه: و قد جعل أصحابنا رضوان اللّه عليهم مراسيل ابن أبی عمير كمسانيده فی الاعتماد عليهما، لما علموا من عادته أنه لا يرسل الّا عن ثقة «۲».

و قال ابن فهد فی المهذب البارع فی مسألة الوزن فی الكرّ- بعد نقل رواية ابن أبی عمير-: و لا يضعّفها الإرسال لعملهم بمراسيل ابن أبی عمير «۳».

و بذلک صرّح العلامة فی النهاية قال: و الوجه المنع إلّا إذا عرف ان الراوی فيه لا يرسل الّا مع عدالة الواسطة كمراسيل ابن أبی عمير «۴».

و قال السيد عميد الدين فى شرح التهذيب فى بحث المرسل: و اختيار المصنّف المنع من كونه حجّة ما لم يعلم انه لا يرسل الّا عن عدل كمراسيل محمّد ابن أبى عمير من الإماميّة «۵».

و قال المحقق الثانى فى شرح القواعد: و الروايتان صحيحتان من مراسيل ابن أبى عمير الملحقة بالمسانيد «۶».

و قال السيد الأجل بحر العلوم فى شرح الوافى الذى جمعه تلميذه صاحب مفتاح الكرامة: السند صحيح- تقدّم الكلام فى مثله- الّا انّه مرسل، و قد وقع الاتفاق على قبول مراسيل ابن أبى عمير، الى غير ذلك من كلماتهم، الناصّة جملة منها فى دعوى الإجماع على عمل الأصحاب بمراسيله، المعلّل فى

---

(۱) النظر المعتبر ۱: ۱۶۵.

(۲) شرح الفقيه للبهائى: غير موجود عندنا.

(۳) المهذب البارع ۱: ۸۱.

(۴) نهاية الوصول الى علم الأصول: ۲۱۸.

(۵) شرح التهذيب للسيد عميد الدين: غير موجود عندنا.

(۶) شرح القواعد للمحقق الكركى المسمى ب (جامع المقاصد) ۱: ۱۵۹.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۲۳

جملة منها بعدم روايته عن غير الثقة، و ظاهر العدّة و الذكرى أن ذلك كان معلوما معروفا عندهم، و بعد بلوغ دعوى الإجماع إلى الاستفاضة و إمكان علمهم بذلك باخباره المحفوفة بالقرائن، و بتتبعهم فى حال مشايخه المحصورين أو بهما، لا ريب فى حصول الوثوق و الاطمئنان بذلك.

فان كانت الحجّة من الخبر ما وثق بصدوره، فلا ريب فى استلزام الوثوق بالساقط- بنص هؤلاء- الوثوق بصدور الخبر، بل هو اولى من الخبر الذى وثّق احاد رجال سنده واحدا و اثنان، إذ الساقط فى مرسل ابن أبى عمير كأنّه وثقه كلّ هؤلاء الذين نسب إليهم مستفيضا العمل به معلّلا بأنه ثقة.

و ان كانت الحجّة الخبر الصحيح، و حينئذ فإن قلنا: أنّ وجه حجيّة قول المزكى ما دلّ على حجيّة قول العادل و تصديق خبره فلا إشكال أيضا، فإن الشيخ أخبر جازما بان مشايخ ابن أبى عمير ثقات عند الأصحاب، فيجب تصديقه و الأخذ به، كما أخذوا بتوثيقه من كان قبله بأزيد من مائتى سنة.

قال بعض المحققين: لا يقال أنّ المراد ثقة عند ابن أبى عمير، لان الشيخ لم يوثّق كلّ من روى عنه ابن عمير، و كونه ثقة عند ابن أبى عمير لا يعلم الّا من قبله، لأنّه فعله، فقول الشيخ: لا يروى إلّا عن ثقة خبرا مرسلا، و جوابه منع الحصر لجواز أن يعلم ذلك معاصروه من حاله و يبلغ ذلك حدّ الاستفاضة حتّى يحصل- لمثل الشيخ رضى اللّه عنه- به العلم، و قول الشيخ لا يروى إلّا عن ثقة، خبر من قبل نفسه لم يسنده الى احد و ظاهره العلم به.

و اما قول العلامة: لا يرسل الّا عن ثقة، فإن صحّ عنده ما صحّ عند الشيخ من أنّه لا يروى إلّا عن ثقة فذلك مأخذ لكونه لا يرسل الّا عن ثقة، و ان لم يصح عنده فمن الجائز أن يكون الإرسال لا للجهل بالراوى مطلقا بل لعدم العلم به بالخصوص، و ذلك بان يتردد بين ثقات يحتمل كون كلّ منهم

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۲۴

راويا، انتهى «۱».

و قد عرفت أنّ من صرّح بما صرّح به الشيخ جماعة و لا ينحصر بالعلامة.

و إن قلنا بأن وجه الحجیّة حصول الظنّ و الاطمئنان من قوله بعدالة الراوی الذی وثقه، و قد قرّر فی محلّه جهة الظن بالعدالة، و إذا بلغ حدّ الوثوق و الاطمئنان فلا ریب فی حصول الاطمئنان بالوثاقة بنص هؤلاء علی وثاقة کلّ من روی عنه، و هذا أمر وجدانی غیر قابل للإنکار، و بعد التأمل فیما ذکرنا تعرف أن ما أوردوه فی هذا المقام من الشبهات فی غیر محلّه.

ففی المعتبر فی موضع آخر «۲»: و الجواب الطعن فی السند لمکان الإرسال، و لو قال قائل: مراسیل ابن أبی عمیر تعمل بها الأصحاب، منعنا ذلک لانّ فی رجاله من طعن الأصحاب فیه، فإذا أرسل احتمل ان یکون الراوی أحدهم، انتهی «۳».

و فیه- مع عدم إمکان الجمع بینه و بین کلامه السابق و جزمه بعملهم- أن الطعن لم یعلم کونه من المجمعین، و بما ینافی الوثاقة، فإنّهم کثیرا ما یطعنون فی الراوی بما لا ینافیها، بل یحکمون بضعفه، کالروایة عن الضعفاء، و الاعتماد علی المراسیل، و أمثال ذلک، مع ان خروج فرد أو فردین ینافی دعوی الجزم بالوثاقة لا الظن، بل الاطمئنان بالوثاقة أو الصدور کما لا یخفی علی المصنف.

و قال الشهید الثانی فی الدرایة و شرحها: و المرسل لیس بحجّة مطلقا علی الأصحّ، الّا ان یعلم تحرّز مرسله عن الروایة عن غیر الثقة کابن أبی عمیر من

---

(۱) شرح الوافی للسید بحر العلوم: غیر موجود عندنا.

(۲) سبقت الإشارة إلیه فی صحیفة: ۹۲۰.

(۳) المعتبر ۱/ ۱۶۰.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۲۵

أصحابنا- علی ما ذکره کثیر منهم- و سعید بن المسیّب عند الشافعی فیقبل مرسله و یصیر فی قوّة المسند.

و فی تحقق هذا المعنی و هو العلم بکون المرسل لا یروی إلّا عن ثقة نظر لان مستند العلم ان کان هو الاستقراء لمراسیله بحیث یجدون المحذوف ثقة فهذا فی معنی الاسناد و لا بحث فیه، و ان کان لحسن الظن به فی أنّه لا یرسل الّا عن ثقة فهو غیر کاف شرعا فی الاعتماد علیه، و مع ذلک غیر مختص بمن یخصونه به، و ان کان استناده إلی إخباره بأنه لا یرسل الّا عن الثقة فمرجعه الی شهادته بعدالة الراوی المجهول- و سیأتی ما فیه-، و علی تقدیر قبوله فالاعتماد علی التعدیل.

و ظاهر کلام الأصحاب فی قبول مراسیل ابن أبی عمیر هو المعنی الأول و دون إثباته خرط القتاد، و قد نازعهم صاحب البشری فی ذلک و منع تلک الدعوی، انتهی «۱».

و مال الیه تلمیذه الأرشد الشیخ حسین فی وصول الأخیار «۲»، و سبطه فی المدارک ففیه: و الروایة قاصرة السند بالإرسال و ان کان المرسل لها ابن أبی عمیر کما صرّح به المصنّف و جدی، انتهی «۳».

و ظاهر التکملة انحصار المخالف منهم «۴» و المعظم کما نصّ علیه [فی] «۵» المفاتیح علی الاعتبار و نسبه الی والده [صاحب] «۶» الریاض وجده الأستاذ

---

(۱) الدرایة للشهید الثانی: ۴۸.

(۲) وصول الأخیار: ۱۰۷.

(۳) مدارک الأحکام: ۶۰.

(۴) تکملة الکاظمی ۲: ۳۲۰.

(۵) فی الأصل: سید، و ما أثبتناه هو الأنسب للمعنی و ان دل الثانی علیه.

(۶) فی الأصل: سید، و ما أثبتناه هو الأنسب للمعنی و ان دل الثانی علیه أیضا.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۲۶

الأکبر و فخر المحققین و غیرهم ممّن أشرنا إلیهم، قال- رحمه اللّه- فی المفاتیح:

و هو المعتمد لوجهین: أحدهما دعوی جماعة من الأصحاب- کالشیخ فی العدة «۱» و النجاشی «۲» و الشهیدین فی الذکری «۳» و شرح الدرایة «۴»، و المقدس الأردبیلی فی مجمع الفائدة «۵»، و السید الأستاد- اتفاق الأصحاب علی العمل بمراسیله. و فی الذخیرة: اشتهر بین الأصحاب العمل بها «۶».

قال: و ثانیهما تصریح الشیخ فی العدّة «۷»، و العلّامة فی النهایة «۸»، و الشهید فی الذکری «۹»، و السید عمید الدین فی المنیة «۱۰»، و فخر الإسلام فی شرح قواعد أبیه «۱۱»، و الفاضل البهائی فی الوجیزة «۱۲»: بأنه لا یرسل إلّا عن ثقة، و یؤیّده دعوی الکشی «۱۳» إجماع العصابة علی تصحیح ما یصح عنه، و ان کان

---

(۱) عدة الأصول ۱: ۳۸۶.

(۲) رجال النجاشی ۳۲۶/ ۸۸۷.

(۳) ذکری الشیعة: ۴.

(۴) شرح الدرایة: ۴۸.

(۵) مجمع الفائدة و البرهان ۲: ۲۲.

(۶) الذخیرة: ۴۰ و ۴۸.

(۷) عدة الأصول ۱: ۳۸۶.

(۸) نهایة الوصول الی علم الأصول: ۲۱۸.

(۹) ذکری الشیعة: ۴.

(۱۰) منیة اللبیب للسید عمید الدین عبد المطلب بن محمد بن علی بن الأعرج العمیدی الحسینی الحلی المتوفی سنة ۷۵۴ ه، و هو فی شرح کتاب التهذیب لخاله العلامة الحلی فی الأصول، و قد نسب هذا الکتاب فی الذریعة ۲۳: ۲۰۷ الی أخی السید عمید الدین و هو ضیاء الدین عبد اللّه مشیرا إلی وجود کتاب آخر فی شرح تهذیب العلّامة للسیّد عمید الدین، فلاحظ.

(۱۱) إیضاح الفوائد لفخر الدین أبی طالب محمد بن الحسن بن یوسف بن المطهر الحلی، و هو فی شرح قواعد الأحکام لأبیه العلامة: لم نعثر علیه.

(۱۲) الوجیزة: ۵.

(۱۳) رجال الکشی: ۵۵۶/ ۱۰۵۰.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۲۷

المعتبر حصول الظن بعدالة الواسطة کما هو التحقیق، فلا إشکال فی حصوله بما ذکروه، و ان کان المعتبر اخبار العدل أو شهادة العدلین لها فلا إشکال فی تحقّقهما بما ذکر، انتهی «۱».

و الجواب، عن وجه النظر المذکور فی شرح الدرایة أن الشیخ و الجماعة أخبروا جزما بعمل الأصحاب بمراسیل یثبت به عملهم بها، و یدل علیه ما دلّ علی حجیة خبر العادل، و حجیّة البیّنة، و إذا کان مستند العمل و القول وثاقة الراوی الساقط فهو بمنزلة أن یوثقه جمیعهم، و لا یسأل المزکی عن سبب علمه، و لا یفحص عن مستنده الی بعض الاحتمالات التی معها یتطرّق احتمال الخطأ فی تزکیته و الّا لا نسدّ «۲» باب التزکیة.

فإن الاحتمال المذکور لو لم یکن مانعا من الظن فلا یعتنی به، و ان کان مانعا لزم أن لا یحصل من خبر العدل الظن بالجرح و التعدیل

و المطالب اللغوية و غيرها في جميع الموارد لاحتمال الخطأ في مستند علمه بالمذكورات، و لو ذكر مستنده و أبرزه لكان غير تام عندنا و ذلك باطل بالضرورة.

مع ان المستند لو انحصر فيما ذكره فلا وجه للنظر أيضا، فإن لنا ان نختار أوّلا الشق الأول، و لكن مورد الاستقراء مشايخ ابن أبي عمير لا رواياته، و احصاؤهم و معرفتهم و الاطلاع على أحوالهم أمر ممكن سهل تناوله بالفحص اليسير و شهادة الخبير و اخبار ابن أبي عمير كما أحصوا رواية ابن عيسى عنه كتب أصحاب الصادق (عليه السلام) [و هم مئة] «۳» و قالوا: معاوية بن حكيم روى

---

(۱) المفاتيح: ۳۴۴.

(۲) في الأصل: لا ينسدا، و ما أثبتناه هو الأنسب للمعنى، و لعل ما ورد في الأصل من اشتباه الناسخ، فلاحظ.

(۳) في الأصل: و هو مائة، و ما أثبتناه هو الأنسب للمعنى، و موافق لما في فهرست الشيخ:

۱۴۲/ ۶۱۷ في ترجمة محمد بن أبي عمير، فراجع.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۱۲۸

أربعة و عشرين أصلا لم يرو غيرها «۱» بل أحصوا روايات جماعة فقالوا:

أبان بن تغلب روى عن أبي عبد اللّه (عليه السّلام) ثلاثين ألف حديث «۲».

و يعقوب بن شعيب روى عنه خمسة آلاف حديث «۳»، و حمّاد بن عيسى عشرين حديثا «۴»، و حريز حديثين «۵»، و علي بن يقطين حديثا واحدا «۶»، و أديم بن الحرّ الجعفي الحذّاء نيف و أربعين حديثا «۷»، و عبد الرحمن بن أبي عبد اللّه سبعمائة مسألة «۸» و هكذا.

و هذا هو الظاهر من العدّة و الذكرى، فان قول الأول «۹»: الذين عرفوا بأنّهم لا يروون و لا يرسلون الّا ممّن يوثق به، و قول الثاني «۱۰»: أو كان مرسله معلوم التحرّز عن الرواية عن مجروح لا تقع موقعه الّا بعد وقوف الأصحاب على حال مشايخه و معرفتهم بوثاقتهم فيعرف بذلك، ثم [نختار] «۱۱» الشق الثاني فإن أخبر بأساميهم و اشخاصهم المعروفين عند الأصحاب بالوثاقة فلا اشكال

---

(۱) رجال النجاشي ۴۱۲/ ۱۰۹۸.

(۲) رجال النجاشي ۱۲/ ۷.

(۳) رجال ابن داود: ۲۱۲.

(۴) رجال النجاشي ۱۴۲/ ۳۷۰.

(۵) رجال النجاشي ۱۴۴/ ۳۷۵.

(۶) رجال النجاشي ۲۷۳/ ۷۱۵.

(۷) الخلاصة: ۲۴/ ۱۰.

(۸) الخلاصة: ۱۱۳/ ۳.

(۹) أي قول الشيخ في العدة ۱: ۳۸۶، و قد مرّ قبل قليل في صحيفة: ۱۲۰، فلاحظ.

(۱۰) اي قول الشهيد في الذكرى: ۴، و قد مر قبل قليل في صحيفة: ۱۲۱ أيضا، فلاحظ.

(۱۱) في الأصل: ثم تختاروا- بالتاء المعجمة من فوق أولا، و الواو أخيرا- و هو اشتباه من النساخ و ما أثبتناه هو الصواب، و هو عطفا على قوله السابق: فان لنا ان نختار أولا الشق الأول، فلاحظ.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۱۲۹

في وجوب تصديقه بأنّهم مشايخه و يرجع التزكية و التوثيق إلى الأصحاب و يهون الإشكال الذي ذكره الشهيد و ولده المحقق في

شرح الدرایة و المعالم فی القسم الثانی بأن أخبر بوثاقة مشایخه دون أعیانهم بأن التعدیل انّما یقبل مع انتفاء معارضة الجرح له، و انّما یعلم الحال مع تعیین العدول و تسمیته لینظر هل له جارح أولا، و مع الإبهام لا یؤمن [عدم] وجوده، و أصالة عدم الجارح مع ظهور تزکیته غیر کاف فی هذا المقام إذ لا بد من البحث فی حال الرواة علی وجه یظهر به أحد الأمور الثلاثة من الجرح، أو التعدیل، أو تعارضهما حیث یمکن، بل اضرابه عن تسمیته مریب فی القلوب، و التمسک بالأصل غیر موجّه بعد العلم بوقوع الاختلاف فی شأن کثیر من الرواة.

و بالجملة فلا بد للمجتهد البحث عن کلّ ما یحتمل ان یکون له معارض حتی یغلب علی ظنّه انتفاؤه کما نبهوا علیه فی العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص، هذا غایة ما قالا فی وجه الاشکال.

و الجواب، بعد تسلیم جمیع ما ذکر: أنّ محل فحص الجماعة فی هذا المقام هو الکشی «۱» و النجاشی «۲» و رجال الشیخ «۳» و الفهرست «۴» و الغضائری «۵»، الأصول الخمسة المعروفة لا غیرها، کما هو ظاهر لمن نظر الی عملهم، و نراهم یعملون بتوثیق أحدهم و ان لم یذکره الآخرون أو ذکره و لم یوثقه، و هم متأخرون

---

(۱) رجال الکشی ۲: ۸۵۴/ ۱۱۰۳.

(۲) رجال الکشی ۳۲۶/ ۸۸۷.

(۳) رجال الشیخ ۳۸۸/ ۲۶.

(۴) فهرست الشیخ ۱۴۲/ ۶۰۷.

(۵) رجال الغضائری: من الکتب المفقودة التی لا وجود لها الیوم، و لکن فی مجمع الرجال للقهبائی ما یشیر الی وصول نسخة الیه من هذا الکتاب، للنقل الصریح عنه فی کثیر من اجزاء کتابه، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۳۰

عن طبقة ابن أبی عمیر بقرون، فیکتفون فی الفحص بمراجعتها و عدم وجدان المعارض فیها، و الإجماعات المستفیضة السابقة کاشفة عن تصدیق الأصحاب من معاصری ابن أبی عمیر و من تلاهم توثیقه مشایخه بناء علی کون المستند اخباره.

فلو کان لتوثیقه معارض کانوا أحق و اولی بالوقوف علیه لقربهم و مخالطتهم و مخالطة من عاشرهم، فالظن بعدم وجود المعارض الحاصل من عملهم بمراسیله و تصدیقهم وثاقة مشایخه أقوی مرتبة و أشدّ أساسا من الظن بعدمه بعد المراجعة إلی الکتب المذکورة التی ما بنی بعضها الّا لذکر المدح و القدح مع انّ فی الأصل الذی اسّساه نظر.

قال الأستاذ الأکبر فی مقام ذکر الأمور المفیدة للتوثیق: و منها أن یقول الثقة: حدّثنی الثقة، و فی إفادته التوثیق المعتبر خلاف معروف و حصول الظن منه ظاهر، و احتمال کونه فی الواقع مقدوحا لا یمنع الظن فضلا عن احتمال کونه ممّن ورد فیه قدح کما هو الحال فی سائر التوثیقات.

و ربّما یقال: الأصل تحصیل العلم و لمّا تعذّر یکفی الظن الأقرب و هو الحاصل بعد البحث، و یمکن ان یقال- مع تعذّر البحث-: یکفی الظن کما هو الحال فی سائر التوثیقات و سائر الأدلّة و الأمارات الاجتهادیة، و ما دلّ علی ذلک دلّ علی هذا، و مراتب الظن متفاوتة جدا، و کون المعتبر هو أقوی مراتبه لم یقل به احد مع انّه علی هذا لا یکاد یوجد حدیث صحیح بل و لا یوجد، و تخصیص خصوص ما اعتبرت من الحدّ بأنّه الی هذا الحدّ معتبر دون ما هو أدون من ذلک انّی لک بإثباته مع انّه ربّما یکون الظن الحاصل فی بعض التوثیقات بهذا الحد و أدون «۱»، انتهی.

---

(۱) الأستاذ الأکبر: هو الوحید البهبهانی، انظر الفائدة الثالثة من فوائده المطبوعة فی آخر کتاب رجال الخاقانی: ۵۴، و الموجودة أیضا

ضمن فوائد منهج المقال: ۱۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۳۱

و قال [السید فی] «۱» المفاتیح: ان أرادوا ان هذا الظن لیس بحجّة لأنه یشترط فی حجیّة کلّ ظن حصول ظن آخر من جهة الفحص بعدم وجود معارض له فهو باطل، لان ذلک لو سلّم فإنّما هو فی صورة إمکان الفحص عن المعارض و امّا مع عدمه فلا یشترط کما هو الظاهر من سیرة العقلاء فی موارد عملهم بالظن و کذلک من معظم الأصحاب، انتهی «۲».

قلت: و لو فرض انه وجد معارض فی کلام احد من هؤلاء الجماعة لکان الظن الحاصل من توثیق ابن أبی عمیر شیخه المعاصر المخالط معه الآخذ عنه أقوی من تضعیف الشیخ إیّاه، مثلا بعد أزید من مائتی سنة فلا فرق فی العلم بشخصه أو الجهل به، کلّ ذلک مع کون مناط حجیّة قول المزکی هو الظن، و لو کانت أدلّة حجیّة خبر العادل کما علیه جماعة فالإشکال ساقط من أصله.

الثانی: ظاهر جماعة و صریح آخرین ان مستند عمل الأصحاب بمراسیله کونه لا یروی و لا یرسل الّا عن ثقة، و هنا احتمالان آخران:

الأول: ما یظهر من الفاضل الکاظمی فی تکملة الرجال من انّ المستند هو الإجماع المنقول المعروف علی تصحیح ما یصحّ عن جماعة هو منهم «۳»، و به صرّح المحقق السید صدر الدین فی حواشیه علی رجال أبی علی حیث قال:

الظاهر أنه لیس العلّة فی قبول مراسیل ابن أبی عمیر کونه لا یروی إلّا عن ثقة لیقال انه لیس کونه ثقة عنده حجّة علی غیره، بل لکونه من أصحاب الإجماع، و لعلّ الأصحاب قد قابلوا اخبار هؤلاء فوجدوا کثیرا منها أو أکثرها علی صفة یحصل العلم بکونه مطابقا للواقع أو الظن بذلک فاستدلّوا بذلک علی

---

(۱) فی الأصل: سید، و ما أثبتناه هو الأنسب للمعنی، و ان دل ما فی الأصل علیه، فلاحظ.

(۲) مفاتیح الأصول: ۳۷۳.

(۳) تکملة الرجال ۲: ۳۱۵.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۳۲

انّ ما لم یعلم کذلک، و هذا لا حاجة فیه الی کونه لا یرسل الّا عن ثقة، انتهی «۱».

و فیه مواقع للنظر:

أما أولا: فلان الناظر فی کتب الرجال خصوصا النجاشی و کتب الدرایة و الأصول فی مقام ذکر حجیّة المرسل و الکتب الفقهیة یعرف قطعا ان لمراسیل ابن أبی عمر أو مع مسانیده خصوصیّة عندهم لیس لغیره، سواء الذین تلقوا الإجماعات المنقولة المستفیضة بالقبول و أخذوا بها، و هم المعظم، أو لم یأخذوا بها کالشهید و ولده فإنّهما ما أنکرا أصل النسبة و انّما أنکرا الحجیّة لشبهة تقدّمت، فلو کان المستند هو الإجماع لشارکه الجماعة فلا وجه للاختصاص الموجود فی کلماتهم حتی صار مثلا و مثالا للاستثناء من کلیّة عدم حجیّة المرسل و هذا واضح لمن رجع الی کلماتهم.

و اما ثانیا: [فالمشهور حملهم] «۲» الصحة فی قاعدة الإجماع علی مصطلح القدماء، و زعموا انّ لها أسبابا عندهم غیر وثاقة الراوی أیضا، فالحکم بصحّة خبر أحدهم لا یلازم وثاقة شیخه، و روایته عنه لا تدلّ علی وثاقته مع ان صریح العدّة «۳» و الذکری «۴» و کشف الرموز «۵» و نهایة العلامة «۶» و شرح العمیدی «۷»،

---

(۱) حواشی السید صدر الدین علی رجال أبی علی: غیر موجود عندنا.

(۲) فی الأصل: فلا المشهور حملوا، و ما أثبتناه هو الأنسب للمعنی.

(۳) عدة الأصول ۱: ۳۸۷.

(۴) ذکری الشیعة: ۱۴.

(۵) کشف الرموز ۱: ۳۴۴.

(۶) نهایة الوصول الی علم الأصول: ۲۱۸.

(۷) شرح العمیدی: غیر موجود لدینا، و العمیدی: هو السید عمید الدین عبد المطلب بن محمد ابن علی الأعرج الحسینی الحلی، ابن أخت العلامة الحلی، صاحب منیة الطالب فی شرح تهذیب طریق الوصول إلی الأصول للعلامة، و هو من مشایخ الشهید الأول ولد سنة ۶۸۱ ه و توفی رحمه اللّه سنة ۷۵۴ ه، کما فی هدیة الأحباب: ۲۰۴.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۳۳

التعلیل بروایته عن الثقة و تحرّزه عن المجروح فکیف یصیر المستند الإجماع المذکور.

و قال الأستاذ الأکبر فی حاشیة المدارک: ان المشهور علی ان مراسیله کالمسانید الصحیحة «۱».

و امّا ثالثا: فلان الشهید الثانی ممّن أخذ بالإجماع المعروف و مع ذلک توقّف فی الإجماع المذکور «۲».

و امّا رابعا: فقوله: و لعلّ الأصحاب. إلی آخره، من الغرابة بمکان، و یأتی ان شاء اللّه تعالی فی ذکر القاعدة ان هذا الاحتمال فی حدود الامتناع مع ان أغلب الجماعة من أرباب الأصول، و علیها تعرض سائر الکتب، و بها تعرف اخبارها و تنکر، و لا طرف للأصول تقابل معه و تعرض علیه، و الذی اعتقده بعد التأمّل فی عبارة العدّة أن القضیّة بالعکس، و أن مستند الإجماع کون الجماعة لا یروون و لا یرسلون الّا عن ثقة، و سنوضح ذلک ان شاء اللّه تعالی فی محلّه.

الثانی: ما یظهر من النجاشی فی ترجمته قال: و کان حبس فی أیام الرشید فقیل: لیلی القضاء و قیل: انه ولی بعد ذلک، و قیل: بل لیدلّ علی مواضع الشیعة و أصحاب موسی بن جعفر (علیهما السلام)، و روی أنه ضرب أسواطا بلغت منه فکاد ان یقرّ لعظیم الألم، فسمع محمّد بن یونس بن عبد الرحمن و هو یقول: اتّق اللّه [یا محمد بن أبی عمیر] فصبر ففرّج اللّه عنه.

و روی أنه حبسه المأمون حتی ولّاه قضاء بعض البلاد، و قیل: أنّ أخته دفنت کتبه فی حال استتارها و کونه فی الحبس اربع سنین فهلکت الکتب،

---

(۱) حاشیة المدارک، مخطوط.

(۲) الدرایة للشهید الثانی: ۴۹.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۳۴

و قیل: بل ترکتها فی غرفة فسال علیها المطر فهلکت، فحدّث من حفظه، و ممّا کان سلف له فی أیدی الناس، فلهذا [أصحابنا] یسکنون الی مراسیله، انتهی «۱».

و ظاهره أن مستند العمل عدم تمکّنه من ذکر شیوخ روایاته لتلف الکتب، و فی کلامه اشکال من جهتین أشار إلیهما المحقق المذکور «۲»:

الاولی: قال: إن قیل: کیف صحّ کون السکون الی مراسیله معلولا للاملاء من الحظ و ممّا فی أیدی الناس؟ قلت: عدم السکون الی المراسیل، إما لأنّها مظنّة عدم الضبط، أو أقرب الی التهمة، کما انّ ذکر المروی عنه أبعد عنها، أو لکون الغالب فی ترک ذکر المروی عنه کونه غیر معروف فلا یکون لذکره فائدة و هذه الموانع منتفیة بالنسبة إلی مراسیل ابن أبی عمیر إذ لیست هی الباعثة علی الإرسال، بل أمر آخر.

و فیه: أنّ مجرّد ارتفاع المانع لا یکون سببا للقبول.

و جوابه: انه لیس المراد من السکون القبول، بل مجرّد عدم النفور منها و ترک المبالاة بها، و لا ینافی ذلک ما سیجیء عن الذکری

من نقـل الإجماع على القبول لا السـكون، لأن المراد ههنا بيان إمكان القبول ببيان عـدم المانع منه، و اما وقوعه فلعلّـة اخرى ككونه لا يروى إلّا عن ثقة، انتهى.

و هو كلاـم حسن غير أن كون المراد من السـكونى مـا ذكره بعيـد، فـان الظـاهر أن المراد منه مـا ذكروه فى بعض الـتراجم من قولهم: مسكون الى روايته، و فى النجاشى فى ترجمة محمّد بن بكران: عين مسكون الى روايته «۳»، و صرّح

(۱) رجال النجاشى ۳۲۶/ ۸۸۷، و ما بين المعقوفات منه.

(۲) اى المحقق السيد صدر الدين فى حواشيه على رجال أبى على و قد تقدم قبل قليل.

(۳) رجال النجاشى ۳۹۴/ ۱۰۵۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۳۵

الشهيد فى شرح درايته أن المسكون الى روايته قريب من صالح الحديث «۱».

و هو و ان كان أعمّ من الصحيح و الحسن و الموثق كما فى الشرح الّا انّه إذا نسب إلى الأصحاب فالقدر المشترک المتيقن هو الأول، فيدل على وثاقته وثاقة من يروى عنه الى الامام (عليه السّلام).

الثانية: فى قوله: و ممّا كان سلف له. إلى آخره، قال: فقد يقال: لا ينبغى ان يكون ذلك عذرا فى الإرسال لأنه كما عرف الحديث فى أيديهم يعرف صاحبه أيضا.

و الجواب من وجهين:

الأـول: ان أحـاديثهم (عليهم السـلام) عليهـا مسـحة نور فكيف تجهـل، و أيضـا فالعادة تقضـى فى متن الحـديث بالـذكر عنـد التـذكر خصوصا من العالم العامل الذى يكثر الإفادة بخلاف السند.

و الثانى: أن يكون ما فى أيدى الناس أخذوه منه على سبيل الفتوى فلم يضبطوا سنده.

الثالث: قال الشيخ فى الفهرست: و أدرک من الأئمة (عليهم السلام) ثلاثة: أبا إبراهيم موسى بن جعفر (عليهما السلام) و لم يرو عنه و روى عن أبى الحسن الرضا و الجواد (عليهما السلام)، انتهى «۲».

و صـريحه انه لم يـدرک أبا عبـد اللّه (عليه السّـلام) فضـلا عن الرواية عنه، و انه أدرک الكاظم (عليه السـلام) و لم يرو عنه و كلاهما محلّ نظر.

اما الأول: ففى الكافى فى باب صـلاة الجمعـة: محمّـد بن يحيى، عن أحمـد ابن محمّد، عن محمّد بن خالد، عن القاسم بن عروة، عن محمّد بن أبى عمير

(۱) الدراية للشهيد الثانى: ۷۸.

(۲) فهرست الشيخ ۱۴۲/ ۶۰۷.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۳۶

قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام). الحديث «۱».

و فى باب صـلاة النوافل: محمّد بن يحيى، عن احمد بن محمّد، عن محمّد ابن سـنان، عن ابن مسـكان، عن محمّد بن أبى عمير، قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السلام) «۲»، و استبعاد كون ابن مسكان هو عبد اللّه يرفع بجواز حمله على محمّد.

و فى التهذيب فى باب جواز الكلام فى الأذان و الإقامة: الحسـين بن سعيد، عن فضالة، عن حسين بن عثمان، عن ابن مسكان، عن ابن أبى عمير قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) «۳». الحديث.

و فيه في باب الزيادات في فقه الحجّ: صفوان، عن حمّاد بن عثمان، عن محمّد بن أبي عمير قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) «۴». الحديث.

و فيه في باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس: منها (أي الزيادات) بإسناده عن احمد بن محمّد، عن العباس بن معروف، عن صفوان، عن صالح النيلي، عن محمّد بن أبي عمير قال: قلت لأبي عبد اللّه (عليه السّلام) «۵». الحديث.

و رواه في باب تطهير الثياب: عن الشيخ المفيد، عن احمد بن محمّد، عن أبيه، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن محمّد، عن صالح، عن السكوني، عن ابن أبي عمير «۶».

---

(۱) الكافي ۳: ۴۲۰/ ۴.

(۲) الكافي ۳: ۴۴۳/ ۴.

(۳) تهذيب الأحكام ۲: ۵۵/ ۱۸۹.

(۴) تهذيب الأحكام ۵: ۴۷۷/ ۱۶۸۷.

(۵) تهذيب الأحكام ۲: ۳۷۰/ ۱۵۳۸.

(۶) تهذيب الأحكام ۱: ۲۷۴/ ۸۰۶.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۱۳۷

كذا في نسختي و [في] بعض النسخ: عن صالح السكوني. الى آخره.

و فيه في باب المسنون من الصلاة: الحسين بن سعيد، عن محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن ابن أبي عمير قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السلام) عن أفضل ما جرت [به] السنة من الصلاة؟ قال: تمام الخمسين «۱».

و في الكشي: حدثني أبو عبد اللّه محمّد بن إبراهيم الورّاق، قال: حدثني علي بن محمّد بن يزيد القمي، قال: حدثني بنان بن محمّد بن عيسى [عن ابن أبي عمير] «۲» عن هشام بن سالم، عن محمّد بن أبي عمير «۳» قال: دخلت على أبي عبد اللّه (عليه السّلام)، فقال: كيف تركت زرارة؟ قال: تركته لا يصلّي العصر حتى تغيب الشمس، قال: فأنت رسولي إليه. إلى آخره «۴».

الى غير ذلك ممّا يجده المتتبع و اختلفت انظار نقدة الفن.

---

(۱) تهذيب الأحكام ۲: ۵/ ۶.

(۲) ما أثبتناه من المصدر، و هو الصواب لان محمد بن عيسى لا يروي عن هشام بن سالم مباشرة، و واسطته اليه منصور بن حازم و يونس بن عبد الرحمن و محمد بن أبي عمير كما في جامع الرواة ۲: ۳۱۵- ۳۱۶/ ۲۲۴۳، فراجع.

(۳) هكذا ورد في الأصل و المصدر، و الصحيح: محمد بن أبي عمير، و هو- في رجال الشيخ ۳۰۶/ ۴۲۳- من أصحاب أبي عبد اللّه الصادق عليه السلام، و يؤيده ما في طبعه الجامعة لرجال الكشي: ۱۴۳ و معجم رجال الحديث للسيد الخويي ۷: ۲۲۱، زيادة على وقوع محمد ابن أبي عمير في طريق الصدوق الى هشام بن سالم كما في مشيخة الفقيه ۴: ۸، و روايته عن هشام بن سالم في التهذيب ۷: ۲۴۵/ ۱۰۶۵، و في الكشي كثيرا- و سيأتي-.

أقول: إذا لم يكن كذلك، فكيف جاز لمحمد بن أبي عمير ان يقول: تركته (أي زرارة) كما في الخبر، و زرارة مات سنة مائة و خمسين، و محمد بن أبي عمير مات سنة سبع عشرة و مائتين كما في رجال النجاشي ۱۷۵/ ۴۶۳ و ۳۲۷/ ۸۸۷، و هذا لا يتم الا ان يكون محمد بن أبي عمير من المعمرين- كما احتمله المصنف فيما تقدم- و لم ينص احد عليه، فلاحظ.

(۴) رجال الکشی ۱: ۳۵۵/ ۲۲۴.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۳۸

فمنهم من أخذ بظاهر هذه الأسانید و تلقّاه بالقبول، فقال الفاضل الخبیر الأردبیلی فی جامع الرواة: أقول: علی ما رأیناه روایته عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) کثیرا، ظهر أنه أدرک من الأئمة (علیهم السلام) أربعة، فإن قیل:

بعید أن یروی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) بلا واسطة لبعد زمانهما، قلنا:

مضیّه (علیه السّلام) علی ما فی الکافی سنة ثمان و أربعین و مائة، و موته رحمه اللّه علی ما فی النجاشی و الخلاصة سنة سبع عشر و مائتین، فالفاصلة بین الموتین تسعة و ستون و إذا کان عمره ثمانون سنة أو أزید أو أقلّ بقلیل یمکن ان یروی عنه (علیه السّلام).

و یؤیّد ما نقلنا نقل الشیخ رحمه اللّه تعالی ان محمّد بن أبی عمر من رجال الصادق (علیه السلام)، و هو و ان کان ابن أبی عمر مکبّرا، لکن بینا فی ترجمته قرائن أنه اشتباه و الصواب مصغّرا «۱».

و یؤیّده أیضا کون محمّد بن نعیم الصحاف وصیّه، لأنه روی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) علی ما فی ترجمة أخیه الحسین بن نعیم نقلا عن الخلاصة «۲» و النجاشی «۳» فإذا روی وصیّه عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) و بقی الی بعد وفاته فروایته عنه (علیه السّلام) کانت بطریق أولی، انتهی «۴».

و هو کلام حسن الّا أن ظاهر خبر الکشی «۵» یقتضی أن یکون ابن أبی عمیر فی عهده (علیه السّلام) رجلا- قابلا- لرسالته الی مثل زرارة، و معه یعدّ من

---

(۱) الاشتباه المشار الیه یخص محمد بن أبی عمر، و فی بعض النسخ (عمرة) بیاع السابری البزاز، لا- محمد بن أبی عمر الطبیب الکوفی، و کلاهما من أصحاب الصادق علیه السلام کما فی رجال الشیخ ۳۰۶/ ۴۱۱ و ۳۰۶/ ۴۲۳، فلاحظ.

(۲) رجال العلامة ۵۱/ ۱۷.

(۳) رجال النجاشی ۵۳/ ۱۲۰.

(۴) جامع الرواة ۲: ۵۶/ ۴۲۷ و لمزید الفائدة انظر معجم رجال الحدیث ۱۴: ۲۸۶.

(۵) رجال الکشی ۱: ۳۵۵/ ۲۲۴.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۳۹

المعمرین الذین بناؤهم علی الإشارة إلیه فی ترجمة أمثاله من العاظم.

و منهم من أخذ بظاهر کلام الجماعة من أنه لم یدرکه (علیه السلام)، و بنی علی تأویل ما عثر علیه من الاخبار المذکورة.

قال العالم الفاضل الکاظمی فی تکملة الرجال: لم یذکر أحد من الرجالیین أن محمّد بن أبی عمیر من أصحاب الصادق (علیه السّلام)، بل ظاهرهم انه لم یدرکه، و لذا عدّه الشیخ الکشی فی الطبقة الثالثة من أصحاب الإجماع.

إذا عرفت ذلک فاعلم ان الشیخ الکلینی روی فی الکافی فی باب أوقات صلاة الجمعة و العصر «۱» - و ساق الحدیث الأوّل ثم قال-: و التفصیّ «۲» امّا بالإرسال و هو واضح، أو بالقلب بأن یکون محمّد هذا مقدّما و القاسم مؤخّرا، و الأصل هکذا: محمّد بن أبی عمیر عن القاسم بن عروة قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام)، و یحقق هذا ما ذکرناه فی ترجمة القاسم- هذا «۳» - انه یروی عنه محمّد بن أبی عمیر و أنه من أصحاب الصادق (علیه السّلام)، الّا أنه یبقی الاشکال من حیث انّهم ذکروا ان محمّد بن خالد روی عن القاسم بن عروة و لم یذکروا انّه روی عن ابن أبی عمیر و ان کانا متعاصرین.

و جوابه: أنه و ان کانا متعاصرین فإنه لیس کلّ متعاصرین یلزم روایة کلّ منهما عن الآخر، فإن المدار علی تحقق طرق التحمّل.

و یمکن دفعه بأنه إذا ورد فی الأسانید روایة رواها عن آخر و جاز اجتماع کلّ منهما فی عصر واحد انتفی الإرسال عملا بظاهر الحال

من الاسناد مع عدم المعارض، و الأصل عدم السهو و الغلط و النسيان و التوهم و الاشتباه، و لانه لو

---

(۱) الكافى ۳: ۴۲۰/ ۴.

(۲) التفصى: يريد به إيتاء الخبر على حقيقته، انظر لسان العرب: فصص.

(۳) ترجم له فى التكملة ۲: ۲۶۹.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۱۴۰

فتح هذا الباب لا نخرم به ألف باب، و انّما يعدل عن هذا القانون إذا عارضه ما هو أقوى منه، و يحتمل تبديل ابن بكير بمحمّد بن أبى عمير بقرينة أنّه قال فى آخر الحديث: قال القاسم: و كان ابن بكير يصلّى الركعتين و هو شاك، الحديث، فتأمّل، و رأيت فى الاستبصار سندا آخرا لم يحضرنى الّا انّ فيه روايته عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فيكون مرسلا، انتهى «۱».

و فى كلامه مواقع للنظر خصوصا قوله: و لم يذكروا انه روى عن ابن أبى عمير، ففى الفقيه فى باب سجدة الشكر: روى احمد بن أبى عبد اللّه، عن أبيه، عن محمّد بن أبى عمير، عن حريز، عن مرازم، عن أبى عبد اللّه (عليه السلام)، قال: سجدة الشكر واجبة على كلّ مسلم، الخبر «۲».

و تقدّم فى (رنز) «۳» فى طريق أصحاب الصادق (عليه السّلام) الى الفضيل بن يسار روايته عنه كتاب الفضيل، و كذا فى (قعو) «۴» فى طريقه الى عبد اللّه بن أبى يعفور، و كذا فى (لج) «۵» فى طريقه الى إسماعيل بن رباح، و يأتى أيضا فى طريقه الى أبى بصير «۶» و طريقه الى أبى عبد اللّه الفرّاء «۷».

و بعدد الأحاديث الموجودة فى الكتب الخمسة يوجد رواية البرقى عنه، و يمكن ان تزيد على ألف، فكيف ينسب إليهم عدم الذكر؟! ثم ان احتمال الإرسال بعيد غايته، و امّا احتمال القلب فغير بعيد، فانّ حمّاد بن عثمان و ابن مسكان الظاهر فى عبد اللّه و هشام بن سالم من الذين يروى

---

(۱) تكملة الرجال ۲: ۳۰۹ (بتصرف).

(۲) الفقيه ۱: ۲۲۰/ ۹۷۸.

(۳) تقدم برقم: ۲۵۷.

(۴) تقدم برقم: ۱۷۶.

(۵) تقدم برقم: ۳۳.

(۶) سيأتى فى هذه الفائدة برقم: ۳۵۷.

(۷) سيأتى فى هذه الفائدة برقم: ۳۷۱.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۱۴۱

عنهم ابن أبى عمير كثيرا، بل الخبر الذى ذكره الشيخ فى الزيادات فى فقه الحج «۱» ذكره سابقا فى أوائل الحج هكذا:

و عنه- يعنى محمّد بن يعقوب- عن عدّة من أصحابنا، عن احمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن حمّاد بن عثمان، قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) «۲». إلى آخره، كذا فى نسختى و هى صحيحة جدّا.

و بعض الأصحاب نقله هكذا: عن صفوان، عن محمّد بن أبى عمير، عن حمّاد. إلى آخره، و قال المحقق الشيخ حسن فى المنتقى- بعد ذكر الخبر بالسند الأول-: لا وجه لذكر ابن أبى عمير، فقد مضى إيراد الحديث بطريق الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن حمّاد بن عثمان «۳».

و بالجملـة، الذی یختلج بالبال هو القلب أو الزیادة فی هذه الأسانید، خصوصا فی خبر الکشـی الدال علی کونه فی عهد الصادق (علیه السّلام) من الرجال «۴» و لکن نسبة الاشتباه إلی الأعاظم فی جمیع هذه الموارد جرأة عظیمة.

و من هنا قال خرّیت صـناعة الأسانید، العالم النحریر، الشـیخ حسن الدمسـتانی فی کتابه الشـریف الموسوم بانتخاب الجید من تنبیهات السید «۵» بعد ذکر سند التهذیب فی باب تطهیر الثیاب:

أقول: أنکر بعض الأعلام روایة ابن أبی عمیر عن الصادق (علیه السـلام) و لا وجه، إذ لا مانع من جهة الطبقة، لأن ما بین وفاتیهما علی ما فی

---

(۱) تهذیب الأحکام ۵: ۴۷۸/ ۱۶۸۹.

(۲) تهذیب الأحکام ۵: ۴۵/ ۱۳۵.

(۳) منتقی الجمان ۳: ۲۸۵- ۲۸۶.

(۴) رجال الکشی ۱: ۳۵۲/ ۲۲۲.

(۵) یعنی المحدث الجلیل هاشم التوبلی رحمه اللّه «منه قدس سره».

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۴۲

الکاظمی «۱» و النجاشی «۲» تسع و ستون سنة، مع أن شواهد صحّتها فی الإسناد بیّنة، ثم ذکر بعض الموارد المتقدمة و قال:

فإن قیل: ابن أبی عمیر عن حمّاد، کما فی باب الأحـداث، و عن ابن مسـکان کما فی زیادات اللباس و المکان، و عن القاسم بن عروة کما فی أول کتاب النکاح، فلو حمل ابن أبی عمیر فی هذه الشواهد علی الرجل المشهور لزم أن یکون راویا عمّن روی عنه، و هو فی غایة الندور.

قلنا: و هو کـذلک، و لا محـذور، لأن التعارض فی الروایـة- و ان ندر- فهو ثابت کما حقّق فی الدرایة، لا سـیّما فی حقّ ابن أبی عمیر حیث هلکت کتبه أیام حبسه بدفن أو مطر کما فی النجاشـی «۳»، فاحتاج الی أن یروی عمّن روی عنه، و بالجملـة فروایته عن الصادق (علیه السّـلام) صـحیحة الّا أنّها نادرة بالنسـبة إلی روایته عن الرضا (علیه السّـلام)، و لعلّه السـبب فی ترک التعرض لها فی النجاشـی و الکشی، و قد أثبتها ابن داود نقلا عن رجال الشیخ فقال فی کتابه:

محمّـد بن أبی عمیر البزّاز بیـاع السـابری من أصـحاب الرضـا و الصـادق (علیهمـا السّـلام) من رجال الشـیخ «۴»، و الـذی وجـدناه فی أصـحاب الصـادق (علیه السّـلام) کما فی أصـحاب الهادی (علیه السّـلام) بزیادة: عنه الحسن بن محمّـد بن سـماعة، و نقصان الیاء من عمیر، و لا ریب انه تصحیف لان ابن أبی عمیر من أوصافه بیاع السابری.

ففی کتـاب الفرائض من الکـافی: محمّـد بن نعیم الصـحاف قـال: مات محمّـد بن أبی عمیر بیاع السابری و أوصـی الیّ «۵»، و مـن ثم صحح صاحب کتاب

---

(۱) تکملة الرجال ۲: ۳۰۹.

(۲) رجال النجاشی ۳۲۷/ ۸۸۷.

(۳) رجال النجاشی ۳۲۶/ ۸۸۷.

(۴) رجال ابن داود: ۱۵۹ و لم یذکره الشیخ فی رجاله من أصحاب الصادق علیه السلام و لعله کذلک فی بعض النسخ.

(۵) الکافی ۷: ۱۲۶/ ۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۴۳

الرجال توثيق محمّد بن نعيم الصحاف بكونه وصيّا لابن أبي عمير، و الحسن بن محمّد بن سماعة، عن ابن أبي عمير، كما في باب أن صاحب المال أحقّ بماله في الوصيّة من الكافي «۱».

و في أول باب من كتاب الطلاق من الكافي: الحسن بن محمّد بن سماعة، عن محمّد بن زياد بن عيسى «۲» - هو ابن أبي عمير- و رواية الحسن عنه بهذا العنوان كثيرة، انتهى «۳».

لقد أجاد فيما أفاد، و مع ذلك كلّه ففي النفس شيء، فانّا لم نقف على روايته عن الكاظم (عليه السّلام) الّا قليلا مع أنّه عدّ من أصحابه، و كانت مدّة إمامته خمسا و ثلاثين سنة فتأمّل، و اللّه العالم.

و امّا الثاني و هو دركه الكاظم (عليه السّلام) و عدم روايته عنه، فيعارضه قول النجاشي: لقي أبا الحسن موسى (عليه السّلام) و سمع منه أحاديث كثيرة كناه في بعضها [فقال]: يا أبا أحمد «۴».

و دفع بعض المحققين التعارض بأنّه يجوز أن يكون الشيخ نفى الرواية، أي النقل المغيّر، و النجاشي اثبت مجرّد السماع، و لا يجب ان يكون ناقل السماع نفس ابن أبي عمير ليناقض قول الشيخ في نفي الرواية، بل يجوز ان يكون ناقل السماع غير ابن أبي عمير، انتهى «۵».

قلت: و لا بدّ من فرض وجود الناقل في مجلس السماع و الّا فلا بدّ من استناده اليه فيعود المحذور.

---

(۱) الكافي ۷: ۸/ ۷.

(۲) الكافي ۶: ۵۶/ ۴.

(۳) انتخاب الجيد للشيخ حسن الدمستاني: غير موجود عندنا.

(۴) رجال النجاشي ۳۲۶/ ۸۸۷، و ما بين معقوفتين منه.

(۵) هذا من كلام بعض المحققين- كما صرح به المصنف- و لم نقف على صاحبه.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۱۴۴

و قال التقي المجلسي عند قول الفهرست: و لم يرو عنه، اي كثيرا «۱».

و في التكملة بعد ذكر التناقض: و ما عساه ان يقال أن السماع منه غير الرواية عنه، و أحدهما لا يستلزم الآخر، تعسّف ظاهر، مع انه ينافيه قوله:

كناه في بعضها، فإنه ظاهر في ان ما سمعه منه (عليه السّلام) رواه، و لأنّه إذا لم يروه فمن اين علم سماعه، فتأمّل.

و كيف كان فالحق أنه روى عنه بدليل الوجدان في عدّة أحاديث.

قال الشيخ الحر: و ذكر العلامة رحمه اللّه «۲» أنه لقي الكاظم (عليه السلام) و سمع منه احاديث «۳».

و هو الأصح، و بعض تلك الأحاديث موجود في كتاب كمال الدين و تمام النعمة «۴»، انتهى «۵».

فالأولى ما في شرح التقي، و لقلته- حتى انّا لم نعثر في الكتب الأربعة [على] روايته عنه (عليه السّلام)- حكم الشيخ بالعدم، و لعلّه لم يعثر على تلك الأحاديث المعدودة التي منها ما في كتاب كمال الدين، قال: حدثنا عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس العطار- رضي اللّه عنه- قال: حدثنا علي بن محمّد بن قتيبة النيشابوري، عن حمدان بن سليمان، عن محمّد بن الحسين بن زيد، عن أبي أحمد محمّد بن زياد الأزدي قال: سمعت أبا الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) يقول لمّا ولد الرضا (عليه السّلام): ان ابني هذا ولد مختونا طاهرا مطهرا و ليس من الأئمة (عليهم السلام) احد يولد [إلّا] مختونا

---

(۱) روضة المتقين ۱۴/ ۲۳۲.

(۲) رجال العلامة: ۱۴۰/ ۱۷.

(۳) الوسائل ۲۰: ۳۱۰/ ۹۵۹.

(۴) کمال الدین: ۴۳۳/ ۱۵.

(۵) تکملة الرجال ۲/ ۳۱۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۴۵

طاهرا مطهرا و لکن سنمر الموسی [علیه] لإصابة السنة و اتباع الحنیفیة «۱».

و فی کتاب التوحید: حدثنا أحمد بن زیاد بن جعفر الهمدانی رضی اللّه عنه قال: حدثنا علی بن إبراهیم بن هاشم، عن أبیه، عن محمّد بن أبی عمیر قال: سمعت موسی بن جعفر (علیهما السلام) یقول: لا یخلّد اللّه فی النار إلّا أهل الکفر و الجحود و أهل الضلال و الشرک «۲». الخبر، و فیه مواضع کناه فیه «۳» فقال: یا أبا أحمد.

و فیه: عن الشریف أبی علی محمّد بن احمد [بن محمد بن عبد اللّه بن الحسن بن الحسین بن علی بن الحسین بن علی بن أبی طالب (علیهم السلام)]، عن علی بن محمّد بن قتیبة [النیسابوری]، عن الفضل بن شاذان، [عن محمد بن أبی عمیر]، قال: سألت أبا الحسن موسی بن جعفر (علیهما السلام) عن معنی قول رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): الشقی من شقی فی بطن امّه و السعید من سعد فی بطن امه. الخبر «۴».

و عن أبیه و عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس [العطار رحمهما اللّه]، عن علی بن محمّد بن قتیبة، عن الفضل بن شاذان، عن محمّد بن أبی عمیر، قال: دخلت علی سیدی موسی بن جعفر (علیهما السلام)، فقلت: یا ابن رسول اللّه، علّمنی التوحید، فقال: یا با احمد، لا تتجاوز [فی التوحید] ما ذکره اللّه تعالی ذکره فی کتابه، الخبر «۵».

---

(۱) کمال الدین: ۴۳۳/ ۱۵، و ما أثبتناه بین معقوفتین من المصدر.

(۲) التوحید: ۴۰۷/ ۶.

(۳) الضمیر فی (فیه) یعود الی الخبر المذکور آنفا.

(۴) التوحید: ۳۵۶/ ۳، و ما بین المعقوفات منه.

(۵) التوحید: ۷۶/ ۳۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۴۶

الرابع: و حیث ذکرنا ما عثر علیه من مشایخه فی صدر الترجمة فلنذکر العصابة الذین رووا عنه، فمن أصحاب الإجماع: جمیل بن دراج علی ما صرّح به فی جامع الشرائع «۱»، و الحسن بن محبوب «۲»، و الحسن بن علی بن فضّال «۳»، و حماد بن عثمان «۴»، و ابن مسکان «۵» کما عرفت، و احمد بن محمّد بن أبی نصر «۶»، و یونس بن عبد الرحمن «۷»، و صفوان بن یحیی «۸»، و فضالة «۹»، و عبد اللّه بن المغیرة «۱۰».

و من أضرابهم و من تابعهم عبد اللّه بن عامر «۱۱»، و عبد اللّه أو عبید اللّه بن أحمد بن نهیک «۱۲»، و احمد بن محمّد بن عیسی «۱۳»، و إبراهیم بن هاشم «۱۴»، و محمّد بن الحسین «۱۵» و أیوب بن نوح «۱۶»، و محمّد بن عیسی بن عبد اللّه

---

(۱) جامع الشرائع للقزوینی: غیر موجود عندنا.

(۲) تهذیب الأحکام ۸: ۱۰۶/ ۳۵۶.

(۳) تهذیب الأحکام ۷: ۲۹۳/ ۱۲۳۱.

(۴) تهذیب الأحکام ۵: ۴۷۷/ ۱۶۸۷.

(۵) تهذیب الأحکام ۲: ۵/ ۶.

(۶) الاستبصار ۴: ۱۳۶/ ۵۱۱.

(۷) الکافی ۳: ۵۵۰/ ۴ و فیه: یونس من غیر تقیید و الظاهر هو.

(۸) الفقیه ۴: ۲۳۲/ ۷۴۱.

(۹) تهذیب الأحکام ۵: ۴۲۳/ ۱۴۶۸.

(۱۰) أصول الکافی ۱: ۸۲/ ۶.

(۱۱) رجال النجاشی ۳۲۷/ ۸۸۷.

(۱۲) فهرست الشیخ ۱۴۳/ ۶۰۷.

(۱۳) فهرست الشیخ ۱۴۲/ ۶۰۷.

(۱۴) فهرست الشیخ ۱۴۲/ ۶۰۷.

(۱۵) فهرست الشیخ ۱۴۲/ ۶۰۷.

(۱۶) فهرست الشیخ ۱۴۲/ ۶۰۷.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۴۷

الأشعری «۱»، و العباس بن معروف «۲»، و علی بن مهزیار «۳»، و الحسین بن سعید «۴»، و یعقوب بن یزید «۵»، و محمّد بن خالد البرقی «۶»، و الحسن بن ظریف «۷»، و محمّد بن عبد الجبار «۸»، و علی بن السندی «۹»، و عبد اللّه بن محمّد ابن عیسی «۱۰»، و أبو طالب عبد اللّه بن الصلت «۱۱»، و أبو الحسین النخعی «۱۲»، و علی بن الحسن الطاطری «۱۳»، و محمّد بن إسماعیل السماک «۱۴»، و علی بن أسباط «۱۵»، و موسی بن الحسین «۱۶»، و الحسن بن علی «۱۷»، و محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب «۱۸»، و هارون بن مسلم «۱۹»، و محمّد بن عبد اللّه بن زرارة «۲۰»،

---

(۱) تهذیب الأحکام ۷: ۲۸۲/ ۱۱۹۴.

(۲) تهذیب الأحکام ۵: ۲۹۲/ ۹۹۲.

(۳) تهذیب الأحکام ۴: ۱۵۶/ ۴۳۳.

(۴) تهذیب الأحکام ۷: ۲۴/ ۱۰۰.

(۵) فهرست الشیخ ۱۴۲/ ۶۰۷.

(۶) تهذیب الأحکام ۱: ۲۸۰/ ۸۲۲.

(۷) تهذیب الأحکام ۴: ۳۸۴/ ۱۱۳۴.

(۸) الفقیه ۴: ۵۷، من المشیخة، فی طریقه الی محمد بن أبی عمیر.

(۹) تهذیب الأحکام ۳: ۲۹۰/ ۸۷۵.

(۱۰) الاستبصار ۳: ۳۴۳/ ۱۲۲۴.

(۱۱) الاستبصار ۱: ۲۰۱/ ۷۰۶.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۵: ۱۵۰/ ۴۹۲.

(۱۳) فهرست الشیخ ۱۹۲/ ۸۷۲، فی ترجمة أبی الصباح.

(۱۴) الظاهر انه محمد بن إسماعیل بن سماک، روی عن ابن أبی عمیر فی الفقیه ۱: ۳۵۶/ ۱۵۶۰.

(۱۵) تهذیب الأحکام ۹: ۲۷۶/ ۹۹۸.

(۱۶) الاستبصار ۲: ۱۸۴/ ۶۱۵.

(۱۷) تهذیب الأحکام ۵: ۳۰۸/ ۱۰۵۲.

(۱۸) تهذیب الأحکام ۱: ۴۱۴/ ۱۳۰۴.

(۱۹) تهذیب الأحکام ۴: ۲۲۲/ ۶۴۹.

(۲۰) الاستبصار ۲: ۱۵/ ۴۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۴۸

و موسی بن القاسم «۱»، و العباس بن موسی «۲»، و نوح بن شعیب «۳»، و بکر ابن صالح «۴»، و عبد الرحمن بن أبی نجران «۵»، و الفضل بن شاذان «۶»، و معاویة بن حکیم «۷»، و علی بن إسماعیل المیثمی «۸»، و احمد بن الفضل الخزاعی «۹»، و محمّد بن عیسی بن عبید «۱۰»، و محمّد بن بشیر «۱۱»، و موسی بن عمران «۱۲»، و احمد بن الحسن بن علی بن فضال «۱۳»، و موسی بن عمر «۱۴»، و سندی بن الربیع «۱۵»، و أبو أیوب المدنی «۱۶»، و محمّد بن علی ابن محبوب «۱۷»، و صالح النیلی «۱۸»، و القاسم بن عروة «۱۹»، و علی بن

---

(۱) تهذیب الأحکام ۵: ۸۲/ ۲۷۵.

(۲) تهذیب الأحکام ۵: ۳۵۹/ ۱۲۴۹.

(۳) تهذیب الأحکام ۶: ۱۲۵/ ۲۱۸.

(۴) تهذیب الأحکام ۶: ۲۹۱/ ۸۰۶.

(۵) تهذیب الأحکام ۵: ۲۹۱/ ۹۸۹.

(۶) التوحید: ۷۶/ ۳۲.

(۷) تهذیب الأحکام ۵: ۱۴۹/ ۴۹۰.

(۸) تهذیب الأحکام ۸: ۱۳۱/ ۵۳۵.

(۹) رجال الکشی ۴۴۹/ ۸۴۶.

(۱۰) فهرست الشیخ ۱۴۲/ ۶۰۷.

(۱۱) الاستبصار ۱: ۷۱/ ۲۱۷.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۱: ۲۵۹/ ۷۵۲.

(۱۳) تهذیب الأحکام ۷: ۳۲۱/ ۱۳۲۵.

(۱۴) تهذیب الأحکام ۲: ۳۶۳/ ۱۵۰۶.

(۱۵) تهذیب الأحکام ۹: ۲۰۹/ ۸۲۷.

(۱۶) أصول الکافی ۱: ۴۲/ ۸.

(۱۷) تهذیب الأحکام ۲: ۳۱۱/ ۱۲۶۴.

(۱۸) الاستبصار ۱: ۳۹۳/ ۱۵۰۰.

(۱۹) الکافی ۳: ۴۲۰/ ۴ و قد علق المجلسی فی مرآت العقول ۱۵: ۳۵۳ علی هذا الإسناد قائلا:

و قال الفاضل الأسترآبادی: (عن محمد بن أبی عمیر) کأنه سهو من قلم النساخ، و الأصل:

عن القاسم بن عروة، عن ابن بکیر.

و تقدم فی صحیفة: ۱۳۹ رأی الکاظمی فی التکملة من ان سند الحدیث مقلوبا، و الأصل فیه: محمّد بن أبی عمیر، عن القاسم بن عروة، کما احتمل- هناک- ما قد عرفت، فراجع.

أقول: ورد فی التهذیب ۷: ۲۴۴/ ۱۰۶۳: (عن ابن أبی عمیر، قال: أخبرنی قاسم بن عروة، عن أبی العباس البقباق.) و فیه ما یؤید رأی الکاظمی، و اللّه العالم بالحقائق.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۴۹

سلیمان «۱»، و عمرو بن عثمان «۲»، و موسی بن إسماعیل «۳»، و علی بن حدید «۴»، و إبراهیم بن مهزیار «۵»، و محمّد بن عبد الحمید «۶»، و احمد بن أبی عبد اللّه «۷»، و سهل بن زیاد «۸»، و علی بن أبی حمزة البطائنی «۹»، و عبد العظیم بن عبد اللّه الحسنی «۱۰»، و یحیی بن زکریا بن شیبان «۱۱»، و إسماعیل بن مهران «۱۲»، و احمد بن هلال «۱۳»، و أبو سمینة «۱۴»، و علی بن احمد بن أشیم «۱۵»، و هشام

---

(۱) الکافی ۶: ۳۱۲/ ۳.

(۲) لم نظفر به.

(۳) الکافی ۶: ۳۷۲/ ۲.

(۴) تهذیب الأحکام ۱۰: ۱۷۷/ ۶۹۴.

(۵) تهذیب الأحکام ۱: ۴۵۴/ ۱۴۷۹.

(۶) تهذیب الأحکام ۱: ۴۶۷/ ۱۵۳۳.

(۷) فهرست الشیخ ۹۷/ ۴۲۰، فی طریقه الی علی بن عطیة.

(۸) تهذیب الأحکام ۹: ۷۲/ ۳۰۶.

(۹) لم نظفر بروایته عن ابن أبی عمیر، و وجدنا العکس، کما فی الفقیه ۴: ۱۱۸/ ۴۱۰، فلاحظ.

(۱۰) أصول الکافی ۱: ۱۶۹/ ۱.

(۱۱) فهرست الشیخ ۶۶/ ۲۷۱، فی ترجمة خلاد السندی.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۹: ۸۷/ ۳۶۷.

(۱۳) تهذیب الأحکام ۲: ۳۵۷/ ۱۴۷۸.

(۱۴) تهذیب الأحکام ۹: ۳۱۳/ ۱۱۲۶.

(۱۵) الکافی ۵: ۱۱۹/ ۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۵۰

ابن سالم «۱»، کما مرّ «۲»، و صالح السکونی کما تقدم عن التهذیب «۳»، و لعلّه النیلی «۴» المتقدم، و الحسن بن سعید «۵».

و قال صاحب المعالم فی المنتقی: اتفق فی التهذیب حماد بن عثمان عن محمّد بن أبی عمیر و هو سهو، لانّ ابن أبی عمیر یروی عن حمّاد لا العکس «۶» و اتفق روایة فضالة عن ابن أبی عمیر عن رفاعة و هو أیضا سهو، فان کلّا منهما یروی عن رفاعة، و لا یعرف لأحدهما روایة عن الآخر «۷».

و قال أيضا فى سند فيه صفوان عن ابن أبى عمير فى حج التهذيب: لا ريب ان فيه غلطا، و الصواب امّا عطف ابن أبى عمير عن صفوان أو وجه آخر غير رواية أحدهما عن الآخر، لأنّها غير معروفة «۸».

و قال فى سند آخر مثله: رواية صفوان عن ابن أبى عمير سهو، و الصواب عطفه عليه لانه المعهود حتى فى خصوص هذا السند، انتهى «۹».

و على هذا البناء الذى أسّسه يأتى الإشكال فى رواية هشام بن سالم عنه، كما فى الكشى «۱۰»، و جميل و اضرابه، مع انّ رواية صفوان عنه كثيرة لا يجوز معها

---

(۱) لم نظفر به، و وجدنا العكس كما فى تهذيب الأحكام ۷: ۲۴۵/ ۱۰۶۵. و انظر تعليقتنا فى صحيفة: ۹۲۷ هامش رقم/ ۱۱.

(۲) تقدم فى هذه الفائدة، صحيفة: ۱۳۷، عن الكشى ۱: ۳۵۵/ ۲۲۴.

(۳) تقدم فى هذه الفائدة، صحيفة: ۱۳۶، عن التهذيب ۱: ۲۷۴/ ۸۰۶ و فيه: عن صالح، عن السكونى، فلاحظ.

(۴) تهذيب الأحكام ۲: ۳۷۰/ ۱۵۳۸.

(۵) تهذيب الأحكام ۲: ۳۴۱/ ۱۴۱۳ و ۳: ۲۷/ ۹۵.

(۶) منتقى الجمان ۳: ۲۸۶.

(۷) منتقى الجمان ۳: ۴۴۳.

(۸) منتقى الجمان ۳: ۲۱۷.

(۹) منتقى الجمان ۳: ۲۴۴.

(۱۰) رجال الكشى ۱: ۱۹۰/ ۷۹، ۱: ۳۲۳/ ۱۷۱، ۱: ۳۲۴/ ۱۷۳، ۱: ۳۳۵/ ۱۹۰، ۱: ۳۴۵/ ۳۰۹، ۱: ۳۴۸/ ۲۱۹، ۱: ۳۵۵/ ۲۲۴، ۱: ۳۶۸/ ۲۴۷، ۱: ۳۷۴/ ۲۵۸، ۱: ۳۹۱/ ۲۸۰، ۱: ۴۰۰/ ۲۹۰، ۲: ۴۷۳/ ۳۷۹، ۲: ۵۸۷/ ۵۲۶، و فيها جميعا: محمد بن أبى عمير، عن هشام بن سالم، و ليس العكس، و قد سبق التنبيه عليه فى الهامش ۲ و ۳، صحيفة: ۱۳۷، فراجع.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۱۵۱

الحمل على الخطأ.

ففى التهذيب فى باب الكفّارة عن خطأ المحرم: موسى بن القاسم، عن صفوان، عنه «۱»، و فى باب بيع المضمون: محمّد بن الحسين، عن صفوان، عنه «۲»، و فى باب السنة فى عقد النكاح: محمّد بن عبد الجبار، عن صفوان، عنه «۳»، و فى الفقيه فى باب ميراث القاتل: روى صفوان بن يحيى، عن ابن أبى عمير، عن جميل، عن أحدهما (عليهما السلام) «۴».

و من هنا قال المحقق صدر الدين العاملى فى مقام تنزيه شيخ الطائفة عن السهو الذى نسبه اليه المحقق صاحب المعالم فى المقام و أمثاله ما لفظه: هنا قدر جامع لمنع القطع على السهو فيما يذكر الجماعة، و هو انّا لم نجد قلم الشيخ و لا أحدا من هؤلاء سها إلى أمر غير ممكن، كان يوجد مثلا: محمّد بن يحيى العطار عن محمّد بن مسلم، أو زرارة، مثلا، و المفروض أن الشيخ ينقل الأسانيد نقلا و يضيف إليها شيئا يسيرا و هو ما بينه و بين الكتاب المنقول عنه، فليس ما يدّعون عليه من السهو نوع غلط فى الاجتهاد بل من سبق القلم الى ما لا يريده الكاتب، و القلم قد يسبق الى لفظ مهمل فضلا عن المستعمل، فكيف اتفق

---

(۱) تهذيب الأحكام ۵: ۳۷۴/ ۱۳۰۳.

(۲) تهذيب الأحكام ۷: ۴۳/ ۱۸۳.

(۳) تهذيب الأحكام ۷: ۴۱۷/ ۱۶۷۰، و فيه: عن أبى عميرة، و سند الرواية فى الكافى ۵:

۵۰۴/ ۴، و فيه: ابن أبى عمير، و لمزيد الفائدة ينظر معجم رجال الحديث ۲۱: ۲۶۶/ ۱۴۶۴۵ و مرآة العقول ۲۰: ۳۱۵.

(۴) الفقيه ۴: ۲۳۲/ ۷۴۱.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۵۲

أنّ ما سبق اليه قلم الشيخ ممّا له وجه و ممّا لا رادّ له غير مخالفة العادة.

و لكن صاحب المنتقى رضى اللّه عنه فتح للناس بابا فاتبعوه و زادوا، و ممّا نقل فى المنتقى انه وقف على نسخة التهذيب بخط الشيخ- رحمه اللّه- فوجده غيّر أسانيد كثيرة و فى كثير منها كتب (عن) بدل (الواو) و بالعكس، فلم أدر كيف قطع رفع اللّه درجته على أنّ هذا التغيير قد كان بقلم الشيخ قدس سرّه، و لعلّ آخر مثله من المجتهدين قطع على كون ذلك غلطا فغيّره، بل يجوز ان يكون من بعض التلامذة سمع من أستاذه شيئا و قطع بأنه صواب فغيّر النسخة، انتهى «۱».

و فى كلامه الأخير نظر، فإنه يمكن القطع من بعض القرائن بأن التغيير منه مع عدم معهوديّة تصحيح الغير نسخة الأصل فيما اعلم و اللّه العالم.

[۲۶۸] رسح- و إلى محمّد بن احمد بن يحيى بن عمران الأشعرى:

أبوه و محمّد بن الحسن رضى اللّه عنهما، عن محمّد بن يحيى العطار و احمد ابن إدريس جميعا، عنه «۲».

السند صحيح بأربعة طرق، و محمّد من الشيوخ الأجلّة و أعاظم الطائفة، و ما عليه فى نفسه طعن فى شىء، و هو صاحب كتاب نوادر الحكمة، فى النجاشى: هو كتاب حسن كبير يعرفه القميون بدبّة شبيب، قال: و شبيب فامى كان بقم له دبّة ذات بيوت يعطى منها ما يطلب منه من دهن فشبّهوا هذا الكتاب بذلك «۳».

قال- رحمه اللّه-: و كان محمّد بن الحسن يستثنى من رواية محمّد بن أحمد

(۱) مجال الرجال لصدر الدين العاملى: لم يقع بأيدينا.

(۲) الفقيه ۴: ۷۵، من المشيخة.

(۳) رجال النجاشى ۳۴۸/ ۹۳۹.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۵۳

ابن يحيى ما رواه عن محمّد بن موسى الهمدانى، أو ما رواه عن رجل، أو يقول:

بعض أصحابنا، أو عن محمّد بن يحيى المعاذى، أو عن أبى عبد اللّه الرازى الجامورانى، أو عن أبى عبد اللّه السيارى، أو عن يوسف بن السخت، أو عن وهب بن منبه، أو عن أبى على النيشابورى، أو عن أبى يحيى الواسطى، أو عن محمّد بن على أبو سمينة، أو يقول: فى حديث، أو كتاب و لم أروه، أو عن سهل ابن زياد الآدمى، أو محمّد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع، أو أحمد بن هلال، أو محمّد بن على الهمدانى، أو عبد اللّه بن محمّد الشامى، أو عبد اللّه بن أحمد الرازى، أو أحمد بن الحسين بن سعيد، أو أحمد بن بشير الرقى، أو عن محمّد ابن هارون، أو عن ميمونة بن معروف، أو عن محمّد بن عبد اللّه بن مهران، أو ما يتفرّد به الحسن بن الحسين اللؤلؤى و ما يرويه عن جعفر بن محمّد بن مالک، أو يوسف بن الحارث، أو عبد اللّه بن محمّد الدمشقى.

قال أبو العباس بن نوح: و قد أصاب شيخنا أبو جعفر محمّد بن الحسن ابن الوليد فى ذلک كلّه، و تبعه أبو جعفر بن بابويه على ذلک كلّه إلّا فى محمّد ابن عيسى بن عبيد، فلا ادرى ما رأيه فيه؟ لانه كان على ظاهر العدالة و الثقة، انتهى «۱».

و الشيخ فى الفهرست- بعد ذكر كتاب نوادر الحكمة و ما تضمّنه من الكتب و ذكر الطريق اليه المنتهى الى الصدوق الراوى عنه

بالسند المذكور قال-: قال محمّد بن على بن الحسين بن بابويه: الّا ما كان فيه من تخليط، و هو الذى يكون طريقه محمّد بن موسى الهمدانى «۲»، و ذكر ما فى النجاشى باختلاف يسير فى الترتيب و غيره.

---

(۱) رجال النجاشى ۳۴۸/ ۹۳۹.

(۲) فهرست الشيخ ۱۴۴/ ۶۱۲.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۱۵۴

و العجب نسبة الاستثناء فى الكتابين الى الصدوق، و هو يقول فى أول الفقيه: و لم اقصد فيه قصد المصنفين فى إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما افتى به، و احكم بصحّته، و اعتقد فيه انه حجّة فيما بينى و بين ربّى تقدّس ذكره، و تعالت قدرته، و جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل و إليها المرجع، مثل كتاب حريز. الى ان قال: و نوادر الحكمة تصنيف محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعرى. إلى آخره «۱».

و فى المشيخة ذكر طريقه اليه و لم يشر فى الموضعين الى ما نسب اليه «۲».

و قد أخرج فى الكافى و التهذيب بعض الاخبار عن محمّد بن احمد بن يحيى عن بعض هؤلاء، بحيث يظهر منهم عدم الاعتناء بهذا الاستثناء:

ففى الكافى فى باب من لا يجوز له صيام التطوع إلّا بإذن غيره: عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن احمد، عن احمد بن هلال، عن مروک بن عبيد. إلى آخره «۳».

و فى التهذيب فى باب صلاة الغريق و أمثاله: محمّد بن احمد بن يحيى، عن احمد بن هلال، عن ابن مسكان. إلى آخره «۴»، و فيه فى باب أحكام السهو فى الصلاة «۵»، و فى باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس من أبواب الزيادات «۶»، و فى باب الزيادات فى كتاب الحدود كثيرا: محمّد بن احمد بن يحيى، عن محمّد بن يحيى المعاذى، عن الطيالسى «۷».

---

(۱) الفقيه ۱: ۳، من المقدمة.

(۲) الفقيه ۴: ۷۵، من المشيخة.

(۳) الكافى ۴: ۱۵۱/ ۲.

(۴) تهذيب الأحكام ۳: ۱۷۵/ ۳۸۸.

(۵) تهذيب الأحكام ۲: ۱۸۳/ ۷۳۰.

(۶) تهذيب الأحكام ۲: ۳۷۷/ ۱۵۷۳.

(۷) تهذيب الأحكام ۱۰: ۱۵۲/ ۶۱۰.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۱۵۵

و فيه فى باب تلقين المحتضرين «۱»، و فى باب الديون و أحكامها «۲»، و فى كتاب المكاسب «۳»، و مرّتين فى باب الأطعمة و الأشربة: محمّد بن احمد بن يحيى، عن أبى عبد اللّه الرازى و هو الجامورانى «۴».

و فى الكافى فى باب كراهيّة التوقيت «۵»، و فى التهذيب فى باب الزيادات فى القضايا و الاحكام «۶»، و فى باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس «۷»، و فى باب الصلاة فى السفر من أبواب الزيادات بإسنادهما عن محمّد بن احمد بن يحيى، عن احمد بن محمّد بن سيّار و هو أبو عبد اللّه السيارى «۸».

و فى الكافى فى باب قضاء الدين من كتاب المعيشة مرّتين «۹»، و فى باب الإبط بعد كتاب الزى و التجمل بإسناده عن محمّد بن

یحیی، عن یوسف بن السخت «۱۰».

و فی التهذیب فی باب الذبائح و الأطعمة: محمّد بن أحمد بن یحیی، عن أبی یحیی الواسطی، عن حمّاد بن عثمان «۱۱».

و فیه فی باب حکم المسافر و المریض فی الصیام «۱۲»، و فی باب الذبائح

---

(۱) تهذیب الأحکام ۱: ۳۲۱/ ۹۳۵.

(۲) تهذیب الأحکام ۶: ۱۹۸/ ۴۴۲.

(۳) تهذیب الأحکام ۶: ۳۴۳/ ۹۵۹.

(۴) تهذیب الأحکام ۹: ۱۱۴/ ۴۹۷.

(۵) أصول الکافی ۱: ۳۰۱/ ۶.

(۶) تهذیب الأحکام ۶: ۲۹۴/ ۸۲۰.

(۷) تهذیب الأحکام ۲: ۳۷۳/ ۱۵۵۲.

(۸) تهذیب الأحکام ۳: ۲۱۸/ ۵۴۳.

(۹) الکافی ۵: ۹۶- ۹۷/ ۶- ۷.

(۱۰) الکافی ۶: ۵۰۸/ ۵.

(۱۱) تهذیب الأحکام ۹: ۱۲۰/ ۵۱۴.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۴: ۲۱۶/ ۶۲۶.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۵۶

و الأطعمة «۱»، و فی باب حکم الظهار «۲».

و فی باب من أراد الاستنجاء و فی یده الیسری خاتم: محمّد بن احمد بن یحیی، عن سهل بن زیاد، أو عن أبی سعید الآدمی «۳».

و فیه فی باب النذور «۴»، و فی باب الاشتراک فی الجنایات: محمّد بن أحمد ابن یحیی، عن أبی عبد اللّه الرازی، عن محمّد بن عبد اللّه بن هارون «۵».

و فی باب الذبائح و الأطعمة «۶»، و فی باب الکفلات «۷»، و فی باب الإجارات: محمّد بن أحمد بن یحیی، عن أبی عبد اللّه- یعنی البرقی- عن الحسن ابن الحسین اللؤلؤی «۸».

و فیه فی باب کیفیّة الصلاة من أبواب الزیادات «۹» و فی باب أحکام فوائت الصلاة «۱۰»، و فی باب الحدود فی اللواط «۱۱»، و فی باب دیة عین الأعور «۱۲»، و فی الکافی فی باب حدّ اللواط: محمّد بن احمد بن یحیی، عن یوسف بن الحارث «۱۳».

---

(۱) تهذیب الأحکام ۹: ۷۰/ ۲۹۹، ۹: ۷۲/ ۳۰۶.

(۲) تهذیب الأحکام ۸: ۱۳/ ۴۲.

(۳) تهذیب الأحکام ۱: ۳۲/ ۸۴.

(۴) تهذیب الأحکام ۸: ۳۱۰/ ۱۱۵۰.

(۵) تهذیب الأحکام ۱۰: ۲۴۱/ ۹۶۰.

(۶) تهذیب الأحکام ۹: ۱۱۰/ ۴۷۹.

(۷) تهذیب الأحکام ۶: ۲۱۱/ ۴۹۴.

(۸) تهذيب الأحكام ۷: ۲۲۲/ ۹۷۵.

(۹) تهذيب الأحكام ۲: ۳۱۲/ ۱۲۷۳.

(۱۰) تهذيب الأحكام ۳: ۱۶۰/ ۳۴۴.

(۱۱) تهذيب الأحكام ۱۰: ۵۲/ ۱۹۵.

(۱۲) تهذيب الأحكام ۱۰: ۲۷۵/ ۱۰۷۴.

(۱۳) الكافى ۷: ۱۹۹/ ۵.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۵۷

هذا و امّا روايتهما عن الجماعة بغير توسّط محمّد بن أحمد فأكثر من ان تحصى، و حينئذ ينقدح الإشكال فى جعل مجرّد الاستثناء من علائم الضعف و ان كان فيهم بعض الضعفاء.

قال فى التعليقة: و ربّما يتأمّل فى إفادة هذا الاستثناء القدح فى نفس الرجل المستثنى، و لا يبعد ان يكون التأمّل فى موضعه لما ذكرنا فى الفائدة الثالثة «۱»، و سيجى‌ء فى محمّد بن عيسى ما يزيد التحقيق بل التأمل فى نفس ما ارتكبوه أيضا، و يؤيّده ان النجاشى «۲» و غيره وثّقوا بعضا من هؤلاء مثل الحسن بن الحسين اللؤلؤى، انتهى «۳».

فعلى هذا فالمراد من الاستثناء استثناء روايات هؤلاء الجماعة فى كتاب نوادر الحكمة الذى صرّح الشيخ فى الفهرست بان فى رواياته تخليطا و هو الذى يكون طريقه محمّد بن موسى. إلى آخره، لا استثناء اشخاص الجماعة حتى لو وجدوا فى أسانيد غير كتاب النوادر، حكم بضعفها لضعفهم فلاـ تعرض فيه لحالهم، فيطلب من غيره فان وجد أحدهم موثقا أو ممدوحا فلا يجوز ان يعارض بالاستثناء المذكور.

و يؤيّده قول ابن الوليد: و ما رواه عن رجل، أو يقول: بعض أصحابنا أو يقول: فى حديث، أو كتاب و لم أروه، أو يقول: و روى، إذ لو كان الغرض تضعيف السند لكان ذلك من توضيح الواضح، و كذا عدّ وهب العامى اليمانى المقدم على محمّد بن احمد بطبقات من دون الإشارة إلى ذكر الوسائط التى لا بدّ منها، إذ بدونها تعدّ رواياته من المراسيل، و معها لا بدّ من النظر فى حالهم فيعلم

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى على منهج المقال: ۱۱، من الفائدة الثالثة.

(۲) رجال النجاشى ۴۰/ ۸۳.

(۳) تعليقة الوحيد: ۲۸۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۵۸

أن الغرض استثناء خصوص رواياته فيه.

و كذا قوله: أو عن محمّد بن عيسى بإسناد منقطع، اى يكون فى السند بعده إرسال، قال الصدوق فى الفقيه فى باب إحرام الحائض: و بهذا الحديث افتى دون الحديث الذى رواه ابن مسكان عن إبراهيم بن إسحاق عمّن سأل أبا عبد اللّه (عليه السّلام)- و ذكر الحديث ثم قال- لانّ هذا الحديث إسناده منقطع، و الحديث الأول رخصة و رحمة و إسناده متصل «۱».

فيكون الحاصل استثناء مراسيل محمّد بن عيسى فى خصوص كتاب نوادر الحكمة لا مطلق رواياته فيه، فضلا عن غيره، فلا دلالة فيه على ضعف فيه أصلا، فلا موقع لكلام أبى العباس بن نوح الذى تلقّاه بعده جملة بالقبول.

[۲۶۹] رسط- و إلى محمّد بن أسلم الجبلى:

محمّد بن الحسن رضى اللّه عنه، عن الحسن بن متيل عن محمّد بن حسّان الرازى، عن محمّد بن زيد الرزّامى خادم الرضا (عليه

السّلام)، عنه.

و أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب، عنه «۲».

السند الثانى صحيح بالاتفاق، و الأولان من الأول من الأجلّاء، و استظهرنا فى (قفا) وثاقة الرازى من الامارات «۳»، و الرزّامى ذكره النجاشى و ذكر الطريق اليه «۴»، و يروى عنه محمّد بن إسماعيل بن بزيع فى الكافى فى باب النهى عن الصورة و الجسم «۵» و فيهما و فى وصفه بخادم الرضا (عليه السّلام)

---

(۱) الفقيه ۲: ۲۴۱/ ۱۳ و ۱۴.

(۲) الفقيه ۴: ۱۱۶، من المشيخة.

(۳) تقدم برقم: ۱۸۱.

(۴) رجال النجاشى ۳۶۸/ ۱۰۰۰.

(۵) أصول الكافى ۱: ۸۱/ ۳.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۱۵۹

دلالة على مدحه، فيعدّ خبره من الحسان.

و امّا الجبلى فيروى عنه الأجلّاء مثل يعقوب بن يزيد فى الكافى فى باب الأسعار من كتاب المعيشة «۱»، و على بن الحكم فيه فى باب بيع المرابحة «۲»، و معاوية بن حكيم فى باب ما يجب من حقّ الامام على الرعية «۳»، و إسماعيل بن مهران فى التهذيب فى باب تفصيل أحكام النكاح «۴»، و محمّد بن عبد اللّه بن زرارة فيه فى باب المهور و الأجور «۵»، و فى باب ميراث الموالى مع ذوى الرحم «۶»، و محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب «۷»، و أحمد بن محمّد بن خالد «۸».

فما فى النجاشى «۹» و الخلاصة «۱۰» يقال انه كان غاليا فاسد الحديث لا يعارض الامارة المذكورة لعدم ثبوته عندهما، و الجهل بالقائل، و عدم معلومية المراد من الغلوّ، فلعلّه أراد ما لا يكفر به صاحبه، بل هو كذلك لمنافاة جملة من رواياته الغلوّ بالمعنى المعروف.

ففى الكافى بإسناده عن محمّد بن أسلم، عن محمّد بن سليمان، قال:

سألت أبا جعفر (عليه السلام) «۱۱» عن رجل حجّ حجّة الإسلام فدخل متمتعا

---

(۱) الكافى ۵: ۱۶۲/ ۲.

(۲) الكافى ۵: ۱۹۷/ ۱.

(۳) أصول الكافى ۱: ۳۶۶/ ۹.

(۴) تهذيب الأحكام ۷: ۲۶۸/ ۱۱۵۳.

(۵) تهذيب الأحكام ۷: ۳۶۹/ ۱۴۹۶.

(۶) تهذيب الأحكام ۹: ۳۳۰/ ۱۱۹۰.

(۷) تهذيب الأحكام ۱: ۴۴۳/ ۱۴۳۰.

(۸) تهذيب الأحكام ۱۰: ۲۲۲/ ۸۷۲.

(۹) رجال النجاشى ۳۶۸/ ۹۹۹.

(۱۰) رجال العلامة ۲۵۵/ ۵۱.

(۱۱) أی الإمام محمد الجواد علیه السلام.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۶۰

بالعمرة إلی الحجّ، فأعانه اللّه علی عمرته و حجّه، ثم اتی المدینة فسلّم علی النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله)، ثم أتاک عارفا بحقّک یعلم أنّک حجّة اللّه علی خلقه و بابه الذی یؤتی منه فسلّم علیک، ثم اتی أبا عبد اللّه [الحسین] (علیه السلام) فسلّم علیه، ثم اتی بغداد، و سلّم علی أبی الحسن موسی (علیه السلام)، ثم انصرف الی بلاده، فلما کان فی وقت الحجّ رزقه اللّه الحجّ، فأیّهما أفضل هذا الذی قد حجّ حجّة الإسلام یرجع أیضا فیحجّ أو یخرج الی خراسان إلی أبیک علی بن موسی (علیهما السلام) فیسلم علیه؟ قال: لا بل یأتی خراسان فیسلّم علی أبی الحسن (علیه السّلام) أفضل، و لیکن ذلک فی رجب، الخبر «۱».

و رواه ابن قولویه فی کامل الزیارات مثله «۲» و الصدوق فی العیون رواه عنه مثله، و فی لفظه: ثم أتی المدینة فسلّم علی النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله)، ثم اتی أباک أمیر المؤمنین (علیه السّلام) عارفا بحقّه یعلم أنّه حجّة اللّه علی خلقه و بابه الذی یؤتی منه فسلّم علیه، ثم اتی أبا عبد اللّه (علیه السّلام).

إلی آخره «۳».

و ما ساقه أوفق بالمقام کما أشرنا إلیه فی أبواب المزار، و هذا الخبر کما تری صریح فی مذهب الإمامیّة و مناف لطریقة الغلاة، فالخبر حسن کالصحیح.

[۲۷۰] رع- و إلی محمّد بن إسماعیل البرمکی:

علی بن احمد بن موسی و محمّد بن أحمد السنانی و الحسین بن إبراهیم [بن أحمد] بن هشام المکتب رضی اللّه عنه، عن محمّد بن أبی عبد اللّه الکوفی، عنه «۴».

---

(۱) الکافی ۴: ۵۸۴/ ۲، و ما بین معقوفین منه.

(۲) کامل الزیارات ۳۰۵/ ۷.

(۳) عیون اخبار الرضا علیه السلام ۲: ۲۵۸/ ۱۵.

(۴) الفقیه ۴: ۱۲۴، من المشیخة، و ما بین معقوفین منه.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۶۱

تقدم حال السند فی (لو) «۱»، و فی الشرح محمّد بن أحمد السنانی بن محمّد ابن سنان الزاهری یکنّی أبا عیسی نزیل الری، یروی عن أبیه، عن جدّه محمّد بن سنان، روی عنه ابن نوح و أبو المفضل فی من لم یرو من رجال الشیخ «۲» و المکتب: المعلّم.

و هؤلاء الثلاثة من مشایخ الصدوق و لم یکن لهم کتاب ظاهرا، و المصنّف لا یذکرهم الّا مع الترضیة، و اجتماعهم لا یقصر عن ثقة، فالخبر صحیح أو حسن کالصحیح، انتهی «۳».

و فی النجاشی طریق صحیح الی تمام کتب محمّد بن أبی عبد اللّه «۴».

[۲۷۱] رعا- و إلی محمّد بن إسماعیل بن بزیع:

محمّد بن الحسن رضی اللّه عنه، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن احمد بن محمّد بن عیسی، عنه «۵».

هؤلاء الأربعة من عیون الطائفة و شیوخها فالخبر صحیح بالاتفاق.

[۲۷۲] رعب- و إلى محمّد بن بجيل- أخى على بن بجيل-:

أبوه رضى اللّه عنه، عن سعد بن عبد اللّه، عن الهيثم بن أبى مسروق النهدى، عن الحسن بن محبوب، عن على بن الحسن بن رباط، عن محمّد بن بجيل أخى على بن بجيل بن عقيل الكوفى «۶».

---

(۱) تقدم برقم: ۳۶.

(۲) انظر رجال الشيخ ۵۱۰/ ۱۰۲.

(۳) روضة المتقين ۱۴/ ۲۳۴.

(۴) انظر رجال النجاشى ۳۷۳/ ۱۰۲۰.

(۵) الفقيه ۴: ۴۵، من المشيخة.

(۶) الفقيه ۴: ۶۲، من المشيخة.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۱۶۲

استظهرنا وثاقة الهيثم فى (ند) «۱»، و فى النجاشى «۲» و الخلاصة: على بن الحسن بن رباط أبو الحسن، ثقة كوفى معوّل عليه «۳».

و يروى عنه ابن أبى عمير كما فى الكافى فى باب المتعة «۴»، و الحسن بن محبوب كثيرا «۵»، و الحسن بن محمّد بن سماعة «۶»، و معاوية بن حكيم «۷»، و الحسن بن على بن فضّال «۸»، و محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب «۹»، و محمّد ابن أحمد بن يحيى «۱۰»، و محمّد بن أبى الصهبان «۱۱»، و محمّد بن سنان «۱۲»، و محمّد ابن عمرو «۱۳»، و عمرو بن عثمان «۱۴».

فالسند صحيح، و محمّد كاخيه غير مذكور إلّا فى أصحاب الصادق (عليه السلام) من رجال الشيخ «۱۵» و لكن الظاهر من الصدوق كون كتابه من الكتب المعتمدة «۱۶».

---

(۱) تقدم برقم: ۵۴.

(۲) رجال النجاشى ۲۵۱/ ۶۵۹.

(۳) رجال العلامة ۹۹/ ۳۹.

(۴) الكافى ۵: ۴۴۹/ ۶.

(۵) الكافى ۶: ۵۰/ ۱.

(۶) الكافى ۵: ۴۰۱/ ۱.

(۷) الكافى ۷: ۱۲۹/ ۱۰.

(۸) الكافى ۳: ۲۹۹/ ۶.

(۹) تهذيب الأحكام ۷: ۴۶۹/ ۱۸۸۱.

(۱۰) تهذيب الأحكام ۹: ۳۹۷/ ۱۴۱۷.

(۱۱) تهذيب الأحكام ۴: ۱۸۲/ ۵۰۶.

(۱۲) الكافى ۵: ۵۵۴/ ۵.

(۱۳) الكافى ۷: ۴۳۱/ ۱۶.

(۱۴) الكافى ۷: ۱۷۴/ ۴.

(۱۵) رجال الشيخ ۲۸۳/ ۴۴.

(۱۶) هذا الاستظهار فی روضة المتقین ۱۴: ۲۳۷، أخذه من الطریق، معتمدا فی ذلک علی ما قاله الصدوق فی مقدمة الفقیه ۱: ۳- بعد تعداد الکتب المعتمدة عنده-: و غیرها من الأصول و المصنفات التی طرقی إلیها معروفة فی فهرس الکتب التی رؤیتها عن مشایخی و اسلافی رضی اللّه عنهم، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۶۳

[۲۷۳] رعج- و إلی محمّد بن جعفر الأسدی رضی اللّه عنه:

علی ابن احمد بن موسی و محمّد بن أحمد السنانی و الحسین بن أحمد بن إبراهیم بن هشام المؤذّن رضی اللّه عنه، عن أبی الحسین محمّد بن جعفر الأسدی الکوفی «۱».

مرّ حال السند و الأسدی فی (لو) «۲» و (رع) «۳» و الظاهر اتّحاد المؤذّن و المکتّب، فلاحظ.

[۲۷۴] رعد- و إلی محمّد بن حسان:

أبوه و محمّد بن الحسن و الحسین ابن احمد بن إدریس رضی اللّه عنهم، عن أحمد بن إدریس «۴»، عنه.

السند صحیح بالأوّلین اتفاقا، و بالثالث أیضا، کما مر فی (ل) «۵»، و استظهرنا وثاقة محمّد بن حسان فی (قفا) «۶»، فالخبر صحیح أو حسن فی حکمه.

[۲۷۵] رعه- و إلی محمّد بن الحسن الصفّار:

محمّد بن الحسن [بن احمد] بن الولید، عنه «۷».

---

(۱) الفقیه ۴: ۷۶، من المشیخة.

و فیه: الحسین بن إبراهیم بن احمد بن هاشم المؤدب.

(۲) تقدم برقم: ۳۶.

(۳) تقدم برقم: ۲۷۰.

(۴) الفقیه ۴: ۱۱۲، من المشیخة.

(۵) تقدم برقم: ۳۰.

(۶) تقدم برقم: ۱۸۱.

(۷) الفقیه ۴: ۲۰، من المشیخة، و ما أثبتناه بین معقوفتین منه.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۶۴

[۲۷۶] رعو- و إلی محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب:

أبوه و محمّد ابن الحسن رضی اللّه عنه، عن سعد بن عبد اللّه و الحمیری و محمّد بن یحیی و احمد بن إدریس جمیعا، عن محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب الزیّات، و اسم أبی الخطاب زید «۱».

کلّهم من عیون الطائفة.

و فی النجاشی بعد الترجمة: أبو جعفر الزیّات الهمدانی، و اسم أبی الخطاب زید، جلیل من أصحابنا، عظیم القدر، کثیر الروایة، ثقة،

عين، حسن التصانيف، انتهى «۲».

و يروى عنه غير الجماعة الصفار «۳»، و احمد بن محمّد بن عيسى «۴»، و محمّد بن على بن محبوب «۵»، و الحسن بن متيل «۶»، و موسى بن الحسن «۷»، و غيرهم من الأجلّاء.

[۲۷۷] رعز - و إلى محمّد بن حكيم:

أبوه، عن عبد اللّه بن جعفر الحميرى، عن احمد بن أبى عبد اللّه البرقى، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عنه.

و عن محمّد بن الحسن رضى اللّه عنه، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد [عن محمد بن أبى عمير] عن محمّد بن حكيم «۸».

---

(۱) الفقيه ۴: ۱۱۷، من المشيخة.

(۲) رجال النجاشى ۳۳۴/ ۸۹۷.

(۳) رجال النجاشى ۳۳۴/ ۸۹۷.

(۴) التهذيب ۴: ۲۰۷/ ۶۰۰، و الاستبصار ۲: ۹۶/ ۳۱۱.

(۵) التهذيب ۸: ۲۳/ ۷۳.

(۶) مشيخة الفقيه: ۱۳۱ فى طريقه إلى عبد الصمد بن بشير.

(۷) التهذيب ۲: ۱۹۵/ ۷۶۸.

(۸) الفقيه ۴: ۸۸ من المشيخة، و ما بين المعقوفتين منه، و (البرقى) من زيادة الأصل على المصدر، و ان كان احمد بن أبى عبد اللّه هو البرقى بعينه، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۶۵

السندان صحيحان، و امّا محمّد بن حكيم فهو و ان كان مشتركا بين الخثعمى الذى ذكره النجاشى «۱» و لم يذكر غيره، و الشيخ فى أصحاب الصادق (عليه السّلام) «۲»، و بين الساباطى الذى ذكره أيضا فى أصحاب الصادق (عليه السّلام) «۳» الّا انّ الظاهر أنّ الموجود فى الأسانيد هو الأول، و المطلق ينصرف إليه لقرائن.

روايات قابلة لإدراجه فى الكتاب.

و منها أن الكشى قال فى محمّد بن حكيم: من أصحاب الكاظم (عليه السلام)، حدثنى حمدويه، قال: حدثنى يعقوب بن يزيد، عن ابن أبى عمير، عن محمّد بن حكيم، قال: ذكر لأبى الحسن (عليه السّلام) أصحاب الكلام فقال: امّا ابن حكيم فدعوه «۴».

حمدويه قال: حدثنى محمّد بن عيسى، قال: حدثنا يونس بن عبد الرحمن، عن حمّاد، قال: كان أبو الحسن (عليه السّلام) يأمر محمّد بن حكيم أن يجالس أهل المدينة فى مسجد رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) و ان يكلّمهم و يخاصمهم، حتى كلّمهم فى صاحب القبر، فكان إذا انصرف اليه، قال له: ما قلت لهم، و ما قالوا لك؟ و يرضى بذلك منه «۵».

محمّد بن مسعود، قال: حدثنى على بن محمّد بن يزيد القمى، قال:

حدثنى محمّد بن احمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن عمران

---

(۱) رجال النجاشى ۳۵۷/ ۹۵۷.

(۲) رجال الشيخ ۲۸۵/ ۷۹.

(۳) رجال الشیخ ۲۸۵/ ۷۸.

(۴) رجال الکشی ۲: ۷۴۶/ ۸۴۳.

(۵) رجال الکشی ۲: ۷۴۶/ ۸۴۴.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۶۶

الهمدانی، عن یونس، عن محمّد بن حکیم، و قد کان أبو الحسن (علیه السلام) و ذکر مثله «۱»، انتهی و المراد به الخثعمی.

قال فی جامع الرواة: و الظاهر أنّ ما ذکره الکشی: و محمّد بن حکیم الخثعمی متحدان علی ما یظهر بأدنی تأمّل «۲»، ففی عدم تقییده العنوان بالخثعمی دلالة واضحة علی کون الآخر لخموله و ندرة روایته غیر مراد من الإطلاق.

و مثله ما فی الفهرست ففیه: محمّد بن حکیم له کتاب، رویناه بهذا الاسناد عن الحسن بن محبوب، عن محمّد بن حکیم «۳».

و الاسناد هو الذی ذکره قبله: أخبرنا جماعة، عن أبی المفضّل، عن ابن بطّة، عن احمد بن محمّد بن عیسی، عن ابن أبی عمیر، عن الحسن بن محبوب «۴».

ثم انه ذکر بعد ذلک بفاصلة تراجم: محمّد بن مسعود، له کتاب «۵»، محمّد بن حکیم له کتاب «۶»، محمّد بن إسحاق بن عمار له کتاب، رویناها بهذا الاسناد عن حمید، عن القاسم بن إسماعیل، عنهم «۷».

و المراد بالإسناد المذکور قبله تراجم جماعة عن أبی المفضّل، عن حمید «۸»،

---

(۱) رجال الکشی ۴۴۹/ ۸۴۵.

(۲) جامع الرواة ۲: ۱۰۴/ ۷۳۰.

(۳) فهرست الشیخ ۱۴۹/ ۶۴۳.

(۴) فهرست الشیخ ۱۴۸/ ۶۳۶، فی ترجمة محمد بن حمران بن أعین، و فیه: (و ابن أبی نجران) عطفا علی ابن أبی عمیر، فلاحظ.

(۵) فهرست الشیخ ۱۵۳/ ۶۷۵.

(۶) فهرست الشیخ ۱۵۳/ ۶۷۶.

(۷) فهرست الشیخ ۱۵۳/ ۶۷۷.

(۸) و الإسناد فی ترجمة محمد بن منصور بن یونس فی الفهرست ۱۵۱/ ۶۶۰.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۶۷

و قال فی من لم یرو عنهم (علیهم السّلام) القاسم بن إسماعیل القرشی یکنّی أبا محمّد المنذر، روی عنه حمید [بن زیاد] أصولا کثیرة «۱»، انتهی.

فالظاهر ان الکتب الثلاثة من تلک الأصول، فیکون هو الخثعمی الذی هو صاحب الأصل، إذ فی النجاشی: محمّد بن حکیم الخثعمی روی عن أبی عبد اللّه و أبی الحسن (علیهما السلام)، یکنّی أبا جعفر، له کتاب «۲».

و هذا دأبه فی ترجمة صاحب الأصل کما علم بالتتبع و الاستقراء، و صرّح به شیخنا الأستاد العلامة طاب ثراه «۳»، فیکون هو المذکور أولا، و انّما کرّره لتعدد الطریق و مشارکة غیره معه فی أحدهما، أو سهوا «۴».

و له نظائر کثیرة فی کتابیه، و لو کان الساباطی صاحب أصل و کتاب لما خفی علی النجاشی، و انّما ذکره الشیخ فی أصحاب الصادق (علیه السّلام) بملاحظة أخیه الثقة المعروف مرازم بن حکیم «۵».

و منها ان محمّد بن حکیم من الذین یتکررون کثیرا فی الأسانید، و لم نجد موضعا قیّد بالخثعمی مع ان جلّ رواته من الأجلّاء النقدة، و لو کان مشترکا یوجب التحیّر لقیّدوه فی بعض المواضع.

و يؤيّد ما ذكرنا ما قاله السيد فى المدارك: و امّا محمّد بن حكيم فقد ذكره الشيخ و النجاشى و ذكر أنّ له كتابا و لم يرو فيه قدحا، و بالجملة فالعمل

---

(۱) رجال الشيخ ۴۹۰/ ۲، و ما بين معقوفين منه.

(۲) رجال النجاشى ۳۵۷/ ۹۵۷.

(۳) وسائل الشيعة ۱۹: ۴۰۹/ ۲۷۴.

(۴) اختلاف الطريقين اليه، و انضمام غيره إليه فى اسناد أخر هو السبب فى التكرار، لا السهو ظاهرا.

(۵) رجال الشيخ ۲۸۵/ ۷۸.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۱۶۸

بمضمون هذه الرواية متّجه لاعتبار سندها، انتهى «۱».

و لو لا فهمه اتحاد ما فى النجاشى «۲» و الفهرست فى الموضعين «۳» لأشار إلى الاشتراك، و لكن ما ذكره خلاف المعهود من طريقته من عدم الاكتفاء بهذا القدر كما صرّح به فى التكملة «۴».

و يدلّ على وثاقته و جلالته مضافا الى ما ذكره و إكثاره من الرواية السالمة من التخليط إكثار رواية الأجلّة عنه، و فيهم الثلاثة الذين لا يروون الّا عن ثقة، كابن أبى عمير فى الكافى فى باب الكفر «۵»، و فى باب المباهلة «۶»، و فى باب البدع و الرأى «۷»، و فى باب الخير و الشرّ «۸»، و فى باب البيان و التعريف «۹»، و فى باب عقد المرأة على نفسها النكاح «۱۰»، و فى باب عدد النساء «۱۱»، و فى الاستبصار فى باب وقت المغرب و العشاء «۱۲».

---

(۱) نقله الكاظمى- عن المدارك- فى تكملته ۲: ۳۸۱ أيضا، و فى هامشه أرجعه الى كتاب الحج مسألة من لم يقف بالمشعر، و لم نقف عليه فى شرح المسألة المذكورة من المدارك: ۴۷۱، بل وجدنا العكس حيث ضعف رواية محمد بن حكيم و منع العمل بها. و لعل النص فى موضع آخر منه و لكن لم نهتد اليه بعد البحث، فلاحظ.

(۲) رجال النجاشى ۳۵۷/ ۹۵۷.

(۳) فهرست الشيخ ۱۴۹/ ۶۴۲ و ۱۵۳/ ۶۷۶.

(۴) تكملة الرجال ۲: ۳۸۱.

(۵) أصول الكافى ۲: ۲۸۵/ ۳.

(۶) أصول الكافى ۲: ۳۷۲/ ۱.

(۷) أصول الكافى ۱: ۴۵/ ۹.

(۸) أصول الكافى ۱: ۱۱۹/ ۲.

(۹) أصول الكافى ۱: ۱۲۴/ ۲.

(۱۰) الكافى ۵: ۳۹۵/ ۴، باب الرجل يريد ان يزوج ابنته، و يريد أبوه أن يزوجها رجلا آخر.

(۱۱) تهذيب الأحكام ۸: ۱۳۰/ ۴۴۸.

(۱۲) الاستبصار ۱: ۲۶۹/ ۳۲.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۱۶۹

و صفوان بن يحيى فى الكافى فى باب أوقات الزكاة «۱»، و فى باب الرجل يشترى المتاع فى كتاب الزكاة «۲»، فى التهذيب فى باب

عدد النساء «۳»، و فی باب أحكام الطلاق «۴».

و احمد بن محمّد بن أبی نصر فی الكافی فی باب النهی عن الجسم و الصورة «۵».

و من أضرابهم من أصحاب الإجماع: یونس بن عبد الرحمن فیه «۶»، و فی باب ما عند الأئمة علیهم السلام من سلاح رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) «۷»، و فی باب المسترابة بالحبل من كتاب الطلاق «۸»، و حمّاد بن عثمان فی الكافی فی باب الجمع بین الصلاتین «۹»، و فی باب من جهل ان یقف بالمشعر «۱۰»، و فی التهذیب فی باب المواقیت من أبواب الزیادات «۱۱»، و فی باب تفصیل فرائض الحجّ «۱۲»، و الحسن بن محبوب فی الفقیه فی باب النوادر فی كتاب النكاح «۱۳»، و أبان بن عثمان فی التهذیب فی باب لحوق الأولاد بالآباء «۱۴»،

(۱) الكافی ۳: ۵۲۲/ ۱.

(۲) الكافی ۳: ۵۲۹/ ۷.

(۳) تهذیب الأحكام ۸: ۱۲۹/ ۴۴۷.

(۴) تهذیب الأحكام: ۸: ۶۷/ ۲۲۰.

(۵) أصول الكافی ۱: ۸۱/ ۴.

(۶) أصول الكافی ۱: ۸۲/ ۸.

(۷) أصول الكافی ۱: ۱۸۳/ ۶.

(۸) الكافی ۶: ۱۰۲/ ۵.

(۹) الكافی ۳: ۲۸۷/ ۴.

(۱۰) الكافی ۴: ۴۷۲/ ۱.

(۱۱) تهذیب الأحكام ۲: ۲۵۱/ ۹۹۴.

(۱۲) تهذیب الأحكام ۵: ۲۹۳/ ۳۲.

(۱۳) الفقیه ۳: ۳۰۲/ ۲۸.

(۱۴) تهذیب الأحكام ۸: ۱۷۳/ ۲۶.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۷۰

و فی باب عدد النساء «۱»، و فی الكافی فی باب المسترابة بالحبل «۲».

و مما یلیهم من الأعاظم: ابن أذینة «۳»، و حریز «۴»، و یعقوب بن یزید «۵»، و محمّد بن سنان «۶»، و علی بن إسماعیل المیثمی «۷»، و احمد بن عائذ «۸»، و محمّد ابن إسحاق بن عمّار «۹»، و محمّد بن أبی حمزة «۱۰».

هذا و من لم یطمئن بوثاقته و جلالته بعد روایة هؤلاء عنه و هم شیوخ الطائفة و عیون العصابة فلیطلب لمرض قلبه دواء.

و فی مشتركات المولی محمّد أمین الكاظمی: ابن حكیم الذی لیس هو الساباطی، عنه جعفر بن محمّد ابنه و الحسن بن محبوب «۱۱».

إلی آخر ما قال.

و فی رجال أبی علی بعد نقله قوله: الذی لیس هو الساباطی: لعلّ الصواب ان یقول بدله الخثعمی، انتهی «۱۲».

و قد ظهر ممّا مرّ انّ ما ذكره هو الصواب فیا لیته اقتصر فی كتابه علی نقل الترجمة و ما فی تعلیقة الأستاذ «۱۳»: و یترک كلمات نفسه التی خطؤها أكثر من

(۱) تهذیب الأحکام ۸: ۱۲۹/ ۴۵.

(۲) الکافی ۶: ۱۰۱/ ۳.

(۳) أصول الکافی ۱: ۹۰/ ۶.

(۴) الفقیه ۴: ۸۸، من المشیخة، فی طریقه الی محمد بن حکیم.

(۵) الفقیه ۴: ۸۸، من المشیخة، فی طریقه الی محمد بن حکیم.

(۶) أصول الکافی ۲: ۳۳۰/ ۱۴.

(۷) تهذیب الأحکام ۱: ۳۷۴/ ۱۱۵۰.

(۸) تهذیب الأحکام ۸: ۶۸/ ۲۲۷.

(۹) تهذیب الأحکام ۶: ۴۸/ ۱۰۶.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۸: ۱۲۹/ ۴۴۵.

(۱۱) هدایة المحدثین للکاظمی: ۲۳۵.

(۱۲) منتهی المقال: ۲۷۴.

(۱۳) أشار الوحید فی تعلیقته علی ترجمة محمد بن حکیم: ۲۹۴ الی ما سیجیء فی ترجمة أخیه مرازم بشأن الساباطی، و لکن تعلیقته علی ترجمة مرازم: ۳۳۱ ممسوحة فی نسختین بحوزة المؤسسة، و لعل ما ذکره المصنف- رحمه اللّه- هو من ضمن الممسوح.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۷۱

صوابها.

[۲۷۸] رعح- و إلی محمّد الحلبی:

أبوه و محمّد بن الحسن و محمّد بن موسی بن المتوکل، عن عبد اللّه بن جعفر الحمیری، عن أیوب بن نوح، عن صفوان بن یحیی، عن عبد اللّه بن مسکان، عن محمّد بن علی الحلبی «۱».

رجال السند کلّهم من الأجلّاء.

و فی النجاشی: محمّد بن علی بن أبی شعبة الحلبی أبو جعفر، وجه أصحابنا و فقیههم، و الثقة الذی لا یطعن علیه. الی آخره «۲».

فالخبر صحیح بالاتفاق.

[۲۷۹] رعط- و إلی محمّد بن حمران:

أبوه، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن محمّد بن أبی عمیر، عنه.

و عن محمّد بن الحسن رضی اللّه عنه، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن أیوب بن نوح و إبراهیم بن هاشم جمیعا، عن صفوان بن یحیی و ابن أبی عمیر جمیعا، عنه «۳».

السند الأول صحیح علی الأصح و الثانی بالاتفاق.

و فی الوسائل- بعد ذکر الطریقین- أقول: و تقدّم له طریق آخر مع جمیل بن درّاج، انتهی «۴».

و هو صریح فی اتحاده مع ما تقدم فی (سد) «۵» فی الطریق الی جمیل و محمّد

---

(۱) الفقیه ۴: ۱۳، من المشیخة.

(۲) رجال النجاشی ۳۲۵/ ۸۸۵.

(۳) الفقیه ۴: ۸۹ من المشیخة.

(۴) وسائل الشیعة ۱۹: ۴۱۰/ ۲۷۴، و انظر الفقیه ۴: ۱۷، من المشیخة.

(۵) تقدم برقم: ۶۴.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۷۲

ابن حمران الـذی اسـتظهرنا وفاقا لجماعة انه النهدی الثقة، فیکون لهما کتاب مشترک، و لکلّ واحد منهما کتاب مفرد، فذکره أولا لا یدلّ علی انّ هذا غیره، و یحتمل کونه محمّد بن حمران بن أعین ابن أخی زرارة.

قال السـید الکاظمی فی العـدّة: و اما ابن حمران فثلاثـة: ابن أعین الشـیبانی ابن أخی زرارة، و أبو جعفر النهـدی، و هما ثقتان لاندراج الأول فی الجماعة الذین قیل فیهم: و هؤلاء کلّهم ثقات، و نصّ علیهم بالتوثیق فی خصوص الثانی، و لکلّ کتاب یروی عنه و یؤخذ منه، و الثالث الفهری، و هـذا لم یـذکر بشـیء لکن الظاهر ان المراد هنا أحـد الأولین، فإن الظاهر من روایة العلماء الأجلّاء انّما هو الأخذ عن أهل الکتب، بل الظاهر هو الأول لوقوع ابن أبی عمیر فی الطرق الثلاثة، هو ممّن یروی عن الأول، انتهی «۱».

و الفاضل النحریر صاحب جامع الرواة اسـتظهر اتّحاد النهدی و الشـیبانی بعد نقل ما فی النجاشـی فی ترجمة النهدی و قوله: له کتاب، أخبرنا أحمد بن محمّد قال: حدثنا احمد بن محمّد بن سـعید قال: حدثنا علی بن الحسـین «۲» قال: حدثنا علی بن أسـباط بن سالم فی دهلیزه یوم الأربعاء لأربع لیال خلون من شعبان سنة ثلاثین و مائتین قال: حدثنا محمّد بن حمران: و لهذا الکتاب رواة کثیرة «۳».

قال رحمه اللّه: أقول: روایة علی بن أسـباط الذی عدّوه من رواة محمّد ابن حمران النهدی عن زرارة، و روایة محمّد بن زیاد الذی هو ابن أبی عمیر الذی

---

(۱) عدة الکاظمی: ۱۶۴.

(۲) الأصل موافق للمصدر، و فی رجال النجاشـی ۳۵۹/ ۹۶۵: الحسن. و لعله هو الصـحیح، و المراد به علی بن الحسن بن فضال الـذی روی عن علی بن أسـباط کثیرا و روی عنه احمد بن محمد بن سعید أیضا. و لمزید الفائدة انظر معجم رجال الحدیث ۲: ۶۴۹- ۶۵۰ و ۱۱:

۵۰۳- ۵۲۰.

(۳) رجال النجاشی ۳۵۹/ ۹۶۵.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۷۳

عـدّوه من رواة محمّد بن حمران بن أعین عن زرارة کثیرا، و القرائن الآتیة الذی تظهر بأدنی تأمّل، و کون محمّد بن حمران النهدی و محمّد بن حمران بن أعین کوفیین یشعر باتحادهما و اللّه اعلم، انتهی «۱».

قلت: و یشیر الی الاتحاد أن النجاشی ذکر النهدی لا غیر، و الفهرست «۲» ابن أعین لا غیر مع انه ممّن أکثروا من الروایة عنه، فان کان المتکرّر فی الأسانید الأول یستبعد من الشیخ عدم ذکره، و ان کان الثانی یستبعد من النجاشی إهماله مع انّه من بیت جلیل معروف.

و مما یشـیر إلیه أیضا عدم ذکر ممیّز له فی تلک الأسانید الکثیرة مع ان جلّ من روی عنه من الأعاظم، فقد روی عنه: احمد بن محمّد بن أبی نصر فی الکافی فی باب النوادر بعد باب جوامع التوحید «۳»، و فی الفقیه فی باب غسل الجمعة «۴».

و یروی عنه أیضا بواسطة محمّد بن سماعة «۵»، و ابن أبی عمیر «۶»، و صفوان «۷» کما مرّ، و فی أسانید کثیرة.

و یونس بن عبـد الرحمن فی التهـذیب فی باب أن النساء لا یرثن من العقار شـیئا «۸»، و فی بـاب القود بین النساء و الرجال «۹»، و فی باب البینات «۱۰» و غیرها.

(۱) جامع الرواة ۲: ۱۰۵/ ۷۳۸.

(۲) فهرست الشیخ ۱۴۸/ ۶۲۶.

(۳) أصول الکافی ۱: ۱۱۲/ ۷.

(۴) الفقیه ۱: ۶۲/ ۸.

(۵) تهذیب الأحکام ۱: ۲۰۳/ ۵۹۰.

(۶) تهذیب الأحکام ۹: ۶۸/ ۲۸۹.

(۷) الفقیه ۴: ۸۹ من المشیخة، و قد تقدم قبل قلیل.

(۸) تهذیب الأحکام ۹: ۲۹۸/ ۲۶.

(۹) تهذیب الأحکام ۱۰: ۱۹۷/ ۸۱.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۶: ۲۵۱/ ۵۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۷۴

و أبان بن عثمان «۱»، و علی بن أسباط «۲»، و عبد الرحمن بن أبی نجران «۳»، و احمد بن محمّد بن عیسی «۴»، و الحسن بن علی بن الوشاء «۵»، و الحسین بن سعید «۶»، و سیف بن عمیرة «۷»، و إبراهیم بن محمّد «۸»، و مع ذلک کلّه ففی النفس شی‌ء، فان ما فی النجاشی «۹»: نهدی، و ابن أعین شیبانی، الّا ان یکون نهد شعبة من قبیلة شیبان أو نزل ابن أعین فیهم فنسب إلیهم و اللّه العالم.

[۲۸۰] رف- و إلی محمّد بن خالد البرقی:

محمّد بن الحسن رضی اللّه عنه، عن محمّد بن الحسن الصفار، عنه «۱۰».

أثبتنا فی (لب) «۱۱» وثاقة محمّد بن خالد، فالخبر صحیح.

[۲۸۱] رفا- و إلی محمّد بن خالد القسری:

جعفر بن محمّد بن مسرور، عن الحسین بن محمّد بن عامر، عن عمّه عبد اللّه بن عامر، عن

(۱) تهذیب الأحکام ۷: ۳۷/ ۱۵۷.

(۲) رجال النجاشی ۳۵۹/ ۹۶۵.

(۳) فهرست الشیخ ۱۴۸/ ۶۲۶.

(۴) أصول الکافی ۱: ۶۶/ ۱.

(۵) تهذیب الأحکام ۶: ۱۳۹/ ۲۳۳.

(۶) تهذیب الأحکام ۶: ۲۶۶/ ۷۱۱، و فیه: الحسین بن سعید، عن جمیل بن دراج و ابن حمران، و الظاهر: انه یروی عنه بالواسطة، لورود هذا السند فی نسخة قدیمة من التهذیب- کما فی معجم رجال الحدیث ۵: ۲۴۹- هکذا: الحسین بن سعید، عن ابن أبی عمیر، عن جمیل بن دراج و ابن حمران، و هو الصحیح لموافقته ما فی الکافی ۷: ۳۹۰/ ۱ و الاستبصار ۳: ۲۶/ ۸۲ فلاحظ.

(۷) أصول الکافی ۱: ۳۸۷/ ۶.

(۸) الكافی ۸: ۲۷۵/ ۴۱۶، من الروضة.

(۹) رجال النجاشی ۳۵۹/ ۹۶۵.

(۱۰) الفقيه ۴: ۶۸، من المشيخة.

(۱۱) تقدم برقم: ۳۲.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۷۵

[حفصة] «۱»، عن محمّد بن خالد بن عبد اللّه البجلی القسری، و هو كوفی عربی «۲».

مر حال الثلاثة الأول فی (له) «۳» و [حفصة] «۴» مجهول غير مذكور فی رجال الخاصّة و فيما عندنا من العامة.

و محمّد بن خالد مذكور فی أصحاب الصادق (عليه السّلام) من رجال الشيخ، و قال: انّه ولیّ المدينة «۵»، يروی عنه حمّاد بن عثمان كما فی التهذيب فی باب الأذان و الإقامة من أبواب الزيادات «۶»، و فی باب العمل فی ليلة الجمعة و يومها من أبواب الزيادات «۷».

و فی الكافی فی باب حدّ الصبيان فی السرقة: حميد بن زياد، عن عبيد اللّه ابن أحمد النهيكی، عن ابن أبی عمير، عن عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن خالد القسری قال: كنت علی المدينة فأتيت بغلام قد سرق، فسألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عنه فقال: سله حيث سرق كان يعلم أنّ عليه فی السرقة عقوبة؟ فإن قال: نعم، قيل له: أی شیء تلك العقوبة؟ فان لم يعلم أن عليه فی السرقة قطعا فخلّ عنه، قال: فأخذت الغلام فسألته و قلت له:

أ كنت تعلم ان فی السرقة عقوبة؟ قال: نعم، قلت: ای شیء هو؟ قال:

---

(۱) فی الأصل: خفقة، و ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر و روضة المتقين ۱۴: ۲۴۳ و معجم رجال الحديث ۲۳: ۱۸۷/ ۱۵۶۱۰.

(۲) الفقيه ۴: ۷۵، من المشيخة.

(۳) تقدم. برقم: ۳۵.

(۴) فی الأصل: خفقة، و نبهنا عليها آنفا، فلاحظ.

(۵) رجال الشيخ ۲۸۶/ ۹۴.

(۶) تهذيب الأحكام ۲: ۲۸۴/ ۳۹.

(۷) تهذيب الأحكام ۳: ۲۴۴/ ۴۳.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۷۶

الضرب، فخلّيت عنه «۱».

و فی الجعفريات «۲» و دعائم الإسلام و اللفظ للأخير، بالإسناد عن جعفر ابن محمّد (عليهما السلام): أنه حضر يوما عند محمّد بن خالد أمير المدينة فشكا اليه محمّد وجعا يجده فی جوفه، فقال: حدثنی أبی، عن أبيه، عن جدّه، عن علی (عليهم السلام) أنّ رجلا شكا الی رسول اللّه (صلّی اللّه عليه و آله) وجعا يجده فی جوفه، فقال: خذ شربة عسل و الق فيه ثلاث حبّات شونيز «۳» أو خمسا أو سبعا، فاشربه تبرأ باذن اللّه، ففعل فبرأ ذلك الرجل، فخذ ذلك أنت، فاعترض عليه رجل من أهل المدينة كان حاضرا فقال: يا أبا عبد اللّه، قد بلغنا هذا و فعلناه فلم ينفعنا، فغضب أبو عبد اللّه (عليه السّلام) و قال: انّما ينفع اللّه بهذا أهل الإيمان به و التصديق برسوله، و لا ينتفع به أهل النفاق و من أخذه علی غير تصديق منه لرسول اللّه (صلّی اللّه عليه و آله)، فأطرق الرجل «۴».

و فی الكافی فی الصحيح: عن مرّة مولی محمّد بن خالد، قال: صاح أهل المدينة الی محمّد بن خالد فی الاستسقاء فقال لی: انطلق الی أبی عبد اللّه (عليه السلام) فسله: ما رأيك فإن هؤلاء قد صاحوا إلیّ؟ فأتيته (عليه السّلام)، فقلت له، فقال لی: قل له فليخرج، قلت: متی يخرج جعلت فداك؟ قال:

يوم الاثنين، قلت: كيف يصنع؟ قال: يخرج المنبر ثم يخرج يمشى- الى ان قال- قال: ففعل، فلمّا رجعنا جاء المطر قالوا: هذا من تعليم جعفر.

---

(۱) الكافى ۷: ۲۳۳/ ۱۱.

(۲) الجعفريات: ۲۴۴.

(۳) شونيز، و شينيز: أصله فارسى و يعنى: الحبة السوداء، انظر لسان العرب: شنز.

(۴) دعائم الإسلام ۲: ۱۳۵/ ۴۷۵.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۷۷

و فى رواية يونس: فما رجعنا حتى أهمّتنا «۱» أنفسنا «۲».

و فى التهذيب فى الصحيح: عن حمّاد السراج، قال: أرسلنى محمّد بن خالد الى أبى عبد اللّه (عليه السّلام) أقول له: إن الناس قد أكثروا علىّ فى الاستسقاء فما رأيت فى الخروج غدا؟ فقلت ذلک لأبى عبد اللّه (عليه السّلام)، فقال لى: قل له: ليس الاستسقاء هكذا، قل له يخرج فيخطب الناس و يأمرهم بالصيام اليوم و غدا، و يخرج بهم يوم الثالث و هم صيام، قال: فأتيت محمّدا فأخبرته بمقالة أبى عبد اللّه (عليه السّلام)، فجاء فخطب فأمرهم بالصيام كما قال أبو عبد اللّه (عليه السّلام)، فلما كان فى اليوم الثالث أرسل إليه: ما رأيک فى الخروج؟

قال: و فى غير هذه الرواية أنّه أمره ان يخرج يوم الاثنين فيستسقى «۳».

و من جميع ذلک يستكشف حال محمّد و تشيّعه، و انقطاعه اليه (عليه السلام)، و تسليمه له، و شفقته عليه، و عدم كتمه مسائل الدين منه، مضافا الى رواية حمّاد عنه، و ابن أبى عمير، عن عدّة من أصحابنا، و عدّ الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة، و من هنا قال الشارح: فالخبر قوى «۴».

[۲۸۲] رفب- و إلى محمّد بن سنان- فيما كتب من جواب مسائله فى العلل-:

على بن احمد بن موسى الدقاق و محمّد بن أحمد السنانى و الحسين ابن محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن هشام المكتب رضى اللّه عنهم، قالوا: حدثنا محمّد بن أبى عبد اللّه الكوفى، قال: حدثنا محمّد بن إسماعيل البرمكى، عن على

---

(۱) أهمتنا أنفسنا: قال فى الوافى ۵: ۱۳۵۰/ ۸۳۵۶: لعل المراد به، انه ما كان لنا هم الا هم أنفسنا أن تبتل ثيابنا بالمطر، فيكون كناية عن سرعة الأمطار.

(۲) الكافى ۳: ۴۶۲/ ۱.

(۳) تهذيب الأحكام ۳: ۳۴۸/ ۳۲۰.

(۴) روضة المتقين ۱۴: ۲۴۳.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۷۸

ابن العباس، قال: حدثنا القاسم بن الربيع الصّحّاف، عن محمّد بن سنان، عن الرضا (عليه السّلام) «۱».

مرّ ما يتعلق بالخمسة «۲» و صحّة السند من جهتهم، و امّا على فضعيف فى النجاشى، و قال: لا يعبأ بما رواه «۳»، مع انّه يروى عنه أبو عبد اللّه بن جعفر العلوى رأس المذورى- قال فيه النجاشى: كان وجها فى أصحابنا، و فقيها و أوثق الناس فى حديثه «۴» - كما فى الكافى و التهذيب فى باب فضل الجهاد «۵» «۶».

و علی بن محمّد من مشایخ ثقة الإسلام، و البرمکی و القاسم.

ضعّفه العلامة بالغلوّ فی الخلاصة «۷»، و الظاهر کما فی التعلیقة «۸» أنه أخذه من الغضائری الذی لا اعتناء بتضعیفاته خصوصا إذا کان السبب هو الغلوّ، و هو احد رواة الرسالة الطویلة التی أخرجها ثقة الإسلام فی أول الروضة لأبی عبد اللّه (علیه السّلام) «۹»، و کان الأصحاب یضعونها فی مساجد بیوتهم، و إذا فرغوا من الصلاة نظروا فیها، و لا یرویها الّا السالم من الغلوّ و الارتفاع، کما لا یخفی علی من تأمّل فیها.

و فی رسالة أبی غالب الزراری فی ذکر فهرست کتبه، و رسالة صباح

---

(۱) الفقیه ۴: ۱۵، من المشیخة، و فیه: و الحسین بن إبراهیم بن احمد بن هشام المکتّب، و هو الصحیح، و ذکره فی طریقه الی محمد بن جعفر الأسدی ۴: ۷۶، و فیه: المؤدب بدل المکتّب، و مر أیضا فی هذه الفائدة، فراجع.

(۲) تقدم فی الطریق رقم: ۳۶.

(۳) رجال النجاشی ۲۵۵/ ۶۶۸، و فیه التضعیف فقط دون العبارة المذکورة، فلاحظ.

(۴) رجال النجاشی ۱۲۰/ ۳۰۶.

(۵) الکافی ۵: ۴/ ۶.

(۶) تهذیب الأحکام ۶: ۱۲۳/ ۱۱.

(۷) رجال العلامة ۲۴۸/ ۸.

(۸) تعلیقة الوحید البهبهانی علی منهج المقال: ۲۶۳.

(۹) الکافی ۸: ۲/ ۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۷۹

المدائنی حدثنی بها أبو العباس الرزّاز، عن القاسم بن الربیع الصحاف، عن محمّد بن سنان، عن صباح المدائنی «۱».

و یظهر منه اعتماده علیه، و کیف کان فیؤیّد هذا السند و یعضده وجوه:

أ- اعتماد الصدوق علیه فی کتابه علل الشرائع و غیره «۲».

ب- عدّه فی المقام من الکتب المعتمدة «۳».

ج- انّ النجاشی یروی کتب محمّد بن سنان عن جماعة من شیوخنا، عن أبی غالب احمد بن محمّد- یعنی الزراری- عن [عم] «۴» أبیه علی بن سلیمان، عن محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب، عنه «۵».

و الطریق صحیح، و یظهر هذا السند من رسالة أبی غالب أیضا «۶».

د- ما فی الفهرست: و کتبه مثل کتب الحسین بن سعید علی عددها، و له کتاب النوادر، و جمیع ما رواه الّا ما کان فیها من تخلیط أو غلوّ، أخبرنا جماعة، عن محمّد بن علی بن الحسین، عن أبیه و محمّد بن الحسن جمیعا، عن سعد بن

---

(۱) تاریخ آل زرارة ۶۰/ ۳۸، و فی هامشه ترجیح کونه میاح المدائنی، و هو الصحیح الموافق للنسخة المحققة بعنوان: رسالة أبی غالب الزراری ۱۶۸/ ۴۲ و المطابق للنجاشی ۴۲۴/ ۱۱۴۰ و قد ضبطه العلامة فی رجاله ۲۶۱/ ۱۴ و کذا ابن داود ۲۸۲/ ۵۳۰ (بالیاء المنقطة تحتها نقطتین بعد المیم المفتوحة و الحاء أخیرا)، فلاحظ.

(۲) علل الشرائع ۲۵۰/ ۷، ۵۰۹/ ۱.

(۳) الظاهر: ان هذا استظهار منه قدس سره لما ذکره الصدوق فی مقدمة الفقیه ۱: ۳ و ان لم یصرح باسم الکتاب و صاحبه، و قد مر

مثله و علقنا علیه فی هامشه هناک، فراجع.

(۴) ما أثبتناه بین معقوفتین من المصدر، و هو الصحیح لموافقته قول الزراری فی رسالته ۱۷۳/ ۷۰- فی بیان طریقه الی کتاب الزکاة لحماد بن عیسی-: حدثنی به عم أبی علی بن سلیمان.

(۵) رجال النجاشی ۳۲۸/ ۸۸۸.

(۶) رسالة أبی غالب الزراری: ۶۷- ۶۸، و فیها: حدثنی به جدی أبو طاهر محمد بن سلیمان، عن محمد بن الحسین، عن محمد بن سنان.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۸۰

عبد اللّه و الحمیری و محمّد بن یحیی، عن محمّد بن الحسین و احمد بن محمّد، عن محمّد بن سنان «۱».

و هذا السند المنشعب الی أسانید متعدّدة فی أعلی درجة الصحّة و لیس فی کتاب علله غلوّ و لا تخلیط.

و رواه أیضا عنه «۲»، عن محمّد بن علی ماجیلویه، عن محمّد بن أبی القاسم عمه، عن محمّد بن علی الصیرفی، عنه «۳».

فانقدح صحّة نسبة الکتاب الی محمّد الذی أوضحنا وثاقته بل جلالته فی (کو) «۴»، فالخبر صحیح.

[۲۸۳] رفج- و إلی محمّد بن سنان:

محمّد بن علی ماجیلویه رحمه اللّه، عن محمّد بن أبی القاسم، عن محمّد بن علی الکوفی، عنه.

و أبوه، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عنه «۵».

السند الثانی صحیح علی الأصح فلا یضرّ ضعف الأول بمحمّد بن علی مع أنّه قد علم من الفهرست ان له أسانید صحیحة إلیه «۶».

[۲۸۴] رفد- و إلی محمّد بن سهل:

أبوه و محمّد بن الحسن رضی اللّه عنهما، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن محمّد بن عیسی، عن محمّد بن سهل بن الیسع الأشعری «۷».

---

(۱) فهرست الشیخ ۱۴۳/ ۶۱۹.

(۲) الضمیر فی (عنه) یعود الی الشیخ الصدوق، کما صرح به فی المصدر، فلاحظ.

(۳) فهرست الشیخ ۱۴۲/ ۶۱۹.

(۴) تقدم فی هذه الفائدة برقم: ۲۶.

(۵) الفقیه ۴: ۱۰۵، من المشیخة.

(۶) فهرست الشیخ ۱۴۳/ ۶۱۹.

(۷) الفقیه ۴: ۱۰۹، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۸۱

السند صحیح، و فی النجاشی: محمّد بن سهل بن الیسع بن عبد اللّه بن سعد بن مالک [بن الأحوص] الأشعری القمی، روی عن الرضا و أبی جعفر (علیهما السلام)، له کتاب یرویه جماعة «۱».

و ظاهره اعتبار کتابه، بل کونه من الأصول کما أشرنا الیه، و ذکره فی الفهرست أیضا مع کتابه و طریقه الیه «۲».

و یشیر الی وثاقته مضافا الی ما ذکر روایة الأجلّة عنه و فیهم: حمّاد بن عیسی من أصحاب الإجماع، کما فی التهذیب فی باب صفة

الإحرام «۳»، و احمد ابن محمّد بن عیسی کثیرا «۴»، و أبوه «۵»، و محمّد بن علی بن محبوب «۶»، و موسی ابن القاسم «۷»، فالخبر حسن کالصحیح.

[۲۸۵] رفه- و إلی محمّد بن عبد الجبار:

أبوه و محمّد بن الحسن رضی اللّه عنهما، عن سعد بن عبد اللّه و الحمیری و محمّد بن یحیی العطار و احمد ابن إدریس جمیعا، عن محمّد بن عبد الجبار- و هو محمّد بن أبی الصهبان- «۸».

رجال السند و محمّد کلّهم من أجلّاء الثقات، فالخبر صحیح.

[۲۸۶] رفو- و إلی محمّد بن عبد اللّه بن مهران:

محمّد بن موسی بن المتوکل، عن علی بن الحسین السعدآبادی، عن أحمد بن أبی عبد اللّه البرقی، عنه «۹».

---

(۱) رجال النجاشی ۳۶۷/ ۹۹۶، و ما بین معقوفتین منه.

(۲) فهرست الشیخ ۱۴۷/ ۶۲۰.

(۳) تهذیب الأحکام ۵: ۹۲/ ۱۱۰.

(۴) الفقیه ۴: ۱۱۰، من المشیخة.

(۵) رجال النجاشی ۳۶۷/ ۹۹۶.

(۶) تهذیب الأحکام ۳: ۲۱۱/ ۵۱۱.

(۷) تهذیب الأحکام ۵: ۴/ ۵.

(۸) الفقیه ۴: ۷۷، من المشیخة.

(۹) الفقیه ۴: ۱۰۶، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۸۲

مرّ اعتبار السند غیر مرّة الا انّ محمّد ضعیف مذموم جدّا، و فی النجاشی: له کتاب النوادر [و هو] أقرب کتبه إلی الحقّ «۱».

قال الشارح: و الظاهر أنّ المصنّف و غیره یروون عنه هذا الکتاب لما کان موافقا للحقّ، انتهی «۲».

[۲۸۷] رفز- و إلی محمّد بن عثمان العمری قدس اللّه روحه:

أبوه و محمّد بن الحسن و محمّد بن موسی بن المتوکل، عن عبد اللّه بن جعفر الحمیری، عن محمّد بن عثمان العمری قدّس اللّه روحه «۳».

و هو وکیل الناحیة فی خمسین سنة، الذی ظهر علی یدیه من طرف المأمول المنتظر صلوات اللّه علیه معاجز کثیره و لما سأل أبو علی احمد بن إسحاق عن أبی محمّد (علیه السلام) فقال: من أعامل؟ و عمّن آخذ؟ و قول من اقبل؟ فقال (علیه السّلام): للعمری و ابنه ثقتان، فما أدّیا إلیک عنّی فعنّی یؤدیان، و ما قالا لک فعنی یقولان، فاسمع لهما و أطعهما فإنّهما الثقتان المأمونان.

و مناقبه و فضائله أشهر من ان تذکر توفی آخر جمادی الأولی سنة ۳۰۵ «۴».

[۲۸۸] رفح- و إلی محمّد بن عذافر:

أبوه و محمّد بن الحسن رضـى اللّه عنهما، عن سعد بن عبد اللّه و الحميرى جميعا، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمّد بن عذافر الصيرفى «۵».

(۱) رجال النجاشى ۳۵۰/ ۹۴۲، و ما أثبتناه بين معقوفتين منه.

(۲) روضة المتقين ۱۴: ۲۴۵.

(۳) الفقيه ۴: ۱۲۲، من المشيخة.

(۴) انظر كتاب الغيبة للشيخ: ۲۱۸ و ما بعدها، و رجال العلامة ۱۴۹/ ۵۷.

(۵) الفقيه ۴: ۱۲۲، من المشيخة.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۱۸۳

رجال السـند كلّهم من الأجلّاء، و ابن عـذافر بالعين المهملـة المضـمومة و الـذال المعجمة و الراء المهملة ابن عيسـى بن أفلح الخزاعى الصيرفى المداينى، ثقة فى النجاشى «۱»، و الخلاصة «۲»، و رجال الشيخ فى أصحاب الصادق و الكاظم و الرضا «۳» (عليهم السلام)، و عمّر (۹۳) «۴»، و أبوه و عمّه عمر بن عيسى أيضا من الرواة، فالخبر صحيح بالاتفاق.

[۲۸۹] رفط – و إلى محمّد بن على بن محبوب:

أبوه و محمّـد بن الحسن و محمّـد بن موسـى بن المتوكـل و احمـد بن محمّـد بن يحيى العطار و محمّـد بن على ماجيلويه رضـى اللّه عنهم، عن محمّد بن يحيى العطار، عنه.

و أبوه و الحسين بن أحمد بن إدريس رضى اللّه عنهما، عن أحمد بن إدريس، عنه «۵».

السندان اللذان ينشعب عنهما أسانيد كثيرة صحيحان، و فى النجاشى:

محمّد بن على بن محبوب الأشعرى القمى، أبو جعفر شيخ القميين فى زمانه، ثقة عين، فقيه صحيح المذهب، انتهى «۶».

و يروى عنه أيضا على بن الحسن بن فضّال كثيرا «۷» و ابن بطّة «۸».

(۱) رجال النجاشى ۳۵۹/ ۹۶۶.

(۲) رجال العلامة ۱۳۸/ ۹.

(۳) رجال الشيخ ۲۹۷/ ۲۷۱ و ۳۵۹/ ۱۴، و لم يرد ذكره فى أصـحاب الرضا عليه السـلام، و كـذا الحال فى رجال البرقى: ۲۰ و ۴۹، و لكنه عمّر إلى أيامه عليه السلام كما فى النجاشى ۳۶۰/ ۹۶۶، فلاحظ.

(۴) انظر رجال النجاشى ۳۵۹/ ۹۶۶.

(۵) الفقيه ۴: ۱۰۵، من المشيخة.

(۶) رجال النجاشى ۳۴۹/ ۹۴۰.

(۷) فهرست الشيخ ۱۴۵/ ۶۱۳.

(۸) تهذيب الأحكام ۱: ۳۹۱/ ۱۲۰۴.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۱۸۴

[۲۹۰] رص – و إلى محمّد بن عمرو بن أبى المقدام:

أحمد بن زیاد ابن جعفر الهمدانی، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن محمّد بن سنان، عنه «۱».

السند صحیح علی الأصح بما مرّ فی (یا) «۲» و (ید) «۳» و (کو) «۴»، و لکن محمّد بن عمرو غیر مذکور فی الرجال بل فی أسانید احادیث الکتب الأربعة علی ما یظهر من الجامع «۵»، و حیث عدّ الصدوق کتابه من الکتب المعتمدة «۶»، فالخبر قویّ وفاقا للشارح «۷».

[۲۹۱] رصا- و إلی محمّد بن عمران العجلی:

محمّد بن علی ماجیلویه، عن عمّه محمّد بن أبی القاسم، عن أحمد بن أبی عبد اللّه، عن أبیه، عن محمّد بن أبی عمیر، عنه «۸».

السند صحیح بما مرّ فی (لب) «۹» و غیره، و روایة ابن أبی عمیر عن العجلی من أمارات وثاقته، فلا یضر عدم مذکوریته إلّا فی أصحاب الصادق (علیه السلام) من رجال الشیخ «۱۰»، فالخبر صحیح أو فی حکمه.

[۲۹۲] رصب- و إلی محمّد بن عیسی:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه،

---

(۱) الفقیه ۴: ۱۰۴، من المشیخة.

(۲) تقدم برقم: ۱۱.

(۳) تقدم برقم: ۱۴.

(۴) تقدم برقم: ۲۶.

(۵) جامع الرواة ۲: ۱۶۱.

(۶) الفقیه ۱: ۳، من المقدمة، و لم یصرح به و انما قاله إجمالا، فلاحظ.

(۷) روضة المتقین ۱۴: ۲۴۸.

(۸) الفقیه ۴: ۹۳، من المشیخة.

(۹) تقدم برقم: ۳۲.

(۱۰) رجال الشیخ ۳۲۲/ ۶۷۷.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۸۵

عن محمّد بن عیسی بن عبید الیقطینی.

و عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن الصفار، عنه «۱».

أوضحنا وثاقة ابن عیسی فی (لا) «۲» فالخبر صحیح.

[۲۹۳] رصج- و إلی محمّد بن الفیض التیمی:

أبوه، عن احمد بن إدریس، عن أحمد بن أبی عبد اللّه، عن داود بن إسحاق الحذّاء، عنه.

و جعفر بن محمّد بن مسرور، عن الحسین بن محمّد بن عامر، عن عمّه عبد اللّه بن عامر، عن محمّد بن أبی عمیر، عنه «۳».

السند الأول ضعیف بداود الغیر المذکور الّا هنا، و فی جملة من الأسانید، و یظهر منها أنّ کنیته أبو سلیمان، و السند الثانی صحیح بما مرّ فی (له) «۴».

و اعلم أن الصدوق ذکر فی أواسط المشیخة: و ما کان فیه عن محمّد بن الفیض التیمی فقد رویته عن أبی رضی اللّه عنه «۵»، و ذکر السند الأول.

و قال- فی قریب من أواخره-: أو ما کان فیه عن محمّد بن الفیض فقد رویته عن جعفر بن محمّد «۶»، و ذکر السند الثانی.

فزعم صاحب الوسائل اتحادهما فذکر واحدا و جعل الطریقین له «۷»، و اتبعناه لأنّا شرحنا المشیخة علی ترتیبه، و صاحب الوافی «۸» و جامع الرواة «۹»

---

(۱) الفقیه ۴: ۹۲، من المشیخة.

(۲) تقدم برقم: ۳۱.

(۳) الفقیه ۴: ۸۴، من المشیخة.

(۴) تقدم برقم: ۳۵.

(۵) الفقیه ۴: ۸۴، من المشیخة.

(۶) الفقیه ۴: ۱۰۷، من المشیخة.

(۷) وسائل الشیعة ۱۹: ۴۱۴/ ۲۸۹.

(۸) الوافی ۳: ۱۴۸، من الخاتمة.

(۹) جامع الرواة ۲: ۱۷۵- ۱۷۶.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۸۶

و العدّة «۱» زعموا أنّ الأخیر غیر الأول.

و الشارح- بعد ذکر الأخیر منفردا- قال: یمکن أن یکون ما تقدم و وقع التکرار سهوا، و أن یکون محمّد بن الفیض المختار الکوفی الجعفی من أصحاب الصادق (علیه السّلام) فی رجال الشیخ «۲»، و ان یکون محمّد بن الفیض بن مالک المداینی مولی عمر بن الخطاب، من أصحاب الرضا (علیه السّلام) فی رجال الشیخ «۳»، و ان کان بعیدا.

و علی ایّ حال فهو مجهول لکن کتابه معتمد، و یمکن الحکم بصحته لصحته ظاهرا عن محمّد بن أبی عمیر «۴»، و ان یکون حسنا لجعفر بن محمّد بن مسرور فإنه من مشایخ الصدوق و لا یذکره الّا مع قوله (رضی اللّه عنه)، و علی المشهور قوی کالصحیح، انتهی «۵».

قلت: بل علی المشهور فی حکم الصحیح، و الأصح وثاقته لروایة ابن أبی عمیر عنه، و روایة داود عن الآخر.

[۲۹۴] رصد- و إلی محمّد بن القاسم الأسترآبادی مشافهة من غیر واسطة «۶»

و هو الراوی له التفسیر المنسوب الی الامام أبی محمّد العسکری (علیه السّلام)، الذی أکثر من النقل عنه فی أغلب کتبه الموجودة عندنا:

---

(۱) العدة للکاظمی: ۱۶۵.

(۲) رجال الشیخ ۳۲۲/ ۶۷۱.

(۳) رجال الشیخ ۳۹۳/ ۸۱.

(۴) ای: یمکن الحکم بصحته لاعتماد ابن أبی عمیر علیه فی روایته کما هو فی طریق الصدوق الیه ظاهرا.

أقول: لو كانت (عند) مكان (عن) لوضح المعنى.

(۵) روضة المتقين ۱۴: ۲۴۹- ۲۵۰.

(۶) الفقيه ۴: ۱۰۰، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۸۷

کالفقيه «۱» و الأمالی «۲» و العلل «۳» و غيرها، و اعتمد علی ما فيه، کما لا يخفی علی من راجع مؤلّفاته، و تبعه علی ذلک أساطين المذهب و سدنة الاخبار.

فمنهم أبو منصور احمد بن علی بن أبی طالب قال فی أوّل کتابه الموسوم بالاحتجاج: و لا نأتی فی أکثر ما نورده من الاخبار بإسناده، إمّا لوجود الإجماع عليه، أو موافقته لما دلّت العقول عليه، أو لاشتهاره فی السير و الکتب بين المخالف و المؤالف، إلّا ما أوردته عن أبی محمّد الحسن بن علی العسکری (عليهما السلام)، فإنه ليس فی الاشتهار علی حدّ ما سواه، و ان کان مشتملا علی مثل ما قدّمناه، فلأجل ذلک ذکرت إسناده فی أوّل جزء من ذلک دون غيره، لان جميع ما رويت عنه (عليه السّلام) إنّما رويته بإسناد واحد من جملة الأخبار التی ذکرها (عليه السلام) فی تفسيره «۴».

و منهم قطب الدين سعيد بن هبة اللّه الراوندی، فإنه أخرج فی خرائجه من التفسير المذکور جملة وافرة «۵».

و منهم رشيد الدين محمّد بن علی بن شهرآشوب، فإنه نسب التفسير المذکور اليه (عليه السلام) جزما، و نقل عنه فی مناقبه فی مواضع عديدة: منها فی باب معاجز النبیّ (صلّی اللّه عليه و آله) فی فصل فيه نطق الجمادات قال:

تفسير الامام الحسن العسکری (عليه السّلام)، فی قوله تعالی: ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ «۶» قالت اليهود، الی آخر ما فی التفسير «۷».

---

(۱) الفقيه ۲: ۲۱۱/ ۹۶۷.

(۲) أمالی الصدوق ۳۶۷/ ۳.

(۳) علل الشرائع: ۴۱۶.

(۴) الاحتجاج ۱: ۱۶.

(۵) الخرائج و الجرائح ۲: ۵۱۹/ ۲۸.

(۶) البقرة: ۲: ۷۴.

(۷) المناقب ۱: ۹۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۸۸

بل قال فی معالم العلماء: الحسن بن خالد البرقی أخو محمّد بن خالد، من کتبه تفسير العسکری من إملاء الإمام (عليه السّلام) مائة و عشرين مجلّدا، انتهی «۱».

و يظهر منه أمران:

الأول: أنّ سند التفسير ليس منحصرا فی الأسترآبادی شيخ الصدوق، بل يرويه الحسن بن خالد الثقة فی النجاشی «۲» و الخلاصة «۳»، صاحب الکتب فی الفهرست التی يرويها عنه ابن أخيه أحمد بن محمّد البرقی، الذی للمشايخ اليه طرق صحيحة «۴».

الثانی: أن التفسير کبير تام غير مقصور علی الموجود، الذی فيه تفسير سورة الفاتحة و بعض سورة البقرة.

و منهم المحقق الثانی علی بن عبد العالی الکرکی فإنه قال فی إجازته لصفی الدين الحلی- بعد ذکر جملة من طرقه و أسانيده العالية- ما لفظه: و أعلی من الجميع بالإسناد إلی العلامة جمال الدين احمد بن فهد، عن السيد العالم النسابة تاج الدين محمّد بن معيّة، عن السيد العالم علی بن عبد الحميد بن فخّار الحسينی، عن والده السيد عبد الحميد، عن السيد الفقيه مجد الدين أبی القاسم علی بن

العریضی، عن الشیخ السعید رشید الدین أبی جعفر محمّد بن شهرآشوب المازندرانی، (عن) «۵» السید العالم ذی الفقار محمّد بن [معد] «۶»

---

(۱) معالم العلماء ۳۴/ ۱۸۹.

(۲) رجال النجاشی ۶۱/ ۱۳۹.

(۳) رجال العلامة ۴۳/ ۳۷.

(۴) انظر فهرست الشیخ ۴۹/ ۱۶۷.

(۵) کذا: فی الأصل و المصدر، و هو لا یتفق و قوله- الآتی-: کلاهما، فالعطف أولی ظاهرا.

(۶) فی الأصل معبد- بالباء الموحدّة- و هو اشتباه أو من سهو الناسخ، و ما أثبتناه من المصدر و أمل الآمل ۲: ۳۰۷/ ۹۲۹ فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۸۹

(العلوی) «۱» الحسنی کلاهما، عن الشیخ الامام عماد الفرقة الناجیة أبی جعفر محمّد بن الحسن الطوسی قال: أخبرنا أبو عبد اللّه الحسین بن عبید اللّه الغضائری، أخبرنا أبو جعفر محمّد بن بابویه، حدثنا محمّد بن القاسم المفسّر الجرجانی، حدثنا یوسف بن محمّد بن زیاد و علی بن محمّد بن سنان، عن أبویهما، عن مولانا و مولی کافة الأنام أبی محمّد الحسن العسکری، عن أبیه، عن أبیه، عن أبیه، عن أبیه، عن أبیه، عن أبیه، عن أبیه، عن أبیه صلوات اللّه و سلامه علیهم أجمعین.

قال: قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) لبعض أصحابه ذات یوم: أحبب فی اللّه، و أبغض فی اللّه، و وال فی اللّه، و عاد فی اللّه، فإنه لا تنال ولایة اللّه الّا بذلک، و لا یجد رجل طعم الایمان و ان کثرت صلاته و صیامه حتی یکون کذلک، و قد صارت مؤاخاة الناس یومکم هذا [أکثرها] فی الدنیا، علیها یتوادّون و علیها یتباغضون، و ذلک لا یغنی عنهم من اللّه شیئا، فقال الرجل:

یا رسول اللّه، کیف لی اعلم أنّی والیت و عادیت فی اللّه، فمن ولیّ اللّه عزّ و جلّ حتی أوالیه و من عدوّه حتی أعادیه، فأشار له رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) الی علی (علیه السلام) قال: ألا تری هذا؟ قال: بلی، فقال: ولیّ هذا ولیّ اللّه فواله، و عدوّ هذا عدوّ اللّه فعاده، وال ولیّ هذا و لو أنه قاتل أبیک و ولدک، و عاد عدوّه و لو أنه أبوک و ولدک، انتهی «۲».

و یظهر منه أنّ هذا التفسیر عنده فی غایة الاعتبار، و لاقتصاره فی نقل الخبر المرسوم عندهم نقله فی آخر کثیر من الإجازات، کما یظهر منه أیضا أن

---

(۱) من زیادة الأصل علی المصدر و ان کان کذلک.

(۲) بحار الأنوار ۱۰۸: ۷۸- ۷۹، باختلاف یسیر. و ما بین معقوفتین منه.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۱۹۰

الشیخ و الغضائری رویاه عنه (علیه السّلام) بالسند المذکور، فیکون معتبرا عندهما و إلّا لاستثنیاه عن مرویاتهما، کما لا یخفی علی من عرف طریقة المشایخ.

و منهم فخر الفقهاء الشهید الثانی فإنه ینقل عنه معتمدا علیه قال فی المنیة: فصل: و من تفسیر العسکری (علیه السّلام) فی قوله تعالی: وَ إِذْ أَخَذْنا مِیثاقَ بَنِی إِسْرائِیلَ لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ- الی قوله- وَ الْیَتامی «۱» قال الامام (علیه السّلام): اما قوله وَ الْیَتامی، و نقل عنه أوراقا «۲».

و قال فی آخر أجازته الکبیرة للشیخ حسین بن عبد الصمد: و لو حاولنا ذکر طریق الی کلّ من بلغنا من المصنفین و المؤلّفین لطال الخطب، و اللّه تعالی ولیّ التوفیق، و لنذکر طریقا واحدا هو أعلی ما اشتملت علیه هذه الطرق الی مولانا و سیّدنا و سیّد الکائنات

رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و یعلم منه أیضا مفصّلا أعلی ما عندنا من السند الی کتب الحدیث کالتهذیب و الاستبصار و الفقیه و المدینة و الکافی و غیرهما، أخبرنا شیخنا- و ساق أسانید عالیة إلی السید فخار- عن شاذان بن جبرئیل، عن جعفر الدوریستی، عن المفید، عن الصدوق أبی جعفر محمّد بن بابویه قال: حدثنا محمّد بن القاسم الجرجانی، و ساق مثل ما مرّ عن المحقق الکرکی «۳».

و قال التقی الشارح: و ما کان عن محمّد بن القاسم، و قیل: ابن أبی القاسم کما یذکره الصدوق هکذا: المفسّر الأسترآبادی، و اعتمد علیه الصدوق و کان شیخه، و ما ذکره الغضائری باطل و توهم، أنّ مثل هذا التفسیر لا یلیق

---

(۱) البقرة: ۲: ۸۳.

(۲) منیة المرید: ۱۱۴.

(۳) بحار الأنوار ۱۰۸: ۱۶۹- ۱۷۰.

بالإمام و من کان مرتبطا بکلام الأئمة (علیهم السلام) یعلم انه کلامهم، و اعتمد علیه شیخنا الشهید الثانی و نقل عنه اخبارا کثیرة فی کتبه، و اعتماد التلمیذ الذی کان مثل الصدوق، یکفی عفی اللّه عنّا و عنهم «۱».

و قال ولده العلامة فی البحار: کتاب تفسیر الامام من الکتب المعروفة، و اعتمد الصدوق علیه، و أخذ منه، و إن طعن فیه بعض المحدثین، و لکن الصدوق اعرف و أقرب عهدا ممّن طعن فیه، و قد روی عنه أکثر العلماء من غیر غمز فیه «۲».

ثم قال فی الفصل الخامس: و لنذکر ما وجدناه فی مفتتح تفسیر الإمام العسکری صلوات اللّه علیه، قال الشیخ أبو الفضل شاذان بن جبرئیل بن إسماعیل القمی أدام اللّه تعالی تأییده: حدثنا السید محمّد بن سراهنک الحسنی الجرجانی «۳»، عن السید أبی جعفر مهتدی بن حارث الحسینی المرعشی، عن الشیخ الصدوق أبی عبد اللّه جعفر بن محمّد الدوریستی، عن أبیه، عن الشیخ الفقیه أبی جعفر محمّد بن علی بن بابویه القمی رحمه اللّه، قال: أخبرنا أبو الحسن محمّد بن القاسم الأسترآبادی «۴».

و ساق ما هو الموجود فی صدر التفسیر ثم قال: أقول: و فی بعض النسخ فی أول السند هکذا: قال محمّد بن علی بن محمّد بن جعفر بن الدقاق: حدثنی الشیخان الفقیهان أبو الحسن محمّد بن أحمد بن علی بن الحسن بن شاذان و أبو محمّد جعفر بن احمد بن علی القمی رحمهما اللّه قالا: حدثنا الشیخ الفقیه

---

(۱) روضة المتقین ۱۴: ۲۵۰.

(۲) بحار الأنوار ۱: ۲۸.

(۳) فی المصدر: شراهتک الحسنی الجرجانی، و فی مقدمة التفسیر: الحسینی، مکان الحسنی، فلاحظ.

(۴) بحار الأنوار ۱: ۷۰- ۷۱.

أبو جعفر محمّد بن علی بن الحسین بن موسی بن بابویه، الی آخر ما مرّ «۱».

قلت: کذا فی نسختی، و فیها: أخبرنا أبو الحسن محمّد بن القاسم الأسترآبادی الخطیب.

و فی العیون فی موضع: حدثنی محمّد بن أبی القاسم المعروف بابی الحسن الجرجانی، و فی موضع آخر: محمّد بن القاسم المعروف بابی الحسن الجرجانی، و تأتی الإشارة إلی أسامی جماعة أخری من العلماء الاعلام شارکوهم فی الاعتماد علیه «۲».

إذا عرفت ذلک فنقول: قال فی الخلاصة: محمّد بن القاسم أو أبی القاسم المفسّر الأسترآبادی روی عنه أبو جعفر بن بابویه، ضعیف

كذّاب، روى عنه تفسيرا يرويه عن رجلين مجهولين، أحدهما يعرف بيوسف بن محمّد ابن زياد، و الآخر بعلى بن محمّد بن يسار، عن أبويهما «۳»، عن أبى الحسن الثالث (عليه السّلام)، و التفسير موضوع عن سهل الديباجى، عن أبيه، بأحاديث من هذه المناكير، انتهى «۴».

و لم يسبقه فيما بأيدينا من الكتب الرجالية و الحديث احد سوى الغضائرى «۵»، و لم يلحقه أيضا أحد سوى المحقق الداماد، فإنه قال فى شارع النجاة فى مبحث الختان:

و در أصول اخبار أهل البيت (عليهم السلام) وارد است كه در زمان حرب معاوية زمين نجو أمير المؤمنين (عليه السلام) را ابتلاع نموده است.

---

(۱) بحار الأنوار ۱: ۷۳.

(۲) عيون اخبار الرضا عليه السلام ۱: ۲۶۶/ ۱.

(۳) فى المصدر: عن أبيهما، و ما أثبته المصنف رحمه اللّه هو الصحيح لأنهما لم يكونا أخوين ظاهرا، فلاحظ.

(۴) رجال العلامة: ۲۵۶/ ۶۰.

(۵) مجمع الرجال ۶: ۲۵.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۱۹۳

«و در تفسير مشهور عسكرى (عليه السّلام)- كه بمولاى ما صاحب العسكر منسوبست- حديثى مطوّل مشتمل بر حكايت آن حال على التفصيل مذكور شده، و من مى گويم: صاحب آن تفسير- چنانچه محمّد بن على بن شهرآشوب رحمه اللّه در معالم العلماء آورده و من در حواشى كتاب نجاشى و كتاب رجال الشيخ تحقيق كردم- حسن بن خالد برقى است برادر ابى عبد اللّه محمّد ابن خالد برقى و عم أحمد ابن ابى عبد اللّه برقى و باتفاق علماء ثقة و مصنّف كتب معتبره بوده است.

در معالم العلماء گفته: و هو أخو محمّد بن خالد، من كتبه تفسير العسكرى من إملاء الإمام (عليه السّلام)، و اما تفسير محمّد بن القاسم، كه از مشيخة روايت ابى جعفر بن بابويه است علماء رجال او را ضعيف الحديث شمرده‌اند، تفسيريست كه آن را از دو مرد مجهول الحال روايت كرده، و ايشان بأبى الحسن الثالث الهادى العسكرى (عليه السّلام) اسناد كرده‌اند و قاصران نا متمهران اسناد را معتبر مى‌پندارند و حقيقت حال آن كه تفسير موضوع، و بأبى محمّد سهل بن أحمد الديباجى مسند و بر مناكير احاديث و اكاذيب اخبار محتوى و منطوى و اسناد آن بامام معصوم مختلق و مفتريست، انتهى» «۱».

---

(۱) شارع النجاة للمحقق الداماد: لم نظفر به، و فى الذريعة ۱۳: ۴ (شارع النجاة: رسالة فتوائية فارسية، و الظاهر ان هناك نسخة منها فى مكتبة السيد جلال الدين المحدث بطهران).

اما ترجمة النص المذكور إلى العربية فهى:

«فى تفسير العسكرى عليه السلام- المشهور و المنسوب الى مولانا صاحب العسكر- حديث طويل مشتمل على ذكر حاله بالتفصيل، و انا أقول: صاحب هذا التفسير- كما أورده محمد بن على بن شهرآشوب رحمه اللّه فى معالم العلماء، و حققته أنا فى حواشى كتاب النجاشى، و كتاب رجال الشيخ- هو الحسن بن خالد البرقى أخو أبى عبد اللّه محمد بن خالد البرقى و عم أحمد بن أبى عبد اللّه البرقى، و هو باتفاق العلماء ثقة، من مصنف الكتب المعتبرة.

قال فى معالم العلماء: و هو أخو محمد بن خالد، من كتبه تفسير العسكرى، من إملاء الإمام عليه السلام، و اما تفسير محمد بن القاسم، من مشايخ رواية أبى جعفر بن بابويه، و علماء الرجال اعتبروه ضعيف الحديث، و هو تفسير رواه عن رجلين مجهولى الحال، و هو

یسنده الی أبی الحسن الثالث الهادی علیه السلام، و القصّر غیر المهرة یعتقدون أن إسناده معتبرا، و حقیقة الحال انه تفسیر موضوع، و مسند بابی محمد سهل بن احمد الدیباجی، و یحتوی فی طیاته علی مناکیر الأحادیث و اکاذیب الاخبار، و إسناده بالإمام المعصوم مختلق و مفتری، انتهی».

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۹۴

و لم یزد علی ما فی الخلاصة «۱» شیئا، و ما فی الخلاصة مأخوذ بعینه من الغضائری کما یظهر من نقد الرجال «۲».

و قد أکثر المحققون من الطعن فیه و الإیراد علیه بوجوه نذکرها مع ما عندنا:

الأول: ما قرّر فی محلّه من ضعف تضعیفات الغضائری و عدم الاعتماد علیه.

الثانی: أن الصدوق الآخذ عن محمّد بن القاسم المصاحب له، الذی قد أکثر من النقل عنه من هذا الکتاب فی أکثر کتبه، و ما یذکره الّا و یعقبه بقوله:

رضی اللّه عنه، أو رحمه اللّه، و قد یذکره مع کنیته، کیف خفی علیه ضعفه و کذبه، و عرفه الغضائری بعد قرون.

الثالث: کیف خفی کذبه و ضعفه علی الجماعة الذین رووا هذا التفسیر- الموضع بزعم الغضائری- عن الصدوق؟ و هم: محمّد بن أحمد بن شاذان والد أحمد شیخ الکراجکی کما مر، و جعفر بن أحمد شیخ القمیین فی عصره، صاحب الکتب الکثیرة کما تقدم فی الفائدة الثانیة فی حال کتبه الأربعة «۳»، و هو أیضا شیخ الصدوق «۴» کما یأتی، و الحسین بن عبید اللّه الغضائری کما فی إجازة الکرکی، و الجلیل محمّد بن احمد الدوریستی کما مرّ، و نصّ علیه الطبرسی فی

---

(۱) رجال العلامة ۲۵۶/ ۶۰.

(۲) نقد الرجال ۳۲۸- ۳۲۹/ ۶۵۸.

(۳) تقدم فی الجزء الأول صحیفة: ۱۰۷- ۱۱۰.

(۴) انظر الفقیه ۴: ۱۰۰، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۹۵

الاحتجاج «۱».

الرابع: أن التفسیر منسوب إلی أبی محمّد الحسن العسکری (علیه السلام) لا والده أبی الحسن الثالث (علیه السّلام).

الخامس: أن سهل الدیباجی و أباه غیر داخلین فی سند هذا التفسیر، و لم یذکرهما احد فیه، فنسبة الوضع الیه کذب و افتراء، کلّ هذا یکشف عن الاختلاط المسقط للکلام عن الاعتبار.

السادس: أن الطبرسی نص فی الاحتجاج أن الراویین من الشیعة الإمامیة «۲»، فکیف یقول «۳»: یرویه عن رجلین مجهولین؟

و العجب أن المحقق الداماد نسب الذین اعتبروا السند و اعتمدوا علی التفسیر و هم: جده المحقق الثانی، و الشهید الثانی، و القطب الراوندی، و ابن شهرآشوب، و الطبرسی، و غیرهم الی القصور و عدم التمهر «۴»، مع عدم تأمّله فی هذه الاشتباهات الواضحة فی کلام الغضائری و الخلاصة، فاقتحم فیها من حیث لا یعلم بل زاد علیها.

السابع: نسبة التضعیف الی علماء الرجال مع انه لیس فی الکشی و النجاشی و الفهرست و رجال الشیخ ذکر له أصلا، و هذه الأصول الأربعة هی العمدة فی هذا الفن، و المضعّف منحصر فی الغضائری، و اما الخلاصة فهو ناقل لکلامه و ان ارتضاه، و الناظر یتوهم فی کلامه غیر ما هو الواقع فلا یخلو من نوع تدلیس.

الثامن: ظنّه أن التفسیر الذی رواه الأسترآبادی غیر التفسیر الذی رواه

---

(۱) الاحتجاج ۱: ۱۶.

(۲) الاحتجاج ۱: ۱۶.

(۳) ای: العلامة فی رجاله، کما مر آنفا، فراجع.

(۴) عن شراع النجاة، و قد مر آنفا.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۹۶

الحسن البرقی، و هو توهم فاسد، فان ابن شهرآشوب الذی هو الأصل فی نسبته إلی البرقی ینقل فی مناقبه عن التفسیر الموجود الذی رواه الأسترآبادی فی مواضع- کما لا یخفی علی من راجعها- مصدّرا بقوله: تفسیر الإمام أبی محمّد الحسن العسکری (علیه السّلام) «۱»، فهو معتبر عنده معتمد علیه، فان کان هو غیر ما رواه البرقی لزم أن یکون هناک تفسیران معتبران کلاهما من إملاء الإمام (علیه السّلام)، و لا أظن أحدا یلتزم به، فلا بد من الاتحاد و تعدّد الراوی، فالحسن اما کان حاضرا فی مجلس الإملاء أو رواه عن أحدهما أو کلیهما، بل الجماعة الذین أشرنا إلی أسامیهم کلّهم ینقلون من الموجود الذی رواه الأسترآبادی.

التاسع: ان حدیث النجو «۲» الذی أشار إلیه موجود فی هذا التفسیر «۳» و ذکر مختصره بعبارته ابن شهرآشوب فی المناقب «۴» فراجع.

العاشر: الحکم بوجود المناکیر و الأکاذیب فیه تبعا للغضائری، فیا لیته أشار الی بعضها، نعم فیه بعض المعاجز الغریبة و القصص الطویلة التی لا توجد فی غیره، و عدّها من المنکرات یوجب خروج جملة من الکتب المعتمدة عن حریم حدّ الاعتبار، و لیس فیه شیء من اخبار الارتفاع و الغلوّ ابدا.

فقول السید الفاضل المعاصر أیّده اللّه- فی ضمن شرح حال الفقه الرضوی، و جرحه بعد الحکم بعدم کونه موضوعا، و عدم وجود اخبار الغلوّ فیه- ما لفظه: (بخلاف غیره ممّا نسب إلی الأئمة (علیهم السلام)، کمصباح الشریعة المنسوب الی مولانا الصادق (علیه السّلام)، و تفسیر الامام المنسوب

(۱) انظر مناقب ابن شهرآشوب ۱: ۶۸ و ۹۲، ۲: ۲۹۳.

(۲) النجو: الغائط، و فی الحدیث: لم یر للنبی صلّی اللّه علیه و آله و سلم نجو، ای: غائط، انظر مجمع البحرین ۱: ۴۰۸، و لسان العرب: نجا.

(۳) تفسیر الإمام العسکری علیه السلام: ۱۶۵.

(۴) مناقب ابن شهرآشوب ۲: ۳۲۹.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۹۷

الی سیّدنا أبی محمّد العسکری (علیه السّلام)، فان من أمعن النظر الی تضاعیفهما اطّلع علی أمور عظیمة مخالفة لأصول الدین و المذهب، مغایرة لطریقة الأئمة (علیهم السلام)، و سیاق کلماتهم) «۱».

شطط من القول، و جزاف من الکلام، کما لا یخفی علی من راجع ما حقّقناه فی الفائدة الثانیة فی حال مصباح الشریعة «۲».

و التمسک بعدم صحّة الطریق اولی من التشبث بما یتشبّث به الغریق، و کیف یخفی علی الصدوق- و هو رئیس المحدثین- مناکیر هذا التفسیر مع شدّة تجنّبه عنها، و معرفته بها، و أنسه بکلامهم (علیهم السلام)، و قربه بعصرهم (علیهم السلام)، و عدّه من الکتب المعتمدة و ولوعه فی إخراج متون أحادیثه، و تفریقها فی کتبه؟

و ما أبعد ما بینه و بین ما تقدم عن التقی المجلسی فی الشرح من قوله:

و من کان مرتبطا بکلام الأئمة (علیهم السلام) یعلم انه کلامهم «۳».

نعم قصّة المختار مع الحجاج المذکورة فیه «۴» ممّا یخالفه تمام ما فی السیر و التواریخ، من انّ المختار قتله مصعب الذی قتله عبد

الملك، الذى ولىّ الحجاج على العراق بعد ذلك، لكنّه لا يوجب عدم اعتبار التفسير، و الّا لزم عدم اعتبار الكافى، فإنّ ثقة الإسلام روى فيه: عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن أبى أيّوب، عن بريد بن معاوية قال: سمعت أبا جعفر (عليه السّلام) يقول: ان يزيد بن معاوية دخل المدينة و هو يريد الحجّ، فبعث الى رجل من قريش فأتاه فقال له يزيد: أ تقرّ لى انّك عبد لى ان

(۱) رسالة فى شرح حال الفقه الرضوى للخونسارى.

(۲) تقدم فى الجزء الأول صحيفة: ۱۹۰.

(۳) روضة المتقين ۱۴: ۲۵۰.

(۴) التفسير المنسوب الى الامام العسكرى عليه السلام: ۵۴۷- ۵۵۵.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۹۸

شئت بعتك و ان شئت استرققتك؟ فقال له الرجل: و اللّه ما أنت بأكرم منّى فى قريش حسبا، و لا كان أبوك أفضل من أبى فى الجاهلية و الإسلام، و لا أنت بأفضل منّى فى الدين، و لا بخير منى، فكيف أقرّ لك بما سألت؟! فقال له يزيد: ان لم تقرّ لى و اللّه قتلتك، فقال له الرجل: ليس قتلك إيّاى بأعظم من قتلك الحسين بن على ابن رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله)، فأمر به فقتل.

ثم أرسل الى على بن الحسين (عليهما السلام)، فقال له مثل مقالته للقرشى، فقال له على بن الحسين (عليهما السلام): أ رأيت إن لم أقرّ لك أ ليس تقتلنى كما قتلت الرجل بالأمس؟ فقال له يزيد لعنه اللّه: بلى، فقال له على بن الحسين (عليهما السلام): قد أقررت لك بما سألت، أنا عبد مكره فإن شئت فأمسك و ان شئت فبع، فقال له يزيد لعنه اللّه: اولى [لك]، حقنت دمك و لم ينقصك ذلك من شرفك.

و جعل- رحمه اللّه- لهذا الخبر عنوانا فى الروضة فقال: حديث على بن الحسين (عليهما السلام) مع يزيد لعنه اللّه «۱».

هذا و اتفق أهل السير و التواريخ على خلافه، قال فى البحار: و اعلم ان فى هذا الخبر اشكالا، و هو أنّ المعروف فى السير أنّ هذا الملعون لم يأت المدينة بعد الخلافة، بل لم يخرج من الشام حتى مات و دخل النار.

فنقول مع عدم الاعتماد على السير، لا سيّما مع معارضة الخبر: يمكن ان يكون اشتبه على بعض الرواة، و كان فى الخبر أنه جرى ذلك بينه (عليه السلام) و بين من أرسله الملعون لأخذ البيعة، و هو مسلم بن عقبة «۲»، ثم نقل

(۱) الكافى ۸: ۲۳۴- ۲۳۵/ ۳۱۳، من الروضة، و ما بين المعقوفتين منه.

(۲) بحار الأنوار ۴۶/ ۱۳۸.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۱۹۹

ما فى كامل الجزرى «۱» ممّا وقع بينه و بين مسلم، و كلّما ذكره رحمه اللّه يجرى فى الخبر المتقدم.

و بالجملة: فالذى عليه المحققون كالاستاذ الأكبر فى التعليقة «۲»، و المحقق البحرانى الشيخ سليمان فى الفوائد النجفيّة «۳»، و المجلسيّين «۴»، و الفاضل النحرير المولى محمّد جعفر بن محمّد طاهر الخراسانى فى اكليل الرجال فقال عند قول الخلاصة: و التفسير موضوع الى آخره، خرّج من هذا التفسير أصحابنا كابن بابويه و غيره ممّن التزم ان لا يذكر فى كتابه إلّا ما صحّ عن الأئمة (عليهم السلام)، انتهى «۵».

و الحر العاملى و المحدث الجزائرى و المحدث التوبلى و العالم الجليل الحسن ابن سليمان الحلى تلميذ الشهيد الأول قال فى كتاب المحتضر: و ممّا يدلّ على رؤية المحتضر النبىّ و عليا و الأئمة (عليهم السلام) عند الموت ما قد جاء فى تفسير الحسن بن على

العسکری (علیهما السلام).

ثم نقل عنه الخبرین و قال: هذان الحدیثان یصرّحان برؤیهٔ المحتضر محمّدا و علیا و غیرهما صلوات اللّه علیهما «۶»، لیس للشک فیها مجال، و کیف یقع الشک فی مثل هـذه الأحادیث المجمع علیها التی یروونها عن الأئمـهٔ (علیهم السـلام) جماعـهٔ علماء الإمامیـهٔ. الی آخره «۷».

و قال فی موضع آخر: و من کتاب التفسیر المنقول بروایهٔ محمّد بن بابویه

(۱) الکامل لابن الأثیر ۴: ۱۱۲– ۱۱۳.

(۲) تعلیقهٔ الوحید البهبهانی ضمن منهج المقال: ۳۱۶.

(۳) الفوائد النجفیهٔ للمحقق الشیخ سلیمان البحرانی: غیر موجود لدینا.

(۴) روضهٔ المتقین ۱۴: ۲۵۰.

(۵) اکلیل الرجال: غیر موجود لدینا.

(۶) فی المصدر: محمدا و علیا علیهما السلام و غیرهما.

(۷) المحتضر: ۲۰– ۲۳.

خاتمهٔ المستدرک، ج۵، ص: ۲۰۰

عن رجاله عن الامام الحسن العسکری علیه الصلاهٔ و السلام قوله عزّ و جلّ:

وَ مِنَ النّاسِ مَنْ یَقُولُ آمَنّا بِاللّهِ. «۱»، و نقل حدیثا طویلا ثم قال: و من التفسـیر الشـریف قوله: وَ إِذا لَقُوا الَّذِینَ. «۲»، الی آخر ما فی هذا الکتاب اللطیف ممّا یدل علی غایهٔ اعتماده علی هذا التفسیر الشریف «۳».

و المولی الجلیل الشیخ عبد علی الحویزاوی صاحب نور الثقلین.

و خاتمهٔ المحدثین و المحققین المولی أبو الحسن الشریف و غیرهم.

فانقدح من جمیع ما ذکرنا ان هذا التفسیر داخل فی جملهٔ الکتب المعتمدهٔ التی أشار إلیها الصدوق فی أوّل الفقیه «۴»، و اللّه العالم.

[۲۹۵] رصه– و إلی محمّد بن القاسم بن الفضیل البصری– صاحب الرضا (علیه السّلام)–:

الحسین بن إبراهیم رضی اللّه عنه، عن علی ابن إبراهیم، عن أبیه، عن عمرو بن عثمان، عنه «۵».

الحسین من مشایخه الذین یروی عنهم مترضیا مترحما مع ان طریقه الی علیّ غیر منحصر فیه.

و فی النجاشی «۶» و الخلاصهٔ: عمرو بن عثمان الثقفی الخزّاز، و قیل الأزدی أبو علی کوفی ثقهٔ، روی عن أبیه، عن سـعید بن یسار، و له ابن اسمه محمّد روی عنه ابن عقده، و کان عمرو بن عثمان نقی الحدیث صحیح الحکایات «۷».

(۱) البقرهٔ: ۲/ ۸.

(۲) البقرهٔ: ۲/ ۷۶.

(۳) المحتضر: ۶۴.

(۴) الفقیه ۱: ۳، من المقدمهٔ.

(۵) الفقیه ۴: ۹۱، من المشیخهٔ.

(۶) رجال النجاشی: ۳۲۳/ ۸۸۱.

(۷) رجال العلامة: ۱۲۱/ ۶.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۰۱

فالسند صحيح على الأصح مع انه يروى عن عمرو: أحمد البرقى «۱»، و الحسن بن على بن فضّال «۲»، و للمشايخ إليهما طرق صحيحة.

و فى النجاشى «۳» و الخلاصة: محمّد بن القاسم بن الفضيل بالياء بعد الضاد ابن يسار النهدى ثقة هو و أبوه و عمّه العلاء و جدّه الفضيل «۴».

فالخبر صحيح.

[۲۹۶] رصو- و إلى محمّد بن قيس:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن أبى نجران، عن عاصم بن حميد، عنه «۵».

السند صحيح على الأصح، و محمّد بن قيس هو أبو عبد اللّه البجلى الكوفى الثقة العين، صاحب كتاب قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام) كما فى النجاشى، و فيه و فى الفهرست: ان عاصم يرويه عنه «۶».

فظهر انه المراد هنا لا غيره ممّن شاركه فى اسم الأب، فالخبر صحيح بالاتفاق لوجود الطريق الصحيح للشيخ الى الصدوق الى عاصم.

[۲۹۷] رصز- و إلى محمّد بن مسعود العياشى:

عن المظفر بن جعفر ابن المظفر العلوى العمرى رضى اللّه عنه، عن جعفر بن محمّد بن مسعود، عن أبيه أبى النضر محمّد بن مسعود العياشى رضى اللّه عنه «۷».

---

(۱) فهرست الشيخ: ۱۱۱/ ۴۷۸.

(۲) رجال النجاشى: ۲۸۷/ ۷۶۶.

(۳) رجال النجاشى: ۳۶۳/ ۹۷۳.

(۴) رجال العلامة: ۱۵۹/ ۱۲۷.

(۵) الفقيه ۴: ۸۵ من المشيخة.

(۶) رجال النجاشى: ۳۲۳/ ۸۸۱ و فهرست الشيخ: ۱۶۲/ ۷۰۲.

(۷) الفقيه ۴: ۹۲، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۰۲

قال الشيخ فى من لم يرو عنهم (عليهم السلام): المظفر بن جعفر بن محمّد بن عبد اللّه بن محمّد ابن عمر بن على بن أبى طالب (عليه السّلام)، روى عنه التلعكبرى اجازة كتب العياشى محمّد بن مسعود بن محمّد بن عياش السلمى، عن ابنه جعفر ابن محمّد، عن أبيه أبى النضر يكنى أبا طالب «۱».

و بينه و بين ما فى المشيخة مخالفة فى والد جعفر الذى فى من لم يرو عنهم (عليهم السلام).

[و] هو جعفر الملک الملتانى فى عمدة الطالب «۲»، و امّا جعفر (بن) «۳» الملک بن محمّد بن عبد اللّه بن محمّد بن الاطرف، و كان قد خاف بالحجاز فهرب فى ثلاثة عشر رجلا من صلبه، فما استقرت به الدار حتى دخل الملتان فلما دخلها فزع اليه أهلها و كثير من أهل السواد و كان فى جماعة قوى بهم على البلد حتى ملكه و خوطب بالملک و ملک أولاده هناک، الى آخر ما قال «۴»، و مثله غيره.

فالظاهر وقوع التحريف فی کلام الصدوق، و الصحيح المظفّر بن جعفر بن محمّد.

و لكن فی الأمالی للشيخ المفيد: أخبرنی الشريف أبو عبد اللّه محمّد بن الحسين الجوانی، قال: أخبرنی أبو طالب المظفّر بن جعفر بن المظفر العلوی العمری عن جعفر بن محمّد بن مسعود «۵». إلی آخره.

و كيف كان فهو من مشايخ الصدوق و الشيخ العديم النظير التلعكبری

---

(۱) رجال الشيخ: ۵۰۰/ ۵۸.

(۲) عمدة الطالب: ۳۶۵.

(۳) بن: من زيادة الأصل علی المصدر.

(۴) عمدة الطالب: ۳۶۶.

(۵) أمالی المفيد: ۷۲/ ۶.

و بتوسطه يرويان كتب العياشی و يعتمدان عليه- و قد مرّ استفادة الوثاقة من ذلك- و الشريف أبو عبد اللّه محمّد شيخ المفيد.

أو نقول كتب العياشی الجليل المعروف ما كانت تحتاج فی صحّة انتسابها إليه إلی الواسطة فهو شيخ اجازة للرواية، فلا يضر الجهل بحاله كما عليه جماعة.

مع ان الراوی عن العياشی غير منحصر فی ابنه، و الراوی عن ابنه غير منحصر فی العلوی العمری، ففی النجاشی بعد ذكر كتبه: أخبرنی أبو عبد اللّه ابن شاذان القزوينی، قال: أخبرنا حيدر بن محمّد بالسمرقندی، قال: حدثنی محمّد بن مسعود «۱».

و فی الفهرست- بعد ذكرها-: أخبرنا جماعة، عن أبی المفضّل، عن جعفر بن محمّد بن مسعود العياشی بجميع كتبه و رواياته «۲».

و فی من لم يرو عنهم (عليهم السلام) جعفر بن محمّد بن مسعود العياشی فاضل روی عن أبيه جميع كتب أبيه، روی عنه أبو المفضل الشيبانی «۳»، ثم

---

(۱) رجال النجاشی: ۳۵۳/ ۹۴۴، و فيه: حدثنا، مكان (حدثنی)، و كلاهما من ألفاظ تأدية الحديث، و قد جعلا من مرتبة واحدة فی أغلب كتب الدراية، و الحق أن (حدثنا) أقل رتبة من (حدثنی) لاحتمال تأويلها فيكون تدليسا، فقد عرف عن الحسن البصری انه كان يقول: حدثنا أبو هريرة، و هو لم يسمع منه، مؤولا قوله انه كان يحدث أهل المدينة و الحسن فی ذلك الحين فيها، و لو قال: حدثنی أبو هريرة، لامتنع عليه تأويله.

انظر: الرعاية: ۲۳۵ و مقباس الهداية ۳: ۷۰- ۷۲ و الباعث الحثيث: ۱۰۵.

أقول: الحديث الموجه للجمع- لا سيما إذا كان غفيرا- ليس كالموجه للفرد من حيث السماع و الاستيعاب.

(۲) فهرست الشيخ: ۱۳۹/ ۱۴.

(۳) رجال الشيخ: ۴۵۹/ ۱۰.

انّهم صرّحوا ان الكشی من غلمان العياشی و أخذ عنه العلم «۱».

و فی النجاشی فی ترجمته: أخبرنا أحمد بن [علی] «۲» بن نوح و غيره، عن جعفر بن محمّد، عنه «۳»، و فی الفهرست: أخبرنا جماعة، عن أبی محمّد هارون ابن موسی، عن محمّد بن عمر بن عبد العزيز الكشی «۴».

فانقدح من جميع ذلك استفاضة الطرق الی كتبه و صحّة بعضها، و امّا العياشی فهو من عيون هذه الطائفة و رئيسها و كبيرها جليل

القدر عظيم الشأن واسع الرواية و نقّادها و نقّاد الرجال.

[۲۹۸] رصح– و إلى محمّد بن مسلم الثقفى:

على بن احمد بن عبد اللّه بن احمد بن أبى عبد اللّه، عن أبيه، عن جده أحمد بن أبى عبد اللّه البرقى، عن أبيه محمّد بن خالد البرقى، عن العلاء بن رزين، عنه «۵».

على من مشايخه و هو و أبوه غير مذكورين، فالسند ضعيف على المشهور الّا انّه يمكن الحكم بصحة طريقه الى محمّد بن مسلم من وجوه:

الأول: ان طريقه الى أحمد البرقى صحيح– كما مرّ «۶» – بل و له اليه طرق كثيرة كما يظهر من مطاوى أسانيده و أظنّه– رحمه اللّه– يتفنّن بذكر مشايخه.

الثانى: ان له طرقا صحيحة كثيرة الى العلاء– كما مرّ «۷» – فلا يضرّ ضعفه بهذا السند.

الثالث: ان الشيخ و ان لم يذكر محمّد بن مسلم فى الفهرست و المشيخة،

---

(۱) رجال الشيخ: ۴۹۷/ ۳۸.

(۲) فى الأصل: أحمد، و الصحيح ما أثبتناه لموافقته المصدر و سائر كتب الرجال، فلاحظ.

(۳) رجال النجاشى: ۳۷۲/ ۱۰۱۸.

(۴) فهرست الشيخ: ۱۴۱/ ۶۰۴.

(۵) الفقيه ۴: ۶– ۷، من المشيخة.

(۶) تقدم فى الجزء الثانى، الطريق رقم: ۱۵.

(۷) تقدم فى الجزء الثانى، الطريق رقم: ۲۰۵.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۲۰۵

الّا انّه يظهر من التهذيب فى مواضع منها فى باب كيفيّة الصلاة ان طريقه إليه:

بإسناده عن احمد بن محمّد بن عيسى، عن على بن الحكم، عن أبى أيوب الخزّاز، عنه «۱».

و بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عنه «۲».

و عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبى عمير، عن عمر بن أذينة، عنه «۳».

و بإسناده عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن محمّد، عن الحسين– يعنى ابن سعيد–، عن صفوان بن يحيى، عن حريز، عنه «۴». و هذه الطرق كلّها صحيحة فلا محلّ للتشكيك فى صحّة السند.

[۲۹۹] رصط– و إلى محمّد بن منصور:

محمّد بن على ماجيلويه رضى اللّه عنه، عن محمّد بن يحيى العطار، عن محمّد بن أبى الصهبان، عن محمّد بن سنان، عنه «۵».

السند صحيح على الأصح من وثاقة محمّد بن سنان.

و اما محمّد بن منصور فمشترك بين جماعة الثقة منهم فى النجاشى «۶» و الخلاصة: محمّد بن منصور بن يونس [بزرج] «۷» معرب [بزرك] «۸» و صرّح فى

---

(۱) تهذيب الأحكام ۲: ۹۵/ ۳۵۴.

(۲) تهذيب الأحكام ۲: ۱۳۴/ ۵۲۰.

(۳) تهذيب الأحكام ۲: ۶۶/ ۲۴۲.

(۴) تهذيب الأحكام ۲: ۶۸/ ۲۴۷.

(۵) الفقيه ۴: ۱۰۶، من المشيخة.

(۶) رجال النجاشي: ۳۶۶/ ۹۸۹.

(۷) رجال العلامة: ۱۵۹/ ۱۳۳، و في الأصل: برزج (الراء ثم الزاى)، و ما أثبتناه هو الصحيح لموافقته المصدرين.

(۸) في الأصل: جرزك، و الصحيح ما أثبتناه كما في روضة المتقين ۱۴: ۴۹۶، و القاموس، و لغة نامه (معجم لغة: فارسي) لعلى أكبر دهخدا، مادة: بزرج، و معناه: الكبير، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۰۶

العدّة «۱» بأنه المراد، و استظهره الشارح و ان احتمل غيره من المجاهيل «۲»، و الحق هو الأول إذ ليس لغيره كتاب فيذكر ليذكر الطريق اليه.

[۳۰۰] ش- و إلى محمّد بن النعمان:

محمّد بن على ماجيلويه رضى اللّه عنه، عن على بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير و الحسن بن محبوب جميعا، عنه «۳».

السند صحيح على الأصح من وثاقة ابن هاشم.

و ابن النعمان هو أبو جعفر الأحول الملقب بمؤمن الطاق الثقة الجليل كما صرّح به في العدّة «۴»، و الجامع «۵»، و الخلاصة «۶»، و احتمل- ضعيفا- ان يكون احد المجهولين «۷»، المذكورين في أصحاب الصادق (عليه السّلام) «۸»:

الأزدى الكوفى أو الحضرمى الكوفى، و عليه أيضا فالخبر صحيح لرواية ابن أبى عمير عنه أو في حكمه لأنّه و ابن محبوب من أصحاب الإجماع.

[۳۰۱] شا- و إلى محمّد بن الوليد الكرماني:

أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضى اللّه عنه، عن على بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عنه «۹».

---

(۱) العدة للكاظمي: ۱۶۶.

(۲) روضة المتقين ۱۴: ۲۵۶.

(۳) الفقيه ۴: ۱۴، من المشيخة.

(۴) العدة للكاظمي: ۱۶۶.

(۵) جامع الرواة ۲: ۲۰۸.

(۶) رجال العلامة: ۱۳۸/ ۱۱.

(۷) صاحب الاحتمال هو المجلسي كما في روضة المتقين ۱۴: ۲۵۷ و ان لم يصرح به المصنف، فلاحظ.

(۸) رجال الشيخ: ۳۰۴/ ۳۵۱ و ۳۵۲ و ۳۵۵.

(۹) الفقیه ۴: ۱۰۵، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۰۷

السند صحیح بما مرّ فی (یا) «۱» و (ید) «۲»، و لکن الکرمانی مجهول غیر مذکور إلّا فی أصحاب الجواد (علیه السّلام) من رجال الشیخ «۳»، إلّا انه یظهر من بعض القرائن أنه بعینه محمّد بن الولید أبو جعفر الخزّاز الکوفی الذی فی النجاشی:

ثقة عین نقیّ الحدیث و له کتاب «۴»، و الکشی و ان جعله فطحیّا الّا انه قال انه من اجلّة العلماء و الفقهاء و العدول «۵». و هی أمور:

أ- ان الصدوق لم یذکر فی المشیخة غیر واحد و من البعید غایته ان یترک الثقة الجلیل الکثیر الروایة و یذکر من لا ذکر له «۶».

ب- ان الخزّاز الکوفی صاحب کتاب معروف ذکره النجاشی «۷»، و الفهرست «۸» و ذکر الطریق الیه فهو اولی بالذکر و الآخر لا کتاب له.

ج- ان الشیخ قال فی رجاله: محمّد بن الولید الخزّاز الکرمانی «۹»، و لم یذکر غیره و لا یمکن عادة ان یترک الثقة الجلیل و یذکر مجهولا- لا- ذکر له، فیعلم انه هو، و الظاهر انّ ما حققناه هو ما جزم به المحقق المیرزا فی المنهج «۱۰»، و التلخیص «۱۱»، و السید فی النقد «۱۲»، فإنّهما لم یذکرا غیر الخزّاز الکوفی، و لولا

---

(۱) تقدم برقم: ۱۱.

(۲) تقدم برقم: ۱۴.

(۳) رجال الشیخ: ۴۰۶/ ۱۸.

(۴) رجال النجاشی: ۳۴۵/ ۹۳۱.

(۵) رجال الکشی ۲: ۸۳۵/ ۱۰۶۲.

(۶) الفقیه ۴: ۱۰۵، من المشیخة.

(۷) رجال النجاشی: ۳۴۵/ ۹۳۱.

(۸) فهرست الشیخ: ۱۴۸/ ۶۲۵، ۱۵۴/ ۶۸۴.

(۹) رجال الشیخ: ۴۰۶/ ۱۸.

(۱۰) منهج المقال: ۳۲۷.

(۱۱) تلخیص المقال: ۲۴۰.

(۱۲) نقد الرجال: ۳۳۷/ ۷۸۹.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۰۸

جزمهما بالاتحاد لذکرا الکرمانی أیضا لشدّة حرصهما علی ضبط ما فی تلک الأصول، و الشارح جعله محتملا، قال: و ان أمکن ان یکون هذا- یعنی الجلیل الخزاز- موصوفا بالکرمانی بان یکون سکن کرمان، و یؤیّده وصفه الشیخ بالخزاز، و الطبقة واحدة لأن أحمد البرقی و إبراهیم بن هاشم فی طبقة واحدة «۱».

قلت: ذکر النجاشی «۲»، و الفهرست «۳» فی موضع ان الراوی لکتاب الخزاز أحمد البرقی و فی موضع رواه بسنده الی الصفار عنه «۴»، و یظهر من الأسانید انه یروی عن محمّد بن الولید: علی بن الحسن بن فضّال «۵»، و سهل ابن زیاد «۶»، و سعد بن عبد اللّه «۷»، و الحمیری «۸»، و محمّد بن احمد بن یحیی «۹»، و عمران بن موسی «۱۰» و کلّهم فی طبقة ابن هاشم، ثم قال الشارح:

و الظاهر ان العلّامة أیضا هکذا فهم لوصفه حدیثه بالصحة، و ان احتمل ان یکون مراده الطریق فقط «۱۱».

[۳۰۲] شب- و إلی محمّد بن یحیی الخثعمی:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن محمّد بن عیسی، عن زکریا المؤمن، عنه «۱۲».

---

(۱) روضة المتقین ۱۴: ۲۵۸.

(۲) رجال النجاشی: ۳۴۵/ ۹۳۱.

(۳) فهرست الشیخ: ۱۵۴/ ۶۸۴.

(۴) فهرست الشیخ: ۱۴۸/ ۶۲۵.

(۵) تهذیب الأحکام ۳: ۳۳۳/ ۱۰۴۳.

(۶) تهذیب الأحکام ۳: ۲۷۰/ ۷۷۶.

(۷) الفقیه ۴: ۴۱، من المشیخة.

(۸) تهذیب الأحکام ۶: ۲۹۵/ ۸۲۴.

(۹) تهذیب الأحکام ۸: ۲۳۵/ ۸۴۶.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۶: ۱۵۴/ ۲۷۲.

(۱۱) روضة المتقین ۱۴: ۲۵۸.

(۱۲) الفقیه ۴: ۳۳، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۰۹

الـذی یظهر من الشارح «۱»، و الکاظمی «۲» و غیرهمـا انّ المراد بزکریا المؤمن هو الموجود فی النجاشـی «۳»، و الخلاصة: زکریا بن محمّـد أبو عبـد اللّه المؤمن روی عن أبی عبد اللّه و أبی الحسن [موسـی] (علیهما السـلام) و لقی الرضا (علیه السـلام) و حکی عنه ما یدلّ علی انه کان واقفیّا و کان مختلط الأمر فی حدیثه «۴».

و علیه: فالسند ضعیف و ربّما یستبعد ضعفه بروایة ابن [بقاح] «۵» عنه کثیرا «۶»، و موسی بن القاسم البجلی «۷»، و حمید بن زیاد «۸»، و علی بن الحکم «۹»، و الحسن ابن محمّد بن سـماعة «۱۰»، و احمد بن إسحاق «۱۱»، و محمّد بن بکر بن جناح «۱۲»، و إبراهیم ابن أبی سمال «۱۳».

و هؤلاء کلّهم ثقات إثبات و ان کان بعضهم واقفیا، و یبعد ان یجتمعوا علی الروایة عن غیر الثقة الضابط، فالظاهر عدّ السند موثقا.

---

(۱) روضة المتقین ۱۴: ۲۵۸.

(۲) هدایة المحدثین: ۲۵۸.

(۳) رجال النجاشی: ۱۷۲/ ۴۵۳.

(۴) رجال العلامة: ۲۲۴/ ۱، بتصرف یسیر.

(۵) فی الأصل: ابن بقاع (بالعین المهملة)، و هو اشتباه و ما أثبتناه هو الصحیح الموافق لکتب الرجال، فلاحظ.

(۶) تهـذیب الأحکام ۹: ۱۷۵/ ۷۱۲، و فیه: الحسن بن علی بن یوسف، و هو ابن بقـاح کمـا یظهر من ترجمته فی سـائر کتب الرجـال، فلاحظ.

(۷) تهذیب الأحکام ۵: ۴۰۷/ ۱۴۱۷.

(۸) تهذیب الأحکام ۷: ۳۹۱/ ۱۵۶۷.

(۹) أصول الكافى ۲: ۱۰۷/ ۱۶.

(۱۰) تهذيب الأحكام ۷: ۱۱۴/ ۴۹۶.

(۱۱) تهذيب الأحكام ۹: ۱۲۲/ ۵۲۷

(۱۲) أصول الكافى ۲: ۳۱۱/ ۵.

(۱۳) تهذيب الأحكام ۴: ۲۸۰/ ۸۴۸.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۱۰

و من المحتمل ان يكون المراد من زكريا المؤمن هو زكريا بن آدم الثقة الجليل المعروف القمى، لا زكريا بن محمّد، فى آخر الجزء الخامس عشر من أمالى أبى على الطوسى: عن والده، عن الغضائرى، عن التلعكبرى، عن ابن عقدة، قال: حدثنا محمّد بن خالد البرقى، قال: حدثنا زكريا المؤمن- و هو ابن آدم القمى الأشعرى-، عن إسحاق بن عبد اللّه بن سعيد بن مالك الأشعرى، قال: سمعت أبا عبد اللّه (عليه السلام) يقول. الخبر «۱».

و منه يظهر ان هذا اللقب له حيث يطلق كما هنا، و فى التهذيب فى باب عقد المرأة على نفسها النكاح «۲» و فى باب الزيادات فى فقه النكاح «۳»، و يؤيّده ان الغالب فى الأسانيد التعبير عن الأول بزكريا بن محمّد أو مع الأزدى أو أبى عبد اللّه المؤمن، و الطبقة أيضا لا تنافى ذلک و اللّه العالم.

و امّا محمّد بن يحيى ففى النجاشى «۴» و الخلاصة: ثقة «۵»، و يروى عنه ابن أبى عمير «۶»، و ابن سماعة «۷»، و عبد اللّه بن المغيرة «۸»، و الحسين بن سعيد «۹»، و احمد بن محمّد بن عيسى «۱۰»، و محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب «۱۱»، و الحسن

---

(۱) أمالى الطوسى: ۲/ ۵۹.

(۲) تهذيب الأحكام ۷: ۳۹۱/ ۱۵۶۷.

(۳) تهذيب الأحكام ۷: ۴۵۱/ ۱۸۰۷.

(۴) رجال النجاشى: ۳۵۹/ ۹۶۳.

(۵) رجال العلامة: ۱۵۸/ ۱۱۹.

(۶) تهذيب الأحكام ۵: ۳/ ۲.

(۷) فهرست الشيخ: ۱۴۱/ ۶۰۶.

(۸) أصول الكافى ۲: ۱۹۸/ ۱۸.

(۹) تهذيب الأحكام ۹: ۳۳۴/ ۳۳۴.

(۱۰) الكافى ۴: ۵۷/ ۱.

(۱۱) تهذيب الأحكام ۶: ۲۵۶/ ۶۷۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۱۱

ابن محبوب «۱»، و القاسم بن محمّد «۲»، و العباس بن عامر «۳»، و أبو إسماعيل السراج عبد اللّه بن عثمان «۴».

و بالجملة فذكره النجاشى، و فى أصحاب الصادق (عليه السّلام) «۵»، و الفهرست «۶»، و الخلاصة و وثقوه و لم يتعرضوا لمذهبه، إلّا انّ فى الاستبصار فى باب من فاته الوقوف بالمشعر الحرام بعد ذكر روايتين: عن محمّد بن يحيى الخثعمى، عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام)، قال: فالوجه فى هذين الخبرين و ان كان أصلهما واحدا و هو محمّد بن يحيى الخثعمى و هو عامى و مع ذلک. إلى آخره «۷».

و ذکرهما أیضا فی التهذیب و ردّه بالاضطراب فإنه یرویه عنه (علیه السلام) فی أحدهما بالواسطة و فی الآخر بدونها ثم اوّله کما فی الاستبصار و لم یطعن علیه بالعامیّة «۸».

و یبعد عامیّته- مضافا الی ما تقدم- ما رواه فیه بإسناده: عن الحسین بن سعید، عن القاسم، عن محمّد بن یحیی الخثعمی، عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) انه قال: أتانی رجلان أظنّهما من أهل الجبل فسألنی أحدهما عن الذبیحة؟ فقلت فی نفسی: و اللّه لا برد لکما علی ظهری «۹» لا تأکل، قال

---

(۱) تهذیب الأحکام ۸: ۳۰۷/ ۱۱۴۴.

(۲) تهذیب الأحکام ۱: ۱۷۷/ ۵۰۷.

(۳) الکافی ۵: ۳۶۶/ ۱.

(۴) رجال النجاشی: ۳۵۹/ ۹۶۳.

(۵) رجال الشیخ: ۳۰۴/ ۳۸۲.

(۶) فهرست الشیخ: ۱۴۱/ ۶۰۶.

(۷) الاستبصار ۲: ۳۰۵/ ۱۰۹۰ و ۱۰۹۱.

(۸) تهذیب الأحکام ۵: ۲۹۲/ ۹۹۲.

(۹) قال الفیض فی الوافی ۳: ۳۷ (باب ذبائح أهل الکتاب و المشرکین):

لعله أرید بالذبیحة، ذبیحة أهل الکتاب، و کان ذلک معهودا بینه و بینهما لأنهما کانا فیما بینهم، لا برد لکما علی ظهری: اما من الإبراد بمعنی التهنی و ازالة التعب، یعنی: لأتحمل لکما علی ظهری المشقة و ارفعها عنکما فأفتیکما بمر الحق من غیر تقیة. و اما (لا) نافیة، یعنی:

لا راحة لکما بإفتائی بالإباحة حاملا وزره علی ظهری. إلی آخر کلامه.

و قال المجلسی فی ملاذ الاخبار ۱۴: ۲۵۱/ ۲۱: و اعلم ان هذا الخبر من معضلات الاخبار، و یمکن ان یوجه بوجوه لا یخلو جلها بل کلها من بعد و إجمال، ثم ذکر أربعة وجوه، فراجع.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۱۲

محمّد: فسألته انا عن ذبیحة الیهودی و النصاری؟ فقال: لا تأکل منه «۱»، و فیه من الدلالة علی عدم عامیّته ما لا یخفی، و بالجملة: فالخبر صحیح أو فی حکمه.

[۳۰۳] شج- و إلی محمّد بن یعقوب الکلینی:

محمّد بن عصام الکلینی و علی بن احمد بن موسی و محمّد بن أحمد السنانی رضی اللّه عنهم، عن محمّد بن یعقوب الکلینی، و کذلک جمیع الکافی فقد رویته [عنهم، عنه] «۲»، عن رجاله «۳».

الثلاثة من مشایخه الذین یذکرهم کثیرا مترضّیا، و یروی الکافی عن مؤلّفه جلّ من فی هذه الطبقة من الأجلّاء، قد أشرنا إلی أسامیهم فی آخر ترجمته فی الفائدة الثالثة «۴» فلا حاجة الی التطویل فی الکلام.

[۳۰۴] شد- و إلی مرازم بن حکیم:

محمّد بن علی ماجیلویه، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن محمّد بن أبی عمیر، عنه «۵».

السند صحيح على الأصح.

---

(۱) نسخة بدل: ذبيحته، (منه قدس سره) و الخبر فى تهذيب الأحكام ۹: ۶۷/ ۲۸۶.

(۲) فى الأصل: عنه عنهم، و هو اشتباه بلا أدنى تأمل، و ما أثبتناه موافق للمصدر و هو الصحيح كما لا يخفى.

(۳) الفقيه ۴: ۱۱۶، من المشيخة.

(۴) انظر: الجزء الثالث، العاشر من المشايخ العظام.

(۵) الفقيه ۴: ۶۰، من المشيخة.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۱۳

و اما مرازم بن حكيم المداينى مولى الأزد فثقة فى النجاشى «۱»، و الخلاصة «۲»، و أصحاب الكاظم (عليه السلام) «۳» و هو عمّ على بن حديد، و يروى عنه: ابن أبى عمير «۴»، و جميل بن درّاج «۵»، و حماد بن عثمان «۶»، و احمد بن محمّد بن أبى نصر «۷»، و حريز «۸»، و يونس بن عبد الرحمن «۹»، و صفوان «۱۰»، و على بن حديد «۱۱»، و الكاهلى «۱۲» فهو معدود من الأجلّاء.

و فى الكافى بإسناده عن محمّد بن عمرو الكوفى- أخى يحيى-، عن مرازم ابن حكيم، قال: سمعت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) يقول: ما تنبّأ نبىّ قطّ حتى يقرّ للّه بخمس: البداء، و المشيّة، و السجود، و العبودية، و الطاعة «۱۳».

[۳۰۵] شه- و إلى مروان بن مسلم:

أبوه، عن محمّد بن يحيى العطار، عن محمّد بن احمد بن يحيى، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسين، عن على بن يعقوب الهاشمى، عنه «۱۴».

السند صحيح الى سهل الذى صعب أمره على ائمة الجرح و التعديل

---

(۱) رجال النجاشى: ۴۲۴/ ۱۱۳۸.

(۲) رجال العلّامة: ۱۷۰/ ۷.

(۳) رجال الشيخ: ۳۵۹/ ۶.

(۴) الكافى ۴: ۵۴۵/ ۲۷.

(۵) الكافى ۴: ۲۷/ ۸.

(۶) تهذيب الأحكام ۷: ۲۸۳/ ۱۱۹۷.

(۷) تهذيب الأحكام ۵: ۱۷۱/ ۵۶۷.

(۸) تهذيب الأحكام ۲: ۱۱۰/ ۴۱۵.

(۹) الكافى ۶: ۳۲۴/ ۱.

(۱۰) الفقيه ۴: ۱۳۸/ ۴۸۱.

(۱۱) الكافى ۶: ۲۷۶/ ۴.

(۱۲) الكافى ۶: ۳۰/ ۲.

(۱۳) الكافى ۱: ۱۱۵/ ۱۳.

(۱۴) الفقيه ۴: ۷۷، من المشيخة:

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۱۴

فضعّفه بعضهم و هو المشهور، و زكاه آخرون و هم جمع من المحققين، و يظهر بعد التأمل ان حاله كحال اخوانه الذين ابتلوا بما ابتلى به مثل جابر و المفضّل و محمّد ابن سنان، و الكلام فيه طويل و قد أفرده بالتأليف السيد المعظم صاحب مطالع الأنوار «۱» طاب ثراه.

و نحن نذكر خلاصة ما قيل أو يمكن ان يقال فيه مدحا و قدحا:

امّا الأول: فهی أمور:

أ- قول الشيخ فی أصحاب الهادی (عليه السّلام) من رجاله: سهل الآدمی يكنى أبا سعيد ثقة رازی «۲»، و قد ألفه «۳» بعد تأليف الفهرست، لقوله فی ترجمة الصدوق «۴» و الكلينی «۵» و العياشی «۶»: إنی ذكرت كتبهم فی الفهرست «۷»، و يعلم من التهذيب «۸» أيضا ان بناءه كان على ذلك «۹».

فإنه- رحمه اللّه- كما نصّ عليه الأستاذ الأكبر: كثيرا ما يتأمّل فی أحاديث جماعة بسببهم، و لم يتفق له فی كتبه مرّة ذلك فی حديث بسببه، بل و فی خصوص الحديث الذی هو واقع فی سنده ربّما يطعن بل و يتكلف فی الطعن من غير جهة و لا يتأمّل فيه أصلا «۱۰».

و من هنا يظهر ضعف ما فی تكملة الكاظمی من ان الشيخ ذكر فی أول

---

(۱) مطالع الأنوار: الرسائل الرجالية للمحقق الشفتی الجيلانی: رسالة سهل بن زياد: ۱۰۶.

(۲) رجال الشيخ: ۴۱۶/ ۴.

(۳) ای: كتاب الرجال للشيخ الطوسی.

(۴) رجال الشيخ: ۴۹۵/ ۲۵، و فيه: له مصنفات كثيرة ذكرناها فی الفهرست.

(۵) رجال الشيخ: ۴۹۶/ ۲۷، و فيه: و ذكرنا كتبه فی الفهرست.

(۶) رجال الشيخ: ۴۹۷/ ۳۲، و فيه: صنف أكثر من مائتی مصنف ذكرناها فی الفهرست.

(۷) انظر فهرست الشيخ: ۱۵۶/ ۷۰۵، ۱۳۵/ ۶۰۱، ۱۳۶/ ۶۰۳.

(۸) تهذيب الأحكام ۱۰: ۵۴، من المشيخة.

(۹) ای: على توثيقه.

(۱۰) تعليقة الوحيد ضمن منهج المقال للاسترآبادی: ۱۷۶- ۱۷۷.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۱۵

كتابيه «۱»: ان المنشأ فی تصنيفهما هو اختلاف الاخبار، و رفع التناقض الظاهر بينهما، و مقتضى ذلك جمع جميع ما ورد عنهم من غير التفات إلى أنّه معتمد وثقه، فروايته عن الرجل لا [تقتضی] «۲» الوثاقة و الاعتماد «۳». إلى آخره.

وجه الظهور: ان التمسک ليس بمجرد ذكره خبرا هو فی سنده بل بعدم الطعن فيه فی محلّ كان عليه الطعن على السند بسببه لو كان مطعونا، كما طعن فی سند حديث العدد «۴» بمحمد بن سنان الموجود فيه، و بحديث من فاته الوقوف بالمشعر «۵» بوجود محمّد بن يحيى الخثعمی فی سنده و هو عامی و هكذا.

ب- انه ممّن يروی [عن] «۶» ثلاثة من الأئمة (عليهم السلام)، و هم:

---

(۱) ای: التهذيب و الاستبصار.

انظر تهذيب الأحكام ۱: ۳- ۴، من المقدمة، و الاستبصار ۱: ۴- ۵، من المقدمة أيضا.

(۲) فی الأصل: لا یقتضی- بالیاء المعجمة- و ما أثبتناه هو الصحیح لغة، و موافقا للمصدر.

(۳) تکمل الرجال ۱: ۴۸۷- ۴۸۸.

(۴) رواه المفید فی الرسالة العددیّة: ۹ بإسناده عن أبی عبد اللّه علیه السلام و فیه محمد بن سنان، و الحدیث بخصوص عدد شهر رمضان، قال المفید معقبا علیه: و هذا الحدیث شاذ، نادر، غیر معتمد علیه، فی طریقه محمد بن سنان، و هو مطعون فیه، لا تختلف العصابة فی تهمته و ضعفه، و ما کان هذا سبیله لم یعمل علیه فی الدین و قد ورد مثل هذا الکلام فی حقه من قبل شیخ الطائفة فی التهذیب ۷: ۳۶۱/ ۱۴۶۴، و الاستبصار ۳: ۲۲۴/ ۸۱۰ فراجع.

(۵) رواه الشیخ عن الخثعمی بطریقین أحدهما مرسلا و الآخر مسندا فی التهذیب ۵:

۲۹۲/ ۹۹۲، ۵: ۲۹۳/ ۹۹۳ و الاستبصار ۲: ۳۰۵/ ۱۰۹۰ و ۱۰۹۱، و کلاهما عن أبی عبد اللّه علیه السلام، و فیهما: نفی البأس عمن لم یقف بالمزدلفة و لم یبت بها حتی اتی منی.

و ظاهر العمل بخلافه.

قال الشهید الأول: و لو ترک الوقوف بالمشعر جهلا بطل حجه عند الشیخ فی التهذیب، و روایة محمد بن یحیی بخلافه، و تأولها الشیخ علی تارک کمال الوقوف جهلا، و قد اتی بالیسیر منه. الدروس: ۱۲۳.

و قال المجلسی فی ملاذ الأخیار ۸: ۱۷۴/ ۳۰: ان ظاهر الأصحاب ان من ترک الوقوف بالمشعر لیلا و قبل طلوع الشمس عامدا یفسد حجه سواء کان عالما أو جاهلا، فراجع.

(۶) فی الأصل: من، و ما أثبتناه هو الأنسب للمقام، و الأقرب الی لغة تحمّل الحدیث و آداب نقله، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۱۶

الجواد و الهادی و العسکری (علیهم السلام) کما یظهر من ذکره فی رجال الشیخ فی الأبواب الثلاثة «۱»، و قال أبو عمرو الکشی فی رجاله: فی سهل بن زیاد الآدمی أبی سعید، قال نصر بن الصباح: سهل بن زیاد الرازی أبو سعید الآدمی یروی عن أبی جعفر و أبی الحسن و أبی محمّد صلوات اللّه علیهم «۲»، و لم یذکر فی ترجمته غیر هذا.

و لا- یخفی علی من أنس بکلماتهم انّهم یذکرون ذلک فی مقام مدح الراوی و علوّ مقامه، و إذا لوحظ مع ذلک انه لم یرد فیه طعن من أحدهم (علیهم السلام) کما ورد منهم الطعن و الذم و اللعن فی حقّ جماعة من الغلاة و الکذابین فی هذه الطبقة- مع انه کان معروفا مشهورا یروی عنهم (علیهم السلام)- کانت دلالته علی المدح القریب من الوثاقة ظاهرة.

ج- ما فی النجاشی قال: و قد کاتب أبا محمّد العسکری (علیه السّلام) علی ید محمّد بن عبد الحمید العطار للنصف من شهر ربیع الآخر سنة خمس و خمسین و مائتین، ذکر ذلک [احمد بن علی] «۳» بن نوح و احمد بن الحسین رحمهما اللّه انتهی «۴».

و هذه المکاتبة هی ما رواه الصدوق فی الباب (۶) من کتاب التوحید:

عن احمد بن محمّد بن یحیی العطار، عن أبیه، عن سهل بن زیاد، انه قال:

کتبت الی أبی محمّد (علیه السّلام) سنة خمس و خمسین و مائتین: قد اختلف یا سیدی أصحابنا فی التوحید منهم من یقول هو جسم و منهم من یقول صورة،

---

(۱) رجال الشیخ: ۴۱۶/ ۱، ۴۱۶/ ۴، ۴۳۱/ ۲.

(۲) رجال الکشی ۲: ۸۳۷/ ۱۰۶۹.

(۳) فی الأصل: علی بن احمد، و هو اشتباه، و الصحیح ما أثبتناه لموافقته ما فی المصدر و سائر کتب الرجال، فلاحظ.

(۴) رجال النجاشی: ۱۸۵/ ۴۹۰.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۱۷

فإن رأیت یا سیدی ان تعلّمنی من ذلک ما أقف علیه و لا أجوزه فکنت «۱» متطوّلا علی عبدک؟ فوقع (علیه السّلام): سألت عن التوحید و هذا عنکم معزول، اللّه واحد احد، صمد، لم یلد و لم یولد، و لم یکن له کفوا احد، خالق لیس بمخلوق، یخلق تبارک و تعالی ما یشاء من الأجسام و غیر ذلک، و یصوّر ما یشاء، و لیس بمصوّر، جلّ ثناؤه، و تقدست اسماؤه، [و] «۲» تعالی عن ان یکون له [شبیه] «۳» هو لا غیره لیس کمثله شی‌ء، و هو السمیع البصیر «۴».

و رواه الکلینی فی الکافی: عن علی بن محمّد و محمّد بن الحسن، عن سهل مثله «۵».

قال السید المعظم فی الرسالة: و لا یخفی انّ فیه دلالة علی مدحه من وجوه: منها کونه ممّن کاتب أبا محمّد العسکری (علیه السلام) لا سیّما علی ید محمّد بن عبد الحمید الذی وثقه النجاشی «۶»، و العلامة «۷» فقالا: انّه کان ثقة من أصحابنا الکوفیین. إلی آخره «۸».

قلت: وجه الخصوصیّة، أن سند المکاتبة یصیر حینئذ صحیحا فان کونه علی یده لم یثبت من طرف سهل، بل لاخبار الثقتین الجلیلین کما فی النجاشی «۹» و یخرج الخبر أیضا عن مناقشة کون سهل راوی مدحه، فمکاتبته إیّاه (علیه

---

(۱) نسخة بدل: فعلت «منه قدس سره»، و فی المصدر کذلک.

(۲) ما أثبتناه بین معقوفین من المصدر.

(۳) فی الأصل: شبه، و ما أثبتناه من المصدر.

(۴) التوحید: ۱۰۱/ ۱۴.

(۵) أصول الکافی ۱: ۸۰ (من المتابعات) بعد الحدیث التاسع.

(۶) رجال النجاشی: ۳۳۹/ ۹۰۶.

(۷) رجال العلامة: ۱۵۴/ ۸۴.

(۸) مطالع الأنوار: الرسائل الرجالیة لحجة الإسلام الشفتی، رسالة سهل بن زیاد: ۱۰۷.

(۹) رجال النجاشی: ۱۸۵/ ۴۹۰.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۱۸

السلام)، و سؤاله عن مسائل التوحید، و اعتناؤه (علیه السّلام) بجوابه بخطّه المبارک لا یجتمع قطعا مع ما نسب الیه من الغلوّ و الکذب کما یأتی.

و اعلم ان کلمة أئمة الرجال متفقة علی ان أحمد بن محمّد بن عیسی لقی الرضا «۱»، و الجواد «۲»، و الهادی «۳» (علیهم السلام)، و لم یذکره أحد فی أصحاب أبی محمّد العسکری (علیه السّلام)، و وفاة الهادی (علیه السلام) کانت سنة أربع و خمسین بعد المائتین، فتکون وفاة احمد فیها أو قبلها «۴» فتکون المکاتبة بعد وفاة احمد الذی إلیه ینتهی ما نسب الی سهل من أسباب الضعف، فلو سلم اصابته فیما فعل به و قال فیه لکانت المکاتبة ناسخة لهما، فکیف لو ظهر خطؤه فیهما کما ستعرف؟

و فی التهذیب فی باب الوصیّة المبهمة، بإسناده إلی سهل بن زیاد، قال:

کتبت الی أبی محمّد (علیه السّلام): رجل کان له ابنان فمات أحدهما- الی ان قال-: فوقع (علیه السلام): ینفذون فیها وصیّة أبیهم علی ما سمّی، فان لم

---

(۱) رجال الشیخ: ۳۶۶/ ۳.

(۲) رجال الشیخ: ۳۹۷/ ۶.

(۳) رجال الشیخ: ۴۰۹/ ۳.

(۴) أقول: ذکر العلامة فی رجاله عند ترجمة احمد بن محمد بن خالد البرقی: ۱۴/ ۷ عن الغضائری: أن أحمد بن محمد بن عیسی مشی فی جنازة أحمد بن محمد بن خالد البرقی حافیا حاسرا لیبرء نفسه مما قذفه به.

و قال النجاشی- فی ترجمة أحمد بن محمد بن خالد- و قال احمد بن الحسین (رحمه اللّه) فی تاریخه: توفی احمد بن أبی عبد اللّه البرقی [و هو احمد بن محمد بن خالد] فی سنة أربع و سبعین و مائتین، و قال علی بن محمد ماجیلویه: مات سنة أخری، سنة ثمانین و مائتین. رجال النجاشی: ۷۷/ ۱۸۲.

و بمقتضی ذلک یکون الصحیح فی وفاة أحمد بن محمد بن عیسی هو بعد السنتین المذکورتین، لا فی سنة وفاة الامام الهادی علیه السلام، و لا قبلها، و سیأتی مثله فی الهامش/ ۲ من هذه الفائدة، صحیفة: ۲۳۰، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۱۹

یکن سمّی [شیئا] ردّوها الی کتاب اللّه عزّ و جلّ إن شاء اللّه «۱»، و ذکر طریقه إلیه فی المشیخة «۲» کما یأتی «۳».

د- روایة اجلّة هذه الطبقة عنه، مثل الشیخ الجلیل الفضل بن شاذان کما یأتی «۴»، و شیخ الأشعریین محمّد بن یحیی العطار «۵»، و شیخ أصحابنا و وجههم بقم الحسن بن متّیل القمی کما فی کامل الزیارات فی باب فضل زیارة المؤمنین «۶»، و فی باب ان الحائر من المواضع التی یحبّ اللّه ان یدعی فیها «۷»، و فی باب فضل کربلاء «۸»، و فی باب الإتمام عند قبر الحسین (علیه السلام) «۹».

و محمّد بن الحسن الصفار کما فی التهذیب فی باب المسنون من الصلاة «۱۰»، و فی الفقیه فی باب الرجل یوصی وصیّته فینساها الوصی «۱۱».

و فی توحید الصدوق عن محمّد بن الحسن بن أحمد بن الولید رضی اللّه عنه، قال: حدثنا محمّد بن الحسن الصفار، عن سهل بن زیاد، عن حمزة بن محمّد، قال: کتبت الی أبی الحسن (علیه السّلام)، الخبر «۱۲».

---

(۱) تهذیب الأحکام ۹: ۲۱۴/ ۸۴۶، و ما بین معقوفین منه.

(۲) تهذیب الأحکام ۱۰: ۵۴- ۵۵، من المشیخة.

(۳) سیأتی فی الفائدة السادسة برقم: ۳۲۷.

(۴) سیأتی فی هذه الفائدة، صحیفة: ۲۲۷، و انظر تعلیقتنا هناک.

(۵) الکافی ۶: ۳۸۴/ ۲، و فیه: محمد بن یحیی من غیر تقیید و الظاهر هو العطار، فلاحظ.

(۶) کامل الزیارات: ۳۲۱/ ۴ و ۸ و ۱۵۰.

(۷) کامل الزیارات: ۲۷۳/ ۱.

(۸) کامل الزیارات: ۲۷۰/ ۱۲.

(۹) کامل الزیارات: ۲۴۸/ ۱.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۲: ۸/ ۱۴.

(۱۱) الفقیه ۴: ۱۶۲/ ۵۶۵.

(۱۲) التوحید: ۹۷/ ۳.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۲۰

و بهذا الاسناد، عن سهل، عن محمّد بن إسماعیل بن بزیع، عن محمّد ابن زید، قال: جئت الی الرضا (علیه السّلام) اسأله عن التوحید، الخبر «۱».

و علی ما ذکره جماعة من کونه داخلا فی عدّة ثقة الإسلام فروایته عنه لا تحصی و لکن عرفت ضعفه فی الفائدة السابقة «۲».

و محمّد بن علی بن محبوب فی التهذیب فی باب حکم الظهار «۳».

و علی بن إبراهیم فی الکافی فی باب الرجل یدخل یده فی الإناء قبل ان یغسلها «۴».

و أبو [الحسین] «۵» محمّد بن جعفر الأسدی کثیرا «۶»، و محمّد بن قولویه «۷»، و محمّد بن الحسن بن الولید أو ابن علی بن مهزیار «۸».

---

(۱) التوحید: ۹۸/ ۵.

(۲) تقدم فی الفائدة الرابعة.

(۳) تهذیب الأحکام ۸: ۱۰/ ۲۹.

(۴) لم نقف علی روایته عنه لا فی کتب الحدیث و لا فی کتب الرجال، و الباب المشار الیه فیه: علی ابن محمد عن سهل، انظر الکافی ۳: ۱۲/ ۶، و علی هذا هو علی بن محمد بن إبراهیم الملقب بعلان کما حققناه، فلاحظ.

(۵) فی الأصل: أبو عبد اللّه، و ما أثبتناه هو الصحیح لموافقته ما فی المصدر و سائر کتب الرجال، و یقال له: محمد بن أبی عبد اللّه، انظر رجال النجاشی: ۳۷۳/ ۱۰۲۰ و رجال الشیخ:

۴۹۶/ ۲۸ و فهرست الشیخ: ۱۵۱/ ۶۵۶، و رجال العلامة: ۱۶۰/ ۱۴۵ و ابن داود:

۱۶۸/ ۱۳۳۷.

(۶) الفقیه ۲: ۱۲۷/ ۵۴۶.

(۷) لم نقف علی روایته عنه لا فی کتب الحدیث و لا فی کتب الرجال، و الظاهر انه یروی عن سهل بأکثر من واسطة، ففی الإستبصار ۲: ۳۳۵/ ۱۱۹۳ روی عن أبیه و محمد بن الحسن، عن الحسن بن متّیل، عن سهل بن زیاد، فلاحظ.

(۸) التردد هو بین محمد بن الحسن بن الولید، و محمد بن الحسن بن علی بن مهزیار، و لم نجد لأی منهما روایة عن سهل بن زیاد، و الظاهر وقوع الاشتباه، لان ابن الولید یروی عن سهل بتوسط سعد بن عبد اللّه کما فی فهرست الشیخ: ۸۰/ ۳۳۹، و سعد هذا توفی سنة ۲۲۹ أو ۳۰۱ ه علی ما فی النجاشی: ۱۷۸/ ۴۶۷، و ابن الولید متأخر عن ذلک بأکثر من أربعین عاما حیث توفی سنة ۳۴۳ ه و هو من مشایخ الصدوق المتوفی سنة ۳۸۵ ه، و من البعید ان یکون قد أدرک ممن ذکر فی أصحاب الجواد و الهادی و العسکری علیهم السلام و هو سهل بن زیاد.

أما روایة محمد بن الحسن مطلقا، عن سهل بن زیاد کما فی التهذیب ۱: ۸۰/ ۲۰۶ و الاستبصار ۱: ۶۹/ ۲۱۱، و الکافی ۱: ۲۰/ ۲۶ و ۳: ۲۷/ ۹، ۲۸/ ۵، ۵۰/ ۳ فالمقصود منه هو محمد بن الحسن الصفار شیخ ابن الولید کما حققناه، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۲۱

و أبو الحسن علی بن محمّد بن إبراهیم الرازی المعروف بعلّان «۱»، بل و ثقة الإسلام الکلینی کما فی التهذیب فی باب الزیادات بعد باب الصلاة «۲»، و فی آخر باب الطواف أیضا «۳»، و فی الکافی فی آخر باب الخواتیم: سهل بن زیاد، عن محمّد بن عیسی «۴»، و السند الذی قبله: عدّة من أصحابنا عن احمد ابن محمّد بن خالد- الی آخره-، و هکذا الی ثلاثة أحادیث لیس فی سندها سهل، فیظهر منه انّه رواه عنه بلا واسطة.

و فی باب حدّ حفر القبر و اللحد و الشق اوّله: سهل بن زیاد، قال:

روی أصحابنا ان حدّ القبر إلی الترقوة، و قال بعضهم: إلی الثدی، و قال بعضهم: قامة الرجل حتی یمدّ الثوب علی رأس من فی القبر، و امّا اللحد فبقدر ما یمکن الجلوس، قال: و لمّا حضر علی بن الحسین (علیهما السلام) الوفاة، الخبر «۵».

[و فیه]: سـهل عن بعض أصـحابه عن أبی همـام. إلی آخره «۶»، و یظهر منه مضافا الی روایته عنه غایـهٔ اعتمـاده علیه، و لاـ یخفی أن الطبقهٔ لا تنافی

(۱) الکافی ۳: ۲۸/ ۴.

(۲) تهذیب الأحکام ۳: ۲۰۶/ ۴۹۱.

(۳) تهذیب الأحکام ۵: ۱۳۴/ ۴۴۲.

(۴) الکافی ۶: ۴۷۰/ ۱۷.

(۵) الکافی ۳: ۱۶۵/ ۱.

(۶) الکافی ۳: ۱۶۶/ ۲.

خاتمهٔ المستدرک، ج۵، ص: ۲۲۲

ذلـک کمـا لاـ تنـافی بین روایته عنه بلاـ واسـطهٔ و بین روایته عنه فی الغـالب مع الواسـطهٔ، فقول صـاحب الجـامع: - بعـد نقـل مـا فی التهـذیب- و هو مرسل، لانه کلّما روی عن سـهل روی بواسـطهٔ عـدّهٔ من أصـحابنا، أو علی بن محمّـد، أو محمّـد بن أبی عبد اللّه، أو غیرهم «۱»، فی غیر محلّه.

و احمـد بن أبی عبد اللّه «۲»، و محمّـد بن احمد بن یحیی «۳»، و سـعد بن عبد اللّه کما فی الکشـی فی ترجمهٔ القاسم الیقطینی «۴»، و الحسین بن الحسن بن بندار القمی «۵» من مشایخ الکشی، و محمّد بن عقیل الکلینی «۶» من مشایخ ثقهٔ الإسلام.

ه- اعتماد المشایخ العظام علیه و اکثارهم من الروایهٔ عنه.

امّا ثقـهٔ الإسـلام فلا یخفی- علی من راجع جامعه الکافی- کثرهٔ اعتنائه به و إکثاره من نقل الحدیث بتوسـطه و عدّه فی عداد المشایخ الأجلّهٔ حتی عدّ له عدّهٔ، و هکذا الشیخ الصدوق فی جمیع کتبه التی بأیدینا.

و امّا الشـیخ أبو عبد اللّه المفید ففی رسالته العددیهٔ فی الردّ علی الصدوق بعد ان ذکر حدیث حذیفهٔ بن منصور و فی سنده محمّد بن سنان و طعن علیه بسببه و ذکر حدیثا سنده: محمّد بن یحیی، عن سهل بن زیاد الآدمی، عن بعض

(۱) جامع الرواهٔ ۱: ۳۹۳.

(۲) فهرست الشیخ: ۸۰/ ۳۳۹.

(۳) فهرست الشیخ: ۸۰/ ۳۳۹.

(۴) رجال الکشی ۲: ۸۰۴/ ۹۹۶.

(۵) رجال الکشی ۲: ۸۰۷/ ۱۰۰۶.

(۶) محمد بن عقیل الکلینی هو من العدهٔ التی روی عنها محمد بن یعقوب عن سهل فی أکثر من تسعمائهٔ مورد فی الکافی.

انظر: الشیخ الکلینی و کتابه الکافی «الفروع» رسالهٔ ماجستیر للسید ثامر هاشم حبیب العمیدی: ۴۰۳.

خاتمهٔ المستدرک، ج۵، ص: ۲۲۳

أصـحابه، عن الصادق (علیه السّـلام) و طعن علیه بوجوه کثیرهٔ ترجع إلی العلّهٔ فی المتن و الإرسال فی السند و لم یصنع بسهل ما صنع قبیله بمحمّد «۱».

و روی فی کتاب الاختصاص، عن محمّد بن الحسن بن الولید، قال:

حمل الی محمّد بن موسی بن المتوکل رقعهٔ من أبی (الحسن) «۲» الأسدی، قال:

حدثنی سهل بن زیاد الآدمی لما ان صنّف عبد اللّه بن المغیرة کتابه وعد أصحابه ان یقرأ علیهم فی زاویة من زوایا مسجد الکوفة- و کان له أخ مخالف- فلمّا ان حضروا لاستماع الکتاب جاء الأخ و قعد، قال: فقال لهم: انصرفوا الیوم، فقال الأخ: این ینصرفون فانّی أیضا جئت لما جاءوا؟ قال: فقال له: لما جاءوا؟

قال: یا أخی أریت فیما یری النائم ان الملائکة تنزل من السماء، فقلت: لماذا ینزلون هؤلاء؟ فقال قائل: ینزلون یستمعون الکتاب الذی یخرجه عبد اللّه بن المغیرة، فانا أیضا جئت لهذا و انا تائب الی اللّه، قال: فسرّ عبد اللّه بن المغیرة بذلک «۳».

و لا یخفی ما فی نقل هؤلاء الأجلّة هذه الحکایة عنه من الدلالة علی الاعتماد.

و فی النجاشی فی ترجمته: و له کتاب النوادر أخبرناه محمّد بن محمّد، قال:

حدثنا جعفر بن محمّد، عن محمّد بن یعقوب، قال: حدثنا علی بن محمّد، عن سهل بن زیاد، و رواه عنه جماعة «۴»، و المراد بمحمّد بن محمّد هو المفید، و روایته الکتاب بتوسّط المشایخ الأجلّة لا تکون الّا مع اعتماده علیه.

و امّا الشیخ فقد تقدم ما یدلّ علی ذلک، و ذکره أیضا فی المشیخة فی عداد

---

(۱) الرسالة العددیة: ۹- ۱۰.

(۲) کذا فی الأصل و المصدر، و الظاهر انه: أبو الحسین محمد بن جعفر الأسدی، فلاحظ.

(۳) الاختصاص: ۸۵.

(۴) رجال النجاشی: ۱۸۵/ ۴۹۰.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۲۴

من نقل عن أصله أو کتابه، و قال: ما ذکرته عن سهل بن زیاد فقد رویته بهذه الأسانید: عن محمّد بن یعقوب، عن عدّة من أصحابنا- منهم علی بن محمّد و غیره- عن سهل بن زیاد «۱».

و کونه کثیر الروایة جدّا، و أکثرها سدیدة مقبولة مفتی بها کما صرّح فی التعلیقة «۲»، و قد ورد فی النصوص ان منزلة الرجال علی قدر روایتهم عنهم (علیهم السلام).

ففی أصل زید الزرّاد، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، قال: قال أبو جعفر (علیه السلام): یا بنیّ اعرف منازل شیعة علی (علیه السلام) علی قدر روایتهم و معرفتهم «۳».

و فی غیبة النعمانی، عن جعفر بن محمّد الصادق (علیهما السلام) انه قال: اعرفوا منازل شیعتنا عندنا علی حسب روایتهم و فهمهم عنّا، الخبر «۴».

و فی لفظ الکشی: اعرفوا منازل الرجال منّا علی قدر روایتهم عنّا «۵»، و فی لفظ آخر منازل الناس منّا. إلی آخره «۶».

و ظاهر الجمیع کون کثرة الروایة عنهم (علیهم السلام) مع الواسطة أو بدونها مدحا عظیما کما علیه علماء الفن، فإنّهم عدّوها من أسبابه، لکشفها غالبا عن اهتمامه بأمور الدین و سعیه فی نشر آثار السادات المیامین، و هذه فضیلة عظیمة توصل صاحبها الی مقام علیّ یکشف عنه التوقیع المبارک المهدوی (علیه

---

(۱) تهذیب الأحکام ۱۰: ۵۴- ۵۵، من المشیخة.

(۲) تعلیقة الوحید علی منهج المقال: ۱۷۴.

(۳) الأصول الستة عشر: ۳.

(۴) غیبة النعمانی: ۲۲ و فیه: (. قدر روایتهم عنا و فهمهم منا).

(۵) رجال الکشی ۱: ۵/ ۱.

(۶) رجال الکشی ۱: ۶/ ۳.

خاتمۀ المستدرک، ج۵، ص: ۲۲۵

السلام): و اما الحوادث الواقعۀ فارجعوا فیها الی رواۀ أحادیثنا. إلی آخره «۱».

و الصادق (علیه السّلام) ما یمنعک عن محمّد بن مسلم فإنه سمع من أبی و کان عنده وجیها «۲»، قال العلامۀ الطباطبائی فی رجاله مضافا الی کثرۀ روایاته فی الفروع و الأصول و سلامتها عن وجوه الطعن و التضعیف خصوصا عمّا غمز به من الارتفاع و التخلیط فإنّها خالیۀ عنهما و هی أعدل شاهد علی براءته عما قیل فیه، انتهی «۳».

و یأتی بعض مدائحه فی الجواب عن أسباب قدحه التی:

أولها: ما فی النجاشی: سهل بن زیاد أبو سعید الآدمی الرازی، کان ضعیفا فی الحدیث، غیر معتمد فیه، و کان احمد بن محمّد بن عیسی یشهد علیه بالغلو و الکذب، و قد کاتب أبا محمّد العسکری (علیه السّلام) «۴» الی آخر ما مرّ.

ثانیها: ما فی الکشی: قال علی بن محمّد القتیبی: سمعت الفضل بن شاذان یقول فی أبی الخیر و هو صالح بن سلمۀ أبو حماد الرازی: أبو الخیر کما کنی، و قال علی: کان أبو محمّد الفضل یرتضیه و یمدحه و لا یرتضی أبا سعید الآدمی، و یقول: هو أحمق «۵».

و ثالثها: ما فی الخلاصۀ «۶» و نقد التفریشی عن الغضائری فی ترجمته:

کان ضعیفا جدّا فاسد الروایۀ و المذهب، و کان احمد بن محمّد بن عیسی الأشعری أخرجه من قم و أظهر البراءۀ منه و نهی الناس عن السماع منه و الروایۀ

---

(۱) إکمال الدین: ۴۸۴، و کتاب الغیبۀ للطوسی: ۱۷۷، و الاحتجاج: ۴۷۰.

(۲) رجال الکشی ۱: ۱۶۲/ ۲۷۳.

(۳) رجال السید بحر العلوم: ۳/ ۲۴.

(۴) رجال النجاشی: ۱۸۵/ ۴۹۰.

(۵) رجال الکشی ۲: ۸۳۷/ ۱۰۶۸.

(۶) رجال العلامۀ: ۲۲۸/ ۲.

خاتمۀ المستدرک، ج۵، ص: ۲۲۶

عنه، و روی المراسیل و یعتمد المجاهیل «۱».

رابعها: ما فی الفهرست: سهل بن زیاد الآدمی الرازی یکنی أبا سعید.

ضعیف، له کتاب أخبرنا به ابن أبی جید، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن یحیی، عن محمّد بن أحمد بن یحیی، عنه.

و رواه محمّد بن الحسن بن الولید، عن سعد و الحمیری، عن أحمد بن أبی عبد اللّه، عنه «۲»، هذا غایۀ ما یمکن ان یذکر من أسباب قدحه.

و امّا ما فی الرسالۀ «۳» و غیرها من نقل کلمات الفقهاء کالمحقق و العلامۀ و من تابعهما فی الفروع و حکمهم بضعفه و ردّ الخبر بسببه، فتطویل لا طائل فیه بعد العلم بکون مستندهم فی التضعیف هذه الوجوه کلّها أو بعضها فان تمت و سلمت عن المعارض فلا حاجۀ فی موافقتهم و ان ضعفت و سقطت عن درجۀ الاعتبار فالمعارضۀ، فلا ضرر فی [مخالفتهم] «۴» و لیس مدحه أو قدحه من الأحکام الشرعیۀ التی ینتفع فیها بالشهرۀ جبرا أو کسرا.

إذا عرفت ذلک فنقول:

امّا الجواب عن الأول: اما ما يتعلّق بفعل احمد و قوله فيأتى الجواب عنه فى الجواب عن كلام الغضائرى، و امّا قول النجاشى فلا ينافى الوثاقة و لا يعارض توثيق رجال الشيخ فان المراد من الضعف فى الحديث الرواية عن الضعفاء و المجاهيل و الاعتماد على المراسيل و هى غير قادحة فى العدالة كما فعل العلامة و جمهور الفقهاء فى محمّد بن خالد الذى وثّقه الشيخ.

---

(۱) نقد الرجال: ۱۶۵/ ۷.

(۲) فهرست الشيخ: ۸۰/ ۳۲۹.

(۳) الرسائل الرجالية لحجة الإسلام الشفتى: رسالة سهل بن زياد: ۱۰۶.

(۴) فى الأصل: مخالفيهم- بالياء- و ما أثبتناه هو المناسب للمقام بقرينة قوله السابق: فلا حاجة فى موافقتهم، فلاحظ.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۲۲۷

و قال [فيه] «۱» النجاشى ما قال فى سهل «۲» فحكموا بوثاقته «۳» مع بنائهم على تقديم الجارح خصوصا إذا كان مثل النجاشى و هكذا فى غيره، و مرّ فى (نه) «۴» فى سلمة ما ينبغى ان يلاحظ.

و عن الثانى: فقال فى الرسالة: و امّا الحكم بالاحمقيّة فلان المعهود فى إطلاق هذا اللفظ فى مقام التنبيه على البلادة لا الفسق أو فساد العقيدة كما لا يخفى على ذى فطنة و دراية. انتهى «۵».

قلت: قد روى هذا الفضل العظيم الشأن فى كتابه فى الغيبة: عن سهل ابن زياد الآدمى، عن عبد العظيم، قال: دخلت على سيدى على بن محمّد (عليهما السلام) فلما بصر بى، قال لى: مرحبا بك يا أبا القاسم أنت ولّينا حقا، فقلت له: يا ابن رسول اللّه انّى أريد ان اعرض عليك دينى فإن كان مرضيّا ثبتّ عليه حتى القى اللّه عزّ و جلّ؟ فقال: هات يا أبا القاسم، فقلت، انى أقول:

ان اللّه تبارك و تعالى واحد، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، خارج عن الحدّين، حدّ الابطال و حدّ التشبيه، و انه ليس بجسم، و لا صورة، و لا عرض، و لا جوهر، بل هو مجسّم الأجسام، و مصوّر الصور، و خالق الاعراض و الجواهر، و ربّ كلّ شىء و مالكه و جاعله و محدثه، و ان محمّدا عبده و رسوله خاتم النبيين فلا نبىّ بعده إلى يوم القيامة.

و أقول: ان الامام و الخليفة و ولى الأمر بعده أمير المؤمنين على بن أبى

---

(۱) فى الأصل: فى، و ما أثبتناه لأجل استقامة المعنى، و الضمير فى [فيه] يعود الى محمد بن خالد البرقى، و هو مراد المصنف، فلاحظ.

(۲) انظر رجال النجاشى: ۳۳۵/ ۸۹۸ فى ترجمة محمد بن خالد، و: ۱۸۵/ ۴۹۰ فى ترجمة سهل ابن زياد.

(۳) رجال العلامة: ۱۳۹/ ۱۴.

(۴) تقدم برقم: ۵۵.

(۵) الرسائل الرجالية لحجة الإسلام الشفتى: رسالة سهل بن زياد: ۱۰۹.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۲۲۸

طالب، ثم من بعده ولده الحسن و الحسين، ثم على بن الحسين، ثم محمّد بن على الباقر، ثم جعفر بن محمّد، ثم موسى بن جعفر، ثم على بن موسى، ثم محمّد بن على، ثم أنت يا مولاى، فقال (عليه السّلام): و من بعدى الحسن ابنى، فكيف للناس بالخلف من بعده؟ قال: فقلت: فكيف ذاك يا مولاى؟

قال: لانه لا يرى شخصه و لا يحلّ ذكره باسمه حتى يخرج فيملأ الأرض قسطا و عدلا كما ملئت جورا و ظلما، قال: فقلت: أقررت.

و أقول: ان وليّهم ولى اللّه، و عدوّهم عدوّ اللّه، و طاعتهم طاعة اللّه، و معصيتهم معصية اللّه.

و أقول: ان المعراج حقّ، و المسائلة فی القبر حقّ، و ان الجنّة حق، و النار حق، و الصراط حق، و المیزان حقّ، و ان الساعة آتیة لا ریب فیها، و ان اللّه یبعث من فی القبور.

و أقول: أن الفرائض الواجبة بعد الولایة: الصلاة، و الزکاة، و الصوم، و الحجّ، و الجهاد، و الأمر بالمعروف، و النهی عن المنکر، فقال علی ابن محمّد (علیهما السلام): یا أبا القاسم هذا و اللّه دین اللّه الذی ارتضاه لعباده، فاثبت علیه، ثبّتک اللّه بالقول الثابت فی الحیاة الدنیا و الآخرة «۱».

---

(۱) الغیبة للفضل بن شاذان: من المخطوطات النادرة، قال فی الذریعة ۱۶: ۷۸: و قال الحاج میرزا إبراهیم أمین الواعظین الأصفهانی: أن نسخة منه موجودة عندی بأصفهان.

أقول: لم نقف علی روایة الفضل عن سهل بن زیاد و لم نجد من صرح بها الا ما سبق عن المصنف رحمه اللّه عن کتاب الغیبة المذکور، و هی محتملة فی نفسها لکونهما من طبقة واحد حیث مات الفضل سنة ۲۶۰ ه کما فی أعیان الشیعة: ۵۳، أما سهل فقد بقی حیا إلی سنة ۲۵۵ ه کما یظهر من ترجمته فی النجاشی: ۱۸۵/ ۴۹۰، و یدل علیه قوله فی أصول الکافی ۱: ۸۰ بعد الحدیث التاسع، قال: کتبت الی أبی محمد علیه السلام سنة خمس و خمسین و مائتین.

الی آخره.

و اما ما ورد عن الفضل فی وصف سهل بالحمق فهو لیس دلیلا علی فساد عقیدته- کما ذهب الیه المصنف- بل قد تکون له مسوغات لا تمنع من الروایة عنه، لا سیما بملاحظة روایة أعاظم الثقات و أجلاء الطائفة عن سهل، فتدبر.

و أقول أیضا: أن الروایة المذکورة وجدناها فی کفایة الأثر ۲۸۶- ۲۸۸ سواء بسواء و لیس فیها الفضل، و فیها: (. حدثنا أبو تراب عبد اللّه بن موسی الرویانی، عن عبد العظیم بن عبد اللّه الحسنی) و ساق الخبر الی آخره.

و الظاهر: ان اسم أبو تراب هو عبید اللّه بن موسی، و لقبه: الرویانی، کما فی تهذیب التهذیب ۷: ۴۸، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۲۹

و قد روی هذا الخبر الشریف عن عبد العظیم: احمد بن أبی عبد اللّه البرقی کما فی کتاب کفایة الأثر للخزّاز القمی «۱»، و عبید اللّه بن موسی أبو تراب الرویانی کما یظهر من رسالة الصاحب فی أحوال عبد العظیم «۲».

و فی روایة الفضل هذا الحدیث عن سهل فوائد:

منها: ان مراده من الأحمق مع فرض صحّة نسبته الیه لو کان ما ینافی الضبط و الوثاقة لم یکن لیروی عنه.

و منها: انه لو صحّ ما نسب الیه من الغلوّ و الارتفاع عنده کیف یروی عنه و یتمسک بروایته.

و منها: ان من یروی مثل هذا الخبر- الجامع لجمیع ما علیه الإمامیّة- کیف یجوز نسبة الغلوّ الیه؟ و کیف یروی الغالی ما یضاد تمام معتقداته؟ و هل هذا الّا تهافت من القول و تناقض فی الکلام؟ فمن المحتمل صدور هذا القول من الفضل فی محلّ نقل عن سهل قول أو کلام ینسبه الی البلاهة بسببه من لم یعرف وجهه، فقاله، فاشتهر لجلالته حتی دوّن و صار محلّا للابتلاء، و اللّه العالم.

و عن الثالث: ففیه أولا: انه لا اعتناء بتضعیفاته و لا اعتماد بجرحه «۳» عند

---

(۱) کفایة الأثر: ۲۸۶- ۲۸۸، و فیه: روایة عبد اللّه بن موسی الرویانی، عن عبد العظیم بن عبد اللّه الحسنی، و لیس فیه روایة البرقی عنه، فلاحظ.

(۲) رسالة الصاحب بن عباد: غیر متوفرة لدینا.

(۳) ان سبب عدم اعتناء المحققین- لا سیما المتأخرین منهم- بتضعیفات الغضائری لا بسبب قلة ضبطه أو درجة وثاقته، و هو من

عرفت، و انما لاحتمال امتداد يد التحريف الى كتابه الذى لم يسلم من جرحه الا القليل، و قد سبقت الإشارة إليه فى تعليقتنا فى الفائدة الرابعة، صحيفة:

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۲۳۰

محققى أصحابنا كما مر مرارا.

و ثانيا: ان إطلاق تضعيفه لا بدّ و ان يقيّد بما فى النجاشى المؤيّد بما فى رجال الشيخ و هو الضعف فى الحديث الغير المنافى للوثاقة.

و ثالثا: ان الظاهر كما نصّ عليه جماعة: انّ منشأ تضعيفه ما نقله عن أحمد «۱»، بل و مستند غيره، فإنه كان جليلا عظيما رئيسا فى الشيعة، يحتج بقوله و فعله فى أمثال هذا المقام، فالمهم لمن يريد تزكية سهل الجواب عن قدحه.

فنقول: مستعينا باللّه تعالى انّ فيه:

أولا: ما تقدم من انّ أحمد لم يدرك أبا محمّد العسكرى (عليه السلام) «۲» و ما فعل بسهل و قال فيه لا بدّ و ان يكون قبله، و يدلّ عليه أيضا ان سهل كما عرفت يروى عن عبد العظيم الذى ورد الرى مخفيا و سكن- كما فى النجاشى- سربا فى دار رجل من الشيعة فى سكة الموالى، فكان يعبد اللّه فى ذلك السرب و يصوم نهاره و يقوم ليله فكان يخرج مستترا. الى ان قال: فلم يزل يأوى الى ذلك السرب و يقع خبره الى الواحد بعد الواحد من شيعة آل محمّد (عليهم السلام) حتى عرفه أكثرهم- ثم ذكر قصّة- وفاته و كانت وفاته فى عصر أبى الحسن

---

(۱) اى: ما نقله النجاشى عن احمد بن محمّد بن عيسى فى ترجمة سهل بن زياد.

(۲) و الصحيح أنه أدرك الإمام العسكرى عليه السلام، كما سبقت الإشارة إليه فى تعليقتنا فى الهامش/ ۴، صحيفة: ۲۱۸ من هذه الفائدة، و لكنه لم يرو عنه عليه السلام، بل روى عن جماعة فى حياته كما نص عليه الكشى فى رجاله: ۷۹۹/ ۹۸۹، اما عدم روايته عنه لا تدل على عدم دركه له، و لعلها كانت بسبب اقامته فى قم بعيدا عنه، مع قصر مدة امامة العسكرى عليه السلام التى لم تتح لأحمد فرصة التشرف بصحبته، و هذا لا يعارض احتمال وقوع ما فعله احمد بسهل فى حياة الهادى عليه السلام كما سيأتى، فلاحظ.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۲۳۱

الهادى (عليه السّلام) كما تقدّم فى ترجمته «۱».

و فى ثواب الأعمال أيضا فى الصحيح عن محمّد بن يحيى العطار، عمّن دخل على أبى الحسن الهادى (عليه السّلام) من أهل الرى، قال: فقال: اين كنت؟ قلت: زرت الحسين (عليه السّلام)، قال: اما انّك لو كنت زرت قبر عبد العظيم عندكم لكنت كمن زار الحسين بن على (عليهما السلام)، فسهل لا بدّ و ان يكون أحد الشيعة الذين أشار إليهم فى النجاشى فيكون منفيا وقتئذ «۲».

و قد عرفت نصّ النجاشى «۳» على انه كاتب أبا محمّد (عليه السّلام)، و عرفت صحّة سندها، و مكاتبة أخرى فى التهذيب المرويّة عن طريق ثقة الإسلام فى الوصايا المبهمة «۴»، و لا يجتمع عند الإماميّة غلوّ شخص و كذبه الى حدّ يوجب نفيه و طرده و البراءة منه، و اعتناء الامام (عليه السّلام) به و جوابه عن مسألته بخطّه المبارك.

بل و لا يعقل غلوّه و سؤاله عن التوحيد و المسائل الفرعيّة، فإن الغلاة بمعزل عن هذه المطالب، فلا بدّ من الإغماض عن فعل احمد، فان لاحظنا جلالته، فنقول: كان شيء ثم زال، و الّا فما هو بأعظم ممّا صنع بنفسه من كتم الشهادة و نفى من لا شك فى خطئه فيه، و بالجملة فنسبة الخطأ إليه أولى من نسبته إلى امامه.

و ثانيا: ان أحمد لو كان مصيبا فى قوله و فعله، و كان سهل غاليا كاذبا، كيف خفى حاله على أجلّاء هذه الطبقة؟ و لم لم يقلّدوه فى رأيه و لم يصوّبوه فى

---

(۱) رجال النجاشی: ۲۴۸/ ۶۵۳.

(۲) ثواب الاعمال: ۱۲۴.

(۳) رجال النجاشی: ۱۸۵/ ۴۹۰.

(۴) تهذیب الأحکام ۹: ۲۱۴/ ۸۴۴- ۸۴۶.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۳۲

عمله؟ فتراهم یروون عنه بقم و الری کما عرفت من روی عنه بلا واسطة، و روی عنه معها أیضا جماعة، و فی الفهرست: له کتاب، أخبرنا به ابن أبی جیّد، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن یحیی، عن محمّد بن احمد بن یحیی، عنه.

و رواه محمّد بن الحسن بن الولید، عن سعد و الحمیری، عن أحمد بن أبی عبد اللّه، عنه «۱».

و رواه فی المشیخة بطریق آخر تقدّم «۲»، فیعلم من ذلک انّ مشایخ هذه الطبقة و اجلّاءهم علی خلاف معتقد احمد، و الظاهر انّ أبا الحسن علی بن محمّد الرازی الذی جلّ روایات الکلینی عن سهل بتوسطه تحمّل عنه فی الری فی أیام نفیه، فان قلت: لعلّ ذلک لانه کان من مشایخ الإجازة للکتب المشهورة.

قلت: قال فی التعلیقة هذا مع بعده فی نفسه کما هو ظاهر فیه:

أوّلا: ان کل واحد من الأعاظم ان جعله المشایخ من أمارات الوثاقة و الاعتماد حسب ما ذکرنا.

و ثانیا: بیّنا فساده فی الفائدة الثالثة عند ذکر وجوه تصحیح روایات احمد ابن محمّد بن یحیی و نظائره «۳».

و ثالثا: انّهم ربّما تأمّلوا فی السند الذی هو فیه من غیر جهته، و لم یتأمّلوا فیه قطّ کما أشرنا، و منهم المفید فی رسالته فی الرد علی الصدوق و نقل عنه ما مرّ، ثمّ قال:

و رابعا: ان شیخیّة الإجازة دلیل الوثاقة بل ربّما جعلوها فی أعلی درجاتها

---

(۱) فهرست الشیخ: ۸۰/ ۳۲۹.

(۲) تهذیب الأحکام ۱۰: ۵۴، من المشیخة.

(۳) إشارة من الوحید البهبهانی إلی القول السابق: فان قلت. الذی أورده کاملا فی تعلیقته، و لم ینسبه الیه المصنف، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۳۳

کما مرّ فی الفائدة.

و خامسا: لو تمّ لزم الحکم بصحّة احادیث مثل احمد بن محمّد بن یحیی و أمثاله کما علیه خالی «۱»، انتهی «۲».

قلت: قد روی عنه العدّة، و محمّد بن یحیی مکاتباته، و الفضل بن شاذان ما رواه عن عبد العظیم، و لا کتاب فی هذه المواضع، و لا فرق فی القلّة و الکثرة بعد الأخذ و الضبط و التمسک و الجمع فی الدفاتر.

و ثالثا: انّ الغلوّ الذی دعی أحمد إلی نفیه و الیه یرجع الکذب فإن الغالی عندهم کاذب مطلقا ان کان هو الغلوّ المعروف الذی یکفر صاحبه و یخرج به عن ملّة الإسلام، و هو القول بالوهیّة أمیر المؤمنین (علیه السّلام) أو أحد من الأئمة (علیهم السلام) کما نصّ علیه فی المسالک «۳».

و قال الشیخ الأعظم الأنصاری طاب ثراه: و امّا الغلاة فلا إشکال فی کفرهم بناء علی تفسیرهم بمن یعتقد ربوبیّة أمیر المؤمنین (علیه السّلام) أو أحدا من الأئمة (علیهم السلام) لا ما اصطلح علیه بعضهم: من تجاوز الحدّ الذی هم علیه صلوات اللّه علیهم، و من هذا القبیل ما یطعن القمیون فی الرجل کثیرا و یرمونه بالغلوّ، و لذا حکی الصدوق عن شیخه ابن الولید ان أول درجة فی الغلوّ نفی السهو عن النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله) «۴»، انتهی «۵».

(۱) یرید بخاله: المجلسی الثانی، قال فی الکنی و الألقاب ۲: ۹۷ فی ترجمة الوحید البهبهانی: و امه بنت الآقا نور الدین بن المولی محمد صالح المازندرانی، و کانت أم الآقا نور الدین العالمة الفاضلة الجلیلة آمنة بیکم بنت المجلسی الأول، و لهذا یعبر المحقق البهبهانی عن المجلسی الأول بالجد، و عن الثانی بالخال، فلاحظ.

(۲) تعلیقة الوحید البهبهانی، ضمن منهج المقال: ۱۷۷، فی ترجمة سهل بن زیاد.

(۳) مسالک الافهام: ۱/ ۹۵.

(۴) شرح عقائد الصدوق أو تصحیح الاعتقاد، ضمن کتاب أوائل المقالات: ۲۴۱.

(۵) کتاب الطهارة للشیخ الأنصاری: النظر السادس: ۳۵۷.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۳۴

و قال الشیخ المفید فی شرح عقائد الصدوق: الغلوّ فی اللغة هو تجاوز الحدّ و الخروج عن القصد، قال اللّه تعالی: یا أَهْلَ الْکِتابِ لا تَغْلُوا فِی دِینِکُمْ وَ لا تَقُولُوا عَلَی اللّهِ إِلَّا الْحَقَّ. الآیة «۱». فنهی عن تجاوز الحدّ فی المسیح، و حذّر من الخروج عن القصد فی القول، و جعل ما ادّعته النصاری فیه غلوّا لتعدیه الحدّ علی ما بیّناه، و الغلاة من المتظاهرین بالإسلام هم الذین نسبوا أمیر المؤمنین و الأئمة من ذرّیته (علیهم السلام) الی الإلهیة و النبوّة، و وصفوهم من الفضل فی الدین و الدنیا الی ما تجاوزوا فیه الحدّ و خرجوا عن القصد، و هم ضلّال کفّار- الی ان قال-: و المفوّضة صنف من الغلاة، و قولهم الذی فارقوا به من سواهم من الغلاة: اعترافهم بحدوث الأئمة و خلقهم و نفی القدم عنهم، و اضافة الخلق و الرزق مع ذلک إلیهم، و دعواهم ان اللّه سبحانه تفرّد بخلقهم خاصة، و انّهم فوّض إلیهم خلق العالم بما فیه و جمیع الافعال، و الحلاجیّة ضرب من أصحاب التصوّف.

الی ان قال: و امّا نصّ أبی جعفر- رحمه اللّه- بالغلو علی من نسب مشایخ القمیین و علماءهم الی التقصیر فلیس نسبة هؤلاء القوم الی التقصیر علامة علی غلوّ الناس، إذ فی جملة المشار إلیهم بالشیخوخة و العلم من کان مقصّرا، و انّما یجب الحکم بالغلوّ علی من نسب المحققین «۲» الی التقصیر سواء کانوا من أهل قم أو من غیرها من البلاد و سائر الناس، و قد سمعنا حکایة ظاهرة عن أبی جعفر محمّد بن الحسن بن الولید- رحمه اللّه- لم نجد لها رافعا فی التقصیر، و هی ما حکی [عنه] انه قال: أوّل درجة فی الغلوّ نفی السهو عن النبیّ و الامام.

فإن صحّت هذه الحکایة عنه فهو مقصّر مع انه من علماء القمیین

(۱) النساء: ۴/ ۱۷۱.

(۲) فی نسخة: المحقین، عن هامش المصدر.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۳۵

و مشیختهم.

و قد وجدنا جماعة وردوا إلینا من قم یقصّرون تقصیرا ظاهرا فی الدین، و ینزلون الأئمة (علیهم السلام) عن مراتبهم، و یزعمون انّهم کانوا لا یعرفون کثیرا من الأحکام الدینیة حتی ینکت «۱» فی قلوبهم، و یقولون: انّهم ملتجؤون فی حکم الشریعة إلی الرأی و الظنون، و یدّعون انّهم من العلماء.

و هذا هو التقصیر الذی لا شبهة فیه، و یکفی فی علامة الغلوّ نفی القائل عن الأئمة (علیهم السلام) سمات الحدوث، و حکمه لهم بالالهیة و القدم و ما یقتضی ذلک من خلق أعیان الأجسام و اختراع الجواهر و ما لیس بمقدور العباد من الاعراض «۲»، انتهی.

إذا عرفت ذلک، فنقول: الغلوّ بهذا المعنی الذی یوجب الکفر لم یکن فی سهل قطعا و ما کان معتقدا لالوهیّة أمیر المؤمنین أو أحد

من الأئمة (علیهم السلام) و نفی سمات الحدوث عنهم و یشهد لذلک أمور:

أ- ما فی النجاشی ان: له کتاب التوحید، رواه أبو [الحسن] العباس بن احمد بن الفضل بن محمّد الهاشمی الصالحی، عن أبیه، عن أبی سعید الآدمی «۳».

و ظاهر لکلّ ذی دربة «۴» انه وضع لذکر ما ورد لإثبات وجوده تعالی و صفاته و أفعاله و ما یتعلق بذلک ممّا یذکر فی أبواب التوحید، و یظهر من کتاب

---

(۱) ینکت فی قلوبهم: ای یلقی فی روعهم و یلهمون من قبل اللّه تعالی إلهاما، یقال: أتیته و هو ینکت، ای یفکر، کأنما یحدث نفسه. انظر المعجم الوسیط ۲: ۹۵۰.

(۲) شرح عقائد الصدوق: ۱۰۹- ۱۱۴، باختلاف یسیر، و ما أثبتناه بین المعقوفتین منه.

(۳) رجال النجاشی: ۱۸۵/ ۴۹۰، و ما أثبتناه بین معقوفتین منه.

(۴) أی: التجربة، انظر لسان العرب: درب.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۳۶

توحید الکافی «۱»، و کتاب التوحید للصدوق «۲» جملة من اخبار کتابة الدالّة صریحا علی کونه کسائر الموحدین المؤمنین، و بالجملة تألیف مثل هذا الکتاب لا یکون الّا ممّن یعتقد إلها کإله المسلمین «۳».

ب- انه کان فی الری و قد روی عنه جماعة من أهلها و غیرها و فیهم خال الکلینی ثقة الإسلام: أبو الحسن علی بن محمّد «۴» المعروف بعلّان «۵»، الذی یروی الکلینی بتوسطه عن سهل ما لا یحصی، و لا یعقل عادة ان یکون حاله

---

(۱) أصول الکافی ۱: ۷۹/ ۴ و ۵ و ۶ و ۷.

(۲) التوحید: ۱۰۱، و فیه موارد جمة عن سهل کما فی الکافی، فراجع.

(۳) انه سبحانه إله المسلمین و غیرهم و هو رب العالمین، و انما جاء التقیید بالمسلمین لکی یخرج منه ما یعتقده غیرهم خطأ و ضلالة، فلاحظ.

(۴) أصول الکافی ۱: ۸۹/ ۴.

(۵) فائدة: اختلف العلماء کثیرا فی تعیین المراد من إطلاق لقب علّان، الا انهم حصروا ذلک فی ثلاثة من الرواة و هم:

الأول: علی بن محمد بن إبراهیم، ذکره النجاشی: ۲۶۰/ ۶۸۲، و ابن داود:

۱۴۰/ ۱۰۷۲ و لقباه بعلّان. و فی تنقیح المقال: ۲/ ۳۰۲ اعتبره من العدة التی یروی الکلینی بتوسطها عن سهل بن زیاد، و قال: و نقل غیر واحد أنه أستاذ الکلینی و خاله.

الثانی: محمد بن إبراهیم أبو علی المتقدم، ذکره الشیخ فی رجاله: ۴۹۶/ ۲۹ و العلامة فی رجاله: ۱۴۸/ ۴۹ و ابن داود: ۱۶۰/ ۱۲۷۷، و لقبوه بعلان أیضا.

الثالث: احمد بن إبراهیم و هو أخو محمد، و عم علی المتقدمین ذکره الشیخ فی رجاله:

۴۳۸/ ۱، و العلامة فی رجاله: ۱۸/ ۳۱ و ابن داود: ۳۵/ ۵۴، و لقبوه بعلان أیضا.

و قد رجح السید بحر العلوم فی رجاله ۳: ۷۹ ان یکون علّان لقبا لهؤلاء الثلاثة جمیعا من الأجداد، یعرف به کل منهم و ینسب الیه، فإذا ما أطلق توقف التعیین علی القرینة. ثم قال:

«و علان الذی هو خال محمد بن یعقوب، هو علی بن محمد الذی یروی عنه».

أقول: لم نجد من نص على هذا من القدامى، و لعل هذا استظهار منه قدس سره لإكثار الكلينى الرواية عنه فى الكافى.

و قـد جمع المامقانى رحمه اللّه فى تنقيحه ۱: ۴۸ عند ترجمة احمد بن إبراهيم المعروف بعلان أقوال من سبقه بشأن علان الكلينى، و تشخيص من هو خال محمد بن يعقوب بينهم، و قد نقلنا ذلک من كتاب: الشيخ الكلينى البغدادى و كتابه الكافى (الفروع): ۶۰- بتصرف-.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۳۷

مستورة عنه، فلو عرف غلوّه هو أو غيره ما كانوا ليرووا عنه، و ما كان الكلينى ليروى عنه كغيره من الغلاة المعروفين فى هذه الطبقة و قبلها، الذين لم يرووا عنهم أصحابنا خصوصا الأجلّاء منهم حديثا واحدا، مثل: فارس بن حاتم، و القاسم اليقطينى، و على بن حسكة و أضرابهم.

ج- انه كان فى عصر ثلاثة من الأئمة (عليهم السلام) بل أدرک الغيبة كما يظهر من الحضينى «۱»، و قد ورد عنهم (عليهم السلام) فى حقّ الغلاة المعروفين من اللعن و البراءة و الأمر بهما أحاديث كثيرة، فلو كان سهل منهم- و هو من المعروفين المؤلفين و شيخ جماعة من أجلّاء الرواة و المحدثين- لورد فيه ما ورد فيهم، و لأمروا بالبراءة منه و اللعنة عليه.

د- ما تقدّم من المكاتبة الصحيحة سؤالا و جوابا.

ه- جملة ممّا رواه مما يدلّ على كونه من الموحدين الذين يعتقدون بإمامة الأئمة الطاهرين (عليهم السلام).

منها ما رواه الصدوق فى التوحيد: عن محمّد بن على ماجيلويه، عن محمّد بن يحيى العطار، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبى نصر، عن صفوان الجمّال، عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى قول اللّه عزّ و جلّ: كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إِلّا وَجْهَهُ «۲» قال: من اتى اللّه بما امره به من طاعة محمّد و الأئمة من بعده صلوات اللّه عليهم أجمعين فهو الوجه الذى لا يهلک، ثم قرأ: مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطاعَ اللّهَ «۳» «۴».

و بهذا الاسناد، قال: قال أبو عبد اللّه (عليه السّلام): نحن وجه اللّه

(۱) الهداية للحضينى: ۳۵۳.

(۲) القصص: ۲۸/ ۸۸.

(۳) النساء: ۴/ ۸۰.

(۴) التوحيد: ۱۴۹/ ۳.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۳۸

الذى لا يهلک «۱».

و عن احمد بن محمّد بن يحيى العطار، عن أبيه، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن سنان، عن أبى سلام، عن بعض أصحابنا، عن أبى جعفر (عليه السّلام)، قال: نحن المثانى التى أعطاها اللّه نبيّنا محمّدا (صلّى اللّه عليه و آله)، و نحن وجه اللّه [و نتقلب] «۲» فى الأرض بين أظهركم، عرفنا من عرف اللّه، و من جهلنا فأمامه اليقين «۳».

و عن محمّد بن محمّد بن عصام الكلينى رضى اللّه عنه، قال: حدثنا محمّد ابن يعقوب الكلينى، عن على بن محمّد، عن سهل بن زياد و غيره، عن محمّد ابن سليمان، عن على بن إبراهيم الجعفرى، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام)، قال: قال: ان اللّه رفيع، عظيم، لا يقدر العباد على صفته، و لا يبلغون كنه عظمته، لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ وَ هُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصارَ وَ هُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ «۴» و لا يوصف بكيف و لا- اين و لا- حيث، و كيف أصفه بكيف و هو الذى كيّف الكيف حتى صار كيفا، فعرفت الكيف بما كيّف لنا من الكيف، أم كيف أصفه باين و هو الذين ايّن الأين حتى صار أينا، فعرفت الأين بما ايّن لنا من الأين، أم كيف أصفه بحيث و هو الذى

حیّث الحیث حتی صار حیثا، فعرفت الحیث بما حیّث لنا من الحیث، فاللّه تبارک و تعالی داخل فی کل مکان، و خارج من کلّ شیء،

---

(۱) التوحید: ۱۵۰/ ۴.

(۲) فی الأصل: منقلب، و ما أثبتناه هو الصحیح الموافق للمصدر و أصول الکافی أیضا ۱: ۱۱۱/ ۳، فلاحظ.

(۳) قال فی المرآة: ای الموت علی التهدید، أو المراد انه یتیقن بعد الموت و رفع الشبهات، انظر أصول الکافی ۱: ۱۱۱/ ۳، و فیه: و امامة المتقین، و فی مرآت العقول ۱: ۱۱۳/ ۳ استظهار صحة ما فی نسخ التوحید، فلاحظ.

(۴) الانعام: ۶/ ۱۰۳.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۳۹

لا تُدْرِکُهُ الْأَبْصارُ وَ هُوَ یُدْرِکُ الْأَبْصارَ «۱» لا إله الّا هو العلی العظیم وَ هُوَ اللَّطِیفُ الْخَبِیرُ «۲» «۳».

و رواه ثقة الإسلام فی الکافی عن علی بن محمّد. الی آخره «۴».

و عن محمّد بن أحمد الشیبانی المکتب رضی اللّه عنه، قال: حدثنا محمّد ابن أبی عبد اللّه الکوفی، قال: حدثنا [.] «۵» سهل بن زیاد الآدمی، عن عبد العظیم بن عبد اللّه الحسنی، عن الامام علی بن محمّد، عن أبیه محمّد بن علی، عن أبیه علی بن موسی الرضا (علیهم السلام)، قال: خرج أبو حنیفة ذات یوم من عند الصادق (علیه السّلام) فاستقبله موسی بن جعفر (علیهما السلام) فقال له: یا غلام ممّن المعصیة؟

قال: لا تخلو من ثلاث، امّا ان تکون من اللّه عزّ و جلّ، و لیست منه، فلا ینبغی للکریم ان یعذّب عبده بما لا یکتسبه، و امّا ان تکون من اللّه عزّ و جلّ و من العبد، و لیس کذلک، فلا ینبغی للشریک القویّ أن یظلم الشریک الضعیف، و امّا ان تکون من العبد و هی منه، فإن عاقبه اللّه فبذنبه، و ان عفا عنه فبکرمه وجوده «۶».

و عن علی بن احمد بن محمّد بن عمران الدقّاق رحمه اللّه، قال: حدثنا محمّد بن أبی عبد اللّه الکوفی، قال: حدثنی محمّد بن جعفر البغدادی، عن سهل

---

(۱) الانعام: ۶/ ۱۰۳.

(۲) الانعام: ۶/ ۱۰۳.

(۳) التوحید للّه ۱۱۵/ ۱۴.

(۴) أصول الکافی ۱: ۸۰/ ۱۲.

(۵) النقاط المحصورة بین المعقوفتین للدلالة علی ما حذفناه من الأصل، و هو: محمد بن، و هو اشتباه، لعدم وجود ابن لسهل بن زیاد باسم محمد فی جمیع کتب الرجال أولا، و موافقة ما فی المصدر لما حذفناه ثانیا، و مطابقته مع طریق الصدوق الی عبد العظیم الحسنی کما فی مشیخة الفقیه ۴: ۶۶ ثالثا، فلاحظ.

(۶) التوحید: ۹۶/ ۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۴۰

ابن زیاد، عن أبی الحسن علی بن محمّد (علیهما السلام)، انه قال: الهی تاهت أوهام المتوهّمین، و قصر طرف الطارفین، و تلاشت أوصاف الواصفین، و اضمحلّت أقاویل المبطلین عن الدّرک لعجیب شأنک، أو الوقوع بالبلوغ الی علوک، فأنت [فی المکان] الذی لا

تناهى، و لم تقع عليك عيون بإشارة و لا عبارة، هيهات ثم هيهات يا اوّليّ يا وحدانيّ يا فردانيّ شمخت فى العلوّ بعز الكبر، و ارتفعت من وراء كل غورة و نهاية بجبروت الفخر «۱».

و روى الخزّاز فى كفاية الأثر: عن أبى عبد اللّه الخزاعى، قال: حدثنا محمّد بن أبى عبد اللّه الكوفى، عن سهل بن زياد الآدمى، عن عبد العظيم بن عبد اللّه الحسنى، قال: قلت لمحمّد بن على بن موسى بن جعفر (عليهم السلام): انّى لأرجو أن تكون القائم من أهل بيت محمّد (عليهم السلام) الذى يملأ الأرض قسطا و عدلا كما ملئت جورا و ظلما، فقال: يا با القاسم ما منّا إلّا قائم بأمر اللّه، و هاد الى دين اللّه، و ليس القائم- الذى يطهّر اللّه به الأرض من أهل الكفر و الجحود، و يملأها عدلا و قسطا- الّا هو الذى يخفى على الناس ولادته، و يغيب عنهم شخصه، و يحرم عليهم تسميته، و هو سمى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) و كنيته، و هو الذى تطوى له الأرض، و يذلّ له كلّ صعب، يجتمع اليه من أصحابه عدد أهل بدر ثلاثمائة و ثلاثة عشر رجلا من اقاصى الأرض، و ذلك قول اللّه عزّ و جلّ: أَيْنَ مٰا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللّٰهُ جَمِيعاً إِنَّ اللّٰهَ عَلىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ «۲» فإذا اجتمعت له هذه العدّة من أهل الأرض أظهر أمره، فإذا أكمل له العقد و هو عشرة آلاف رجل خرج باذن اللّه، فلا يزال يقتل أعداء اللّه حتى يرضى اللّه تبارك و تعالى.

---

(۱) التوحيد: ۶۶/ ۱۹، و ما بين المعقوفتين منه.

(۲) البقرة: ۲/ ۱۴۸.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۲۴۱

قال عبد العظيم: قلت له: يا سيدى كيف يعلم انّ اللّه قد رضى.

قال: يلقى فى قلبه الرحمة، الخبر «۱».

و فى الكافى فى باب الاضطرار إلى الحجّة: عن على بن محمّد، عن سهل مسندا، عن أمير المؤمنين (عليه السّلام)، انه قال: اللهم انّك لا تخلى أرضك من حجّة لك على خلقك «۲».

و فى باب فرض طاعة الأئمة (عليهم السلام): عن محمّد بن الحسن، عنه بإسناده، عن إسماعيل بن جابر، قال: قلت لأبى جعفر (عليه السّلام):

اعرض عليك دينى الذى أدين اللّه عزّ و جلّ به، قال: فقال: هات، قلت:

اشهد ان لا إله إلّا اللّه وحده لا شريك له و ان محمّدا عبده و رسوله، و الإقرار بما جاء به من عند اللّه، و ان عليّا كان اماما فرض اللّه طاعته، ثم كان بعده الحسن اماما فرض اللّه طاعته، ثم كان بعده الحسين اماما فرض اللّه طاعته، ثم كان بعده على بن الحسين اماما فرض اللّه طاعته- حتى انتهى الأمر إليه- ثم قلت: أنت يرحمك اللّه، قال: فقال: هذا دين اللّه و دين ملائكته «۳».

و فى باب ان الأئمة (عليهم السلام) شهداء اللّه عزّ و جلّ: عن على بن محمّد، عنه بإسناده، قال: قال أبو عبد اللّه (عليه السّلام) فى قول اللّه عزّ و جلّ: فَكَيْفَ إِذٰا جِئْنٰا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَ جِئْنٰا بِكَ عَلىٰ هٰؤُلٰاءِ شَهِيداً «۴» قال: نزلت فى امّة محمّد (صلّى اللّه عليه و آله) خاصّة فى كلّ قرن منهم امام منّا شاهد عليهم، و محمّد (صلّى اللّه عليه و آله) شاهد علينا «۵».

---

(۱) كفاية الأثر: ۲۸۱- ۲۸۲، باختلاف يسير.

(۲) أصول الكافى ۱: ۱۳۷/ ۷.

(۳) أصول الكافى ۱: ۱۴۴/ ۱۳.

(۴) النساء: ۴/ ۴۱.

(۵) أصول الكافى ۱: ۱۴۶/ ۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۴۲

و فی باب ان الأئمة (علیهم السلام) ولاة أمر اللّه: عنه، عنه مسندا، عنه (علیه السّلام) «۱» قال: ان اللّه عزّ و جلّ خلقنا فأحسن خلقنا، و صوّرنا فأحسن صورنا، و جعلنا خزّانه فی سمائه و أرضه، و لنا نطقت الشجرة، و بعبادتنا عبد اللّه عزّ و جلّ، و لولانا ما عبد اللّه «۲».

و فی باب ان الأئمة (علیهم السلام) أرکان الأرض: عن علی بن محمّد و محمّد بن [الحسن] «۳»، عن سهل بن زیاد، عن محمّد بن الولید شباب الصیرفی، قال: حدثنی سعید الأعرج، قال: دخلت انا و سلیمان بن خالد علی أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، فابتدأنا، فقال: یا سلیمان ما جاء عن أمیر المؤمنین (علیه السّلام) یؤخذ به، و ما نهی عنه ینتهی عنه، جری له من الفضل ما جری لرسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله)، و لرسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) الفضل علی جمیع من خلق اللّه، المعیّب علی أمیر المؤمنین (علیه السلام) فی شیء من احکامه کالمعیّب علی اللّه عزّ و جلّ و علی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله)، و الراد علیه فی صغیرة أو کبیرة علی حدّ الشرک باللّه، کان أمیر المؤمنین صلوات اللّه علیه باب اللّه الذی لا یؤتی إلّا منه، و سبیله الذی من سلک بغیره هلک، و بذلک جرت الأئمة (علیهم السلام) واحدا بعد واحد، جعلهم اللّه أرکان الأرض ان تمید بهم، و الحجّة البالغة علی من فوق الأرض و من تحت الثری.

و قال: قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام): انا قسیم اللّه بین الجنّة و النار،

---

(۱) الإحالة فی (عنه) الاولی و الثانیة و الثالثة- من المصنف- الی السند السابق ظاهرا، و قد صرح بأسمائهم فی الکافی و هنا استبدلوا بالضمیر اختصارا، فلاحظ.

(۲) أصول الکافی ۱: ۱۴۹/ ۶.

(۳) فی الأصل: الحسین، و ما أثبتناه هو الصحیح الموافق لما فی المصدر، و الظاهر هو الصفار الذی روی عنه الکلینی، عن سهل کثیرا، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۴۳

و انا الفاروق الأکبر، و انا صاحب العصا و المیسم «۱»، و لقد أقرّت لی جمیع الملائکة و الروح بمثل ما أقرت لمحمّد (صلّی اللّه علیه و آله)، و لقد حملت علی مثل حمولة رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) و هی حمولة الرب، و ان محمّدا (صلّی اللّه علیه و آله) یدعی فیکسی و یستنطق، و ادعی فأکسی و استنطق، فأنطق علی حدّ منطقه، و لقد أعطیت خصالا لم یعطهن أحد قبلی، علمت علم المنایا، و البلایا، و الأنساب، و فصل الخطاب، فلم یفتنی ما سبقنی، و لم یعزب عنی ما غاب عنیّ، أبشّر بإذن اللّه، و أؤدّی عن اللّه عزّ و جلّ، کلّ ذلک مکّننی اللّه فیه بإذنه «۲».

الی غیر ذلک ممّا یوجب نقله الخروج عن وضع الکتاب و کلّها دالّة علی کونه کسائر الإمامیّة العارفة باللّه و برسوله و بالحجج (علیهم السلام) کغیره من الأجلّاء، و انّی للغالی- بالمعنی المتقدم- روایة هذه الاخبار النافیة لمعتقده المخالفة لرأیه و مذهبه.

و ما رواه هو فی ذم الغلاة و کفرهم:

ففی الکشی: بإسناده عن سعد بن عبد اللّه، قال: حدثنی سهل بن زیاد الآدمی، عن محمّد بن عیسی، قال: کتب الیّ أبو الحسن العسکری (علیه السلام) ابتداء منه: لعن اللّه القاسم الیقطینی [و لعن] «۳» علی بن حسکة القمی، ان شیطانا ترائی للقاسم فیوحی الیه زخرف القول غرورا «۴».

---

(۱) المیسم: اسم للآلة التی یوسم بها، کالمکواة بحیث تکون من أثره علامة. و المراد هنا: ان بغضه علیه السلام علامة للمنافق و حبه علامة للمؤمن، روی ذلک أحمد فی مسنده من طریق زر بن حبیش ۱: ۸۴، و عن انس بن مالک: ما کنا نعرف الرجل لغیر أبیه إلا ببغض علی بن أبی طالب، انظر الغدیر ۴: ۳۲۲/ ۴.

(۲) أصول الکافی ۱: ۱۵۲/ ۲.

(۳) فی الأصل: و آخر، و ما أثبتناه من المصدر.

(۴) رجال الکشی ۲: ۸۰۴/ ۹۹۶.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۴۴

و فی ترجمة علی بن حسکة: من الغلاة، حدثنی الحسین بن الحسن بن بندار القمی، قال: حدثنا سهل بن زیاد الآدمی، قال: کتب بعض أصحابنا الی أبی الحسن العسکری (علیه السّلام): جعلت فداک یا سیدی انّ علی بن حسکة یدعی انه من أولیائک، و انّک أنت الأول القدیم، و انه بابک و نبیّک، أمرته ان یدعو الی ذلک، و یزعم ان الصلاة و الزکاة و الحج و الصوم کلّ ذلک بمعرفتک، و معرفة من کان فی مثل حال ابن حسکة فیما یدّعی من النیابة و النبوّة و من عرف ذلک فهو مؤمن کامل سقط عنه الاستعباد بالصوم و الصلاة و الحج و ذکر جمیع شرائع الدین، انّ معنی ذلک کلّه ما یثبت لک، و مال [الناس الیه کثیرا] «۱» فإن رأیت ان تمن علی موالیک بجواب فی ذلک تنجیهم من الهلکة؟

قال: فکتب (علیه السّلام) و کذب ابن حسکة علیه لعنة اللّه، و بحسبک انّی لا أعرفه فی موالی ماله لعنه اللّه، فو اللّه ما بعث اللّه محمّدا (صلّی اللّه علیه و آله) و لا نبیّا قبله الّا بالحنیفیّة و الصلاة و الزکاة و الحج و الصیام و الولایة، و ما دعی محمّد (صلّی اللّه علیه و آله) الّا إلی اللّه وحده لا شریک له و کذلک نحن الأوصیاء من وراه عبید اللّه لا نشرک به شیئا ان أطعناه رحمنا و ان عصیناه عذّبنا ما لنا علی اللّه من حجّة بل الحجّة للّه عزّ و جلّ علینا و علی جمیع خلقه، أبرأ الی اللّه ممّن یقول ذلک و انتفی الی اللّه من هذا القول فاهجروهم لعنهم اللّه و الجأوهم إلی أضیق الطریق فان وجدت من احد منهم خلوة فاشدخ رأسه بالصخر «۲».

فلینصف المنصف ان من یروی مثل هذا هل یحتمل فی حقّه الغلوّ، و اعتقاد ألوهیّة أمیر المؤمنین و الأئمة (علیهم السلام)، و یستحق البراءة و النفی من البلد؟! حاشا ثم حاشا.

---

(۱) فی الأصل: و مال الیه ناس کثیر، و الأنسب ما أثبتناه مع موافقته لما فی المصدر، فلاحظ.

(۲) رجال الکشی ۲: ۸۰۴/ ۹۹۷.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۴۵

ز- ان الذی یظهر من تتبع الاخبار خصوصا ما ورد فی تراجم الغلاة، و ما ذکروه فی مقالات أرباب المذاهب، و صریح التوقیع المتقدم: أن الغلاة لا یرون تکلیفا، و لا یعتقدون عبادة، بل و لا حلالا، و لا حراما، و قد مرّ فی ترجمة محمّد بن سنان انه لما سأل الحسین بن احمد عن احمد بن هلیل الکرخی، أخبرنی عمّا یقال فی محمّد بن سنان من أمر الغلوّ، قال: معاذ اللّه، هو و اللّه علّمنی الطهور، و حبس العیال، و کان متقشفا متعبّدا «۱».

فیظهر منه: انه لا یجتمع الغلوّ و العبادة و تعلیمها، و إذا راجعت الکافی و التهذیب تجد لسهل من أوّل کتاب الطهارة الی کتاب الدیات فی أکثر الأبواب خبرا أو أزید فیما یتعلّق بأحکام الدین أکثرها سدیدة مقبولة، و أخذها المشایخ عنه و ضبطوها فی الجوامع مثل الکافی الذی ذکر فی أوّله ما ذکر «۲» و مع ذلک کلّه کیف یجوز نسبة الغلوّ الیه.

ح- انّ حجیّة قول أحمد «۳» فی هذا المقام ان کان لحصول الظن به فیدخل فی الظنون الرجالیة التی بنوا علی العمل بها، فهو موهون فی المقام بما مرّ و بخطئه کثیرا فی أمثال هذه الموارد، و بما صدر منه من التجسس المنهی، و کتمان الشهادة سیّما فی أمر الإمامة من أهمّ أمور الدین لمجرّد العصبیة، و هی عثرة لم یقدر العلماء إلی الان علی جبرها «۴»، أ و لم یکفه ما فعل ان نسکت عنه حتی نرمی الأعاظم بسهمه و هو مکسور، و نضربهم بسیفه و هو مکلول؟! و لعمری لو عدّ

---

(۱) تقدم فی الجزء الرابع ضمن الرمز: کو و برقم: ۲۶ بعد قوله: ثالثا، فراجع.

(۲) اشارة منه الی ما جاء فی مقدمة الکافی ۱: ۷: و یأخذ منه- أی الکافی- من یرید علم الدین و العمل بالإشارة الصحیحة عن الصادقین علیهم السلام. إلی آخره.

(۳) أی أحمد بن محمد بن عیسی کما تقدم و سیأتی أیضا.

(۴) أقول: أشار المصنف لهذه الهفوة بما تقدم فی هذه الفائدة، صحیفة: ۷۰۴ و قال هناک: الا انهم جبروها بما تقدم علیها و تأخر منهم. إلی آخره، و بینا ما یرید بالهفوة فی الهامش/ ۴ من الصحیفة المذکورة، و سیأتی ذکرها بعد قلیل، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۴۶

ما فعل بسهل من مطاعنه اولی من ان یجعل سببا لطرح أزید من ألف حدیث و یطعن به علی ثقة الإسلام الذی نقلها و اعتمد علیها.

قال السید الأجل بحر العلوم فی رجاله: و الأصل فی تضعیفه کما یظهر من کلام القوم احمد بن محمّد بن عیسی الأشعری، و حال القمیین سیّما ابن عیسی فی التسرّع الی الطعن و القدح و الإخراج من قم بالتهمة و الریبة ظاهر لمن راجع الرجال، و لو کان [الأمر فیه] علی ما بالغوا به من الضعف و الغلو و الکذب لورد عن الأئمة (علیهم السلام) ذمه، و قدحه، و النهی عن الأخذ عنه و الرجوع الیه «۱»، کما ورد فی غیره من الضعفاء المشهورین بالضعف، فإنه کان فی عصر الجواد و الهادی و العسکری (علیهم السلام)، و روی عنهم (علیهم السلام)، و لم نجد له فی الاخبار طعنا، و لا نقل ذلک عن احد من علماء الرجال، و لولا انه بمکان من العدالة و التوثیق لما سلم من ذلک، هذا کلّه بناء علی کون المراد بالغلوّ المعنی المتقدم و ان کان غیره فالحقّ انّ فعل احمد یدلّ علی جلالة قدره «۲».

قال فی التکملة فی ترجمة ابن أورمة: أصل الغلو فی کلامهم غیر معلوم المراد، إذ یجوز ان یکون من قبیل قول ابن الولید من الغلو: نفی السهو و النسیان عن النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله)، فإنه بهذا المعنی عین الصواب بل هو المشهور بین الأصحاب «۳»، انتهی.

و قال الشارح التقی: و اعلم ان الظاهر ان ابن عیسی أخرج جماعة من قم باعتبار روایتهم عن الضعفاء و إیراد المراسیل فی کتبهم، و کان اجتهادا منه فی ذلک، و کان الجماعة یروون للتأیید «۴» و لکونها فی الکتب المعتبرة، و الظاهر

---

(۱) ای: و عن الرجوع الیه، و هو متعلق بالنهی السابق.

(۲) رجال السید بحر العلوم ۳: ۲۴- ۲۵، و ما بین المعقوفتین منه.

(۳) تکملة الرجال: ۲: ۳۵۱.

(۴) ای من باب المتابعات و الشواهد لما ورد أولا، و هی طریقة مشهورة لدی المحدثین، و استخدمها المحمدون الثلاثة کثیرا.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۴۷

خطأ ابن عیسی فی اجتهاده، و لکن لما کان رئیس قم و الناس مع المشهورین الّا من عصمه اللّه.

و لو کنت تلاحظ ما رواه الکلینی فی أحمد بن محمّد بن عیسی فی باب النصّ علی أبی الحسن الهادی (علیه السّلام) «۱»، و إنکاره النصّ لتعصب الجاهلیة بأنه لم قدّمتم علیّ فی النص؟ و ذکر هذا العذر بعد الاعتراف به، لما کنت تروی عنه شیئا، و لکنه تاب، و نرجو ان یکون تاب اللّه علیه، لکن أکثر الناس تابعون للشهرة، و إذا کان رجل أخطأ فی نقل الحدیث، کیف یجوز إخراجه من البلد و من مأواه، ثم الإرجاع و التوبة و إظهار الندامة؟ کما تقدم فی أحمد بن محمّد بن خالد «۲» - ثم ذکر بعض مدائح سهل- و قال: و امّا الکتاب المنسوب الیه، و مسائله التی سألها من الهادی و العسکری (علیهما السلام)، فذکرها المشایخ سیّما الصدوقین و لیس فیه شیء یدل علی ضعف فی النقل أو غلوّ فی الاعتقاد مع أنّها قلیلة، و الغالب کونه من مشایخ الإجازة، و جمیع هذه المفاسد نشأ من الاجتهاد و الآراء، و نرجو من اللّه تعالی ان یعفو عنهم و لکن بعد ما عرفت حقیقة الحال یشکل العفو فان اللّه تعالی یغفر للجاهل سبعین ذنبا قبل ان یغفر للعالم ذنبا واحدا، انتهی «۳».

و من جمیع ذلک ظهر الجواب عن الرابع، و هو تضعیف الشیخ فی الفهرست «۴» لوجوب تقییده بقاعدة الجمع بما فی النجاشی «۵» الغیر المنافی للوثاقة مع رجوعه عنه فی رجال الشیخ «۶» المتأخّر عن الفهرست، و احتمال التعارض فی

---

(۱) أصول الکافی ۱: ۲۶۰/ ۲.

(۲) تقدم فی هذه الفائدة الجزء الرابع برقم: ۱۵ و رمز: یه.

(۳) روضة المتقین ۱۴/ ۲۶۲، باختلاف یسیر.

(۴) فهرست الشیخ: ۲۵/ ۶۵.

(۵) رجال النجاشی: ۸۱/ ۱۹۸.

(۶) رجال الشیخ: ۳۶۶/ ۳ و ۳۹۷/ ۶ و ۴۰۹/ ۳.

کلامیه ثم التساقط فاسد بعد معلومیّة التأخّر کما علیه عمل الأصحاب بالنسبة إلی فتاوی صاحب المؤلّفات المتعدّدة المعلوم تأخّر بعضها عن بعض، مضافا الی عدم مقاومته لجمیع ما مرّ فلاحظ، و تأمّل.

و امّا علی بن یعقوب الهاشمی «۱»، ففی الشرح: غیر مذکور، فالخبر قوی کالصحیح، أو صحیح لکونهم من مشایخ الإجازة کما ذکره بعض الأصحاب و شیخنا الأعظم عبد اللّه بن حسین التستری رضی اللّه عنه و أرضاه «۲».

و فی عدّة الکاظمی: مهمل «۳»، قلت: یروی علی بن الحسن بن فضّال عن علی بن یعقوب الهاشمی کما فی التهذیب فی باب قسمة الغنائم و غیره «۴»، و الحسن بن علی بن فضّال فیه فی باب السنّة فی عقود النکاح «۵».

و احمد من بنی فضّال فی تلخیص المیرزا فی ترجمة علی: روی عنه احمد ابن الحسن بن علی بن فضّال، و احمد بن هلال، و محمّد بن احمد بن الحسن القطوانی نبّه علیه فی الکافی، انتهی «۶».

و فی الکافی فی باب المستضعف من کتاب الکفر و الایمان «۷»، و فی

---

(۱) الوارد فی طریق الصدوق الی مروان بن مسلم کما تقدم صحیفة: ۲۱۳ من هذه الفائدة، فراجع.

(۲) روضة المتقین ۱۴: ۲۶۳.

(۳) العدة للکاظمی: ۱۶۶.

(۴) تهذیب الأحکام ۴: ۱۲۸/ ۳۶۶.

(۵) تهذیب الأحکام ۷: ۴۰۷/ ۱۶۲۹.

(۶) تلخیص المقال (الوسیط): ۱۷۲/ ب- مخطوط-.

(۷) أصول الکافی ۲: ۲۹۸/ ۹.

التهذیب فی باب أحکام الطلاق «۱»، و باب عدد النساء «۲»، و باب حکم أمتعة التجارات فی الزکاة: علی بن الحسن بن فضّال، عن محمّد و احمد ابنی الحسن، عن علی بن یعقوب، عن مروان بن مسلم «۳»، فظهر انه یروی عن علیّ جمیع المعروفین من بنی فضّال الذین أمرنا بأخذ ما رووا و هو من أوثق أمارات الوثاقة و بعضهم أیضا من أصحاب الإجماع.

و یروی عنه أیضا محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب «۴»، و محمّد بن بکران «۵».

و مروان بن مسلم «۶»: ثقة بالاتفاق فالخبر صحیح علی الأصح، و یمکن الحکم بصحته علی المشهور، ففی الفهرست فی ترجمة

[مروان] «۷»: لـه کتـاب رواه محمّـد بن أبی حمزة، أخبرنـا به جماعـة، عن احمـد بن [محمـد بن الحسـین] «۸»، عـن أبیه، عن سـعد و الحمیری، عن محمّد بن الحسین، عن [الحسن بن علی] «۹» بن فضّال، عن مروان بن مسـلم «۱۰»، و طریق الفهرست «۱۱» و النجاشی «۱۲» الی محمّد بن أبی حمزة صحیح فراجع.

(۱) تهذیب الأحکام ۸: ۸۸/ ۳۰۲ و ۴: ۲۷/ ۶۳.

(۲) تهذیب الأحکام ۸: ۱۵۳/ ۵۳۲.

(۳) تهذیب الأحکام ۴: ۷۰/ ۱۹۰.

(۴) الفقیه ۴: ۷۷، من المشیخة، فی طریقه الی مروان بن مسلم.

(۵) تهذیب الأحکام ۶: ۳۴/ ۶۷.

(۶) تقدم بیان طریق الصدوق إلیه صحیفة: ۲۱۳، من هذه الفائدة.

(۷) فی الأصل: محمد، و ما أثبتناه هو الصحیح لموافقته ما فی المصدر.

(۸) فی الأصل: الحسن بن الولید، و ما أثبتناه من المصدر.

(۹) فی الأصل: علی بن الحسن، و ما أثبتناه من المصدر.

(۱۰) فهرست الشیخ ۱۶۹/ ۷۴۰.

(۱۱) فهرست الشیخ: ۱۴۸/ ۶۳۰.

(۱۲) رجال النجاشی: ۳۵۸/ ۹۶۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۵۰

[۳۰۶] شو- و إلی مسعدة بن زیاد:

أبوه و محمّد بن الحسن رضی اللّه عنه، عن سعد بن عبد اللّه و الحمیری جمیعا، عن هارون بن مسلم، عنه «۱».

هارون بن مسلم ثقة وجه فی النجاشی «۲» و الخلاصة «۳»، یروی عنه الحسن بن علی بن فضّال «۴»، و محمّد بن علی بن محبوب «۵»، و علی بن إبراهیم «۶»، و محمّد بن أحمد بن یحیی «۷»، و إبراهیم بن هاشم «۸»، و علی بن الحسن بن فضّال «۹»، و احمد بن الحسن بن فضّال «۱۰»، و علی بن مهزیار «۱۱»، و عمران بن موسی «۱۲»، و الحمیری «۱۳»، و سعد «۱۴»، و محمّد بن أبی القاسم «۱۵».

و صحّح العلامة طریق الفقیه الی القاسم بن عروة و مسعدة بن زیاد، و مسعدة بن صدقة و هو فیه «۱۶».

(۱) الفقیه ۴: ۱۱۱، من المشیخة.

(۲) رجال النجاشی: ۴۳۸/ ۱۱۸۰.

(۳) رجال العلامة: ۱۸۰/ ۵.

(۴) الکافی ۸: ۷۹/ ۳۵، من الروضة.

(۵) تهذیب الأحکام ۶: ۱۹۸/ ۴۴۰.

(۶) تهذیب الأحکام ۷: ۲۲۶/ ۹۸۹.

(۷) تهذیب الأحکام ۷: ۱۸۴/ ۸۱۳.

(۸) تهذیب الأحکام ۷: ۳۱۳/ ۱۲۹۷.

(۹) تهذیب الأحکام ۴: ۲/ ۱.

(۱۰) الاستبصار ۳: ۲۲۶/ ۸۱۹.

(۱۱) تهذیب الأحکام ۴: ۲۰۱/ ۵۸۱.

(۱۲) أصول الکافی ۱: ۳۳۱/ ۲.

(۱۳) فهرست الشیخ: ۱۷۶/ ۷۶۳.

(۱۴) رجال النجاشی: ۴۳۸/ ۱۱۸۰.

(۱۵) فهرست الشیخ: ۱۷۶/ ۷۶۳.

(۱۶) انظر رجال العلامة، الفائدة الثامنة من الخاتمة: ۲۷۷– ۲۸۱.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۵۱

و من هنا یظهر انّ قول النجاشی فی ترجمته: له مذهب فی الجبر و التشبیه «۱»، لیس قدحا فیه بان یکون المراد کونه من المجبّرة و المشبّهة، فان الذاهب إلیهما کیف یکون وجها للإمامیّة؟ و فی الشرح یصدق علی من یقول:

«لا- جبر و لا- تفویض» ان له مذهبا فی الجبر، و کذا إذا قال: انه جسم لا- کالأجسام، و لا- یعرف معنی الجسم، کما یقول: جوهر لا کالجواهر، و غرضه انه شیء لا- کالأشیاء یصدق علیه ان له مذهبا فی التشبّه سیما بالنظر الی من لا- یعرف اصطلاح الحکماء و المتکلمین «۲»، فی کلام طویل لا حاجة الی نقله.

و مسعدة ثقة عین فی النجاشی «۳» و الخلاصة «۴»، فالخبر صحیح.

[۳۰۷] شز – و إلی مسعدة بن صدقة:

أبوه، عن عبد اللّه بن جعفر الحمیری، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة الربعی «۵».

مسعدة بتریّ فی الکشی «۶»، عامّی فی أصحاب الباقر (علیه السّلام) «۷»، و فی النجاشی: مسعدة بن صدقة العبدی یکنّی أبا محمّد، قاله ابن فضّال، و قیل:

یکنی أبا بشر، روی عن أبی عبد اللّه و أبی الحسن (علیهما السّلام)، له کتب منها: کتاب خطب أمیر المؤمنین (علیه السلام)، أخبرنا ابن شاذان، قال:

أخبرنا «۸» أحمد بن محمّد بن یحیی، عن عبد اللّه بن جعفر، قال: حدثنا هارون

---

(۱) رجال النجاشی: ۴۳۸/ ۱۱۸۰.

(۲) روضة المتقین ۱۴: ۲۶۳– بتصرف–.

(۳) رجال النجاشی: ۴۱۵/ ۱۱۰۸.

(۴) رجال العلامة: ۱۷۳/ ۱۸.

(۵) الفقیه ۴: ۳۰، من المشیخة.

(۶) رجال الکشی ۲: ۶۸۷/ ۷۳۳.

(۷) رجال الشیخ: ۱۳۷/ ۴۰.

(۸) فی الأصل: حدثنا. و کلاهما من ألفاظ تأدیة الحدیث الا ان (أخبرنا) أقل رتبة من (حدثنا)، و هذا اللفظ (أخبرنا) یستعمل فی الإجازات و المکاتبات کثیرا، انظر: الرعایة: ۲۳۵، و مقباس الهدایة ۳: ۷۲ و الظاهر من أقوال علماء الدرایة أن مراتب ألفاظ التأدیة غیر

مسلم بها عندهم، انظر الباعث الحثیث: ۱۰۴.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۵۲

ابن مسلم، عنه «۱».

و ذکره فی الفهرست مع کتابه و الطریق و لم یتعرض لمذهبه «۲».

قال الشارح: و الذی یظهر من اخباره التی فی الکتب انه ثقة، لأن جمیع ما یرویه فی غایة المتانة موافقة لما یرویه الثقات من الأصحاب، و لهذا عملت الطائفة بما رواه هو و أمثاله من العامّة، بل لو تتبعت وجدت اخباره اسدّ و امتن من اخبار جمیل بن درّاج، و حریز بن عبد اللّه، مع ان الأول من أهل الإجماع و الثانی أیضا مثله فی عمل الأصحاب- الی ان قال-: و الحاصل ان مدار القدماء کان علی الصدق لا علی المذهب بخلاف المتأخرین فإنّهم علی العکس، انتهی «۳».

و فی الکافی فی باب حالات الأئمة (علیهم السلام) فی السن، مسندا عن مصعب، عن مسعدة، عن أبی بصیر، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، قال أبو بصیر: دخلت الیه و معی غلام یقودنی و هو خماسی لم یبلغ، فقال لی:

کیف أنتم إذا احتجّ علیکم بمثل سنّه «۴»؟

و بعید من البتری أو العامی ان یروی مثل هذا مع انّ بین المذهبین من التباین مالا یخفی.

و من هنا ذکر الخلاصة طریق الصدوق الیه و صحّحه، فقال: و عن الفضیل بن عثمان الأعور المرادی الکوفی صحیح- الی ان قال-: و کذا عن مسعدة بن صدقة الربعی «۵»، مع انه صرّح فی أوّل الفائدة الثامنة انه لا یذکر

---

(۱) رجال النجاشی: ۴۱۵/ ۱۱۰۸.

(۲) فهرست الشیخ: ۱۶۷/ ۷۴۲.

(۳) روضة المتقین ۱۴: ۲۴۴.

(۴) أصول الکافی ۱: ۳۱۴/ ۴.

(۵) رجال العلامة: الفائدة الثامنة من الخاتمة: ۲۷۷.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۵۳

الطرق الی من تردّ روایته و یترک قوله «۱»، و هو مؤیّد لما ذکره الشارح.

[۳۰۸] شح- و إلی مسمع بن مالک البصری:

أبوه رضی اللّه عنه، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن محمّد بن عیسی، عن الحسین بن سعید، عن القاسم بن محمّد، عن أبان، عن مسمع بن مالک البصری، و یقال له:

مسمع بن عبد الملک البصری، و لقبه کردین، و هو عربی من بنی قیس بن ثعلبة، و یکنّی أبا سیّار، و یقال انّ الصادق (علیه السّلام) قال له أوّل ما رآه: ما اسمک؟ فقال: مسمع، فقال: ابن من؟ قال: ابن مالک، فقال: بل أنت مسمع ابن عبد الملک «۲».

القاسم هو الجوهری، ذکره النجاشی «۳» و الفهرست «۴» و ذکرا کتابه و الطریق الیه و لم یتعرضا لمذهبه، و لکن فی أصحاب الکاظم (علیه السّلام):

واقفی «۵»، و فی الکشی: قالوا انه کان واقفیا «۶».

و المشهور: ضعّفوه، و ضعّفوا الخبر الذی هو فی سنده، و هذا منهم عجیب، فان مجرّد الوقف لیس من أسباب الضعف مثل الکذب و الغلوّ و الفسق بل یجتمع مع المدح فیصیر السند من جهته قویّا، و مع الوثاقة فیصیر موثقا، و ما فی النجاشی و الفهرست یدلّ علی

مدحه- کما مرّ غیر مرّة- و یدلّ علی مدحه بل علی وثاقته روایة ابن أبی عمیر عنه فی التهذیب فی باب تلقین المحتضرین من

---

(۱) رجال العلامة: الفائدة الثامنة من الخاتمة: ۲۷۵.

(۲) الفقیه ۴: ۴۴، من المشیخة.

(۳) رجال النجاشی: ۳۱۵/ ۸۶۲.

(۴) فهرست الشیخ الطوسی: ۵۶۳.

(۵) رجال الشیخ: ۳۵۸/ ۱.

(۶) رجال الکشی ۲: ۷۴۸/ ۸۵۳.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۵۴

أبواب الزیادات «۱»، و فی باب أحکام الطلاق «۲».

و فی الکافی فی باب أحکام التعزیة «۳»، و فی باب مولد أمیر المؤمنین (علیه السلام) «۴»، و صفوان بن یحیی فی التهذیب فی باب فضل المساجد «۵»، و حمّاد ابن عیسی «۶»، و ابن فضّال «۷»، و الحسین بن سعید «۸»، و احمد بن محمّد بن عیسی «۹»، و إبراهیم بن هاشم «۱۰»، و محمّد بن خالد «۱۱»، و الحسن بن سعید «۱۲»، و علی بن محمّد القاسانی «۱۳»، و الحسین ابن أبی العلاء «۱۴»، و علی بن مهزیار «۱۵»، و اخوه إبراهیم «۱۶»، و أبو طالب عبد اللّه بن الصلت «۱۷»، و الحجال «۱۸»،

---

(۱) تهذیب الأحکام ۱: ۴۶۳/ ۱۵۱۳.

(۲) تهذیب الأحکام ۸: ۸۷/ ۲۹۷.

(۳) الکافی ۳: ۲۰۴/ ۵.

(۴) أصول الکافی ۱: ۴۵۶/ ۶.

(۵) تهذیب الأحکام ۳: ۲۵۷/ ۷۱۸.

(۶) تهذیب الأحکام ۵: ۲۵۹/ ۸۷۹.

(۷) الاستبصار ۳: ۱۵۱/ ۵۵۵.

(۸) تهذیب الأحکام ۱۰: ۲۸۹/ ۱۱۲۳.

(۹) تهذیب الأحکام ۷: ۲۷۹/ ۱۱۸۳.

(۱۰) أصول الکافی ۱: ۳۵۶/ ۸۷.

(۱۱) تهذیب الأحکام ۶: ۳۵۱/ ۹۹۶.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۸: ۳۱۷/ ۱۱۸۲.

(۱۳) تهذیب الأحکام ۶: ۳۹۶/ ۱۱۹۱.

(۱۴) تهذیب الأحکام ۳: ۱۶۸/ ۳۶۹، و فیه: القاسم بن محمّد عن الحسین بن أبی العلاء، انظر کذلک جامع الرواة ۲/ ۲۰.

(۱۵) أصول الکافی ۲: ۷۹/ ۱۵.

(۱۶) تهذیب الأحکام ۸: ۳۱۷/ ۱۱۸۲، و فیه: إبراهیم بن مهزیار عن الحسن عن القاسم بن محمّد، انظر کذلک جامع الرواة ۲: ۲۰.

(۱۷) تهذیب الأحکام ۲: ۳۰/ ۹۱.

(۱۸) أصول الکافی ۱: ۲۱۲/ ۱.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۵۵

و محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب «۱»، ذكر ذلك كلّه فى الجامع «۲».

و فى رجال ابن داود فى القسم الأول: القاسم بن محمّد الجوهرى من أصحاب الكاظم (عليه السّلام) و فى الكشى: كوفى سكن بغداد، قال نصر بن الصباح: لم يلق أبا عبد اللّه (عليه السّلام)، و قيل: كان واقفيا «۳».

أقول: ان الشيخ ذكر القاسم بن محمّد الجوهرى فى رجال الكاظم (عليه السلام) و قال: كان واقفيا «۴»، و ذكر فى باب من لم يرو عن الأئمة (عليهم السلام): القاسم بن محمّد الجوهرى روى عنه الحسين بن سعيد «۵»، فالظاهر انه غيره، و الأخير ثقة «۶».

و أورد عليه السيدان فى النقد، و التلخيص، فقال الأول «۷»: و فيه نظر من وجهين، امّا أولا: فلأن الذى يظهر من كلام النجاشى مع ملاحظة كلام الشيخ فى كتابيه يدلّ على انه رجل واحد. و ذكر الشيخ إياه مرّة فى رجال الكاظم و مرّة فى باب من لم يرو عنهم لا يدلّ على تغايرهما لان مثل هذا كثير فى كتابه مع قطعنا بالاتحاد- ثم ذكر بعض ما مرّ فى الفائدة الثالثة «۸» - ثم قال:

و امّا ثانيا: فلأن قوله: و الأخير ثقة، ليس بمستقيم، لأنى لم أجد فى كتب الرجال توثيقه «۹»، و قال الثانى فى الحاشية: و الاتحاد عند التأمّل أظهر، و لو

---

(۱) تهذيب الأحكام ۵: ۴۶۱/ ۱۶۱۱.

(۲) جامع الرواة: ۲: ۲۰.

(۳) رجال الكشى: ۲: ۷۴۸/ ۸۵۳.

(۴) رجال الشيخ: ۳۵۸/ ۱.

(۵) رجال الشيخ: ۴۹۰/ ۵.

(۶) رجال ابن داود: ۱۵۴/ ۱۲۱۹.

(۷) اى السيد التفريشى فى نقد الرجال: ۲۷۲.

(۸) تقدم فى الجزء الثالث صحيفة: ۱۷۵.

(۹) نقد الرجال: ۲۷۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۵۶

سلّم، فتوثيق الأخير من اين؟ و لعلّه توهم من رواية الحسين عنه، انتهى «۱».

قلت: امّا الاتحاد فالحق معهما بل استظهر الفاضل الخبير المولى محمّد جعفر بن محمّد طاهر الخراسانى فى كتاب اكليل الرجال «۲»: ان القاسم بن محمّد الزيات، و القاسم بن محمّد بن أيوب، و القاسم بن محمّد الجوهرى، و القاسم ابن محمّد الأصبهانى، و القاسم بن محمّد القمى المذكورون فى الأسانيد كلّهم واحد.

و امّا الإيراد على توثيقه و السؤال عن مأخذه و دعوى عدمه لعدم الوجدان فى كتب الرجال ففى غير محلّه بعد جواز عثوره على وثاقته فى بعض الكتب الفقهية أو الأحاديث أو الرجالية التى لم تصل إلينا كما وجدنا وثاقة كثير فى خلال تلك الكتب و يمكن وجود الوثاقة فى نسخته من الكتب المعروفة فإن اختلافها غير خفى على الخبير و لا زال يتمسكون الأصحاب بتوثيق المحقق فى المعتبر و العلامة من حكمه بتصحيح السند و لم يشترط احد وجوده فيها.

و بالجملة: أخبر عادل بوثاقة واحد «۳» لا معارض له و لا موهن سوى استبعاد عدم وجودها فى بعض الكتب و هو غير قابل لمنعه عن الحجيّة خصوصا بعد تأييده برواية الأجلّة عنه و عدم [وجود] طعن عليه الّا بالوقف المجامع معها لو صحّ، فمع التسليم، فالسند موثّق، و فى الشرح: لكن الأصحاب على طرح أخباره فى كتب الرجال و امّا فى النقل و العمل فهم مطبقون عليهما فالخبر قوى كالصحيح أو

ضعیف علی رأیهم «۴».

(۱) تلخیص المقال (الوسیط): ۱۹۰.

(۲) اکلیل الرجال: غیر موجود لـدینا، و هو: اکلیل المنهج جعله تکملهٔ لمنهج المقال للاسترآبادی و ترجمه الشیخ عبد النبی القزوینی فی تتمیم أمل الآمل، انظر الذریعهٔ ۲: ۲۸۱/ ۱۱۴۱.

أقول: تتمیم أمل الأمل للمحقق عبد النبی القزوینی حققه السید أحمد الحسینی و لم نجد فیه أیهٔ اشارهٔ للقاسم بن محمّد الجوهری.

(۳) اشارهٔ منه لما استظهره ابن داود من وثاقهٔ الجوهری، فلاحظ.

(۴) روضهٔ المتقین ۱۴: ۲۶۸.

خاتمهٔ المستدرک، ج۵، ص: ۲۵۷

و أبان من أصحاب الإجماع.

و مسمع ثقهٔ فی الکشی «۱» نقلا عن علی بن فضّال، و فی النجاشـی: ابن عبد الملک بن مسـمع بن مالک بن مسـمع أبو سیّار کردین، شیخ بکر بن وائل بالبصـرهٔ و وجهها و سیّد المسامعهٔ، و کان أوجه من أخیه عامر بن عبد الملک و أبیه «۲»، روی عن أبی جعفر (علیه السّـلام) روایـهٔ یسـیرهٔ، و روی عن أبی عبد اللّه (علیه السّـلام) و أکثر، و اختصّ به، و قال له أبو عبد اللّه (علیه السـلام): «انّی لاعدک لأمر عظیم یا با السیار» «۳».

و یروی عنه من الأجلّهٔ غیر أبان: صفوان بن یحیی «۴»، و عثمان بن عیسی «۵»، و علی بن رئاب «۶»، و ابن أبی عمیر «۷»، و فضالهٔ کما فی بصائر الصفار «۸»، و حمـاد بن عیسـی کما یأتی فی الطریق إلی المعلی «۹»، و حمّاد بن عثمان کما فی الکشـی فی ترجمـهٔ المعلّی «۱۰»،

(۱) رجال الکشی ۲: ۵۹۸/ ۵۶۰.

(۲) فی المصدر المطبوع، و النسخهٔ المحققهٔ من قبل الشیخ محمد جواد النائینی: و أبیه، و فی النسخهٔ الحجریهٔ: و ابنه، فلاحظ.

(۳) رجال النجاشی: ۴۲۰/ ۱۱۲۴- بتصرف-.

(۴) تهذیب الأحکام ۲: ۷۹/ ۲۹۷.

(۵) الکافی ۴: ۳۰۹/ ۶.

(۶) تهذیب الأحکام ۵: ۵۹/ ۱۸۵.

(۷) الاستبصار ۴: ۲۹۷/ ۱۱۱۶.

(۸) بصائر الدرجات: ۳۵۹/ ۷.

(۹) سیأتی فی هذه الفائدهٔ برقم: ۳۱۷، صحیفهٔ: ۲۸۹.

(۱۰) رجال الکشـی ۲: ۶۷۵/ ۷۰۸، و فیه: عن حمـاد النـاب، عن المسـمعی. و حماد الناب هو حماد ابن عثمان الثقـهٔ کما فی فهرسـت الشیخ ۶۰/ ۲۴۰، و من العلماء من قال باتحاده مع حماد بن عثمان بن خالد الفزاری، و لمزید الفائدهٔ ینظر معجم رجال الحدیث للسـید الخویی ۶:

۲۱۲/ ۳۹۵۷.

اما المسمعی، فالظاهر هو مسمع بن عبد الملک لأنا لم نجد من یطلق علیه ذلک غیره، فلاحظ.

خاتمهٔ المستدرک، ج۵، ص: ۲۵۸

و عبد اللّه بن سنان «۱»، و عبد اللّه بن بکیر «۲»، و عبد الرحمن بن أبی نجران «۳» و غیرهم.

و فی کامل الزیارات بإسناده عن مسمع کردین، قال: قال لی أبو عبد اللّه (علیه السّلام): یا مسمع أنت من أهل العراق، أما تأتی قبر الحسین (علیه السلام)؟ قلت: لا، انا رجل مشهور من أهل البصرة، و عندنا من یتبع هوی هذا الخلیفة، و أعداؤنا کثیرة من أهل القبائل من النصاب و غیرهم و لست آمنهم ان یرفعوا حالی عند ولد سلیمان فیمثلون بی، قال لی: أ فما تذکر ما صنع به؟

قلت: بلی، قال: فتجزع؟ قلت: ای و اللّه، و استعبر لذلک حتی یری أهلی أثر ذلک علیّ فامتنع من الطعام حتی یستبین ذلک فی وجهی، قال: رحم اللّه دمعتک، أما انک من الذین یعدّون فی أهل الجزع لنا، و الذین یفرحون لفرحنا، و یحزنون لحزننا، و یخافون لخوفنا، و یأمنون إذا أمنا، أما انّک ستری عند موتک حضور آبائی لک، و وصیّتهم ملک الموت بک، و ما یلقونک به من البشارة (ما تقرّ به عینک قبل الموت فملک) «۴» الموت ارق علیک، و أشدّ رحمة لک من الامّ الشقیقة علی ولدها، الخبر «۵».

و فی الکافی: محمّد بن یحیی، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن عمر بن یزید، قال: رأیت مسمعا بالمدینة و قد کان حمل الی أبی عبد اللّه (علیه السلام) تلک السنة مالا، فرده أبو عبد اللّه (علیه السّلام) علیه، فقلت [له] لم ردّ علیک أبو عبد اللّه (علیه السّلام) المال الذی حملته [إلیه]؟

(۱) أصول الکافی ۲: ۳۲۳/ ۱.

(۲) تهذیب الأحکام ۲: ۲۸۸/ ۱۱۵۴.

(۳) تهذیب الأحکام ۲: ۷۷/ ۲۸۶.

(۴) ما بین قوسین من المصنف و لیس من المصدر، و هو صحیح منه قدس سره لاستقامة المعنی، فلاحظ.

(۵) کامل الزیارات: ۱۰۱، و ما بین المعقوفتین منه.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۵۹

قال: فقال: انّی قلت له حین حملت الیه المال: انّی کنت ولّیت البحرین الغوص فأصبت أربعمائة ألف درهم، و قد جئتک بخمسها ثمانین ألف درهم، و کرهت ان احبسها عنک، و ان اعرض لها و هی حقّک الذی جعله اللّه تبارک و تعالی فی أموالنا.

فقال: أو ما لنا من الأرض و ما أخرج اللّه [منها] الّا الخمس؟ یا أبا سیّار انّ الأرض کلّها لنا، فما أخرج اللّه منها من شیء فهو لنا، فقلت له: و انا أحمل إلیک المال کلّه، فقال: یا أبا سیار قد طیّبناه لک، و أحللناک منه، فضمّ إلیک مالک، و کل ما فی أیدی شیعتنا من الأرض فهم فیه محلّلون- الی ان قال-:

قال عمر بن یزید: فقال لی أبو سیّار: ما أری أحدا من أصحاب الضیاع، و لا ممّن یلی الأعمال، یأکل حلالا غیری، الّا من طیّبوا له ذلک «۱».

السند صحیح، قال بعض المحققین: فتراه (علیه السّلام) کیف یکنّیه و یطیب له الکلام و کیف تسلیمه الأمر الی الامام (علیه السّلام) و قوله: أحمل إلیک المال کلّه، فأیّ مدح أحسن من هذا المدح؟ انتهی «۲».

فتحصل انّه یدلّ علی وثاقته أمور:

أ- توثیق علی بن فضّال بناء علی حجیّة خبر الموثق مطلقا، أو مع عدم وجود معارض صحیح و لا معارض هنا، فإنه لم یطعن علیه أحد بشیء، أو حجیّة الخبر الموثوق بصدوره، أو حجیّة الظن بالعدالة من ای سبب کان، کل ذلک لما قالوا فی ترجمة علیّ: من انه کان فقیه أصحابنا بالکوفة، و وجههم، و ثقتهم، و عارفهم بالحدیث، و المسموع قوله، سمع منه شیئا کثیرا، و لم یعثر له علی زلّة فیه، و لا ما یشینه «۳».

(۱) أصول الکافی ۱: ۳۳۷/ ۳، و ما بین المعقوفات منه.

(۲) لم نهتد الی قائله.

(۳) رجال النجاشی: ۲۵۷/ ۶۷۶.

خاتمهٔ المستدرک، ج۵، ص: ۲۶۰

و فی التعلیقهٔ: و کثیرا ما یعتمدون علی قوله فی الرجال، و یستندون إلیه فی معرفهٔ حالهم من الجرح و التعدیل «۱»، بل غیر خفی انه اعرف بهم من غیره، بل و جمیع علماء الرجال، فإنّک إذا تتبعت وجدت المشایخ فی الأکثر بل کاد ان یکون الکلّ یستندون الی قوله و یسألونه و یعتمدون علیه.

ب- روایهٔ ابن أبی عمیر عنه «۲».

ج- روایهٔ صفوان عنه «۳».

د- روایهٔ غیرهما من الأجلّهٔ و فیهم بعض أصحاب الإجماع «۴».

ه- الخبر الذی مرّ عن النجاشی و نسبته جزما الی الصادق (علیه السلام)، و قوله: و اختص به «۵».

و- قول العلامهٔ فی الإیضاح- بعد ذکر نسبه- عظیم المنزلهٔ «۶»، و إطلاق هذه الکلمهٔ علی غیر الثقهٔ بل و فوقها بعید، و احتمال إرادهٔ الرئاسهٔ الدنیویهٔ أبعد، مؤیّدا ذلک کلّه بقول النجاشی: وجههم و سیّد المسامعهٔ «۷».

فمن الغریب بعد ذلک ما فی المعتبر: انه مجهول «۸»، و فی المدارک: انه غیر موثق «۹»، و فی التنقیح: انه ممدوح «۱۰»، کلّ ذلک لعدم التتبع أو التعمق،

---

(۱) تعلیقهٔ الوحید البهبهانی ضمن منهج المقال: ۲۲۹.

(۲) الاستبصار ۴: ۲۹۷/ ۱۱۱۶.

(۳) تهذیب الأحکام ۲: ۷۹/ ۲۹۷.

(۴) تقدم فی أول الحدیث عنه، فراجع.

(۵) رجال النجاشی: ۴۲۰/ ۱۱۲۴.

(۶) إیضاح الاشتباه: ۹۵.

(۷) رجال النجاشی: ۴۲۰/ ۱۱۲۴.

(۸) المعتبر: ۹۵، فی زیادات أحکام الأموات من کتاب الطهارهٔ.

(۹) المدارک: ۱۴.

(۱۰) التنقیح الرائع ۱: ۵۵۳ و فیه: اما روایهٔ التحریم فرواها مسمع فی الحسن عن الصادق علیه السلام.
أقول: لم یرد فی التنقیح لفظ (انه ممدوح) و انما قال بلازمه و هو: حسن حدیثه، و قد عرّف الحدیث الحسن: بأنه ما اتصل سنده الی المعصوم علیه السلام بامامی ممدوح مدحا مقبولا معتدا به غیر معارض بذم من غیر نص علی عدالته، و بهذا یکون ممدوحا عنده، فلاحظ.

خاتمهٔ المستدرک، ج۵، ص: ۲۶۱

لا لقصور فی الأمارات.

[۳۰۹] شط- و إلی مصادف:

محمّد بن موسی بن المتوکل رضی اللّه عنه، عن عبد اللّه بن جعفر الحمیری، عن احمد بن محمّد بن عیسی، عن الحسن بن محبوب، عن علی بن رئاب، عنه «۱».

رجال السند عیون الطائفة.

و مصادف مولی أبی عبد اللّه (علیه السّلام) یروی عنه ابن محبوب بلا واسطة أیضا فی التهذیب فی باب ما تجوز الصلاة فیه من اللباس «۲»، و فی باب الزیادات فی فقه الحج «۳»، و فی الاستبصار فی باب جواز ان تحج المرأة عن الرجل «۴»، و الثقة مرازم بن حکیم «۵».

و فی الکشی: محمّد بن مسعود، قال: حدثنی أحمد بن منصور الخزاعی، قال: حدثنی أحمد بن الفضل الخزاعی، عن ابن أبی عمیر، عن علی بن عطیة، عن مصادف، قال: اشتری أبو الحسن (علیه السّلام) ضیعة بالمدینة، أو قال: قرب المدینة، قال: ثم قال لی: إنما اشتریتها للصبیة، یعنی ولد مصادف و ذلک قبل ان یکون من أمر مصادف ما کان «۶».

قال الشارح: و الظاهر انّ هذا من کلام علی بن عطیة و یدل علی انه

---

(۱) الفقیه ۴: ۸۰ من المشیخة.

(۲) تهذیب الأحکام ۲: ۲۳۲/ ۹۱۴.

(۳) تهذیب الأحکام ۵: ۴۱۳/ ۱۴۳۶.

(۴) الاستبصار ۲: ۳۲۲/ ۱۱۴۲.

(۵) الکافی ۳: ۵۴۵/ ۲۷.

(۶) رجال الکشی ۲: ۷۴۶/ ۸۴۶.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۶۲

انحرف عنه (علیه السّلام)، انتهی «۱».

و الظاهر ان غرضه، انّه (علیه السلام) اشتری الضیعة لهم قبل موت مصادف أو قتله کما هو ببالی انی رأیت فی بعض المواضع ان هارون قتله، و ان هذا کان اعجازا منه (علیه السّلام) و شفقة له علیه.

و یدل علی مدحه أو وثاقته ما فی الکافی: عن أبی علی الأشعری، عن محمّد بن عبد الجبار، عن احمد بن النضر، عن أبی جعفر الفزاری، قال: دعا أبو عبد اللّه (علیه السّلام) مولی له یقال له: مصادف فأعطاه ألف دینار، فقال له: تجهّز إلی مصر، قال: فتجهز بمتاع فخرج مع التجار إلی مصر.

فلما دنوا مصر استقبلتهم قافلة خارجة من مصر فسألوهم عن المتاع الذی معهم ما حاله [فی المدینة و کان متاع العامة]، فأخبروهم انه لیس بمصر شی‌ء منه فتحالفوا علی ان لا ینقصوا متاعهم من ربح الدینار دینارا فلما قضوا أموالهم و انصرفوا إلی المدینة، دخل مصادف علی أبی عبد اللّه (علیه السّلام) و معه کیسان فی کلّ واحد ألف دینار، فقال: جعلت فداک هذا رأس المال و هذا الآخر الربح.

فقال (علیه السّلام): هذا الربح کثیر، و لکن ما صنعتم فی المتاع؟

فحدّثه کیف صنعوا و تحالفوا، فقال: سبحان اللّه تحلفون علی قوم مسلمین الّا تبیعوهم الّا بربح الدینار دینارا ثم أخذ أحد الکیسین، فقال (علیه السّلام):

هذا رأس مالی و لا حاجة لنا فی هذا الربح، ثم قال: یا مصادف مجالدة السیوف أهون من طلب الحلال «۲».

و رواه الشیخ فی التهذیب «۳» بإسناده عن الکلینی مثله.

(۱) روضة المتقین ۱۴: ۲۶۸.

(۲) الکافی ۵: ۶۱، باختلاف یسیر.

(۳) تهذیب الأحکام ۷: ۱۳/ ۵۸.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۶۳

قال صاحب التکملة: فهذا دال علی انه و کلّه و ائتمنه، فإن بنینا علی انه یشترط فی الوکیل العدالة کما هو مذهب بعض أصحابنا کانت مفیدة لها کما هو ظاهر الخبر، و تتعارض مع تضعیف الغضائری «۱»، و الّا فلا، کما هو مذهب المشهور، و الصحیح فلا دلالة و لا تعارض، و لأنّا وجدنا کثیرا من وکلائهم غیر عدول کعلی بن أبی حمزة الواقفی و اضرابه.

و قد یقال: انّما تبیّن فسق أولئک بعد الوکالة فامّا فی مدّة الوکالة فلم یعلم فسقهم فجاز ان یکونوا عدولا فی ذلک الحال، و لکن لا یبعد ان یقال: إذا کانت الوکالة علی جلب الحقوق الواجبة کالزکوات و الأخماس و غیر ذلک کانت مفیدة للعدالة و الوثاقة، بدلیل قوله تعالی: وَ مٰا کُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّینَ عَضُداً «۲»، و قوله: وَ لٰا تَرْکَنُوا إِلَی الَّذِینَ ظَلَمُوا «۳»، و الفاسق ظالم لنفسه و هذا یقتضی عدالة العمّال و المتصدقین و نحوهما، و هذا التفصیل یحتمله بل یظهر من السبط، حیث قال: (و فی ثبوت التوثیق بالوکالة علی الإطلاق نظر، و هو انّ الوکالة انّما تثبت التوثیق فیما یتوقف علی ذلک) «۴»، و لکن ان لم تکن الوکالة مفیدة للوثاقة فلا محالة أنّها مفیدة للحسن، فتعارض الروایة أیضا تضعیف الغضائری، و یترجح قوله بضعف الروایة، لاشتمالها علی أبی جعفر و هو مجهول، انتهی «۵».

و فی کلامه مواقع للنظر:

(۱) ضعفه العلامة فی رجاله: ۲۶۱/ ۱۱، و لم ینقل التضعیف عن احد، و قال ابن داود فی ترجمته:

۲۷۸/ ۵۰۰: لیس بشیء، نقلا عن الغضائری.

(۲) الکهف: ۱۸/ ۵۱.

(۳) هود: ۱۱/ ۱۱۳.

(۴) استقصاء الاعتبار فی شرح الاستبصار للشیخ محمد بن الشیخ حسن بن الشهید الثانی:

مخطوط، و قد بوشر فی تحقیقه فی مؤسسة آل البیت (علیهم السلام) فرع مشهد.

(۵) تکملة الرجال ۲: ۵۰۹.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۶۴

امّا أوّلا: فلأن استظهار الوثاقة و الأمانة من توکیله (علیه السّلام) لا یتوقف علی ما ذکره من انه یشترط فی الوکیل العدالة أوّلا أو التفصیل المذکور، بل نستظهرها و لو قلنا بعدم الاشتراط مطلقا، و ذلک انّهم (علیهم السلام) نهوا عن استبضاع شارب الخمر و ائتمانه فی اخبار کثیرة «۱»، فحکموا (علیهم السلام) بأنه سفیه، فیدخل فی عموم قوله تعالی: وَ لٰا تُؤْتُوا السُّفَهٰاءَ أَمْوٰالَکُمُ «۲»، الآیة.

و فی الصادقی- المروی فی العیاشی- قول اللّه تعالی: وَ لٰا تُؤْتُوا السُّفَهٰاءَ. الآیة، قال: من لا یثق به «۳»، و یظهر منه: انّ المانع فی شارب الخمر هو عدم الوثوق به، فکلّ من لا وثاقة له لا یؤتمن علی مال، و نهوا (علیهم السلام) عن ائتمان الخائن، و المضیّع و غیر المؤمن فی جملة من الأحادیث.

و فی اختصاص المفید- فی الباقری-: من عرف من عبد من عبید اللّه کذبا إذا حدّث، و خلفا إذا وعد، و خیانة إذا ائتمن، ثم ائتمنه علی امانة، کان حقّا علی اللّه ان یبتلیه فیها، ثم لا یخلف علیه، و لا یأجره «۴»، و مع هذه النواهی الأکیدة کیف یجوز ان ینسب إلیهم (علیهم السلام) دفع مالهم الی غیر الثقة، و اتکالهم علیه فی التجارة، و سکونهم (علیهم السلام) الی قوله و فعله؟! و لذا قال المحقق

الکاظمی فی العدّة: و ما کانوا (علیهم السلام) لیعتمدوا الّا علی ثقة سالم العقیدة، و انّی یعتمدون علی الفاسد و یمیلون الیه و هم ممّا ینهون عنه و ینأون؟! و من ثم إذا ظهر الفساد من أحدهم عزلوه، و قد عدل بهذه الطریقة غیر واحد من الأصحاب کالعلامة، و صاحب المنهج،

---

(۱) راجع وسائل الشیعة ۱۴: ۵۳/ ۱- ۵، من الباب التاسع و العشرین.

(۲) النساء: ۴/ ۵.

(۳) تفسیر العیاشی ۱: ۲۲۰/ ۲۰.

(۴) الاختصاص: ۲۲۵.

و الشیخ البهائی و غیرهم، و من هنا تعرف مقام المفضّل بن عمر، و محمّد بن سنان و غیرهما و ان غمز علیهم بارتفاع القول «۱».

و امّا ثانیا: فلأن ما استدل به لاشتراط العدالة فی التوکیل فی الحقوق الواجبة من الآیتین یستدل به فی المقام أیضا، فإن کون متعلّق الوکالة من الحقوق أو غیرها لا ربط له بصدق الرکون الی الظالم و الاعتضاد بالمضلّ و عدمه، فان صدق فی صورة الائتمان فی الأول یصدق فی الائتمان فی أمور نفسه من البیع و الشراء أیضا خصوصا بعد ملاحظة ما ورد فی النهی عن إضاعة المال، و هذا واضح بحمد اللّه تعالی.

و اما ثالثا: فقوله فتعارض الروایة. إلی آخره، من غرائب الکلام فإنه صرّح فی ترجمة أحمد بن الحسین انه ابن الغضائری الذی یذکر فی کتب الرجال فی کلام طویل، و نقل عن جماعة کالسبط «۲»، و المجلسی «۳»، و التفریشی «۴» و غیرهم، انّهم لم یقفوا علی جرح فیه و لا تعدیل، و ان کلام العلامة فی الاعتماد علیه و عدمه مضطرب، ثم ذکر انه من مشایخ النجاشی و ترحّم علیه فی دیباجة الفهرست «۵» و قال فی آخر کلامه: و بالجملة فلا یبعد الاکتفاء بذلک کلّه فی حسن حاله فتأمّل، انتهی «۶».

و مجرّد حسن الحال لا یدخله فی العدول فلا حجیّة فی قوله الّا من باب الظن الموهون فی المقام بعدم تضعیفه غیره و بالخبر السابق الذی ذکره مثل ثقة الإسلام، عن الجلیل أبی علی، عن الجلیل ابن عبد الجبار، عن الجلیل أحمد

---

(۱) العدة للکاظمی: ۲۳.

(۲) استقصاء الاعتبار فی شرح الاستبصار: مخطوط.

(۳) روضة المتقین ۱۴: ۳۳۰.

(۴) نقد الرجال: ۲۰/ ۴۴.

(۵) فهرست الشیخ: ۱.

(۶) تکملة الرجال ۱: ۱۲۶- ۱۳۱.

ابن النضر «۱»، مع شهادته بصحّته و لو علی اصطلاح الأقدمین، و تلقّاه الأصحاب بالقبول، و مع هذا کیف لا یقاوم الظنّ الحاصل من هذه القرائن بصدور الخبر الظن الضعیف المذکور حتی یقدم علیه؟! و لعمری هذه مصیبة ینبغی الاسترجاع عندها.

مع ان الخبر یؤیّد أیضا بما رواه ثقة الإسلام فی باب صدقات النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله) و فاطمة و الأئمة (علیهم السلام)، عن أبی علی الأشعری، عن محمّد بن عبد الجبار، عن صفوان.

و محمّد بن إسماعیل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان.

و علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن صفوان.

و محمّد بن یحیی، عن محمّد بن الحسین، عن صفوان بن یحیی، عن عبد الرحمن بن الحجاج: ان أبا الحسن موسی (علیه السلام) بعث إلیه بوصیّة أبیه و بصدقته، مع أبی إسماعیل مصادف، بسم اللّه الرحمن الرحیم. الخبر «۲»، و هو صحیح بطرق متعددة، و فیه دلالة علی أمانته، و کونه من ثقاته (علیه السلام)، و فی تکنیة عبد الرحمن الجلیل دلالة علی جلالة قدره أیضا.

و فیه فی باب شراء السرقة و الخیانة: عن محمّد بن یحیی، عن احمد بن محمّد، عن ابن أبی عمیر، عن جمیل بن صالح، قال: أرادوا بیع تمر عین ابن «۳» زیاد، فأردت أن أشتریه، ثم قلت: حتی استأمر «۴» أبا عبد اللّه (علیه السّلام)

---

(۱) الکافی ۵: ۱۶۱/ ۱.

(۲) الکافی ۷: ۵۳/ ۸.

(۳) فی حاشیة الأصل: عین ابن زیاد فی حوالی المدینة کانت للصادق علیه السلام فغصبت «منه قدس سره».

و فی الکافی ۵: ۲۹۹/ ۵: عین أبی زیاد، و فی موضع آخر منه ۳: ۵۶۹/ ۲ باب النوادر:

عین زیاد، و فی التهذیب: عین أبی زیاد، فلاحظ.

(۴) استأمر: الأصل موافق لما فی المصدر، و فی التهذیب: استأذن.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۶۷

فأمرت مصادفا. کما فی جملة من النسخ و فی التهذیب «۱»، و فی بعضها:

معاذا، و لعلّه تحریف، فسأله (علیه السّلام) فقال: قل له: یشتریه، فإنه ان لم یشتره اشتراه غیره «۲».

و لا یخفی انّ فی اعتماد الجلیل جمیل علیه و رسالته بالجواب عنه دلالة علی حسن حاله.

و فی الروضة: عن محمّد بن یحیی، عن احمد بن محمّد، عن محمّد بن مرازم، عن أبیه، قال: خرجنا مع أبی عبد اللّه (علیه السّلام) حیث خرج من عند أبی جعفر [المنصور] من الحیرة، فخرج ساعة اذن له و انتهی الی السالحین «۳» فی أوّل اللیل، فعرض له عاشر فقال له: لا أدعک أن تجوز، فألح علیه و طلب إلیه فأبی إباء، و انا و مصادف معه، فقال له مصادف: جعلت فداک انّما هذا کلب قد آذاک و أخاف ان یردک و ما ادری ما یکون من أمر أبی جعفر، و انا و مرازم «۴» أتاذن لنا ان نضرب عنقه ثم نطرحه فی النهر؟ فأبی (علیه السّلام) و لم یزل مصادف یلحّ علیه حتی مضی أکثر اللیل، فاذن (علیه السّلام) العاشر، فقال (علیه السّلام): یا مرازم هذا خیر أم الذی قلتماه؟ «۵».

و روی الکشی فی ترجمة أبی الخطاب: عن حمدویه، قال: حدثنا یعقوب، عن ابن أبی عمیر، عن عبد الصمد بن بشیر، عن مصادف، قال: لمّا اتی القوم الذین أوتوا بالکوفة، دخلت علی أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فأخبرته بذلک، فخر ساجدا و الزق جؤجؤه بالأرض و بکی و اقبل یلوذ بإصبعه و یقول: بل

---

(۱) تهذیب الأحکام ۵: ۱۳۱/ ۵۷۵.

(۲) الکافی ۵: ۲۹۹/ ۵.

(۳) السالحین: قریة ببغداد، انظر معجم البلدان ۳: ۱۷۲.

(۴) أی: انا و مرازم لا نفارقک و لیصیبنا ما یصیبک.

(۵) الکافی ۸: ۸۷/ ۴۹- باختلاف یسیر-، و ما بین المعقوفین منه.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۶۸

عبد اللّه قن داخر «۱» مرارا کثیرة، ثم رفع رأسه و دموعه تسیل علی لحیته، فندمت علی إخباری إیّاه، فقلت: جعلت فداک و ما علیک أنت من ذا؟ فقال: یا مصادف ان عیسی لو سکت عمّا قالت النصاری فیه لکان حقّا علی اللّه ان یصمّ سمعه و یعمی بصره، و لو سکتّ عما قال فی أبو الخطاب لکان حقّا علی اللّه ان یصمّ سمعی و یعمی بصری «۲».

و فی الکافی: عن محمّد بن یحیی، عن احمد بن محمّد، عن علی بن حدید، عن مرازم، عن مصادف، قال: کنت مع أبی عبد اللّه (علیه السّلام) بین مکّة و المدینة، فمررنا علی رجل فی أصل شجرة و قد القی بنفسه فقال: مل بنا الی هذا الرجل فإنّی أخاف ان یکون قد اصابه عطش، فملنا، فإذا رجل من الفراسین طویل الشعر، فسأله: أعطشان أنت؟ قال: نعم، فقال لی:

انزل یا مصادف فاسقه، فنزلت و سقیته، ثم رکبت، فسرنا، فقلت: هذا نصرانی، فتتصدق علی نصرانی؟ فقال: نعم إذا کانوا فی مثل هذا الحال «۳».

[۳۱۰] شیء– و إلی مصعب بن یزید الأنصاری– عامل أمیر المؤمنین (علیه السّلام)–:

أبوه و محمّد بن الحسن رضی اللّه عنهما، عن سعد ابن عبد اللّه، عن احمد بن محمّد بن عیسی، عن علی بن الحکم، عن إبراهیم ابن عمران الشیبانی، عن یوسف «۴» بن إبراهیم، عن یحیی بن أبی الأشعث

---

(۱) أی: صاغر، ذلیل، یفعل ما یؤمر، انظر لسان العرب: دخر.

(۲) رجال الکشی ۲: ۵۸۷/ ۵۳۱.

(۳) الکافی ۴: ۵۷/ ۴.

(۴) فی المصدر: یونس بن إبراهیم، و فی روضة المتقین ۱۴: ۲۶۹، و ملاذ الاخبار ۶: ۳۳۰/ ۳، و جامع الرواة ۲: ۳۲۳، یونس أیضا، و کذلک فی التهذیب و الاستبصار علی ما سیأتی بعد هامشین.

و یوسف و یونس کلاهما من أصحاب الصادق علیه السّلام، کما فی رجال الشیخ:

۳۳۶/ ۵۷، ۳۳۷/ ۵۹، و لعل الاشتباه الحاصل وقع من تقارب اسمیهما فی اللفظ مع اتحاد أبویهما فی الاسم.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۶۹

الکندی، عن مصعب بن یزید الأنصاری، قال: استعملنی أمیر المؤمنین علی ابن أبی طالب (علیه السّلام) علی أربعة رساتیق «۱» المدائن «۲» و ذکر الحدیث «۳».

الخمسة الاولی من الأرکان، و السادس غیر المذکور فی الرجال، و السابع أبو داود مذکور فی أصحاب الصادق (علیه السّلام) «۴».

و یروی صفوان عنه، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی التهذیب فی باب ما تجوز الصلاة فیه من اللباس «۵»، و فی الکافی فی باب اللباس من کتاب الزیّ و التجمّل «۶»، و الجلیل عیص بن القاسم عنه، عنه (علیه السّلام) «۷» فیه فی باب لبس الخزّ «۸».

و ظاهر الموضعین تشیّعه، ففی الأول: دخلت علی أبی عبد اللّه (علیه السلام) و علیّ جبّة خزّ و طیلسان خزّ، فنظر الیّ، فقلت: جعلت فداک علی

---

(۱) الرستاق أو الرزداق واحد، و الجمع: رساتیق، و هو فارسی معرب و معناه السواد، لسان العرب: رسق.

(۲) الفقیه ۴: ۸۰، من المشیخة.

(۳) رواه فی الفقیه ۲: ۲۶/ ۹۵، و الشیخ فی التهذیب ۴: ۱۲۰/ ۲۴۳، و الاستبصار ۲:

۵۴/ ۱۷۸، و فیهما:

یونس بن إبراهیم، عن یحیی بن الأشعث الکندی، لا ابن أبی الأشعث، و لا وجود لیحیی ابن الأشعث فی کتب الرجال، و الثانی و هو ابن أبی الأشعث ذکره الشیخ فی رجاله من أصحاب الصادق علیه السّلام: ۳۳۴/ ۲۰ و لم یذکره غیره من القدامی و تابعه جمیع من ترجم له من المتأخرین عن عصر ابن شهرآشوب، فراجع.

(۴) رجال الشیخ: ۳۳۶/ ۵۷.

(۵) تهذیب الأحکام ۲: ۲۰۸/ ۸۱۷.

(۶) الکافی ۶: ۴۴۲/ ۷.

(۷) أی: عن الامام الصادق علیه السلام.

(۸) الکافی ۶: ۴۵۱/ ۵.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۷۰

جبّة خزّ و طیلسان خزّ هذا «۱» فما تقول فیه؟ فقال: و ما بأس بالخزّ، قلت:

و سداه إبریسم؟ قال: و ما بأس بإبریسم، فقد أصیب الحسین (علیه السّلام) و علیه جبّة خزّ، الخبر «۲».

و فی الثانی: دخلت علی أبی عبد اللّه (علیه السّلام) و علیّ قباء خزّ و طیلسان خزّ مرتفع، فقلت: انّ علیّ ثوبا اکره لبسه، فقال: و ما هو؟ قلت:

طیلسانی هذا، فقال: و ما بال الطیلسان؟ قلت: هو خزّ، قال: و ما بال الخز؟

قلت: سداه إبریسم، قال: و ما بال الإبریسم؟ قال: لا یکره ان یکون سدی الثوب إبریسم و لا زرّه و لا علمه، انّما یکره المصمت من الإبریسم للرجال و لا یکره للنساء «۳».

و ظاهر السؤال علی نحو الاستفتاء به، و الجواب علی نحو الإفتاء، و الاستشهاد بفعل الحسین (علیه السّلام) انه کان ممّن یعتقد إمامته، و الّا لروی (علیه السّلام) له حدیثا فی الجواب کما هو دأبهم فی أمثال المقام بالنسبة إلی العامّة، فقول الشارح: و الثلاثة الأخیرة مجاهیل و الظاهر انّهم من العامّة «۴»، حدس غیر مصیب.

و فی أصحاب الصادق (علیه السّلام) من رجال الشیخ: یحیی بن أبی الأشعث الکندی البصری أسند عنه «۵»، فعلی القراءة بالمعلوم و عود الضمیر الی ابن عقدة- کما لعلّه أظهر الاحتمالات- یکون یحیی من الأربعة الآلاف الذین ذکرهم ابن عقدة فی رجال أصحاب الصادق (علیه السّلام) و وثقهم.

---

(۱) هذا: من زیادة الأصل علی المصدر.

(۲) الکافی ۶: ۴۴۲/ ۵.

(۳) الکافی ۶: ۴۵۱/ ۵.

(۴) روضة المتقین ۱۴: ۲۶۹.

(۵) رجال الشیخ: ۳۳۴/ ۲۰.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۷۱

و امّا مصعب فهو غیر مصعب بن یزید الموجود فی النجاشی الذی قال فیه: لیس بذاک «۱» لانّه یروی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فلا یمکن ان یکون عاملا لأمیر المؤمنین (علیه السلام)، و لیس للعامل ذکر فی الرجال، و لم أجده فی کتب العامّة، و الحدیث الذی أشار إلیه، رواه الشیخ فی التهذیب، و فیه: یحیی بن الأشعث «۲»، و نقله فی الوسائل فی باب تقدیر الجزیة فی کتاب الجهاد «۳».

[۳۱۱] شیئا- و إلی معاویة بن حکیم:

أبوه و محمّد بن الحسن رضی اللّه عنهما، عن سعد بن عبد اللّه، عنه.
و عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن الصفار، عنه «۴».
السند صحیح، و مرّ معاویة فی (رسو) «۵» و هو ثقة بالاتفاق و ان قیل انه فطحی.

[۳۱۲] شیب- و إلی معاویة بن شریح:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن محمّد بن عیسی، عن عثمان بن عیسی، عنه «۶».
السند صحیح بما مرّ فی (قمد) «۷» فی عثمان بن عیسی مع انه من أصحاب الإجماع.
اما معاویة فالکلام فیه من جهة اتحاده مع ابن میسرة و عدمه، یأتی فی

---

(۱) رجال النجاشی: ۴۱۹/ ۱۱۲۲.
(۲) تهذیب الأحکام ۴: ۱۲۰/ ۳۴۳ و انظر تعلیقتنا فیما قبل قلیل.
(۳) وسائل الشیعة ۱۱: ۱۱۵/ ۵.
(۴) الفقیه ۴: ۱۱۷، من المشیخة.
(۵) تقدم برقم: ۲۶۶.
(۶) الفقیه ۴: ۶۵، من المشیخة.
(۷) تقدم برقم: ۱۴۴.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۷۲

ابن میسرة «۱» ان شاء اللّه، و امّا حال نفسه فذکره فی الفهرست «۲» و ذکر الطریق الی کتابه و لم یطعن هو علیه و لا غیره.
و یروی عنه ابن أبی عمیر کما فی الفهرست «۳»، و فی التهذیب فی باب زکاة الحنطة «۴»، و صفوان بن یحیی فی التهذیب فی باب المیاه و أحکامها «۵»، و عثمان بن عیسی «۶»، و روایة الأولین من أمارات الوثاقة، و الثلاثة من أصحاب الإجماع، فالخبر صحیح أو فی حکمه، و یروی عنه أیضا الحسین بن سعید «۷».

[۳۱۳] شیج- و إلی معاویة بن عمّار:

أبوه و محمّد بن الحسن رضی اللّه عنهما- عن سعد بن عبد اللّه و الحمیری جمیعا، عن یعقوب بن یزید، عن صفوان بن یحیی و ابن أبی عمیر جمیعا، عن معاویة بن عمار الدهنی الغنوی الکوفی مولی بجیلة «۸».
رجال السند شیوخ الطائفة و عیونها.
و معاویة رکن العصابة و وجهها فی النجاشی: و کان وجها فی أصحابنا، و مقدّما، کبیر الشأن، عظیم المحلّ، ثقة، و کان أبوه عمّار ثقة فی العامّة وجها- الی ان قال- و مات معاویة سنة خمس و سبعین و مائة «۹».
و قال ابن حجر فی التقریب: معاویة بن عمّار بن أبی معاویة الدهنی بضم

---

(۱) سیأتی برقم: ۳۱۴.
(۲) فهرست الشیخ: ۱۶۶/ ۷۲۷.

(۳) فهرست الشیخ: ۱۶۶/ ۷۲۷.

(۴) تهذیب الأحکام ۴: ۱۶/ ۴۱.

(۵) تهذیب الأحکام ۱: ۲۲۵/ ۶۴۷.

(۶) تهذیب الأحکام ۱: ۱۹۱/ ۵۵۲.

(۷) تهذیب الأحکام ۲: ۱۰۶/ ۴۰۴.

(۸) الفقیه ۴: ۵۰، من المشیخة.

(۹) رجال النجاشی: ۴۱۱/ ۱۰۹۶.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۷۳

المهملة و سکون الهاء ثم نون، صدوق من الثامنة «۱»، و قال أیضا: عمّار بن معاویة الدهنی بضم اوّله و سکون الهاء بعدها نون، أبو معاویة البجلی الکوفی صدوق یتشیّع من الخامسة «۲».

و مراده من الثامنة الطبقة الوسطی من اتباع التابعین، ای الذین لقوا من لقوا الصحابة، و من الخامسة الطبقة الصغری من التابعین الذین رأوا الواحد و الاثنین و لم یثبت لبعضهم السماع منهم.

و بذلک کلّه ظهر انّ ما فی الکشی فی ترجمته انه عاش مائة و خمسا و سبعین سنة «۳» من سهو القلم، أو من أغلاط النساخ، و لوازمه الفاسدة کثیرة، و قد أتعب بعض المحققین نفسه لبیان وجه صحیح لکلامه، لا طائل تحته، و لا ثمرة فی نقله، و بیان فساده الّا جواز روایته عن أمیر المؤمنین، و من بعده الی الصادق (علیهم السلام) المقطوع عدمه.

و بالجملة یروی عنه شیوخ أصحاب الحدیث کما یظهر من الأسانید و جمع فی الجامعین «۴» کالثلاثة: البزنطی «۵» و صفوان «۶» و ابن أبی عمیر «۷»، و حماد بن عیسی «۸»، و حماد بن عثمان «۹»، و ابن محبوب «۱۰»، و أبان بن

---

(۱) تقریب التهذیب ۲: ۲۶۰/ ۱۲۳۶.

(۲) تقریب التهذیب ۲: ۴۸/ ۴۵۱.

(۳) رجال الکشی ۲: ۵۹۶/ ۵۵۷.

(۴) أی جامع الرواة للأردبیلی ۲: ۲۳۹/ ۱۷۳۹، و جامع الشرائع للقزوینی.

(۵) الکافی ۵: ۴۷/ ۱.

(۶) تهذیب الأحکام ۵: ۷۷/ ۲۵۳.

(۷) تهذیب الأحکام ۵: ۷۷/ ۲۵۳.

(۸) تهذیب الأحکام ۲: ۱۴۶/ ۵۷۱.

(۹) الاستبصار ۱: ۹۹/ ۳۲۰.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۷: ۹/ ۲۴.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۷۴

عثمان «۱»، و من أضرابهم من أجلّاء الثقات خلق کثیر.

[۳۱۴] شید- و الی معاویة بن میسرة:

أبوه رضی اللّه عنه، عن عبد اللّه بن جعفر الحمیری، عن أحمد بن محمّد بن عیسی، عن علی بن الحکم، عن معاویة بن میسرة بن

شریح القاضی «۲».

السند صحیح بالاتفاق.

و ابن میسرة ذکره النجاشی «۳» مع کتابه و طریقه الیه، و ذکره الشیخ أیضا فی الفهرست «۴»، و أصحاب الصادق «۵» (علیه السّلام)، و لم یطعنا علیه.

و یروی عنه ابن أبی عمیر «۶»، و عبد اللّه بن المغیرة «۷»، و عبد اللّه بن بکیر «۸»، و حمّاد بن عثمان «۹»، و فضالة «۱۰»، و احمد بن محمّد بن أبی نصر «۱۱»، فلا ینبغی الشک فی وثاقته، إنّما الإشکال فی اتحاده مع ابن شریح السابق کما علیه جماعة «۱۲» حتی قال الشارح: هنا کأنّه کرّر سهوا فإنه ابن شریح الذی

---

(۱) الکافی ۴: ۴۰/ ۶.

(۲) الفقیه ۴: ۱۶، من المشیخة.

(۳) رجال النجاشی: ۴۱۰/ ۱۰۹۳.

(۴) فهرست الشیخ: ۱۶۷/ ۷۳۱.

(۵) رجال الشیخ: ۳۱۰/ ۴۸۴.

(۶) رجال النجاشی: ۴۱۰/ ۱۰۹۳.

(۷) تهذیب الأحکام ۱: ۱۹۵/ ۵۶۴.

(۸) الاستبصار ۱: ۲۹/ ۴۲.

(۹) تهذیب الأحکام ۲: ۱۷۰/ ۶۷۸.

(۱۰) الاستبصار ۱: ۱۱۹/ ۴۰۳.

(۱۱) تهذیب الأحکام ۷: ۸۶/ ۳۶۸.

(۱۲) أقول: معاویة بن میسرة، ذکره البرقی فی رجاله: ۳۳ من أصحاب الصادق علیه السّلام و النجاشی: ۴۱۰/ ۱۰۹۳ بعنوان: معاویة بن میسرة بن شریح بن الحارث الکندی القاضی، و الشیخ فی رجاله: ۳۱۰/ ۴۸۴ کذلک، و تابعهم فی ذلک ابن داود:

۱۹۱/ ۱۵۸۹، و لم یذکروا غیره.

و لهذا استظهر الاتحاد- المشار إلیه- جملة من علمائنا- قدس اللّه أرواحهم- منهم:

الأسترآبادی فی تلخیص المقال (الوسیط): ۳۴۷، و محمد طه نجف فی إتقان المقال: ۲۳۶، و التفریشی فی نقد الرجال: ۳۴۷/ ۸ و الوحید البهبهانی فی التعلیقة: ۳۳۶، و المجلسی فی روضة المتقین ۱۴/ ۲۷۰، و الحائری فی منتهی المقال: ۳۰۴، و القهبائی فی مجمع الرجال ۶:

۹۹، و الکاظمی فی التکملة ۲: ۵۱۶.

اما اللذین قالوا بالتعدد فالظاهر ان مستندهم هو تعدد العنوان مع تعدد الطریق الی کل من العنوانین فی فهرست الشیخ، و مشیخة الفقیه، و منهم: ابن شهرآشوب فی معالم العلماء:

۱۲۲/ ۸۱۷ و ۸۲۰، و الأردبیلی فی جامع الرواة ۲: ۲۳۸، و المجلسی الأول فیما حکاه المامقانی و مال إلیه فی تنقیحه ۳: ۲۲۴/ ۱۱۹۱۲، و السید الخویی (طاب ثراه) فی معجمه ۱۸: ۲۰۷/ ۱۲۴۴۸، زیادة علی ما ذهب الیه المصنف رحمه اللّه، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۷۵

نسب الی جدّه مرّة و الی أبیه أخری «۱» و کلّهم ادّعوا الظهور و لم یذکروا وجهه سوی عدم ذکر النجاشی ابن شریح، و یعارضه ما

هنا، و فى الفهرست: معاوية ابن شريح له كتاب أخبرنا جماعة، عن أبى المفضل، عن ابن بطّة، عن احمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبى عمير، عنه- ثم قال بعد ثلاثة تراجم-:

معاوية بن ميسرة له كتاب أخبرنا جماعة، عن أبى المفضّل، عن ابن بطة، عن احمد بن محمّد بن عيسى، عن على بن الحكم، عنه «۲».

و نسبة السهو إليهما مع اختلاف الطريقين أبعد من نسبة سقوط الآخر من قلم النجاشى، و غير بعيد ان يكون معاوية بن شريح أخا محمّد بن شريح الحضرمى الذى قال فى النجاشى: أبو عبد اللّه ثقة، روى عن أبى عبد اللّه (عليه السلام) «۳»، و عمّ جعفر بن محمّد بن شريح صاحب الكتاب الموجود فى هذه الأعصار كما مرّ حاله و حال كتابه فى الفائدة الثانية «۴»، فالسابق حضرمى و هذا

---

(۱) روضة المتقين ۱۴: ۲۷۰.

(۲) فهرست الشيخ: ۱۶۶/ ۷۲۷ و ۱۶۷/ ۷۳۱.

(۳) رجال النجاشى: ۳۶۶/ ۹۹۱.

(۴) تقدم فى الجزء الأول صفحة: ۷۵.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۲۷۶

كندى.

و لكن فى التعليقة: الظاهر كما يظهر من الاخبار اتحادهما «۱»، و لم أجد فيها ما أشار اليه «۲» و هو اعلم بما قال، و قد وافقنا على استظهار التعدّد صاحب جامع الرواة «۳» و كفى به ظهيرا و شريكا.

[۳۱۵] شيهٔ- و إلى معاوية بن وهب:

محمّد بن على ماجيلويه، عن محمّد بن يحيى العطار، عن احمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن أبى القاسم معاوية بن وهب البجلى الكوفى «۴».

السند صحيح بما مرّ فى (لب) «۵» من وثاقة ماجيلويه.

و معاوية ثقة جليل لم يغمز عليه بشى‌ء.

قال زيد النرسى فى أصله: رأيت معاوية بن وهب البجلى فى الموقف و هو قائم يدعو، فتفقدت دعاءه، فما رأيته يدعو لنفسه بحرف واحد، و سمعته يعد رجلا رجلا من الآفاق يسمّيهم و يدعو لهم حتى نفر الناس فقلت له: يا أبا القاسم أصلحك اللّه، لقد رأيت منك عجبا؟! قال: يا بن أخى و ما الذى أعجبك مما رأيت منى؟ فقلت: رأيتك لا تدعو لنفسك و انا أرمقك حتى الساعة، فلا أدرى أى الأمرين أعجب؟ ما أخطأت من حظّك فى الدعاء لنفسك فى مثل هذا الموقف أو عنايتك و ايثارك إخوانك على نفسك حتى تدعو

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى ضمن منهج المقال: ۳۳۶.

(۲) اى فيما أشار إليه الوحيد فى ترجمة معاوية بن شريح الى ما سيجى‌ء عنه من كلام عند الحديث عن طريق الصدوق إليه.

أقول: و نحن أيضا لم نجد ذلك أيضا، فلاحظ.

(۳) جامع الرواة ۲: ۲۳۸.

(۴) الفقيه ۴: ۳۱، من المشيخة.

(۵) تقدم برقم: ۳۲.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۷۷

لهم فی الآفاق!! فقال: یا ابن أخ لا تکثر تعجّبک من ذلک انی سمعت مولای و مولاک و مولی کلّ مؤمن و مؤمنة جعفر بن محمّد (علیهما السلام)- و کان و اللّه فی زمانه سیّد أهل السماء و سیّد أهل الأرض و سیّد من مضی منذ خلق اللّه الدنیا الی ان تقوم الساعة بعد آبائه رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) و أمیر المؤمنین و الأئمة من آبائه صلّی اللّه علیهم- یقول- و الّا صمّت أذنا معاویة، و عمیت عیناه، و لا نالته شفاعة محمّد و أمیر المؤمنین صلوات اللّه علیهما-: من دعا لأخیه [المؤمن] بظهر الغیب. الی آخر ما مرّ فی أبواب الدعاء من کتاب الصلاة «۱».

قال زید: فقلت لمعاویة: أصلحک اللّه، ما قلت فی أبی عبد اللّه (علیه السلام) من الفضل من انّه سیّد أهل الأرض و أهل السماء و سید من مضی و من بقی أ شیء قلته أنت، أم سمعته منه یقول فی نفسه؟

قال: یا ابن أخی، أ ترانی کلّ ذا جرأة علی اللّه ان أقول فیه ما لم أسمعه منه؟! بل سمعته یقول ذلک و هو کذلک و الحمد للّه «۲».

و اعلم ان الشیخ خاصّة ذکر فی الفهرست معاویة بن وهب بن جبلة «۳»، و معاویة بن وهب بن فضّال «۴»، و معاویة بن وهب بن المیثمی «۵»، و ذکر لکلّ کتابا، و انّ الراوی عنهم کتبهم عبد اللّه بن احمد بن نهیک، فربّما یورث ذلک الشک فی بعض القلوب من جهة الاشتراک فیدعوه الی طرح ما لا یحصی من

---

(۱) مستدرک الوسائل ۱: ۳۷۴/ ۴، و ما بین المعقوفتین منه.

(۲) الأصول الستة عشر: ۴۴، باختلاف یسیر و ما بین معقوفین منه، و الکلام الأخیر فیه تقدیم و تأخیر، و التقدیر: ای أ ترانی أن أقول کل ذا- جرأة علی اللّه- فیه ما لم أسمعه منه؟!

(۳) فهرست الشیخ: ۱۶۶/ ۷۲۹.

(۴) فهرست الشیخ: ۱۶۶/ ۷۲۸.

(۵) فهرست الشیخ: ۱۶۷/ ۷۳۰.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۷۸

الأخبار الصحیحة، فلا بدّ من ذکر رواة البجلی حفظا للاخبار عن ثلم الأغیار.

فنقول: یروی عن البجلی: ابن أبی عمیر «۱»، و الحسن بن محبوب «۲»، و صفوان بن یحیی «۳»، و حماد بن عیسی «۴»، و ابن فضّال «۵»، و فضالة «۶»، و یونس بن عبد الرحمن «۷»، و عبد اللّه بن المغیرة «۸»، و علی بن الحکم «۹»، و محمّد ابن سنان «۱۰»، و احمد بن الحسن المیثمی «۱۱»، و محمّد بن أبی حمزة «۱۲»، و عبد اللّه ابن جندب «۱۳»، و الحسین بن سعید «۱۴»، و القاسم بن محمّد «۱۵»، و عبد الرحمن ابن أبی نجران «۱۶»، و موسی بن القاسم «۱۷»، و علی بن النعمان «۱۸»، و عبد اللّه

---

(۱) رجال النجاشی ۴۱۲/ ۱۰۹۷.

(۲) الفقیه ۴: ۳۱، من المشیخة، فی طریقه الی معاویة بن وهب.

(۳) الکافی ۲: ۴۶۴/ ۲.

(۴) الاستبصار ۱: ۳۱۹/ ۱۱۸۸.

(۵) أصول الکافی ۲: ۴۷۱/ ۶.

(۶) تهذیب الأحکام ۲: ۶۱/ ۲۱۴.

(۷) الکافی ۳: ۴۵۱/ ۲.

(۸) تهذيب الأحكام ۲: ۲۳۶/ ۹۳۲.

(۹) أصول الكافى ۱: ۲۲۵/ ۴.

(۱۰) الكافى ۸: ۱۷۷/ ۱۹۸، من الروضة.

(۱۱) تهذيب الأحكام ۷: ۲۳۷/ ۱۰۳۵.

(۱۲) تهذيب الأحكام ۷: ۲۳۷/ ۱۰۳۵.

(۱۳) تهذيب الأحكام ۴: ۱۷۵/ ۴۸۶.

(۱۴) الاستبصار ۴: ۲۹۰/ ۹۷۷.

(۱۵) تهذيب الأحكام ۸: ۲۴۰/ ۸۶۷.

(۱۶) تهذيب الأحكام ۲: ۳۲۷/ ۱۳۴۴.

(۱۷) تهذيب الأحكام ۵: ۶۴/ ۲۰۳.

(۱۸) الاستبصار ۴: ۵۸/ ۱۹۸.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۲۷۹

المؤمن «۱»، و أبو إسماعيل السراج «۲»، و الحسن بن راشد «۳»، و يحيى الحلبى «۴»، و عبد اللّه بن جبلة «۵»، و إسحاق بن عمّار «۶»، و معاوية بن شريح «۷»، و غسان البصرى «۸»، و إبراهيم بن عقبة «۹»، و ابن ثابت «۱۰»، و ابن عون «۱۱»، و عمرو بن شمر «۱۲»، و محسن «۱۳»، و يعقوب «۱۴»، و حنّان «۱۵».

و قال الشارح التقى: و اعلم ان لنا ثلاثة رجال مسمّون بمعاوية بن وهب. و الثلاثة مشتركة فى ان راويهم: حميد، عن عبيد اللّه بن نهيك، عنهم، و هم بحسب الطبقة اقعد بمرتبتين، و التمييز بحسب الطبقة و الرجال الذين يروون عنهم، فإن البجلى راوية ابن أبى عمير، و صفوان، و حماد و أمثالهم، و الغالب انه يروى عن أصحاب الصادق (عليه السّلام)، و رجال أبى جعفر، أو أبى عبد اللّه (عليهما السلام) نادرا، و كذا روايته عن أصحاب الكاظم (عليه

---

(۱) تهذيب الأحكام ۶: ۲۲۱/ ۵۲۲.

(۲) تهذيب الأحكام ۶: ۳۳/ ۶۴.

(۳) أصول الكافى ۲: ۳۱۶/ ۱۲.

(۴) تهذيب الأحكام ۶: ۱۸۳/ ۳۷۸.

(۵) تهذيب الأحكام ۳: ۹۰/ ۲۴۹.

(۶) الكافى ۴: ۵۸۸/ ۱۱.

(۷) تهذيب الأحكام ۲: ۱۰۶/ ۴۰۴.

(۸) تهذيب الأحكام ۶: ۴۷/ ۱۰۳.

(۹) الكافى ۴: ۵۸۱/ ۱۱.

(۱۰) الاستبصار ۴: ۱۹۹/ ۷۳۷.

(۱۱) الاستبصار ۴: ۱۹۹/ ۷۳۷.

(۱۲) تهذيب الأحكام ۶: ۲۱۳/ ۵۰۲.

(۱۳) الكافى ۶: ۱۲۲/ ۵.

(۱۴) تهذيب الأحكام ۱: ۸۰/ ۲۰۸.

(۱۵) تهذيب الأحكام ۱۰: ۲۴/ ۷۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۸۰

السلام) نادرا، و الثلاثة راويهم إبراهيم بن هاشم، أو أحمد بن محمّد، أو أحمد ابن أبى عبد اللّه و أمثالهم، و لم يرووا عن الأئمة (عليهم السلام)، و لو رووا لكانوا يروون عن الرضا (عليه السّلام)، أو رجال أبى الحسن (عليه السّلام)، و يحتمل روايتهم عن موسى بن جعفر (عليهما السلام) لكن بالاحتمال البعيد.

و مدار الرجال و معرفتهم بالظنون لا بالعلم فإنه لو روى احد، عن زرارة، عن أبى جعفر (عليه السّلام) فان الظن ان يكون زرارة المشهور، و يحتمل ان يكون المسمّى بزرارة متعدّدا و لمّا [كانت] «۱» روايتهم نادرة لم يذكروه كما احتمل- فى رواية حمّاد عن حريز- واحد من فحول الفضلاء، ان يكون حمّاد من المجاهيل.

و قال فى المعتبر: انه مشترک «۲»، لكنّه عنه عجيب و الحقّ معه بحسب الاحتمال، لكنه لو فتح هذا الباب فى الرجال انسدّ باب المعرفة كما لا يخفى على الخبير، و ليس انه اشتبه عليه حاشا بل اضطر الى ذلک لمعارضة أخبار أخر و للأصول و القواعد كما هو شأن كثير منهم، فإن جماعة من المتأخرين إذا أرادوا العمل بخبر أبى بصير، يقولون: و فى الصحيح عن أبى بصير، و لو أرادوا ان لا يعملوا، يقولون: انه واقفى، أو مشترک، أو ضعيف و يعتذرون بان مرادنا من الصحة الصحة الإضافية، و أمثال ذلک، و فى الخبر الذى يريدون ان يعملوا به و كان فيه محمّد بن عيسى، أو محمّد بن عيسى، عن يونس، يقولون: فى الصحيح، و إذا كان فى ذمّ زرارة، قالوا: فيه ابن عيسى و هو ضعيف، فتدبّر و لا تكن من المقلّدين، انتهى «۳».

---

(۱) فى الأصل و المصدر: كان، و ما أثبتناه هو الصحيح لغة.

(۲) المعتبر ۱: ۵۷.

(۳) روضة المتقين ۱۴: ۲۷۱- ۲۷۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۸۱

و هو كلام متين، و قد عثرنا على موارد كثيرة من أمثال ما ذكره، و اللّه العاصم.

[۳۱۶] شيو- و إلى معروف بن خرّبوذ:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن مالک بن عطيّة الأحمسى، عن معروف بن خرّبوذ المكّى «۱».

مالک بن عطيّة ثقة فى النجاشى «۲»، و الخلاصة «۳»، فالسند صحيح، و معروف من أصحاب الإجماع من الستة الأوائل من أصحاب السجاد، و الباقر (عليهما السلام).

قال الكشى: ذكر أبو القاسم نصر بن الصباح، عن الفضل بن شاذان، قال: دخلت على محمّد بن أبى عمير و هو ساجد فأطال السجود فلما رفع رأسه، ذكر له الفضل طول سجوده «۴»، فقال: كيف لو رأيت جميل بن درّاج؟ ثم حدّثه انه دخل على جميل بن درّاج فوجده ساجدا فأطال السجود جدّا فلما رفع رأسه قال له محمّد بن أبى عمير: أطلت السجود! قال: لو رأيت معروف ابن خرّبوذ «۵»! و عن طاهر، قال: حدثنى جعفر، قال: حدثنا الشجاعى، عن محمّد بن الحسين، عن سلام بن بشير الرمانى «۶» و على بن إبراهيم التيمى، عن محمّد

---

(۱) الفقیه ۴: ۷۱، من المشیخة.

(۲) رجال النجاشی: ۴۲۲/ ۱۱۳۲.

(۳) رجال العلامة: ۱۶۹/ ۲.

(۴) فی المصدر: و ذکر له طول سجوده، و زیادة: الفضل، من توضیح المصنف «قدس سره» و هو حسن.

(۵) رجال الکشی ۲: ۴۷۱/ ۳۷۳.

(۶) فی المصدر: الریانی، و الظاهر ان ما أثبته المصنف «قدس سره» هو الصحیح الموافق لما فی الطبعة القدیمة من المصدر: ۲۱۳/ ۳۷۶، و معجم رجال الحدیث ۱۸: ۲۲۹، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۸۲

الأصبهانی، قال: کنت قاعدا مع معروف بن خرّبوذ بمکّة و نحن جماعة، فمرّ بنا قوم علی حمیر معتمرون من أهل المدینة، فقال لنا معروف: سلوهم هل کان بها خبر؟

فسألناهم، فقالوا: مات عبد اللّه بن الحسن [ابن الحسن (علیه السلام) فأخبرناه بما قالوا، قال: فلما جاوزوا، مرّ بنا قوم آخرون، فقال لنا: فسألوهم، [فسألناهم] فقالوا: کان عبد اللّه بن الحسن بن الحسن (علیه السلام) اصابته غشیة فأفاق، فأخبرناه بما قالوا، فقال: ما ادری ما یقول هؤلاء و أولئک؟! أخبرنی ابن المکرمة- یعنی أبا عبد اللّه (علیه السّلام)- ان قبر عبد اللّه بن الحسن بن الحسن (علیه السّلام) و أهل بیته علی شاطئ الفرات، قال:

فحملهم أبو الدوانیق «۱»، فقبروا علی شاطئ الفرات «۲».

و روی الصدوق فی العیون و الأمالی، عن الحسن بن عبد اللّه بن سعید، عن الجلودی، عن الأشعث بن محمّد الضّبیّ، عن شعیب بن عمرو «۳»، عن أبیه، عن جابر الجعفی، قال: دخلت علی أبی جعفر محمّد بن علی (علیهما السلام) و عنده زید اخوه، فدخل علیه معروف بن خرّبوذ المکّی، فقال أبو جعفر (علیه السّلام): یا معروف أنشدنی من طرائف ما عندک فأنشد:

لعمرک ما ان أبو مالک بوان و لا بضعیف قواه

و لا بألدّ لدی قوله یعاد الحکیم إذا ما نهاه

(۱) من زیادة الأصل علی المصدر، و ستأتی بعد قلیل و هی کذلک و لا ضیر فیها لصحة النسب، فلاحظ.

(۲) رجال الکشی ۲: ۴۷۲/ ۳۷۶، باختلاف یسیر، و ما بین المعقوفتین منه.

(۳) فی الأمالی: عمر (بدون واو) و الظاهر صحة ما أثبته المصنف لموافقته لما فی العیون و کتب الرجال، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۸۳

و لکنه سیّد بارع کریم الطبائع حلو ثناه

إذا سدته سدت مطواعه و مهما و کلت الیه کفاه «۱».

قال: فوضع محمّد بن علی (علیهما السلام) یده علی کتفی زید فقال:

هذه صفتک یا أبا الحسین «۲».

(۱) الأبیات من قصیدة للمتنخل بن عویمر الهذلی، و کان أبوه یکنی بابی مالک، و الأبیات فی رثائه، و فیها اختلاف مع الأصل و المصدر، و یأتی بعد البیت الأول قوله:

و لا بألدّ له نازع یغاری أخاه إذا ما نهاه

و لکنّه هیّن لیّن کعالیة الرّمح عرد نساه

إذا سدته سدت مطواعة و مهما وکلت الیه کفاه

الا من ینادی أبا مالک أ فی أمرنا هو أم فی سواه؟

أبو مالک قاصر فقره علی نفسه و مشیع غناه

و الألد: شدید الخصومة من اللدد، و یغاری: یلاحی من الملاحاة، و عرد نساه: ای شدید ساقه.

انظر أمالی السید المرتضی ۱: ۳۰۶، و الغانی لأبی الفرج ۲۴: ۱۰۵- فی اخبار المتنخل و نسبه- و خزانة الأدب للبغدادی ۴: ۱۴۶ الشاهد ۲۷۶.

قال أبو الفرج عن الصیمری بإسناده عن الامام الباقر علیه السلام انه کان إذا نظر- علیه السلام- الی أخیه زید تمثل:

لعمرک ما ان أبو مالک. الأبیات.

أقول: انتفاء معروف بن خربوذ هذه الأبیات للإنشاد بحضرة الإمام الباقر و أخیه زید علیهما السلام فیها ما یکشف عن ذکائه و فطنته لما فی البیت:

إذا سدته سدت مطواعة و مهما وکلت الیه کفاه

من معنی انک إذا شاورت أخیک زیدا شاورک فی أمورک و لا یعصیک، و ان سدته فی أمر الإمامة فهو مطیع لک لا یحسدک.

(۲) عیون اخبار الرضا علیه السّلام ۱: ۲۵۱/ ۵، و أمالی الصدوق: ۴۳/ ۱۲، و فیهما: یا أبا الحسن، و الصحیح ما أثبته المصنف و لعله من اشتباه النساخ بدلیل ما موجود فی الإرشاد للمفید: ۲۶۸، و رجال الشیخ: ۱۲۲/ ۱، و مقاتل الطالبیین: ۱۲۷ و غیرها من المصادر التی أجمعت علی ان زیدا علیه السّلام یکنی بابی الحسین، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۸۴

و الظاهر انه احمد الأربعة الذین ذکر الکشی فی ترجمة عبد اللّه بن میمون القداح المکّی مسندا عنه، عن أبی جعفر (علیه السّلام)، قال: یا بن میمون کم أنتم بمکّة؟ قلت: نحن أربعة، قال: اما إنّکم نور فی ظلمات الأرض «۱».

هذا و هناک جملة من الاخبار یستشم منها رائحة القدح فیه بما ینافی الجلالة لا الوثاقة کما قد یتوهم فی بعضها.

ففی کتاب سلام بن أبی عمرة، عن معروف بن خرّبوذ المکّی، عن أبی جعفر (علیه السّلام)، قال: دخلت علیه فانشأت الحدیث فذکرت باب القدر، فقال: لا أراک إلّا هناک اخرج عنی، قال: قلت: جعلت فداک، إنّی أتوب منه، فقال: لا و اللّه حتی تخرج الی بیتک و تغسل ثوبک و تغتسل و تتوب منه الی اللّه کما یتوب النصرانی من نصرانیّته، قال: ففعلت «۲».

قلت: من وقف علی ما ورد فی أبواب القدر و القضاء و الاستطاعة، و ما وقع من الأجلّاء و الأعاظم فی هذا الباب و نهیهم الشدید عن الدخول فی بعض أبوابها، علم انّ ما صدر منه عثرة شارکه فیها من هو أعظم قدرا منه، و لولا خوف الإطالة لنقلت جملة منها، و من أرادها فلیراجع الأبواب المذکورة.

و فی الکشی: حدثنی حمدویه، قال: حدثنی أیوب بن نوح، قال: حدثنا صفوان بن یحیی، عن عاصم بن حمید، عن سلام بن سعید الجمحی، قال:

حدثنا أسلم مولی محمّد بن الحنفیّة، قال: کنت مع أبی جعفر (علیه السّلام) جالسا مسندا ظهری إلی زمزم، فمرّ علینا محمّد بن عبد اللّه بن الحسن بن

---

(۱) رجال الکشی ۲: ۶۸۷/ ۷۳۱، ۲: ۵۱۴/ ۴۵۲.

(۲) الأصول الستة عشر: ۱۱۷

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۸۵

الحسن (علیه السّلام).

قال: اما انه سیظهر و یقتل فی حال مضیعة، ثم قال: یا أسلم لا تحدث بهذا الحدیث أحدا فإنه عندک امانة، قال: فحدثت به معروف بن خربوذ، و أخذت علیه مثل ما أخذ علیّ، قال: و کنّا عند أبی جعفر (علیه السّلام) غدوة و عشیة أربعة من أهل مکّة، فسأله معروف عن هذا الحدیث الذی حدثته، فإنی أحبّ ان أسمعه منک.

قال: فالتفت الی أسلم، فقال له أسلم: جعلت فداک، إنّی أخذت علیه مثل الذی أخذته علیّ، فقال أبو جعفر (علیه السّلام): لو کان الناس کلّهم لنا شیعة لکان ثلاثة ارباعهم لنا شکّاکا و الربع الآخر أحمق «۱».

و فیه- مضافا الی جهالة أسلم- انّ مرض إذاعة الحقّ و إفشاء السرّ کان من الأمراض العامّة فی جلّ أصحابهم (علیهم السلام).

و فی غیبة الشیخ الطوسی بإسناده، عن الفضل بن شاذان، عن الحسن ابن محبوب، عن أبی حمزة الثمالی، قال: قلت لأبی جعفر (علیه السّلام): ان علیا کان یقول الی السبعین بلاء، و کان یقول: بعد البلاء رخاء، و قد مضت السبعون و لم نر رخاء؟ فقال أبو جعفر (علیه السّلام): یا ثابت، ان اللّه تعالی کان وقّت هذا الأمر فی السبعین فلمّا قتل الحسین (علیه السّلام) اشتدّ غضب اللّه علی أهل الأرض فأخّره إلی أربعین و مائة سنة فحدثناکم فأذعتم الحدیث و کشفتم قناع السّر فأخّره اللّه تعالی و لم یجعل له بعد ذلک وقتا عندنا و یَمْحُوا اللّهُ ما یَشاءُ وَ یُثْبِتُ وَ عِنْدَهُ أُمُّ الْکِتابِ «۲».

قال أبو حمزة: و قلت ذلک لأبی عبد اللّه (علیه السّلام)، فقال: قد کان

(۱) رجال الکشی ۲: ۴۵۹/ ۳۵۹- بتصرف-.

(۲) الرعد: ۱۳/ ۳۹.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۸۶

ذاک «۱».

و فی البصائر: عن إبراهیم بن هاشم، عن محمّد بن أبی عمیر، عن جمیل ابن صالح، عن منصور بن حازم، قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام): ما أجد من أحدثه، و لو انّی أحدث رجلا منکم بالحدیث، فما یخرج من المدینة حتی اوتی بعینه، فأقول: لم اقله «۲».

و فی أمالی الشیخ بإسناده، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، قال:

سمعت أبی یقول لجماعة من أصحابه: و اللّه لو ان علی أفواهکم اوکیة «۳» لاخبرت کلّ رجل منکم ما لا یستوحش [معه] إلی شیء، و لکن [قد سبقت] فیکم الإذاعة و اللّه بالغ امره «۴».

و فی البصائر بأسانید متعدّدة، عن ابن مسکان، قال: سمعت أبا بصیر یقول: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): من أین أصاب أصحاب علی (علیه السلام) ما أصابهم مع علمهم بمنایاهم و بلایاهم؟ قال: فأجابنی شبه المغضب، ممّ ذلک إلّا منهم! قال: قلت: فما یمنعک جعلنی اللّه فداک؟ قال:

ذاک باب أغلق، ألا ان الحسین بن علی (علیهما السلام) فتح منه شیئا، ثم قال: یا أبا محمّد انّ أولئک کانت علی أفواههم اوکیة «۵».

و فیه: عنه عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، قال: قلت له: ما لنا من

(۱) الغیبة للطوسی: ۲۶۳.

(۲) بصائر الدرجات: ۴۹۹/ ۵.

(۳) الاوکیة جمع وکاء، و هو ما یشد به فم السّقاء أو الوعاء، و اوکی فمه: سدّه، و فلان یوکی فلانا:

يأمره أن يسد فاه و يسكت، لسان العرب- و كى- و معنى قوله عليه السّلام: لو ان على أفواهكم اوكية، اى لو كنتم تحفظون السر و لا تذيعونه.

(۴) أمالى الشيخ ۱: ۲۰۰، و ما بين المعقوفات منه.

(۵) بصائر الدرجات: ۲۸۰/ ۱.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۲۸۷

يحدّثنا بما يكون كما كان على (عليه السّلام) يحدّث أصحابه؟ قال: بلى [و اللّه] و ان ذلك لكم و لكن هات حديثا واحدا حدّثتكم به فكتمتم، فسكتّ فو اللّه ما حدثنى بحديث الّا [و قد] وجدته حدّثت به «۱».

و الاخبار فى هذا المعنى كثيرة.

و العجب ان معروف من الذين رووا الأمر بالكتمان فابتلى بالإذاعة! ففى كتاب سلام بن أبى عمرة، عن معروف بن خرّبوذ، عن أبى الطفيل عامر بن واثلة، عن أمير المؤمنين (عليه السّلام)، قال: أ تحبون ان يكذّب اللّه و رسوله، حدّثوا الناس بما يعرفون و أمسكوا عما ينكرون «۲».

و فى معانى الأخبار بإسناده، عن سلام، عنه، عنه، عنه (عليه السلام) «۳» قال: سمعته يقول اظلّتكم فتنة مظلمة عمياء مكتنفة لا ينجو منها الّا النومة، قيل: يا با الحسن و ما النومة؟ قال: الذى لا يعرف الناس ما فى نفسه «۴».

هذا و ممّا يوهم منه القدح ما فى الكشى: عن جعفر بن معروف، قال:

حدثنا محمّد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن ابن بكير، عن محمّد بن مروان، قال: كنت قاعدا عند أبى عبد اللّه (عليه السّلام) انا و معروف بن خرّبوذ، فكان ينشدنى الشعر و أنشده، و يسألنى و أسأله، و أبو عبد اللّه (عليه السلام) يسمع، فقال أبو عبد اللّه (عليه السّلام): ان رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) قال: لأن يمتلئ جوف الرجل قيحا خير له من ان يمتلئ شعرا.

---

(۱) بصائر الدرجات: ۲۸۱/ ۵.

(۲) الأصول الستة عشر: ۱۱۷.

(۳) اكتفاء المصنف رحمه اللّه بذكر العنعنة فقط مع حذف الرواة للاختصار لوجود ما يدل عليها فى اسناد الخبر السابق، فلاحظ.

(۴) معانى الأخبار: ۱۶۶، باختلاف يسير.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۲۸۸

فقال معروف: إنّما يعنى بذلك الذى يقول الشعر، فقال: ويلك، أو ويحك قد قال ذلك رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) «۱».

قال السيد أحمد بن طاوس كما فى تحرير الطاووسى: رأيت الطعن عليه فى مراجعته للصادق (عليه السلام) فى إنشاد معروف الشعر، ثم ذكر الطريق، و قال: أقول: انّ فى الطريق ضعفاء، لانّ ابن الغضائرى قدح فى جعفر بن معروف السمرقندى و ان كان غاليا كذّابا، و امّا ابن بكير فإنه فطحى، قال- رحمه اللّه-: و ذكره الكشى ممّن اجتمعت العصابة على تصديقه و الانقياد له بالفقه من أصحاب أبى جعفر و أبى عبد اللّه (عليهما السلام) «۲».

و فى التعليقة: - بعد نقل كلامه- و مرّ الجواب منّا عن أمثال هذه الاخبار فى زرارة و غيره «۳».

و أحسن من الجوابين ما فى الشرح: انّ الخبر لا يدلّ على قدح فيه، فإنه يمكن ان يكون سأله (عليه السّلام) ان المراد به من يقول الشعر أو مطلقا، فقال (عليه السّلام): مطلقا، أو كان ظنّ معنى الخبر على ما قال، فنبهّه (عليه السلام) على ما قال، و لهذا لما سمع منه (عليه السّلام) ان المعنى عامّ لم يتكلّم بعده، و الخطاب بويلك و ويحك غير معلوم عند الراوى، مع ان الخطاب بويلك شائع عند العرب فى مقام المدح أيضا، على ان محمّد بن مروان مجهول، انتهى «۴».

و كيف كان فالإجماع الذى نقله الكشى «۵» لا يقاومه أمثال ذلك ممّا لا

(۱) رجال الكشى ۲: ۴۷۱/ ۳۷۵.

(۲) التحرير الطاووسى: ۲۷۶/ ۴۱۱.

(۳) تعليقة الوحيد البهبهانى على منهج المقال: ۳۳۶.

(۴) روضة المتقين ۱۴: ۲۷۳.

(۵) رجال الكشى ۲: ۵۰۷/ ۴۳۱.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۲۸۹

دلالة فى متنه و لا قوّة فى سنده.

[۳۱۷] شيز- و إلى المعلى بن خنيس:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن محمّد بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبى نجران، عن حمّاد بن عيسى، عن المسمعى، عن المعلى بن خنيس و هو مولى الصادق (عليه السلام) كوفى بزّاز قتله داود بن على «۱».

السند صحيح إلى المسمعى، و الى آخره فى حكمه لوجود حمّاد من أصحاب الإجماع ان كان المراد من المسمعى عبد اللّه بن عبد الرحمن الأصمّ بناء على المشهور من ضعفه، و يحتمل قويّا ان يكون المراد منه مسمع بن عبد الملك كردين كما هو الظاهر فى المقام.

و يظهر من العلّامة «۲» و فى الجامع: و الى المعلى بن خنيس صحيح كما فى الخلاصة «۳» على الظاهر من كون المسمعى فيه مسمع بن عبد الملك «۴» كردين. إلى آخره، و يؤيّده رواية حمّاد بن عيسى عنه، و لم نقف على روايته عن الأصم.

و فى الاستبصار فى باب الجنب يدهن، عن كردين المسمعى. إلى آخره «۵».

و فى اختصاص المفيد، مسندا عن فضالة بن أيوب، عن رجل من المسامعة اسمه مسمع بن عبد الملك و لقبه كردين. إلى آخره «۶».

و امّا المعلى فالكلام فيه فى مواضع:

الأول: فى أسباب وثاقته و مدحه و هى أمور:

(۱) الفقيه ۴: ۶۷، من المشيخة.

(۲) رجال العلامة: ۱۷۱/ ۱۳.

(۳) رجال العلامة: ۲۷۹، الفائدة الثامنة من الخاتمة.

(۴) جامع الرواة ۲: ۵۴۱، و لم يرد بعد هذا الموضع من كلام الأردبيلى شىء سوى قوله: (و اللّه اعلم)، و الظاهر وجود شىء فى نسخته من الجامع، و الا لما أضاف عليه ما بعده.

(۵) الاستبصار ۱: ۱۱۶/ ۳۸۷.

(۶) الاختصاص: ۲۹۰.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۲۹۰

أ- قول الشيخ فى كتاب الغيبة، قال- و قبل ذكر من كان سفيرا حال الغيبة-: نذكر طرفا من اخبار من كان يختص بكلّ امام و يتولّى له الأمر على وجه من الإيجاز، و نذكر من كان ممدوحا منهم حسن الطريقة، و من كان مذموما سيّء المذهب، ليعرف الحال فى ذلك-

الی ان قال-:

فمن الممدوحین حمران بن أعین- الی ان قال-: و منهم المعلّی بن خنیس، و کان من قوّام أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، و انّما قتله داود بن علی بسببه، و کان محمودا عنده و مضی علی منهاجه و امره مشهور، فروی عن أبی بصیر، قال: لمّا قتل داود بن علی المعلی بن خنیس فصلبه، عظم ذلک علی أبی عبد اللّه (علیه السلام) و اشتدّ علیه، و قال له: یا داود علی ما قتلت مولای و قیّمی فی مالی و علی عیالی؟ و اللّه انه لأوجه عند اللّه منک- فی حدیث طویل- و فی خبر آخر:

انه قال: اما و اللّه لقد دخل الجنّة «۱».

و قال فی الخلاصة: قال الشیخ أبو جعفر الطوسی فی کتاب الغیبة، بغیر اسناد: انّه کان من قوّام أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، و کان محمودا عنده و مضی علی منهاجه، و هذا یقتضی وصفه بالعدالة «۲».

ب- روایة ابن أبی عمیر عنه کما فی التهذیب فی باب بیع الماء و المنع منه «۳»، و فی الاستبصار فی باب بیع الزرع الأخضر «۴».

و حماد بن عثمان فیه فی باب النحل و الهبة «۵»، و فی الکافی فی باب سیرة الإمام فی نفسه فی المطعم و الملبس «۶».

---

(۱) الغیبة للطوسی: ۲۰۹.

(۲) رجال العلامة: ۲۵۹/ ۱.

(۳) تهذیب الأحکام ۷: ۱۴۴/ ۶۳۶.

(۴) الاستبصار ۳: ۱۱۳/ ۴۰۱.

(۵) الاستبصار ۴: ۱۰۷/ ۴۰۶.

(۶) أصول الکافی ۱: ۳۳۹/ ۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۹۱

و عبد اللّه بن مسکان فی الکافی فی باب الرضا بموهبة الایمان مرّتین «۱»، و مرتین فی باب من آذی المسلمین «۲»، و فی التهذیب فی باب تفصیل أحکام النکاح «۳».

و جمیل بن درّاج فی الکافی فی باب الرجل یطأ علی العذرة «۴»، و فی التهذیب فی باب ما تجوز الصلاة فیه من اللباس من أبواب الزیادات «۵».

و من أضرابهم من الأجلاء: یحیی الحلبی «۶»، و عبد اللّه بن أبی یعفور «۷»، و حریز «۸»، و عبد الکریم الخثعمی «۹»، و علی بن الحکم «۱۰»، و شعیب الحداد «۱۱»، و داود بن فرقد «۱۲»، و هشام بن سالم «۱۳»، و سیف بن عمیرة «۱۴»، و عنبسة بن بجاد «۱۵»، و علی بن عطیّة «۱۶»، و معلی بن زید «۱۷»،

---

(۱) أصول الکافی ۲: ۱۹۱/ ۲ و ۶.

(۲) أصول الکافی ۲: ۲۶۲/ ۵، ۲: ۲۶۴/ ۱۱.

(۳) تهذیب الأحکام ۷: ۲۶۱/ ۱۱۳۱.

(۴) الکافی ۳: ۳۹/ ۵.

(۵) تهذیب الأحکام ۲: ۳۶۱/ ۱۴۹۶.

(۶) الکافی ۴: ۳۵۲/ ۱۱.

(۷) تهذیب الأحکام ۶: ۲۲۳/ ۵۳۳.

(۸) أصول الكافي ۲: ۱۷۷/ ۸.

(۹) تهذيب الأحكام ۴: ۱۵۰/ ۴۱۷.

(۱۰) أصول الكافي ۲: ۴۶۳/ ۲۷.

(۱۱) الاستبصار ۳: ۲۸۴/ ۱۰۰۳.

(۱۲) أصول الكافي ۱: ۳۳۹/ ۲.

(۱۳) أصول الكافي ۲: ۲۶۲/ ۶.

(۱۴) لم نظفر بروايته عنه لا ـ في كتب الرجال و لا في كتب الحديث، و لم نقف على من صرح به، و ما وجدناه روايته عن أبي بكر عن المعلى بن خنيس كما في التهذيب ۶: ۳۸۷/ ۱۱۵۳، فلاحظ.

(۱۵) الكافي ۸: ۳۹۵/ ۵۹۴، من الروضة.

(۱۶) الكافي ۸: ۳۳۰/ ۵۰۷، من الروضة.

(۱۷) رجال النجاشي: ۴۱۷/ ۱۱۱۴.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۲۹۲

و إبراهيم بن عمرو «۱»، و إسحاق بن عمّار «۲»، و سعدان بن مسلم «۳».

و رواية هؤلاء عنه إذا انضمّت إلى رواية أصحاب الإجماع و رواية ابن أبي عمير كانت من أعظم شواهد العدالة و أجلّ أمارات الوثاقة.

ج- جملة من الاخبار، ففي الكافي: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن الوليد بن صبيح، قال: جاء رجل الى أبي عبد اللّه (عليه السّلام) يدعي على المعلّى بن خنيس دينا عليه، و قال:

ذهب بحقّي، فقال له أبو عبد اللّه (عليه السّلام): ذهب بحقّك الذي قتله، ثم قال الوليد: قم الى الرجل فاقضه [من] حقه، فإني أريد أن أبرد عليه جلده الذي كان باردا «۴»، و رواه الشيخ في التهذيب عن عليّ مثله «۵».

و فيه في كتاب الروضة بالإسناد: عن الوليد بن صبيح، عن أبي عبد اللّه (عليه السّلام)، قال: دخلت عليه يوما، فألقى إليّ ثيابا، و قال: يا وليد ردّها على مطاويها «۶»، فقمت بين يديه، فقال أبو عبد اللّه (عليه السّلام): رحم اللّه المعلّى بن خنيس، فظننت أنه شبه قيامي بين يديه بقيام المعلّى بين يديه ثم قال:

أف للدنيا [أف للدنيا انما الدنيا] دار بلاء يسلّط اللّه فيها عدوّه على وليّه «۷»، و الروايتان صحيحتان.

---

(۱) الكافي ۶: ۲۷۶/ ۳.

(۲) تهذيب الأحكام ۱: ۴۲۵/ ۱۳۵۱.

(۳) تهذيب الأحكام ۴: ۱۰۵/ ۳۰۰.

(۴) الكافي ۳: ۹۴/ ۸ و ما بين المعقوفتين منه.

(۵) تهذيب الأحكام ۶: ۱۸۶/ ۳۸۶.

(۶) مطاوي الثوب: اطواؤه، و هو مأخوذ من طوى، و الطي: نقيض النشر، لسان العرب: طوى.

و المعنى: انه أراد عليه السلام من الوليد أن يلفها لأنها كانت منشورة كما يظهر من عبارة:

فألقى إلي ثيابا، فلاحظ.

(۷) الكافي ۸: ۳۰۴/ ۴۶۹، من الروضة.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۹۳

و فیه فی باب القرض: عن العدّة، عن سهل بن زیاد، عن احمد بن الحسن بن علی، عن أبیه، عن عقبة بن خالد، قال: دخلت انا و المعلی و عثمان ابن عمران علی أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، فلما رآنا، قال: مرحبا مرحبا بکم، وجوه تحبّنا و نحبّها جعلکم اللّه معنا فی الدنیا و الآخرة «۱».

و فی الکشی: حمدویه بن نصیر، قال: حدثنی العبیدی، عن ابن أبی عمیر، عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال حدثنی إسماعیل بن جابر، قال: کنت مع أبی عبد اللّه (علیه السّلام) مجاورا بمکّة، فقال لی: یا إسماعیل اخرج حتی تأتی مروا «۲» أو عسفان، فسأل هل حدث بالمدینة حدث؟ قال: فخرجت حتی أتیت مروا فلم الق أحدا، ثم مضیت حتی أتیت عسفان فلم یلقنی احد، فلما خرجت منها لقینی عیر تحمل زیتا من عسفان، فقلت لهم: هل حدث بالمدینة حدث؟ قالوا: لا، الّا قتل هذا العراقی الذی یقال له: المعلی بن خنیس، قال:

فانصرفت الی أبی عبد اللّه (علیه السّلام).

فلما رآنی، قال لی: یا إسماعیل قتل المعلّی بن خنیس؟ فقلت: نعم، فقال: أما و اللّه لقد دخل الجنّة.

و عن محمّد بن مسعود، قال: کتب الیّ الفضل، قال: حدثنا ابن أبی عمیر، عن إبراهیم بن عبد الحمید، عن إسماعیل بن جابر، قال: قدم أبو إسحاق (علیه السّلام) «۳» من مکّة، فذکر له قتل المعلّی بن خنیس، قال: فقام مغضبا یجرّ ثوبه، فقال له إسماعیل ابنه: یا أبه أین تذهب؟ قال: لو کانت نازلة

---

(۱) الکافی ۴: ۳۴/ ۴.

(۲) ای جبل المروة المنعطف علی الصفا بمکة المکرمة، لا مدینة مرو الشهیرة بخراسان، کما هو ظاهر الخبر، و عدم إمکانیة الجمع بینها و بین عسفان القریبة من مکة من حیث الإیتاء المأمور به، فلاحظ.

(۳) أبو إسحاق: کنیة مختصة بالصادق علیه السلام.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۹۴

لأقدمت علیها، فجاء حتی دخل علی داود بن علی، فقال له: یا داود لقد أتیت ذنبا لا یغفره اللّه لک، قال: و ما ذاک الذنب؟ قال: قتلت رجلا من أهل الجنّة، ثم مکث ساعة، ثم قال: ان شاء اللّه، فقال له داود: و [أنت] قد أتیت ذنبا لا یغفره اللّه لک، قال: و ما ذاک الذنب؟ قال: زوّجت ابنتک فلانا الأموی، قال: ان کنت زوّجت فلانا [الأموی]، فقد زوّج رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) عثمان، ولی برسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) أسوة، قال: ما انا قتلته، قال: فمن قتله؟ قال: قتله السیرافی، قال: فأقدنا منه، قال: فلما کان من الغد غدا [إلی] السیرافی فأخذه فقتله، فجعل یصیح: یا عباد اللّه یأمرونی أن اقتل لهم الناس ثم یقتلونی «۱».

و عن احمد بن منصور، عن احمد بن الفضل، عن محمّد بن زیاد، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن إسماعیل بن جابر، قال: دخلت علی أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، فقال لی: یا إسماعیل قتل المعلّی؟ قلت: نعم، قال: اما و اللّه لقد دخل الجنّة «۲».

و بإسناده عن ابن أبی نجران، عن حمّاد الناب، عن المسمعی، قال: لمّا أخذ داود بن علی المعلی بن خنیس حبسه و أراد قتله، فقال له معلّی: أخرجنی إلی الناس، فإن لی دینا کثیرا و مالا حتّی اشهد بذلک، فأخرجه إلی السوق، فلما اجتمع الناس، قال: یا ایّها الناس انا معلّی بن خنیس، فمن عرفنی فقد عرفنی، اشهدوا انّ ما ترکت من مال عین، أو دین، أو امة، أو عبد، أو دار، أو قلیل، أو کثیر فهو لجعفر بن محمّد (علیهما السلام)، قال: فشدّ علیه صاحب شرطة داود فقتله.

---

(۱) رجال الکشی ۲: ۶۷۷/ ۷۱۱، و ما بین المعقوفات منه.

(۲) رجال الکشی ۲: ۶۷۹/ ۷۱۴.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۹۵

قال: فلما بلغ ذلک أبا عبد اللّه (علیه السّلام)، خرج یجرّ ذیله حتی دخل علی داود بن علی و إسماعیل ابنه خلفه، فقال: یا داود قتلت مولای و أخذت مالی؟ فقال: ما انا قتلته و لا أخذت مالک، قال: فو اللّه لأدعون اللّه علی من قتل مولای و أخذ مالی، قال: ما قتلته و لکن قتله صاحب شرطتی، فقال: بإذنک أو بغیر إذنک؟ قال: بغیر اذنی، قال: یا إسماعیل شأنک به، قال:

فخرج إسماعیل و السیف معه حتی قتله فی مجلسه.

قال حمّاد: و أخبرنی المسمعی، عن معتب، قال: فلم یزل أبو عبد اللّه (علیه السّلام) لیلته ساجدا و قائما، قال: فسمعته (علیه السّلام) فی آخر اللیل و هو ساجد ینادی: اللهم إنّی أسألک بقوّتک القویّة، و بمجالک الشدید، و بعزّتک التی [جلّ] «۱» خلقک لها ذلیل، ان تصلّی علی محمّد و آل محمّد، و ان تأخذه الساعة، قال: فو اللّه ما رفع رأسه من سجوده حتی سمعنا الصائحة، فقالوا: مات داود بن علی، فقال: أبو عبد اللّه (علیه السّلام): انّی دعوت اللّه [علیه] بدعوة بعث بها اللّه الیه ملکا فضرب رأسه بمرزبة انشقت منها مثانته «۲».

و رواه ثقة الإسلام فی الکافی عن محمّد بن یحیی، عن احمد بن محمّد، عن ابن أبی نجران، عن حمّاد بن عثمان، عن المسمعی، قال: لمّا قتل داود بن علی المعلی بن خنیس، قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام): لأدعون اللّه علی من قتل مولای، و أخذ مالی، فقال له داود بن علی: انّک لتهدّدنی بدعائک، قال حمّاد: قال المسمعی. و ساق مثله، و فی آخره: فمات «۳».

---

(۱) من زیادة الأصل علی المصدر، و الصحیح ان یقال: کل خلقک لها ذلیل، لا جلّهم، و لعله من اشتباه النساخ، لانه ما من مخلوق الا و قد ذل لعزته تبارک و تعالی.

(۲) رجال الکشی ۲: ۶۷۵/ ۷۰۸.

(۳) أصول الکافی ۲: ۳۷۲/ ۵.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۲۹۶

قال: «۱» وجدت بخط جبرئیل «۲» بن أحمد، حدثنی محمّد بن عبد اللّه بن مهران، قال: حدثنی محمّد بن علی الصیرفی، عن الحسن، عن الحسین بن أبی العلاء، عن أبی العلاء و أبی المعزی، عن أبی بصیر، قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول- و جری ذکر المعلّی بن خنیس- فقال: یا أبا محمّد اکتم علیّ ما أقول لک فی المعلی، قلت: أفعل، فقال: اما انه ما کان ینال درجتنا الّا بما ینال منه داود بن علی، قلت: و ما الذی یصیبه من داود؟ قال: یدعو به، فیأمر به، فیضرب عنقه، و یصلبه.

قلت: انا للّه و انا إلیه راجعون، قال: ذاک قابل، قال: فلما کان قابل، ولی المدینة فقصد المعلّی، فدعاه و سأله عن شیعة أبی عبد اللّه (علیه السّلام)،

---

(۱) ای: الکشی.

(۲) اختلف العلماء فی ضبطه بین إثبات الهمز فی اسمه و عدمه، ففی المصدر (الطبعتان الحدیثة و القدیمة) فی کثیر من الموارد، و کذلک فی رجال الشیخ: ۴۵۸/ ۹، و نسخة من منهج المقال:

۸۰، و تنقیح المقال ۱: ۲۰۷/ ۱۶۰۷ ورد بلا همز علی وزن قندیل.

و ورد مهموزا فی رجال ابن داود ۱: ۶۱/ ۲۹۳، و جامع الرواة ۱: ۱۴۶، و منتهی المقال:

۷۴، و نسخة من منهج المقال: ۸۱ و التعلیقة: ۸۰، و نقد الرجال: ۶۶، و مجمع الرجال ۲:

۱۶، و تلخیص المقال: ۴۰، و إتقان المقال: ق ۲/ ۱۶۹، و معجم رجال الحدیث لفقیدنا السید الخویی تغمده اللّه بواسع رحمته ۴: ۳۳/

۲۰۴۶، و لا ترجیح لأحد اللفظین علی الآخر و ان کان المشهور علی لسان القراء هو الأول کما سیأتی بیانه.

و جبریل: علم ممنوع فی الصرف للعجمة ذو أصل سریانی أو عبرانی، و من معانیه: عبد اللّه، لسان العرب: جبر و فیه لغات کثیرة، و قد تصرفت فیه العرب علی عادتها فی الأسماء الاعجمیة و یقرأ بالهمزة و عدمه، تاج العروس: جبر و قد ورد لفظ جبریل فی القرآن الکریم الآیة: ۹۸ من سورة البقرة، و اختلف القراء فیه، فقرأ نافع و ابن عامر و أبو عمر و حفص: جبریل بکسر الجیم بلا همز، و قرأ حمزة و الکسائی بالهمز، و من قرأ بالکسر و لم یهمز فقد اتی به علی کلام العرب علی وزن مندیل و قندیل، و من همز اتی به علی خلاف ذلک لیعلم انه لیس من کلام العرب و انه أعجمی.

انظر حجة القراءات لأبی زرعة: ۱۰۷، و الکشف عن وجوه القراءات السبع لأبی محمد مکی بن أبی طالب ۱: ۲۵۴.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۹۷

و ان یکتبهم له، فقال: ما اعرف من أصحاب أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أحدا، و انّما أنا رجل اختلف فی حوائجه، و ما اعرف له صاحبا، فقال:

أ تکتمنی؟ اما انّک ان کتمتنی قتلتک، فقال له المعلی: بالقتل تهدّدنی؟! و اللّه لو کانوا تحت قدمی ما رفعت قدمی عنهم، و لئن قتلتنی لتسعدنی و أشقیک، فکان کما قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام) لم یغادر منه قلیلا و لا کثیرا «۱».

و رواه أبو جعفر الطبری فی دلائل الإمامة، قال: روی الحسین، قال:

أخبرنا أحمد بن محمّد، عن محمّد بن علی، عن علی بن محمّد، عن الحسن بن العلاء [و أبی المغراء] «۲» جمیعا، عن أبی بصیر- و ساق الی قوله-: و لئن قتلتنی لیسعدنی اللّه إنشاء اللّه و یشقیک اللّه، فقتله «۳».

و رواه ابن شهرآشوب فی المناقب، قال: قال أبو بصیر: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول- و قد جری ذکر المعلی بن خنیس- فقال: یا أبا محمّد اکتم ما أقول لک فی المعلّی، و ساق الی قوله: لو کانوا تحت قدمی ما رفعت [قدمی] عنهم، و ان أنت قتلتنی لتسعدنی و لتشقین، فلما أراد قتله، قال المعلی:

أخرجنی إلی الناس، فإن لی أشیاء کثیرة حتی اشهد بذلک، فأخرجه إلی السوق، فلمّا اجتمع الناس، قال: یا ایّها الناس اشهدوا انّ ما ترکت من مال عین، أو دین، أو أمة أو عبد، أو دار، أو قلیل، أو کثیر فهو لجعفر بن محمّد (علیهما السلام)، فقتل «۴».

---

(۱) رجال الکشی ۲: ۶۷۸/ ۷۱۳.

(۲) فی الأصل [ابن أبی المعزی] بالزای المعجمة، و الصحیح ما أثبتناه لموافقته ما فی المصدر و جامع الرواة ۱: ۳۵ و ۲: ۳۵ و ۲۴۸ فی ترجمة کل من: إبراهیم بن میمون، و أبی بصیر، و المعلی بن خنیس.

(۳) دلائل الإمامة: ۱۱۸.

(۴) مناقب ابن شهرآشوب ۴: ۲۲۵، و ما بین المعقوفتین منه.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۹۸

[و روی] الشیخ المفید فی رسالة الذبائح «۱» و السید المرتضی فی مسائل الطرابلسیات: عن جعفر بن محمّد بن قولویه، عن أبیه، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن محمّد، عن الحسین بن سعید، عن حمّاد بن عیسی، عن الحسین ابن المختار، عن الحسین بن عبد اللّه «۲» قال: اصطحب المعلّی بن خنیس و عبد اللّه بن أبی یعفور، فأکل أحدهما ذبیحة الیهودی و النصرانی، و امتنع الآخر عن أکلها، فلمّا اجتمعا عند أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، أخبراه بذلک، فقال (علیه السّلام): أیّکما الذی ابی؟ قال المعلی: انا، فقال (علیه السّلام): أحسنت «۳».

قلت: روی الکشی عکس ذلک عن حمدویه بن نصیر، قال: حدثنی محمّد بن عیسی. و محمّد بن مسعود قال: حدثنی محمّد بن

نصیر، قال: حدثنا محمّد بن عیسی، عن سعید بن جناح، عن عدّة من أصحابنا. و قال

---

(۱) رسالة الذبائح غیر موجودة لدینا، و اسمها: (الذبیحیة) فی ذبائح أهل الکتاب و الاختلاف فی حلیتها و حرمتها للشیخ المفید، موجودة فی مکتبة الطهرانی بسامراء انظر: الذریعة ۱۰:

۴/ ۲۵.

و قد وردت الروایة المشار إلیها فی مسائل الطرابلسیات- کما سیأتی من المصنف- فی الأصول الأربعة سندا و متنا سنذکر مواقعها فی الهامش التالی، فلاحظ.

(۲) اختلفت المصادر فی ضبطه ففی الإستبصار ۴: ۸۲/ ۳۰۵ الحسن بن عبد اللّه و فی نسخة بدل من الطبعة الحجریة للتهذیب ۲: ۲۹۸ کذلک، و فی النسخة المطبوعة منه ۹: ۶۴/ ۲۷۲ و الکافی ۶: ۲۳۹/ ۷ الحسین بن عبد اللّه، و فی الفقیه ۳: ۲۱۱/ ۹۷۵ الحسین بن عبید اللّه، و لمزید الفائدة انظر معجم رجال الحدیث ۶: ۱۲ و ۱۸/ ۳۴۵۴ و ۳۴۷۹.

(۳) المسائل الطرابلسیات: لم نجد الروایة فی المسائل الطرابلسیة الثانیة و الثالثة المتوفرة لدینا، و لعلها فی الأولی أو الرابعة لأنها أربعة مسائل کما نص علیها فی الذریعة ۵: ۲۲۶ و ۲۰/ ۳۵۶ و قد ذکرنا ورود الروایة فی الأصول الأربعة و فیها جمیعا عدم التصریح باسم الممتنع عن الأکل هل هو المعلی أم ابن أبی یعفور، و الظاهر انه مصرح به فی غیرها کما سیأتی عن المصنف، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۲۹۹

العبیدی «۱»: - و حدثنی به أیضا عن ابن أبی عمیر- ان ابن أبی یعفور و معلّی بن خنیس کانا بالنیل علی عهد أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، فاختلفا فی ذبائح الیهود، فأکل معلّی و لم یأکل ابن أبی یعفور، فلما صارا الی أبی عبد اللّه (علیه السلام) أخبراه فرضی بفعل ابن أبی یعفور و خطأ المعلّی فی أکله إیّاه «۲».

و جلالة مقام ابن أبی یعفور یقتضی صحّة ما فی الکشی الّا ان علوّ شأن المفید و السید و اتقانهما فی النقل یوجب تقدیم ما اسنداه.

و فی الکافی: عن محمّد بن یحیی، عن احمد بن محمّد، [عن محمد بن إسماعیل]، عن أبی إسماعیل السراج، عن معاویة بن عمّار، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، ان الذی دعی به أبو عبد اللّه (علیه السّلام) علی داود بن علی حین قتل المعلی بن خنیس و أخذ مال أبی عبد اللّه (علیه السّلام): اللهم إنّی أسألک بنورک الذی لا یطفی، و بعزائمک التی لا تخفی، و بعزّتک التی لا تنقضی «۳»، و بنعمتک التی لا تحصی، و بسلطانک الذی کففت به فرعون عن موسی (علیه السّلام) «۴».

الشیخ المفید فی الإرشاد «۵» و الطبرسی فی إعلام الوری: روی ان داود بن علی بن عبد اللّه بن العباس قتل المعلّی بن خنیس- مولی جعفر بن محمّد (علیهما السلام)- و أخذ ماله، فدخل علیه جعفر (علیه السّلام) و هو یجرّ رداءه، فقال له: قتلت مولای و أخذت مالی أما علمت ان الرجل ینام علی الثکل و لا ینام علی الحرب؟ اما و اللّه لأدعون اللّه علیک، فقال له داود: تهدّدنی بدعائک

---

(۱) العبیدی: هو محمد بن عیسی بن عبید کما یظهر من ترجمته فی کتب الرجال.

(۲) رجال الکشی ۲: ۵۱۷/ ۴۶۰.

(۳) فی المصدر: و بعزک الذی لا ینقضی.

(۴) أصول الکافی ۲: ۴۰۵/ ۵، و ما بین المعقوفین منه.

(۵) الإرشاد: ۲۷۳.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۰۰

کالمستهزئ بقوله، فرجع أبو عبد اللّه (علیه السّلام) الی داره، فلم یزل لیله کلّه قائما و قاعدا حتی إذا کان السحر، سمع و هو یقول فی

مناجاته: یا ذا القوّة القویّة، و یا ذا المحال الشدیدة، و یا ذا العزّة التی کلّ خلقک لها ذلیل، اکفنی هذا الطاغیة و انتقم لی منه، فما کان [إلّا] ساعة حتی ارتفعت الأصوات بالصیاح و قیل: [قد] مات داود بن علی الساعة «۱».

و روی ابن شهرآشوب قتل داود المعلّی، و دعاء الصادق (علیه السّلام) علیه و هلاکه، عن الأعمش و الربیع و ابن سنان و علی بن أبی حمزة و الحسین بن أبی العلاء و أبی المغراء و أبی بصیر قریبا ممّا مرّ، ثم قال: و فی روایة لبانة بنت عبد اللّه ابن العباس: بات داود تلک اللیلة حائرا قد أغمی علیه، فقمت افتقده [فی اللیل] فوجدته مستلقیا علی قفاه و ثعبان قد انطوی علی صدره و جعل فاه علی فیه، فأدخلت یدی فی کمی فتناولته، فعطف فاه الی، فرمیت به فانساب فی ناحیة البیت، و انتبه داود، فوجدته حائرا قد احمرت عیناه، فکرهت ان أخبره بما کان و جزعت علیه، ثم انصرفت فوجدت ذلک الثعبان کذلک، ففعلت به مثل الذی فعلت [فی] المرّة الاولی و حرکت داود فأصبته میّتا، فما رفع جعفر (علیه السّلام) رأسه من سجوده حتی سمع الواعیة «۲».

الشیخ المفید فی الاختصاص بإسناده عن احمد بن الحسین بن سعید، عن أبیه، عن محمّد بن سنان، عن حمّاد بن عثمان، عن المعلّی بن خنیس، قال: کنت عند أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی بعض حوائجه، فقال لی: مالی أراک کئیبا حزینا؟ فقلت: ما بلغنی من أمر العراق و ما فیها من هذه الوباء فذکرت عیالی، فقال: أ یسرک ان تراهم؟ فقلت: وددت و اللّه، قال: فاصرف

---

(۱) اعلام الوری: ۳۱۸، و ما بین المعقوفین منه.

(۲) مناقب ابن شهرآشوب ۴: ۲۳۰- باختلاف یسیر- و ما بین المعقوفات منه.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۰۱

وجهک، فصرفت وجهی، ثم قال: اقبل بوجهک، فإذا داری متمثلة نصب عینی، فقال لی: ادخل دارک، فدخلت، فإذا لا افقد من عیالی صغیرا و لا کبیرا الّا هو فی داری بما فیها فقضیت وطری ثم خرجت، فقال (علیه السّلام) اصرف وجهک، فصرفته، فلم أر شیئا «۱».

و رواه أبو جعفر محمّد بن جریر الطبری فی الدلائل عن احمد بن الحسین مثله مع اختلاف یسیر فی بعض ألفاظ المتن «۲».

القطب الراوندی فی الخرائج: عن محمّد بن مسلم، قال: کنت عند أبی عبد اللّه (علیه السّلام) إذ دخل علیه المعلّی بن خنیس باکیا، قال: و ما یبکیک؟

قال: بالباب قوم یزعمون ان لیس لکم [علیهم] «۳» فضل و انّکم و هم شیء واحد، فسکت، ثم دعا بطبق من تمر فحمل منه تمرة فشقّها نصفین و أکل التمر و غرس النوی فی الأرض، فنبتت فحملت بسرا و أخذ منها واحدة فشقّها و اخرج منه رقّا و دفعه الی المعلّی، و قال: اقرأه، و إذا فیه: بسم اللّه الرحمن الرحیم لا إله إلّا اللّه محمّد رسول اللّه علی المرتضی و الحسن و الحسین و علی بن الحسین واحدا واحدا الی الحسن بن علی و ابنه (علیهم السلام) «۴».

الحسین بن حمدان الحضینی فی الهدایة: بإسناده عن أبی بصیر، قال:

سمعت أبا عبد اللّه الصادق (علیه السّلام) یقول- و قد ذکر المعلّی بن خنیس- فقال: رحم اللّه المعلّی بن خنیس، فقلت: یا مولای ما کان المعلی؟ قال: و اللّه ما نال المعلی من درجتنا الّا بما نال منه داود بن علی بن عبد اللّه بن العباس، قلت: جعلت فداک، و ما الذی یناله من داود، قال: یدعو به- إذا تقلد المدینة

---

(۱) الاختصاص: ۳۲۳.

(۲) دلائل الإمامة: ۱۳۸.

(۳) فی الأصل: علینا، و ما أثبتناه هو الصحیح الموافق لما فی المصدر و المنسجم مع المقام.

(۴) الخرائج و الجرائح: ۱۶۴.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۰۲

علیه لعنة اللّه و سوء الدار- و یطالبه بان یثبت له أسماء شیعتنا و أولیائنا لیقتلهم، فلا یفعل، فیضرب عنقه فیصلبه.

فقلت: إنّا للّه و إنّا إلیه راجعون، و متی یکون ذلک؟ قال: من قابل، قال: فلما کان ولی المدینة داود، فاحضر المعلّی بن خنیس فسأله عن شیعة أبی عبد اللّه (علیه السّلام) و أولیائه ان یکتبهم، فقال له المعلی: ما اعرف من شیعته و أولیائه أحدا، و انّما أنا وکیله، أنفق علی عیاله، و اتردّد فی حوائجه، لا اعرف له شیعة و لا صاحبا، قال: تکتمنی امّا ان تقول لی و الّا قتلتک، فقال له المعلّی: أ بالقتل تهدّدنی؟ و اللّه لو کانوا تحت قدمی ما رفعتها عنهم، و لئن قتلتنی یسعدنی اللّه و یشقیک، فأمر به فضربت عنقه، فصلب علی باب [قصر] الامارة.

فدخل علیه أبو عبد اللّه (علیه السّلام)، فقال: یا داود بن علی قتلت مولای و وکیلی فی مالی، [و ثقتی] «۱» علی عیالی؟ قال: ما انا قتلته، قال: فمن قتله؟ قال: ما ادری، قال الصادق (علیه السّلام): ما رضیت ان قتلته و صلبته حتی تکذب و تجحد، و اللّه ما رضیت ان قتلته عدوانا و ظلما حتی صلبته، ترید ان تشهره و تنوه بقتله لانه مولای، و اللّه انه عند اللّه لأوجه منک و من أمثالک، و لک منزله فی النار فانظر کیف تخلص منها، و اللّه لأدعون علیک فیقتلک کما قتلته، قال له داود بن علی: تهدّدنی بدعائک؟ فاصنع ما أنت صانع، ادع اللّه لنفسک فإذا استجاب لک فادع علیّ.

فخرج أبو عبد اللّه (علیه السّلام) من عنده مغضبا، فلما جنّ [علیه] اللیل، اغتسل و لبس ثیاب الصلاة و ابتهل الی اللّه عزّ و جلّ و علا، و قال: یا ذا یا ذوی یا ذویه آت الیه سهما من سهامک یفلق قلبه، ثم قال لغلامه: أخرج

(۱) فی الأصل: و نفقتی، و ما أثبتناه هو الصحیح الموافق لما فی المصدر.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۰۳

و اسمع الصراخ علی داود بن علی، فرجع الغلام، فقال: یا مولای الصراخ عال علیه و قد مات، فخرّ أبو عبد اللّه (علیه السّلام) ساجدا، و هو یقول فی سجوده: شکرا للکریم شکرا للدائم القائم الذی یجیب دعوة المضطر إذا دعاه و یکشف السوء.

و أصبح داود میّتا و الشیعة یهرعون الی أبی عبد اللّه (علیه السّلام) یهنّئونه، فقال أبو عبد اللّه (علیه السّلام): لقد مات علی دین أبی لهب لعنهما اللّه، و لقد دعوت اللّه علیه بثلاث کلمات لو دعوت اللّه لأزال الأرض و من علیها فأجابنی فیه فعجل به الی امّه الهاویة «۱».

الی غیر ذلک ممّا ورد فی هذا الباب، و تأتی جملة منها أیضا فی الموضع الثالث، و تحصل من جمیعها- و فیه الصحاح و غیرها المؤید بها- انه من أولیاء اللّه، و انه من أهل الجنّة و دخلها بعد قتله، و انه (علیه السّلام) کان یحبه، و انه کان وکیله و قیّمه علی نفقات عیاله، و مرّ فی (شط) «۲» فی ترجمة مصادف ما یتعلّق بهذا المقام، و انه کان قویّ الإیمان ثابت الولایة مؤثرا نفسه علی نفوس اخوانه. و ان الصادق (علیه السّلام) ما قنع بقتل قاتله حتی اهتم بالدعاء علی الأمر به فأهلکه، و لم ینقل عنه مثله أو بعضه بالنسبة الی احد من المقتولین من أقاربه فضلا عن غیرهم، و غیر ذلک ممّا یستکشف من تلک الاخبار و یستدلّ بها علی وثاقته و جلالته و اختصاصه التام به و انه نال درجة ولایتهم.

د- ما فی التعلیقة قال رحمه اللّه: و یظهر من مهج الدعوات لابن طاوس، و غیره کونه من أشهر وکلاء الصادق (علیه السّلام) و أجلّهم، و انه قتل بسبب ذلک، و انه کان یجبی الأموال إلیه (علیه السّلام) انتهی «۳».

(۱) الهدایة للحضینی، مخطوط: ورقة ۵۳/ ب- ۵۴/ أ- بتصرف- و ما بین المعقوفتین منه.

(۲) تقدم برقم: ۳۰۹.

(۳) تعلیقة الوحید البهبهانی: ۳۳۷.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۰۴

ولی فی استفادة ذلک ممّا فی المهج تأمّل یأتی وجهه عند نقله إنشاء اللّه تعالی.

ه- ما فی النجاشی: له کتاب یرویه جماعة «۱»، فإنه من الامارات الجلیّة علی الاعتماد علیه کما مرّ غیر مرّة و یأتی توضیحه ان شاء اللّه تعالی.

الثانی «۲»: فی أسباب قدحه و هی أیضا أمور:

أ- ما فی النجاشی قال: معلّی بن خنیس مولی الصادق جعفر بن محمّد (علیهما السلام)، و من قبله کان مولی بنی أسد، کوفی بزّاز، ضعیف جدا لا یعوّل علیه، له کتاب. إلی آخره «۳».

ب- ما فی الغضائری علی ما نقله الخلاصة «۴» و النقد: کان أول أمره مغیریّا «۵»، ثم دعا الی محمّد بن عبد اللّه النفس الزکیة، و فی هذه الظنّة أخذه داود بن علی فقتله، و الغلاة یضیفون الیه أشیاء کثیرة، و لا اری الاعتماد علی شیء من حدیثه «۶».

ج- جملة من الروایات ففی الکشی: محمّد بن الحسن البرنانی «۷» و عثمان،

---

(۱) رجال النجاشی: ۴۱۷/ ۱۱۱۴.

(۲) الثانی: یندرج تحت قوله السابق فی صحیفة: ۹۹۰: (و اما المعلی فالکلام فیه فی مواضع)، فراجع.

(۳) رجال النجاشی: ۴۱۷/ ۱۱۱۴.

(۴) رجال العلامة: ۲۵۹/ ۱.

(۵) أی من أصحاب المغیرة بن سعید لعنه اللّه الذی کان یدعو لمحمد بن عبد اللّه بن الحسن فی أول أمره و یتعمد الکذب فیدس الأحادیث فی کتب أصحاب أبی جعفر الباقر علیهما السلام، و قد لعنه الامام الصادق علیه السلام مرارا. انظر: رجال الکشی ۲: ۴۸۹/ ۳۹۹ و ما بعدها.

(۶) نقد الرجال: ۳۴۹.

(۷) فی المصدر: البراثی، و فی النسخة القدیمة منه: البرانی، و قد تکرر مثل هذا السند لدی الکشی فی ترجمة حمران بن أعین ۱: ۴۱۴/ ۳۰۷ و فیه: محمد بن الحسن البرنانی، و قد علق علیه الامام الراحل السید الخویی طاب ثراه بقوله: و لا شک فی انه من غلط النسخة، و الصحیح:

محمد بن الحسن البرائی بقرینة روایته عن محمد بن یزداد عن محمد بن الحسین فی غیر مورد.

انظر معجم رجال الحدیث ۱۵: ۲۰۱/ ۱۰۴۵.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۰۵

قالا: حدثنا محمّد بن یزداد، عن محمّد بن الحسین، عن الحجّال «۱»، عن أبی مالک الحضرمی، عن أبی العباس البقباق، قال: تذاکر ابن أبی یعفور و معلّی ابن خنیس، فقال ابن أبی یعفور: الأوصیاء علماء ابرار اتقیاء، و قال معلّی بن خنیس: الأوصیاء أنبیاء، قال: فدخلا علی أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، قال:

فلمّا استقر مجلسهما، قال: فبدأهما أبو عبد اللّه (علیه السّلام)، فقال: یا عبد اللّه ابرأ ممّن قال انّا أنبیاء «۲».

و عن إبراهیم بن محمّد بن العباس الختلی، قال: حدثنا احمد بن إدریس القمی المعلّم، قال: حدثنی [محمد بن أحمد] «۳» بن یحیی، عن محمّد بن الحسین، عن موسی بن سعدان، عن عبد اللّه بن القاسم، عن حفص الأبیض التمّار، قال: دخلت علی أبی عبد اللّه (علیه

السّلام) أيام طلب المعلّى بن خنيس رحمه اللّه، فقال لى: يا حفص إنّى أمرت المعلّى فخالفنى فابتلى بالحديد، انّى نظرت اليه يوما و هو كئيب حزين، فقلت: يا معلّى كأنّك ذكرت أهلك و عيالك؟ فقال: أجل، قلت: ادن منى، فدنا منّى، فمسحت وجهه، فقلت: اين تراك؟ فقال: أرانى فى أهل بيتى و هو ذا زوجتى و هذا ولدى، قال: فتركته حتى تملأ منهم، و استترت منهم حتى نال ما ينال الرجل من اهله، ثم قلت:

ادن منى، فدنا منى، فمسحت وجهه، فقلت: اين تراك؟ فقال: أرانى معك فى المدينة.

---

(۱) هو عبد اللّه بن محمد الأسدى الكوفى الحجال يدعى المزخرف المتكلم الثقة كما فى كتب الرجال.

(۲) رجال الكشى ۲: ۵۱۵/ ۴۵۶.

(۳) فى الأصل: أحمد بن محمد، و هو اشتباه، و ما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما فى المصدر و سائر موارده الأخرى فى كتب الحديث، فلاحظ.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۳۰۶

قال: قلت: يا معلّى انّ لنا حديثا من حفظه علينا حفظ اللّه عليه دينه و دنياه، يا معلّى لا تكونوا أسراء فى أيدى الناس بحديثنا ان شاؤا منّوا عليكم و ان شاؤا قتلوكم، يا معلّى انه من كتم الصعب من حديثنا جعله اللّه نورا بين عينيه و زوّده القوّة فى الناس، و من أذاع الصعب من حديثنا لم يمت حتى يعضّه السلاح أو يموت بخبل، يا معلّى أنت مقتول فاستعد «۱».

و عن أبى على احمد بن على السلولى المعروف بشقران، قال: حدثنا الحسين بن عبد اللّه القمى، عن محمّد بن أورمة، عن يعقوب بن يزيد، عن سيف بن عميرة، عن المفضّل بن عمر الجعفى، قال: دخلت على أبى عبد اللّه (عليه السّلام) يوم صلب فيه المعلّى، فقلت له: يا بن رسول اللّه، الا ترى الى هذا الخطب الجليل الذى نزل بالشيعة فى هذا؟ قال: و ما هو؟ قال، فقلت:

قتل المعلّى بن خنيس، قال: رحم اللّه المعلّى، قد كنت اتوقع ذلك، لأنه أذاع سرّنا، و ليس الناصب لنا حربا بأعظم مؤنة علينا من المذيع سرّنا، فمن أذاع سرّنا الى غير اهله لم يفارق الدنيا حتى يعضّه السلاح أو يموت بخبل «۲».

و رواه الصفار فى البصائر، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب مثله سواء «۳».

سعد بن عبد اللّه فى كتاب بصائره على ما نقله عنه الشيخ الحسن بن سليمان الحلّى فى منتخبه، عن احمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن خالد البرقى، عن أبى الربيع الورّاق، عن بعض أصحابه، عن حفص الأبيض، قال: دخلت على أبى عبد اللّه (عليه السّلام) أيام قتل المعلّى بن خنيس و صلبه، فقال: يا حفص انّى نهيت المعلّى عن أمر فأذاعه، فابتلى بما ترى، قلت له: ان

---

(۱) رجال الكشى ۲: ۶۷۶/ ۷۰۹.

(۲) رجال الكشى ۲: ۶۷۸/ ۷۱۲، باختلاف يسير.

(۳) بصائر الدرجات: ۴۲۳/ ۲.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۳۰۷

لنا حديثا من حفظه علينا حفظ اللّه عليه دينه و دنياه، و من اذاعه علينا سلبه اللّه، يا معلّى لا تكونوا أسرى فى أيدى الناس ان شاؤا منّوا عليكم و ان شاؤا قتلوكم، يا معلّى انه من كتم الصعب من حديثنا جعله اللّه نورا بين عينيه و رزقه العزّ فى الناس، يا معلّى من أذاع الصعب من حديثنا لم يمت حتى يعضّه السلاح أو يموت بخبل، انّى رأيته يوما حزينا، فقلت: ما لك ذكرت أهلك و عيالك؟ فقال: نعم، فمسحت وجهه، فقلت: اين تراك؟ فقال: أرانى فى أهلى مع زوجتى و عيالى، فتركته فى تلك الحال مليّا، ثم مسحت وجهه، فقلت:

این تراک؟ فقال: أرانی معک فی المدینة، فقلت له: احفظ ما رأیت و لا تذعه، فقال لأهل المدینة: ان الأرض تطوی لی، فأصابه ما رأیت «۱».

و روی أبو جعفر محمّد بن جریر الطبری فی الدلائل بإسناده عن محمّد ابن الحسین، عن موسی بن سعدان، عن حفص الأبیض التمار، قال: دخلت علی أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أیّام صلب المعلّی بن خنیس، فقال لی: یا حفص إنّی أمرت المعلّی بأمر فخالفنی، فابتلی بالحدید، انّی نظرت الیه یوما فرأیته کئیبا حزینا، فقلت له: ادن منی، فدنا منی، فمسحت وجهه بیدی، و قلت له: أین أنت؟ قال: یا سیدی انا فی منزلی، هذه و اللّه زوجتی و ولدی، فترکته حتی قضی و طره منهم [و استترت] «۲» منه حتی نال حاجته من اهله و ولده حتی کان منه الی أهله ما یکون من الزوج إلی المرأة، ثم قلت له: ادن منّی، فدنا، فمسحت وجهه، و قلت له: أین أنت؟ فقال: انا معک فی المدینة و هذا بیتک.

فقلت له: یا معلّی انّ لنا حدیثا من حفظه علینا حفظه اللّه و حفظ علیه

---

(۱) مختصر بصائر الدرجات: ۹۸، باختلاف یسیر.

(۲) فی الأصل و المصدر: و استقرب، و ما أثبتناه هو الأنسب بالمقام و موافقا لما مر قبل قلیل فی روایة إبراهیم بن محمد بن العباس الختلی، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۰۸

دینه و دنیاه، یا معلّی لا تکونوا أسراء فی أیدی الناس بحدیثنا ان شاؤا منّوا علیکم و ان شاؤا قتلوکم، یا معلّی انه من کتم الصعب من حدیثنا جعله اللّه نورا بین عینیه و أعزّه فی الناس من غیر عشیرة، و من اذاعه لم یمت حتی یذوق عضّة الحدید و ألحّ علیه الفقر و الفاقة فی الدنیا حتی یخرج منها و لا ینال منها شیئا و علیه فی الآخرة غضب و له عذاب الیم، ثم قلت له: یا معلّی أنت مقتول فاستعد «۱».

محمّد بن إبراهیم النعمانی فی کتاب الغیبة، عن عبد الواحد بن عبد اللّه، عن احمد بن محمّد بن رباح الزهری، عن محمّد بن العباس [الختلی] «۲» عن [الحسن] «۳» بن علی بن أبی حمزة البطائنی، عن حفص بن نسیب فرعان «۴»، قال: دخلت علی أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أیّام قتل المعلّی بن خنیس مولاه، فقال لی: یا حفص حدّثت المعلّی بأشیاء فأذاعها فابتلی بالحدید، انّی قلت له:

ان لنا حدیثا من حفظه علینا حفظه اللّه و حفظ علیه دینه و دنیاه، و من اذاعه علینا سلبه اللّه دینه و دنیاه، یا معلّی انّه من کتم الصعب من حدیثنا جعله اللّه

---

(۱) دلائل الإمامة ۱۳۶.

(۲) فی الأصل: الجبلی، و فی المصدر: الحسنی، و فی نسخة منه کما فی الأصل، و ما أثبتناه هو الصحیح الموافق لرجال العلامة: ۷/ ۲۸ و ابن داود: ۳۳/ ۳۳، و جامع الرواة ۱: ۳۲ فی ضبط اللقب المذکور فی ترجمة ابنه إبراهیم الذی مرت روایته قبل قلیل، فراجع.

(۳) فی الأصل: الحسین، و ما أثبتناه هو الصحیح الموافق لما فی المصدر و سائر کتب الرجال، فلاحظ.

(۴) کذا فی الأصل و المصدر، و لم نجد ذکرا لفرعان هذا فی کتب الرجال، و فی رجال الشیخ:

۱۷۶/ ۱۸۹ و جامع الرواة ۱: ۱۶۴ و معجم رجال الحدیث ۶: ۱۵۹ حفص نسیب بنی عمارة.

و فی بعض نسخ رجال الشیخ کما أشیر فی هامشه، و کذلک فی منهج المقال: ۱۲۰ و تنقیح المقال ۱: ۳۵۶ حفص بن نسیب بن عمارة.

أقول: و إسناد الروایة المذکورة فیه احالة- من النعمانی- الی اسناد سابق ذکره قبله بست روایات، و نقله المصنف- رحمه اللّه- هنا

كاملا، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۰۹

نورا بين عينيه و رفعه و رزقه العزّ فى الناس، و من أذاع الصعب من حديثنا لم يمت حتى يعضّه السلاح أو يموت متحيّرا «۱».

هذا تمام ما وجدناه فى كتب الأحاديث ممّا فيه ما يوهم القدح فيه.

الثالث: فى الجواب عن تلک الوجوه:

امّا عن الأول فإن النجاشى و ان كان أضبط و أتقن و يقدّم قوله عند التعارض مضافا الى تقديم الجرح، الّا انّه حيث يلاحظ قوله مع قول الشيخ مثلا- من دون النظر الى المرجحات الخارجية، و امّا فى مثل المقام الذى أيّد كلام الشيخ بالأخبار المستفيضة و فيها الصحاح و ما فى حكمها الصريحة فى الموافقة فلا- اعتبار بما فى النجاشى، خصوصا بعد ما علم من حاله من قلّة اطّلاعه على الأحاديث، كما يظهر ذلک ممّا مر فى ترجمة جابر الجعفى فى (نز) «۲».

و بالجملة فلا يجوز رفع اليد عن الخبر الصحيح و ما يقرب منه بقول النجاشى مع عدم ذكره سبب الضعف و احتمال استناده الى ما استند اليه الغضائرى الموهون بما يأتى، مع انّ ظاهر النجاشي و الغضائرى ضعف المعلّى من أول أمره، و انه ضعيف فى نفسه لا باعتبار ما صدر منه من الإذاعة التى أشير إليها فى اخبار القدح، و الاخبار المتقدمة حتى الطائفة الثانية منها متفقة على حسن حاله و أمانته قبلها، و لا يجوز طرح هذه الاخبار القريبة من التواتر لقولهما المبتلى بالمعارض الموهون بضعف السبب كما يأتى.

و اما عن الثانى: اما عن كونه مغيريّا فبعد التسليم فبعدم مضرّيّته لاتفاق الأخبار المتقدمة على إماميته و حسن حاله بعد ذلک، و كيف يجوّز العاقل ان يكون فى أيام خدمته و قيمومته على عياله (عليه السّلام) الى آخر عمره من

(۱) غيبة النعمانى: ۳۸/ ۱۲ و انظر: ۳۶/ ۱۲ منه.

(۲) تقدم برقم: ۵۷.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۱۰

أصحاب المغيرة الذى تواتر عنه (عليه السّلام) لعنه و البراءة منه؟! و مغيريّته قبل ذلک- ان صحّت- لا تضرّ برواياته بعد رجوعه و توبته كغيره من الأعاظم الذين زلّوا فثبتوا، وقفوا ثم رجعوا و هم جمّ غفير.

و امّا عن كونه من دعاة محمّد بن عبد اللّه فإنه من الأكاذيب الواضحة بعد ملاحظة احاديث العترة الطاهرة، فروى الصفار فى البصائر، عن على بن إسماعيل، عن صفوان بن يحيى، عن العيص بن القاسم، عن المعلّى بن خنيس، قال: قال أبو عبد اللّه (عليه السّلام): ما من نبيّ، و لا وصيّ، و لا ملک إلّا فى كتاب عندى، لا و اللّه ما لمحمّد بن عبد اللّه بن الحسن فيه اسم «۱».

و رواه أيضا، عن [عبد اللّه بن جعفر] «۲» عن محمّد بن عيسى، عن صفوان مثله «۳».

و عن محمّد بن الحسين، عن عبد الرحمن بن أبى هاشم و جعفر بن بشير، عن عنبسة، عن المعلّى بن خنيس، قال: كنت عند أبى عبد اللّه (عليه السّلام) إذ أقبل محمّد بن عبد اللّه [بن الحسن] فسلّم ثم ذهب، فرّق له أبو عبد اللّه (عليه السّلام) و دمعت عينه «۴»، فقلت له: لقد رأيتک صنعت به ما لم تكن تصنع، قال: رققت له، لانّه ينسب فى «۵» أمر ليس له، لم أجده فى كتاب على (عليه السّلام) من خلفاء هذه الأمة و لا من ملوكها «۶».

و رواه ثقة الإسلام فى الكافى: عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين

(۱) بصائر الدرجات: ۱۸۹/ ۴.

(۲) فى الأصل: على بن إسماعيل، و هو اشتباه، و ما أثبتناه فمن المصدر.

(۳) بصائر الدرجات: ۱۸۹/ ۶.

(۴) عينه: فى الأصل و المصدر، و فى الأول: عيناه ظاهرا، و ما فى رواية الكافى- الآتية- موافق لاستظهاره، فلاحظ.

(۵) نسخة بدل: الى «منه قدس سره».

(۶) بصائر الدرجات: ۱۸۸/ ۱.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۱۱

مثله «۱».

و قال رضى الدين على بن طاوس فى مهج الدعوات: وجدت فى كتاب عتيق بخطّ الحسين بن على بن هند، قال: حدثنى محمّد بن جعفر الرزّاز القرشى، قال: حدثنا محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين، قال: حدثنا بشر «۲» ابن [حماد] «۳»، عن صفوان بن مهران الجمّال، قال: رفع رجل من قريش المدينة من بنى مخزوم الى أبى جعفر المنصور- و ذلک بعد قتله لمحمّد و إبراهيم ابنى عبد اللّه بن الحسن- إن جعفر بن محمّد (عليهما السلام) بعث مولاه المعلّى بن خنيس لجباية الأموال من شيعته، و إنه كان يمدّ عنها «۴» محمّد بن عبد اللّه، فكاد المنصور أن يأكل كفّه على جعفر (عليه السلام) غيظا، و كتب الى عمّه داود بن على، و داود إذ ذاک أمير المدينة، ان يسيّر اليه جعفر بن محمّد (عليهما السلام)، و لا يرخّص له فى التّلوّم «۵» و المقام، فبعث اليه داود بكتاب المنصور، و قال له:

---

(۱) الكافى ۸: ۳۹۵/ ۵۹۴، من الروضة.

(۲) نسخة بدل: بشير «منه قدس سره».

(۳) فى الأصل فراغ لم يدرج اسم فيه، و ما أثبتناه من المصدر، و قد مرت الرواية نفسها فى مستدرک الوسائل ۳: ۵۵/ ۲ (النسخة الحجرية) و ۱۶: ۷۱/ ۱۹۱۸۹ (النسخة المطبوعة) و فيها: بشير ابن حماد.

أقول: لم نقف على من ترجم لبشر أو بشير بن حماد فى جميع ما لدينا من كتب الرجال، بل لم نجد له ذكرا فى كتب الحديث، إلّا ما ذكره المصنف نقلا عن مهج الدعوات، و لم نظفر برواية واحدة لمحمد بن عيسى عمن سمى ببشر، نعم له رواية واحدة عن بشير مطلقا من غير تقييد بحماد أو بغيره، وردت فى التهذيب ۷: ۲۳۱/ ۱۰۰۸، و بشير هذا- كما فى معجم رجال الحديث ۳: ۳۲۵/ ۱۷۷۲- مشترک بين جماعة، و التمييز انما هو بالراوى و المروى عنه.

و المتحصل مما تقدم انه بشير لا بشر بقرينة ما فى مهج الدعوات و المعجم و ان تعذر التمييز، فلاحظ.

(۴) نسخة بدل: بها، و هو الصحيح الموافق للمعنى.

(۵) اى الانتظار، و هو مصدر مأخوذ من تلوّم: اى ثبت و انتظر، انظر لسان العرب: لوم.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۱۲

اعمل (فى) «۱» المسير الى أمير المؤمنين فى غد و لا تتأخر.

قال صفوان و كنت بالمدينة يومئذ، فأنفذ الىّ جعفر (عليه السّلام)، فصرت اليه، فقال لى: تعهّد راحلتنا، فإنّا غادون فى غد إن شاء اللّه العراق، و نهض من وقته و انا معه الى مسجد النبى (صلّى اللّه عليه و آله)، و كان ذلک بين الاولى و العصر، فركع [فيه] «۲» ركعات، ثم رفع يديه، فحفظت يومئذ من دعائه (عليه السّلام) يا من ليس له ابتداء، الدعاء.

قال: فلمّا أصبح أبو عبد اللّه (عليه السّلام)، رحلت له الناقة و صار متوجّها الى العراق حتى قدم مدينة أبى جعفر و اقبل حتى أستأذن فأذن له، قال صفوان: فأخبرنى بعض من شهد عند أبى جعفر، فلما رآه أبو جعفر قرّبه و أدناه، ثم استدعى قصّة الرافع على أبى عبد اللّه (عليه السّلام)، يقول فى قصّته:

إنّ معلّى بن خنيس مولى جعفر بن محمّد (عليهما السلام) يجبى له الأموال من جميع الآفاق، و انه مدّ بها محمّد بن عبد اللّه، فدفع إليه

القصّ‍ة، فقرأها أبو عبد اللّه (عليه السّلام)، فأقبل إليه المنصور، و قال: يا جعفر بن محمّد ما هذه الأموال التى يجبيها لك معلّى بن خنيس؟ فقال أبو عبد اللّه (عليه السلام): معاذ اللّه من ذلك يا أمير المؤمنين، قال له: تحلف على براءتك من ذلك؟ قال: نعم احلف باللّه انه ما كان من ذلك شىء «۳». إلى آخر ما تقدّم فى كتاب الأيمان فى باب جواز استحلاف الظالم بالبراءة من حول اللّه و قوته «۴».

(۱) فى نسختنا من المصدر: اعمد على، و فى الأصل: له فى، و حذفنا (له) لعدم مناسبتها المقام لا سيما بعد التصريح اللاحق بقوله: الى أمير.، فلاحظ.

(۲) ما أثبتناه من المصدر.

(۳) مهج الدعوات: ۱۹۸، باختلاف يسير.

(۴) مستدرک الوسائل ۳: ۵۵/ ۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۱۳

و فى آخر الخبر: إنّ المنصور احضر القرشى النّمام الساعى، فأحلفه أبو عبد اللّه (عليه السّلام) بهذه اليمين، فلم يستتم الكلام حتى أجذم و خرّ ميّتا، فراع أبو جعفر ذلك و ارتعدت فرائصه، فقال: يا أبا عبد اللّه سر من غد الى حرم جدّك ان اخترت ذلك، و إن اخترت المقام عندنا لم نأل فى إكرامك و برّك، فو اللّه لا قبلت عليك قول احد بعدها ابدا «۱».

و العجب ان المنصور عرف كذب القرشى الخزومى و الغضائرى صدقه فى ما نسب الى المعلّى و أثبته فى كتابه و القى العلماء فى مهلكة سوء الظن به! و ممّا يزيد فى توضيح هذا الكذب الصريح، إنّ أبا الفرج الأصفهانى الخبير بفنون التواريخ قد استقصى فى مقاتل الطالبيين كلّ من كان مع محمّد قتل أو لم يقتل، و شرح حال محمّد من أوّله الى آخره «۲»، و ليس لمعلّى ذكر فى كتابه أصلا، و لا يمكن عادة اطّلاع الغضائرى عليه و خفاءه على مثل أبى الفرج المتقدم عليه.

و ممّا يؤيّده أيضا ما رواه الطبرسى فى الاحتجاج، عن ابن أبى يعفور «۳»، قال: لقيت أنا و معلّى بن خنيس الحسن «۴» بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب (عليهما السلام)، فقال: يا يهودى فأخبرنا بما قال [فينا] «۵» جعفر بن

(۱) مهج الدعوات: ۲۰۰.

(۲) مقاتل الطالبين: ۲۳۲.

(۳) فى المطبوع من المصدر: عن أبى يعقوب، و هو الأسدى، امام بنى الصيد الكوفى، من أصحاب الصادق عليه السّلام. رجال الشيخ: ۳۳۹/ ۲۵، و فى النسخة الخطية التى بأيدينا منه: عن ابن أبى يعفور، و هو عبد اللّه بن أبى يعفور، يكنى أبا محمد من أصحاب الصادق عليه السلام.

و رجال الشيخ: ۲۲۳/ ۱۵ و ۲۶۴/ ۶۷۷، و كلاهما من طبقة المعلى بن خنيس، فلاحظ.

(۴) فى المصدر: الحسن بن الحسن بن على، و فى الأصل زيد عليه: الحسن، و كتب فوقه لفظ:

ظاهرا، و هو الصحيح الموافق لما فى مقاتل الطالبين: ۱۸۵ و سائر كتب الرجال، فلاحظ.

(۵) ما أثبتناه بين المعقوفين من المصدر.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۱۴

محمّد (عليهما السلام)، فقال [عليه السّلام]: هو و اللّه أولى باليهودية منكما، إنّ اليهودى من شرب الخمر «۱».

و بهذا الاسناد، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام، يقول: لو توفّى الحسن بن الحسن بالزنا و الربا و شرب الخمر كان خيرا [له] ممّا

توفى عليه «۲».

و روى الصفار فى البصائر: عن يعقوب بن يزيد و محمّد بن الحسين، عن ابن أبى عمير، عن على بن سعيد، قال: كنت قاعدا عند أبى عبد اللّه (عليه السلام) و عنده أناس من أصحابنا، فقال له معلّى بن خنيس: جعلت فداك ما لقيت من الحسن بن الحسن؟ ثم قال له الطيار «۳»: جعلت فداك بينا أنا أمشى فى بعض السكك إذ لقيت محمّد بن عبد اللّه بن الحسن على حمار حوله أناس من الزيديّة، فقال لى: أيّها الرجل الىّ الىّ، فإنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) قال: من صلّى صلاتنا و استقبل قبلتنا و أكل ذبيحتنا فذاك المسلم الذى له ذمّة اللّه و ذمّة رسوله، من شاء اقام و من شاء ظعن، فقلت له: اتّق اللّه و لا يغرنك هؤلاء الذين حولك.

فقال أبو عبد اللّه (عليه السّلام) للطيار: فلم تقل له غيره؟ قال: لا، قال: فهلا قلت له: إنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) قال ذلك و المسلمون مقرّون له بالطاعة، فلمّا قبض رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) و وقع الاختلاف انقطع ذلك، فقال محمّد بن عبد اللّه بن على: العجب لعبد اللّه بن الحسن انه

---

(۱) الاحتجاج: ۲: ۲۷۴.

(۲) الاحتجاج: ۲: ۳۷۵، و ما بين المعقوفين منه.

(۳) الطيار: لقب لمحمد بن عبد اللّه الكوفى مولى فزارة، من أصحاب الباقر و الصادق عليهما السلام، رجال الشيخ: ۱۳۵/ ۷ و ۲۹۲/ ۱۹۴ و معجم رجال الحديث ۱۶: ۲۵۶ و ۲۳:

۱۱۹ و لابنه حمزة أيضا كما فى رجال الشيخ: ۱۱۷/ ۴۵ و ۱۷۷/ ۲۰۹ و معجم رجال الحديث ۶: ۲۶۹ و ۲۷۷ و ۲۷۸، و الظاهر من الكشى ان اللقب المذكور ينصرف عند الإطلاق إلى الأب دون الابن، انظر رجال الكشى ۲: ۶۳۷ الأحاديث من ۶۴۸ إلى ۶۵۳.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۳۱۵

يهزأ و يقول: انّ هذا فى جفركم الذى تدعون! قال: فغضب أبو عبد اللّه (عليه السّلام)، فقال: العجب لعبد اللّه بن الحسن يقول: ليس فينا امام صدق! ما هو بإمام و لا أبوه كان اماما، يزعم ان على بن أبى طالب (عليه السّلام) لم يكن اماما، و يردّد ذلك، و امّا قوله فى الجفر، فإنّما هو جلد ثور مذبوح كالجراب فيه كتب و علم ما يحتاج الناس إليه إلى يوم القيامة من حلال أو حرام، إملاء رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله)، و خطّ على (عليه السلام) بيده، و فيه مصحف فاطمة (عليها السلام)، ما فيه آية من القرآن، و ان عندى خاتم رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) و درعه و سيفه و لواءه، و عندى الجفر على رغم أنف من زعم «۱».

و فى الكافى: عن حميد بن زياد، عن [أبى العباس] عبيد اللّه بن احمد الدهقان «۲» عن على بن الحسن الطاطرى، عن محمّد بن زياد بياع السابرى، عن ابان، عن صباح بن سيابة، عن المعلّى بن خنيس، قال: ذهبت بكتاب عبد السلام بن نعيم و سدير و كتب غير واحد الى أبى عبد اللّه (عليه السّلام) حين ظهرت المسودة «۳» قبل أن يظهر ولد العباس، بأنا قد قدرنا أن يؤول هذا الأمر إليك فما ترى؟ قال: فضرب بالكتب الأرض، ثم قال: أفّ أفّ ما أنا لهؤلاء بإمام، أ ما يعلمون إنّه إنّما يقتل السفيانى «۴».

---

(۱) بصائر الدرجات: ۱۷۶/ ۱۵.

(۲) الدّهقان و الدّهقان: التاجر، فارسى معرب. لسان العرب: دهق.

أقول: استظهر المجلسى انه عبيد اللّه احمد بن نهيك المكنى بابى العباس أيضا الذى روى عنه كتبه حميد بن زياد، و لكنه غير مشهور بالدهقان، و المشتهر به هو عبيد اللّه بن عبد اللّه الدهقان الذى مرت رواياته فى مستدرك الوسائل ۱: ۴۱۵/ ۱۰۳۴ و ۸: ۳۸۲/ ۹۷۴۴ و ۷:

۲۸۹/ ۲۱۳۷۵، انظر: مرآت العقول ۲۶: ۴۸۱.

(۳) المسودة: هم أصحاب أبى مسلم المروزى، سموا بذلك لأنهم كانوا يلبسون السواد. مرآة العقول ۲۶: ۴۸۲، و هامش الأغانى ۱۷: ۳۳۰.

(۴) الكافى ۸: ۳۳۱/ ۵۰۹، من الروضة.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۳۱۶

فليتأمّل المنصف فى هذه الاخبار الناصّة على إن المعلّى من خاصّته (عليه السلام) و أصحابه (عليه السّلام) و من أعداء بنى الحسن، و إنّهم كانوا يؤذونه لاتصاله به (عليه السّلام)، و إنّه كان مطلعا على فساد معتقدهم و راويا له، و إنه كان معه (عليه السّلام) و من خدمه قبل ظهور بنى العباس الى أن قتل، و كان ظهور محمّد بعدهم و قد صدر منه بالنسبة الى أبى عبد اللّه (عليه السّلام) من الشتم و الإهانة و الحبس ما هو مسطور فى الكافى «۱» و غيره، و مع ذلك يكون خادمه القيّم على عياله من دعاة محمّد و معينة، هذا ممّا تضحك منه الثكلى.

و من هنا يظهر كذب نسبة المغيريّة إليه أيضا فإنّهم من اتباع محمّد كما نصّ عليه الشيخ الأقدم أبو محمّد الحسن بن موسى النوبختى فى كتاب الفرق و المقالات، فقال بعد ذكر فرق الزيدية: و امّا المغيريّة أصحاب المغيرة بن سعيد فإنّهم نزلوا معهم الى [القول بإمامة] محمّد بن عبد اللّه بن الحسن و تولّوه و أثبتوا إمامته، فلمّا قتل صاروا لا امام لهم و لا وصى، و لا يثبّتون لأحد امامة بعده- الى ان قال-: و نصب بعض أصحاب المغيرة المغيرة اماما و زعم ان الحسين بن على (عليهما السّلام) اوصى اليه، ثم اوصى اليه على بن الحسين (عليهما السلام)، ثم زعم ان أبا جعفر محمّد بن على عليه و على آبائه السلام اوصى اليه فهو الإمام الى أن يخرج المهدى، و أنكروا امامة أبى عبد اللّه جعفر بن محمّد (عليهما السلام)، فقالوا: لا امامة فى بنى على بن أبى طالب (عليه السّلام) بعد أبى جعفر محمّد بن على (عليهما السلام)، و إنّ الإمامة فى المغيرة بن سعيد الى خروج المهدى، و هو عندهم محمّد بن عبد اللّه بن الحسن بن الحسن (عليه السلام)، و هو حىّ لم يمت و لم يقتل، فسمّوا هؤلاء المغيريّة باسم المغيرة بن سعيد مولى خالد بن عبد اللّه القسرى.

---

(۱) الكافى ۸: ۳۳۱/ ۵۰۹، من الروضة.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۳۱۷

ثم تراقى الأمر بالمغيرة الى أن زعم أنّه رسول نبىّ، و أن جبرئيل يأتيه بالوحى من عند اللّه، فأخذه خالد بن عبد اللّه القسرى، فسأله عن ذلك، فأقرّ به، و دعى خالد اليه، فاستتابه خالد، فأبى ان يرجع عن قوله، فقتله و صلبه، و كان يدّعى أنه يحيى الموتى، و قال بالتناسخ، و كذلك قول أصحابه إلى اليوم، انتهى «۱».

و إذ ثبت فساد مقالة الغضائرى فى المقامين يظهر لك فساد مقالته الثالثة، و هى قوله: و فى هذه الظنّة. إلى آخره، مضافا إلى صريح الأخبار السابقة من انّ السبب «۲» طلبه من المعلّى ثبت أسماء شيعة أبى عبد اللّه (عليه السّلام) و محبّيه و آبائه عن ذلك.

و امّا قوله: و الغلاة يضيفون. إلى آخره، فجوابه عدم ثبوت قدح له فى ذلك بعد الحكم بكذبهم، فإنّهم يضيفون الى أمير المؤمنين (عليه السّلام) أيضا ما لا يجوّزه المسلم و كذا الى بعض الأئمة (عليهم السلام)، هذا إن أراد من الغلاة الصنف المعروف الذى شرحناه فى ترجمة سهل «۳»، و إن أراد غلاة القميين، فينبغى عدّه فى أسباب مدحه بل جلالته و علوّ مقامه.

و من جميع ذلك صحّ لنا ان نقول- بعد قوله: و لا ارى ان الاعتماد على شى‌ء من حديثه- خلافا لأبى عبد اللّه الصادق (عليه السّلام)، حيث اعتمد عليه فى سنين عديدة فى إنجاح مآربه و مصارف عياله و إرساله إلى أصحابه و إرسال أصحابه (عليه السّلام) إيّاه اليه، و خلافا له (عليه السّلام) فى عدّه من شيعته و أنسه (عليه السّلام) به و محبّته له و جوابه عن كل ما كان يسأله.

---

(۱) فرق الشيعة: ۵۹- ۶۳، و ما بين المعقوفتين منه.

(۲) ای: ان السبب فی استدعائه ثم قتله من قبل داود بن علی هو طلبه من المعلی. إلی آخره.

(۳) تقدم فی الرقم: ۳۰۵.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۱۸

و فی الکافی فی باب سیرة الإمام (علیه السّلام) فی نفسه، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن حمّاد بن عثمان، عن المعلّی بن خنیس، قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): جعلت فداک ذکرت آل فلان «۱» و ما هم فیه من النعیم فقلت: لو کان هذا إلیکم لعشنا معکم، فقال:

هیهات یا معلّی، و اللّه [أن لو] «۲» کان ذلک ما کان إلّا سیاسة اللیل و سیاحة النهار و لبس الخشن و أکل الجشب، فزوی ذلک عنّا، فهل رأیت ظلامة قطّ صیّرها اللّه نعمة إلّا هذه؟! «۳».

و فی إقبال السید علی بن طاوس بإسناده عن محمّد بن علی الطرازی فیما ذکره فی کتابه عن أبی الفرج محمّد بن موسی القزوینی الکاتب رحمه اللّه، قال:

أخبرنی أبو عیسی محمّد بن احمد بن محمّد بن سنان، عن أبیه، عن جدّه محمّد ابن سنان، عن یونس بن ظبیان، قال: کنت عند مولای أبی عبد اللّه (علیه السلام) إذ دخل علینا المعلّی بن خنیس فی رجب، فتذاکروا الدعاء فیه، فقال المعلّی: یا سیّدی علّمنی دعاء یجمع کلّ ما أودعته الشیعة فی کتبها فقال (علیه السلام): قل یا معلّی:

اللهم إنّی أسألک صبر الشاکرین لک. الدعاء، ثم قال: یا معلّی و اللّه لقد جمع لک هذا الدعاء ما کان من لدن إبراهیم الخلیل (علیه السّلام) الی محمّد (صلّی اللّه علیه و آله) «۴».

---

(۱) یرید بآل فلان: بنی العباس.

(۲) فی الأصل: لو أنّ، و ما أثبتناه هو الصحیح الموافق للمصدر و (أن) زائدة لربط جواب القسم بالقسم، و (کان) تامة.

و انظر مرآة العقول ۴: ۳۶۲/ ۲.

(۳) أصول الکافی ۱: ۳۳۹/ ۲.

(۴) إقبال الأعمال: ۶۴۳.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۱۹

و قال الشیخ فی المصباح: و روی المعلّی بن خنیس، عن أبی عبد اللّه (علیه السلام)، قال: قل فی رجب: اللهم انّی. إلی آخره «۱».

و له فی باب حقوق المؤمن حدیث معروف رواه أکثر المشایخ، و فی لفظ الکافی، قال: قلت له- یعنی الصادق (علیه السلام)-: ما حقّ المسلم علی المسلم؟ قال: له سبع حقوق واجبات، ما منهن حقّ الّا و هو علیه واجب، ان ضیّع منها شیئا خرج من ولایة اللّه و طاعته و لم یکن للّه فیه من نصیب، قلت له:

جعلت فداک و ما هی؟ قال: یا معلّی انّی علیک شفیق، أخاف ان تضیّع و لا تحفظ و تعلم و لا تعمل، قال: قلت: لا قوّة إلّا باللّه، الخبر «۲».

الی غیر ذلک ممّا یوجب نقله الملال، و قد مرّ غیر مرّة جواز الاستشهاد بأمثال هذه الاخبار ممّا یکون فیها الراوی ناقلا لمدحه خصوصا إذا صحّ السند الی احد من أصحاب الإجماع، و قد صرّح بذلک الأستاد الأکبر فی مواضع من التعلیقة «۳».

و اما الجواب عن الثالث: امّا عن الخبر الأول، فالظاهر بل المقطوع انّه کان بینهما بحث علمی من دون اعتقاد کما یتفق ذلک کثیرا بین المتصاحبین اللذین منهما ابن أبی یعفور و المعلّی، کما یظهر من مطاوی ما مرّ و لو کان عن اعتقاد لقال (علیه السّلام) ابرأ منه و لأمره (علیه السّلام) بالرجوع و استتابه، و لتبرأ منه لو أصرّ، و ما کان لیستخدمه، کلّ ذلک لم یکن، و یشهد لذلک کثیر ممّا روی عنه فی

كتاب الحجّة.

و امّا عن سائر الأخبار فبان حاصل مضمونها بعد التأمل و تقييد

---

(١) مصباح المتهجد: ٧٣٨.

(٢) أصول الكافى ٢: ١٣٥.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهانى: ٦٧٩.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ٣٢٠

مطلقاتها، انه أذاع ما رآه و فعل به الامام (عليه السّلام) من طيّ الأرض من المدينة إلى الكوفة، و منها إليها، و قد مرّ فى ترجمة معروف «١»، ان الإذاعة كانت من الأمراض العامّة بين خواص أصحابهم (عليهم السلام) فضلا عن غيرهم، و بعد تسليم قدحها فى الوثاقة، فإنّما كانت فى آخر عمره فلا تضرّ بأحاديثه السابقة.

و فى تحرير الطاووسى- بعد نقل جملة من اخبار المدح و القدح، و الحكم بضعف بعض أسانيدها، و التأمّل فى بعض آخر- ما لفظه: و الذى ظهر لى، أنّه من أهل الجنّة و اللّه الموفق «٢».

و قال الشارح التقى: و الظاهر إنّ هتك السرّ كان إظهار معجزته كما ظهر من خبر حفص «٣»، و النهى إرشادى يتعلّق بالأمور الدنيوية، و صار سببا لعلوّ درجاته رضى اللّه تعالى عنه، و لعن اللّه قاتله الدوانيقى و اتباعه، فانظر ايّها المنصف انه أى أشياء نسبت اليه و هو فى أيّ مرتبة! و الذى حصل لى من التتبع التام، و عسى ان يحصل لك ما حصل لى، إنّ جماعة من أصحاب الرجال رأوا أنّ الغلاة نسبوا إلى جماعة أشياء ترويجا لمذاهبهم الفاسدة، كجابر، و المفضل بن عمر، و المعلّى و أمثالهم و هم بريئون ممّا نسب إليهم، فرأوا أن يضعّفوا هؤلاء كسرا لمذاهبهم الباطلة حتى لا يمكنهم الزامنا بأخبارهم- الى ان قال-: فتدبّر حتى يحصل لك العلم كما حصل لى، و لا تجتر بجرح الفحول من أصحاب الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، و قرينة الوضع عليهم دون غيرهم أنّهم كانوا من أصحاب الاسرار، و كانوا ينقلون معجزاتهم، فكانوا يضعفون عليهم، و الجاهل بالأحوال لا يستنكر ذلك كما تقوّل: أنّ المعلّى كان يقول إنّ

---

(١) تقدم برقم: ٣١٦.

(٢) التحرير الطاووسى: ٢٨٣.

(٣) هو حفص الأبيض التمار، و قد تقدم الخبر.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ٣٢١

الأئمة (عليهم السلام) محدّثون بمنزلة الأنبياء بل قال: علماء أمتى كأنبياء بنى إسرائيل، فتوهموا أنه يقول: إنّهم أنبياء، فتدبّر ما أقول فإنك تستبعد أولا، و لكن بعد التدبّر تعلم أنّ ذلك من فضل اللّه علينا، انتهى المقصود من كلامه «١»، و تلقاه فى التعليقة بالقبول «٢»، و قريب منها ما فى عدّة السيد المحقق الكاظمى «٣».

و فى التكملة- بعد نقل كثير من الاخبار السابقة- و هذه الاخبار لا تنافى بينها، فإنّ الاخبار الأوّل دلّت على أنّ قتل المعلى ابتلاء بما ضيّع حديث أهل البيت (عليهم السلام)، و متّفقة على سبق عدالته و ثقته و علوّ شأنه و جلالة قدره، و اختلفت فى نهاية امره، فدلّت صحيحة ابن أبى عمير «۴» على بقاء تلك المنزلة، لا سيّما قوله: أريد أن أبرد عليه جلده الذى كان باردا، فإنّه يدلّ على عدم تغيّر حاله عنده و بقاء منزلته لديه، و قوله (عليه السّلام) فى الأخرى «۵»:

سلّط عدوّه على وليّه، و دلّت رواية النعمانى «۶» و رواية الصفار «٧» بقوله:

(فخالفنى) على معصيته و اذاعة سرّه.

و لعلّ الى هذا نظر المحقق فى المعتبر «۸» فضعّفه، لكن رواية ابن أبى عمير أصحّ و اثبت، و يؤيّدها تعديل الطوسى له فى كتاب الغيبة «۹»، و روايات الكشى

---

(۱) روضة المتقين ۱۴: ۲۷۸.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى: ۳۳۷.

(۳) عدة الكاظمى: ۱۶۸.

(۴) تقدمت عن الكافى ۳: ۹۴/ ۸.

(۵) تقدمت عن روضة الكافى ۸: ۲۰۴/ ۴۶۹.

(۶) تقدمت عن بصائر الدرجات: ۴۲۳/ ۲.

(۷) تقدمت الإشارة إليها عن غيبة النعمانى: ۳۸/ ۱۲.

(۸) المعتبر: حكى عنه صاحب التكملة فلم نجده فيه بعد الفحص.

(۹) الغيبة للطوسى: ۲۱۰.

الدالة على المدح «۱».

و أمّا تضعيف النجاشى «۲»، و الغضائرى «۳» فالظاهر منه تضعيفه من أوّل أمره و انه ضعيف فى نفسه لا باعتبار هذه الواقعة.

و هذا اتّفقت الاخبار على عدمه، و هى أقوى من تضعيفهما، و الاخبار التى رواها الكشى فى ذمّه «۴»، كلّها من جهة اذاعة السرّ، و لم يرد فى ذمّه من غير هذا الوجه، و لئن سلّمنا انه فاسق من هذا الوجه، فهو متأخر عن رواياته، فهى مرويّة عنه فى حال عدالته على الظاهر، انتهى «۵».

و اعلم أنّ فى السند حمّاد بن عيسى فالخبر صحيح أو فى حكمه.

[۳۱۸] شيح- و إلى المعلّى بن محمّد البصرى:

أبوه و محمّد بن الحسن و جعفر بن محمّد بن مسرور، عن الحسين بن محمّد بن عامر، عنه «۶».

السند صحيح بما مرّ فى (له) «۷».

و امّا المعلّى فذكره الشيخ فى الفهرست «۸»، و فى من لم يرو عنهم (عليهم السلام) «۹»، و ذكر كتبه و الطريق إليها و لم يطعن عليه، و لكن فى النجاشى: مضطرب الحديث و المذهب و كتبه قريبة «۱۰»، ثم ذكرها و قال: أخبرنا محمّد بن محمّد، قال:

---

(۱) رجال الكشى ۲: ۶۷۴ و ۶۷۵/ ۷۰۷ و ۷۰۸.

(۲) رجال النجاشى: ۴۱۷/ ۱۱۱۴.

(۳) انظر: مجمع الرجال للقهبائى ۶: ۱۱۰.

(۴) رجال الكشى ۲: ۶۷۶ و ۶۷۸/ ۷۰۹ و ۷۱۲.

(۵) تكملة الرجال ۲: ۵۲۴- ۵۲۶.

(۶) الفقيه ۴: ۱۳۶، من المشيخة.

(۷) تقدم برقم: ۳۵.

(۸) فهرست الشیخ: ۱۶۵/ ۷۲۲.

(۹) انظر رجال الشیخ: ۵۱۵/ ۱۳۳.

(۱۰) أی بعیدة عما یشینها، و الظاهر قبولها عند النجاشی.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۲۳

حدثنا جعفر بن محمّد، قال: حدثنا الحسین بن محمّد بن عامر، عن المعلّی «۱».

و لا یخفی أن روایة المفید کتبه، عن شیخه ابن قولویه، عن الجلیل الحسین الأشعری تنافی الاضطراب فی المقامین، و کذا روایة شیخ القمیین محمّد ابن الحسن بن الولید عنه کما فی الفهرست فی ترجمة أبان بن عثمان «۲»، و کذا الحسین بن سعید کما فی التهذیب فی باب الزیادات فی القضایا و الاحکام «۳»، و الثقة الجلیل أبو علی الأشعری أحمد بن إدریس کما فی الکافی فی باب الصبر «۴»، و [باب] الجلوس فی کتاب العشرة «۵»، و علی بن إسماعیل المیثمی «۶».

و بعد روایة هؤلاء الأجلّة عنه- و فیهم أبو علی الذی قالوا فیه: صحیح الروایة، و ابن الولید المعلوم حاله فی التحرّز عن الضعفاء بل المتهمین، و إکثار الکلینی من الروایة عنه بتوسط أبی بکر الأشعری «۷» - یمکن استظهار وثاقته بل جلالته کما نصّ علیه الشارح.

حیث قال: یظهر من کتاب کمال الدین، و الغیبة، و التوحید جلالة هذا الرجل، و اعتمد علیه المشایخ العظام، و لم نطّلع علی خبر یدلّ علی اضطرابه فی الحدیث و المذهب کما ذکره بعض الأصحاب، و علی ایّ حال فأمره سهل لکونه

---

(۱) رجال النجاشی: ۴۱۸/ ۱۱۱۷.

(۲) فهرست الشیخ: ۱۹/ ۶۲.

(۳) تهذیب الأحکام ۶: ۲۸۷/ ۷۹۶.

(۴) أصول الکافی ۲: ۷۶/ ۲۵.

(۵) أصول الکافی ۲: ۴۸۴/ ۵.

(۶) تهذیب الأحکام ۲: ۱۱/ ۲۴.

(۷) کذا فی الأصل: و الصحیح هو: الحسین بن محمّد بن عمران بن أبی بکر، أبو عبد اللّه الأشعری، روی الکلینی بتوسطه عن المعلی بن محمّد کثیرا، انظر: أصول الکافی ۲:

۴۸۴/ ۵ و غیره من کتاب الحجة.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۲۴

من مشایخ الإجازة لکتاب الوشاء غالبا و لغیره قلیلا، انتهی «۱».

و أمّا ما فی ترجمته فی الغضائری کما فی الخلاصة «۲» و النقد: أبو محمّد نعرف حدیثه و ننکره، روی عن الضعفاء، و یجوز ان یخرج شاهدا «۳»، فغیر مضر و مع التسلیم فغیر قابل للمعارضة «۴» و إن کان مؤیّدا بما فی النجاشی کما لا یخفی «۵»، و نقل المحقق البحرانی فی المعراج عن بعض معاصریه عدّ حدیثه صحیحا، و عدّه من مشایخ الإجازة، انتهی «۶».

[۳۱۹] شیط- و إلی معمّر بن خلّاد:

محمّد بن موسی بن المتوکل و محمّد بن علی ماجیلویه و احمد بن زیاد بن جعفر الهمدانی رضی اللّه عنهم، عن علی بن إبراهیم بن هاشم، عن أبیه، عنه «۷».

السند صحیح علی الأصح من وثاقة ابن هاشم.

و ابن خلّاد ثقة فی النجاشی «۸» و الخلاصة «۹»، و یروی عنه من الأجلّاء:

أحمد بن محمّد بن عیسی «۱۰»، و علی بن الحسن بن فضّال «۱۱»، و معاویة بن

---

(۱) روضة المتقین ۱۴: ۲۸۰.

(۲) رجال العلامة: ۲۵۹/ ۲.

(۳) نقد الرجال: ۳۴۹/ ۹.

(۴) أی: غیر قابل لمعارضة التوثیق الذی نقله عن المجلسی بشأنه آنفا.

(۵) انظر رجال النجاشی: ۴۱۸/ ۱۱۱۷.

(۶) معراج الکمال (مخطوط): ورقة ۲۳/ أ.

(۷) الفقیه ۴: ۷۱- ۷۲، من المشیخة.

(۸) رجال النجاشی: ۴۲۱/ ۱۱۲۸.

(۹) رجال العلامة: ۱۶۹/ ۱.

(۱۰) الاستبصار ۳: ۲۴۱/ ۸۶۲.

(۱۱) تهذیب الأحکام ۴: ۱۶۳/ ۴۶۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۲۵

حکیم «۱»، و احمد بن أبی عبد اللّه «۲»، و الصفار «۳»، و موسی بن عمر «۴».

و فی جامع القزوینی «۵»: و محمّد بن زیاد «۶»، و الظاهر انه ابن أبی عمیر، و سهل بن زیاد «۷»، فالخبر صحیح.

[۳۲۰] شک- و إلی معمّر بن یحیی:

أبوه، عن عبد اللّه بن جعفر الحمیری، عن احمد بن محمّد بن عیسی، عن الحسین بن سعید، عن فضالة، عن حمّاد بن عثمان، عنه «۸».

السند صحیح بالاتفاق و فیه اثنان من أصحاب الإجماع.

و معمر بن یحیی ثقة فی النجاشی «۹»، و الخلاصة «۱۰»، و یروی عنه سوی حمّاد: ابن أبی عمیر «۱۱»، و أبان «۱۲»، و البزنطی «۱۳»، و ثعلبة بن میمون «۱۴»،

---

(۱) تهذیب الأحکام ۲: ۱۱/ ۲۳.

(۲) فهرست الشیخ: ۱۷۰/ ۷۴۲.

(۳) فهرست الشیخ: ۱۷۰/ ۷۴۲.

(۴) الاستبصار ۱: ۳۵۰/ ۱۳۲۳.

(۵) جامع الشرائع للقزوینی: غیر موجود لدینا.

(۶) لم نظفر بروایته عنه لا فی کتب الحدیث و لا فی کتب الرجال، و لعله محمد بن عیسی بن زیاد کما فی رجال النجاشی: ۴۲۱/ ۱۱۲۸، أو ابن أبی عمیر کما استظهره المصنف «قدس سره»، فلاحظ.

(۷) الکافی ۸: ۱۵۱/ ۱۳۴، من الروضة.

(۸) الفقیه ۴: ۳۰، من المشیخة.

(۹) رجال النجاشی: ۴۲۵/ ۱۱۴۱.

(۱۰) رجال العلامة: ۱۶۹/ ۲.

(۱۱) الکافی ۷: ۴۶۲/ ۱۵.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۲: ۹۲/ ۳۴۳.

(۱۳) الکافی ۷: ۴۶۲/ ۱۵.

(۱۴) رجال النجاشی: ۴۲۵/ ۱۱۴۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۲۶

و درست «۱»، و ابن هاشم «۲».

[۳۲۱] شکا- و إلی أبی جمیلة المفضّل بن صالح:

أبوه، عن الحمیری، عن احمد بن محمّد بن عیسی، عن احمد بن محمّد بن أبی نصر البزنطی، عنه «۳».

السند صحیح بالاتفاق.

و أوضحنا وثاقة أبی جمیلة فی (قکز) «۴»، فالخبر صحیح، أو فی حکمه لوجود البزنطی فیه.

[۳۲۲] شکب- و إلی المفضل بن عمر:

محمّد بن الحسن رضی اللّه عنه، عن الحسن بن متیل، عن احمد بن أبی عبد اللّه، عن أبیه، عن محمّد بن سنان، عن المفضل بن عمر الجعفی الکوفی و هو مولی «۵».

مرّ وثاقة أحمد فی (یه) «۶»، و أبیه فی (لب) «۷»، و ابن سنان فی (کو) «۸»، و المفضل فی (ل) «۹» بما لا مزید علیه، فالخبر صحیح علی الأصح عندنا و عند المحققین.

[۳۲۳] شکج- و إلی منذر بن جیفر:

أبوه رضی اللّه عنه، عن محمّد ابن یحیی العطار، عن إبراهیم بن هاشم، عن عبد اللّه بن المغیرة، عنه «۱۰».

---

(۱) الکافی ۷: ۷۷/ ۲.

(۲) لم نظفر بروایته عنه لا فی کتب الحدیث و لا فی کتب الرجال.

(۳) الفقیه ۴: ۴۳، من المشیخة.

(۴) تقدم برقم: ۱۲۷.

(۵) الفقیه ۴: ۲۲، من المشیخة.

(۶) تقدم برقم: ۱۵.

(۷) تقدم برقم: ۳۲.

(۸) تقدم برقم: ۲۶.

(۹) تقدم برقم: ۳۰.

(۱۰) الفقیه ۴: ۹۹، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۲۷

السند صحیح لوثاقة ابن هاشم.

و ابن جیفر بتقدیم الیاء کما اتّفقت علیه نسخ الفقیه «۱»، و فی الفهرست و أصحاب الصادق «۲» (علیه السّلام)، أو بتقدیم الفاء کما فی النجاشی، و صرّح جماعة بأنّه سهو «۳»، لم یوثقوه صریحا، و لکن یروی عنه صفوان کما فی الفهرست «۴»، و عبد اللّه بن المغیرة «۵»، و محمّد بن إسماعیل بن بزیع فی روضة الکافی «۶»،

---

(۱) الفقیه ۲: ۸۸۰ و تقدم فی طریق الصدوق الیه کذلک.

(۲) ظاهر عبارة المصنف ان ما فی الفهرست، و رجال الشیخ موافق لنسخ الفقیه فی ضبط اسم (جیفر)، و الأمر لیس کذلک. ففی نسخة خطیة من رجال الشیخ (حفیر) بالحاء المهملة علی ما ذکر فی إتقان المقال: ق ۲/ ۲۳۷، و فی نسختنا الخطیة منه و المطبوعة: ۳۱۶/ ۵۹۰ (حیفر)، و فی نسختنا الخطیة من الفهرست: (جیفر) و المطبوعة: ۱۷۰/ ۷۴۵ (جفیر) و سیأتی مزید من التوضیح فی الهامش الآتی، فلاحظ.

(۳) اختلف العلماء فی ضبط اسم والد المنذر هذا بین (جفیر) و (جیفر) حیث ذکر بالعنوان الأول:

جفیر فی رجال النجاشی: ۴۱۸/ ۱۱۱۹، و فهرست الشیخ: ۱۷۰/ ۷۴۵، و رجال ابن داود:

۱۹۲/ ۱۶۰۱، و تلخیص المقال: ۲۵۴، و منتهی المقال: ۳۴۵.

و ورد بالعنوان الثانی: جیفر فی رجال الشیخ: ۳۱۶/ ۵۹۰ و نسخة من الفهرست کما تقدم فی الهامش السابق، و نقد الرجال: ۳۵۴، و مجمع الرجال ۶: ۱۴۰، و تنقیح المقال ۳: ۲۴۸، و معجم رجال الحدیث ۱۸: ۳۳۳ و فیه ترجیح الثانی علی الأول.

قال العلامة الأصفهانی فی هامشه علی مجمع الرجال ۶: ۱۴۰ نقلا عن حاشیة المؤلف علی رجال الکشی و النجاشی ما لفظه: تجرأ قلم الکاتب فی الفهرست و رجال الشیخ فی تقدیم الیاء المنقطة من تحت نقطتین علی الفاء فی والد هذا الرجل لشهادة الشیخ أیضا فی ترجمته، و کذا النجاشی، فارجع و أذعن بما تری.

و قد استظهر غیر واحد ان (جیفر) هو الصحیح لوروده هکذا فی الکافی ۲: ۲۳۵/ ۱۸ و ۸:

۳۱۳/ ۴۸۸، ۳۶۰/ ۵۵۱، من الروضة، و الفقیه ۲: ۱۹۳/ ۸۸۰، و التهذیب ۸:

۳۲۴/ ۱۲۰۳.

هذا و قد وقع فی إتقان المقال ق ۲: ۲۳۷ بعنوان: مندار بن جفیر، بدل: منذر، فلاحظ.

(۴) فهرست الشیخ: ۱۷۰/ ۷۴۵.

(۵) الفقیه ۴: ۹۹، من المشیخة.

(۶) الکافی ۸: ۳۱۳/ ۴۸۸، من الروضة.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۲۸

و الجلیل إسماعیل بن مهران السکونی «۱»، فهو ثقة بالأمارة، و الخبر صحیح علی الأصح.

[۳۲۴] شکد- و إلی منصور بن حازم:

محمّد بن علی ماجیلویه، عن محمّد بن یحیی العطار، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عبد الحمید، عن سیف بن عمیرة، عن منصور بن حازم الأسدی الکوفی «۲».

المحامدة «۳» کلّهم ثقات بل أجلّاء، و أوضحنا وثاقة سیف فی (قمح) «۴»، فالسند صحیح.

و فی النجاشی: منصور بن حازم أبو أیّوب البجلیّ، کوفی ثقة عین صدوق، من جلّة أصحابنا و فقهائهم، روی عن الصادق و الکاظم (علیهما السلام) «۵»، و یروی عنه من أصحاب الإجماع ابن أبی عمیر «۶»، و صفوان بن یحیی «۷»، و یونس بن عبد الرحمن «۸»، و عبد اللّه بن المغیرة «۹»، و عبد اللّه بن مسکان «۱۰»، و جمیل بن درّاج «۱۱»، و أبان بن عثمان «۱۲»،

---

(۱) رجال النجاشی: ۴۱۹/ ۱۱۱۹.

(۲) الفقیه ۴: ۲۲، من المشیخة.

(۳) محمد: یجمع جمع مذکر سالم، و جمع تکسیر، و الصیغة التی استعملها المصنف فی جمعه هی من الصیغ الدالة علی الکثرة فی جمع التکسیر، و ان کان العدد دالا علی القلة، انظر: النحو الوافی ۴: ۶۲۹.

(۴) تقدم برقم: ۱۴۸.

(۵) رجال النجاشی ۴۱۳/ ۱۱۰۱.

(۶) الاستبصار ۲: ۲۱۲/ ۷۲۵.

(۷) تهذیب الأحکام ۹: ۵/ ۱۱.

(۸) الفقیه ۴: ۱۷۰/ ۵۹۶.

(۹) تهذیب الأحکام ۷: ۱۹/ ۸۴۲.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۵: ۳۷۹/ ۱۳۲۴.

(۱۱) الاستبصار ۳: ۲۵۶/ ۹۱۸.

(۱۲) الاستبصار ۴: ۱۳۸/ ۵۱۹.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۲۹

و عثمان بن عیسی «۱».

و من أضرابهم من الأجلّاء: أحمد بن محمّد بن عیسی «۲»، و علی بن النعمان «۳»، و حفص بن البختری «۴»، و سیف بن عمیرة «۵»، و محمّد بن حمران «۶»، و أبو بکر الحضرمی «۷»، و عاصم بن حمید «۸»، و محمّد بن إسماعیل «۹»، و محمّد بن عبد الجبار «۱۰»، و الحارث بن المغیرة «۱۱»، و عمر بن حنظلة «۱۲»، و داود بن النعمان «۱۳»، و علی بن رئاب «۱۴»، و علی بن أسباط «۱۵»، و عبد الرحمن بن الحجاج «۱۶»، و علی بن الحسن بن رباط «۱۷»، و غیرهم.

و روی فی الکشی «۱۸» و فی الکافی بطریق صحیح إنه عرض دینه علی

---

(۱) تهذیب الأحکام ۲: ۱۰۱/ ۳۷۸.

(۲) الکافی ۵: ۴۵/ ۷.

(۳) تهذیب الأحکام ۲: ۳۳۲/ ۱۳۶۶.

(۴) تهذیب الأحکام ۴: ۲۳۱/ ۶۸۰.

(۵) تهذیب الأحکام ۵: ۲۴۵/ ۸۲۹.

(۶) تهذیب الأحکام ۱: ۳۹۴/ ۱۲۱۸.

(۷) تهذیب الأحکام ۵: ۸۷/ ۲۸۷.

(۸) أصول الکافی ۱: ۵۲/ ۳.

(۹) أصول الكافى ۱: ۳۲/ ۱.

(۱۰) تهذيب الأحكام ۹: ۱۲۱/ ۵۱۹.

(۱۱) تهذيب الأحكام ۲: ۲۲/ ۶۳.

(۱۲) تهذيب الأحكام ۲: ۲۲/ ۶۳.

(۱۳) الكافى ۴: ۱۰۴/ ۳.

(۱۴) تهذيب الأحكام ۷: ۳۰۱/ ۱۲۵۸.

(۱۵) الظاهر وقوع الاشتباه، لان منصور بن حازم يروى عن على بن أسباط، كما فى الاستبصار ۲: ۳۰۱/ ۱۰۷۵.

(۱۶) الكافى ۵: ۴۷۸/ ۵.

(۱۷) تهذيب الأحكام ۷: ۴۷۲/ ۱۸۹۰.

(۱۸) رجال الكشى ۲: ۷۱۸/ ۷۹۵.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۳۰

الصادق (عليه السّلام) فى خبر طويل، و فى آخره: و إن الحجّة من بعده محمّد ابن على أبو جعفر (عليه السّلام) و كانت طاعته مفروضة، فقال: رحمك اللّه، قال: فقلت: أعطنى رأسك أقبله، فضحك، فقلت: أصلحك اللّه، و قد علمت أنّ أباك لم يذهب حتى ترك حجّة من بعده كما ترك أبوه، و اشهد باللّه أنّك أنت الحجّة و أنّ طاعتك مفترضة فقال: كفّ رحمك اللّه، قلت: أعطنى رأسك أقبّله، فقبّلت رأسه فضحك، ثم قال: سلنى عمّا شئت فلا أنكرك بعد اليوم ابدا «۱».

[۳۲۵] شكه- و إلى منصور الصيقل:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن محمّد بن عبد الجبار، عن أبى محمّد الدهلى «۲»، عن إبراهيم بن خالد العطار، عن محمّد بن منصور الصيقل، عن أبيه منصور الصيقل «۳».

الثلاثة الأول من الأجلاء، و الرابع غير مذكور، و امّا الخامس، ففى النجاشى: إبراهيم بن خالد العطار العبدى، يعرف بابن أبى مليقة، روى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام)، ذكره أصحابنا فى الرجال، له كتاب «۴».

و فى الفهرست: إبراهيم بن خالد العطار له كتاب، أخبرنا به احمد بن عبدون، عن أبى طالب الأنبارى، عن حميد بن زياد، عن ابن نهيك، عن إبراهيم بن خالد «۵».

و قال العلامة فى الإيضاح: إبراهيم بن خالد العطار العبدى بالعين

---

(۱) الكافى ۱: ۱۴۵/ ۱۵.

(۲) الظاهر اتحاده مع أبى محمّد الذهلى الراوى عن أبى أيوب المدائنى كما فى الكافى ۵: ۸۹/ ۲ انظر: معجم رجال الحديث ۲۲/ ۴۰.

(۳) الفقيه ۴: ۱۰۰، من المشيخة.

(۴) رجال النجاشى: ۲۴/ ۴۱.

(۵) فهرست الشيخ: ۱۰/ ۲۵.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۳۱

المهملة و الباء المنقطة تحتها نقطة و الدال المهملة، يعرف بابن مليكة بالميم المضمومة و اللام المفتوحة و الياء المنقطة تحتها نقطتين الساكنة و الكاف المفتوحة، انتهى «۱».

و يظهر من الجماعة أنّه من الرواة المعروفين المصنّفين، و لم يطعنوا عليه بشىء لا فى مذهبه و لا فى اعماله، و هذا المقدار من المدح يخرجه من الجهالة الّا انه غير نافع لجهالة من قبله، و كذا الذى بعده، إذ ليس له ذكر فى غير المقام إلّا فى الكافى فى باب التمحيص، روى سهل، عنه، عن أبيه «۲»، و فى الفقيه، فى باب طلاق الحامل، روى على بن الحكم، عنه، عن أبيه «۳».

و امّا منصور و هو ابن الوليد الصيقل أبو محمّد، ذكره الشيخ فى أصحاب الباقر «۴» و الصادق (عليهما السلام) و قال: روى عنهما (عليهما السلام) «۵»، و يمكن استظهار وثاقته من رواية الأجلّة عنه و فيهم من أصحاب الإجماع، جميل بن درّاج فى التهذيب فى باب بيع الواحد بالاثنين «۶»، و عبد اللّه بن مسكان فيه «۷»، و فى الكافى فى باب الرضا بموهبة الايمان «۸»، و أبان بن عثمان فى التهذيب فى باب زكاة أموال الأطفال «۹».

---

(۱) إيضاح الاشتباه: ۴.

(۲) أصول الكافى ۱: ۳۰۲/ ۶.

(۳) الفقيه ۳: ۳۳۱/ ۱۶۰۱.

(۴) رجال الشيخ: ۱۳۸/ ۵۴.

(۵) رجال الشيخ: ۳۱۳/ ۵۳۲.

(۶) تهذيب الأحكام ۷: ۱۱۳/ ۴۹۰.

(۷) تهذيب الأحكام ۷: ۱۱۳/ ۴۸۸.

(۸) أصول الكافى ۲: ۱۹۲/ ۶.

(۹) تهذيب الأحكام ۴: ۲۹/ ۷۱.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۳۳۲

و من أضرابهم: إسحاق بن عمّار «۱»، و على بن الحكم «۲»، و عبد اللّه بن سنان «۳»، و محمّد بن سنان «۴»، و سيف بن عميرة «۵»، و عمر بن أبان «۶»، و فى الكافى فى الروضة: عن محمّد بن يحيى، عن احمد بن محمّد، عن الحسن بن على، عن داود بن سليمان الحمّار، عن سعيد بن يسار، قال: استأذنّا على أبى عبد اللّه (عليه السلام) انا و الحارث بن المغيرة [النصرى] «۷» و منصور الصيقل فواعدنا دار طاهر مولاه- إلى ان قال-: ثم قال: الحمد للّه الذى ذهب بالناس يمينا و شمالا فرقة مرجئة و فرقة خوارج و فرقة قدريّة و سميتم أنتم الترابية، ثم قال (عليه السّلام): اما و اللّه ما هو الّا اللّه وحده لا شريك له و رسوله و آل رسوله (صلّى اللّه عليه و آله) و شيعتهم كرّم اللّه وجوههم، و ما كان سوى ذلك فلا.

الخبر «۸».

و فى الشرح: فالخبر قوى أو حسن على شهادة المصنف «۹».

[۳۲۶] شكو- و إلى منصور بن يونس:

أبوه رضى اللّه عنه، عن عبد اللّه بن جعفر الحميرى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى و على بن حديد و محمّد

---

(۱) الاستبصار ۲: ۱۵۳/ ۵۰۵.

(۲) أصول الكافى ۲: ۳۵۵/ ۲.

(۳) تهذيب الأحكام ۷: ۲۵۶/ ۱۱۰۷.

(۴) تهذیب الأحکام ۷: ۲۸۸/ ۱۲۱۱.

(۵) الکافی ۳: ۴۰۶۰/ ۷.

(۶) أصول الکافی ۱: ۳۲/ ۹.

(۷) فی الأصل: النضری، بالضاد المعجمة، و الصحیح بالصاد المهملة کما أثبتناه لموافقته ما فی المصدر و رجال الکشی ۲: ۶۲۷/ ۶۱۸ و النجاشی: ۱۳۹/ ۳۶۱ و الطوسی: ۱۱۷/ ۴۲ و ۱۷۹/ ۲۳۲ و العلامة: ۵۵/ ۱۰ و ابن داود: ۶۸/ ۳۶۷.

(۸) الکافی ۸: ۳۳۳/ ۵۲۰.

(۹) روضة المتقین ۱۴: ۲۸۳.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۳۳

ابن إسماعیل بن بزیع جمیعا، عنه «۱».

السند صحیح جزما من غیر طریق علیّ، و من طریقه یتوقف علی شرح حاله.

فنقول: فی النجاشی: علی بن حدید بن حکیم المداینی الأزدی الساباطی، روی عن أبی الحسن موسی (علیه السلام)، له کتاب، أخبرنا أبو عبد اللّه بن شاذان، قال: حدثنا علی بن حاتم، قال: حدثنا الحمیری، قال:

حدثنا أبی، عن محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب، عن علی بن فضّال، عن علی بن حدید بکتابه «۲».

و فی الفهرست: علی بن حدید المدائنی، له کتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبی المفضّل، عن ابن بطة، عن أبی محمّد عیسی بن محمّد بن أیوب الأشعری، عن علی بن حدید «۳».

و فی أصحاب الرضا (علیه السّلام): علی بن حدید کوفی مولی الأزد، و کان منزله و منشأه بالمدائن «۴»، و فی أصحاب الجواد (علیه السّلام): علی بن حدید بن حکیم «۵».

و فی معالم العلماء: علی بن حدید المداینی له کتاب «۶».

و فی النجاشی «۷»، و الفهرست «۸» فی ترجمة الثقة مرازم بن حکیم، ینتهی طریقهما الی کتابه الی علی بن حدید عنه.

---

(۱) الفقیه ۴: ۸۴ من المشیخة.

(۲) رجال النجاشی: ۲۷۴/ ۷۱۷.

(۳) فهرست الشیخ: ۸۹/ ۳۷۲.

(۴) رجال الشیخ: ۳۸۷/ ۴۲.

(۵) رجال الشیخ: ۴۰۳/ ۱۱.

(۶) معالم العلماء: ۶۳/ ۴۲۸.

(۷) رجال النجاشی: ۴۲۴/ ۱۱۳۸.

(۸) فهرست الشیخ: ۱۷۰/ ۷۴۴.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۳۴

هذه أصول الکتب الرجالیة، لم یطعن علیه أربابها فیها، و لم ینقل عن الغضائری الطعّان فیه شی‌ء «۱».

و امّا الکشی، فقال فی علی بن حدید: قال نصر بن الصباح: علی بن حدید بن حکیم فطحیّ، من أهل الکوفة، و کان أدرک الرضا (علیه السلام) «۲»، ثم فی ترجمة هشام بن الحکم: علی بن محمّد، قال: حدثنی أحمد ابن محمّد، عن أبی علی بن راشد، عن أبی جعفر الثانی (علیه السّلام)، قال:

قلت: جعلت فداک قد اختلف أصحابنا فأصلّی خلف أصحاب هشام بن الحکم؟ قال: علیک بعلی بن حدید، قلت: فآخذ بقوله؟ قال: نعم، فلقیت علی بن حدید، فقلت له: نصلّی خلف أصحاب هشام بن الحکم؟ قال:

لا «۳».

ثم فی ترجمة یونس بن عبد الرحمن: آدم بن محمّد القلانسی البلخی، قال: حدثنی علی بن محمّد القمی، قال: حدثنی أحمد بن محمّد بن عیسی القمی، عن یعقوب بن یزید، عن أبیه یزید بن حماد، عن أبی الحسن (علیه السلام)، قال: قلت له: أصلّی خلف من لا اعرف؟ قال: لا تصلّ الّا خلف من تثق بدینه، فقلت له أصلّی خلف یونس و أصحابه؟ فقال: یأبی ذلک علیکم علی بن حدید، قلت: آخذ بقوله فی ذلک؟ قال: نعم، قال:

فسألت علی بن حدید عن ذلک، فقال: لا تصلّ خلفه، و لا خلف أصحابه «۴».

علی بن محمّد القتیبی، قال: حدثنی الفضل بن شاذان، قال: کان احمد ابن محمّد بن عیسی تاب و استغفر اللّه من وقیعته فی یونس لرؤیا رآها، و قد کان

---

(۱) مجمع الرجال: ۴/ ۱۷۵.

(۲) رجال الکشی ۲: ۸۴۰/ ۱۰۷۸.

(۳) رجال الکشی ۲: ۵۶۳/ ۴۹۹.

(۴) رجال الکشی ۲: ۷۸۷/ ۹۵۰.

علی بن حدید یظهر فی الباطن المیل الی یونس و هشام (رحمهما اللّه).

ثم ذکر خبرین فیهما ذمّ یونس بالإسناد السابق عن أحمد بن محمّد بن عیسی «۱».

ثم قال: فلینظر الناظر فیعجب من هذه الاخبار التی رواها القمیون فی یونس، و لیعلم انّها لا تصحّ فی العقل و ذلک ان أحمد بن محمّد بن عیسی و علی ابن حدید قد ذکر الفضل من رجوعهما فی الوقیعة فی یونس، و لعلّ هذه الروایات کانت من احمد قبل رجوعه، و من علیّ مداراة لأصحابه، انتهی «۲».

و یظهر منه: ان علیّ بن حدید کان من الفقهاء المبرزین الذین یزکی و یجرح بتزکیتهم و جرحهم، و لذا التجأ الکشی إلی توجیه کلامه فی یونس و أصحابه «۳» و یظهر ذلک من الخبرین أیضا.

و یؤیّدهما فی الجملة ما فی الکافی عن محمّد بن علی بن محمّد، عن سهل، عن علی بن مهزیار، عن أبی علی بن راشد، قال: قلت لأبی جعفر (علیه السلام): اختلفوا موالیک، فأصلّی خلفهم جمیعا؟ فقال: لا تصلّ الّا خلف من تثق بدینه، ثم قال: [ولی موال] قلت: [أصحاب]، فقال مبادرا قبل ان استتم ذکرهم: لا یأمرک علی بن حدید بهذا- أو هذا ما یأمرک علیّ بن حدید به- فقلت: نعم «۴».

و من هنا تعرف وجوه النظر فیما ذکره أبو علی فی رجاله بعد نقل الخبرین و تضعیفهما ما لفظه: ثم الظاهر إنه (علیه السّلام) انّما جوّز له الأخذ بقوله فیما

---

(۱) رجال الکشی: ۷۸۷/ ۹۵۱.

(۲) رجال الکشی: ۷۸۸/ ۹۵۳.

(۳) رجال الکشی: ۷۸۸/ ۹۵۴.

(۴) الکافی ۳: ۳۷۴/ ۵، و ما بین المعقوفات منه.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۳۶

سأله لا مطلقا کما فی الثانی، فلعلّ ذلک لعلمه (علیه السّلام) أنّ فی ذلک لا یقول الّا ما هو الحقّ بوجه لا علی وجه العمل بفتواه مطلقا فلا یضرّ ذلک بهشام و لا بیونس فی الثانی لاحتمال ابن ظبیان و لا یوجب توثیق ابن حدید، انتهی «۱».

و الظاهر خلاف ما استظهره، و التقیید لا مستند له، و الضرر یرتفع بما فی الکشی، و احتمال ابن ظبیان بمکان من الفساد، و أنّی کان لیونس بن ظبیان أصحاب یسأل عن الصلاة خلفهم؟ مع أنّ صریح الکشی بکونه ابن عبد الرحمن «۲».

هذا و فی الکافی: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زیاد و احمد بن محمّد جمیعا، عن علی بن مهزیار، عن علی بن حدید، قال: کنت مقیما بالمدینة فی شهر رمضان سنة ثلاث عشر و مائتین فلمّا قرب الفطر کتبت الی أبی جعفر (علیه السلام) اسأله عن الخروج فی عمرة شهر رمضان أفضل، أو أقیم حتی ینقضی الشهر و أتمّ صومی؟ فکتب الیّ کتابا قرأته بخطه (علیه السلام): سألت رحمک اللّه عن أیّ العمرة أفضل، عمرة شهر رمضان أفضل یرحمک اللّه «۳»، و روایة و ان کان علیّ الّا انه لا ینافی حصول الظن منه بعد نقل الأجلّة عنه و ثبته مثل ثقة الإسلام فی الکافی.

و فی خرائج الراوندی: عن سهل بن زیاد، عن علی بن حدید، قال:

خرجت مع جماعة حجاجا فقطع علینا الطریق، فلمّا دخلت المدینة لقیت أبا جعفر (علیه السّلام) فی بعض الطریق، فأتیته إلی المنزل فأخبرته بالذی أصابنا فأمر لی بکسوة، و أعطانی دنانیر، و قال: فرقها علی أصحابک علی قدر ما ذهب،

(۱) رجال أبی علی (منتهی المقال): ۲۱۰.

(۲) رجال الکشی ۲: ۷۸۸/ ۹۵۲.

(۳) الکافی ۴: ۵۳۶/ ۲.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۳۷

فقسمتها بینهم فإذا هی علی قدر ما ذهب منهم لا أقلّ [منه] و لا أکثر! «۱».

و یؤیّد وثاقته أیضا روایة ابن أبی عمیر عنه کما فی التهذیب فی باب ما أحلّ اللّه نکاحه من النساء «۲»، و اضرابه من الأجلّاء کالحسین بن سعید «۳»، و علی ابن فضّال «۴»، و احمد بن محمّد بن عیسی «۵»، و علی بن مهزیار «۶»، و محمّد بن عبد الجبار «۷»، و محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب «۸»، و محمّد بن عبد اللّه «۹»، و إبراهیم بن هاشم «۱۰» و احمد بن أبی عبد اللّه «۱۱»، و سهل بن زیاد «۱۲».

و من جمیع ذلک ظهر أنّ مراد الشیخ من الضعف الذی نسبه الی علی بن حدید «۱۳» لا بدّ و ان یکون الضعف فی المذهب و الفطحیّة- التی نسبها الیه نصر الغالی «۱۴» عند الکشی «۱۵»، و الجماعة- الذی لا تنافیه «۱۶»، الوثاقة کالضعف الذی

(۱) الخرائج و الجرائح ۲: ۶۶۸/ ۱۱، و ما بین المعقوفتین منه.

(۲) تهذیب الأحکام ۷: ۲۷۶/ ۷.

(۳) تهذیب الأحکام ۹: ۱۱۸/ ۵۰۸.

(۴) رجال النجاشی: ۲۷۴/ ۷۱۷.

(۵) تهذیب الأحکام ۱: ۲۹۲/ ۸۵۴.

(۶) الکافی ۴: ۵۳۶/ ۲.

(۷) الکافی ۸: ۳۶۱/ ۵۵۲.

(۸) الاستبصار ۱: ۷/ ۷.

(۹) تهذیب الأحکام ۸: ۱۰۰/ ۳۳۸.

(۱۰) الاستبصار ۴: ۲۶۳/ ۹۹۰.

(۱۱) الکافی ۵: ۲۵۰/ ۲۴.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۱۰: ۲۵۰/ ۹۹۱.

(۱۳) ضعفه الشیخ «قدس سره» فی التهذیب ۷: ۱۰۱ ذیل الحدیث: ۴۳۵ و الاستبصار ۳: ۹۵ ذیل الحدیث: ۳۲۵.

(۱۴) انظر رجال النجاشی: ۴۲۸/ ۱۱۴۹ و فیه: نصر بن صباح أبو القاسم البلخی غال المذهب، روی عنه الکشی.

(۱۵) رجال الکشی ۲: ۸۴۰/ ۱۰۷۸.

(۱۶) فی الأصل: ینافیه، و ما أثبتناه هو الأنسب للمقام و لو قال بعده: التوثیق بدل الوثاقة لصح تذکیر اللفظ، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۳۸

رمی به السکونی، فمن یروی حجیّة الموثّق أو ما وثق بصدوره من الاخبار و هو مع ذلک یضعّف ابن حدید- لقول الشیخ فی التهذیب و الاستبصار مع خلوّ کتابیه و سائر الأصول عنه- فهو لعدم التعمّق فی أطراف الکلام، و عدم الالتفات الی الفرق البیّن فی مقام العمل بین التضعیف بحسب العقائد، و التضعیف فی عمل الجوارح، فتبصّر و لا تکن من الغافلین.

و امّا منصور فالکلام تارة فی وثاقته، و اخری فی مذهبه.

أمّا الأولی:

فالحق انه ثقة وفاقا للمحققین لأمور:

أ- ما فی النجاشی: منصور بن یونس بزرج أبو یحیی، و قیل: أبو سعید، کوفی ثقة، روی عن أبی عبد اللّه و أبی الحسن (علیهما السلام)، له کتاب «۱».

ب- روایة ابن أبی عمیر عنه کما فی الکافی فی باب البکاء من کتاب الدعاء «۲»، و فی باب أدب الصائم «۳»، و فی باب فضل القصد من کتاب الزکاة «۴»، و فی الفقیه فی موضعین فی باب تحریم الدماء و الأموال «۵»، و فی التهذیب فی باب أوّل وقت الظهر «۶».

ج- روایة صفوان عنه فی التهذیب فی باب المهور و الأجور «۷»، و فی

(۱) رجال النجاشی: ۴۱۳/ ۱۱۰۰.

(۲) أصول الکافی ۲: ۳۴۹/ ۱.

(۳) الکافی ۴: ۸۹/ ۱۰.

(۴) الکافی ۴: ۵۳/ ۵.

(۵) الفقیه ۴: ۶۷/ ۲، ۴: ۷۰/ ۲۰.

(۶) تهذیب الأحکام ۲: ۲۷۵/ ۱۰۹۳، ۴: ۲۰۳/ ۵۸۵.

(۷) تهذیب الأحکام ۷: ۳۷۱/ ۱۵۰۳.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۳۹

الإستبصار فی باب من عقد علی امرأة و شرط لها أن لا یتزوج علیها «۱».

د- روایة جماعة من الأجلّة غیرهما عنه، مثل ابن فضّال «۲»، و علی بن الحکم «۳»، و إسماعیل بن مهران «۴»، و محمّد بن إسماعیل بن بزیع «۵»، و عبیس ابن هشام «۶»، و صالح بن خالد «۷»، و الحسن بن علی الوشاء «۸»، و سعید بن یسار «۹»، و محمّد بن عبد الحمید «۱۰».

و امّا الثانیة:

ففی أصحاب الکاظم (علیه السّلام) خاصّة: منصور بن یونس بزرج، له کتاب، واقفی «۱۱»، و ذکره فی أصحاب الصادق «۱۲» (علیه السّلام)، و الفهرست «۱۳» من غیر تعرّض لمذهبه کالنجاشی «۱۴».

و فی الکشی: حمدویه، عن الحسن بن موسی، عن محمّد بن أصبغ، عن إبراهیم، عن عثمان بن القاسم، قال: قال لی منصور بزرج: قال لی أبو الحسن

(۱) الاستبصار ۳: ۲۳۲/ ۸۳۵.

(۲) أصول الکافی ۲: ۳۴۹/ ۲.

(۳) تهذیب الأحکام ۲: ۲۷۵/ ۱۰۹۳.

(۴) أصول الکافی ۲: ۳۴۳/ ۳.

(۵) فهرست الشیخ: ۱۶۴/ ۷۰۹.

(۶) رجال النجاشی: ۴۱۳/ ۱۱۰۰.

(۷) الکافی ۶: ۱۲۷/ ۳.

(۸) أصول الکافی ۲: ۱۴۹/ ۳.

(۹) أصول الکافی ۲: ۹۵/ ۲۰.

(۱۰) أصول الکافی ۱: ۲۰۶/ ۳.

(۱۱) رجال الشیخ: ۳۶۰/ ۲۱.

(۱۲) رجال الشیخ: ۳۱۳/ ۵۳۴.

(۱۳) فهرست الشیخ: ۱۶۴/ ۷۱۹.

(۱۴) رجال النجاشی: ۴۱۳/ ۱۱۰۰.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۴۰

(علیه السّلام) و دخلت علیه یوما: یا منصور أما علمت ما أحدث فی یومی هذا؟ قال: قلت: لا، قال: قد صیّرت علیا ابنی وصیّی، [و الخلیفة] «۱» من بعدی، فادخل علیه فهنئه بذلک، و أعلمه أنّی أمرتک بهذا، قال: فدخلت علیه فهنّأته بذلک و أعلمته أنّ أباه أمرنی بذلک، قال الحسن بن موسی: ثم جحد منصور هذا بعد ذلک لأموال کانت فی یده فکسرها «۲»، و کان منصور أدرک أبا عبد اللّه (علیه السّلام) «۳».

و رواه الصدوق فی العیون: عن الحسن بن محمّد بن عبد اللّه بن عیسی، عن أبیه، عن الحسن بن موسی الخشّاب، عن محمّد بن الأصبغ، عن أبیه، عن غنّام «۴» بن القاسم، قال: قال لی منصور. إلی آخره «۵» باختلاف یسیر، ثم قال من غیر استناد الی الحسن: ثم جحد منصور بعد ذلک فأخذ الأموال التی کانت فی یده و کنزها «۶»، و الظاهر بقرینة اتحاد العبارتین کونه کلام الحسن و هو و ان کان جلیلا الّا انّه لم یدرک الرضا (علیه السّلام)، فیکون خبره مرسلا.

فما فی المدارک، فی أنّ الکذب من المفطرات: و روی الکشی حدیثا معتبر الاسناد متضمّنا- لانه بعنی منصور بزرج- جحد النص علی الرضا (علیه

(۱) فی الأصل: و الخلیفة، و ما أثبتناه بین معقوفین من المصدر و هو موافق لروایة العیون الآتیة، فلاحظ.

(۲) الضمیر فی کسرها یعود للأموال، و کسر الأموال: کنایة عن التصرف فیها و بذلها من غیر مبالاة، بحار الأنوار: ۴۹/ ۱۴، قال الفیروزآبادی: کسر الرجل: قل تعاهده لماله، القاموس: کسره.

(۳) رجال الکشی ۲: ۷۶۸/ ۸۹۳.

(۴) فی نسخة من المصدر: عثمان بدل غنام کما فی رجال الکشی و قد تقدم، و لم نجد لعثمان و لا لغنام بن القاسم ذکرا فی کتب الرجال، فلاحظ.

(۵) اخبار عیون الرضا علیه السّلام ۱: ۲۲/ ۵.

(۶) فی المصدر: و کسرها کما مر فی روایة الکشی.

السلام) «۱» توهم ظاهر.

ثمّ أن قاعدة الجمع فی أمثال المقام و ان کان عدّه ثقة واقفیا و عدّ خبره موثّقا- و علیه فی المقام جماعة من الأصحاب- الّا انه حیث فقدت الامارات المؤیّدة أو الموهنة لأحد الطرفین- و فی المقام ربّما یتأمّل فی وقفه لعدم تعرض النجاشی و لا الفهرست المتأخر عن رجال الشیخ له- من أن صریح کلام حسن «۲» ان الجحد کان لأکل الأموال لا لسوء الفهم و بعض الاخبار المتشابهة، و هذا لا یجتمع مع الوثاقة، و معه لا بدّ من تقدیم کلام النجاشی لتأییده بروایة صفوان و ابن أبی عمیر و سائر الأجلّة.

و فی ترجمة محمّد بن إسماعیل بن بزیع: قال أبو العباس بن سعید فی تاریخه: إنّ محمّد بن إسماعیل بن بزیع سمع منصور بن یونس، و حمّاد بن عیسی، و یونس بن عبد الرحمن «۳». إلی آخره. و ظاهره کونه من مشایخ ابن بزیع معدودا فی سلسلة حمّاد و یونس.

و فی التعلیقة: و وصفه الصدوق فی کمال الدین بصاحب الصادق (علیه السلام) «۴».

هذا و قال الفاضل المحقق المولی محمّد المعروف بسراب، کما فی اکلیل الرجال: إنّ الروایة مجهولة بإبراهیم و عثمان، و الظاهر إنّ ما یذکره بقوله: أن منصور جحد هذه الأموال کانت فی یده، إنّما هو استنباط لا یثبت لنا، لأنّه لمّا أنکر هذا و کان فی یده مال، استنبط کون منشأ الإنکار هو المال لبعد الإقرار بهذا عند بعض و عدم نقله، و علی تقدیر ثبوته لما عاصره أو قرب زمانه بزمانه لا

---

(۱) مدارک الأحکام: ۳۵۲.

(۲) أی: الحسن بن موسی الخشاب الذی مر کلامه آنفا.

(۳) رجال النجاشی: ۳۳۱/ ۸۹۳.

(۴) تعلیقة الوحید البهبهانی: ۳۴۶.

یثبت لنا، فلم یظهر بهذه الروایة مع ضعفه عدم دیانته فی مذهبه فلا یعارض بهذه الروایة توثیق النجاشی مع تأییده بروایة محمّد بن إسماعیل بن بزیع و ابن أبی عمیر عنه، انتهی «۱».

و الظاهر إنّه تبع فی هذا الاشتباه الخلاصة، ففیه بعد الترجمة: قال الشیخ:

إنه واقفی «۲»، و قال النجاشی: إنه ثقة روی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) «۳»، و الوجه عندی التوقّف فیما یرویه و الردّ لقوله، لوصف الشیخ له بالوقف، و قال الکشی: عن حمدویه، عن الحسن بن موسی، عن محمّد بن الأصبغ، عن إبراهیم، عن عثمان بن القاسم: إن منصور بن یونس بزرج جحد النصّ علی الرضا (علیه السّلام) لأموال کانت فی یده، انتهی «۴».

و أنت خبیر بأن الروایة تعدّ من أسباب مدح منصور، و نسبة جحد النص و أکل الأموال إلیه من الحسن شیخ حمدویه، فنسبة الجحد الی عثمان کما فی الخلاصة اشتباه جدّا، و تضعیف الروایة بجهالته و جهالة إبراهیم اشتباه آخر، ثم التفکیک بین الاخبار بالجحد، و

الاخبار بكونه لأجل أكل المال- مع انه خبر حسّى- اشتباه ثالث، و فتح هذا الباب يوجب سدّ باب قبول الجرح فى كثير من المواضع و إن كان و لا بدّ فيما ذكرنا من الإرسال و الوهن بعدم تعرّض الجماعة له، و اللّه العالم.

[۳۲۷] شكز – و إلى منهال القصّاب:

أبوه رضى اللّه عنه، عن محمّد ابن يحيى العطّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب،

---

(۱) اكليل الرجال: غير موجود لدينا.

(۲) رجال الشيخ: ۳۶۰/ ۲۱، و انظر تهذيب الأحكام ۷: ۱۰۱ ذيل الحديث: ۴۳۵.

(۳) رجال النجاشى: ۴۱۳/ ۱۱۰۰.

(۴) رجال العلامة: ۳۵۸/ ۲.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۳۴۳

عنه «۱».

السند صحيح و الخبر فى حكمه لوجود ابن محبوب من أصحاب الإجماع فى السند، بل لا يبعد وثاقة منهال لرواية الأجلّة عنه سوى الحسن، مثل عبد الرحمن بن الحجاج فى التهذيب فى باب ابتياع الحيوان «۲»، و فى باب التلقى و الحكرة «۳»، و فى باب السلم فى الرقيق «۴»، و غيرها، و عبد اللّه بن يحيى الكاهلى «۵»، و مالك بن عطيّة «۶»، و مثنى الحنّاط «۷»، و يونس بن يعقوب «۸»، و يونس بن عبد الرحمن فى التهذيب فى باب أحكام السهو من أبواب الزيادات «۹».

[۳۲۸] شكح – و إلى موسى بن عمر بن بزيع:

محمّد بن على ماجيلويه، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عنه «۱۰».

السند صحيح عندنا بما مرّ غير مرّة «۱۱»، و موسى ثقة من غير خلاف و طعن فيه، فالخبر صحيح.

[۳۲۹] شكط – و إلى موسى بن القاسم البجلى:

أبوه و محمّد بن

---

(۱) الفقيه ۴: ۱۱۰، من المشيخة.

(۲) تهذيب الأحكام ۷: ۷۹/ ۳۳۹.

(۳) تهذيب الأحكام ۷: ۱۵۸/ ۶۹۹.

(۴) لم نقف عليه فى التهذيب، و روايته عنه فى الكافى ۵: ۲۲۳/ ۲ باب آخر من باب السلم فى الرقيق.

(۵) تهذيب الأحكام ۷: ۱۵۸/ ۶۹۸.

(۶) أصول الكافى ۲: ۴۴۱/ ۴.

(۷) تهذيب الأحكام ۷: ۱۵۸/ ۶۹۶.

(۸) الاستبصار ۱: ۲۷/ ۷۰.

(۹) تهذيب الأحكام ۲: ۳۵۳/ ۱۴۶۴.

(١٠) الفقيه ۴: ۴۱، من المشيخة.

(١١) تقدم برقم: ۵ و ١۴.

الحسن رضی اللّه عنهما، عن سعد بن عبد اللّه، عن الفضل بن عامر و احمد ابن محمّد بن عیسی، عنه «۱».

السند صحیح و ان لم یوثّقوا الفضل لوجود احمد معه، بل یمکن استظهار وثاقة الفضل من روایة [الأجلة] مثل: سعد «۲»، و الصفار «۳»، و موسی بن الحسن الأشعری «۴»، عنه، و هم عیون هذه الطائفة، و موسی من شیوخ أصحابنا، فالخبر صحیح بالاتفاق.

[۳۳۰] شل- و إلی میمون بن مهران:

أحمد بن محمّد بن یحیی العطار، عن أبیه، عن جعفر بن محمّد بن مالک، عن أبی یحیی الأهوازی، عن محمّد بن جمهور، عن الحسین بن المختار بیّاع الأکفان، عنه «۵».

فی هذا السند علل مزمنة أعیت أطبّاء الفن عن علاجها، فإن میمون إن کان هو الذی ذکره الشیخ فی أصحاب أمیر المؤمنین (علیه السّلام) «۶»، و عدّه فی الخلاصة من خواصّه «۷»، فروایة ابن المختار عنه غیر ممکنة لکونه من أصحاب الصادق و الکاظم و الرضا (علیهم السلام)، فیکون بینهما إرسال، و إن کان غیره فلا ذکر له أصلا، و إن کان الحسین غیر ابن المختار القلانسی فلا بدّ و أن یکون قریبا من زمان علیّ (علیه السّلام)، فروایة ابن جمهور و هو من أصحاب الرضا (علیه السّلام)، عنه غیر ممکنة، فیکون الإرسال بینهما، و مع ذلک فالاهوازی مجهول، و الموجود أبو جعفر الأهوازی أحمد بن الحسین بن

---

(١) الفقیه ۴: ۷۴، من المشیخة.

(٢) تهذیب الأحکام ۶: ۲۹۹/ ۸۳۷.

(٣) تهذیب الأحکام ١: ١٧/ ۴٠.

(۴) تهذیب الأحکام ٢: ۳۶۲/ ١۴۹۹.

(۵) الفقیه ۴: ۹۳، من المشیخة.

(۶) رجال الشیخ: ۵۸/ ۹.

(۷) رجال العلامة: ١۹۲- باب الکنی-.

سعید، فالخوض فی حال باقی رجال السند لا فائدة فیه.

[۳۳۱] شلا- و إلی النضر «۱» بن سوید:

محمّد بن الحسن رضی اللّه عنه، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن محمّد بن عیسی بن عبید، عنه «۲».

محمّد بن عیسی ثقة فی (لا) «۳»، فالسند صحیح.

و النضر ثقة جلیل صحیح الحدیث لا مغمز فیه، فالخبر صحیح، مع أنّ للصدوق طرقا کثیرة صحیحة إلیه.

ففی الفهرست: النضر بن سوید، له کتاب، أخبرنا به جماعة، عن محمّد بن علی بن الحسین، عن محمّد بن الحسن بن الولید، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن محمّد بن عیسی، عن النضر «۴».

و رواه محمّد بن علی بن الحسین، عن أبیه و محمّد بن الحسن، عن سعد ابن عبد اللّه و الحمیری و محمّد بن یحیی و احمد بن

إدریس، عن احمد بن محمّد، عن أبی عبد اللّه محمّد بن خالد البرقی و الحسین بن سعید جمیعا، عن النضر بن سوید «۵».
و اعلم أنّ فی جملة من نسخ الفقیه: محمّد بن عیسی بن عبید «۶» کما

---

(۱) فی رجال النجاشی الطبعة الحجریة: ۳۰۱ و الحدیثة: ۴۲۷/ ۱۱۴۷ النصر بن سوید (بالصاد المهملة) و الصحیح ما أثبته المصنف (بالضاد المعجمة) لموافقته ما فی رجال الشیخ:
۳۶۲/ ۲ و الفهرست: ۱۷۱/ ۷۵۰ و رجال العلامة: ۱۷۴/ ۱ و ابن داود: ۱۹۶/ ۱۶۳۶ و سائر موارده فی الکتب الأربعة فلاحظ.
(۲) الفقیه ۴: ۹۶، من المشیخة.
(۳) تقدم برقم: ۳۱.
(۴) فهرست الشیخ: ۱۷۱/ ۷۵۰.
(۵) فهرست الشیخ: ۱۷۱/ ۷۵۰.
(۶) الفقیه ۴: ۹۶، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۴۶

ذکرناه و فی أکثرها و منها نسخة الشارح: محمّد بن موسی بن عبید، و نسبه فی الجامع الی الاشتباه «۱»، و قال الشارح: لم یذکر فی کتب الرجال، و الظاهر انّه کان (عیسی) بدل (موسی)، و مع هذا غیر سدید، إذ یستبعد روایة ابن عبید عن النضر و کأن فی نسخة النجاشی التی کانت عند العلامة صحیحة، و لذا حکم بصحّة السند، و الذی فی النجاشی «۲» من ذکر أبیه فهو أصحّ من الأصل، لکن روایته عن أبیه غیر معهودة أیضا، و الظاهر إنه کانت النسخة: أحمد بن محمّد بن عیسی عن أبیه، کما فی السند الأخیر من الفهرست «۳»، و السند الأول أیضا غیر سدید، لأنّه إنّ کان محمّد بن عیسی بن عبید فروایته عن النضر بعیدة، و إن کان أبا أحمد فروایة الصفار عنه بعیدة، لکنّه لیس فی البعد مثل الأول، و علی ایّ حال فالخبر صحیح بستّة عشر طریقا، و بانضمام ما فی الأصل علی نسخة العلامة مع السند الأول للفهرست، یصیر ثمانیة عشر، انتهی «۴».
قلت: الظاهر ما استظهره، و الاستبعاد فی غیر محلّه فإنّ النضر من أصحاب الکاظم (علیه السّلام) «۵»، و العبیدی فی یروی عن حنّان و هو من أصحاب الصادق (علیه السّلام) «۶»، و عن السکونی و هو من أصحاب الصادق (علیه السّلام) «۷»، و قد مرّ فی (لا) «۸».

---

(۱) لم نقف علیه فی جامع الرواة عند ترجمة محمد بن عیسی بن عبید و لا فی ترجمة النضر بن سوید، بل لم نجد ذکرا لمحمد بن موسی بن عبید فیه أصلا.
(۲) انظر: رجال النجاشی: ۴۲۷/ ۱۱۴۷.
(۳) الظاهر ان نسخة الشارح من الفهرست تختلف عن نسختنا المطبوعة لا سیما فی الموضع المشار الیه منها. انظر: فهرست الشیخ: ۱۷۱/ ۷۵۰.
(۴) روضة المتقین ۱۴: ۲۸۶.
(۵) رجال الشیخ: ۳۶۲/ ۲.
(۶) رجال الشیخ: ۲۹۵/ ۲۴۲.
(۷) رجال الشیخ: ۱۴۷/ ۹۲.
(۸) تقدم برقم: ۳۱.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۴۷

و امّا روايته عمّن فى طبقة النضر فأكثر من أن تحصى، و يروى عن النضر احمد بن محمّد بن خالد كما فى الكافى فى باب إن الايمان مبثوث بجوارح البدن «۱»، فرواته العبيدى الذى يروى عنه احمد بن محمّد بن عيسى عنه بطريق اولى، و قوله كما فى السند الأخير من الفهرست من سهو القلم، فإن فيه: احمد بن محمّد بن خالد عن أبيه «۲»، لا ابن عيسى.

[۳۳۲] شلب– و إلى النعمان الرازى:

محمّد بن الحسن رضى اللّه عنه، عن الحسن بن متيل الدقاق، عن احمد بن أبى عبد اللّه، عن أبيه، عن محمّد بن سنان، [عنه] «۳».

السند صحيح بما مرّ فى (كو) «۴»، و (لب) «۵» و امّا الرازى فذكره الشيخ فى أصحاب الصادق (عليه السّلام) «۶»، و فى الكافى باب الكبائر: يونس، عن حمّاد، عنه «۷»، و فى التهذيب فى باب تفصيل ما تقدم ذكره فى الصلاة:

الطاطرى، عن ابن زياد- يعنى ابن أبى عمير- عن حمّاد، عنه «۸»، و المراد بحمّاد: ابن عثمان بقرينة رواية ابن أبى عمير [عنه]، و يروى عنه جعفر بن بشير الذى روى عن الثقات فى التهذيب فى باب عدد فصول الأذان «۹»، و فى باب الأذان و الإقامة من أبواب الزيادات «۱۰»، و أبان بن عثمان فى الكافى فى كتاب

---

(۱) أصول الكافى ۲: ۳۸/ ۵.

(۲) فهرست الشيخ: ۱۷۱/ ۷۵۰.

(۳) الفقيه ۴: ۵۹، من المشيخة.

(۴) تقدم برقم: ۲۶.

(۵) تقدم برقم: ۳۲.

(۶) رجال الشيخ: ۳۲۵/ ۲۴.

(۷) أصول الكافى ۲: ۲۱۲/ ۵.

(۸) تهذيب الأحكام ۲: ۱۷۱/ ۶۸۰.

(۹) تهذيب الأحكام ۲: ۶۲/ ۲۲۰.

(۱۰) تهذيب الأحكام ۲: ۲۷۹/ ۱۱۰۷.

الروضة «۱»، كلّ ذلك من أمارات الوثاقة، فقول السيد فى العدّة: و الرازى مجهول غير سديد «۲».

[۳۳۳] شلج– و إلى النعمان بن سعد «۳» – صاحب أمير المؤمنين (عليه السلام)–:

محمّد بن موسى بن المتوكل رضى اللّه عنه، عن على بن الحسين السعدآبادى، عن احمد بن أبى عبد اللّه البرقى، عن أبيه، عن محمّد بن سنان، عن ثابت بن أبى صفيّة، عن سعيد بن جبير، عنه «۴».

ثابت هو أبو حمزة الثمالى، و يأتى فى الكنى «۵» ان شاء اللّه، و السند صحيح اليه بما مر فى (يه) «۶»، و (كو) «۷»، و (لب) «۸»، و امّا ابن جبير ففى الكشى: حدثنى أبو المغيرة، قال: حدثنى الفضل، عن ابن أبى عمير، عن هشام بن سالم، عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام)، قال: إنّ سعيد بن جبير كان يأتم بعلى بن الحسين، و كان على بن الحسين (عليهما السلام) يثنى عليه، و ما كان سبب قتل

---

(۱) الكافى ۸: ۱۱۰/ ۹۰.

(۲) العدة للکاظمی: ۱۶۹.

(۳) فی المصدر: النعمان بن سعید، و کذلک فی رجال العلامة: ۲۸۰، من الفائدة الثامنة، و حاله مجهول، لم تذکره کتب الرجال و لیس له روایة فی کتب الحدیث الا ما وجدناه فی الفقیه ۲:

۳۴۹/ ۱۶۰۵ عنه عن أمیر المؤمنین علیه السّلام و بعنوان: النعمان بن سعد. و الظاهر وقوع التحریف فی أحدهما بنسخ الفقیه بقرینة ما نقل فی جامع الرواة ۲: ۲۹۵ عن مشیخة الفقیه بعنوان: النعمان بن سعد مع الإشارة إلی روایته المذکورة، و لم یتعرض للاختلاف المزبور مع ما عرف عنه من دأبه علی التنبیه فی أمثال هذا المقام.

و المتحصل مما تقدم ان التحریف واقع لا محال، لأنهما واحدا، و لکن تحدیده بأیهما متعذر، فلاحظ.

(۴) یأتی برقم: ۳۶۷.

(۵) الفقیه ۴: ۱۲۴، من المشیخة.

(۶) تقدم برقم: ۱۵.

(۷) تقدم برقم: ۲۶.

(۸) تقدم برقم: ۳۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۴۹

الحجاج به الّا علی هذا الأمر، و کان مستقیما «۱».

قال «۲»: و قال الفضل بن شاذان: و لم یکن فی زمن علی بن الحسین (علیهما السلام) فی أوّل أمره الّا خمسة أنفس: سعید ابن جبیر، و سعید بن المسیب، و محمّد بن جبیر بن مطعم، و یحیی بن أمّ الطویل، و أبو خالد الکابلی «۳».

و یظهر منه حسن حاله و إمامیّته دون الوثاقة، و مع ذلک ففی النفس منه شیء علی ما یظهر من ترجمته فی کتب الجماعة و أقواله فی الکتب الفقهیة.

و امّا النعمان، فقد مرّ فی (کا) «۴» دلالة قولهم صاحب فلان أحد الأئمة (علیهم السلام) علی مدح عظیم یقرب من الوثاقة، فالخبر صحیح عند القدماء، حسن عند المتأخرین.

[۳۳۴] شلد- و إلی الولید بن صبیح:

أبوه رضی اللّه عنه، عن علی ابن إبراهیم، عن أبیه، عن حمّاد بن عیسی، عن الحسین بن المختار، عنه «۵».

أوضحنا وثاقة الحسین فی (ص) «۶»، فالسند صحیح.

و الولید ثقة فی النجاشی «۷»، و الخلاصة «۸» و لا طعن فیه، یروی عنه ابن أبی عمیر بلا واسطة «۹» و بواسطة حمّاد بن عثمان «۱۰»، و عبد اللّه بن المغیرة «۱۱»،

---

(۱) رجال الکشی ۱: ۳۳۵/ ۱۹۰.

(۲) ای: الکشی.

(۳) رجال الکشی ۱: ۳۳۲/ ۱۸۴.

(۴) تقدم برقم: ۲۱.

(۵) الفقیه ۴: ۸۲، من المشیخة.

(۶) تقدم برقم: ۹۰.

(۷) رجال النجاشی: ۴۳۱/ ۱۱۶۱.

(۸) رجال العلامة: ۱۱۷/ ۳.

(۹) الکافی ۸: ۳۰۴/ ۴۶۹، من الروضة.

(۱۰) الکافی ۵: ۹۴/ ۸.

(۱۱) الکافی ۳: ۴۷۵/ ۷.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۵۰

و عبد اللّه بن سنان «۱»، و إبراهیم بن أبی البلاد «۲»، و هشام بن سالم «۳»، و محمّد ابن حمران «۴»، و جمیل بن صالح «۵»، و جمیل بن درّاج «۶»، و ابنه العباس بن الولید «۷»، و إبراهیم بن عبد الحمید «۸»، فهو منخرط فی سلک الأجلّاء.

[۳۳۵] شله- و إلی وهب بن وهب:

أبوه و محمّد بن الحسن رضی اللّه عنهما، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن محمّد بن خالد، عن أبیه، عن أبی البختری وهب بن وهب القاضی القرشی «۹».

السند صحیح.

و أبو البختری ضعیف عامی لا مسرح «۱۰» للمدح فیه، الّا أنّ الظاهر اعتبار کتابه لاکثار الأصحاب من الروایة عنه و فیهم الأجلّاء کالعباس بن معروف فی باب تلقین المحتضرین من أبواب للزیادات «۱۱»، و علی ابن الحکم فیه فی أبواب التدلیس «۱۲»، و السندی بن محمّد کما فی النجاشی «۱۳»،

---

(۱) تهذیب الأحکام ۲: ۱۰۴/ ۳۹۱.

(۲) الکافی ۶: ۳۲۰/ ۱ و فیه روایته بتوسط أبیه عنه، فراجع.

(۳) تهذیب الأحکام ۶: ۳۳۰/ ۹۱۷.

(۴) تهذیب الأحکام ۶: ۳۳۰/ ۹۱۷.

(۵) الکافی ۸: ۱۴۴/ ۱۱۴.

(۶) تهذیب الأحکام ۴: ۵۲/ ۱۳۶.

(۷) رجال النجاشی: ۴۳۱/ ۱۱۶۱.

(۸) تهذیب الأحکام ۷: ۹۸/ ۴۲۱.

(۹) الفقیه ۴: ۷۸، من المشیخة.

(۱۰) تقدم إیضاح هذا اللفظ (لا مسرح) و ذکرنا مراده منه هناک.

(۱۱) تهذیب الأحکام ۱: ۴۶۸/ ۱۵۳۴.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۷: ۴۳۱/ ۱۷۱۹.

(۱۳) رجال النجاشی: ۴۳۰/ ۱۱۵۵.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۵۱

و إبراهیم بن هاشم «۱»، و احمد بن أبی عبد اللّه کما فی الفهرست «۲»، و أبوه «۳».

و ممّا یؤیّد ذلک أنّ الجلیل عبد اللّه بن جعفر الحمیری روی فی قرب الاسناد عن السندی بن محمّد، عنه، عن جعفر بن محمّد

(عليهما السلام) أزيد من مائة حديث فى نسق واحد «۴»، فلولا اعتبار كتابه و أخذه عنه لكان هذا طعنا فيه و لا يرتضيه احد.
و من هنا قال الشارح و الظاهر أنّ ما كان من كتابه موافقا للأخبار الصحيحة كانوا ينقلونها عنه و يذكرونها فى كتبهم، قال: و نسبة أنه كذّاب مشكل، و المصنّف حكم بصحّة كلّ ما فى هذا الكتاب، و روى الأخبار الكثيرة عنه، و طريقه اليه صحيح، و طريقه على ما فى الفهرست أصحّ «۵».

[۳۳۶] شلو – و إلى وهيب بن حفص:

محمّد بن على ماجيلويه، عن محمّد بن أبى القاسم، عن محمّد بن على الهمدانى، عن وهيب بن حفص الكوفى المعروف [بالمنتوف] «۶».
إن كان محمّد بن على هو ابن إبراهيم بن محمّد الهمذانى بالذال المعجمة الذى كان وكيل الناحية كأبيه و جدّه، فهو من الأجلّاء و السند صحيح، و إن كان المراد به أبا سمينة الضعيف عند المشهور، فقد مرّ فى (ز) «۷» اعتبار رواياته و ان كان ضعيفا، و يؤيّد الأول وصفه بالهمدانى، و أبو سمينة يعرف بالكوفى،

---

(۱) فهرست الشيخ: ۱۷۳/ ۷۵۷.
(۲) فهرست الشيخ: ۱۷۳/ ۷۵۷.
(۳) الكافى ۳: ۲۰۵/ ۲.
(۴) قرب الاسناد: ۶۱- ۷۴ و فيه: ۱۲۵ حديثا.
(۵) روضة المتقين ۱۴: ۲۸۹.
(۶) فى الأصل: المتنوّق، و ما أثبتناه من المصدر و جامع الرواة ۲: ۳۰۳ و تنقيح المقال ۳: ۲۸۲ و معجم رجال الحديث ۱۹: ۲۱۵.
(۷) تقدم برقم: ۷.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۳۵۲

و ما احتمله بعضهم من أنّه جعل الهمدانى وصفا لأبيه، و الكوفى وصفا له أو بالعكس أو بكون حمل أحدهما على الموطن و الآخر على المسكن، بعيد لا داعى لارتكابه، و يؤيّده أيضا ما تقدم فى (ز) «۱» إنّ ماجيلويه يروى عن أبى سمينة بتوسط عمّه محمّد بن أبى القاسم، بل فى الشرح إنّ أبا سمينة ارفع منه بدرجة «۲».
و امّا وهيب ففى النجاشى: أبو على الجريرى مولى بنى أسد، روى عن أبى عبد اللّه و أبى الحسن (عليهما السلام) و وقف، و كان ثقة «۳».
و زعم صاحب الجامع انه غير الجريرى و غير وهيب بن حفص النخّاس الذى قال النجاشى: ذكره سعد «۴» و يروى عنه جماعة، و ذكره الشيخ فى من لم يرو عنهم «۵» و الظاهر اتحاده مع الأول «۶»، و يؤيّده أن البرقى لم يذكر فى رجاله غير واحد «۷» و ان كان فيه و فى بعض نسخ الفقيه مكبرا، و الظاهر انه سهو لعدم وجوده فى الأسانيد.

[۳۳۷] شلز – و إلى هارون بن حمزة الغنوى:

محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن يزيد بن

---

(۱) تقدم برقم: ۷.

(۲) روضة المتقين ۱۴: ۲۹۰.

(۳) رجال النجاشی: ۴۳۱/ ۱۱۵۹.

(۴) جامع الرواة ۲: ۳۰۳ و انظر رجال النجاشی: ۴۳۱/ ۱۱۶۰.

(۵) بل ورد فی أصحاب الصادق علیه السّلام من رجال الشیخ: ۳۲۸/ ۲۷ اما باب من لم یرو عنهم علیهم السلام فی رجال الشیخ فلیس فیه بابا لحرف الواو، و ذکره الشیخ فی الفهرست:

۱۷۳/ ۷۷۸ أیضا و بین طریقه لکتابة.

(۶) أکد الامام الراحل السید الخویی طاب ثراه ان وهیب بن حفص النخاس هو الجریری بعینه، انظر معجم رجال الحدیث ۱۹: ۲۱۷

(۷) رجال البرقی: ۴۱.

إسحاق شعر، عنه «۱».

المحمدون محمودون بکلّ جمیل، و اما یزید فیستظهر وثاقته من أمور:

أ- نصّ الشهید الثانی علیها علی ما نقله عنه جماعة «۲».

ب- حکم العلامة فی الخلاصة بصحّة هذا الطریق الذی فیه یزید «۳».

ج- روایة الأجلّة عنه و فیهم الحسن بن علی بن فضّال کما فی التهذیب فی باب مستحق الزکاة للفطرة «۴»، و فی باب وصیّة الصبی «۵»، و الحسن بن موسی الخشاب کثیرا «۶»، و عبد الرحمن بن أبی نجران «۷»، و احمد بن محمّد بن عیسی فیه فی باب فضل التجارة «۸»، و الهیثم بن أبی مسروق «۹»، و الجلیل موسی بن القاسم بن معاویة بن وهب «۱۰»، و الشیخ الصدوق و الذی لا یطعن علیه یحیی بن زکریا ابن شیبان «۱۱»، و محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب «۱۲».

د- روایة محمّد بن أبی یونس عنه کما فی التهذیب فی باب بیع الثمار «۱۳»،

---

(۱) الفقیه ۴: ۷۲، من المشیخة.

(۲) شرح الدرایة: ۱۳۱.

(۳) رجال العلّامة: ۱۷۹.

(۴) تهذیب الأحکام ۴: ۵۱/ ۱۳۰ باب مستخفی الزکاة للفقر و المسکنة.

(۵) تهذیب الأحکام ۹: ۱۸۱/ ۲۲۸.

(۶) تهذیب الأحکام ۱: ۱۳۸/ ۳۸۶.

(۷) الاستبصار ۳: ۳۲۶/ ۱۱۶۱.

(۸) تهذیب الأحکام ۷: ۸/ ۲۶.

(۹) أصول الکافی ۲: ۴۶/ ۱.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۵: ۳۷۹/ ۱۳۲۳.

(۱۱) تهذیب الأحکام ۴: ۱۶۴/ ۴۶۶.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۱: ۱۳۸/ ۳۸۶.

(۱۳) تهذیب الأحکام ۷: ۹۰/ ۳۸۲.

و قد قالوا فيه بعد التوثيق: صحيح الحديث، و قد مرّ غير مرّة و يأتى ان شاء اللّه تعالى مشروحا دلالة هذه الكلمة على وثاقة مشايخه، فراجع.

ه- ما رواه فى الكشى عن حمدويه، قال: حدثنا الحسن بن موسى، قال: حدثنى يزيد بن إسحاق شعر- و كان من ادفع «۱» الناس لهذا الأمر- قال: خاصمنى مرّة أخى محمّد، و كان مستويا، قال: فقلت له- لمّا طال الكلام بينى و بينه-: إن كان صاحبك بالمنزلة التى تقول فاسأله ان يدعو اللّه لى حتى ارجع الى قولكم، قال: قال لى محمّد: فدخلت على الرضا (عليه السلام)، فقلت له: جعلت فداك ان لى أخا و هو أسنّ منّى، و هو يقول بحياة أبيك، و انا كثيرا ما أناظره، فقال لى يوما من الأيام: سل صاحبك إن كان بالمنزلة التى ذكرت ان يدعو اللّه لى، قال: فالتفت أبو الحسن (عليه السّلام) نحو القبلة فذكر ما شاء اللّه ان يذكر، ثم قال: [اللهمّ] خذ بسمعه و بصره و مجامع قلبه حتى تردّه إلى الحقّ، قال: كان يقول هذا و هو رافع يده اليمنى.

قال: فلما قدم، أخبرنى بما كان، فو اللّه ما لبث الّا يسيرا حتى قلت بالحقّ «۲».

قال الشارح: و وثقه الشهيد الثانى و كأنّه لدعائه (عليه السّلام) المستلزم للعدالة، فإنّ الفسق و الكذب غير حقّ، و اهتمامه (عليه السّلام) بشأنه ظاهر فى أنّه كان قابلا للحقّ فى جميع الأمور و لم يفعل ذلك فى غيره من الواقفيّة، و كان يلعنهم لعدم قبولهم له، مع ان أمر مشايخ الإجازة سهل، انتهى «۳».

---

(۱) كناية عن وقفه و دفع الناس عن القول بامامة الرضا عليه السّلام، و فى رجال العلامة- و سيأتى عما قريب-: و كان من أرفع الناس لهذا الأمر، انظر تعليقتنا عليه فى الهامش الخامس.

(۲) رجال الكشى ۲: ۸۶۴/ ۱۱۲۶.

(۳) روضة المتقين ۱۴/ ۲۹۲.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۵۵

و فى الخلاصة: و روى الكشى، عن حمدويه، عن الحسن بن موسى، عن يزيد بن إسحاق انه كان من ارفع الناس لهذا الأمر، و انّ أخاه [محمد] كان يقول بحياة الكاظم (عليه السّلام)، فدعا الرضا (عليه السّلام) له حتى قال بالحق «۱»، و الذى فى الكشى خلاف ما نقله «۲».

و اعلم أنّى لم أر طعنا فيه و شيئا قابلا لمعارضة ما مرّ ممّا يدلّ على وثاقته نصّا و امارة فالأخذ به لازم و السند صحيح، و كذا الخبر فان هارون بن حمزة الغنوى الصيرفى كوفى ثقة عين فى النجاشى «۳»، و الخلاصة «۴»، و لا مغمز فيه.

[۳۳۸] شلح- و إلى هارون بن خارجة:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن أبى عبد اللّه، عن محمّد بن على الكوفى، عن عثمان بن عيسى، عن هارون بن خارجة الكوفى «۵».

السند ضعيف على المشهور بمحمّد و هو أبو سمينة و قد مرّ فى (ز) «۶»

---

(۱) رجال العلامة: ۱۸۳/ ۳.

(۲) فى رجال الكشى نسب الوقف ليزيد بن إسحاق، و الاستقامة لأخيه محمد، و هنا العكس على ما لا يخفى.

و فى تفسير عبارة العلامة وجهان:

الأول: و فيه تناقض ظاهر عند حمل قوله: و كان من ارفع الناس لهذا الأمر، على ارتفاع شأنه بين الواقفة، و تعصبه لهم، على اعتبار ان

المراد من الأمر: أمر الوقف كما يظهر من سياق عبارة الكشى المتقدمة.

إذ كيف يجتمع هذا مع طلبه من الامام عليه السلام ان يدعو اللّه عز و جل لهداية أخيه؟! الثانى: - و هو الظاهر- حمل الكلام على شدة تمسكه بإمامة الرضا عليه السّلام، على اعتبار ان المراد من الأمر: أمر الإمامة، و لا تناقض فيه و لكنه مخالف لما فى رواية الكشى المتقدمة، و قد نبه عليه المصنف- رحمه اللّه- فلاحظ.

(۳) رجال النجاشى: ۴۳۷/ ۱۱۷۷.

(۴) رجال العلّامة: ۱۸۰/ ۳.

(۵) الفقيه ۴: ۷۵.

(۶) تقدم برقم: ۷.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۳۵۶

اعتبار رواياته خصوصا إذا كان شيخا للإجازة، و ابن خارجة كوفى ثقة هو و اخوه مراد فى النجاشى «۱»، و الخلاصة «۲».

و يروى عنه عيون الطائفة كابن أبى عمير «۳»، و جميل بن درّاج «۴»، و صفوان بن يحيى «۵»، و حمّاد بن عثمان «۶»، و عثمان بن عيسى «۷»، و جعفر بن بشير «۸»، و على بن النعمان «۹»، و يحيى الحلبى «۱۰»، و يحيى بن عمران «۱۱»، و الحسن بن محمّد بن سماعة «۱۲»، و الحسين بن سعيد «۱۳»، و أبو المعزى «۱۴»،

---

(۱) رجال النجاشى: ۴۳۷/ ۱۱۷۶.

(۲) رجال العلّامة: ۱۸۰/ ۲.

(۳) تهذيب الأحكام ۵: ۴۲۵/ ۱۴۷۴.

(۴) أصول الكافى ۲: ۶۸/ ۵.

(۵) الكافى ۴: ۱۰.

(۶) لم نعثر لروايته عنه.

(۷) الفقيه ۴: ۷۵، من المشيخة.

(۸) أصول الكافى ۱: ۲۲۹/ ۵.

(۹) رجال النجاشى: ۴۳۷/ ۱۱۷۶.

(۱۰) الكافى ۸: ۳۱۶/ ۴۹۸، من الروضة.

(۱۱) الكافى ۸: ۲۵۲/ ۳۵۴.

(۱۲) فهرست الشيخ: ۱۷۶/ ۷۶۵.

(۱۳) أصول الكافى ۲: ۴۲۶/ ۲۲.

(۱۴) الكافى ۶: ۲۷۱/ ۳، هو حميد بن المثنى الذى اختلف فى ضبط كنيته كثيرا بين إثبات المد أو القصر فى آخره و بين إثبات الغين المعجمة مع الراء المهملة، و بين العين المهملة و الزاى المعجمة.

ففى رجال النجاشى: ۱۳۳/ ۳۴۰، و روضة المتقين ۱۴: ۳۱۸ و المنقول عن فهرست الشيخ و مشيخة الفقيه فى بعض مصادرنا الرجالية المتأخرة: أبو المغراء (بالغين المعجمة و الراء المهملة و الالف الممدودة بلا همز).

و فى فهرست الشيخ- طبع دانشگاه مشهد- ۱۱۹، و رجال ابن داود: ۸۶/ ۵۳۸، و جامع الرواة ۱: ۱۸۵: أبو المغراء (بالغين المعجمة و الراء المهملة و الالف الممدودة مع إثبات الهمز)، و هذا ما استصوب فى نضد الإيضاح: ۱۱۹.

و فی فهرست الشیخ (طبع النجف الأشرف): ۶۰/ ۲۳۶، و نسختنا من المصدر: أبو المعزی (بالعین المهملة و الزای المعجمة مع المد بلا همز) و هـذا هو اختیار المصنف «قدس سره» کما یظهر من شرح طریق الصـدوق الیه فیما سیأتی من هذه الفائدة، و لکن خالفه هنا باستبدال المد الی القصر.

و فی رجاله العلامة: ۵۹/ ۱ و هو ما اختاره فی تنقیح المقال ۱: ۳۷۹- مع تخطئة الجمیع- کما فی الأصل: (بو المعزی) (بالعین المهملة و الزای المعجمة و الألف المقصورة).

و فی معالم العلماء: ۴۲/ ۲۷۴: أبو المعزی (بالعین المهملة و الزای المعجمة و الالف الممدودة مع الهمز).

اما فی الأسانیـد الحدیثیـة فقـد حصـرت الکنیة بین أبی المغراء (بالغین المعجمة و الراء المهملة و الألف الممدودة بلا همز) و بین أبی المغراء (کالأولی مع اضافة الهمز فی آخرها)، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۵۷

و احمد بن محمّد بن خالد «۱»، و محمّد بن سنان «۲»، و علی بن الحکم «۳»، و غیرهم.

[۳۳۹] شلط- و إلی هاشم الحنّاط:

محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن إبراهیم بن هاشم و احمد بن إسحاق بن سعد، عنه «۴».

احمد: هو الأشعری الجلیل شیخ القمیین و وافدهم و خاصّة أبی محمّد (علیه السّلام) و من رأی الصاحب (علیه السّلام) و له بعد ذلک مناقب جمیلة، فالسند صحیح و کذا الخبر فان هاشم کوفی ثقة فی النجاشی «۵» و الخلاصة «۶».

و یروی عنـه ابن أبی عمیر «۷»، و غیر بعیـد ان یکون قد سـقط من السـند، فان هاشـم من أصـحاب الصادق (علیه السّـلام) «۸» و روایة إبراهیم و احمد عن

---

(۱) الکافی ۲: ۳۴۸/ ۵ فیه محمّد بن خالد عن هارون بن خارجه.

(۲) أصول الکافی ۲: ۱۵۸/ ۴.

(۳) الکافی ۴: ۵۵۶/ ۱۱ فیه بواسطة أبی سلم.

(۴) الفقیه ۴: ۴۳.

(۵) رجال النجاشی: ۴۳۵/ ۱۱۶۷.

(۶) رجال العلّامة: ۱۷۹/ ۲.

(۷) لم نعثر علی روایته عنه.

(۸) رجال الشیخ: ۳۳۰/ ۲۳ و: ۳۳۱/ ۳۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۵۸

أصحابه (علیه السّلام) بعید، و اللّه العالم.

[۳۴۰] شم- و إلی هشام بن إبراهیم:

محمد بن علی ماجیلویه، عن محمّد بن یحیی العطار، عن إبراهیم بن هاشم، عن هشام بن إبراهیم- صاحب الرضا (علیه السّلام)- «۱».

السند صحیح.

و امّا هشام و قد یقال له هاشم بن إبراهیم العباسی هو بعینه المشرقی البغدادی وفاقا لأکثر المحققین من المترجمین، و اختلف فی حاله

لاختلاف ما ورد، و قیل فیه مدحا و ذمّا.

اما ما یدلّ علی وثاقته و مدحه فهی أمور:

أ- ما فی الکشی، قال: قال حمدویه: هشام المشرقی هو ابن إبراهیم البغدادی، فسألته عنه فقلت له: ثقة هو؟ فقال: ثقة، و قال: رأیت ابنه ببغداد «۲».

ب- ما رواه عن حمدویه و إبراهیم، قالا: حدثنا أبو جعفر محمّد بن عیسی العبیدی، قال: سمعت هشام بن إبراهیم الختلی «۳» و هو المشرقی العباسی، یقول: استأذنت لجماعة علی أبی الحسن (علیه السّلام) فی سنة تسع و تسعین و مائة، فحضروا و حضرنا ستّة عشر رجلا علی باب أبی الحسن (علیه السلام)، فخرج مسافر و قال: [لا یدخل] «۴» آل یقطین و یونس بن عبد الرحمن، و یدخل الباقون رجلا رجلا.

---

(۱) الفقیه ۴: ۵۲، من المشیخة.

(۲) رجال الکشی ۲: ۷۹۰/ ۹۵۵.

(۳) فی المصدر: الجبلی، و مثله فی طبعه جامعة مشهد، و فی هامش الأخیرة: فی النسخ الخطیة: کذلک (أی الجبلی)، و فی المطبوعة: الختلی.

(۴) الظاهر وجود سقط فی هذا الموضع من المصدر و الأصل، و فی الأخیر لفظ: کذا، فاستبدلناه بما بین معقوفتین لوجوده کاستظهار فی حاشیة الأصل نفسه، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۵۹

فلمّا دخلوا و خرجوا، خرج مسافر و دعانی، و موسی «۱»، و جعفر بن عیسی، و یونس فأدخلنا جمیعا علیه، و العباس «۲» قائم ناحیة بلا حذاء و لا رداء، و ذلک فی سنة أبی السرایا فسلّمنا ثم أمرنا بالجلوس، فلمّا جلسنا، قال له جعفر بن عیسی: نشکو الی اللّه و إلیک ما نحن فیه من أصحابنا، فقال: و ما أنتم فیه منهم؟ فقال جعفر: هم و اللّه یا سیدی یزندقونا و یکفّرونا و یبرؤن منّا.

فقال: هکذا کان أصحاب علی بن الحسین، و محمّد بن علی، و أصحاب جعفر، و موسی (صلوات اللّه علیهم)، و لقد کان أصحاب زرارة یکفّرون غیرهم، و کذلک غیرهم کانوا یکفّرونهم، فقلت له: یا سیّدی نستعین بک علی هذین الشیخین یونس و هشام و هما حاضران، فهما ادّبانا و علّمانا الکلام، فإن کنّا یا سیّدی علی هدی ففزنا، و إن کنّا علی ضلالة فهذان أضلانا، فمرنا بترکه و نتوب الی اللّه منه یا سیدی، فادعنا الی دین اللّه نتّبعک.

فقال: ما أعلّمکم الّا علی هدی، جزاکم اللّه عن الصحبة «۳» القدیمة و الحدیثة خیرا، فتأوّلوا القدیمة علی بن یقطین و الحدیثة خدمتنا، و اللّه اعلم، الخبر «۴».

ج- ما فی الخلاصة فی ترجمة جعفر بن عیسی، قال: روی الکشی عن حمدویه و إبراهیم، قالا: حدثنا أبو جعفر محمّد بن عیسی العبیدی، عن هشام ابن إبراهیم الختلی المشرقی- و هو احد من أثنی علیه فی الحدیث- انّ أبا الحسن (علیه السّلام) قال فیه خیرا «۵».

---

(۱) فی حاشیة الأصل: ابن صالح کما صرح به فی العنوان «منه قدس سره».

(۲) فی حاشیة الأصل: کأنه ابن هلال الشامی «منه قدس سره».

(۳) فی المصدر: النصیحة، و فی طبعه جامعة مشهد: الصحبة، و فی هامشها: فی سائر النسخ: النصیحة.

(۴) رجال الکشی ۲: ۷۹۰/ ۹۵۵، و طبعة جامعة مشهد: ۴۹۸/ ۹۵۶.

(۵) رجال العلّامة: ۳۲/ ۱۰.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۶۰

د- وصف الصدوق إیّاه بکونه صاحب الرضا (علیه السّلام) «۱» بناء علی ما بیّناه فی (کا) «۲» من دلالة هذه الکلمة علی مدح عظیم، و ان مفادها غیر مفاد قولهم: فلان من أصحاب أحدهم (علیهم السلام).

ه- روایة یونس عنه کما فی التهذیب فی باب الحدّ فی المسکر «۳»، و سعد ابن سعد فیه فی أواخر کتاب المکاسب «۴».

و- فی النجاشی: هاشم «۵» بن إبراهیم العباسی الذی یقال له:

المشرقی، روی عن الرضا (علیه السّلام)، و له کتاب یرویه جماعة، أخبرنا الحسین، عن علی بن محمّد، عن حمزة، عن سعد، عن محمّد بن الحسین، عن صفوان، عن یونس، عن هاشم، عن الرضا (علیه السّلام) بالنسخة «۶».

و المراد به هشام، و قد یذکر هاشم بعنوان هشام کما فی هاشم بن حیّان، و هاشم الرمانی، فلاحظ، و لا یخفی ما فی روایة هؤلاء عنه کتابه من الدلالة علی مدحه و اعتبار کتابه.

و ما فی التعلیقة، قال: و فی توحید الصدوق روایة یظهر منها کونه من متکلّمی الشیعة الفضلاء المدققین «۷».

ز- ما فی الکشی، قال: وجدت بخطّ محمّد بن الحسن بن بندار القمی، فی کتابه: حدثنی علی بن إبراهیم بن هاشم «۸»، عن محمّد بن سالم، قال: لمّا

---

(۱) الفقیه ۴: ۵۲، من المشیخة.

(۲) تقدم برقم: ۲۱.

(۳) تهذیب الأحکام ۱۰: ۹۷/ ۳۷۳.

(۴) تهذیب الأحکام ۶: ۳۸۴/ ۱۱۳۷.

(۵) نسخة بدل: هشام «منه قدس سره».

(۶) رجال النجاشی: ۴۳۵/ ۱۱۶۸.

(۷) تعلیقة الوحید البهبهانی: ۳۶۰، فی ترجمة هشام بن إبراهیم المشرقی.

(۸) فی المصدر: هشام، و سیأتی مثله أیضا بعد قلیل فی الفقرة (أ)، و ما أثبته المصنف (رحمه اللّه) هو الصحیح، و المراد منه هو القمی الثقة صاحب التفسیر المشهور باسمه و هو من ابرز مشایخ ثقة الإسلام الکلینی، و قد روی عن محمّد بن سالم و عن الریان بن الصلت المشار لهما فی روایتی الکشی، و لا وجود لعلی بن إبراهیم بن هشام فی سائر کتب الرجال، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۶۱

حمل سیّدی موسی بن جعفر (علیهما السلام) الی هارون، جاء الیه هشام بن إبراهیم العباسی، فقال له: یا سیّدی، قد کتب لی صک الی الفضل بن یونس، فسأله أن یروّج امری، قال: فرکب إلیه أبو الحسن (علیه السّلام) فدخل علیه حاجبه و قال: یا سیّدی، أبو الحسن موسی (علیه السّلام) علی الباب «۱»، فقال:

ان کنت صادقا فأنت حرّ و لک کذا و کذا.

فخرج الفضل بن یونس حافیا یعدو حتی خرج الیه، فوقع علی قدمیه یقبّلهما، ثم سأله ان یدخل فدخل، فقال له: اقض حاجة هشام بن إبراهیم فقضاها، الخبر «۲».

و امّا ما یدلّ علی ذمّه فهی أیضا أمور:

أ- ما رواه الکشی عن محمّد بن الحسن، قال: حدثنی علی بن إبراهیم ابن هاشم «۳»، عن الریان بن الصلت، قال: قلت لأبی الحسن

(علیه السلام): إنّ هشام بن إبراهیم العباسی زعم أنّک أحللت له الغناء؟! فقال:

کذب الزندیق، إنّما سألنی عنه، فقلت له: سأل عنه رجل أبا جعفر (علیه السلام)، فقال له أبو جعفر (علیه السّلام): إذا فرق اللّه بین الحق و الباطل فأین یکون الغناء؟

قال الرجل: مع الباطل، فقال له أبو جعفر (علیه السّلام): قد قضیت «۴».

---

(۱) نسخة بدل: بالباب «منه قدس سره».

(۲) رجال الکشی ۲: ۷۹۰/ ۹۵۶.

(۳) فی الأصل: هشام و قد تقدم الکلام عنه قبل قلیل، فلاحظ.

(۴) رجال الکشی ۲: ۷۹۱/ ۹۵۷.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۶۲

و رواه الصدوق فی العیون: عن احمد بن زیاد الهمدانی، عن علی بن إبراهیم، عن الریان، قال: سألت الرضا (علیه السّلام) یوما بخراسان، فقلت له: یا سیّدی: إنّ هشام بن إبراهیم العباسی حکم عنک أنّک رخّصت له فی استماع الغناء، فقال: کذب و ذکر مثله «۱».

و لکن فی قرب الاسناد للحمیری: حدثنی الریان بن الصلت، قال:

قلت للرضا (علیه السّلام): إنّ العباسی أخبرنی أنّک رخّصت فی سماع الغناء و ساق مع اختلاف یسیر «۲».

و فی الکافی: عن العدّة، عن سهل، عن علی بن الریان، عن یونس، قال:

سألت الخراسانی (صلوات اللّه علیه) عن الغناء، و قلت: أنّ العباسی ذکر عنک أنک ترخص فی الغناء و ساق ما یقرب منه «۳».

و قال بعض المحققین: أظن أنّ المراد من العباسی: هشام بن إبراهیم المغنّی المشهور، قلت: و یحتمل أن یکون العباسی لقبا لغیره، و یکون التصریح فی الکشی و العیون بالاسم من المصنّف ظنّا منهما أنّ المراد منه هشام، المذکور، و یأتی ما یقرب ذلک.

ب- ما رواه الکشی أیضا: عن محمّد بن مسعود، قال: حدثنی علی بن محمّد، قال: حدثنی محمّد بن احمد، عن یعقوب بن یزید، عن رجل من أصحابنا، عن صفوان بن یحیی و ابن سنان انّهما سمعا أبا الحسن (علیه السلام) یقول: لعن اللّه العباسی فإنه زندیق و صاحبه یونس فإنّهما یقولان بالحسن و الحسین «۴».

---

(۱) عیون اخبار الرضا علیه السلام ۲: ۱۴/ ۳۲.

(۲) قرب الاسناد: ۱۴۸.

(۳) الکافی ۶: ۴۳۵/ ۲۵.

(۴) رجال الکشی ۲: ۷۹۱/ ۹۵۸، أقول: و الصحیح ان یکون ذیل الروایة: فإنهما یقولان فی الحسن و الحسین، و به جزم السید الخویی قدس سره الشریف و عده محرفا، معجم رجال الحدیث ۹: ۲۶۱، و المراد من ذلک: انهما یقولان فی إمامة السبطین علیهما السلام کما اوله الوحید البهبهانی و استحسنه المامقانی رضی اللّه عنهما، انظر تنقیح المقال ۳: ۲۹۳.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۶۳

ج- ما رواه أیضا عنه، عن علی، قال: حدثنی أحمد بن محمّد بن عیسی، عن أبی طالب، عن معمّر بن خلاد، قال: سمعت الرضا (علیه السلام) یقول: إنّ العباسی زندیق و کان أبوه زندیقا «۱».

د- ما رواه عنه بالإسناد عن أبی طالب، قال: حدثنی العباسی إنه قال للرضا (علیه السّلام): [لم] لا تدخل فیما سألک أمیر المؤمنین؟

قال: فقال:

و أنت أيضا علىّ يا عبّاسى؟ فقال: [نعم] و لتجيبه الى ما سألك، أو لا لأعطيّنك القاضية- يعنى السيف- قال أبو النضر: سألنا الحسين بن إشكيب عن العباسى هشام بن إبراهيم، و قلنا له: أ كان من ولد العباس؟ قال: لا- كان من الشيعة فطلبه (هارون) فكتب كتب الزيدية و كتب إثبات امامة العباس، ثم دسّ الى من يغمز به، و اختفى، و اطّلع السلطان على كتبه، فقال: هذا عباسى، فآمنه و خلّى سبيله «۲».

ه- ما رواه الحميرى فى قرب الاسناد، عن الريان بن الصلت، قال:

دخلت على العباسى يوما فطلب دواة و قرطاسا بالعجلة، فقلت: ما لك؟

فقال: سمعت من الرضا (عليه السّلام) أشياء احتاج أن اكتبها لا أنساها، فكتبها، فما كان بين هذا و بين ان جائنى بعد جمعة فى وقت الحرّ و ذلك بمرو، فقلت: من أين جئت؟ فقال: من عند هذا، قلت: من عند المأمون؟ قال:

لا، قلت: من عند الفضل بن سهل؟ قال: لا، من عند هذا، فقلت: من

---

(۱) رجال الكشى ۲: ۷۹۱/ ۹۵۹.

(۲) رجال الكشى ۲: ۷۹۱/ ۹۶۰.

تعنى؟ قال: من عند على بن موسى (عليهما السلام)، فقلت: ويلك خذلت اى شىء قصّيتك؟ فقال: دعنى من هذا، متى كان آباؤه يجلسون على الكراسى حتى يبايع لهم بولاية العهد كما فعل هذا؟! فقلت: ويلك استغفر ربّك، فقال: جاريتى فلانه اعلم منه، ثم قال [العباسى]: لو قلت برأسى هكذا لقالت الشيعة برأسها، فقلت: أنت رجل ملبوس عليك، إن من عقد «۱» الشيعة انه لو رأوه «۲» (صلّى اللّه عليه و آله) «۳»، و عليه إزار مصبوغ، و فى عنقه كرّ «۴» يضرب فى هذا العسكر، لقالوا: ما كان فى وقت من الأوقات أطوع للّه جلّ و عزّ من هذا الوقت، و ما وسعه غير ذلك «۵»، فسكت: ثم كان يذكره عندى وقتا بعد وقت.

فدخلت على الرضا (عليه السّلام)، فقلت له: إنّ العباسى يسمعنى فيك و يذكرك، و هو كثيرا ما ينام عندى و يقيل، فترى أنّى آخذ بحلقه و أعصره حتى يموت، ثم أقول: مات ميتة فجأة؟ فقال- و نفض يديه ثلاث مرات-: لا يا ريّان لا يا ريّان لا يا ريّان، فقلت: إن الفضل بن سهل هو ذا يوجّهنى إلى العراق فى أمور له، و العباسى خارج بعدى بأيام إلى العراق، فترى أن أقول

---

(۱) أى اعتقادهم فى حق الامام عليه السلام، هكذا فى حاشية المصدر، و لم نجد فى معانى (عقد) بكتب اللغة الاعتقاد أو العقيدة، نعم من معانيه المنسجمة مع النص هو: العهد، و ربما يكون اللفظ محرفا و الأصل فيه: من عقيدة الشيعة- و اللّه العالم-.

(۲) أى الإمام عليه السلام.

(۳) التصلية غير موجودة فى المصدر، و الصحيح ان يقال: عليه السّلام، لانصراف التصلية الى الرسول الأكرم صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، فلاحظ.

(۴) الكر: هو الحبل الذى يصعد به على النخلة، و قيل: هو حبل السفينة، و قيل: هو مطلق الحبل. لسان العرب: كرر.

(۵) يريد بهذا: لو أنّ الشيعة رأت الإمام عليه السلام على غير ما يألفون منه عادة لما وسعهم إنكاره، لأنه لا يجوز لأحد إنكار شىء من قوله أو فعله أو تقريره بعد ثبوت عصمته عليه السلام.

لمواليك القميين: أن يخرج منهم عشرون [أو] ثلاثون رجلا كأنّهم قاطعوا طريق أو صعاليك، فإذا اجتاز بهم قتلوه، فيقال: قتله

الصعالیک، فسکت فلم یقل لی نعم و لا لا، فلمّا صرت الی الحوان «۱» بعثت فارسا الی زکریا بن آدم [القمی]، و کتبت [الیه]: انّ هیهنا أمور لا یحتملها الکتاب، فإن رأیت أن تصیر الی مشکوة «۲» فی یوم کذا و کذا لأوافینک بها ان شاء اللّه، فوافیت و قد سبقنی إلی مشکوة فأعلمته الخبر، و قصصت علیه القصّة و إنه یوافی هذا الموضع یوم کذا و کذا، فقال: دعنی و الرجل، فودّعته و خرجت، و رجع الرجل الی قم، و قد وافاها معمّر، فاستشاره فیما قلت له، فقال معمّر: لا ندری سکوته أمر أو نهی، و لم یأمرک بشیء فلیس الصواب أن تتعرض له، فأمسک عن التوجه الیه زکریا، و اجتاز العباسی بالجادّة و سلم منه «۳».

و- ما رواه الصدوق فی العیون: عن احمد بن زیاد بن جعفر الهمدانی (رضی اللّه عنه) عن علی بن إبراهیم بن هاشم، عن الریان بن الصلت انه قال فی حدیث: و کان هشام بن إبراهیم الراشدی الهمدانی من أخصّ الناس عند الرضا (علیه السلام) من قبل ان یحمل و کان عالما أدیبا لسنا، و کانت أمور الرضا (علیه السّلام) تجری من عنده و علی یده، و تصیر الأموال من النواحی کلّها الیه قبل حمل أبی الحسن (علیه السّلام)، فلمّا حمل أبو الحسن (علیه السلام) اتّصل هشام بن إبراهیم بذی الرئاستین «۴» فقرّبه ذو الرئاستین

---

(۱) کذا فی الأصل، و فی المصدر: الجواد، و فی حاشیته: اسم موضع بقرب قم.

(۲) اسم موضع أیضا، عن حاشیة المصدر.

(۳) قرب الاسناد: ۱۴۹- ۱۵۰، و ما أثبتناه بین المعقوفات منه، ما خلا [أو]، فلاحظ.

(۴) ذو الرئاستین: هو الفضل بن سهل لقبه المأمون العباسی بذلک لتقلده رئاسة الحرب و القلم- ای الوزارة و قیادة الجیش- انظر: وفیات الأعیان ۴: ۴۱/ ۵۲۹ و الکامل فی التاریخ ۶: ۲۵۷.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۶۶

[و أدناه، فکان ینقل اخبار الرضا (علیه السّلام) الی ذی الرئاستین] و المأمون فحظی بذلک عندهما، و کان لا یخفی علیهما من اخباره شیئا، فولّاه المأمون حجابة الرضا (علیه السلام)، فکان لا یصل الی الرضا (علیه السّلام) الّا من أحبّ، و ضیّق علی الرضا (علیه السّلام). فکان من یقصده من موالیه لا یصل الیه، و کان لا یتکلّم الرضا علیه السلام فی داره بشیء إلّا أورده [هشام] علی المأمون و ذی الرئاستین و جعل المأمون العبّاس ابنه فی حجر هشام، و قال [له]: أدّبه، فسمّی هشام العباسی لذلک، قال: و أظهر ذو الرئاستین عداوة شدیدة لأبی الحسن (علیه السّلام) و حسده علی ما کان المأمون یفضّله به، الخبر «۱».

ز- ما فیه أیضا قال الصدوق رحمه اللّه: و روی أنه قصد الفضل بن سهل مع هشام بن إبراهیم الرضا (علیه السّلام)، فقال له: یا بن رسول اللّه جئتک فی سرّ فأخل لی المجلس، فاخرج الفضل یمینا مکتوبة بالعتق و الطلاق و مالا کفّارة له، و قالا له: انّما جئناک لنقول کلمة حق و صدق، و قد علمنا أنّ الإمرة أمرتکم و الحق حقّکم یا بن رسول اللّه، و الذی نقوله بألسنتنا علیه ضمائرنا و الّا ینعتق ما نملک و النساء طوالق و علی ثلاثین حجّة راجلا «۲» [إنا] علی أن نقتل المأمون و نخلّص لک الأمر حتی یرجع الحق [لنقول] إلیک. فلم یسمع منهما و شتمهما و لعنهما، و قال لهما: کفرتما النعمة فلا تکون لکما السلامة و لا لی إن رضیت بما قلتما، فلما سمع الفضل ذلک منه مع هشام علما انّهما أخطئا فقصدا المأمون بعد ان قالا للرضا (علیه السّلام): أردنا بما فعلنا أن نجربک، فقال لهما الرضا (علیه السلام): کذبتما فإن قلوبکما علی ما اخبرتمانی، إلّا إنّکما

---

(۱) عیون اخبار الرضا علیه السّلام ۲: ۱۵۳، و ما بین المعقوفات منه.

(۲) کذا فی الأصل و المصدر، و الظاهر: و علینا ثلاثون حجة راجلین.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۶۷

لم تجدانى كما أردتما، فلمّا دخلا على المأمون، قالا: يا أمير المؤمنين أنّا قصدنا الرضا (عليه السّلام) و جربناه و أردنا أن نقف على ما يضمره لك فقلنا و قال.

فقال المأمون: وفقتما، فلمّا خرجا من عند المأمون، قصده الرضا (عليه السلام) و اخليا المجلس و أعلمه ما قالا و امره أن يحفظ نفسه منهما، فلمّا سمع ذلك من الرضا (عليه السّلام) علم انّ الرضا (صلوات اللّه عليه) هو الصادق «۱».

هذه سبعة بسبعة «۲»، و الذى حصل لى بعد التأمّل فى هذه الاخبار فى المقامين أن هشام بن إبراهيم المشرقى ثقة صاحب كتاب و هو الموجود فى الأسانيد و يلقّب بالعباسى، و هناك هشام بن إبراهيم أخر يلقّب بالعباسى أيضا و هو الذى كان مستقيما أو منافقا، ثم أظهر النصب و العداوة و التزندق، و كان من جملة رجال الدولة و أعوان العباسيّة، و الذى يدل على تعدّد العباسى أمور:

أ- ان أحدهما مشرقى أى من أهل الشرق و المراد به خراسانى و ما والاها من أهل ختّل كسكّر فى القاموس «۳» و غيره، بلد بما وراء النهر، و قد خرج منه جماعة من العلماء و المحدثين و منهم إبراهيم بن محمّد بن العباس الختلى من مشايخ أبى عمرو الكشى، و الثانى راشدى همدانى و همدان من بلاد الجبل.

ب- إنّ وجه تسمية المشرقى بالعباسى انه كتب لنجاة نفسه من هارون كتابا اثبت فيه امامة عباس فنجى منه كما مرّ عن الكشى و إن اشتبه عليه فذكره فى ذيل ما ورد فى ذم الآخر، و اما الثانى فوجه التسمية تأديبه العباس ابن

---

(۱) عيون اخبار الرضا عليه السلام ۲: ۱۶۷/ ۳۰.

(۲) اى: سبعة أخبار فى توثيقه، و سبعة أخرى فى ذمه، و قد تقدم ذكرها جميعا.

(۳) قال فى القاموس المحيط، (ختله): و الختل بالكسر الكنّ و حجر الأرنب، و كسكّر: كورة بما وراء النهر، و ضبطها بعضهم بالفتح، و فى معجم البلدان، ختل: و الختل بالضم كورة ما وراء النهر فى تخوم السند، فلاحظ.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۳۶۸

المأمون «۱».

ج- عدم تعرّض النجاشى لنقل طعن و ذمّ فى العباسى الذى صرّح بأنّه المشرقى، و احتمال عدم وقوفه على ما فى الكشى و الكافى و العيون و قرب الاسناد فاسد جدّا، و عدم افراده المذموم بالترجمة لعدم دخوله فى الرواة و المحدثين و المؤلّفين، و لذا قلنا: إنّ الموجود فى الأسانيد هو العباسى المشرقى و إنّما الخلط و الاشتباه جاء من الكشى، فقال فى العنوان ما روى فى هشام بن إبراهيم العباسى من أصحاب الرضا (عليه السّلام)، فذكر فيه اخبار الذم و بعض اخبار المدح «۲».

و قال فى عنوان آخر: ما روى فى هشام بن إبراهيم المشرقى من أصحاب الرضا (عليه السّلام)، و ذكر فيه قصّة الوثاقة مع أنّه صرّح فى ترجمة جعفر بن عيسى ابن يقطين: ان هشام بن إبراهيم الختلى هو المشرقى العباسى «۳»، فاتّضح- بحمد اللّه تعالى- تعدّده و وثاقة المشرقى و عدم المضرّة فى الاشتراك فى صورة الإطلاق لعدم دخول الزنديق فى زمرة الرواة و أرباب الكتب، مع أنّ الصدوق ذكر الطريق الى صاحب الكتاب المعدود من الكتب المعتمدة «۴»، هذا ما عندنا.

و امّا الأصحاب فلهم فى مقام الجمع بين الطائفتين وجوه:

أ- الجمع بين الوثاقة و الزندقة و الحكم بالاتحاد، ففى الخلاصة: هشام ابن إبراهيم العباسى بالسين المهملة، روى الكشى- و ذكر الخبر الأول و الثالث- عن الرضا (عليه السّلام) انه زنديق، و قال: قال ابن الغضائرى:

---

(۱) رجال الكشى ۲: ۷۹۱/ ۹۶۰.

(۲) رجال الكشى ۲: ۷۹۰/ ۹۵۶.

(۳) رجال الکشی ۲: ۷۸۹/ ۹۵۵.

(۴) الفقیه ۱: ۳، من مقدمة الکتاب.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۶۹

هشام بن إبراهیم العباسی صاحب یونس، طعن علیه و الطعن عندی فی مذهبه لا فی نفسه «۱».

و ابن داود ذکر ما فی النجاشی فی القسم الأول «۲» و ما فی الغضائری فی القسم الثانی، قال: و الطعن عندی فی مذهبه لا فی ثقته «۳» و تبعهما بعضهم و فیه- مضافا الی ما مرّ- إنّ الوثاقة تجتمع مع المذاهب الفاسدة و لکن لا تجتمع مع الکذب الصریح و لو بالمعنی الأعمّ و قد مرّ ابتلاؤه بالکذب العمدی فی غیر واحد من الاخبار.

ب- الحکم بالاتحاد و حمل اخبار الذم علی التقیّة، قال التقی المجلسی فی الشرح- بعد ذکر حدیث الغناء- و الظاهر أنّ هشام لمّا سمع هذا و لم یبالغ (علیه السّلام) فیه تقیّة، فهم أنّه لیس بحرام لان الدنیا کلّها باطل، و سبّه (علیه السّلام) بالزندیق لکونه مشهورا بالتشیّع فکأنّه یدفعه عن نفسه لئلا یصل الیه ضرر، کما رواه فی القویّ عن صفوان، و ذکر الخبر الثانی فی الذم، و بعد قوله (علیه السّلام) بالحسن و الحسین، ای بإمامتهما، ثم الثالث و بعد قوله زندیقا، ای شیعة باعتقاد العامّة، ثم الرابع، و قال فی آخره: و لو لم یکن للتقیّة کیف یمکن لمثله ان یقول له (علیه السّلام) مثل هذا الکلام و لم یقل له المأمون علیه اللعنة مثل هذا، و هذا لکونه (علیه السّلام) یعلم أنّه شیعة له، و کان (علیه السّلام) یرضی بان یقول له (علیه السّلام) أمثال هذا لیدفع عن نفسه

---

(۱) رجال العلامة: ۲۶۳/ ۳ و فیه: هشام بن إبراهیم العیاشی، بالشین المهملة. و ما نقل فیه عن الغضائری- و سیأتی- بلفظ: العیاشی أیضا.

و هذا من أغلاط الطبع قطعا، لان قوله: (المهملة) قرینة علی ارادة السین لا الشین کما هو واضح، ثم قلب الباء الموحدة الی الیاء المثناة من تحت- فی الموضعین- غلط آخر، فلاحظ.

(۲) رجال ابن داود: ۱۹۹/ ۱۶۶۷.

(۳) رجال ابن داود: ۲۸۳/ ۵۴۴.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۷۰

توهم التشیّع.

ثم ذکر وجه التسمیة المشرقی بالعباسی، و قال: فظهر انه کان یسمّی بهشام و هاشم، فالخبر [حسن] کالصحیح، أو ضعیف علی الظاهر من هذه الأقوال، و الظاهر من الاخبار و أقاویل الأصحاب ان أمثال هذه اولی ممّا فعل سعید بن جبیر لکن الطبع ارضی ممّا فعله و اللّه یعلم و إن کان الأظهر التخییر و إن کان الأشهر وجوب التقیّة، انتهی «۱».

و ظاهر التعلیقة تصدیقه و إن کان فی بعض کلماته إشارة الی ما اخترناه «۲» و کیف کان ففیه- مضافا الی التکلّفات البعیدة و التأویلات البشعة و عدم شدّة التقیّة فی عصره (علیه السّلام)- إنّ خبر الریان فی قرب الاسناد و قصّته مع زکریا بن آدم غیر قابل للحمل علی التقیّة صدرا و ذیلا، فلاحظ.

ج- ما یظهر من المدقق الشیخ محمّد فی شرح الاستبصار و غیره أنّهم ثلاثة، قال: أقول: ان الذی یفهم من الکشی أن هشام بن إبراهیم المشرقی هو ابن إبراهیم البغدادی، و النجاشی- کما تقدّم- قال: هاشم «۳» بن إبراهیم العباسی الذی یقال له المشرقی، و ظاهر الحال أنّه ظنّ الاتحاد، فیکون هو الزندیق المذکور فی روایات الکشی، و الأمر لا یخلو من اشکال، فقول شیخنا «۴» أیّده اللّه: فتأمّل، لا یبعد أن یکون قول النجاشی: الذی یقال له المشرقی، لا یدلّ علی الاتحاد مع المشرقی، بل المشرقی وصف للرجلین، ثم ان کلام شیخنا مبنی علی بعض نسخ النجاشی، و الّا ففی بعضها: هشام بن إبراهیم العباسی- الی ان قال-: و الذی نظنّ إن النجاشی توهم فی أمر

الرجل،

(۱) روضة المتقين ۱۴: ۲۹۵.

(۲) تعليقة الوحيد البهبهانى على منهج المقال: ۳۶۰.

(۳) نسخة بدل: هشام.

(۴) اى: السيد الآميرزا محمّد الأسترابادى كما فى المنهج.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۳۷۱

انتهى «۱».

قال صاحب اكليل الرجال: و مقتضى اختلاف ظاهر العنوان أنّ الرجل ثلاثة: هاشم بن إبراهيم العباسى الذى يقال له المشرقى، و هشام بن إبراهيم العباسي و هو ليس بالمشرقي، و هشام بن إبراهيم المشرقى هو ليس بالعباسى «۲»، الى غير ذلك من الكلمات غير المحرّرة التى تشبه بعضها بعضا، و التعرض لنقلها و ما فيها من الخلط و الاشتباه يوجب التطويل، و لا أظن لمن تأمّل فيما اخترناه أن يختار غيره.

[۳۴۱] شما- و إلى هشام بن الحكم:

أبوه و محمّد بن الحسن رضى اللّه عنهما، عن سعد بن عبد اللّه و الحميرى جميعا، عن احمد بن محمّد بن عيسى، عن على بن الحكم و محمّد بن أبى عمير جميعا، عن هشام بن الحكم و كنيته أبو محمّد مولى بنى شيبان بياع الكرابيس تحوّل من بغداد إلى الكوفة «۳». السند ينشعب إلى ثمانية «۴» و كلّها صحيحة، و هشام عين الطائفة و وجهها

(۱) شرح الاستبصار للشيخ محمّد بن الشيخ حسن بن الشهيد الثانى: غير موجود لدينا.

أقول: و الكلام المنقول عنه وجدناه برمته فى تعليقة الشيخ محمّد بن الشيخ حسن نفسه على منهج المقال المخطوط لدينا ۳: ۴۷۸ ورقة- أ-.

(۲) اكليل الرجال: غير موجود لدينا.

(۳) الفقيه ۴: ۲۵، من المشيخة.

(۴) أى ثمانية طرق هى:

۱- أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن على بن الحكم، عن هشام بن الحكم.

۲- أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن أبى عمير، عن هشام بن الحكم.

۳- أبوه، عن الحميرى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن على بن الحكم، عن هشام بن الحكم.

۴- أبوه، عن الحميرى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن أبى عمير، عن هشام ابن الحكم.

و أربعة طرق اخرى فيها بدل أبوه: محمّد بن الحسن.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۳۷۲

و متكلّمها و ناصرها، من أرباب الأصول و له نوادر حكايات و لطائف مناظرات تطلب من محالّها.

[۳۴۲] شمب- و إلى هشام بن سالم:

أبوه و محمّد بن الحسن بن احمد ابن الوليد رضى اللّه عنهما، عن سعد بن عبد اللّه و عبد اللّه بن جعفر الحميرى جميعا، عن يعقوب

بن يزيد و الحسن بن طريف و أيوب بن نوح، عن النضر ابن سويد، عنه «۱».

و عن أبيه، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن أبى عمير و على ابن الحكم جميعا، عن هشام بن سالم الجواليقى «۲».

السندان ينشعبان إلى أربعة عشر «۳» كلّها صحيحة على الأصح من وثاقة

---

(۱) الفقيه ۴: ۸ من المشيخة.

(۲) الفقيه ۴: ۸ من المشيخة.

(۳) أما السند الأول:

۱- أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن يعقوب بن يزيد، عن النضر بن سويد، عنه.

۲- أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن الحسن بن طريف، عن النضر بن سويد، عنه.

۳- أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن أيوب بن نوح، عن النضر بن سويد، عنه.

۴- أبوه، عن عبد اللّه بن جعفر الحميرى، عن يعقوب بن يزيد، عن النضر بن سويد، عنه ۵- أبوه، عن عبد اللّه بن جعفر الحميرى، عن الحسن بن طريف، عن النضر بن سويد، عنه.

۶- أبوه، عن عبد اللّه بن جعفر الحميرى، عن أيوب بن نوح، عن النضر بن سويد، عنه.

و ستة طرق أخرى فيها بدل أبوه: محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد.

اما السند الثانى:

۱- أبيه، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن أبى عمير، عن هشام بن سالم الجواليقى.

۲- أبيه، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن على بن الحكم، عن هشام بن سالم الجواليقى.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۷۳

ابن هاشم، و ابن سالم ثقة ثقة فى النجاشى «۱»، و الخلاصة «۲»، صاحب أصل.

يروى عنه: ابن أبى عمير «۳»، و صفوان «۴»، و النضر «۵»، و ابن محبوب «۶»، و يونس «۷»، و الحسن بن على «۸»، و الحلبى «۹»، و جعفر بن بشير «۱۰»، و البزنطى «۱۱»، و حمّاد بن عثمان «۱۲»، و الحسين بن سعيد «۱۳»، و ابن بزيع «۱۴»، و ابن جندب «۱۵»، و الحجال «۱۶»، و غيرهم من الأجلّاء فهو منهم.

[۳۴۳] شمج- و إلى ياسر الخادم:

أبوه، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ياسر خادم الرضا (عليه السّلام) «۱۷».

السند صحيح عندنا حسن على المشهور.

---

(۱) رجال النجاشى: ۴۳۴/ ۱۱۶۵.

(۲) رجال العلامة: ۱۷۹/ ۲.

(۳) تهذيب الأحكام ۱۰: ۱۶۳/ ۶۵۳.

(۴) الاستبصار ۳: ۳۷۴/ ۱۳۳۶.

(۵) تهذيب الأحكام ۵: ۳۰۴/ ۱۰۳۶.

(۶) الكافى ۸: ۲۴۳/ ۳۳۷، من الروضة.

(۷) تهذیب الأحکام ۱۰: ۹۷/ ۳۷۳.

(۸) تهذیب الأحکام ۵: ۱۳/ ۳۴.

(۹) تهذیب الأحکام ۷: ۱۲۲/ ۵۳۳.

(۱۰) تهذیب الأحکام ۲: ۳۸۲/ ۱۵۹۵.

(۱۱) الکافی ۴: ۶۹/ ۲.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۲: ۳۰۲/ ۱۲۱۸.

(۱۳) تهذیب الأحکام ۱۰: ۲۰۸/ ۸۲۱.

(۱۴) الإستبصار ۱: ۴۷۳/ ۱۸۲۸.

(۱۵) الفقیه ۴: ۲۴۱/ ۷۶۷.

(۱۶) رجال الکشی ۲: ۵۶۵/ ۵۰۱.

(۱۷) الفقیه ۴: ۴۸، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۷۴

و یاسر له مسائل عن الرضا (علیه السّلام)- ذکره الفهرست «۱»، و النجاشی- یرویها عنه احمد بن محمّد البرقی «۲».

و یروی عنه من الأجلّة: علی بن إبراهیم «۳»، و أبوه «۴»، و الجلیل احمد ابن إسحاق الأشعری الوکیل کما فی التهذیب فی باب کیفیّة الصلاة من أبواب الزیادات «۵»، و یعقوب بن یزید «۶»، و احمد بن عمر الحلال «۷»، و نوح بن شعیب «۸»، و احمد بن محمّد «۹»، و سهل بن زیاد «۱۰».

و فی الخلاصة: و عن رفاعة بن موسی النخّاس صحیح، و کذا عن زیاد ابن سوقة، و کذا عن حمّاد بن عثمان، و کذا عن یاسر الخادم «۱۱»، و فی الشرح:

فالخبر حسن کالصحیح، و الظاهر أنّه بملاحظة إبراهیم الثقة علی الأصح «۱۲».

و روی الصدوق فی العیون عن أبیه و علی بن عبد اللّه الورّاق، عن سعد ابن عبد اللّه، عن علی بن الحسین الخیّاط، عن إبراهیم بن محمّد بن عبد اللّه ابن موسی بن جعفر (علیهما السلام)، عن یاسر الخادم، عن أبی الحسن

---

(۱) فهرست الشیخ: ۱۸۳/ ۷۹۷.

(۲) رجال النجاشی: ۴۵۳/ ۱۲۲۸.

(۳) أصول الکافی ۱: ۴۰۹/ ۸.

(۴) الکافی ۶: ۵۱۰/ ۱۲.

(۵) تهذیب الأحکام ۲: ۳۰۸/ ۱۰۵.

(۶) تهذیب الأحکام ۲: ۸۳/ ۲۴۱.

(۷) تهذیب الأحکام ۱۰: ۱۴۸/ ۵۹۰.

(۸) الکافی ۴: ۲۹۷/ ۸.

(۹) فهرست الشیخ: ۱۸۳/ ۷۹۷.

(۱۰) الکافی ۶: ۳۳۴/ ۱۰.

(۱۱) رجال العلامة: ۲۷۸، الفائدة الثامنة، من الخاتمة.

(۱۲) روضة المتقين ۱۴: ۲۹۷.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۳۷۵

العسكرى عن أبيه، عن جدّه على بن موسى الرضا (عليهم السّلام) انه كان يلبس ثيابه ممّا يلى يمينه، و ساق الخبر ثم قال: قال مصنّف هذا الكتاب رحمه اللّه ياسر الخادم قد لقى الرضا (عليه السّلام) و حديثه عن أبى الحسن العسكرى غريب انتهى «۱»، و هذا منه غريب فان على بن إبراهيم الباقى فى سنة سبع و ثلاثمائة كما صرّح به فى العيون يروى عن ياسر كثيرا فراجع.

[۳۴۴] شمد- و إلى ياسين [الضرير] «۲»:

أبوه و محمّد بن الحسن رضى اللّه عنهما، قالا: حدثنا سعد بن عبد اللّه و عبد اللّه بن جعفر الحميرى جميعا، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن ياسين الضرير البصرى «۳».

ابن عيسى ثقة فى (لا) «۴» فالسند صحيح.

و امّا ياسين الضرير الزيات البصرى ففى النجاشى: لقى أبا الحسن موسى (عليه السّلام) لما كان بالبصرة و روى عنه و صنّف هذا الكتاب المنسوب اليه، ثم ذكر الطريق اليه «۵»، و ذكره فى الفهرست أيضا مع الكتاب و الطريق «۶» و لم يغمزا عليه بشىء.

و يروى عنه احمد بن محمّد بن عيسى المعلوم حاله فى التثبت فى النقل كما

---

(۱) عيون اخبار الرضا عليه السلام ۱: ۳۱۵/ ۹۱.

(۲) فى الأصل: الضريرى، و ما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما فى المصدر و سائر كتب الرجال، و الظاهر انه من اشتباه الناسخ لما سيأتى فى الطريق و بعده من ذكره صحيحا، فلاحظ.

(۳) الفقيه ۴: ۱۲۷، من المشيخة.

(۴) تقدم برقم: ۳۱.

(۵) رجال النجاشى: ۴۵۳/ ۱۲۲۷.

(۶) فهرست الشيخ: ۱۸۳/ ۷۹۵.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۳۷۶

فى الكافى فى باب كفّارة ما أصاب المحرم من الطير «۱»، و فى التهذيب فى باب الطواف «۲»، و فى باب فضل التجارة «۳»، و فى الاستبصار فى باب إنه لا ربا بين المسلم و بين أهل الحرب «۴»، و حريز كما فى الكافى فى باب ما يهدى الى الكعبة «۵»، و فى التهذيب فى باب الوصيّة المبهمة «۶»، و فى كثير من الأسانيد روايته عن حريز.

قال فى الجامع: و هذا من المواضع التى روى فيها متعاكسا «۷»، و سعد بن عبد اللّه فى التهذيب فى باب كيفيّة الصلاة من أبواب الزيادات «۸»، و على بن إبراهيم ذكره المحقق السيد صدر الدين العاملى و نسبه الى الكافى فى باب الرضا بالقضاء و لم أجده فيه «۹»، و لا يخلو عن غرابة أيضا.

و من هذه الامارات لا يبعد استظهار الوثاقة أو ما يقرب منها، فالخبر حسن كما فى الشرح، و فيه: أو قوى كالصحيح على المشهور «۱۰».

[۳۴۵] شمه- و إلى يحيى بن أبى العلاء:

محمّد بن الحسن، عن [الحسين بن الحسن] «۱۱» بن ابان، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن

(۱) الکافی ۴: ۳۹۰/ ۷.

(۲) تهذیب الأحکام ۵: ۱۰۸/ ۳۵۱.

(۳) تهذیب الأحکام ۷: ۱۷/ ۷۵.

(۴) الاستبصار ۳: ۷۱/ ۲۳۶.

(۵) الکافی ۴: ۲۴۱/ ۱.

(۶) تهذیب الأحکام ۹: ۲۱۲/ ۸۴۱.

(۷) جامع الرواة ۲: ۳۲۲/ ۲۲۸۵، أقول: فی معجم رجال الحدیث ۲۰: ۱۲ فی ترجمة یاسین الضریر وجوها تنفی هذا التعاکس، و ان یاسین الذی روی عنه حریز هو لیس الضریر، فراجع.

(۸) تهذیب الأحکام ۲: ۲۹۴/ ۱۱۸۲.

(۹) لم نقف علیه فیه، و لا فی غیره أیضا.

(۱۰) روضة المتقین ۱۴: ۲۹۷.

(۱۱) فی الأصل: الحسن بن الحسین، و ما أثبتناه هو الصحیح الموافق لما فی المصدر و کتب الرجال، و قد ذکره المصنف- رحمه اللّه- صحیحا فی شرح طریق الصدوق- قدس سره- إلی إبراهیم ابن میمون فی (یج) و سیأتی قریبا مما یقوی وقوع الاشتباه من الناسخ، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۷۷

أیوب، عن ابان بن عثمان، عنه «۱».

أثبتنا وثاقة ابن أبان فی (یج) «۲»، فالسند صحیح.

و امّا یحیی، ففی النجاشی و تبعه الخلاصة: یحیی بن العلاء «۳»، و الظاهر انه سقط أبی من نسخته، فان الموجود فی غیره و الأسانید: أبی العلاء، و هو رازی، و أصله کوفی، ثقة فیهما، غیر مطعون فی غیرهما من رجال الشیخ «۴»، و الفهرست «۵» و غیرهما، و یروی عنه أبان کثیرا «۶»، و إسحاق بن عمّار «۷»، و جعفر بن بشیر «۸»، فالخبر صحیح مع انّ فی السند اثنین من أصحاب الإجماع.

[۳۴۶] شمو- و إلی یحیی بن أبی عمران:

محمّد بن علی ماجیلویه، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن یحیی بن أبی عمران- و کان تلمیذ یونس بن عبد الرحمن- «۹».

و محمّد و ابن إبراهیم ثقتان فی (لب) «۱۰» و (ید) «۱۱» فالسند صحیح.

(۱) الفقیه ۴: ۸۸ من المشیخة.

(۲) تقدم برقم: ۱۳.

(۳) انظر رجال النجاشی: ۴۴۴/ ۱۱۹۸ و رجال العلامة: ۱۸۲/ ۱۱.

(۴) رجال الشیخ: ۳۳۳/ ۷.

(۵) فهرست الشیخ: ۱۷۸/ ۷۷۸.

(۶) الفقیه ۴: ۸۸ من المشیخة.

(۷) تهذیب الأحکام ۴: ۲۱۷/ ۶۳۰.

(۸) الکافی ۳: ۱۹۷/ ۲.

(۹) الفقیه ۴: ۴۴، من المشیخة.

(۱۰) تقدم برقم: ۳۲.

(۱۱) تقدم برقم: ۱۴.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۷۸

و امّا یحیی فغیر مذکور إلّا أنّ فی أصحاب الرضا (علیه السّلام) و الخلاصة:

یحیی بن عمران الهمدانی یونسی «۱»، و الظاهر الاتحاد، لقوله: یونسی، أی تلمیذه، و لما رواه فی التهذیب فی باب کیفیّة الصلاة «۲»، و فی الاستبصار فی باب الجهر ببسم اللّه الرحمن الرحیم: عن علی بن مهزیار، عن یحیی بن [أبی] «۳» عمران الهمدانی، قال: کتبت الی أبی جعفر (علیه السّلام) «۴».

و روی هذا الخبر فی الکافی فی باب قراءة القرآن من کتاب الصلاة، عن علی بن مهزیار، عن یحیی بن أبی عمران الهمدانی. إلی آخره «۵»، فالظاهر- وفاقا لصاحب الجامع- أنّ لفظة أبی سقطت من قلم النساخ «۶»، و ذکره فی الفقیه أیضا فی باب ما یصلّی فیه و ما لا یصلّی فیه من الثیاب «۷» مثل ما فی المشیخة.

و کیف کان، فالخبر صحیح عند القدماء حسن عند المتأخرین، أو ضعیف.

[۳۴۷] شمز- و إلی یحیی [بن حسان] «۸» الأزرق:

أبوه، عن علی ابن إبراهیم بن هشام، عن أبیه، عن محمّد بن أبی عمیر، عن أبان بن عثمان، عنه «۹».

---

(۱) انظر: رجال الشیخ: ۳۹۵/ ۸ و رجال العلامة: ۱۸۱/ ۳.

(۲) تهذیب الأحکام ۲: ۶۹/ ۲۵۲.

(۳) ما أثبتناه بین المعقوفین من المصدر، و هو موافق لسائر کتب الرجال، و سیأتی التأکید علیه من المصنف (قدس سره) بعد قلیل، فلاحظ.

(۴) الاستبصار ۱: ۳۱۱/ ۳.

(۵) الکافی ۳: ۳۱۳/ ۲.

(۶) جامع الرواة ۲: ۳۳۴.

(۷) الفقیه ۱: ۱۷۰/ ۸۰۴.

(۸) هذا من زیادة الأصل علی المصدر، و سیأتی التنبیه علیه من المصنف (قدس سره) فلاحظ.

(۹) الفقیه ۴: ۱۱۸، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۷۹

السند صحیح عندنا بما مرّ غیر مرّة هکذا فی الوسائل من ذکر حسان فی صدر الکلام «۱»، و فی المشیخة: و ما کان فیه عن یحیی الأزرق. إلی آخره.

و یحیی الأزرق متکرّر فی الأسانید، و المعهود المذکور فی التراجم یحیی بن عبد الرحمن الأزرق، ففی النجاشی: یحیی بن عبد الرحمن الأزرق، کوفی ثقة، روی عن أبی عبد اللّه، و أبی الحسن (علیهما السلام)، له کتاب یرویه عدّة من أصحابنا «۲»، ثم ذکر طریقه، و فی الفهرست: یحیی بن عبد الرحمن الزرق، له کتاب أخبرنا به جماعة. إلی آخره «۳»، و لیس فیهما ذکر لابن حسان.

و فی أصحاب الصادق (علیه السّلام): یحیی بن عبد الرحمن الأزرق الأنصاری، مولی، کوفی «۴»، ثم ذکر یحیی بن حسان الکوفی، ثم یحیی بن حسان، ثم یحیی الأزرق «۵»، و لا شک أنّ الأخیر هو بعینه ابن عبد الرحمن و لم یصف الآخرین بالأزرق، ثم أنّ الصدوق لم یذکر طریقه الی یحیی بن عبد الرحمن صاحب الکتاب المذکور فی النجاشی و الفهرست المتکرّر فی الأسانید الذی یروی عنه الأجلّة، ثم لم نجد خبرا فی الأربعة «۶» - کما یظهر من المجامع «۷» - فی سنده یحیی بن حسان الأزرق، و جمیع ذلک یورث الظن القوی وفاقا للفاضل الخبیر الأردبیلی بأنّ کلمة حسان من طغیان القلم و ان الأصل

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۹: ۴۳۲.

(۲) رجال النجاشی: ۴۴۴/ ۱۲۰۰.

(۳) فهرست الشیخ: ۱۷۸/ ۷۷۷.

(۴) رجال الشیخ: ۳۳۳/ ۵.

(۵) رجال الشیخ: ۳۳۴/ ۱۷ و ۲۹ و ۳۰.

(۶) ای کتب الحدیث الأربعة.

(۷) الظاهر: زیادة المیم الأولی سهوا و المراد هو جامع الرواة علی ما سیأتی قریبا.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۸۰

عبد الرحمن «۱»، و ما فی الوافی «۲»، و الوسائل «۳» من ذکره فی أوّل الکلام من تصرّفهما.

و یروی عنه بعنوان یحیی الأزرق، أو یحیی بن عبد الرحمن الأزرق: أبان ابن عثمان «۴»، و حماد بن عثمان «۵»، و صفوان بن یحیی «۶»، و عبد اللّه بن بکیر «۷»، و علی بن الحسن بن رباط «۸»، و علی بن النعمان «۹»، و القاسم بن إسماعیل القرشی «۱۰».

[۳۴۸] شمح - و الی یحیی بن عباد المکّی:

محمّد بن موسی بن المتوکل، عن محمّد بن أبی عبد اللّه الأسدی الکوفی، عن موسی بن عمران النخعی، عن عمّه الحسین بن یزید، عنه «۱۱».

الثانی هو ابن جعفر الثقة فی (لو) «۱۲»، و النخعی غیر مذکور، و عمّه هو النوفلی المذکور فی (لز) «۱۳» و السند ضعیف علی المشهور.

و یحیی غیر مذکور إلّا فی أصحاب الصادق (علیه السّلام) «۱۴»، و فیه:

---

(۱) جامع الرواة ۲: ۳۲۷.

(۲) الوافی: لم نعثر علیه فیه.

(۳) وسائل الشیعة ۱۹: ۴۳۲.

(۴) الفقیه ۲: ۲۶۲/ ۱۲۷۵.

(۵) الاستبصار ۲: ۲۴۱/ ۸۴۰.

(۶) تهذیب الأحکام ۵: ۱۵۷/ ۵۲۰.

(۷) الاستبصار ۳: ۲۹۱/ ۱۰۲۶.

(۸) رجال النجاشی: ۴۴۴/ ۱۲۰۰.

(۹) تهذیب الأحکام ۷: ۳۴۵/ ۱۴۱۳.

(۱۰) فهرست الشیخ: ۱۷۸/ ۷۷۶.

(۱۱) الفقیه ۴: ۲۱، من المشیخة.

(۱۲) تقدم برقم: ۳۶.

(۱۳) تقدم برقم: ۳۷.

(۱۴) رجال الشیخ: ۳۳۵/ ۳۹.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۸۱

عبادة، و فی رجال البرقی «۱»: عبّاد کما هنا، و یروی عنه حنّان بن سدیر «۲»، و فی الشرح: فالخبر قوی «۳».

[۳۴۹] شمط- و الی یحیی بن عبد اللّه:

احمد بن الحسین القطان، عن احمد بن محمّد بن سعید الهمدانی مولی بنی هاشم، عن عبد الرحمن بن جعفر الجریری، عن یحیی بن عبد اللّه بن محمّد بن عمر بن علی بن أبی طالب (علیه السّلام) «۴».

أحمد الأول من مشایخ الصدوق فله ما لهم من الوثاقة، أو المدح القریب منها، مضافا الی کثرة الطرق إلی أحمد الثانی و هو ابن عقدة الثقة الجلیل الزیدی المعروف کما مرّ فی ترجمته فی (یط) «۵»، و منها یظهر تثبته فی النقل، فیستظهر منه حسن حال الجریری الغیر المذکور، فالسند قوی جدّا.

و امّا یحیی فذکره الشیخ فی أصحاب الصادق (علیه السّلام) «۶»، و منه و من روایة ابن عقدة کتابه بتوسط الجریری، یظهر أنه من الأربعة الآلاف الذین ذکرهم ابن عقدة و وثقهم من أصحاب الصادق (علیه السّلام) و یعبّر عنه فی کتب الأنساب «۷»: بیحیی الصالح، و هو والد محمّد الصوفی جدّ الشیخ الجلیل أبی الحسن العمری النسابة صاحب کتاب المجدی فی النسب، فالخبر حسن، و فی الشرح: قوی «۸».

---

(۱) رجال البرقی: ۳۱.

(۲) الکافی ۷: ۲۴۳/ ۱.

(۳) روضة المتقین ۱۴: ۲۹۹.

(۴) الفقیه ۴: ۲۵.

(۵) تقدم برقم: ۱۹.

(۶) رجال الشیخ: ۳۳۲/ ۳.

(۷) کتاب المجدی فی الأنساب: ۲۸۱.

(۸) روضة المتقین ۱۴: ۲۹۹.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۸۲

[۳۵۰] شن- و إلی یعقوب بن شعیب:

محمّد بن الحسن رضی اللّه عنه، عن الحسن بن متّیل، عن محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب، عن جعفر ابن بشیر، عن حمّاد بن عثمان، عن یعقوب بن شعیب بن میثم الأسدی و هو مولی کوفی «۱».

السند صحيح بالاتفاق.

و أبو محمّد يعقوب بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار ثقة في النجاشى «۲»، و الخلاصة «۳»، و يروى عنه ابن أبى عمير «۴»، و صفوان بن يحيى «۵»، و حماد بن عثمان «۶»، و أبان بن عثمان «۷»، و يونس بن عبد الرحمن «۸»، و عبد اللّه بن المغيرة «۹»، و فضالة بن أيوب «۱۰»، و عبد اللّه بن بكير «۱۱».

و من أضرابهم على بن النعمان «۱۲»، و محمّد بن سنان «۱۳»، و الحسن بن

---

(۱) الفقيه ۴: ۷۸، من المشيخة.

(۲) رجال النجاشى: ۴۵۰/ ۱۲۱۶.

(۳) رجال العلامة: ۱۸۶/ ۶.

(۴) رجال النجاشى: ۴۵۰/ ۱۲۱۶.

(۵) الفقيه ۳: ۱۹۴/ ۷۲۲.

(۶) الفقيه ۴: ۷۸، من المشيخة.

(۷) الاستبصار ۳: ۷۷/ ۲۵۶.

(۸) أصول الكافى ۲: ۳۳۵/ ۱.

(۹) تهذيب الأحكام ۳: ۲۹۶/ ۸۹۹.

(۱۰) لم نظفر بروايته عنه، و في التهذيب ۷: ۲۰۱/ ۸۸۶ بتوسط ابان.

(۱۱) تهذيب الأحكام ۸: ۲۱۹/ ۲۸۷.

(۱۲) الاستبصار ۳: ۷۵/ ۲۵۱.

(۱۳) أصول الكافى ۲: ۴۲۹/ ۲۸.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۳۸۳

محمّد بن سماعة «۱»، و محمّد بن أبى حمزة «۲»، و إبراهيم بن هاشم «۳»، و عبد الحميد الطائى «۴»، و عبد اللّه بن الوضاح «۵»، و سيف بن عميرة «۶»، و داود بن فرقد «۷»، و الحسن بن الميثمى «۸»، و محمّد بن عبد الجبار «۹»، و غيرهم.

[۳۵۱] شنا- و إلى يعقوب بن ميثم «۱۰»:

محمّد بن موسى بن المتوكل، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن أبى عمير، عنه.

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن يعقوب، بن يزيد، عن محمّد بن أبى عمير عنه «۱۱».

---

(۱) فهرست الشيخ: ۱۸۰/ ۷۸۵.

(۲) الاستبصار ۲: ۳۰۹/ ۱۱۰۰.

(۳) تهذيب الأحكام ۱: ۱۳۹/ ۳۸۹.

(۴) أصول الكافى ۱: ۱۷۱/ ۲.

(۵) تهذيب الأحكام ۶: ۳۷۲/ ۱۰۸۰.

(۶) أصول الكافى ۲: ۱۴۱/ ۵.

(۷) الکافی ۳: ۳۳۷/ ۴.

(۸) لم نظفر بروایة الحسن المیثمی عنه، و ما وجدناه روایة ابنه احمد بن الحسن المیثمی عن یعقوب ابن شعیب کما فی أصول الکافی ۲: ۳۶۵/ ۴، و لعله هو المراد فسقط من النساخ سهوا، أو کان فی نسخة المصنف فی الکافی هکذا- و اللّه العالم-.

(۹) لم نظفر علی روایته عنه مباشرة، و ما وقفنا علیه روایته عنه بواسطة علی بن النعمان کما فی تهذیب الأحکام ۴: ۲۰۱/ ۴۵۱.

(۱۰) کذا فی الأصل، و فی المصدر: عیثم، و الصحیح هو عثیم بتقدیم الثاء علی الیاء کما یظهر فی سائر موارده فی کتب الحدیث زیادة علی ما نص علیه علماء الرجال، انظر جامع الرواة ۲:

۳۴۹، و روضة المتقین ۱۴: ۲۹۹، و معجم رجال الحدیث ۲۰: ۱۴۳، و انظر موارده کذلک فی الفقیه ۱: ۱۵/ ۳۰ و ۳۲ و تهذیب الأحکام ۱: ۲۳۳/ ۶۷۴، ۱: ۲۴۵/ ۷۰۷، ۱:

۴۱۹/ ۱۳۲۵ و الاستبصار ۱: ۳۱/ ۸۴، ۱: ۴۱/ ۱۱۴ و فیها جمیعا عثیم لا عیثم، فلاحظ.

(۱۱) الفقیه ۴: ۶، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۸۴

الأول صحیح علی الأصح، و الثانی بالاتفاق.

و روایة ابن أبی عمیر من أمارات الوثاقة، فالخبر صحیح، و یروی عنه أیضا أبان بن عثمان کما فی التهذیب فی باب تطهیر الثیاب «۱».

و صحّح العلامة فی الخلاصة الطریق المذکور «۲»، و قال السید الداماد:

و یعلم حسن حاله و صحة حدیثه من عد العلامة فی الخلاصة طریق [الصدوق] «۳» فی الفقیه الیه صحیحا و من استصحاح الأصحاب اخبارا هو فی طریقها «۴».

[۳۵۲] شنب- و إلی یعقوب بن یزید:

أبوه و محمّد بن الحسن رضی اللّه عنهما، عن سعد بن عبد اللّه و عبد اللّه بن جعفر الحمیری و محمّد بن یحیی العطار و احمد بن إدریس رضی اللّه عنهم، عنه «۵».

رجال السند و یعقوب من أجلّاء المشایخ و الثقات الإثبات و الخبر صحیح بالاتفاق.

[۳۵۳] شنج- و إلی یوسف [بن إبراهیم] «۶» الطاطری:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن إبراهیم بن هاشم، عن محمّد بن سنان، عنه «۷».

السند صحیح عندنا بما مرّ فی (ید) «۸»، و (کو) «۹» حسن أو ضعیف عند

---

(۱) الصحیح باب تطهیر المیاه کما فی تهذیب الأحکام ۱: ۲۳۳/ ۶۷۴.

(۲) رجال العلامة: ۲۷۹، الفائدة الثامنة من الخاتمة.

(۳) فی الأصل: أصحاب الصادق، و هو اشتباه، و الصحیح ما أثبتناه علی ما لا یخفی.

(۴) الرواشح السماویة: ۴۷.

(۵) الفقیه ۴: ۱۱۵، من المشیخة.

(۶) من زیادة الأصل علی المصدر، و هو کذلک کما یظهر من سائر کتب الرجال التی تعرضت لذکره.

(۷) الفقیه ۴: ۱۱۸، من المشیخة.

(۸) تقدم برقم: ۱۴.

(۹) تقدم برقم: ۲۶.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۸۵

المشهور، و یوسف أبو داود مذکور فی أصحاب الصادق (علیه السّلام)، فیحتمل قویّا أنّ کونه من الأربعة الآلاف، و یروی عنه صفوان بن یحیی فی التهذیب فی باب ما تجوز الصلاة فیه من اللباس «۱»، و فی الکافی فی باب اللباس من کتاب الزی و التجمل «۲»، و لا یروی إلّا عن ثقة، فالخبر صحیح، و یروی عنه الجلیل الثقة العین: العیص بن القاسم البجلی «۳».

[۳۵۴] شند- و إلی یوسف بن یعقوب:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن محمّد بن عیسی بن عبید، عن محمّد بن سنان، عن یوسف بن یعقوب أخی یونس بن یعقوب و کانا فطحیّین «۴».

السند صحیح بما مرّ فی (لا «۵»، و (کو) «۶».

و امّا یوسف ففی أصحاب الکاظم (علیه السّلام) واقفی «۷»، و ذکره فی أصحاب الصادق (علیه السّلام) «۸»، و لم أر ما یوجب الاعتماد علیه الّا کونه من

---

(۱) تهذیب الأحکام ۲: ۲۰۸/ ۸۱۷.

(۲) الکافی ۶: ۴۴۲/ ۷.

(۳) الکافی ۶: ۴۵۱/ ۵.

(۴) الفقیه ۴: ۱۰۵، من المشیخة.

(۵) تقدم برقم: ۳۱.

(۶) تقدم برقم: ۲۶.

(۷) رجال الشیخ: ۳۶۴/ ۱۷.

(۸) رجال الشیخ: ۲۷۴/ ۲۲، فی ترجمة أخیه قیس قال: قیس و یوسف و یونس بنو یعقوب بن قیس البجلی الدهنی مولی أبو عمارة.

و قد مر عن الصدوق «قدس سره» القول بفطحیته مع أخیه یونس، و فی الکشی عن حمدویه ۲: ۶۸۲/ ۷۲۰ ان یونس بن یعقوب فطحی کوفی، و فی النجاشی فی ترجمة یونس بن یعقوب: ۴۴۶/ ۱۲۰۷ قال: و کان قد قال بعبد اللّه و رجع، و هو یعنی بعبد اللّه: عبد اللّه بن جعفر الافطح، و یبدو من هذا ان الشیخ «قدس سره» قد انفرد فی القول بوقفه کما تقدم.

و الظاهر ان یوسف هذا یختلف عن یوسف بن یعقوب الذی ذکره البرقی فی رجاله: ۲۹ و عده من أصحاب الصادق علیه السّلام، و ضعفه ابن داود: ۲۸۵/ ۵۶۰ نقلا عن الغضائری، لأن الأخیر جعفی و المعنی هنا هو البجلی. فلاحظ.

و لمزید الفائدة ینظر معجم رجال الحدیث ۲۰: ۱۷۶ و ۲۲۸.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۸۶

أصحاب الصادق (علیه السّلام)، و تکرّر روایة أخیه الفقیه یونس عنه «۱»، و عدّ الصدوق کتابه من الکتب المعتمدة «۲»، فالخبر قوی أو ضعیف «۳».

[۳۵۵] شنه- و إلی یونس بن عبد الرحمن:

ما يأتى، اعلم ان الصدوق نسى أن يذكر طريقه الى يونس و هو موجود فى الفهرست، فأخذه صاحب الوسائل منه و أدرجه فى المشيخة، و قال: و ما كان فيه عن يونس بن عبد الرحمن فلم يذكره الصدوق، و لكن ذكره الشيخ فى الفهرست، فقال- بعد ما ذكره- له كتب كثيرة أكثر من ثلاثين- الى ان قال-:

أخبرنا بجميع كتبه و رواياته جماعة، عن محمّد بن على بن الحسين، عن محمّد بن الحسن و احمد بن محمّد بن الحسن، عن أبيه، عنه.

و أخبرنا بذلك ابن أبى جيد، عن محمّد بن الحسن، عن سعد بن عبد اللّه و الحميرى و على بن إبراهيم و محمّد بن الحسن الصفار كلّهم، عن إبراهيم ابن هاشم، عن إسماعيل بن مرار و صالح بن السندى، عن يونس.

و رواها محمّد بن على بن الحسين، عن حمزة بن محمّد العلوى و محمّد ابن على ماجيلويه، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل و صالح، عن يونس.

و أخبرنا ابن أبى جيد، عن محمّد بن الحسن، عن الصفار، عن محمّد بن

---

(۱) وردت رواية أخيه عنه فى الكافى ۶: ۳۸۵/ ۴، و الفقيه ۳: ۲۲۲/ ۱۰۳۴، و تهذيب الأحكام ۹: ۹۲/ ۳۹۳.

(۲) الفقيه ۱: ۳، من المقدمة.

(۳) روضة المتقين ۱۴: ۳۰۱.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۳۸۷

عيسى بن عبيد، عن يونس، انتهى «۱».

قلت: الطريق الأخير غير مناسب ذكره هنا الّا ان يقال انّ الصدوق يروى عن ابن الوليد كلّما رواه، و فى مشيخة التهذيب طرق أخرى تأتى إن شاء اللّه فى الفائدة الآتية مع ذكر ما يتعلّق بها و بما فى الفهرست و مشيخة الاستبصار.

[۳۵۶] شنو- و إلى يونس بن عمّار:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد ابن أبى عبد اللّه، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطيّة، عن أبى الحسن يونس بن عمّار بن (العيص) «۲» الصيرفى التغلبى الكوفى و هو أخو إسحاق بن عمّار «۳».

مالك بن عطيّة ثقة لا طعن فيه، فالسند صحيح.

و يونس مذكور فى أصحاب الصادق (عليه السّلام) «۴»، و فى النجاشى فى ترجمة أخيه إسحاق: ثقة، و اخوته يونس و يوسف و قيس و إسماعيل، و هو فى بيت كبير من الشيعة «۵».

و يروى عنه يونس بن عبد الرحمن فى الكافى فى باب من حافظ على صلاته «۶»، و ابن أبى عمير فيه فى باب الكتمان «۷»، و فى النهى عن القول بغير

---

(۱) انظر فهرست الشيخ: ۱۸۱/ ۸۰۹ و وسائل الشيعة ۱۹: ۴۳۴/ ۳۵۲.

(۲) كذا فى الأصل، و الصحيح الموافق للمصدر و روضة المتقين ۱۴: ۳۰۱ هو (الفيض) و الظاهر ان نسخة المصنف من الفقيه هكذا لما سيأتى من التنبيه عليه، فلاحظ.

(۳) الفقيه ۴: ۷۴، من المشيخة.

(۴) رجال الشيخ: ۳۳۷/ ۶۷.

(۵) رجال النجاشی: ۷۱/ ۱۶۹.

(۶) الکافی ۳: ۲۶۸/ ۳.

(۷) أصول الکافی ۲: ۱۷۶/ ۳.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۸۸

علم «۱»، و الحسن بن محبوب فیه فی باب ما یحل للمملوک النظر الیه من مولاته «۲»، و فی الروضة بعد حدیث محاسبة النفس «۳»، و عثمان بن عیسی فیه فی باب الشکر «۴»، و فی التهذیب فی باب الزیادات فی فقه النکاح «۵»، و الأربعة من أصحاب الإجماع، و ثانیهم لا یروی إلّا عن ثقة مع أنّ فی السند الحسن بن محبوب، فالخبر صحیح أو فی حکمه.

و یروی عنه أیضا علی بن رئاب «۶»، و مالک بن عطیّة «۷»، و یظهر من کثیر من الاخبار حسن حاله و اختصاصه بهم (علیهم السلام) و شفقتهم علیه.

ففی الکافی فی کتاب الدعاء: عن محمّد بن یحیی، عن احمد بن محمّد، عن علی بن الحکم، عن مالک بن عطیّة، عن یونس بن عمّار، قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): جعلت فداک هذا الذی قد ظهر بوجهی یزعم الناس ان اللّه عزّ و جلّ لم یبتل به عبدا له فیه حاجة، فقال لی: لا لقد کان مؤمن آل فرعون مکتع الأصابع فکان یقول هکذا و یمدّ یده و یقول: یا قوم اتّبعوا المرسلین، قال: ثم قال: إذا کان الثلث الأخیر من اللیل فی أوّله فتوضأ و قم الی صلاتک التی تصلّیها، فإذا کنت فی السجدة الأخیرة من الرکعتین الأولیین، فقل و أنت ساجد:

یا علی یا عظیم یا رحمن یا رحیم یا سامع الدعوات و یا معطی الخیرات

---

(۱) أصول الکافی ۱: ۳۴/ ۸.

(۲) الکافی ۵: ۵۳۱/ ۴.

(۳) الکافی ۸: ۱۴۴/ ۱۱۳.

(۴) أصول الکافی ۲: ۸۰/ ۲۵.

(۵) تهذیب الأحکام ۷: ۴۶۰/ ۱۸۴۲.

(۶) لم نعثر علی روایته عنه.

(۷) أصول الکافی ۲: ۱۲۱/ ۸.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۸۹

صلّ علی محمّد و آل محمّد، و أعطنی من خیر الدنیا و الآخرة ما أنت أهله، و اصرف عنّی من شرّ الدنیا و الآخرة ما أنت اهله، و اذهب عنی هذا الوجع، [و سمه] «۱» فإنه قد غاظنی و حزننی، و ألحّ فی الدعاء، قال: فما وصلت الی الکوفة حتی اذهب اللّه به عنی کلّه «۲».

و رواه أیضا فی باب شدّة ابتلاء المؤمن بهذا السند و المتن الّا انّ فیه احمد ابن محمّد بن عیسی «۳».

و فیه فی باب حقّ المرأة علی الزوج بإسناده عن یونس بن عمّار، قال:

زوجنی أبو عبد اللّه (علیه السّلام) جاریة کانت لإسماعیل ابنه، فقال: أحسن إلیها، فقلت: و ما الإحسان إلیها؟ قال: أشبع بطنها، و اکس جثّتها «۴»، و اغفر ذنبها، ثم قال: اذهبی وسطک اللّه ماله «۵».

و فیه بإسناده عنه، قال: وصفت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام) من یقول بهذا الأمر ممّن یعمل عمل السلطان، فقال: إذا ولّوکم یدخلون علیکم المرفق و ینفعونکم فی حوائجکم، قال: قلت: منهم من یفعل ذلک، و منهم من لا یفعل، قال: من لا یفعل ذلک فابرؤا منه برأ

اللّه منه «۶».

و فيه في الصحيح عنه، قال: قلت لأبي عبد اللّه (عليه السّلام): أنّ لي جارا من قريش من آل محرز قد نوّه باسمي و شهرني كلّما مررت به، قال: هذا

(۱) في الأصل: و همه، و ما أثبتناه من المصدر، و المعنى اى و اذكر اسم ما ظهر بوجهك.

(۲) أصول الكافي ۲: ۴۱۱/ ۴.

(۳) أصول الكافي ۲: ۲۰۰/ ۳۰.

(۴) نسخة بدل: جسمها.

(۵) الكافي ۵: ۵۱۱/ ۴.

(۶) الكافي ۵: ۱۰۹/ ۱۴ و فيه يونس بن حماد لكنّ الصحيح يونس بن عمار كما في التهذيب ۶: ۳۳۳/ ۹۲۳.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۳۹۰

الرافضي يحمل الأموال الى جعفر بن محمّد، قال: فقال لي: فادع اللّه عليه إذا كنت في صلاة الليل و أنت ساجد في السجدة الأخيرة من الركعتين الأوليين فاحمد اللّه عزّ و جلّ و مجّده و قل:

اللّهمّ ان فلان بن فلان قد شهرني و نوّه بي و غاظني و عرضني للمكاره، اللّهمّ اضربه بسهم عاجل تشغله به عني، اللّهمّ و قرّب اجله و اقطع أثره و عجّل ذلك يا ربّ الساعة الساعة، قال: فلما قدمنا الكوفة قدمنا ليلا- فسألت أهلنا عنه، قلت: ما فعل فلان؟ فقالوا: هو مريض، فما انقضى آخر كلامي حتى سمعت الصياح من منزلة، و قالوا: قد مات «۱».

و قد مرّ غير مرّة وجه الاستشهاد بأمثال هذه الاخبار على وثاقة الراوي، أو مدحه.

و من الغريب بعد ذلك ما في عدّة السيد الكاظمي حيث قال: بعد ذكر الطريق المذكور: و يونس هذا مجهول «۲»، مع أنّه ممّن عدّ رواية ابن أبي عمير من أمارات الوثاقة و أصرّ عليها و هكذا رواية الأجلّة.

و قال السيد الأجل بحر العلوم في رجاله- بعد نقل كلام النجاشي و غيره في بني عمّار- قال: و ظاهر كلام الجماعة سلامة مذهب الجميع، بل المستفاد من كلام النجاشي: و هو في بيت كبير من الشيعة، استقامة جميع أهل هذا البيت- الى أن قال-: و قوله: ثقة و اخوته يونس. لا يقتضي توثيق اخوته لاحتمال أن يكون يونس و ما بعده خبرا من الاخوة لا بدلا، نعم لو قال: ثقة هو و اخوته، لدلّ على ذلك، و في رجال ابن داود عن النجاشي و الكشي: ثقة هو و اخوته، و الوهم فيه ظاهر إذ ليس في الكشي من ذلك شي‌ء، و الموجود في

(۱) أصول الكافي ۲: ۳۷۱/ ۳.

(۲) العدة للكاظمي: ۱۷۲/ أ.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۳۹۱

النجاشي ما حكيناه لا ما حكاه، انتهى «۱».

قلت: قدّمنا في ترجمة الكشي في آخر الفائدة الثالثة اختلاف نسخ الكشي بالزيادة و النقيصة «۲»، و من الجائز وجوده في نسخته و ثبوت كلمة (هو) في نسخته من النجاشي، و هذا المقدار من الاختلاف غير عزيز في النسخ، و قد مرّ في بعض التراجم وجود كلمة ثقة في نسخ- جماعة- من النجاشي و أنكرها الآخرون لعدم وجودها في نسختهم، فالجزم بالحكم بالوهم مشكل.

ثمّ أنّ الموجود فی کتب الرجال عمّار بن حیّان لا العیص کما هنا و لعلّه من طغیان القلم أو هو بعض أجداده.

[۳۵۷] شنز – و إلی یونس بن یعقوب:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب، عن الحکم بن مسکین، عن یونس بن یعقوب البجلی «۳».

أوضحنا وثاقة الحکم فی (مب) «۴»، فالسند صحیح.

و امّا یونس فالکلام فیه فی موضعین:

أ- فی وثاقته بل و جلالته.

ب- فی مذهبه.

امّا الأول فهو ثقة جلیل و یدلّ علیها أمور:

أ- ما فی النجاشی: یونس بن یعقوب بن قیس أبو [علی] الجلاب [البجلی] الدّهنیّ، امّه متیّة بنت عمّار بن أبی معاویة الدهنی أخت معاویة بن

(۱) رجال السید بحر العلوم ۱: ۳۰۱.

(۲) انظر الجزء الثالث صحیفة: ۲۸۷.

(۳) الفقیه ۴: ۴۶، من المشیخة.

(۴) تقدم برقم: ۴۲.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۹۲

عمار، اختص بأبی عبد اللّه و أبی الحسن علیهما السلام، و کان [یتوکل] «۱» لأبی الحسن (علیه السّلام)، و مات بالمدینة فی أیّام الرضا (علیه السّلام)، فتولّی امره، و کان (خطیّا) «۲» عندهم، موثقا «۳».

ب- ما فی أصحاب الکاظم (علیه السّلام) من رجال الشیخ: یونس بن یعقوب مولی نهد، له کتب، ثقة «۴»، و فی أصحاب الرضا (علیه السّلام): ثقة، له کتاب، من أصحاب أبی عبد اللّه (علیه السّلام) «۵».

ج- روایة الثلاثة الذی لا یروون الّا عن الثقة عنه، و هم: ابن أبی عمیر کما فی الفهرست «۶»، و فی الفقیه فی باب الرضا «۷»، و فی الاستبصار فی باب أقلّ الطهر «۸»، و فی الکافی فی الروضة بعد حدیث قوم صالح «۹»، و صفوان بن یحیی فیه فی باب زکاة مال الیتیم «۱۰»، و فی التهذیب فی باب زکاة أموال الأطفال «۱۱»، و احمد بن محمّد بن أبی نصر فیه فی أواخر باب الصید و الذکاة «۱۲»، و فی الکافی فی باب الإبط من کتاب الزی و التجمّل «۱۳»، و فی باب صفة الذبح

(۱) فی الأصل: یتولی، و ما أثبتناه من المصدر.

(۲) فی المصدر: حضیا، ای: ذو حظ عظیم عند الأئمة علیهم السلام. و فی روضة المتقین ۱۴: ۳۰۲ کما فی الأصل: خطیا، ای: ذو خطوة و قرب منهم علیهم السلام، فلاحظ.

(۳) رجال النجاشی: ۴۴۶/ ۱۲۰۷، و ما بین المعقوفات منه.

(۴) رجال الشیخ: ۳۶۳/ ۴.

(۵) رجال الشیخ: ۳۹۴/ ۱.

(۶) فهرست الشیخ: ۱۸۲/ ۷۹۰.

(۷) الفقیه ۳: ۳۰۸/ ۱۴۸۴.

(۸) الاستبصار ۱: ۱۳۱/ ۴۵۳.

(۹) الکافی ۸: ۱۹۴/ ۲۳۰، من الروضة.

(۱۰) الکافی ۳: ۵۴۱/ ۷.

(۱۱) تهذیب الأحکام ۴: ۲۷/ ۶۶. و فیه صفوان عن یونس بن یعقوب. فی الباب المذکور نفسه.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۴: ۲۷/ ۶۶.

(۱۳) تهذیب الأحکام ۶: ۵۰۸/ ۷.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۹۳

و النحر «۱».

د- روایة الأجلّة عنه و فیهم: الحسن بن محبوب «۲»، و الحسن بن علی ابن فضّال «۳»، و محمّد بن عبد الحمید «۴»، و السندی بن محمّد «۵»، و حمران بن أعین «۶»، و محمّد بن أبی حمزة «۷»، و علی بن الحکم «۸»، و محمّد بن سنان «۹»، و محمّد بن الولید «۱۰»، و ثعلبة «۱۱»، و علی بن أسباط «۱۲»، و عمرو بن عثمان «۱۳»، و موسی بن القاسم «۱۴»، و الحجّال «۱۵»، و إسماعیل بن مهران «۱۶»، و احمد بن عبد اللّه الکرخی «۱۷»، و محمّد بن إسماعیل «۱۸»، و محمّد بن عیسی «۱۹»، و احمد بن

---

(۱) الکافی ۶: ۲۲۹/ ۳.

(۲) الکافی ۵: ۵۳۱/ ۴.

(۳) الاستبصار ۲: ۲۱۰/ ۷۱۶.

(۴) تهذیب الأحکام ۴: ۸۷/ ۲۵۳.

(۵) تهذیب الأحکام ۱: ۴۷/ ۱۳۴.

(۶) الکافی ۵: ۳۴۹/ ۹.

(۷) الاستبصار ۱: ۱۵۰/ ۵۲۰.

(۸) تهذیب الأحکام ۱: ۴۴۹/ ۱۴۵۳.

(۹) تهذیب الأحکام ۴: ۱۳۸/ ۳۸۹.

(۱۰) الکافی ۸: ۲۱۵/ ۲۶۲، من الروضة.

(۱۱) تهذیب الأحکام ۷: ۴۴۷/ ۱۸۷۰.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۸: ۲۰۱/ ۷۱۱.

(۱۳) تهذیب الأحکام ۴: ۳۰۸/ ۹۲۹.

(۱۴) تهذیب الأحکام ۵: ۳۳۵/ ۱۱۵۶.

(۱۵) أصول الکافی ۲: ۱۴۸/ ۴.

(۱۶) أصول الکافی ۲: ۱۹۳/ ۳.

(۱۷) تهذیب الأحکام ۲: ۲۴۰/ ۹۵۳.

(۱۸) تهذیب الأحکام ۹: ۱۲۲/ ۵۲۶.

(۱۹) الکافی ۶: ۴۵۶/ ۳.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۹۴

الحسن المیثمی «۱»، و الحسن بن علی بن یقطین «۲»، و العباس بن عامر «۳»، و یونس بن عبد الرحمن فی الکافی فی باب الإذاعة «۴».

ه- جملة من الاخبار، فروی فی الکشی عن علی بن الحسن بن علی بن فضّال، قال: حدثنا محمّد بن الولید، عن یونس بن یعقوب، قال: دخلت علی أبی الحسن موسی (علیه السلام)، قال: فقلت له: جعلت فداک ان أباک کان یرقّ علیّ و یرحمنی فإن رأیت أن تنزلنی بتلک المنزلة فعلت، قال: فقال لی: یا یونس انّی دخلت علی أبی و بین یدیه حیس أو هریسة، فقال لی: ادن یا بنیّ فکل من هذا، هذا بعث به إلینا یونس [انه] من شیعتنا القدماء، فنحن لک حافظون «۵».

قال أبو النضر: سمعت علی بن الحسن یقول: مات یونس بن یعقوب بالمدینة فبعث إلیه أبو الحسن الرضا (علیه السّلام) بحنوطه و کفنه و جمیع ما یحتاج الیه، و أمر موالیه و موالی أبیه و جدّه ان یحضروا جنازته، و قال لهم: هذا مولی لأبی عبد اللّه (علیه السّلام) کان یسکن العراق، و قال لهم: احفروا له فی البقیع فإن قال لکم أهل المدینة: انه عراقی و لا ندفنه فی البقیع، فقولوا لهم:

هذا مولی لأبی عبد اللّه (علیه السّلام) و کان یسکن العراق، فإن منعتمونا أن ندفنه بالبقیع منعناکم أن تدفنوا موالیکم فی البقیع، فدفن فی البقیع، و وجّه أبو الحسن علی بن موسی (علیه السّلام) الی زمیله محمّد بن الحباب- و کان رجلا

---

(۱) الکافی ۵: ۴۴۶/ ۱۲.

(۲) الکافی ۶: ۵۲۵/ ۴.

(۳) الإستبصار ۳: ۲۹۲/ ۱۰۳۳.

(۴) لم ترد روایته فی هذا الباب.

(۵) رجال الکشی ۲: ۶۸۳/ ۷۲۱.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۹۵

من أهل الکوفة- صلّ علیه أنت «۱».

و عن علی بن الحسن، قال: حدثنی محمّد بن الولید، قال: رآنی صاحب المقبرة و انا عند القبر بعد ذلک، فقال لی: من هذا الرجل صاحب القبر فإنّ أبا الحسن علی بن موسی (علیهما السلام) أوصانی به و أمرنی أن أرش قبره أربعین شهرا، أو أربعین یوما فی کلّ یوم- قال أبو الحسن: الشک منی- «۲».

قال، و قال لی صاحب المقبرة: إن السریر عندی- یعنی سریر النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله)- فإذا مات رجل من بنی هاشم صرّ السریر، فأقول:

أیّهم مات؟ حتی اعلم بالغداة، فصرّ السریر فی اللیلة التی مات فیها هذا الرجل، فقلت: لا أعرف أحدا منهم مریضا فمن الذی مات؟! فلما ان کان من الغد جاؤوا فأخذوا منّی السریر، و قالوا: مولی لأبی عبد اللّه (علیه السّلام) کان یسکن العراق «۳».

و عن علی بن الحسن، قال: حدثنی محمّد بن الولید، عن صفوان بن یحیی قال: قلت لأبی الحسن الرضا (علیه السّلام): جعلت فداک، سرّنی ما فعلت بیونس، قال: فقال لی: أ لیس ممّا صنع اللّه لیونس أن نقله من العراق الی جوار نبیّه (صلّی اللّه علیه و آله) «۴».

و عن علی بن الحسن، عن عباس بن عامر، عن یونس بن یعقوب، قال: کتبت الی أبی عبد اللّه (علیه السّلام) اسأله أن یدعو اللّه لی أن یجعلنی ممّن ینتصر به لدینه، فلم یجبنی، فاغتممت لذلک، قال یونس: فأخبرنی بعض

---

(۱) رجال الکشی ۲: ۶۸۳/ ۷۲۱.

(۲) أبو الحسن: هو علی بن الحسن بن علی بن فضال، و قوله: الشک منی، أی الشک المتعلق بالتردد السابق بین الشهور و الأیام.

(۳) رجال الکشی ۲: ۶۸۵/ ۷۲۲.

(۴) رجال الکشی ۲: ۶۸۵/ ۷۲۳.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۹۶

أصحابنا انّه کتب الیه بمثل ما کتبت إلیه، فأجابه و کتب فی أسفل کتابه:

یرحمک اللّه انّما ینتصر اللّه لدینه بشر خلقه «۱».

و هذه اخبار رواها علی بن الحسن و هو من معشر بنی فضّال الذین أمرنا بأخذ ما رووا.

و قد مرّ فی (عز) «۲» قول الأستاذ الأعظم الأنصاری فی بحث الاحتکار:

ان هذا الحدیث «۳» اولی بالدلالة علی عدم وجوب الفحص عمّا قبل هؤلاء من الإجماع الذی ادّعاه الکشی علی تصحیح ما یصحّ عن جماعة، انتهی «۴»، و لا فرق فی الموصول بین کونه فی مقام مدح راویة أو لا فکلّها فی حکم الصحیح الذی یجب الأخذ به.

و عن علی بن محمّد، قال: حدثنی محمّد بن احمد، عن محمّد بن عبد الحمید، عن یونس بن یعقوب، قال: قال لی یونس: ذکر لی أبو عبد اللّه أو أبو الحسن (علیه السّلام) شیئا أسرّ به، قال: فقال لی: و اللّه ما أنت عندنا متّهم، إنّما أنت رجل منّا أهل البیت فجعلک اللّه مع رسوله و أهل بیته و اللّه فاعل ذلک ان شاء اللّه و ذکر أنّه قال لیونس: انظروا الی ما ختم اللّه به لیونس، قبضه اللّه مجاورا نبیه (صلّی اللّه علیه و آله) «۵».

و عن علی بن محمّد، قال: حدّثنی محمّد بن احمد، عن محمّد بن عبد الحمید، عن یونس بن یعقوب، قال: کتبت الی أبی الحسن (علیه السّلام) فی شیء کتبت الیه فیه: یا سیّدی، فقال للرسول: قل له إنّک أخی «۶»، و السندان

(۱) رجال الکشی ۲: ۶۸۶/ ۷۲۶.

(۲) تقدم برقم: ۷۷.

(۳) أی قوله (علیه السّلام): خذوا ما رووا. «منه قدس سره».

(۴) المکاسب: ۲۱۲.

(۵) رجال الکشی ۲: ۶۸۵/ ۷۲۴، و فی الحجریة بدل مجاور نبیه: مجاور الرسول (نسخة بدل).

(۶) رجال الکشی ۲: ۶۸۶/ ۷۲۵، و قوله: إنک أخی، متعلق بمحذوف ظاهرا، و التقدیر: یقول لک أبو الحسن (علیه السّلام): إنّک أخی.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۳۹۷

صحیحان، و وثاقة یونس تمنع من الافتراء سیّما علی الامام (علیه السّلام).

قال: و روی عن أبی سعید الآدمی، قال: حدثنی [محمّد بن الولید] «۱» قال:

حضرت جنازة معاویة بن عمار، و یونس بن یعقوب حاضر فصلّی بأصحابنا و أذّن و أقام «۲».

و عن حمدویه، قال: حدثنی أیّوب، عن محمّد بن سنان، عن یونس بن یعقوب، قال: قال لی أبو عبد اللّه (علیه السّلام): [یا یونس] قل لهم: یا مؤلّفة قد رأیت ما تصنعون، إذا سمعتم الأذان أخذتم نعالکم و خرجتم من المسجد «۳».

و فی ترجمة عیسی بن عبد اللّه القمی و زرارة أیضا ما یظهر منه علوّ مقامه «۴»، و لا معارض لهذه الأخبار أبدا و لا مغمز فیه من احد و لا یخلو من غرابة.

و امّا الثانی: فظاهر جماعة انه فطحی، قال أبو عمرو الکشی: حدثنی حمدویه- ذکره عن بعض أصحابنا-: أنّ یونس بن یعقوب فطحی کوفیّ مات بالمدینة کفّنه الرضا (علیه السّلام) «۵»، و قال فی ترجمة عبد اللّه بن بکیر: قال محمّد بن

(۱) فی الأصل: محمّد بن عبد الولید، و الصحیح ما أثبتناه لموافقته ما فی المصدر، مع عدم وجود ما فی الأصل بسائر کتب الرجال، و الظاهر أنّ المراد منه هو محمّد بن الولید المعروف بشباب الصیرفی الرقی، أو ابن خالد البجلی لروایتهما عن یونس بن یعقوب، و روایة سهل بن زیاد أبو سعید الآدمی الرازی عنهما، و الأرجح هو الأول لاکثار سهل من الروایة عنه علی عکس الثانی الذی لم یرو عنه سهل إلا فی مورد واحد کما یبدو من تتبع مواردهما فی کتب الحدیث، و لمزید الفائدة راجع معجم رجال الحدیث ۱۷: ۳۱۱–۳۱۵.

(۲) رجال الکشی ۲: ۶۸۶/ ۷۲۷.

(۳) رجال الکشی ۲: ۶۸۶/ ۷۲۸، و ما بین المعقوفین منه.

(۴) رجال الکشی ۱: ۳۵۷/ ۲۲۹ و ۲: ۶۲۴/ ۶۰۷.

(۵) رجال الکشی ۲: ۶۸۲/ ۷۲۰.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۹۸

مسعود: عبد اللّه بن بکیر و جماعة من الفطحیّة هم فقهاء أصحابنا، منهم: ابن بکیر- إلی ان قال: - و یونس بن یعقوب. إلی آخره «۱»، و تقدم کلام الصدوق فی أخیه یوسف «۲».

و امّا الشیخ فذکره فی أصحاب الصادق و الکاظم و الرضا «۳» (علیهم السلام) و الفهرست «۴» و لم یطعن علیه بالفطحیّة، و لکن النجاشی قال: و کان قد قال بعبد اللّه ثم رجع «۵»، و لهذا یمکن الجمع بین کلمات من رماه بها حفظا لها عن الردّ و بین ما مضی من الاخبار الصریحة فی حسن عقیدته کما أشار إلیه فی الخلاصة، قال: و روی الکشی احادیث حسنة تدلّ علی صحّة عقیدة هذا الرجل، و الذی اعتمد علیه قبول روایته، انتهی «۶».

و فی تحریر الطاووسی- بعد نقل جملة من روایات الکشی- أقول: إنّه یبعد من مجموع ما رویت ان یکون المشار الیه فطحیّا، و الروایة التی بدأت بذکرها ضعیفة، الشاهدة بکونه فطحیّا، انتهی «۷».

قلت: و المراد بالروایة هی ما نقلها الکشی عن حمدویه «۸»، و فیها مع الضعف تناقض ظاهر، إذ الفطحیّة لا تجتمع مع هذا الإکرام و التبجیل- سیّما بعد الموت- من الامام (علیه السّلام)، کما لا تجتمع مع سائر ما تضمّنته

(۱) رجال الکشی ۲: ۶۳۵/ ۶۳۹.

(۲) تقدم فی هذه الفائدة برقم: ۳۵۴ فی طریقه الی یوسف بن یعقوب.

(۳) رجال الشیخ: ۳۳۵/ ۴۴، ۳۶۳/ ۴، ۳۹۴/ ۱.

(۴) فهرست الشیخ: ۱۸۲/ ۷۹۰.

(۵) رجال النجاشی: ۴۴۶/ ۱۲۰۷، و قوله: قال بعبد اللّه ثم رجع ای: قال بامامة عبد اللّه بن جعفر الافطح ثم رجع الی الحق، فلاحظ.

(۶) رجال العلامة: ۱۸۵/ ۲.

(۷) التحریر الطاووسی: ۳۱۵.

(۸) رجال الکشی ۲: ۶۸۲/ ۷۲۰.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۳۹۹

الاخبار من الکرامة و التبجیل، فامّا أن یقال بنجاة الفطحیّة، أو خصوص یونس کعمّار «۱»، أو یقال بأنّها زلّة صدرت ثم جبرت، و هو الحقّ الذی لا محیص عنه بعد صراحة الاخبار و اعتبارها، و للقوم هنا کلمات لا تخلو من اضطراب و تشویش طوینا الکشح عن

التعرض لها.

[۳۵۸] شنح – و إلى أبى أيوب الخزاز:

محمّد بن موسى بن المتوكل رضى اللّه عنه، عن عبد اللّه بن جعفر الحميرى، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبى أيوب إبراهيم بن عثمان الخزّاز، و يقال: إنّه إبراهيم بن عيسى «۲».

السند صحيح بالاتفاق.

و أبو أيوب ثقة فى الكشى «۳»، و النجاشى «۴»، و الفهرست «۵»، و الخلاصة «۶»، فالخبر صحيح.

[۳۵۹] شنط – و إلى أبى بصير:

محمّد بن على ماجيلويه، عن [عمّه] محمّد بن أبى القاسم، عن احمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن محمّد بن أبى عمير، عن على بن أبى حمزة، عنه «۷».

---

(۱) اى القول بفطحية يونس كالقول فطحية عمار بن موسى الساباطى الثقة المشهور الذى استوهبه الامام الكاظم عليه السلام بقوله: استوهبت عمارا من ربى فوهبه لى، كما فى رواية الكشى ۲: ۵۲۴/ ۴۷۱، و إذا كان خصوص يونس كعمار فلا تضر فطحيته بقبول مروياته.

و الوجه الأخير الذى ذكره المصنف– قدس سره– عقيب هذا الكلام هو من أرجح الوجوه و أصحها لدينا، لا سيما بعد محاكمة الأخبار الواردة بشأنه، فلاحظ.

(۲) الفقيه ۴: ۶۸، من المشيخة.

(۳) رجال الكشى ۲: ۶۶۱/ ۶۷۹.

(۴) رجال النجاشى: ۲۰/ ۲۵.

(۵) فهرست الشيخ: ۸/ ۱۳.

(۶) رجال العلامة: ۵/ ۱۳.

(۷) الفقيه ۴: ۱۸، من المشيخة، و ما بين المعقوفين منه.

السند صحيح الى علىّ، و مر فى (رز) «۱» اعتبار رواياته و ان كان واقفيا شديد العناد و مضافا الى وجود ابن أبى عمير فى السند.

و المراد بابى بصير: أبو محمّد يحيى بن القاسم الأسدى بقرينة قائده على «۲» الذى صرّحوا بأنه يروى كتابه «۳»، و هو ثقة فى النجاشى «۴»، و الخلاصة «۵».

و فى الكشى: اجتمعت العصابة على [تصديق] هؤلاء الأولين من أصحاب أبى جعفر و أبى عبد اللّه (عليهما السلام)، و انقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستّة: زرارة، و معروف بن خرّبوذ، و بريد، و أبو بصير الأسدى، و الفضيل بن يسار، و محمّد بن مسلم الطائفى «۶».

و روى عن حمدويه، قال: حدثنا يعقوب بن يزيد، عن ابن أبى عمير، عن شعيب العقرقوفى، قال: قلت لأبى عبد اللّه (عليه السّلام): ربّما احتجنا أن نسأل عن الشيء، فمن نسأل؟ قال: عليك بالأسدى، يعنى أبا بصير «۷».

---

(۱) تقدم برقم: ۲۰۷.

(۲) کما فی النجاشی: ۲۴۹/ ۶۵۶، فی ترجمة علی بن أبی حمزة، و یرید بقائده أی الذی یقوده فی الطریق لانه کان مکفوفا، و علی من غلمانه، و قد صرح أبو بصیر بذلک کما فی الکافی ۱:
۳۱۴/ ۴ و ۳: ۵۸/ ۱.

(۳) الذی صرح بذلک هو الشیخ فی الفهرست: ۱۷۸/ ۷۹۶، لکن طریق النجاشی الی کتابه ینتهی الی الحسن بن علی بن أبی حمزة، و الظاهر سقوط (عن أبیه) من الطریق سهوا، کما صرح به بعض الاعلام، فلاحظ.

(۴) رجال النجاشی: ۴۴۱/ ۱۱۸۷.

(۵) رجال العلامة: ۲۶۴/ ۳.

(۶) رجال الکشی ۲: ۵۰۷/ ۴۳۱، و ما بین المعقوفین منه.

(۷) رجال الکشی ۱: ۴۰۰/ ۲۹۱، و ظاهر القول الأخیر: یعنی أبا بصیر، انه لیس من کلام الامام علیه السلام، و لعله من کلام العقرقوفی، أو من کلام احد رجال السند، کما هو دیدن الرواة فی توضیح بعض ألفاظ المتون، من دون نسبتها الی احد، و لکنها تعرف بالتأمل بأنها لیس من کلام الامام علیه السلام، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۰۱

و الخبر فی أعلی درجة الصحّة، و العقرقوفی ابن أخته «۱»، فلا یصغی بعد ذلک الی ما ورد أو قیل فیه من الوقف المنافی لوفاته فی حیاة الکاظم (علیه السلام)، و التخلیط المنافی للإجماع المتقدم و غیر ذلک من الموهنات، و قد أطالوا الکلام فی ترجمته من جهات، بل أفرد جماعة لترجمته برسالة مفردة، و ما ذکرناه هو الحق الذی علیه المحققون، و من أراد الزیادة فعلیه بکتب الأصحاب.

[۳۶۰] شس- و إلی أبی بکر بن أبی سماک «۲»:

محمّد بن الحسن، عن الحسین بن الحسن بن أبان، عن الحسین بن سعید، عن فضالة، عن [عثیم] «۳» عنه «۴».

أوضحنا وثاقة ابن أبان فی (یج) «۵».

[و عثیم] غیر مذکور، و یروی عنه فی الأسانید محمّد بن سلیمان، و هو ابن

---

(۱) ای ابن أخت أبی بصیر یحیی بن القاسم کما فی رجال النجاشی: ۱۹۴/ ۵۲۰.

(۲) نسخة بدل: سمال.

أقول: اختلف العلماء فی ضبطه بین السماک- بالکاف- و بین السمال- باللام-.

و الظاهر ان الصحیح هو السمال باللام و المیم المخففة و شددها بعضهم، ای الکحال قالها النجاشی فی ترجمة غالب بن عثمان المنقری: ۳۰۵/ ۸۳۵. و من ضبطه باللام هم الکشی ۲:
۷۷۰/ ۸۹۷ و ۸۹۸ و ۸۹۹ و النجاشی: ۲۱/ ۳۰ و الشیخ فی الفهرست: ۹/ ۲۴ و العلامة فی رجاله: ۱۹۸/ ۳ و ابن داود: ۲۲۶/ ۴ و تابعهم علی ذلک أغلب المتأخرین.

اما من ضبطه بالکاف فهم الشیخ فی رجاله: ۳۴۴/ ۳۳ و ابن شهرآشوب فی المعالم ۶:
۱۸ و العلامة فی إیضاح الاشتباه ۸۶/ ۱۹.

و الظاهر وقوع التصحیف فی النسخة المطبوعة من رجال الشیخ لما مر فی ضبطه فی الفهرست و ما نقله عنه العلماء کالسید التفریشی فی النقد: ۶، و الأسترآبادی فی منهج المقال:

ورقة: ۱۲/ أو المصنف على ما سيأتى بعد قليل أيضا.

و سيأتى التأكيد على صحة الأول من المصنف قدس سره، فلاحظ.

(۳) فى الأصل و ما يليه من شرح الطريق: عيثم، و ما أثبتناه- فى كلا الموضعين- هو الصحيح الموافق لما فى المصدر، و قد مر مثله برقم: ۳۵۱. فراجع.

(۴) الفقيه ۴: ۶۴، من المشيخة.

(۵) تقدم برقم: ۱۳.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۰۲

أسلم أو أشيم، و احتمل فى العدّة ان يكون المراد منه عثمان بن عيسى أو نحوه، و كيف كان فالسند صحيح إلى فضالة و هو من أصحاب الإجماع، فالخبر صحيح أو فى حكمه.

و لكن الخطب الأعظم فى المراد من أبى بكر بن أبى سمال «۱»، ثم فى مذهبه، فإنّ كلام المترجمين من الاضطراب و التشويش ما يحيّر العقول.

فنقول: قال صاحب المنهج «۲»، و التلخيص «۳» فى باب الكنى: أبو بكر ابن أبى سمال «۴» هو إبراهيم بن أبى سمال ثقة واقفى- كما مرّ- و اسم أبى سمال:

محمّد بن الربيع.

و قال التقى المجلسى فى الشرح: و ما كان فيه عن أبى بكر بن أبى سمال، هو أبو إبراهيم و إسماعيل ابنى أبى بكر بن أبى سمال الثقتين و لم يرد فيه شى‌ء، و لكن يظهر من المصنّف أنّ له كتابا معتمدا للطائفة، انتهى «۵».

و قال الأستاد الأكبر فى التعليقة: قوله فى أبى بكر بن أبى سمال. الى آخره، ظهر ممّا مرّ فيه، و فى محمّد بن حسان عرزم ان أبا بكر هذا هو والد إبراهيم، و لذا عدّه خالى مجهولا، انتهى «۶»، و تبع كلّ واحد منهم جماعة، و مقتضى الأول: ان أبا بكر كنية لإبراهيم المذكور فى التراجم، و هو المراد من ابن أبى السمال «۷» حيثما يذكر فى التراجم و الأسانيد.

---

(۱) نسخ الأحاديث و الرجال مختلفة، ففى بعضها: أبى السمال (باللام)، و فى بعضها:

(بالكاف)، و صرح بعضهم بأنّ الأصح هو الأوّل. «منه قدس سره».

(۲) منهج المقال: ۳۸۴.

(۳) تلخيص المقال:

(۴) نسخة بدل: سماک.

(۵) روضة المتقين ۱۴/ ۳۱۱.

(۶) التعليقة للوحيد البهبهانى: ۳۸۴.

(۷) نسخة بدل: السماک.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۰۳

و مقتضى الثانى: انه كنية لأبيه الغير المذكور فى التراجم، فيكون هو المراد من ابن أبى السمال الذى يظهر من الاخبار أنّه من الأمراء المعروفين فى الشيعة.

ففى التهذيب بإسناده عن احمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن سيف بن عميرة، عن أبى بكر الحضرمى، قال: دخلت على أبى عبد اللّه (عليه السّلام) و عنده إسماعيل ابنه، فقال: ما يمنع ابن أبى السمال «۱» ان يخرج شباب الشيعة فيكفونه ما

یکفیه الناس و یعطیهم ما یعطی الناس؟! قال: ثم قال لی: لم ترکت عطاک؟! قال: قلت: مخافة علی دینی، قال: ما منع ابن أبی السمال «۲» ان یبعث إلیک بعطائک؟! أما علم أنّ لک فی بیت المال نصیبا! «۳».

بل یظهر هذا من النجاشی أیضا، حیث ساق نسبه الی أسد بن خزیمة «۴»، و هذا دأبه فی المعروفین، و الأصل فی هذا الاختلاف کلام النجاشی، و التشویش فی صدره و مخالفته مع ذیله، و مخالفة ما فی رجال الشیخ «۵» للفهرست «۶» و ما فی بعض الأسانید.

فنقول: قال النجاشی: إبراهیم بن أبی بکر محمّد بن الربیع یکنّی بابی بکر محمد بن السمال «۷» سمعان بن هبیرة- و ساق إلی- أسد بن خزیمة، ثقة هو و أخوه إسماعیل بن أبی السمال، رویا عن أبی الحسن موسی (علیه السّلام)

---

(۱) فی المصدر: سمال بدون (ال التعریف).

(۲) فی المصدر: سماک.

(۳) تهذیب الأحکام ۶: ۳۳۶/ ۹۳۳.

(۴) رجال النجاشی ۲۱/ ۳۰.

(۵) رجال الشیخ: ۳۴۴/ ۳۳.

(۶) فهرست الشیخ: ۹/ ۲۴.

(۷) فی المصدر (طبع مؤسسة النشر الإسلامی): ابن أبی السمال، و فی النسخة المحققة:

۱۰۰/ ۲۹: محمّد بن أبی السمال، و فی الحجریة: ۱۶: محمّد بن السمال.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۰۴

و کانا من الواقفة، انتهی «۱».

و صریح أخره ان والد إبراهیم و هو محمّد یکنّی بابی السمال فلا بدّ و ان یکون الأصل فی الصدر هکذا: إبراهیم بن محمّد بن الربیع یکنی بابی بکر، و محمّد بابی السمال بن سمعان- یعنی الربیع- فیکون الاخوان ابنی أبی السمال.

و منه یظهر ما فی توجیه بعضهم من أنّ ابن السمال صفة للربیع و یکون جملة یکنّی واقعة بین الموصوف و الصفة لتوضیح ما علم سابقا من أنّ محمّدا یکنّی بابی بکر و یکون سمعان عطف بیان للسمال، انتهی «۲».

و قد عرفت وجه الظهور: و یؤیّده ما فی الکشی، فإنه قال فی العنوان فی إبراهیم بن أبی السمال: من أصحاب أبی الحسن موسی (علیه السّلام)، ثم ساق جملة من الاخبار و فی أحدها: لقینی مرّة إبراهیم بن أبی سمال، و فی آخر:

لما کان من أمر أبی الحسن (علیه السّلام) ما کان قال إبراهیم و إسماعیل ابنا أبی سمال، و فی آخر: عن صفوان، عن أبی الحسن (علیه السّلام)، قال صفوان:

أدخلت علیه إبراهیم و إسماعیل ابنی أبی سمال. الخبر، و هو طویل «۳».

و فی أصحاب الکاظم (علیه السّلام): إبراهیم و إسماعیل ابنا أبی سمال واقفیان «۴»، و یؤیّد جمیع ذلک ان إبراهیم صاحب کتاب فی الفهرست «۵»، و النجاشی «۶» و یرویه جماعة منهم الحسن بن علی بن فضّال، و لیس لأبیه ذکر فی الکتب و لا یعرف له کتاب، فکیف یترک الصدوق کتاب الابن المعتبر الموجود

---

(۱) رجال النجاشی: ۲۱/ ۳۰.

(۲) لم نعثر علی هذا التوجیه.

(۳) رجال الکشی ۲: ۷۷۰/ ۸۹۷ و ۸۹۸، ۸۹۹.

(۴) رجال الشیخ: ۳۴۴/ ۳۳، و فیه: ابنا سماک، بالکاف دون اللام، و الظاهر وجوده باللام فی نسخة المصنف رحمه اللّه، و قد ذکرنا ذلک قبل قلیل فی الهامش الثانی من الرقم: ۳۶۰، فراجع.

(۵) فهرست الشیخ: ۹/ ۲۴

(۶) رجال النجاشی: ۲۱/ ۳۰.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۰۵

و یذکر کتاب الوالد الذی لا ذکر له و لا لمؤلّفه بل یعدّه من الکتب المعتمدة عند الأصحاب؟! «۱».

و یؤیّد ذلک کلّه ما فی جملة من الأسانید، ففی التهذیب فی باب کیفیّة الصلاة: أبو القاسم معاویة، عن أبی بکر بن أبی سمال «۲»، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) «۳»، و فیه فی باب الطواف: موسى بن القاسم، عن إبراهیم بن أبی سمال، عن معاویة بن عمّار، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، قال: ثم تطوف بالبیت. الى آخره «۴».

و فیه فیه: عنه، عنه، عنه، عنه (علیه السّلام) قال: ثم تأتی مقام إبراهیم «۵»، و فیه فی باب الخروج الى الصفا: عنه، عنه، عنه، عنه (علیه السلام) قال: ثم انحدر ماشیا. الى آخره «۶».

و فیه فی باب الدعاء بین الرکعات بإسناده عن علی بن معلّى، عن إبراهیم ابن أبی سمال، عن سعید بن یسار، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام). الى آخره «۷».

---

(۱) الفقیه ۱: ۵، من المقدمة، و لم یصرح الصدوق (قدس سره) بالکتاب و انما ذکره ضمنا بعد تعداد مجموعة من الکتب المعتمدة ثم قال: و غیرها من الأصول و المصنفات التی طرقی إلیها معرفة فی فهرست الکتب. الى آخره، و قد مر مثل ذلک من المصنف رحمه اللّه و نبهنا علیه فی غیر هذا الموضع، فلاحظ.

(۲) نسخة بدل: سماک.

(۳) تهذیب الأحکام ۲: ۹۲/ ۳۴۲.

(۴) تهذیب الأحکام ۵: ۱۰۴/ ۳۳۹.

(۵) تهذیب الأحکام ۵: ۱۰۵/ ۳۳۹، و قوله: و فیه فیه، ای و فی التهذیب فی باب الطواف، و الضمائر المتصلة بالعنعنة تعود لرجال السند السابق حسب الترتیب، ذکرها اختصارا، و سیأتی مثله عما قریب، فلاحظ.

(۶) تهذیب الأحکام ۵: ۱۴۸/ ۴۸۷.

(۷) تهذیب الأحکام ۳: ۸۷/ ۲۴۴.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۰۶

هذا و لکن فی الفهرست: إبراهیم بن أبی بکر بن سمال له کتاب، أخبرنا به ابن عبدون، عن ابن الزبیر، عن علی بن الحسن بن فضّال، عن أخویه، عن أبیهما الحسن بن علی بن فضّال، عن إبراهیم بن أبی بکر «۱»، و هکذا فی الأسانید التی فیها ابن فضّال.

ففی الکافی فی باب أنّ صاحب المال أحقّ بماله ما دام حیّا: احمد بن محمّد، عن علی بن الحسن، عن إبراهیم بن أبی بکر بن أبی سمال الأسدی، عمّن أخبره، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام). إلى آخره «۲».

و فی التهذیب فی باب حکم العلاج للصائم: روى علی بن الحسن بن فضّال، عن إبراهیم بن أبی بکر، عن الحسن بن راشد «۳».

و فی باب الرجوع فی الوصیّة: أحمد بن محمّد، عن علی بن الحسن، عن إبراهیم بن أبی بکر بن أبی السمال الأزدی، عمّن أخبره، عن أبی عبد اللّه «۴»، و ساق ما فی الکافی، و لم أقف على هذا التعبیر فی غیر طریق ابن فضّال فیوشک ان یکون الاشتباه وقع فی کتابه منه أو من ناسخه و تبعه الشیخ غفلة کغفلته الأخرى.

امّا في الفهرست أو في هذه الأسانيد فإنّ مقتضى ما في الفهرست ان يكون عليّ يروى، عن أخويه، عن أبيهما، عن إبراهيم، و الموجود في الأسانيد روايته عنه بلا واسطة حتى في الكافي، فلا بدّ و ان يكون الاشتباه في الفهرست، و زيادة الابن بين إبراهيم و أبي بكر من كتاب على «۵»، فظهر أنّ الحقّ ما في المنهج و التلخيص، و أنّ الآخرين تبعوا الشيخ من غير تأمّل، و أنّ الخبر موثّق

---

(۱) فهرست الشيخ: ۹/ ۲۴.

(۲) الكافي ۷: ۷/ ۳.

(۳) تهذيب الأحكام ۴: ۲۶۷/ ۸۰۵.

(۴) تهذيب الأحكام ۹: ۱۸۷/ ۷۵۲.

(۵) ظهر مما تقدم ان محمّدا والد إبراهيم يكنى بأبي سمال و بأبي بكر أيضا، و ما ورد- قبل قليل- في الكافي و الفهرست و التهذيب عن ابن فضال من أنّ أبا سمال هو أب لأبي بكر محمّد يختلف عما اشتهر في كتب الرجال و الأسانيد، و هو المراد بقول المصنف السابق: و لم أقف على هذا التعبير في غير طريق ابن فضال.

ثم لا موجب لرمي الشيخ «قدس سره» بالغفلة و قد سبقه ثقة السلام في ذلك كما تقدم.

و يمكن توجيه هذه الزيادة الحاصلة بلفظ (ابن) بين إبراهيم و بين أبي بكر باحتمال كونها في الأصل: (أبو) لأن إبراهيم يكنى بابي بكر أيضا كما في جامع الرواة ۱: ۱۵/ ۳۷، فصحفت من الناسخ الى (ابن) لا سيما و ان الشيخ ذكره في التهذيب و الرجال بعنوان: إبراهيم بن أبي سمال كما تقدم، فلاحظ.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۴۰۷

امّا الوثاقة فلتصريح النجاشي «۱»، و اما الوقف فلما في أصحاب الكاظم (عليه السلام) «۲»، و امّا النجاشي فإنّه و إن صرّح به في كلامه لكن قال في ذيله: و ذكر الكشي عنهما في كتاب الرجال حديثا شكّا و وقفا عن القول بالوقف «۳»، بل قال في ترجمة داود بن فرقد: مولى آل أبي السمال، له كتاب رواه عدّة من أصحابنا، ثم ساق طريقه «۴».

و قال: و قد روى عنه [هذا الكتاب] جماعات من أصحابنا- رحمهم اللّه- كثيرة، منهم أيضا إبراهيم بن أبي بكر محمّد بن عبد اللّه [بن] النجاشي المعروف بابن أبي السمال «۵»، ثم ساق طريقه اليه، [و هذا] «۶» كالصريح في اعتقاده رجوعه عن الوقف، فالخبر صحيح على الأصح، و للقوم هنا كلمات يشبه بعضها بعضا في الاضطراب و التشويش.

[۳۶۱] شسا- و إلى أبي تمامة «۷»:

محمّد بن على ماجيلويه و محمّد بن

---

(۱) رجال النجاشي: ۲۱/ ۳۰.

(۲) رجال الشيخ: ۳۴۴/ ۳۳.

(۳) رجال النجاشي: ۲۱/ ۳۰.

(۴) رجال النجاشي: ۱۵۸/ ۴۱۸.

(۵) رجال النجاشي: ۱۵۹/ ۴۱۸ و ما بين المعقوفات منه.

(۶) في الأصل: و هكذا، و ما أثبتناه هو الأنسب بالمقام.

(۷) في المصدر: أبو ثمامة بالثاء المثلثة و ليس بالتاء المثناة، و مثله في جامع الرواة ۲: ۵۴۳، و مجمع الرجال ۷: ۱۴ و ۲۸۹، و روضة

المتقین ۱۴: ۳۱۲، و تنقیح المقال ۳: ۷، من فصل الکنی، و معجم رجال الحدیث ۲۱: ۷۴ و غیرها.

کما ورد فی بعض الأسانید بالتاء المثناة، و الأول هو الأرجح لما مر من ضبطه فی أغلب کتب الرجال.

و لم نقف علی اسمه فی سائر کتب الرجال الا ما ذکر فی جامع الرواة ۲: ۳۷۱ نقلا عن السید التفریشی فی النقد: ۳۸۴، فقال: أبو ثمام و اسمه حبیب بن أوس، و ما فی نقد الرجال لا یؤیده إذ لا وجود فیه لأبی ثمام و لا لأبی ثمامة، و ما فیه هو: أبو تمام و اسمه حبیب بن أوس.

و ظاهر ما فی الجامع البناء علی أنّ أبا تمام حبیب بن أوس الطائی الشاعر المشهور هو أبو ثمامة بعینه، بقرینة ما ورد فی ترجمته من بیان طریق الصدوق الیه، مع التصریح به فی آخر الطریق.

و لعله کان أصل العنوان فی الجامع کذلک فسقطت الهاء سهوا من الناسخ أو کان موافقا لما فی النقد فصحفت التاء ثاء.

و قد احتمل المصنف «قدس سره» هذا الاسم أیضا علی ما سیأتی منه، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۰۸

موسی بن المتوکل و الحسین بن إبراهیم رضی اللّه عنهم، عن علی بن إبراهیم ابن هاشم، عن أبیه، عن أبی ثمامة صاحب أبی جعفر الثانی (علیه السّلام) «۱».

السند صحیح، و لکن أبا ثمامة غیر مذکور، و فی الوصف المذکور مدح عظیم، و فی التهذیب فی باب الدیون بإسناده عن عبد الکریم من أهل همدان، عن رجل یقال له: أبو ثمامة «۲»، قال: قلت لأبی جعفر الثانی (علیه السّلام):

إنّی أرید ان الزم مکّة و المدینة و علیّ دین فما تقول؟ فقال: ارجع الی مؤدّی دینک «۳» فانظر أن تلقی اللّه عزّ و جلّ و لیس علیک دین، إنّ المؤمن لا یخون «۴».

و ثمامة بالثاء المثلثة فی جملة من الأسانید، و فی بعضها بالتاء المنقطة فوقها نقطتین، و من هنا یتطرق احتمال کونه أبو تمام حبیب بن أوس الطائی الشاعر

---

(۱) الفقیه ۴: ۱۳۲.

(۲) فی المصدر: أبو تمامة بالتاء المثناة، و مثله فی ملاذ الاخبار ۹: ۴۹۰/ ۷.

(۳) قوله علیه السّلام: الی مؤدی دینک، ای: بلدک، أو بلد صاحب المال بقصد أداء الدین، ملاذ الاخبار ۹: ۴۹۰/ ۷.

(۴) تهذیب الأحکام ۶: ۱۸۴/ ۳۸۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۰۹

الشیعی المعروف.

و ربما یؤیّده ما فی الکافی عن عبد الکریم الهمدانی عن أبی تمامة، قال:

قلت لأبی جعفر الثانی (علیه السّلام): إنّ بلادنا بلاد باردة فما تقول فی لبس هذا الوبر. الخبر «۱»، فإنّ بلاد طیّ بلاد باردة، و کیف کان فالخبر حسن وفاقا للشارح «۲».

[۳۶۲] شسب- و إلی أبی جریر بن إدریس:

محمّد بن علی ماجیلویه، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن أبی جریر بن إدریس صاحب موسی بن جعفر (علیهما السلام) «۳».

السند صحیح علی الأصح.

و أبو جریر هو زکریا بن إدریس بن عبد اللّه بن سعد الأشعری القمی، لم یوثقوه صریحا، و یمکن استظهار وثاقته من أمور:

أ- روایة البزنطی عنه کما فی الکافی فی باب لبس الصوف من کتاب الزی و التجمل «۴».

ب- روایة صفوان عنه کما فیه فی باب انّ الامام متی یعلم ان الأمر قد صار الیه «۵».

ج- روایة ابن أبی عمیر عنه فیه فی باب فرض الحجّ و العمرة «۶»، و فی التهذیب فی باب وجوب الحج «۷».

---

(۱) الکافی ۶: ۴۵۰/ ۳.

(۲) روضة المتقین ۱۴: ۳۱۲.

(۳) تهذیب الأحکام ۵: ۱۶/ ۴۷.

(۴) الکافی ۶: ۴۵۰/ ۵.

(۵) أصول الکافی ۱: ۳۱۱/ ۱.

(۶) الکافی ۴: ۲۶۶/ ۸.

(۷) تهذیب الأحکام ۵: ۱۶/ ۴۷.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۱۰

د- روایة جماعة من الأجلّة عنه غیرهم و فیهم من أصحاب الإجماع، یونس بن عبد الرحمن «۱»، و عبد اللّه بن المغیرة «۲»، و عثمان بن عیسی «۳»، و من غیرهم سعد بن سعد «۴»، و إسماعیل بن مهران «۵»، و إبراهیم بن هاشم «۶»، و محمّد بن سنان «۷»، و محمّد بن خالد «۸».

ه- ما رواه الکشی «۹» عن محمّد بن قولویه، قال: حدثنا سعد، عن احمد بن محمّد بن عیسی، عن محمّد بن حمزة بن الیسع، عن زکریا بن آدم، قال: دخلت علی الرضا (علیه السّلام) من أوّل اللیل فی حدثان «۱۰» موت أبی جریر، فسألنی عنه، و ترحّم علیه، و لم یزل یحدّثنی و أحدّثه حتی طلع الفجر، فقام (علیه السّلام) فصلّی الفجر «۱۱».

و- یؤیّده ما فی الکافی، عن احمد بن إدریس، عن محمّد بن عبد الجبار، عن صفوان بن یحیی، عن أبی جریر القمی، قال: قلت لأبی الحسن (علیه

---

(۱) تهذیب الأحکام ۱۰: ۲۸۲/ ۱۱۰۲.

(۲) الکافی ۳: ۴۵۳/ ۱۱.

(۳) تهذیب الأحکام ۷: / ۱۶.

(۴) الاستبصار ۴: ۱۱/ ۳۳.

(۵) الکافی ۵: ۱۴۲/ ۴.

(۶) الفقیه ۴: ۷۰، من المشیخة.

(۷) الکافی ۸: ۲۸۹/ ۴۳۷، من الروضة، هذا و فی معجم رجال الحدیث ۷: ۲۸۲ أورد سند الحدیث هذا ثم قال بعد کلام ذکره فی شأن هذا السند: و مع ذلک فلا ینبغی الریب فی انصراف أبی جریر القمی إلی زکریا بن إدریس فإنه المشهور و المعروف و له کتاب. ثم قال (ره): هذا فیما إذا کان أبو جریر القمی روی عن أبی الحسن أو عن الرضا علیهما السلام، و أمّا إذا روی عن الصادق علیه السلام فلا ریب فی تعیین کونه زکریا بن إدریس، فلاحظ.

(۸) رجال النجاشی: ۱۷۳/ ۴۵۷.

(۹) فی الأصل: ما رواه فی الکشی، و حذفنا الحرف لأجل استقامة المعنی، و عدم مناسبته الکلام.

(۱۰) حدثان الشیء- بالکسر- أوله. لسان العرب: حدث.

(۱۱) رجال الکشی ۲: ۸۷۳/ ۱۱۵۰.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۱۱

السلام): جعلت فداک قد عرفت انقطاعی إلی أبیک ثم إلیک، ثم حلفت له و حقّ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) و حقّ فلان و فلان حتی انتهیت إلیه إنّه لا یخرج منّی ما تخبرنی به الی احد من الناس، و سألته عن أبیه أ حیّ هو أم میّت؟

فقال: قد و اللّه مات، فقلت: جعلت فداک إنّ شیعتک یروون إنّ فیه سنّة أربعة أنبیاء، قال: قد و اللّه الذی لا إله الّا هو هلک، قلت: هلاک غیبة أو هلاک موت؟ قال: هلاک موت، فقلت: لعلّک منّی فی تقیّة؟ فقال: سبحان اللّه! قلت: فاوصی إلیک؟ قال: نعم، قلت: فأشرک معک فیها أحدا؟ قال:

لا، قلت: فعلیک من إخوتک إمام؟ قال: لا، قلت: فأنت الإمام؟ قال: نعم «۱».

و قول العلّامة فی الخلاصة: زکریا بن إدریس أبو جریر- بضم الجیم- القمی، کان وجها، یروی عن الرضا (علیه السّلام) «۲». و قد قرّر فی محلّه دلالة هذه الکلمة علی الوثاقة و ما فوقها.

ز- وصفه بصاحب موسی بن جعفر (علیهما السلام) بناء علی ما مرّ فی نظیره فی (کا) «۳»، و هذه الأمارات کافیة فی استکشاف الوثاقة خصوصا روایة الثلاثة الذین لا یروون الّا عن الثقة و لم نجد فیه طعنا من احد، نعم ذکر بعضهم إنّ أبا جریر کنیة لزکریا بن عبد الصمد القمی أیضا، و حیث أنّه ثقة فی أصحاب الرضا (علیه السّلام) «۴»، و الخلاصة «۵» فالاشتراک لا یزید السند الّا اعتبارا.

[۳۶۳] شسج- و إلی أبی الجارود زیاد بن المنذر:

محمّد بن علی ماجیلویه، عن عمّه محمّد بن أبی القاسم، عن محمّد بن علی القرشی الکوفی،

(۱) أصول الکافی ۱: ۳۱۱/ ۱.

(۲) رجال العلامة: ۷۶/ ۸.

(۳) تقدم برقم: ۲۱.

(۴) رجال الشیخ: ۳۷۶/ ۱.

(۵) رجال العلامة: ۷۶/ ۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۱۲

عن محمّد بن سنان، عن أبی الجارود زیاد بن منذر الکوفی «۱».

السند ضعیف بالقرشی، و هو أبو سمینة، و لکن ذکرنا فی (ز) «۲» ما یدلّ علی اعتبار روایاته و ان کان ضعیفا.

و امّا أبو الجارود فالکلام فیه طویل، و الذی یقتضیه النظر بعد التأمّل فیما ورد فیما قالوا فیه أنّه کان ثقة فی النقل مقبول الروایة معتمدا فی الحدیث إمامیّا فی اوّله و زیدیّا فی آخره، امّا الأول فیدل علیه وجوه:

أ- إنّه صاحب أصل کما فی الفهرست «۳».

ب- عدّه المفید فی الرسالة العددیّة من الاعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال و الحرام و الفتیا و الاحکام، الذین لا یطعن علیهم و لا طریق الی ذمّ واحد منهم، و هم أصحاب الأصول المدوّنة و المصنفات المشهورة. إلی آخره «۴»، و لا بدّ و أن یکون مراده الطعن و الذم من جهة النقل و الروایة لعدم جواز احتمال خفاء زیدیّة زیاد- الذی هو رئیس أحد المذاهب الثلاثة المشهورة فی الزیدیة و هم الجارودیّة- علیه رحمة اللّه.

ج- روایة کثیر من الأجلّة عنه و فیهم من أصحاب الإجماع، الحسن بن محبوب کما فی الکافی فی باب ما جاء فی الاثنی عشر (علیهم السّلام) «۵»، و عبد اللّه بن المغیرة فی التهذیب فی باب الزیادات فی کتاب الصوم «۶»، و عبد اللّه ابن مسکان فی الکافی فی أواخر کتاب المعیشة فی باب آخر منه فی حفظ المال «۷»،

---

(۱) الفقیه ۴: ۷۰، من المشیخة.

(۲) تقدم برقم: ۷.

(۳) فهرست الشیخ: ۷۲/ ۲۹۳.

(۴) الرسالة العددیة: ۱۴ و ۱۶.

(۵) أصول الکافی ۱: ۴۴۷/ ۹.

(۶) تهذیب الأحکام ۴: ۳۱۷/ ۹۶۶.

(۷) الکافی ۵: ۳۰۰/ ۲.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۱۳

و أبان بن عثمان فیه فی باب بناء المساجد «۱»، و فی التهذیب فی باب عقود البیع «۲»، و فی باب تلقین المحتضرین «۳»، و فی باب فضل المساجد «۴»، و فی الاستبصار فی باب بئر الغائط یتخذ مسجد «۵»، و عثمان بن عیسی فی باب آداب التجارة «۶».

و من غیرهم: عبد اللّه بن سنان «۷»، و أبو عبیدة الحذّاء زیاد بن عیسی «۸»، و ثعلبة بن میمون «۹»، و عمر بن أذینة «۱۰»، و منصور بن یونس «۱۱»، و محمّد بن سنان «۱۲»، و عبد الصمد بن بشیر «۱۳»، و علی بن إسماعیل «۱۴»، و إبراهیم ابن عبد الحمید «۱۵»، و علی بن النعمان «۱۶»، و عمرو بن أبی المقادم «۱۷»، و محمّد بن

---

(۱) الکافی ۳: ۳۸۶/ ۲.

(۲) تهذیب الأحکام ۷: ۲۳/ ۹۷.

(۳) تهذیب الأحکام ۱: ۳۲۳/ ۹۲۳.

(۴) تهذیب الأحکام ۳: ۲۵۹/ ۷۲۷.

(۵) الإستبصار ۱: ۴۴۱/ ۱۷۰۱.

(۶) هذا الباب لیس فی الاستبصار و انما فی الکافی ۵: ۱۵۰/ ۱ و الروایة بعینها فی التهذیب ۷: ۶/ ۱۶ الا ان فی سندها عن أبی جریر بدلا عن أبی الجارود و مثله فی ملاذ الاخبار ۱۰: ۴۵۹/ ۱۶، و الصحیح ما فی الکافی الموافق لما فی الوافی ۳: ۵۹، و مرآة العقول ۱۹: ۱۳۲/ ۱، و الوسائل ۱۲: ۳۸۲/ ۱، فلاحظ.

(۷) تهذیب الأحکام ۷: ۲۵۶/ ۱۰۱۰.

(۸) تهذیب الأحکام ۳: ۲۴۸/ ۶۸۱.

(۹) أصول الکافی ۱: ۱۵۰/ ۳.

(۱۰) أصول الکافی ۱: ۲۳۴/ ۲.

(۱۱) أصول الکافی ۱: ۲۴۱/ ۱.

(۱۲) تهذیب الأحکام ۱: ۴۵۹/ ۱۴۹۷.

(۱۳) الکافی ۸: ۳۱۷/ ۵۰۱، من الروضة.

(۱۴) الکافی ۴: ۴۷۷/ ۴.

(۱۵) أصول الکافی ۲: ۱۵۱/ ۷.

(۱۶) أصول الکافی ۲: ۲۶۴ ذیل الحدیث الثانی.

(۱۷) الاستبصار ۴: ۲۴۵/ ۹۲۷.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۱۴

بکر «۱»، و معاویة بن میسرة «۲»، و سیف بن عمیرة «۳»، و محمّد بن أبی حمزة «۴»، و مالک بن عطیّة «۵»، و أبو مالک الحضرمی «۶».
و احتمال روایة هؤلاء عنه قبل تغیّره فاسد فإنّ فی النجاشی: کوفیّ کان من أصحاب أبی جعفر و روی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) و تغیّر لمّا خرج زید «۷» رضی اللّه عنه، و ظاهره کصریح أبی الفرج فی مقاتل الطالبیین «۸» و غیره من أهل السّیر إنّه خرج فیمن خرج مع زید، و کان خروجه فی سنة احدی و عشرین و مائة بعد مضی سبع سنین تقریبا من امامة الصادق (علیه السّلام)، و بعض هؤلاء لم یدرکوا الصادق (علیه السّلام) کالحسن بن محبوب و عثمان بن عیسی، و بعضهم أدرکوا أواخر عصره، فالظاهر أنّ أکثرهم تحمّلوا عنه فی أیام زیدیّته.

د- ما فی کتاب ابن الغضائری الطعّان علی ما نقله عنه العلامة فی الخلاصة، و التفریشی فی النقد: حدیثه فی [حدیث] أصحابنا أکثر منه فی الزیدیة، و أصحابنا یکرهون ما رواه محمّد بن سنان عنه و یعتمدون ما رواه بکر ابن محمّد الارجنی «۹».

و ظاهره اعتبار روایاته و إخراج ما رواه ابن سنان عنه لاتّهامه عندهم

---

(۱) أصول الکافی ۲: ۴۵۷/ ۲۱.

(۲) تهذیب الأحکام ۷: ۱۷۶/ ۷۸۰.

(۳) الکافی ۳: ۲۲۲/ ۷.

(۴) تهذیب الأحکام ۲: ۳۳۷/ ۱۳۹۰.

(۵) تهذیب الأحکام ۲: ۳۷۱/ ۱۵۴۲.

(۶) تهذیب الأحکام ۳: ۲۰۹/ ۵۰۱.

(۷) رجال النجاشی: ۱۷۰/ ۴۴۸.

(۸) مقاتل الطالبین: ۱۳۶.

(۹) رجال العلامة: ۱۴۲، و نقد الرجال: ۱۴۲.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۱۵

بزعمه، فإن ثبت عدم اتّهامه بل جلالته کما مرّ «۱» فلا محذور، و من نظر الی تفسیر الجلیل علی بن إبراهیم القمی و إکثاره من النقل عن تفسیره یعلم شدّة اعتماده علیه، بل و غیره کما لا یخفی علی من راجع الکافی و غیره.

و امّا الثانی: فهو من الوضوح بمکان لا یحتاج الی نقل الکلمات و الروایات، الّا أنّ هنا دقیقة انفردنا [بالتنبیه علیها] «۲» و لا تخلو من غرابة، و هی أنّ الکشی قال فی العنوان فی أبی الجارود: زیاد بن المنذر الاعمی السرحوب حکی أنّ أبا الجارود سمّی سرحوبا، و تنسب الیه السرحوبیّة من الزیدیّة، و سمّاه بذلک أبو جعفر (علیه السّلام)، و ذکر إنّ سرحوبا اسم شیطان اعمی یسکن البحر، و کان أبو الجارود مکفوفا اعمی القلب.

ثم ذکر أربعة أحادیث فیها ذمّه و لعنه و نسبة الکذب الیه کلّها عن الصادق (علیه السّلام) بعنوان أبی الجارود من دون ذکر اسمه «۳».

و فی ما نقله فی هذه الترجمة إشکال من جهتین:

الأول: ان تغیّره کان عند خروج زید الخارج بعد أخیه أبی جعفر (علیه السلام) بسبع سنین تقریبا «۴» کما نصّ علیه النجاشی «۵»، فکیف یذمه أبو جعفر (علیه السّلام) و یسمّیه باسم الشیطان و هو من أصحابه لم یتغیّر و لم یتبدل؟!، فان صحّ فلا بد و ان یکون غیر زیاد.

(۱) تقدم فی الطریق رقم: ۲۶.

(۲) فی الأصل: تنبیهها، و ما أثبتناه هو الصحیح، یقال: نبهته علی الشیء، إذا أوقفته علیه.

لسان العرب: نبه.

(۳) رجال الکشی ۲: ۴۹۵- ۴۹۷/ ۴۱۳- ۴۱۷.

(۴) لوفاة الإمام الباقر علیه السلام سنة/ ۱۱۴ ه، و خروج زید علیه السّلام سنة/ ۱۲۱ ه، و هذا التقدیر مستفاد من کلام النجاشی و لیس هو منه، فلاحظ.

(۵) رجال النجاشی: ۱۷۰/ ۴۴۸.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۱۶

الثانی: إنّ الذی یظهر من الشیخ الأقدم أبی محمّد الحسن بن موسی النوبختی ابن أخت أبی سهل فی کتاب الفرق و المقالات،- و قد اعتمد علیه جلّ من کتب فی هذا الفن، و اعتمد علیه الشیخ المفید فی کتاب العیون و المحاسن- أنّ أبا الجارود المذموم الملقب بالسرحوب من أبی جعفر (علیه السلام) غیر زیاد بن المنذر، قال رحمه اللّه: و فرقة قالت: أنّ الإمامة صارت بعد مضی الحسین فی ولد الحسن و الحسین (علیهما السلام)، فهی فیهم خاصّة دون سائر ولد علی بن أبی طالب (علیه السّلام)، و هم کلّهم فیها شرع سواء من قام منهم و دعا لنفسه فهو الامام المفروض الطاعة بمنزلة علی بن أبی طالب (علیه السّلام)، واجبة إمامته من اللّه عزّ و جلّ علی أهل بیته و سائر الناس کلّهم، فمن تخلّف عنه فی قیامه و دعائه إلی نفسه من جمیع الخلق فهو هالک کافر، و من ادعی منهم الإمامة و هو قاعد فی بیته مرخ [علیه] ستره فهو کافر مشرک، و کلّ من اتبعه علی ذلک و کلّ من قال بإمامته، و هم الّذین سمّوا السرحوبیة، و أصحاب أبی خالد الواسطی و اسمه یزید «۱»، و أصحاب فضیل

(۱) و الصحیح فی اسمه هو: (عمرو) و لیس (یزید)، و هو عمرو بن خالد أبو خالد الواسطی أصله من الکوفة، روی عن أبی جعفر، و أخیه زید بن علی علیهم السلام، و روی عنه أبو یعقوب المقری- احد کبار الزیدیة، و نصر بن مزاحم، و الحسین بن علوان و غیرهم، و من أهل السنة الحجاج بن ارطأة، و ثقة ابن فضال فی الکشی و ضعفه آخرون. و قد أجمعت کتب التراجم علی ان اسمه: عمرو.

انظر: رجال الکشی ۲: ۴۹۸/ ۴۱۹، و النجاشی: ۲۸۸/ ۷۷۱، و رجال الشیخ:

۱۳۱/ ۶۹، و رجال العلامة: ۲۴۱/ ۴، و ابن داود: ۲۹۲/ ۲۵، و منهج المقال: ۲۴۷، و مجمع الرجال ۴: ۲۸۴، و نقد الرجال: ۲۵۱/ ۳۴، و منتهی المقال ورقه: ۱۴۵/ أ، و تنقیح المقال ۲: ۳۳۰ و معجم رجال الحدیث ۱۲: ۹۳/ ۸۸۹۳.

و انظر کذلک: الکاشف للذهبی ۲: ۲۸۳/ ۴۲۱۶، و تهذیب التهذیب ۸: ۲۴/ ۴۱، و خلاصة تذهیب تهذیب الکمال للخزرجی: ۲۸۸.

اما ما ورد فی فهرستی الشیخ: ۱۸۹/ ۸۶۸ و ابن الندیم- فی أسماء الکتب المصنفة فی الأصول و الفقه و أسماء الذین صنفوها من الشیعة-: ۲۷۵، و معالم العلماء: ۱۴۰/ ۹۷۹ بزیادة (ابن) بین (أبی خالد) و بین (عمرو بن خالد) فلعله من الاشتباه أو سهو القلم.

اما من سمی بیزید و کنی بابی خالد- من طبقة الواسطی المذکور- فهو یزید أبو خالد الکناسی، الذی قیل باتحاده مع أبی خالد یزید القماط، و لعل ما فی المصدر من اشتباه جاء من هذه الناحیة، و اللّه العالم.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۱۷

ابن الزبير الرسان، [و زياد بن المنذر] و هو الذى يسمّى أبا الجارود و [لقّبه] سرحوبا محمّد بن على بن الحسين بن على (عليهم السلام)، و ذكر إنّ سرحوبا شيطان اعمى يسكن البحر، و كان أبو الجارود اعمى البصر اعمى القلب، فالتقوا هؤلاء مع الفرقتين اللتين قالتا: إنّ عليا (عليه السّلام) أفضل الناس بعد النبىّ (صلّى اللّه عليه و آله)، فصاروا مع زيد بن على بن الحسين (عليهما السلام) عند خروجه بالكوفة، فقالوا بإمامته، فسمّوا كلّهم فى الجملة الزيدية إلّا انّهم مختلفون. إلى آخره «۱».

و ظاهره أنّ السرّحوبية كانوا فى عصر أبى جعفر (عليه السّلام)، و انه (عليه السّلام) سمّى الفضيل من رؤسائهم سرحوبا و انّه المكنّى بابى الجارود، و على ما ذكره فذكر الكشى هذه الاخبار فى ترجمة زياد بن المنذر فى غير محلّه و تبعه غيره من غير تأمّل، و يؤيّده- مضافا الى ما مرّ «۲» من استقامة زياد قبل خروج زيد بعد وفاة أخيه الباقر (عليه السّلام) بسبع سنين- أنّ الباقر و الصادق (عليهما السلام) من الذين ادّعوا الإمامة من غير خروج منهما عند السرحوبية- و العياذ باللّه من الكفّار و المشركين- فلو كان أبو الجارود زياد بن المنذر هو الملقب بالسرحوب كيف يروى عن أبى جعفر (عليه السّلام) تمام تفسير كتاب اللّه؟! بل فى العيون: حدثنا احمد بن محمّد بن يحيى العطار، قال: حدثنا أبى، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبى

---

(۱) فرق الشيعة: ۵۴، و ما أثبتناه بين المعقوفات منه.

(۲) تقدم ذلک فى الرقم: ۱۲۸.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۱۸

الجارود، عن أبى جعفر (عليه السّلام) عن جابر بن عبد اللّه الأنصارى «۱»، قال: دخلت على فاطمة (عليها السلام) و بين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء فعددت اثنى عشر أخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد، و أربعة منهم على (عليهم السلام) «۲».

حدثنا الحسين بن احمد بن إدريس- رضى اللّه عنه- قال: حدثنا أبى، عن احمد بن محمّد بن عيسى و إبراهيم بن هاشم جميعا، عن الحسن بن محبوب، عن أبى الجارود، عن أبى جعفر (عليه السّلام)، عن جابر بن عبد اللّه الأنصارى قال: دخلت، و ذكر مثله «۳»، و السندان صحيحان.

قال المحقق السيد صدر الدين العاملى- بعد الإشارة الى هذا الخبر الشريف و جوابه- إنّه تغيّر بعد خروج زيد بن علىّ (عليه السّلام) «۴»، و فيه كما فى كلمات غيره اعتراف بسلامته قبله فليس هو السرحوب الملعون الكذاب.

مع أنّه روى الخبر لابن محبوب بعد خروج زيد بسنين كثيرة، فإنّ الحسن

---

(۱) أقول:

رواية الإمام عليه السّلام عن غير المعصوم غير معهودة فى كتب الحديث إطلاقا، و ليس لها وجود فى سيرتهم عليهم السلام أيضا، اما هذه الرواية و أختها الآتية و مثلها فى الكافى بموضعين- و الجميع عن جابر- لا تخلو من دواع لعل أهمها اقامة الحجة على الغير ممن لا يرى فى حديث الإمام إسنادا! و دليلنا ان ما رواه الامام عليه السلام عن جابر- و ربما عن غيره و لم نجدها- لا بدّ و ان نقف على طريق آخر لها عنه، عن آبائه عليهم السلام و بتفصيل أكثر و أدق.

انظر ذلک مفصلا فى كتاب الشيخ الكلينى البغدادى و كتابه الكافى الفروع بعنوان رواية الإمام عليه السلام عن غير المعصوم، فراجع.

(۲) عيون اخبار الرضا عليه السلام ۱: ۴۶/ ۶.

(۳) عيون اخبار الرضا عليه السلام ۱: ۴۷/ ۷.

(۴) الظاهر انه من كتاب مجال الرجال للسيد صدر الدين العاملى الذى نقل عنه كثيرا فى غير هذا الموضع مما تقدم، و هو ليس

موجودا لدینا.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۱۹

مات فی آخر سنة مائتین و اربع و عشرین، و کان من أبناء خمس و سبعین، فتکون ولادته فی سنة مائة و تسع و أربعین بعد خروج زید- کما مرّ- بثمانیة و عشرین سنة و اللّه العالم بمقدار عمره حین تحمّله الخبر عن أبی الجارود.

و قال المحقق المذکور فی الرد علی التمسک بکلام شیخنا المفید علی حسن حاله- کما تقدم- ما لفظه: لعلّ أبا الجارود روی ذلک قبل أن یتغیّر، و اطّلع علی کون الروایة قبله «۱» شیخنا المفید رضی اللّه عنه من الخارج.

و فیه: إنّ الروایة فی الرسالة هکذا: روی محمّد بن سنان، عن أبی الجارود، قال: سمعت أبا جعفر محمّد بن علی (علیهما السلام) یقول: صم حین یصوم الناس، فإنّ اللّه جعل الأهلّة مواقیت «۲»، و وفاة محمّد فی سنة مائتین و عشرین فالکلام فیه کالکلام فی ابن محبوب.

و بالجملة ففی النفس فی أصل بقاء زیاد علی زیدیّته شیء، و ان أرسل فی الکتب إرسال المسلّمات فلاحظ و تأمّل فیما ذکرنا.

هذا و فی تقریب ابن حجر: زیاد بن المنذر أبو الجارود الاعمی الکوفی رافضی، کذبه یحیی بن معین من السابعة مات بعد الخمسین «۳»، ای بعد المائة کما صرّح به فی أوّل کتابه، و أظنّ أنّ المنذر أبا زیاد هو منذر بن الجارود العبدی الذی ذکره فی النهج، و قال: و من کتاب له (علیه السّلام) الی المنذر بن الجارود العبدی و قد خانه فی بعض ما ولّاه من أعماله، اما بعد: فان صلاح أبیک غرّنی منک، و ظننت أنّک تتبع هداه و تسلک سبیله، فإذا أنت فیما رقی الیّ عنک لا تدع لهواک انقیادا، و لا تبقی لاخرتک عتادا، تعمر دنیاک لخراب

---

(۱) أی قبل: أن یتغیر.

(۲) الرسالة العددیة: ۱۶، و ذکر الشیخ فی التهذیب ۴: ۱۶۴/ ۴۶۲ و ضعفها المجلسی فی ملاذ الاخبار ۶: ۴۶۳/ ۳۴.

(۳) تقریب التهذیب ۱: ۳۷۰/ ۱۳۵.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۲۰

آخرتک، و تصل عشیرتک، بقطیعة دینک. إلی آخر الکتاب.

قال السید- رحمه اللّه- «۱»: و المنذر هذا هو الذی قال فیه أمیر المؤمنین (علیه السلام): إنّه لنظار فی عطفیه مختال فی بردیه تفّال فی شراکیه «۲».

قلت: و قال السید بن طاوس فی الملهوف: و کان الحسین (علیه السلام): قد کتب الی جماعة من أشراف البصرة کتابا مع مولی له اسمه سلیمان و یکنّی أبا رزین یدعوهم الی نصرته و لزوم طاعته منهم یزید بن مسعود النهشلی و المنذر بن الجارود العبدی- الی ان قال-: و امّا المنذر بن الجارود فإنّه جاء بالکتاب و الرسول الی عبید اللّه بن زیاد لانّ المنذر خاف ان یکون الکتاب دسیسا من عبید اللّه و کانت بحریّة بنت المنذر بن الجارود تحت عبید اللّه بن زیاد فأخذ عبید اللّه الرسول فصلبه. الخبر «۳».

و امّا الجارود أبو المنذر العبدی فهو صحابی جلیل و هو راوی مقالات قس ابن ساعدة لرسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله)، و ذکر أسامی الأئمة (علیهم السلام) عنه، و خبر المعراج، و ذکر أسامیهم الشریفة عنه (صلّی اللّه علیه و آله) فی حدیث طویل رواه ابن عیّاش فی المقتضب «۴»، و الکراجکی فی کنزه «۵».

[۳۶۴] شسد- و إلی أبی الجوزاء:

أبوه و محمّد بن الحسن رضی اللّه عنهما، عن سعد بن عبد اللّه، عن أبی الجوزاء المنبه بن عبد اللّه.

و عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن الصفار، عنه «۶».

(۱) ای السید الشریف الرضی فی نهج البلاغة.

(۲) نهج البلاغة: الکتاب/ ۷۱، صحیفة: ۴۶۱.

(۳) اللهوف: ۱۹، و لا یخفی ان اللهوف عنوان شهر من عنوان الملهوف کما صرح به فی الذریعة ۲۲: ۲۲۳.

(۴) مقتضب الأثر: ۳۱- ۳۸.

(۵) کنز الفوائد: ۲۵۶.

(۶) الفقیه ۴: ۱۳۳، من المشیخة.

السندان صحیحان.

و أبو الجوزاء ثقة فی الخلاصة «۱»، صحیح الحدیث فی النجاشی «۲»، فالخبر صحیح.

[۳۶۵] شسه- و إلی أبی حبیب ناجیة «۳»:

أبوه رضی اللّه عنه، عن سعد بن عبد اللّه، عن معاویة بن حکیم، عن عبد اللّه بن المغیرة، عن مثنی الحنّاط، عنه «۴».
السند صحیح أو موثق لکون معاویة فطحیّا فی الکشی «۵»، و ابن المغیرة من أصحاب الإجماع، فالخبر صحیح أو فی حکمه و إن لم یوثّقوا ناجیة و هو ابن أبی عمارة الذی روی فیه فی الکشی عن العیاشی، قال: سألت علی بن الحسن ابن فضّال عن نجیّة، فقال: هو نجیّة و له اسم آخر أیضا ناجیة بن أبی عمارة الصیداوی [قال]: و أخبرنی بعض ولده إنّ أبا عبد اللّه (علیه السّلام) کان یقول نجّ «۶»، نجیة فسمّی بهذا الاسم «۷».
و یروی عنه أیضا حمّاد بن عیسی فی الفقیه فی باب صلاة الاستخارة «۸»، و معاویة بن عمّار فی الکافی فی باب شدّة ابتلاء المؤمن «۹»، و فی

(۱) رجال العلامة: ۲۷۱/ ۳۷.

(۲) رجال النجاشی: ۴۲۱/ ۱۱۲۹.

(۳) فی الأصل: زیادة (ابن) بین (حبیب) و بین (ناجیة)، و قد حذفنا الزیادة المذکورة لأن أبا حبیب کنیة لناجیة کما فی المصدر، و روضة المتقین ۱۴: ۲۸۶، و جامع الرواة ۲: ۳۷۵، و تعلیقة میر داماد الأسترآبادی علی رجال الکشی ۲: ۴۷۸.

(۴) الفقیه ۴: ۶۲، من المشیخة.

(۵) رجال الکشی ۲: ۶۳۵/ ۶۳۹.

(۶) فی المصدر: أنج، و أنج و نجّ بمعنی واحد، و هو طلب الإسراع إلی الخیر، ای خلص نفسک بالمسارعة إلی الخیرات. انظر تعلیقة المیر داماد الأسترآبادی علی المصدر.

(۷) رجال الکشی: ۴۷۹/ ۳۸۹، و ما بین المعقوفین منه.

(۸) الفقیه ۱: ۳۵۵/ ۱۵۵۷.

(۹) أصول الکافی ۲: ۱۹۷/ ۱۲.

باب علل الموت «۱»، و فی کتاب مثنی بن الولید الحنّاط، قال: کنت جالسا عند أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، فقال له ناجیة أبو حبیب الطّحان: أصلحک اللّه انّی أکون أصلّی باللیل النافلة فأسمع من الرحی ما أعرف أنّ الغلام قد نام عنها فاضرب الحائط لأوقظه؟ قال: و ما بأس بذلک، أنت فی طاعة ربک تطلب رزقک «۲».

و رواه فی الکافی: عن محمّد بن یحیی، عن احمد بن محمّد بن عیسی، عن احمد بن محمّد بن أبی نصر، عن ابن الولید- فی بعض النسخ، و أبی الولید فی أخری-، مثله «۳»، و قد عرفت أنّ الاولی صحیحة و المراد به المثنی «۴» لوجود الخبر فی کتابه، و النسخة الأخری مصحّفة.

[۳۶۶] شسو- و إلی أبی الحسن النهدی:

أبوه رضی اللّه عنه، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن محمّد بن عیسی، عن الحسن بن علی الوشاء، عنه «۵».

السند صحیح.

و النهدی موجود فی الفهرست «۶»، و النجاشی: له کتاب یروی عنه محمّد بن علی بن محبوب «۷»، و یروی عنه أیضا موسی بن الحسن فی الکافی فی باب کم یعاد المریض «۸»، و فی باب القول عند رؤیة الجنازة «۹»،

---

(۱) الکافی ۳: ۱۱۲/ ۸.

(۲) الأصول الستة عشر (أصل المثنی بن الولید): ۱۰۲- ۱۰۳.

(۳) الکافی ۳: ۳۰۱/ ۸.

(۴) ای: و المراد به فی الروایة الثانیة- روایة الکافی- هو المثنی بن الولید.

(۵) الفقیه ۴: ۱۰۲، من المشیخة.

(۶) فهرست الشیخ: ۱۸۹/ ۸۴۶.

(۷) انظر رجال النجاشی: ۴۵۷/ ۱۲۴۶.

(۸) الکافی ۳: ۱۱۹/ ۱، فی باب حدّ موت الفجأة. و الباب الذی ذکره المصنف «قدس سره» خال منه، فلاحظ.

(۹) الکافی ۳: ۱۶۷/ ۲.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۲۳

و الثلاثة من الأجلّاء، و احتمل کونه بعینه محمّد بن احمد بن خاقان، أو الهیثم بن أبی مسروق و فیهما بعد، فالخبر حسن کالصحیح.

[۳۶۷] شسز- و إلی أبی حمزة الثمالی:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن إبراهیم بن هاشم، عن احمد بن محمّد بن أبی نصر البزنطی، عن محمّد ابن الفضیل، عن أبی حمزة ثابت بن دینار الثمالی، و دینار یکنّی أبا صفیة و هو من حی «۱» بنی ثعل، و نسب الی ثمالة لانّ داره کانت فیهم، و توفی سنة خمسین و مائة، و هو ثقة عدل، و لقد لقی أربعة من الأئمة: علی بن الحسین، و محمّد بن علی، و جعفر بن محمّد، و موسی بن جعفر (علیهم السلام)، و طرقی الیه کثیرة لکنّی اقتصرت علی طریق واحد منها «۲».

محمّد بن الفضیل هو محمّد بن القاسم بن الفضیل کما جزم به المصطلع الخبیر الفاضل الأردبیلی فی الجامع «۳»، و یؤیّده حکم العلامة بصحة هذا الطریق «۴».

و أبو حمزة هو الجلیل الذی کان کلقمان زمانه، و فی النجاشی: عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) إنّه فی زمانه مثل سلمان فی زمانه «۵»،

و فضائله کثیرة تطلب من محلّها، و فی الفهرست: له کتاب أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن بابویه، عن أبیه و محمّد بن الحسن و موسی بن المتوکل، عن سعد بن

---

(۱) فی المصدر: و هو من طی من بنی ثعل. و فی روضة المتقین ۱۴: ۷۱: من حی من، و الصحیح ما فی المصدر، و ثعل هم بطن من طی، من کهلان، من القحطانیة، و سموا بذلک نسبة الی ثعل بن عمرو بن الغوث بن طی بن أدد. انظر: معجم قبائل العرب ۱: ۱۴۲.

(۲) الفقیه ۴: ۳۶، من المشیخة.

(۳) جامع الرواة ۲: ۱۸۳.

(۴) رجال العلامة: ۲۷۸، من الفائدة الثامنة: و فیه الحکم بقوة الطریق لا صحته، لان جمیع ما فی الطریق من الإمامیة الثقات الممدوحین ما عدا محمّد بن الفضیل فهو امامی لم یذکر بمدح أو ذم فی نظر العلامة (قدس سره) لما فی حکمه ظاهرا، فلاحظ.

(۵) رجال النجاشی: ۱۱۵/ ۲۹۶.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۲۴

عبد اللّه و الحمیری جمیعا، عن أحمد بن محمّد بن عیسی، عن الحسن بن محبوب، عنه «۱».

و هذا السند صحیح بالاتفاق، فالخبر صحیح.

[۳۶۸] شسح- و إلی أبی خدیجة:

سالم بن مکرم الجمّال: محمّد بن علی ماجیلویه، عن عمّه محمّد بن أبی القاسم، عن محمّد بن علی الکوفی، عن عبد الرحمن بن أبی هاشم، عنه «۲».

هذا السند ضعیف علی المشهور بابی سمینة، معتبر عندنا، امّا لاعتبار روایاته کما مرّ فی (ز) «۳»، أو لکونه شیخ اجازة فی المقام، و الکتاب کان معروفا عندهم، و مع ذلک فللصدوق الیه طریق صحیح.

ففی الفهرست: له کتاب، أخبرنا به جماعة، عن ابن بابویه، عن أبیه، عن سعد بن عبد اللّه و الحمیری و محمّد بن یحیی و احمد بن إدریس، [عن احمد ابن محمد] عن الحسن بن علی الوشاء، عن احمد بن عائذ، عن أبی خدیجة «۴»، و امّا أبو خدیجة فاختلفوا فیه لاختلاف أسباب مدحه و ذمّه.

و الذی یدل علی مدحه و وثاقته بل و جلالته أمور:

أ- ما فی النجاشی قال: سالم بن مکرم بن عبد اللّه «۵» أبو خدیجة، و یقال:

أبو سلمة الکناسی، یقال: صاحب الغنم مولی بنی أسد الجمّال، یقال: کنیته کانت أبا خدیجة، و إنّ أبا عبد اللّه (علیه السّلام) کنّاه أبا سلمة، ثقة ثقة، روی عن أبی عبد اللّه و أبی الحسن (علیهما السلام)، له کتاب یرویه عنه عدّة

---

(۱) فهرست الشیخ: ۴۱/ ۱۲۷.

(۲) الفقیه ۴: ۷۹.

(۳) تقدم برقم: ۷.

(۴) فهرست الشیخ: ۷۹- ۸۰/ ۳۲۷.

(۵) فی الأصل: عبید اللّه، و ما أثبتناه هو الصحیح الموافق لما فی المصدر و جامع الرواة ۱: ۳۴۹.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۲۵

من أصحابنا «۱»، ثم ذکر طریقه الیه.

و فی کلامه مواضع یستشهد بها: منها توثیقه مرّتین، و منها قوله: روی. إلی آخره، کما مرّ من أنّه اشارة إلی کونه من أصحاب الأصول، و منها قوله یرویه. إلی آخره.

فإنّ فیه دلالة علی اعتمادهم علی کتابه، و منها عدم طعنه علیه، و عدم نقله عن احد مع أنّه من الرواة المعروفین [أرباب أصحاب] «۲» کهشام و یونس و غیرهما.

و فی ترجمة أحمد بن عائذ فیه «۳»، و فی الخلاصة: ثقة کان صحب أبا خدیجة سالم بن مکرم و أخذ عنه و عرف به «۴».

ب- روایة ابن أبی عمیر عنه کما فی التهذیب فی باب فضل شهر رمضان و الصلاة فیه «۵».

ج- روایة الأجلّة عنه، مثل عبد الرحمن بن أبی هاشم المنعوت بقولهم:

جلیل من أصحابنا ثقة ثقة «۶»، و احمد بن عائذ «۷»، و الحسن بن علی الوشاء کما فی النجاشی «۸»، و أبو الجهم «۹»، و محمّد بن سنان «۱۰»، و علی بن الحسن

---

(۱) رجال النجاشی: ۱۸۸/ ۵۰۱.

(۲) کذا فی الأصل، و لا معنی له، و الصحیح: من أرباب الأصول.

(۳) رجال النجاشی: ۹۸/ ۲۴۶.

(۴) رجال العلامة: ۱۸/ ۲۸.

(۵) تهذیب الأحکام ۳: ۶۰/ ۲۰۴.

(۶) تهذیب الأحکام ۵: ۲۲۱/ ۷۴۵.

(۷) تهذیب الأحکام ۱: ۲۹۰/ ۸۴۴.

(۸) رجال النجاشی: ۱۸۸/ ۵۰۱.

(۹) تهذیب الأحکام ۵: ۴۶۲/ ۱۶۱۲.

(۱۰) أصول الکافی ۲: ۲۰۶/ ۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۲۶

و الحسن بن علی بن فضّال بتوسط علی بن محمّد «۱».

د- ما فی الکشی: محمّد بن مسعود، قال: سألت أبا الحسن علی بن الحسن عن اسم أبی خدیجة، فقال: سالم بن مکرم، فقلت له: ثقة؟ فقال:

صالح، و کان من أهل الکوفة، و کان جمّالا، و ذکر أنّه حمل أبا عبد اللّه (علیه السلام) من مکّة إلی المدینة، قال: أخبرنا عبد الرحمن بن أبی هاشم، عن أبی خدیجة، قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام): لا تکتن بابی خدیجة، قلت:

فبم اکتنی؟ قال: بابی سلمة «۲».

ه- نصّ الشیخ بوثاقته کما نقله عنه العلّامة فی الخلاصة «۳»، هذا ما عثرنا علیه من أسباب مدحه و وثاقته، قال المحقق الداماد: الأرجح فیه عندی الصلاح کما رواه الکشی، و الثقة کما حکم به الشیخ فی موضع إن لم یکن الثقة مرّتین کما نصّ علیه النجاشی و قطع به «۴».

و أمّا ما یدلّ علی ضعفه فأمران لعلّهما یرجعان الی واحد:

أ- ما فی الکشی مرسلا: و کان سالم من أصحاب أبی الخطاب، و کان فی

(۱) قوله: و علی بن الحسن. الی آخره.

الظاهر وقوع الاشتباه- و لعله من الناسخ- فی أخذ علی بن الحسن موقع الحسن بن علی و بالعکس فی هذا الکلام، لان محمد بن علی هو الواسطة لعلی بن الحسن الی أبی خدیجة کما فی التهذیب ۹: ۳۲۶/ ۱۱۷۳، اما الحسن بن علی فیروی عنه بلا- واسطة کما فی التهذیب أیضا ۶: ۲۱۹/ ۵۱۶، فلاحظ.

(۲) رجال الکشی: ۲: ۶۴۱/ ۶۶۱.

(۳) رجال العلامة: ۲۲۷/ ۲، و فیه: قال الشیخ أنه ضعیف، و قال فی موضع آخر: أنه ثقة. و قد وقفنا علی التضعیف فی الفهرست: ۷۹/ ۳۳۷ و الاستبصار أیضا ۲: ۳۶/ ۱۱۰، اما توثیق الشیخ إیاه فلم نظفر به.

(۴) لم نظفر بکلام الداماد فی الرواشح و لعله فی غیره، و یوجد قریب منه فی تعلیقاته علی رجال الکشی ۱: ۱۰۷، فراجع.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۲۷

المسجد یوم بعث عیسی بن موسی بن علی [بن عبد اللّه بن العباس] «۱» و کان عامل المنصور علی الکوفة الی أبی الخطاب لمّا بلغه أنّهم قد أظهروا الإباحات و دعوا الناس الی نبوّة أبی الخطاب و أنّهم یجتمعون فی المسجد و لزموا الأساطین یورّون الناس انّهم قد لزموها للعبادة و بعث إلیهم [رجلا فقتلهم] «۲» جمیعا، لم یفلت منهم الّا رجل واحد [اصابته جراحات] فسقط بین القتلی یعدّ فیهم، فلمّا جنّه اللیل خرج من بینهم فتخلّص، و هو أبو سلمة سالم بن مکرم الجمّال الملقب بابی خدیجة فذکر بعد ذلک أنّه تاب، و کان ممّن یروی الحدیث، انتهی «۳».

و مثله بزیادة فی القصّة ما فی کتاب الفرق لأبی محمّد الحسن بن موسی النوبختی، و قال فی آخر القصّة: و هؤلاء هم الذین قالوا أنّ أبا الخطاب کان نبیّا مرسلا أرسله جعفر بن محمّد (علیهما السلام) ثم صیّره بعد ذلک حین حدث هذا من الملائکة، قال: ثم خرج من قال بمقالته من أهل الکوفة و غیرهم الی محمّد بن إسماعیل بن جعفر (علیه السلام) بعد قتل أبی الخطاب، فقالوا بإمامته و أقاموا علیها، انتهی «۴».

ب- ما فی الفهرست: سالم بن مکرم یکنّی أبا خدیجة، و مکرم یکنّی أبا سلمة ضعیف له کتاب. الی آخره «۵»، و فی الاستبصار فی باب ما یحلّ لبنی هاشم من الزکاة: فهذا الخبر لم یروه غیر أبی خدیجة و إن تکرّر فی الکتب، و هو ضعیف عند أصحاب الحدیث لما لا احتاج الی ذکره «۶».

(۱) ما أثبتناه بین معقوفین من المصدر.

(۲) فی الأصل: فقتلوهم، و ما أثبتناه من المصدر.

(۳) رجال الکشی ۲: ۶۴۱/ ۶۶۱.

(۴) فرق الشیعة: ۷۰.

(۵) فهرست الشیخ: ۷۹/ ۳۲۷.

(۶) الاستبصار ۲: ۳۶/ ۱۱۰.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۲۸

و فی التعلیقة: و هذا یشیر الی أنّ سبب الضعف شیء معروف عندهم کنفسه، و غیر خفی أنّه لیس شیء معروف الّا ما فی الکشی، انتهی «۱».

و هو کلام متین إذ لم یذکر أحد فی ترجمته فسقا جوارحیا، و لا اعتقاد سوء غیر الخطابیة، فهی سبب التضعیف، و مرجع الذموم، و

الداعى للسيد ابن طاوس «۲»، و تلميذه العلامة فى الخلاصة إلى القول بالتوقف «۳».

فنقول: اعلم أولا: إنّ خروج أبى الخطاب كان قبل سنة ثمان و ثلاثين و مائة لما رواه الكشى، عن حمدويه، عن أيوب بن نوح، عن حنّان بن سدير، عن سدير، عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام)، قال: كنت جالسا عند أبى عبد اللّه (عليه السّلام) و ميسر «۴» عنده، و نحن فى سنة ثمان و ثلاثين و مائة، فقال له ميسر بياع الزّطى: جعلت فداك عجبت لقوم كانوا يأتون هنا الى هذا الموضع فانقطعت آثارهم و فنيت آجالهم! قال (عليه السلام): و من هم؟ قلت: أبو الخطاب و أصحابه، و كان متكئا فجلس فرفع إصبعه إلى السماء، ثم قال: على أبى الخطاب لعنة اللّه و الملائكة و الناس أجمعين. الخبر «۵».

و ظاهره أنّ الوقعة كانت قبل ذلك بسنين، و هذا التاريخ قبل وفاة أبى عبد اللّه (عليه السّلام) بعشر سنين.

و ثانيا: إنّ الخطابية- كما عرفت هنا، و فى ترجمة المفضل «۶»، و فى الفائدة

---

(۱) تعليقة الوحيد البهبهانى على منهج المقال: ۱۶۱.

(۲) التحرير الطاووسى: ۲۷۵/ ۱۹۰.

(۳) رجال العلامة: ۲۲۷/ ۲.

(۴) ضبط (ميسر) بفتح الميم و إسكان الياء، و بضم الميم و فتح الياء أيضا كما فى رجال العلامة: ۱۷۱/ ۱۱.

(۵) رجال الكشى ۲: ۵۸۴/ ۵۲۴.

(۶) تقدم برقم: ۳۰ فى الطريق إلى إسماعيل بن أبى فديك.

الثانية فى شرح حال دعائم الإسلام «۱» - يبيحون المحارم، و لا يعتقدون تكليفا، و لا يروون إمامة موسى بن جعفر و ولده (عليهم السلام)، و اتّخذوا محمّد بن إسماعيل إماما بل نبيّا.

و فى كتاب الفرق المتقدم فى ذكر عقائدهم: و إنّ اللّه تبارك و تعالى جعل لمحمّد بن إسماعيل جنّة آدم، و معناها عندهم الإباحة للمحارم و جميع ما خلق فى الدنيا، و هو قول اللّه عزّ و جلّ: وَ كُلا مِنْها رَغَداً حَيْثُ شِئْتُما وَ لا تَقْرَبا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ «۲»، موسى بن جعفر بن محمّد و ولده من بعده (عليهم السلام) من ادّعى منهم الإمامة- الى أن قال-: و زعموا أنّه يجب عليهم أن يبدؤا بقتال من قال بالإمامة ممّن ليس على قولهم و خاصّة من قال بامامة موسى بن جعفر و ولده من بعده (عليهم السلام) و تأوّلوا فى ذلك بقول اللّه تعالى: قٰاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفّٰارِ وَ لْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً «۳» قالوا: فالواجب أن نبدأ بهؤلاء، انتهى «۴».

و ثالثا: إنّه لا شك أنّ أبا خديجة قد كان فى وقت ثقة معتمدا صاحب كتاب يرويه عنه جماعة، و عند خروج أبى الخطاب خطابيّا فاسد العقيدة، و فى المقام احتمالات:

الأول: أن تكون الحالة الأولى قبل الخروج و بقى بعده خطابيّا الى آخر عمره كما يظهر من الشيخ فى بعض أقواله «۵»، أو شكّ فى رجوعه و عدمه كما يظهر من السيّد و العلامة «۶»، و على هذا فلا اعتناء برواياته الّا أن تقيّد بحال

---

(۱) تقدم فى الجزء الأول صحيفة: ۱۲۸.

(۲) البقرة: ۲/ ۳۵.

(۳) التوبة: ۹/ ۱۲۳.

(۴) فرق الشيعة: ۷۴- ۷۶.

(۵) أی: القول الخاص بتوثیقه علی ما نقله عنه العلامة، و قد تقدم.

(۶) أی: فی توقفهما إزاء مرویاته، و قد تقدم.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۳۰

استقامته، بل قال المحقق المولی محمّد المعروف بسراب- علی ما نقله عنه الفاضل الخراسانی فی الاکلیل- تضعیف الشیخ- رحمه اللّه- لا یعارض توثیق النجاشی «۱» و تأکیده فیه، و حکم علی بن الحسن بکونه صالحا، و حکم الکشی بتوبته باحتمال کون الروایة حین کونه من أصحاب أبی الخطاب، و ظاهر التوثیق و المدح المطلق عدم کون الروایة حین ضعفه و الّا فلا ینفعه فی ثقتیته «۲» وقتا ما من أوقات الروایة، و لا دلالة علی کونه راویا حین الضعف، فالراجح عدم ضعف الروایة باشتمالها علیه، انتهی «۳»، و مورده و إن کان فی صورة الاستقامة بعد الانحراف الّا أنّ ما ذکره من الوجه جار فی المقام أیضا.

الثانی: أن یکون فی أول أمره خطابیا و الاستقامة و التألیف و الأخذ عنه بعد الانحراف.

الثالث: أن یکون الانحراف متخلّلا بین الاستقامتین و حکمهما واحد و هو الحکم بوثاقته و اعتبار کتابه و عدم مضریّة الانحراف بروایاته فإنه عثرة کعثرة غیره من الأعاظم و الأجلاء الذین زلّوا و ضلّوا ثم رجعوا و استقاموا، فالمهم إثبات استقامته بعد خروجه فیشمله ما مرّ من المدائح و یشهد لذلک أمور:

ا- إطلاق کلام النجاشی «۴»، فلولا علمه باستقامته بعد الخروج لما جزم بالتوثیق المؤکّد مع علمه بخروجه لوجود [ه فی] الکشی بل و کتاب الفرق عنده ظاهرا لوجوده عند شیخه أبی عبد اللّه المفید.

---

(۱) هذا الکلام مبنی فی الظاهر علی أساس کون تضعیف الشیخ معارض بتوثیقه نفسه، فیبقی توثیق النجاشی بلا معارض، و قد وصف هذا الکلام- لدی البعض- بالغرابة. و لمزید الفائدة أنظر معجم رجال الحدیث ۸: ۲۵.

(۲) إشارة إلی تثنیة توثیقه لدی النجاشی و قد تقدم.

(۳) اکلیل الرجال: غیر موجود لدینا.

(۴) رجال النجاشی: ۱۸۸/ ۵۰۱.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۳۱

ب- نصّ الکشی «۱» علی توبته، و العجب ان العلامة فی الخلاصة «۲» نقل عن الکشی انه کان من أصحاب أبی الخطاب و لم ینقل عنه توبته، و تقدمه فی ذلک شیخه ابن طاوس کما یظهر من التحریر «۳»، و هذه غفلة عجیبة لا تلیق بهما.

ج- إنّ قول النجاشی بعد ذکر التوبة انه کان ممّن یروی الحدیث «۴» ظاهر بل صریح فی أنّ دخوله فی هذا الباب و روایته و تألیفه کان بعد التوبة و لعلّه کان قبل ذلک جمّالا کما صرّح به أوّلا ثم صار مع أبی الخطاب ثم نجا و صار من أهل الحدیث.

د- تصریح النجاشی بأنه روی عن أبی الحسن (علیه السّلام) «۵»، و قد عرفت أنّ الخطابیة ینسبونه (علیه السّلام) الی الکفر و الشرک و یوجبون قتاله و یزعمون أنّه الشجرة المنهیّة فی قوله تعالی: وَ لٰا تَقْرَبٰا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ* «۶» فکیف یروی الخطابی عنه (علیه السّلام) الأحکام الدینیة و یثبته فی کتابه کلّ هذا ناشئ عن الغفلة عن مذهب الخطابیة.

ه- تصریح النجاشی بأنّ الحسن بن علی الوشاء الثقة الجلیل الذی قالوا فی حقّه: کان وجها من وجوه هذه الطائفة و عینا من عیونها یروی عن أبی خدیجة کتابه «۷»، و الوشاء لم یدرک الصادق (علیه السّلام) قطعا، فروایته عنه کتابه کان فی عصر أبی الحسن (علیه السّلام)، و قد عرفت أنّ خروج أبی

---

(۱) رجال الکشی: ۶۴۱/ ۶۶۱.

(۲) رجال العلامة: ۲۲۷/ ۲.

(۳) التحریر الطاووسی: ۱۴۴.

(۴) الظاهر وقوع الاشتباه أو تصحیف الناسخ لفظة «کش» الی «جش» لکون هذا التصریح لدی الکشی ۲: ۶۴۱،- و قد مر قبل قلیل- لا فی رجال النجاشی.

(۵) رجال النجاشی: ۱۸۸/ ۵۰۱.

(۶) البقرة ۲/ ۳۵.

(۷) رجال النجاشی: ۱۸۸/ ۵۰۱.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۳۲

الخطاب کان قبل وفاة أبیه (علیه السّلام) بأزید من عشر سنین، و علی قول الجماعة روی عنه فی حال خطابیّته، و لا یخفی علی من له أدنی بصیرة فی هذا الفن و نظر فی الأحادیث أنّ الأصحاب کانوا متحرّزین عن الخطابیة مأمورین بالبراءة منهم و هجرهم کما أنّهم بالنسبة إلیهم کانوا کذلک.

بل صرّح الشیخ المفید فی الإرشاد إنّه لم یکن فی الإسماعیلیة أحد من خاصّة الصادق (علیه السّلام) و لا من الرواة «۱»، فنسبة هذا الجلیل إلی الروایة عمّن أمروا بالبراءة منه و اللعنة علیه لا تخلو من إزراء یجب الاستغفار عنه.

و فی الکافی فی باب کراهة الارتفاع الی قضاة الجور: عن الحسین بن محمّد، عن المعلّی بن محمّد، عن الحسن بن علی، عن أبی خدیجة، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، قال: إیّاکم أن یحاکم بعضکم بعضا [الی أهل الجور] و لکن انظروا الی رجل منکم. الخبر «۲»، و هو معروف مقبول، و الحسن إن کان هو الوشاء فیؤیّد ما فی النجاشی «۳»، و إن کان ابن فضّال فیکون الکلام فیه کالکلام فی الوشاء و یزید فی قوّة ما اخترناه، فانقدح بحمد اللّه تعالی سلامة أبی خدیجة عمّا یوجب الطعن علیه و انه من الثقات الأجلّاء، و أظن أنّ الصادق (علیه السلام) إنّما کنّاه بأبی سلمة کنیة أبیه تفألا بسلامته لاشتهار خروجه مع أبی الخطاب و اللّه العالم.

[۳۶۹] شسط- و إلی أبی الربیع الشامی:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب، عن الحکم بن مسکین، عن الحسن بن رباط، عنه «۴».

---

(۱) الإرشاد: ۲۸۵، باب أولاد الامام الصادق علیه السّلام.

(۲) الکافی ۷: ۴۱۲/ ۴، و ما بین معقوفین منه.

(۳) رجال النجاشی: ۱۸۸/ ۵۰۱.

(۴) الفقیه ۴: ۹۸، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۳۳

الحکم ثقة فی (مب) «۱»، و قریب منها ابن رباط فی (قمز) «۲»، فالسند صحیح أو حسن فی حکمه.

و أبو الربیع هو خالد أو خلید بن اوفی العنزی الشامی مذکور فی أصحاب الصادق (علیه السّلام) «۳»، له کتاب فی النجاشی «۴»، و یروی عنه الحسن بن محبوب «۵»، و عبد اللّه بن مسکان کما فی النجاشی «۶»، و یونس بن عبد الرحمن فی الکافی فی باب طلب الرئاسة «۷»، هؤلاء من أصحاب الإجماع، و منصور بن حازم «۸»، و محمّد بن حفص «۹»، و غیرهم.

و قال الشهید فی مسألة بیع الثمرة من کتابه نکت الإرشاد- بعد ذکر خبر فی سنده الحسن بن محبوب، عن خالد بن جریر، عن أبی الربیع الشامی- ما لفظه: و قد قال الکشی: أجمعت العصابة علی تصحیح ما یصحّ عن الحسن بن محبوب «۱۰».

(۱) تقدم برقم: ۴۲.

(۲) تقدم برقم: ۱۴۷.

(۳) رجال الشیخ: ۳۳۹/ ۱۶، و سماه: خالد.

(۴) رجال النجاشی: ۱۵۳/ ۴۰۳، و سماه خلید.

(۵) لم نظفر بروایة ابن محبوب عنه، و الظاهر انه یروی عنه بتوسط خالد بن جریر کما فی الکافی ۵: ۱۹۰/ ۱۸ و الفقیه ۳: ۱۵۷/ ۶۸۸ الا ان فی الاستبصار ۳: ۱۰۹/ ۳۸۵: الحسن بن محبوب ابن خالد، عن جریر، عن أبی الربیع الشامی، و مما لا شک فیه ان توسط خالد بین (بن) أوّلا و بین (عن) ثانیا من اشتباه الناسخ، و الصحیح ان تحل کل منهما محل الأخری کما یظهر فی سائر کتب الرجال و الحدیث معا، فلاحظ.

(۶) رجال النجاشی: ۱۵۳/ ۴۰۳، و له طریق آخر الی کتاب أبی الربیع الشامی ذکره فی باب الکنی و فیه: عن الحسن بن محبوب، عن خالد بن جریر، عن أبی الربیع الشامی.

(۷) أصول الکافی ۲: ۲۲۶/ ۶.

(۸) تهذیب الأحکام ۴: ۶۸/ ۱۸۵.

(۹) أصول الکافی ۲: ۴۶۵/.

(۱۰) رجال الکشی ۲: ۸۳۰/ ۱۰۵۰.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۳۴

قلت: فی هذا توثیق لأبی الربیع الشامی، و اسمه خلیل بن اوفی «۱»، و لم ینصّ الأصحاب علی توثیقه فیما علمته، غیر أنّ الشیخ ذکره فی کتابیه «۲»، و بعض المتأخرین أثبته فی المعوّل علی روایته، انتهی «۳».

و استدلّ علی توثیقه شیخنا الحرّ فی أمل الآمل «۴» بما کرّرنا إلیه الإشارة من أنّ فی ذکره فی أصحاب الصادق (علیه السّلام) دلالة علی کونه من الأربعة الآلاف الموثقین الموجودین فی رجال ابن عقدة و هو فی محلّه کما یأتی فی الفائدة الثامنة.

و ممّا یستغرب فی المقام ما فی التعلیقة من أنّ فی باب طلب الرئاسة حدیثا یدلّ علی تشیّعه الّا أنّه یستفاد منه ذمّه، انتهی «۵».

قلت: إمّا تشیّعه فهو کما قال المحقق السید صدر الدین: غیر خفی علی من تتبّع أخباره.

منها ما فی الکافی فی باب أنّ الامام إذا شاء أن یعلم علم، بسندین فیهما: صفوان، عن ابن مسکان، عن زید «۶» بن الولید، عن أبی الربیع الشامی، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، قال: إنّ الامام إذا شاء أن یعلم علم «۷».

(۱) سماه بهذا العلامة فی رجاله: ۲۷۰/ ۲۰، من الفائدة الثامنة من الخاتمة. و سماه فی توضیح الاشتباه: خلید، و الظاهر وقوع الاشتباه بما فی الرجال، و قد نسب فی جامع الرواة ۱: ۲۹۸ إلی سهو القلم، و فی نضد الإیضاح: ۱۲۵ الی الخطأ.

(۲) فهرست الشیخ: ۱۸۶/ ۸۱۷، و الرجال: ۱۲۰/ ۵ و ۳۳۹/ ۱۶.

(۳) نکت الإرشاد: غیر موجود لدینا.

(۴) أمل الآمل ۱: ۸۳/ ۷۹.

(۵) تعلیقة الوحید (ضمن منهج المقال): ۳۸۹.

(۶) کذا فی النسخة الحجریة من المستدرک، و الأصل المنقول عنه لم یقع بأیدینا، و فی المصدر- بکلا السندین- بدر بن الولید، لا زید بن الولید، و هو الکوفی فی رجال الشیخ: ۱۵۹/ ۷۳ و الخثعمی فی رجال البرقی: ۴۵ و لیس لزید ذکرا فی کتب الرجال، فلاحظ.

(۷) أصول الکافی ۱: ۲۰۱/ ۱- ۲، باب أنّ الأئمة- علیهم السلام- إذا شاءوا أن یعلموا علموا، و فی آخر الحدیث الثانی منه: (أعلم) بدل (علم) الذی فی آخر الأوّل.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۳۵

و فی باب حسن المعاشرة، بإسناده عنه، قال: دخلت علی أبی عبد اللّه (علیه السلام) و البیت غاصّ بأهله، فیه الخراسانی، و الشامی، و من أهل الآفاق، فلم أجد موضعا اقعد فیه، فجلس أبو عبد اللّه (علیه السّلام) و کان متّکئا، ثم قال: یا شیعة آل محمّد اعلموا أنّه لیس منّا من لم یملک نفسه عند غضبه و من لم یحسن صحبة من صحبه (و مخالقة من خالقه) «۱» و مرافقة من رافقه و مجاورة من جاوره و ممالحة من مالحه، یا شیعة آل محمّد اتّقوا للّه ما استطعتم و لا حول و لا قوّة إلّا باللّه «۲».

و امّا استفادة الذم من الحدیث الذی أشار إلیه فعجیب [فیه] «۳» بإسناده عن أبی الربیع الشامی، عن أبی جعفر (علیه السّلام)، قال: قال لی: و یحک یا أبا الربیع لا تطلبن الرئاسة، و لا تکن ذنبا، و لا تأکل بنا الناس فیفقرک اللّه، و لا تقل فینا ما لا نقول فی أنفسنا، فإنّک موقوف و مسئول لا محالة، فإن کنت صادقا صدقناک، و إن کنت کاذبا کذّبناک «۴»، و هذا لا یفید ذمّا، ففی التنزیل:

وَ لا تَقْفُ ما لَیْسَ لَکَ بِهِ عِلْمٌ «۵» وَ لا تَدْعُ مَعَ اللّهِ إِلٰهاً آخَرَ «۶»، و لو کان ذمّیا لم یروه و لم ینقله، و لو کان ذمّا و نقله فلعلّ نقله له یشعر بتنبّهه من الغفلة و ندمه علی الزلّة، فما کلّ ما یوعظه به الرجل و ینهی عنه یکون فیه، و قد نهی

---

(۱) فی الأصل: و مخالفة من خالفه، بالفاء الموحدة، و الصحیح ما أثبتناه- بالقاف المثناة- و هو الموافق لما فی المصدر. و المخالقة: المعاشرة بالأخلاق الحسنة، و خالقه، عاشره، یقال: خالق الناس، إذا عاشرهم علی أخلاقهم. لسان العرب: خلق.

(۲) أصول الکافی ۲: ۴۶۵/ ۲.

(۳) اللفظ ما بین معقوفین قریب من المطموس من الحک فی الأصل، و هو من استظهارنا لمشابهته له و موافقته المعنی.

(۴) أصول الکافی ۲: ۲۲۶/ ۶.

(۵) الاسراء: ۱۷/ ۳۶.

(۶) القصص: ۲۸/ ۸۸.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۳۶

(علیه السلام) عبد اللّه بن مسکان «۱»، و أبا حمزة الثمالی «۲»، و محمّد بن مسلم «۳» - و هم أجلّاء هذه الطائفة- عن أشیاء هی مذکورة فی هذا الباب من الکافی قبل الخبر و بعده، و لم یستشعر احد من ذلک قدحا فیهم، فراجع.

[۳۷۰] شع- و إلی أبی زکریا الأعور:

أحمد بن زیاد بن جعفر الهمدانی رضی اللّه عنه، عن علی بن إبراهیم بن هاشم، عن محمّد بن عیسی ابن عبید، عنه «۴».

أحمد ثقة فی (یا) «۵»، فالسند صحیح.

و الأعور ثقة فی أصحاب الکاظم (علیه السّلام) «۶»، و الخلاصة «۷»، فالخبر صحیح.

[۳۷۱] شعا- و إلی أبی سعید الخدری: -

فی وصیّة النبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم لعلی (علیه السّلام)، أوّلها: یا علی إذا دخلت العروس بیتک- محمّد بن إبراهیم بن إسحاق الطالقانی رضی اللّه عنه، عن أبی سعید الحسن بن علی العدوی، عن یوسف بن یحیی الأصبهانی أبی یعقوب، عن أبی علی إسماعیل بن حاتم، قال: حدثنا أبو جعفر احمد بن [صالح] «۸» بن سعید المکّی، قال: حدثنا عمرو «۹» بن حفص، عن إسحاق بن نجیح، عن

(۱) أصول الكافى ۲: ۲۲۵/ ۳.

(۲) أصول الكافى ۲: ۲۲۵/ ۵.

(۳) أصول الكافى ۲: ۲۲۶/ ۸.

(۴) الفقيه ۴: ۶۲، من المشيخة.

(۵) تقدم برقم: ۱۱.

(۶) رجال الشيخ: ۳۶۵/ ۹.

(۷) رجال العلامة: ۱۸۷/ ۷.

(۸) فى المصدر: زكريا بدل صالح، و فى جامع الرواة ۲: ۳۷۲ كما فى الأصل.

(۹) فى المصدر: عمر، و الظاهر أنّ فى بعض النسخ: عمرو- بالواو- انظر: روضة المتقين ۱۴: ۳۱۷.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۴۳۷

حصيف، عن مجاهد، عنه «۱».

السند غير قابل للتصحيح لاشتماله على المجاهيل و العامى الّا أنّه يمكن دعوى اعتباره مضافا الى ذكرها فى الفقيه، و قد قال فى أوله ما قال «۲»، و شهادة مضامين متونها عن صدورها عن أهل بيت الوحى، نقلها الشيخ المفيد فى الاختصاص بإسناده عن احمد، قال: حدثنا عمرو بن حفص [و أبو بصير] «۳» عن محمّد بن الهيثم، عن إسحاق بن نجيح [عن حصيب] «۴» عن مجاهد «۵»، و لعلّ فى ذلك كفاية فى الوثوق بصدورها و اللّه العالم.

و الخدرى من السابقين الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين (عليه السّلام).

[۳۷۲] شعب- و إلى أبى عبد اللّه الخراسانى:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن إبراهيم بن هاشم، عنه «۶».

السند صحيح، و أبو عبد اللّه غير مذكور أصلا، الّا أنّ المصنّف شهد باعتبار كتابه «۷».

[۳۷۳] شعج- و إلى أبى عبد اللّه الفرّاء:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن أبى عبد اللّه، عن أبيه، عن محمّد بن أبى عمير، عنه «۸».

(۱) الفقيه ۴: ۱۱۳.

(۲) الفقيه ۱: ۵، من المقدمة.

(۳) أبو نصر: كذا فى الاختصاص، و لا نعلم من هو، و لم نقف عليه فى سائر كتب الرجال، و احتمال كونه أبا بصير بعيد جدا لأننا لم نقف على رواية واحدة له عن محمّد بن الهيثم، هذا فضلا عن رواية محمّد بن الهيثم بالواسطة عن الامام الصادق عليه السلام، و ان أبا بصير مات بعد الامام عليه السلام بقليل.

(۴) ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر، و الظاهر كونه تصحيفا ل (حصيف) بالفاء الموحدة.

انظر معجم رجال الحديث ۳: ۷۲، فى ترجمة إسحاق بن نجيح.

(۵) الاختصاص: ۱۳۲.

(۶) الفقيه ۴: ۱۱۹، من المشيخة.

(۷) الفقيه ۱: ۳، من المقدمة.

(۸) الفقيه ۴: ۳۴، من المشيخة.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۴۳۸

السند صحيح، و الفراء هو سليم الفرّاء الكوفی المذكور فی أصحاب الصادق (عليه السّلام) «۱»، الثقة فی النجاشی «۲» علی ما استظهره الأردبيلی فی الجامع «۳» بقرينة رواية ابن أبی عمير عنهما و روايتهما عن أبی عبد اللّه (عليهما السلام) و عن حريز مع التعدّد، فرواية ابن أبی عمير كافية للحكم بالوثاقة، فالخبر صحيح أو فی حكمه علی المشهور.

[۳۷۴] شعد- و إلی أبی كهمس:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن محمّد بن الحسين بن أبی الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن عبد اللّه بن علی [الرزّاز] «۴»، عن أبی كهمس الكوفی «۵».

الحكم ثقة فی (مب) «۶» و الرزّاز غير مذكور، فالسند ضعيف و مرّ ذكر أبی كهمس فی (قصج) «۷» و لوجود طريق آخر لكتاب أبی كهمس و عدّه الفقيه من الكتب المعتمدة «۸»، قال الشارح: الخبر قوی «۹».

[۳۷۵] شعه- و إلی أبی مريم الأنصاری:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه،

---

(۱) رجال الشيخ: ۲۱۱/ ۱۴۳.

(۲) رجال النجاشی ۱۹۳/ ۵۱۶.

(۳) قوله: علی ما استظهره. الی آخره لا يخلو من اشتباه، و ظاهره يدل علی أنّ استظهار الأردبيلی هو بخصوص الاتحاد بين الفراء و سليم الفراء الكوفی، و هو ليس كذلك إذ الاستظهار هناك هو بخصوص الاتحاد بين سليم الفراء و سليمان مولی طربال بقرينة اتحاد الراوی و المروی عنه. جامع الرواة ۱: ۳۷۴، ۱: ۱۸۴، فی ترجمة حريز بن عبد اللّه السجستانی، فراجع

(۴) اختلفت المصادر فی ضبطة، ففی المصدر و التهذيب ۲: / ۱۳۸۱: الزراد، و فی الكافی ۳: / ۱۸: السراد، و فی روضة المتقين ۲: ۵۴۳ كما فی الأصل: الرزاز، و قد ذكر فی معجم رجال الحديث ۱۰: ۲۶۶ الزراد و السراد دون الإشارة إلی الرزاز، فراجع.

(۵) الفقيه ۴: ۵۹، من المشيخة.

(۶) تقدم برقم: ۴۲.

(۷) تقدم برقم: ۱۹۴ و برمز: قصد، و انظر الهامش المتعلق به هناك.

(۸) الفقيه ۱: ۳، من المقدمة.

(۹) روضة المتقين ۱۴: ۳۱۷.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۴۳۹

عن احمد بن محمّد بن عيسی، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب، عن ابان بن عثمان، عنه «۱».

السند صحيح علی الأصح بناء علی استقامة أبان، و فی حكمه لو كان ناووسيّا لكونه و فضالة من أصحاب الإجماع.

و أبو مريم هو عبد الغفّار بن القاسم بن قيس [بن قيس] بن قهد الأنصارى الثقة فى النجاشى، و الخلاصة «۲»، يروى عنه من أصحاب الإجماع أبان «۳»، و عثمان «۴»، و فضالـة كما فى الاستبصار فى باب ما تجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدّعى «۵»، و عبد اللّه بن المغيرة «۶»، و الحسن بن محبوب «۷».

و من أضرابهم من الأجلّاء ثعلبة «۸»، و على بن النعمان «۹»، و هشام بن سالم «۱۰»، و يونس بن يعقوب «۱۱»، و محمّد بن أبى حمزة «۱۲»، و العباس بن معروف «۱۳»، و ظريف بن ناصح «۱۴»، و على بن الحسن بن رباط «۱۵»، و أبو

---

(۱) الفقيه ۴: ۱۲۳.

(۲) رجال النجاشى: ۲۴۶/ ۶۴۹، و رجال العلامة: ۱۱۷، و ما بين المعقوفين منهما.

(۳) تهذيب الأحكام ۶: ۲۷۳/ ۷۴۴.

(۴) تهذيب الأحكام ۳: ۲۰/ ۷۲.

(۵) الاستبصار ۳: ۳۳/.

(۶) تهذيب الأحكام ۱: ۲۳۷/ ۶۸۷.

(۷) رجال النجاشى: ۲۴۷/ ۶۴۹.

(۸) أصول الكافى ۲: ۳۲۹/ ۳.

(۹) الاستبصار ۴: ۷۲/ ۲۶۲.

(۱۰) تهذيب الأحكام ۱۰: ۲۴۰/ ۹۵۷.

(۱۱) الاستبصار ۴: ۲۸۵/ ۱۰۸۱.

(۱۲) تهذيب الأحكام ۷: ۲۹۸/ ۱۲۴۶.

(۱۳) جاء فى جامع الرواة ۱: ۴۶۲ روايته عنه فى الاستبصار ۱: ۳۸/ ۷، هذا و قد جاء فى المصدر روايته عنه بتوسط عبد اللّه بن المغيرة، فلاحظ.

(۱۴) الاستبصار ۲: ۱۰۹/ ۳۵۶.

(۱۵) تهذيب الأحكام ۹: ۳۷۰/ ۱۳۲۳.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۴۰

ولّاد «۱»، و عبد اللّه بن حمّاد «۲»، و جميل بن ناصح «۳»، و الحسن بن السرى «۴»، فهو معدود من الأجلّاء.

[۳۷۶] شعو- و إلى أبى المعزى «۵»:

حميد بن المثنى العجلى: أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن عثمان بن عيسى، عن أبى المعزى حميد بن المثنى و هو عربى كوفى ثقة «۶».

عثمان ثقة فى (قمد) «۷»، و من أصحاب الإجماع، فالسند صحيح.

و حميد ثقة ثقة فى النجاشى «۸»، و يروى عنه ابن أبى عمير «۹»، و صفوان «۱۰»، و البزنطى «۱۱»، و فضالة «۱۲»، و الحسن بن محبوب «۱۳»، و الحسن بن على بن فضّال «۱۴»، و يونس بن عبد الرحمن «۱۵»، و أبان بن عثمان «۱۶»، و عثمان بن عيسى «۱۷».

---

(۱) تهذيب الأحكام ۱۰: ۱۸۱/ ۷۰۸.

(۲) الكافى ۶: ۱۷/ ۲.

(۳) الكافى ۸: ۸۴/ ۴۴، من الروضة.

(۴) الكافى ۸: ۱۶۸/ ۱۹۰، من الروضة.

(۵) مر ضبطه فى هذه الفائدة، ضمن الطريق: ۳۳۸ و الهامش المتعلق به، فراجع.

(۶) الفقيه ۴: ۶۵، من المشيخة.

(۷) تقدم برقم: ۱۴۴.

(۸) رجال النجاشى: ۱۳۳/ ۳۴۰.

(۹) الاستبصار ۳: ۱۲۹/ ۴۶۴.

(۱۰) الكافى ۴: ۳۵۵/ ۱۳.

(۱۱) الكافى ۵: ۳۹۵/ ۳.

(۱۲) تهذيب الأحكام ۱۰: ۱۸۹/ ۷۴۳.

(۱۳) تهذيب الأحكام ۷: ۳۷۴/ ۱۵۱۲.

(۱۴) الاستبصار ۳: ۱۲۹/ ۴۶۲.

(۱۵) تهذيب الأحكام ۹: ۱۵۶/ ۶۴۱.

(۱۶) الاستبصار ۳: ۱۲۶/ ۴۵۱.

(۱۷) الكافى ۴: ۳۳۵/ ۱۶.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۴۱

و من أضرابهم من الأجلّاء: الحسين بن سعيد «۱»، و احمد بن محمّد بن عيسى «۲»، و على بن الحكم «۳»، و عبد الرحمن بن أبى نجران «۴»، و سيف بن عميرة «۵»، و يحيى الحلبى «۶»، و عبد اللّه بن جبلة «۷»، و غيرهم، و هو أيضا من أجلّاء الطائفة.

[۳۷۷] شعز - و إلى أبى النّمير مولى الحرث بن المغيرة النضرى:

حمزة بن محمّد العلوى رضى اللّه عنه، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن سنان، عنه «۸».

مرّ حمزة فى (قمط) «۹»، و السند صحيح أو فى حكمه لكون حمزة من مشايخ الإجازة.

و أبو النمير غير مذكور، قال الشارح: و يظهر من المصنّف ان كتابه معتمد، قال: فالخبر قوى أو ضعيف بمحمّد بن سنان «۱۰».

[۳۷۸] شعح - و إلى أبى الورد:

أبوه، عن الحميرى، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن على بن رئاب، عنه «۱۱».

السند فى أعلى درجة الصحّة، و الخبر صحيح أو فى حكمه لوجود ابن محبوب فلا يضرّ عدم مذكورية أبى الورد إلّا فى أصحاب الباقر (عليه السّلام) مع

---

(۱) الاستبصار ۲: ۲۵۷/ ۹۰۶.

(۲) تهذيب الأحكام ۳: ۵۵/ ۱۸۹.

(۳) الكافى ۸: ۱۶۸/ ۱۸۹، من الروضة.

(۴) تهذیب الأحکام ۶: ۲۴۰/ ۵۹۵.

(۵) أصول الکافی ۱: ۵۰/ ۲۰.

(۶) الفقیه ۳: ۲۵۶/ ۱۲۱۶.

(۷) الکافی ۷: ۲۹/ ۴.

(۸) الفقیه ۴: ۲۱.

(۹) تقدم برقم: ۱۴۹.

(۱۰) روضة المتقین ۱۴: ۲۴۴.

(۱۱) الفقیه ۴: ۸۱، من المشیخة.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۴۲

أنه یروی عنه ابن محبوب بلا واسطة فی التهذیب فی باب ضمان النفوس من کتاب الدیات «۱»، و هشام بن سالم «۲»، و مالک بن عطیة «۳»، و أبو أیوب «۴»، و محمّد بن النعمان «۵»، و علی بن رئاب «۶» کثیرا، و أبو بکر الحضرمی «۷»، و فی الکافی فی الصحیح عن سلمة بن محرز، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) انه قال لرجل یقال له أبو الورد: یا أبا الورد أمّا أنتم فترجعون- ای عن الحجّ- مغفورا لکم، و امّا غیرکم فیحفظون فی أهالیهم و أموالهم «۸».

و فی التعلیقة: و ربّما أجمع الأصحاب علی العمل بروایته کما فی المسح علی الخفین للضرورة «۹»، فالقول بوثاقة أبی الورد غیر بعید خصوصا بعد ملاحظة ما تقدم عن نکت الشهید «۱۰»، و صرّح به بحر العلوم فی ترجمة زید النرسی «۱۱».

[۳۷۹] شعط- و إلی أبی ولّاد الحنّاط:

أبوه، عن سعد بن عبد اللّه، عن الهیثم بن أبی مسروق النهدی، عن الحسن بن محبوب، عن أبی ولّاد الحنّاط و اسمه حفص بن سالم مولی بنی مخزوم «۱۲».

استظهرنا وثاقة النهدی فی (ند) «۱۳» من روایة الأجلّة عنه و من حکم

---

(۱) تهذیب الأحکام ۱۰: ۲۳۱/ ۴۷.

(۲) الفقیه ۳: ۹۴/ ۳۵۲.

(۳) الاستبصار ۳: ۳۰۴/ ۱۰۸۲.

(۴) تهذیب الأحکام ۴: ۱۵۲/ ۴۲۳.

(۵) تهذیب الأحکام ۱: ۳۶۲/ ۱۰۹۲.

(۶) الفقیه ۴: ۸۱، من المشیخة.

(۷) الاستبصار ۴: ۸۵/ ۳۲۵.

(۸) الکافی ۴: ۲۶۳/ ۴۶.

(۹) تعلیقة الوحید ضمن منهج المقال: ۳۹۹.

(۱۰) نکت الإرشاد: غیر موجود لدینا.

(۱۱) رجال السید بحر العلوم. لم نعثر علیه فیه.

(۱۲) الفقیه ۴: ۶۸، من المشیخة.

(۱۳) تقدم برقم: ۵۴.

العلامة بصحّة هذا الطريق «۱»، فالسند صحيح.

و الحنّاط: ثقة مرّ فی الأسامی ذكره و طريق آخر الی كتابه أصحّ من هذا و كأنّه للتفنّن فی الطريق و لاشتهاره بالكنية مع احتمال السهو كما فی الشرح «۲».

[۳۸۰] شف– و إلی أبی هاشم الجعفری:

محمّد بن موسی بن المتوكل، عن علی بن الحسين السعدآبادی، عن احمد بن أبی عبد اللّه البرقی، عنه «۳».

السند صحيح بما مرّ فی الفقيه مع ان طريق الفقيه إلی البرقی غير منحصر فيه، و فی النجاشی: داود بن القاسم بن إسحاق بن عبد اللّه بن جعفر ابن أبی طالب أبو هاشم الجعفری رحمه اللّه كان عظيم المنزلة عند الأئمة (عليهم السلام) شريف القدر ثقة، روی أبوه عن أبی عبد اللّه (عليه السّلام) «۴»، و يقرب منه ما فی غيره.

و فی الكشی: له منزلة عالية عند أبی جعفر و أبی الحسن و أبی محمّد (عليهم السلام) «۵»، و له فی أبواب معاجزهم و فضائلهم مالا يحصی، فی ربيع الشيعة:

أنّه من السفراء و الأبواب المعروفين «۶».

و يروی عنه البرقی «۷»، و علی بن إبراهيم «۸»، و أبوه «۹»، و سهل بن

---

(۱) رجال العلامة: ۲۷۹، من الفائدة الثامنة من الخاتمة.

(۲) روضة المتقين ۱۴: ۳۱۹.

(۳) الفقيه ۴: ۱۲۸، من المشيخة.

(۴) رجال النجاشی: ۱۵۶/ ۴۱۱.

(۵) رجال الكشی ۲: ۸۴۱/ ۱۰۸۰.

(۶) ربيع الشيعة للسيد ابن طاوس. لم نعثر عليه فيه.

(۷) الفقيه ۴: ۱۲۸، من المشيخة.

(۸) الكافی ۶: ۲۹۹/ ۱۷.

(۹) تهذيب الأحكام ۸: ۲۴۷/ ۸۹۰.

زياد «۱»، و احمد بن إسحاق «۲»، و احمد بن محمّد بن عيسی «۳»، و محمّد بن الوليد «۴»، و ابن أبی عمير كما فی التهذيب فی فضل زيارة أبی الحسن و أبی محمّد (عليهما السلام) «۵»، و غيرهم.

[۳۸۱] شفا– و إلی ما كان فيه:

جاء نفر من اليهود الی رسول اللّه (صلّی اللّه عليه و آله) فسألوه عن مسائل: علی بن احمد بن عبد اللّه البرقی رضی اللّه عنه، عن أبيه، عن جدّه أحمد بن أبی عبد اللّه البرقی، عن أبيه، عن أبی الحسن علی بن الحسين البرقی، عن عبد اللّه بن جبلة، عن معاوية بن عمّار، عن الحسن بن عبد اللّه، عن آبائه، عن جدّه الحسن بن علی بن أبی طالب (عليهم السلام) «۶».

قال الشارح: الظاهر أنّ علی و احمد كانا ثقتين عند المصنّف لاعتماده فی كثير من الروايات عليهما سيّما الابن، لكن على قانون المتأخرين مجهولان، و كذا الباقی غير عبد اللّه و معاوية، فالخبر قوی و صار أقوى بحكم الصدوق على صحّته، انتهى «۷».

قلت: و يؤيّد قوّة الخبر أنّ الشيخ المفيد رواه فی الاختصاص أيضا، و سنده هكذا: حدّثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، قال: حدثنا الحسين بن مهران، قال: حدثنی الحسين بن عبد اللّه، عن أبيه، عن جدّه، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه الحسين بن علی بن أبی طالب (عليهم السلام). إلى

(۱) الاستبصار ۱: ۴۴۱/ ۱۶۹۸.

(۲) أصول الكافی ۱: ۲۶۴/ ۲.

(۳) أصول الكافی ۱: ۹۲/ ۱۲.

(۴) أصول الكافی ۱: ۹۶/ ۱.

(۵) تهذيب الأحكام ۶: ۹۳/ ۱۷۶.

(۶) الفقيه ۴: ۱۰، من المشيخة.

(۷) روضة المتقين ۱۴: ۷۴.

آخره «۱»، إلّا أنّ فيه: جاء رجل من اليهود، و أظنّ أنّ فی السندين تحريفا، امّا فی الأوّل فقوله: عن جدّه الحسن و الصحيح الحسين (عليهما السلام)، و امّا فی الثانی فقوله: حدّثنی الحسين بن عبد اللّه و الصحيح الحسن بن عبد اللّه، و اللّه العالم.

[۳۸۲] شفب- و إلى حديث سليمان بن داود (عليهما السلام) فی معنى قول اللّه عزّ و جلّ: فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَ الْأَعْناقِ «۲»:

على بن أحمد ابن موسى، عن محمّد بن أبی عبد اللّه الكوفی، عن موسى بن عمران النخعی، عن عمّه الحسين بن يزيد النوفلی، عن على بن سالم، عن أبيه، عن الصادق جعفر بن محمّد (عليهما السلام) «۳».

الأوّل: هو الدّقّاق من مشايخه الذين أكثر من الرواية عنهم مترحّما أو مترضّيا، و الثانی: ثقة فی (لو) «۴»، و الثالث: مجهول، روى فی الفقيه فی باب الوصيّة من لدن آدم عن الكوفی، عنه، عن عمّه الحسين بن يزيد، عن الحسين بن علی بن أبی حمزة، عن أبيه.، إلى آخره «۵».

و فی باب نوادر الميراث بالسند المذكور هنا «۶»، و النوفلی ثقة فی (لز) «۷»، و على ابن سالم ذكره الشيخ فی أصحاب الصادق (عليه السلام) «۸»، و يروى عنه: يونس

(۱) الاختصاص: ۳۳.

(۲) سورة ص ۳۸: ۳۳.

(۳) الفقيه ۴: ۲۹، من المشيخة.

(۴) تقدم برقم: ۳۶.

(۵) الفقيه ۴: ۱۳۲/ ۴۵۷.

(۶) الفقيه ۴: ۲۵۳/ ۸۱۷، و فيه مطابقة السند مع ما مذكور الى الحسين بن يزيد و اختلافه معه فيما بعده.

(۷) تقدم برقم: ۳۷.

(۸) رجال الشيخ: ۲۴۴/ ۳۴۷.

خاتمهٔ المستدرک، ج۵، ص: ۴۴۶

ابن عبد الرحمن فى الكافى فى باب ميراث ولد الزنا «۱»، و فى التهذيب فى باب الاشهاد على الوصيّة «۲»، و فى باب الرجوع فى الوصيّة «۳»، و فى باب الزيادات فى كتاب الوصيّة «۴»، و فى باب ميراث ابن الملاعنة «۵»، و عثمان بن عيسى فى الكافى فى كتاب الكفر فى باب الرياء «۶»، و على بن أسباط فى التهذيب فى باب التيمّم «۷»، فلا يبعد دعوى وثاقته و فى هذه المواضع روى عن الصادق أو الكاظم (عليهما السلام) بلا واسطة.

و سالم هو ابن عبد الرحمن الأشل كما نصّ عليه فى الجامع «۸»، و وثقه فى ابنه عبد الرحمن «۹»، و فى أصحاب الصادق (عليه السّلام): أسند عنه «۱۰»، فهو بل ابنه علىّ من الأربعة الآلاف الموثقين.

و أغرب الشارح «۱۱»، فقال: (عن على بن سالم) على بن أبى حمزة البطائنى، عن أبيه أبى حمزة البطائنى غير مذكور، و الذى يخطر بالبال، أنّه كان الحسن بن على بن سالم «۱۲» عن أبيه كما يقع كثيرا، و لم تعهد رواية على عن أبيه،

---

(۱) الكافى ۷: ۱۶۳/ ۳.

(۲) تهذيب الأحكام ۹: ۱۷۸/ ۷۱۵.

(۳) تهذيب الأحكام ۹: ۱۹۰/ ۷۶۵.

(۴) تهذيب الأحكام ۹: ۲۴۳/ ۹۴۲.

(۵) تهذيب الأحكام ۹: ۳۴۳/ ۱۲۳۲.

(۶) أصول الكافى ۲: ۲۲۳/ ۹.

(۷) تهذيب الأحكام ۱: ۲۰۲/ ۵۸۷.

(۸) جامع الرواة ۱: ۴۵۰.

(۹) جامع الرواة ۱: ۳۴۷.

(۱۰) رجال الشيخ: ۲۰۹/ ۱۱۴.

(۱۱) يقال: أغرب الرجل، إذا جاء بشىء غريب مجمع البحرين: غرب ۲: ۱۳۲.

(۱۲) فى المصدر: الحسن بن سالم، و هو الصحيح، بقرينة قوله ما بعده: و لم تعهد رواية على عن أبيه، فلاحظ.

خاتمهٔ المستدرک، ج۵، ص: ۴۴۷

و على ایّ حال فالخبر قوى أو ضعيف، انتهى «۱».

و فيه:

أوّلا: إنّ السند المذكور غير منحصر فى الموجود هنا بل موجود فى التهذيب أيضا فى باب الرهون «۲»، و فى الفقيه فى باب الرهون «۳»، و باب نوادر الميراث «۴»، و فى الاستبصار فى باب ربح المؤمن على أخيه المؤمن «۵»، و فى الكافى فى باب الرياء من كتاب الكفر «۶»، و فى قصص الأنبياء فى قصّة آدم (عليه السّلام) بإسناده، عن الصدوق، عن ابن المتوكل، عن محمّد بن أبى عبد اللّه الكوفى، عن موسى بن عمران النخعى، عن عمّه الحسين بن يزيد، عن على بن سالم، عن أبيه، عن أبى بصير، قال: كان أبو جعفر (عليه السلام). إلى آخره «۷».

و فى باب الثلاثين من توحيد الصدوق: عن الحسين بن إبراهيم المؤدّب، عن محمّد بن أبى عبد اللّه الكوفى، قال: حدثنا محمّد بن إسماعيل البرمكى، قال: حدثنا على بن سالم، عن أبيه، قال: سألت الصادق (عليه

(۱) روضـة المتقین ۱۴: ۳۲۱، و کلام المجلسـی رحمه اللّه مبنی علی أساس الاتحـاد بین علی بن سـالم الکـوفی، و بین علی بن أبی حمزة البطـائنی الکوفی أیضـا، لأن ابن أبی حمزة- کمـا فی سائر کتب الرجال- هو: سالم، و هـذا لا یکفی للحکم بالاتحاد، و الظاهر انهما مختلفان لما سیأتی من توضیح المصنف «قدس سره»، زیادة علی کون الشیخ قد ذکر الاثنین فی رجاله و بفاصل قلیل بینهما فی أصحاب أبی عبد اللّه الصادق (علیه السلام)، و أفرد أحدهما و هو البطائنی فی أصحاب الکاظم (علیه السلام)، و لم یذکر الآخر. انظر رجال الشیخ: ۲۴۲/ ۳۱۲، ۲۴۴/ ۳۴۷، ۳۵۳/ ۱۰.

(۲) تهذیب الأحکام ۷: ۱۷۸/ ۴۲.

(۳) الفقیه ۳: ۲۰۰: ۲۵.

(۴) الفقیه ۴: ۲۵۳/ ۱۳.

(۵) الاستبصار ۳: ۷۰/ ۲.

(۶) أصول الکافی ۲: ۲۲۳/ ۹، ۲: ۲۲۴/ ۱۲، و لیس فیهما: عن أبیه.

(۷) بحار الأنوار ۱۱: ۲۴۱/ ۳۲.

السلام). الخبر «۱».

و ثانیـا: إنّا لم نقف علی ما ادّعی کثرته فی الأسانیـد من روایـة الحسن عن أبیه علی بن سالم یعنی أبا حمزة، بل الموجود: الحسن بن علی بن أبی حمزة عن أبیه کما فی الکافی فی باب ما یجب الاقتـداء بالأئمة (علیهم السـلام) فی طلب الرزق «۲»، و فی الفقیه فی باب المعایش و المکاسب «۳»، و فی باب الوصیّة من لدن آدم «۴»، و فی التهذیب فی باب الصید و الذکاة «۵»، و غیر ذلک.

و ثالثا: إنّا لم نقف علی موضع ذکر [فیه] اسم والد علیّ مع کثرة روایاته بل المعهود فی الأسانید التعبیر عنه بابی حمزة، فراجع.

[۳۸۳] شفج- و إلی خبر بلال، و ثواب المؤذّنین بطوله:

احمـد بن محمّـد بن زیـاد بن جعفر الهمـدانی رضـی اللّه عنه، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن احمـد بن العباس و العباس بن عمرو الفقیمی، قالاـ حـدثنا هشـام ابن الحکم، عن ثابت بن هرمز، عن الحسن بن أبی الحسن، عن احمـد بن عبـد الحمیـد، عن عبـد اللّه بن علی، قال: حملت متاعی من البصرة إلی مصر، و ذکر الحدیث «۶».

السـند غیر قابل للتصـحیح لوجود جملـة من المجاهیل و الضـعفاء فیه الّا أنّ للأصـحاب إلی هشام طرقا معتبرة، و روایة هشام هذا الخبر الطویل کاشفة عن اعتباره و صحّته عنده بعد ملاحظة علمه و مقامه و إتقانه.

(۱) توحید الصدوق: ۲۲۴/ ۳.

(۲) الکافی ۵: ۷۵/ ۱۰.

(۳) الفقیه ۳: ۹۸/ ۲۸.

(۴) الفقیه ۴: ۱۳۲/ ۵.

(۵) تهذیب الأحکام ۹: ۲۶/ ۱۰۵.

(۶) الفقیه ۴: ۵۳، من المشیخة.

قال الشیخ المفید- رحمه اللّه- فی العیون و المحاسن کما فی فصول السیّد المرتضی: و هشام بن الحکم من أکبر أصحاب أبی عبد اللّه جعفر بن محمّد (علیهما السلام)، و کان فقیها، و روی حدیثا کثیرا، و صحب أبا عبد اللّه (علیه السّلام) و بعده أبا الحسن موسی (علیه السّلام)، و کان یکنّی أبا محمّد و أبا الحکم، و کان مولی بنی شیبان، و کان مقیما بالکوفة، و بلغ من مرتبته و علوّه عند أبی عبد اللّه جعفر بن محمّد (علیهما السلام) إنّه دخل علیه بمنی و هو غلام أوّل ما اختط عارضاه و فی مجلسه شیوخ الشیعة: کحمران بن أعین، و قیس الماصر، و یونس بن یعقوب، و أبو جعفر الأحول، و غیرهم، فرفعه علی جماعتهم و لیس فیهم الّا من هو أکبر سنّا منه، فلما رأی أبو عبد اللّه (علیه السلام) أنّ ذلک الفعل کبر علی أصحابه، قال: هذا ناصرنا بقلبه، و لسانه، و یده.

و قال له أبو عبد اللّه (علیه السّلام) و قد سأله عن أسماء اللّه عزّ و جلّ و اشتقاقها، فأجابه، ثم قال له: أ فهمت یا هشام فهما تدفع به أعدائنا الملحدین مع اللّه عزّ و جلّ؟ قال هشام: نعم، قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام): نفعک اللّه به و ثبّتک، قال هشام: فو اللّه ما قهرنی أحد فی التوحید حتی قمت مقامی هذا، انتهی «۱» و مثل هذا الجلیل یبعد أن یروی مثل هذا الخبر مع عدم وثوقه بصحّته.

و امّا بلال: فهو ممدوح عند أصحابنا و وردت فی مدحه و انقطاعه الی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) اخبار اخرجناها فی کتابنا المسمّی بنفس الرحمن «۲».

[۳۸۴] شفد- و إلی ما کان فیه متفرّقا من قضایا أمیر المؤمنین (علیه السلام):

---

(۱) الفصول المختارة من العیون و المحاسن: ۲۸.

(۲) نفس الرّحمن: ۴۷.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۵۰

أبوه و محمّد بن الحسن رضی اللّه عنهما [عن سعد بن عبد اللّه]، عن إبراهیم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن أبی نجران، عن عاصم بن حمید، عن محمّد بن قیس، عن أبی جعفر (علیه السّلام) «۱».

قد تقدّم السند فی (رصو) «۲» فی الطریق الی محمّد بن قیس و ذکرنا إنّه البجلی الثقة صاحب کتاب قضایا أمیر المؤمنین (علیه السّلام)، و إنّ السند صحیح، و لا ادری ما السبب الی تکراره.

[۳۸۵] شفه- و إلی ما کان فیه من وصیّة أمیر المؤمنین (علیه السلام) لابنه محمّد بن الحنفیة:

أبوه، عن علی بن إبراهیم بن هاشم، عن أبیه، عن حمّاد بن عیسی، عمّن ذکره، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام).

و یغلط أکثر الناس فی هذا الاسناد فیجعلون مکان حمّاد بن عیسی حمّاد ابن عثمان، و إبراهیم بن هاشم لم یلق حمّاد بن عثمان و انّما لقی حمّاد بن عیسی و روی عنه. انتهی کلام الصدوق «۳».

السند صحیح الی حمّاد و هو من أصحاب الإجماع فالخبر صحیح أو فی حکمه.

و امّا حکمه بعدم لقاء إبراهیم حماد بن عثمان فهو الأصل فی هذا الکلام المتفرّد به و لیس فی کلام مشایخ الفنّ منه اثر، نعم تبعه العلامة فی الخلاصة، فقال فی الفائدة التاسعة: قد یغلط جماعة فی الاسناد عن إبراهیم بن هاشم الی حمّاد بن عیسی فیتوهّمونه حمّاد بن عثمان، و هو غلط فإنّ إبراهیم بن هاشم لم

---

(۱) الفقیه ۴: ۱۰۸، من المشیخة، و ما أثبتناه بین معقوفین منه، و هو الصحیح لأن أبا الصدوق و محمّد بن الحسن لا یرویان عن إبراهیم بن هاشم إلا بالواسطة، کابنه علی أو سعد بن عبد اللّه و من کان فی طبقتهما.

(۲) تقدم برقم: ۲۹۶.

(۳) الفقيه ۴: ۱۲۵، من المشيخة.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۴۵۱

يلق حمّاد بن عثمان بل حمّاد بن عيسى «۱».

و قال ابن داود فى تنبيهات رجاله: إذا ورد عليك الإسناد من إبراهيم بن هاشم الى حمّاد فلا تتوهم أنّه حمّاد بن عثمان، فإنّ إبراهيم بن هاشم لم يلق حمّاد ابن عثمان بل حمّاد بن عيسى «۲»، و اشتهر هذا الكلام بعدهما حتى قال الكاظمى فى مشتركاته: و كرّر فى الكافى إبراهيم بن هاشم عن حمّاد بن عثمان «۳» و هو سهو و صوابه ابن أبى عمير عن حمّاد كما هو الشائع المعهود «۴».

و فى ترجمة ابن عيسى: و فى الكافى «۵» و التهذيب «۶»: إبراهيم بن هاشم عن حمّاد بن عثمان و هو أيضا سهو لذكر أصحاب الرجال عدم تلاقيهما «۷».

و أنت خبير بأنّ الأصل فى هذا التغليط كلام المشيخة، و تلقّاه الجماعة بالقبول من غير تفحّص و تأمّل فى أصل المطلب، و لعمرى نسبة سهو واحد الى الصدوق أهون من نسبة غفلات كثيرة الى مثل ثقة الإسلام و غيره من الاعلام، و كيف كان فهذا الكلام ساقط عندنا لوجوه.

الأوّل: إنّ الحكم بعدم اللقاء شهادة نفى، و شهادة الإثبات مقدّمة عليها مع معلومية تاريخ وفاة ابن عثمان فإنّها فى سنة مائة و تسعين كما فى الكشى «۸»، فتكون بعد سبع سنين من امامة مولانا الرضا (عليه السّلام)، و إبراهيم أيضا من أصحابه- كما يأتى- فيكونان فى طبقة واحدة، و لا يضرّ

---

(۱) رجال العلامة: ۲۸۱، من الفائدة التاسعة من الخاتمة.

(۲) رجال ابن داود: ۳۰۷/ ۴.

(۳) الكافى ۳: ۱۴۴/ ۵ و ۴: ۲۸۶/ ۶.

(۴) هداية المحدثين: ۵۰ و فيه: و كرر فى التهذيب و الكافى.

(۵) الكافى: ۱۴۴/ ۵ و ۴: ۲۸۶/ ۶.

(۶) تهذيب الأحكام ۵: ۹۳/ ۳۰۶ و ۱۶۲/ ۵۴۳.

(۷) هداية المحدثين: ۵۰- بتصرف-.

(۸) رجال الكشى ۲: ۶۷۰/ ۶۹۴.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۴۵۲

الجهل بولادة ابن هاشم فلا بدّ حينئذ من ذكر مستند يجوز التشبّث به لرد شهادتهم باللقاء مع إمكانه و الحكم بالإرسال أو السهو فى تلك الأسانيد الكثيرة.

الثانى: كثرة وقوع هذا السند فى الكافى و غيره، ففى الكافى فى باب تحنيط الميت و تكفينه: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عثمان، عن حريز، عن زرارة و محمّد بن مسلم، قالا: قلنا لأبى جعفر (عليه السّلام). الخبر «۱».

و فى التهذيب فى أواخر باب تعجيل الزكاة و تأخيرها: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عثمان، عن حريز، عن أبى بصير، عن أبى جعفر (عليه السلام). الخبر «۲».

و فى آخر باب صفة الإحرام: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبى، عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) أنّه قال. الخبر «۳».

و فى أواخر باب الخروج الى الصفا: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد ابن عثمان [عن الحلبى] قال: قلت لأبى عبد اللّه (عليه السّلام). الخبر «۴».

و مثله فى الاستبصار فى باب من أحلّ من إحرام المتعة «۵»، و فى الكافى فى باب الوصيّة من كتاب الحجّ: على، عن أبيه، عن حمّاد بن عثمان، عن حريز، عمّن ذكره، عن أبى جعفر (عليه السّلام)، قال: إذا أصبحت فاصحب نحوك. الخبر «۶».

---

(۱) الكافى ۳: ۱۴۴/ ۵.

(۲) تهذيب الأحكام ۴: ۴۷/ ۱۲۳.

(۳) تهذيب الأحكام ۵: ۹۳/ ۳۰۶.

(۴) تهذيب الأحكام ۵: ۱۶۲/ ۵۴۳، و ما بين معقوفين منه، و الحلبى: هو لقب لمحمّد بن على ابن أبى شعبة، و لأخويه عمران و عبد الأعلى، و لأبيه على أيضا، و لكنه ينصرف عند الإطلاق إلى الأوّل كما فى سائر كتب الرجال، و سيأتى التأكيد عليه- بعد قليل- من المصنف، فلاحظ.

(۵) الاستبصار ۲: ۲۴۴/ ۸۵۲.

(۶) الكافى ۴: ۲۸۶/ ۶.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۴۵۳

بل فى جملة من الأسانيد: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، و لا بدّ ان يكون المراد فى بعضها ابن عثمان.

منها: ما فى الكافى «۱» و الاستبصار فى باب من اوصى بجزء من ماله: على ابن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن ابان بن تغلب، قال: قال أبو جعفر (عليه السّلام). الخبر «۲».

قال المحقق صدر الدين: و ابان مات سنة احدى و أربعين و مائة فعلى تاريخ الكشى أنّ حمّاد بن عثمان عاش نيفا و سبعين سنة، ينبغى أن يكون حمّاد هنا ابن عثمان، انتهى «۳»، و ذلك لأنّ وفاة ابن عيسى فى سنة تسع أو ثمان بعد المائتين.

و منها ما وقع فيها: على بن إبراهيم، عن حمّاد، عن الحلبى كما فى الكافى فى باب فضل المقام بالمدينة «۴»، و فى التهذيب فى باب الغدوّ الى عرفات «۵»، و فى الاستبصار فى باب أنّ ولد الملاعنة يرث أخواله «۶» و غيرها، فإنّ الذى يروى عن الحلبى- و المراد منه محمّد بن على بن أبى شعبة الحلبى- هو ابن عثمان، و لم يذكر أحد رواية ابن عيسى، عنه.

الثالث: إنّ إبراهيم بن هاشم من أصحاب الرضا (عليه السّلام) كما فى النجاشى «۷» و الفهرست «۸» و الخلاصة «۹»، و يروى عن حمّاد بن عثمان على بن مهزيار

---

(۱) الكافى ۷: ۴۰/ ۳.

(۲) الاستبصار ۴: ۱۳۲/ ۴۹۶.

(۳) لعل الكلام مأخوذ من كتاب مجال الرجال للمحقق صدر الدين العاملى و هو لا يوجد لدينا.

(۴) الكافى ۴: ۵۵۸/ ۴.

(۵) تهذيب الأحكام ۵: ۱۸۱/ ۶۰۷.

(۶) الاستبصار ۴: ۱۸۱/ ۸.

(۷) رجال النجاشى: ۱۶/ ۱۸.

(۸) فهرست الشيخ: ۴/ ۶.

(۹) رجال العلامة: ۴/ ۹.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۵۴

کما فی التهذیب فی باب نزول المزدلفة «۱»، و هو من أصحاب الرضا و الجواد و الهادی (علیهم السلام) «۲» و الحسین بن سعید فیه فی باب حکم الجنابة «۳»، و فی باب أحکام الجماعة «۴»، و هو مثل علیّ من أصحاب الرضا و الجواد و الهادی (علیهم السلام) «۵» و مثلهما إسماعیل بن مهران و غیرهم. و من هنا صرّح جماعة من المتبحرین بصحّة هذه الأسانید و عدم [وجود] إرسال أو سهو فیها.

فقال الفاضل الأردبیلی فی جامع الرواة بعد نقل کلام العلامة و ابن داود، أقول: روی علی بن إبراهیم عن أبیه عن حمّاد بن عثمان و ابن عیسی کثیرا کما مرّ فی ترجمتهما، و لا اعلم إنّ ابن داود رحمه اللّه تعالی من این حکم بأنّ إبراهیم لم یلق حمّاد بن عثمان، انتهی «۶»، و قد عرفت أنّه أخذ ذلک من المشیخة.

و قال السیّد المحقّق القزوینی فی جامع الشرائع- بعد نقل کلام الفاضلین- و هذا المعنی غیر ثابت علی ما نبّه به الفضلاء لکثرة وقوع روایته صریحا عن حمّاد بن عثمان، ثم ذکر بعض المواضع و قال: و بالجملة قد تکرّرت روایة إبراهیم عن ابن عثمان فی اخبار کثیرة بحیث لا یحتمل السهو أو سقوط الواسطة فی جمیعها و لعلّ منشأ کلام الفاضلین کلام الصدوق، ثم ذکر کلامه و قال: و قد عرفت حقیقة الحال، و وافقنا علی ذلک السیدان السندان السید صدر الدین العاملی و صاحب مطالع الأنوار، و اللّه العالم بحقیقة الحال «۷».

---

(۱) تهذیب الأحکام ۵: ۱۹۳/ ۱۸، و فیه: علی بن مهزیار، عمن حدثه، عن حماد بن عثمان.

(۲) رجال الشیخ: ۳۸۱/ ۲۲ و ۴۳/ ۸ و ۴۱۷/ ۳.

(۳) تهذیب الأحکام ۳: ۴۹/ ۱۷۲.

(۴) تهذیب الأحکام ۲: ۴۹/ ۱۷۲.

(۵) رجال الشیخ: ۳۷۲/ ۱۷ و ۳۹۹/ ۱ و ۴۱۲/ ۶.

(۶) جامع الرواة ۲: ۴۶۷، من الفائدة الرابعة.

(۷) جامع الشرائع: غیر متوفر.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۵۵

و حیث وفینا بحمد اللّه تعالی بما وعدنا من شرح مشیخة الفقیه علی الترتیب الذی نقله شیخنا فی الوسائل

فینبغی التنبیه علی أمور:

الأوّل: إنّا ذکرنا فی هذا الشرح اللطیف تراجم جماعة من الرواة

اشارة

و بسطنا الکلام فی طائفة کثرت روایاتهم و اختلفت کلمة الأصحاب فیهم، و ذکرنا من القرائن و الامارات ما لم تجتمع فی کتاب من کتب هذا الفن الّا أنّه لعدم ترتیب ذکرهم علی ترتیب الکتب الرجالیة یصعب علی الباحث الناظر معرفة محلّ ذکر من أراد معرفة حاله بل معرفة أصل وجوده فی هذا الشرح و عدمه فرأیت أن اذکر أسامی من ترجمت حاله نسقا مرتّبا مشیرا الی محلّه و موضع ذکره تکثیرا للفائدة و تسهیلا علی الطالب، و باللّه المستعان و علیه التکلان.

فنقول:

حرف الألف

[۱]- إبراهيم بن أبى زياد الكرخى/ (د)/ [۴].

[۲]- إبراهيم بن [أبى] «۱» يحيى المدائنى/ (و)/ [۶].

[۳]- إبراهيم بن خالد العطار/ (شكه)/ [۳۲۵].

[۴]- إبراهيم بن عبد الحميد/ (ح)/ [۸].

[۵]- إبراهيم بن عمر اليمانى/ (ط)/ [۹].

[۶]- إبراهيم بن محمّد الثقفى/ (ى)/ [۱۰].

[۷]- إبراهيم بن محمّد الهمدانى/ (يا)/ [۱۱].

[۸]- إبراهيم بن مهزيار/ (يب)/ [۱۲].

[۹]- إبراهيم بن هاشم/ (يد)/ [۱۴].

---

(۱) ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر، و لعلّ سقوط [أبى] جاء من سهو الناسخ إذ ذكره المصنف فى شرح الطريق صحيحا.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۴۵۶

[۱۰]- أحمد بن الحسن بن فضّال/ (رلز)/ [۲۳۷].

[۱۱]- أحمد بن الحسن الميثمى/ (يو)/ [۱۶].

[۱۲]- أحمد بن عائذ/ (يز)/ [۱۷].

[۱۳]- أحمد بن علوية/ (ى)/ [۱۰].

[۱۴]- أحمد بن زياد الهمدانى/ (يا)/ [۱۱].

[۱۵]- أحمد بن خالد البرقى/ (يه)/ [۱۵].

[۱۶]- أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة/ (يط)/ [۱۹].

[۱۷]- أحمد بن محمّد بن يحيى العطار/ (قسط)/ [۱۶۹].

[۱۸]- أحمد بن محمّد بن مطهّر/ (كا)/ [۲۱].

[۱۹]- أحمد بن هلال العبرتائى/ (كب)/ [۲۲].

[۲۰]- إدريس بن زيد/ (كج)/ [۲۳].

[۲۱]- إسحاق بن عمّار/ (كز)/ [۲۷].

[۲۲]- إسماعيل بن أبى زياد السكونى/ (لز)/ [۳۷].

[۲۳]- إسماعيل بن بشار/ (قسه)/ [۱۶۵].

[۲۴]- إسماعيل بن عبد الرحمن/ (لب)/ [۳۲].

[۲۵]- إسماعيل بن عيسى/ (لد)/ [۳۴].

[۲۶]- إسماعيل بن سهل/ (عا)/ [۷۱]

حرف الباء

[۲۷]- بحر السّقاء/ (مه)/ [۴۵].

[۲۸]- بزیع المؤذّن/ (مو)/ [۴۶].

[۲۹]- بشیر النبال/ (مح)/ [۴۸].

[۳۰]- بکار بن کردم/ (مط)/ [۴۹]

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۵۷

[۳۱]- بکر بن صالح/ (ن)/ [۵۰].

[۳۲]- بکیر بن أعین/ (نب)/ [۵۲]

حرف الثاء و الجیم

[۳۳]- ثویر بن أبی فاختة/ (ند)/ [۵۴].

[۳۴]- جابر بن یزید الجعفی/ (نز)/ [۵۷].

[۳۵]- جرّاح المداینی/ (نح)/ [۵۸].

[۳۶]- جهیم بن أبی جهم/ (سو)/ [۶۶]

حرف الحاء و الخاء

[۳۷]- حذیفة بن منصور/ (ع)/ [۷۰].

[۳۸]- الحسن بن الجهم/ (عب)/ [۷۲].

[۳۹]- الحسن بن الحسین اللؤلؤی/ (رله)/ [۲۳۵].

[۴۰]- الحسن بن راشد/ (عج)/ [۷۳].

[۴۱]- الحسن بن رباط/ (قمز)/ [۱۴۷].

[۴۲]- الحسن بن زیاد الصیقل/ (عد)/ [۷۴].

[۴۳]- الحسن بن علی بن أبی حمزة/ (عو)/ [۷۶].

[۴۴]- الحسن بن علی الوشاء/ (یز)/ [۱۷].

[۴۵]- الحسین بن أحمد الأشعری/ (ل)/ [۳۰].

[۴۶]- الحسین بن أبی العلاء/ (فد)/ [۸۴].

[۴۷]- الحسین بن الحسن بن ابان/ (یج)/ [۱۳].

[۴۸]- الحسین بن حمّاد/ (فه)/ [۸۵].

[۴۹]- الحسین بن زید الشهید/ (فو)/ [۸۶]

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۵۸

[۵۰]- الحسین بن سیف بن عمیرة/ (قمح)/ [۱۴۸].

[۵۱]- الحسین بن علوان/ (قکح)/ [۱۲۸].

[۵۲]- الحسین بن محمّد بن عامر/ (له)/ [۳۵].

[۵۳]- الحسین بن محمّد القمی/ (فط)/ [۸۹].

[۵۴]- الحسین بن المختار/ (ص)/ [۹۰].

[۵۵]- الحسین بن یزید النوفلی/ (لز)/ [۳۷].

[۵۶]- حفص بن غیاث/ (صج)/ [۹۳].

[۵۷]- الحکم الخیّاط/ (قسه)/ [۱۶۵].

[۵۸]- الحکم بن مسکین/ (مب)/ [۴۲].

[۵۹]- حمزة بن حمران/ (قا)/ [۱۰۱].

[۶۰]- حمزة بن محمّد/ (قمط)/ [۱۴۹].

[۶۱]- حنّان بن سدیر/ (قب)/ [۱۰۲].

[۶۲]- خالد بن إسماعیل/ (قسد)/ [۱۶۴]

حرف الدال و الراء و الزاء

[۶۳]- داود بن حصین/ (قط)/ [۱۰۹].

[۶۴]- داود الصرمی/ (قیب)/ [۱۱۲].

[۶۵]- داود بن کثیر الرقی/ (قی)/ [۱۱۰].

[۶۶]- درست بن أبی منصور/ (قیج)/ [۱۱۳].

[۶۷]- رفاعة بن موسی/ (قیو)/ [۱۱۶].

[۶۸]- زرعة بن محمّد الحضرمی/ (قکا)/ [۱۲۱].

[۶۹]- زکریّا بن مالک/ (قکج)/ [۱۲۳].

[۷۰]- زکریا المؤمن/ (شب)/ [۳۰۲]

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۵۹

[۷۱]- الزهری محمّد بن مسلم/ (قکد)/ [۱۲۴].

[۷۲]- زیاد بن مروان القندی/ (قکو)/ [۱۲۶]

حرف السین و الصاد و الطاء

[۷۳]- سدیر الصیرفی/ (قلط)/ [۱۲۹].

[۷۴]- سعد بن طریف/ (م)/ [۴۰].

[۷۵]- سعدان بن مسلم/ (ح)/ [۸].

[۷۶]- سعید الأعرج/ (قلح)/ [۱۳۸].

[۷۷]- سعید بن یسار/ (قلة)/ [۱۳۵].

[۷۸]- سلمة بن تمام/ (قلو)/ [۱۳۶].

[۷۹]- سلمة بن الخطاب/ (نه)/ [۵۵].

[۸۰]- سلیمان بن حفص المروزی/ (قلط)/ [۱۳۹].

[۸۱]- سلیمان بن خالد/ (قم)/ [۱۴۰].

[۸۲]- سلیمان بن داود المنقری/ (صج)/ [۹۳].

[۸۳]- سلیمان بن عمرو/ (قمج)/ [۱۴۳].

[۸۴]- سماعة بن مهران/ (قمد)/ [۱۴۴].

[۸۵]- سهل بن زیاد/ (شه)/ [۳۰۵].

[۸۶]- سیف بن عمیرة/ (قمح)/ [۱۴۸].

[۸۷]- صالح بن الحکم/ (قنا)/ [۱۵۱].

[۸۸]- صالح بن عقبة/ (قنب)/ [۱۵۲].

[۸۹]- صباح بن سیابة/ (قنج)/ [۱۵۳].

[۹۰]- طلحة بن زید/ (قنو)/ [۱۵۶]

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۶۰

حرف العین

[۹۱]- عامر بن نعیم/ (قنط)/ [۱۵۹].

[۹۲]- عامر بن جذاعة/ (قنح)/ [۱۵۸].

[۹۳]- عباس بن هلال/ (قنج)/ [۱۵۳].

[۹۴]- عبد الأعلی مولی آل سام/ (قد)/ [۱۰۴].

[۹۵]- عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه البصری/ (قسز)/ [۱۶۷].

[۹۶]- عبد الرحیم القصیر/ (قعا)/ [۱۷۱].

[۹۷]- عبد العظیم بن عبد اللّه الحسنی/ (قعج)/ [۱۷۳].

[۹۸]- عبد الکریم الهاشمی/ (قعد)/ [۱۷۴].

[۹۹]- عبد الکریم الخثعمی/ (قعه)/ [۱۷۵].

[۱۰۰]- عبد اللّه بن بکیر/ (قعز)/ [۱۷۷].

[۱۰۱]- عبد اللّه بن حمّاد الأنصاری/ (قفب)/ [۱۸۲].

[۱۰۲]- عبد اللّه بن سلیمان/ (قفج)/ [۱۸۳].

[۱۰۳]- عبد اللّه بن عبد الرحمن الأصمّ/ (قفح)/ [۱۸۸].

[۱۰۴]- عبد اللّه بن القاسم الحضرمی/ (فد)/ [۸۲].

[۱۰۵]- عبد اللّه بن مسکان/ (قص)/ [۱۹۰].

[۱۰۶]- عبد اللّه بن الصلت/ (رز)/ [۲۰۷].

[۱۰۷]- عبد اللّه بن میمون/ (قصب)/ [۱۹۲].

[۱۰۸]- عبد الملک بن أعین/ (قصه)/ [۱۹۵].

[۱۰۹]- عبد الملک بن عتبة الهاشمی/ (قصو)/ [۱۹۶].

[۱۱۰]- عبد الملک بن عمرو/ (قصز)/ [۱۹۷].

[۱۱۱]- عبد الواحد بن عبدوس/ (قصح)/ [۱۹۸]

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۶۱

[۱۱۲]- عبید بن زرارة/ (قصط)/ [۱۹۹].

[۱۱۳]- عثمان بن زیاد/ (رج)/ [۲۰۳].

[۱۱۴]- عثمان بن عیسی/ (قمد)/ [۱۴۴].

[۱۱۵]- علاء بن سیابة/ (رو)/ [۲۰۶].

[۱۱۶]- علی بن أبی حمزة البطائنی/ (رز)/ [۲۰۷].

[۱۱۷]- علی بن احمد بن أشیم/ (رح)/ [۲۰۸].

[۱۱۸]- علی بن أسباط/ (ری)/ [۲۱۰].

[۱۱۹]- علی بن إسماعیل السندی/ (کز)/ [۲۷].

[۱۲۰]- علی بن إسماعیل المیثمی/ (ریا)/ [۲۱۱].

[۱۲۱]- علی بن بلال/ (ریح)/ [۲۱۸].

[۱۲۲]- علی بن جعفر علیه السّلام/ (رید)/ [۲۱۴].

[۱۲۳]- علی بن حسان/ (قع)/ [۱۷۰].

[۱۲۴]- علی بن حدید/ (شکو)/ [۳۲۶].

[۱۲۵]- علی بن الحسن بن رباط/ (رعب)/ [۲۷۲].

[۱۲۶]- علی بن الحسن الکوفی/ (قسا)/ [۱۶۱].

[۱۲۷]- علی بن الحسین السعدآبادی/ (یه)/ [۱۵].

[۱۲۸]- علی بن الحکم/ (ریو)/ [۲۱۶].

[۱۲۹]- علی بن سوید/ (ریط)/ [۲۱۹].

[۱۳۰]- علی بن غراب/ (رکب)/ [۲۲۲].

[۱۳۱]- علی بن محمّد بن أبی القاسم/ (لج)/ [۳۳].

[۱۳۱]- علی بن محمّد بن قتیبة/ (رج)/ [۲۰۳].

[۱۳۲]- علی بن موسی الکمیدانی/ (س)/ [۶۰].

[۱۳۳]- عمار بن موسی الساباطی/ (رلج)/ [۲۳۳]

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۶۲

[۱۳۴]- عمرو بن أبی المقدام/ (رلد)/ [۲۳۴].

[۱۳۵]- عمرو بن أبی نصر/ (قکط)/ [۱۲۹].

[۱۳۶]- عمرو بن جمیع/ (رله)/ [۲۳۵].

[۱۳۷]- عمرو بن خالد/ (قکح)/ [۱۲۳].

[۱۳۸]- عمرو بن شمر/ (نز)/ [۵۷].

[۱۳۹]- عمر بن أبی شعبة/ (رم)/ [۲۴۰].

[۱۴۰]- عمر بن حنظلة/ (رمب)/ [۲۴۲].

[۱۴۱]- عمر بن یزید السابری/ (رمد)/ [۲۴۴].

[۱۴۲]- عیسی بن شلقان/ (رمو)/ [۲۴۶].

[۱۴۳]- عیسی بن عبد اللّه الهاشمی/ (رمح)/ [۲۴۸]

حرف الغین و الفاء و القاف و الکاف

[۱۴۴]- غیاث بن إبراهیم/ (رنا)/ [۲۵۱].

[۱۴۵]- الفضل بن أبی قرّة/ (رنج)/ [۲۵۳].

[۱۴۶]- القاسم بن سلیمان/ (رنط)/ [۲۵۹].

[۱۴۷]- القاسم بن عروة/ (رس)/ [۲۶۰].

[۱۴۸]- القاسم بن محمّد الأصبهانی/ (صج)/ [۹۳].

[۱۴۹]- القاسم بن محمّد الجوهری/ (شح)/ [۳۰۸].

[۱۵۰]- القاسم بن یحیی/ (عج)/ [۷۳].

[۱۵۱]- کردویه/ (رسب)/ [۲۶۲].

[۱۵۲]- کلیب الأسدی/ (رسح)/ [۲۶۸]

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۶۳

حرف المیم

[۱۵۳]- مالک الجهنی/ (رسد)/ [۲۶۴].

[۱۵۴]- مبارک العقرقوفی/ (رسه)/ [۲۶۵].

[۱۵۵]- مثنّی بن عبد السلام/ (رسو)/ [۲۶۶].

[۱۵۶]- محمّد بن أبی عمیر/ (رسز)/ [۲۶۷].

[۱۵۷]- محمّد بن أحمد بن یحیی الأشعری/ (رسح)/ [۲۶۸].

[۱۵۸]- محمّد بن أحمد بن أبی الصلب/ (رمز)/ [۲۴۷].

[۱۵۹]- محمّد بن إسحاق/ (یط)/ [۱۹].

[۱۶۰]- محمّد بن أسلم الجبلی/ (رسط)/ [۲۶۹].

[۱۶۱]- محمّد بن جعفر الأسدی/ (لو)/ [۳۶].

[۱۶۲]- محمّد بن حسان الرازی/ (قفا)/ [۱۸۱].

[۱۶۳]- محمّد بن حکیم/ (رعز)/ [۲۷۷].

[۱۶۴]- محمّد بن حمران/ (رعط)/ [۲۷۹].

[۱۶۵]- محمّد بن خالد البرقی/ (لب)/ [۳۲].

[۱۶۶]- محمّد بن خالد السرّی/ (رفا)/ [۲۸۱].

[۱۶۷]- محمّد بن زكريا/ (قمط)/ [۱۴۹].

[۱۶۸]- محمّد بن سنان/ (كو)/ [۲۶].

[۱۶۹]- محمّد بن عبد الحميد/ (قكز)/ [۱۲۷].

[۱۷۰]- محمّد بن عبد اللّه بن زرارة/ (رمح)/ [۲۴۸].

[۱۷۱]- محمّد بن على ماجيلويه/ (لب)/ [۳۲].

[۱۷۲]- محمّد بن عيسى العبيدى/ (لا)/ [۳۱].

[۱۷۳]- محمّد بن الفيض/ (رصج)/ [۲۹۳]

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۴۶۴

[۱۷۴]- محمّد بن القاسم الأسترآبادى/ (رصد)/ [۲۹۴].

[۱۷۵]- محمّد بن الوليد الكرمانى/ (شا)/ [۳۰۱].

[۱۷۶]- محمّد بن يحيى/ (شب)/ [۳۰۲].

[۱۷۷]- مسعدة بن زياد/ (شو)/ [۳۰۶].

[۱۷۸]- مسعدة بن صدقة/ (شز)/ [۳۰۷].

[۱۷۹]- مسمع كردين/ (شح)/ [۳۰۸].

[۱۸۰]- مصادف/ (شط)/ [۳۰۹].

[۱۸۱]- مظفّر بن جعفر بن مظفّر/ (رصز)/ [۲۹۷].

[۱۸۲]- مصعب بن يزيد/ (شيء)/ [۳۱۰].

[۱۸۳]- معاوية بن حكيم/ (رسو)/ [۲۶۶].

[۱۸۴]- معاوية بن ميسرة/ (شيد)/ [۳۱۴].

[۱۸۵]- معاوية بن وهب/ (شية)/ [۳۱۵].

[۱۸۶]- معروف بن خرّبوذ/ (شيو)/ [۳۱۶].

[۱۸۷]- معلّى بن خنيس/ (شيز)/ [۳۱۷].

[۱۸۸]- معلّى بن محمّد البصرى/ (شيح)/ [۳۱۸].

[۱۸۹]- المفضّل بن عمر/ (ل)/ [۳۰].

[۱۹۰]- منصور بن حازم/ (شكد)/ [۳۲۴].

[۱۹۱]- منصور بن الوليد/ (شكه)/ [۳۲۵].

[۱۹۲]- منصور بن يونس/ (شكو)/ [۳۲۶].

[۱۹۳]- منهال القصّاب/ (شكز)/ [۳۲۷].

[۱۹۴]- موسى بن سعدان/ (فد)/ [۸۴].

[۱۹۵]- موسى بن عمر الصيقل/ (قند)/ [۱۵۴]

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۴۶۵

حرف النون و الهاء و الياء

[۱۹۶]- نضر بن شعیب/ (قد)/ [۱۰۴].

[۱۹۷]- نعمان الرازی/ (شلب)/ [۳۳۲].

[۱۹۸]- وهب بن وهب/ (شله)/ [۳۳۵].

[۱۹۹]- هارون بن خارجة/ (شلح)/ [۳۳۸].

[۲۰۰]- هارون بن مسلم/ (رس)/ [۲۶۰].

[۲۰۱]- هشام بن إبراهیم العباسی/ (شم)/ [۳۴۰].

[۲۰۲]- هیثم بن أبی مسروق/ (ند)/ [۵۴].

[۲۰۳]- یاسر الخادم/ (شمج)/ [۳۴۳].

[۲۰۴]- یاسین الضریر/ (شمد)/ [۳۴۴].

[۲۰۵]- یحیی بن أبی عمران/ (شمو)/ [۳۴۶].

[۲۰۶]- یحیی بن حسّان الأزرق/ (شمز)/ [۳۴۷].

[۲۰۷]- یحیی بن عبد اللّه العمری/ (شمط)/ [۳۴۹].

[۲۰۸]- یزید بن إسحاق شعر/ (شلز)/ [۳۳۷].

[۲۰۹]- یعقوب بن شعیب/ (شن)/ [۳۵۰].

[۲۱۰]- یعقوب بن عیثم «۱» / (شنا)/ [۳۵۱].

[۲۱۱]- یوسف بن إبراهیم/ (شنج)/ [۳۵۳].

[۲۱۲]- یونس بن عمّار/ (شنو)/ [۳۵۶].

[۲۱۳]- یونس بن یعقوب/ (شنز)/ [۳۵۷].

---

(۱) تقدم ذکره فی هذه الفائدة، بعنوان: یعقوب بن میثم، انظر تعلیقتنا علیه فی الهامش.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۶۶

باب الکنی

[۲۱۴]- أبو بکر بن أبی سماک «۱» / (شس)/ [۳۶۰].

[۲۱۵]- أبو الجارود زیاد بن المنذر/ (شسج)/ [۳۶۳].

[۲۱۶]- أبو جریر زکریّا بن إدریس القمی/ (شسب)/ [۳۶۲].

[۲۱۷]- أبو جمیلة المفضّل بن صالح/ (قکز)/ [۱۲۷].

[۲۱۸]- أبو حبیب ناجیة/ (شسه)/ [۳۶۵].

[۲۱۹]- أبو کهمس/ (قصد)/ [۱۹۴].

و قد ترکنا أسامی جماعة ذکرناهم فی خلال الشرح مختصرا و لم نستطرف فی ترجمتهم بشیء.

الثانی: فی ذکر مشایخ الصدوق الذین روی عنهم فی المشیخة، و فی ما بأیدینا من کتبه، و صرّح ببعضهم المترجمون.

[۱]- أ- إبراهیم بن هارون الهیبستی «۲».

[۲]- ب- أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن أبى «۳» حمزة بن عمارة الحافظ.

[۳]- ج- أبو الحسن أحمد بن ثابت الدوالينى «۴».

[۴]- د- أحمد بن الحسن بن عبدربّه القطان، فى كمال الدين: حدثنا

---

(۱) نسخة بدل: سمال «منه قدّس سرّه»، و قد تقدم ذكره فى هذه الفائدة، انظر تعليقتنا هناك فى الهامش.

(۲) كذا فى الأصل، و فى توحيد الصدوق: ۱۵۷/ ۳ و ۱۵۸/ ۴ ورد بعنوان الهيتى، و فى معانى الأخبار ۱۵/ ۷: الهيسى، و فى معجم رجال الحديث ۱: ۳۱۵ (الهيتى، أو الهيثمى). و لعلّ ما فى التوحيد هو الصحيح نسبة الى هيت مدينة من مدن العراق.

(۳) ورد فى الخصال ۲: ۴۱۰/ ۱۱، ۲: ۴۱۶/ ۱۰ من غير (أبى).

(۴) كذا فى الأصل، و فى معجم رجال الحديث ۲: ۵۹ الدواليبى بالباء الموحدة بعد الياء المثناة، و يؤيده ما فى كمال الدين: ۱۵۶.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۴۶۷

أحمد بن الحسن القطان المعروف بأبى علىّ بن عبدربّه الرازى و هو شيخ كبير من أصحاب «۱» الحديث «۲»، و فى موضع آخر: أحمد بن محمّد بن الحسين القطان و كان شيخا لأصحاب الحديث ببلد الرىّ يعرف بابى على بن عبدربّه «۳».

[۵]- ه- أبو منصور أحمد بن إبراهيم بن بكير الخوزى «۴»، روى عنه بنيسابور.

[۶]- و- أحمد بن إبراهيم بن الوليد السلمى.

[۷]- ز- أحمد بن أبى جعفر البيهقى.

[۸]- ح- أبو على أحمد بن الحسن بن على بن عبدربّه.

[۹]- ط- أبو العباس أحمد بن الحسين بن عبيد اللّه «۵» بن محمّد بن مهران الآبى العروضى، قال ابن شهرآشوب فى المعالم: له [كتاب] ترتيب الأدلّة فيما يلزم خصوص «۶» الإماميّة دفعه عن الغيبة و الغائب، المفاداة «۷» فى

---

(۱) فى المصدر: لأصحاب مكان (من أصحاب).

(۲) كمال الدين: ۶۷.

(۳) لم نجد هذا فى موضع من (كمال الدين) بل وجدناه فى أمالى الصدوق: ۴۵۴/ ۵، الباب الثالث و الثمانين.

(۴) كذا فى الأصل، و فى التوحيد: ۲۲/ ۱۷ و ۳۷۶/ ۲۲ و العيون ۲: ۲۵ جاء بعنوان: بكر الخورى، و فى الخصال: ۳۲۴/ ۱۱ و ۳۴۳/ ۹ ورد بعنوان: بكر الخوزى، و الظاهر صحة ما احتمله الشيخ الغفارى فى مقدمة معانى الاخبار من كون اللقب مصحف عن (الجورى) نسبة إلى محلة بنيسابور. انظر: مقدمة معانى الأخبار للشيخ على أكبر غفارى: ۳۸.

(۵) فى معالم العلماء ۲۴/ ۱۱۳: احمد بن الحسين بن عبد اللّه، و فى تعليقة الوحيد: ۳۵، احمد ابن الحسين بن عبيلة هو أبو العباس احمد بن الحسين بن عبيد اللّه، و قد استنكر التسترى ذلك منه فى القاموس ۱: ۴۴۷، و فى كمال الدين: ۲۴۲ و ۲۵۳ ورد مكان الحسين: الحسن، و مكان عبيد اللّه: عبد اللّه.

(۶) فى المصدر: خصوم.

(۷) فى المصدر: المكافاة.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۴۶۸

المذهب، [كتاب] «۱» فى النقض على أبى خلف «۲».

[۱۰]- ى- احمد بن جعفر الهمدانى و هو بعينه احمد بن زياد بن جعفر الهمدانى.

[۱۱]- يا- أبو نصر أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيد «۳» الضبّى المروانى النيسابورى، و الظاهر أنّه بعينه احمد بن الحسين المروانى، و فى بعض الأسانيد أبو نصير و فى بعضها بصير.

[۱۲]- يب- أبو حامد احمد بن الحسين بن الحسن بن على الحاكم.

[۱۳]- يج- أحمد بن على بن إبراهيم بن هاشم القمى.

[۱۴]- يد- أبو حامد أحمد بن على بن الحسين الثعالبى.

[۱۵]- يه- أحمد بن قارون القائينى.

[۱۶]- يو- أبو على أحمد بن محمّد بن يحيى العطار الأشعرى القمّى.

[۱۷]- يز- أحمد بن محمّد الأسدى.

[۱۸]- يح- أحمد بن محمّد إبراهيم العجلى.

[۱۹]- يط- أبو الحسن احمد بن محمّد بن الصقر الصائغ.

[۲۰]- ك- أحمد بن محمّد بن الهيثم العجلى و غير بعيد ان يكون هو العجلى المتقدم.

[۲۱]- كا- أحمد بن محمّد بن إسحاق الدينورى القاضى.

[۲۲]- كب- أحمد بن محمّد بن عبد الرحمن المنقرى.

[۲۳]- كج- أحمد بن محمّد بن عبد الرحمن المروزى المقرى الحاكم و لعلّه

---

(۱) ظاهر عبارة الأصل و المصدر ان كتاب المفاداة (المكافاة) هو فى النقض على أبى خلف، و فى معجم رجال الحديث: ۲/ ۹۶، ما يشعر بكونهما كتابين، فلاحظ.

(۲) معالم العلماء: ۲۴/ ۱۱۳، و فيه بدل ابن مهران: المهرانى.

(۳) فى عيون اخبار الرضا عليه السّلام: ۲۷۵ و ۲۸۶ و ۳۸۱ عبد مكان عبيد.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۴۶۹

المنقرى المتقدم.

[۲۴]- كد- أبو الحسين أحمد بن محمّد بن الحسين البزّاز.

[۲۵]- كه- أحمد بن محمّد بن عيسى بن أحمد بن على بن أبى طالب «۱» و فى بعض أسانيده احمد بن عيسى بن على بن أبى طالب و الظاهر اتّحادهما.

[۲۶]- كو- أحمد بن محمّد الشيبانى المكتّب.

[۲۷]- كز- أبو العباس أحمد بن محمّد بن أحمد بن الحسن بن الحكم «۲».

[۲۸]- كح- أحمد بن محمّد بن زمرة، و فى بعض النسخ: رزقة القزوينى «۳».

[۲۹]- كط- أحمد بن محمّد بن إسحاق المغازى «۴».

[۳۰]- ل- أبو الحسن أحمد بن محمّد بن أحمد بن غالب الأنماطى.

[۳۱]- لا- أحمد بن هارون القاضى، و فى بعض أسانيده: أحمد بن

---

(۱) فى معانى الأخبار: ۱۰/ ۱: أبو الحسن احمد بن محمّد بن عيسى بن أحمد بن عيسى بن على ابن الحسين بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب عليهم السلام.

و فی موضع آخر منه: ۶۴/ ۱۷: احمد بن محمّد بن یحیی بن احمد بن عیسی ابن علی بن الحسین. إلی آخر النسب، و روایته فی کلا الموضعین عن أبی عبد اللّه محمّد بن إبراهیم بن أسباط، و الظاهر صحة (عیسی) کما فی معجم رجال الحدیث ۲: ۳۲۶، و لعلّ سقوط بعض الأسماء من النسب فی الأصل من سهو الناسخ.

(۲) ورد فی عیون الاخبار: ۹۶/ ۱۳ بعنوان: أحمد بن محمّد بن أحمد بن الحسین [الحسن] أبو العباس الحاکم.

و الظاهر صحة (الحسن) لوروده فی کتب الرجال.

(۳) ورد فی الأمالی: ۱۹۹ و ۲۰۱ و عیون الاخبار: ۱۳۸، و کمال الدین: ۱۱۲ بعنوان رزمة، و اختلف ضبطه فی کتب الرجال المتیسرة لدینا بین (زمرة، و رزقة، و رزمة).

(۴) کذا فی الأصل: و فی کمال الدین: ۱۸۳ و معجم رجال الحدیث: ۲: ۲۴۹: المعاذی بالذال المعجمة.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۷۰

هارون الطائی «۱»، و الظاهر الاتّحاد.

[۳۲]- لب- أحمد بن یحیی المکتّب.

[۳۳]- لج- إسحاق بن عیسی.

[۳۴]- لد- إسماعیل بن حکیم العسکری.

[۳۵]- له- إسماعیل بن علی بن رزین.

[۳۶]- لو- إسماعیل بن منصور بن أحمد القصّار.

[۳۷]- لز- أبو معمّر إسماعیل بن إبراهیم بن معمّر.

[۳۸]- لح- أبو الفضل تمیم بن عبد اللّه بن تمیم القرشی الحیری.

[۳۹]- لط- جعفر بن محمّد بن مسرور، فی التعلیقة: و یحتمل کونه ابن قولویه لان اسم قولویه مسرور، و هو فی طبقة الکشی إلی زمان الصدوق، انتهی «۲»، و فیه من البعد ما لا یخفی.

[۴۰]- م- أبو القاسم جعفر بن محمّد بن موسی بن قولویه القمّی.

[۴۱]- ما- جعفر بن علی بن الحسن.

[۴۲]- مب- جعفر بن علی بن الحسین بن علی بن عبید اللّه بن المغیرة الکوفی «۳».

[۴۳]- مج- جعفر بن زید بن علی بن الحسین بن علی بن أبی طالب

---

(۱) و ورد فی بعض الأسانید: الفامی بالفاء ثم المیم کما فی العیون: ۸۱ و ۱۳۸، و انظر الخصال باب الاثنین (معرفة التوحید بخصلتین ح/ ۱، و العیون ب ۱۱ ح ۴۵، و الأمالی: ۱۲۰ و ۱۲۳ و ۱۷۳.

(۲) تعلیقة الوحید: ۸۷.

(۳) ورد فی أسانید الصدوق «قدّس سرّه» مکان «الحسین»: الحسن، و مکان «عبید اللّه»: عبد اللّه، انظر: الأمالی: ۱۲ و ۲۲ و ۳۷، و کمال الدین: ۲۰۰، و العیون: ۳۶۴.

و مشیخة الفقیه ۴: ۲۰، فی طریقه الی عبد الرحیم القصیر، و ۴: ۱۰۳، فی طریقه الی روح بن عبد الرحیم.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۷۱

علیهم السلام کذا فی الأسانید، و قد سقط بعض الأسامی بین جعفر و زید فإنه لم یکن لزید ابن اسمه جعفر و لو کان لاستحال روایته عنه.

[۴۴]- مد- أبو محمّد جعفر بن نعيم بن شاذان الحاكم.

[۴۵]- مه- أبو محمّد جعفر بن أحمد بن علىّ الفقيه الإيلاقى الرازى صاحب كتاب المسلسلات و غيره.

[۴۶]- مو- الحسن بن إبراهيم بن هاشم.

[۴۷]- مز- الحسن بن أبى على احمد بن إدريس الأشعرى القمى و هو أخو الحسين الآتى.

[۴۸]- مح- الحسن بن أحمد بن الخليل بن أحمد.

[۴۹]- مط- أبو محمّد الحسن بن حمزة بن على بن الحسن بن عبد اللّه ابن أبى طالب «۱».

[۵۰]- ن- الحسن بن عبد اللّه بن سعيد العسكرى، و فى بعض الأسانيد أبو أحمد بن الحسن. الى آخره، و الظاهر زيادة لفظ الابن.

[۵۱]- نا- أبو طالب الحسن بن عبد اللّه بن سنان الطائى.

[۵۲]- نب- الحسن بن على بن أحمد الصانع «۲».

[۵۳]- نج- الحسن بن على السكونى.

[۵۴]- ند- أبو القاسم الحسن بن محمّد السكونى المذكّر.

[۵۵]- نه- الحسن بن على بن شعيب الجوهرى.

---

(۱) كذا فى الأصل، و الصحيح هو: أبو محمّد الحسن بن حمزة بن على بن عبد اللّه بن محمّد بن الحسن ابن الحسين بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب (عليهم السلام) توفى سنة ۳۵۸ كما فى رجال النجاشى: ۶۵/ ۱۵۰، و العلّامة: ۳۹/ ۸، و فى رجال الشيخ: ۴۶۵/ ۲۴ و ابن داود:

۷۷/ ۴۵۷ زيادة (محمّد) فى أوّل النسب بين الحسن و بين حمزة.

(۲) كذا فى الأصل، و الصحيح هو الصائغ كما فى رجال الشيخ: ۴۶۹/ ۴۶، و يؤيده ما فى علل الشرائع: ۵۲ غير انه ورد فى الأمالى: ۳۳۸ بعنوان: الحسين مصغرا.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۴۷۲

[۵۶]- نو- أبو على الحسن بن على بن محمّد العطار.

[۵۷]- نز- الحسن بن محمّد بن سعيد الهاشمى الكوفى.

[۵۸]- نح- أبو محمّد الحسن بن محمّد بن يحيى العلوى الحانى؟؟؟ «۱».

[۵۹]- نط- الحسن بن يحيى بن ضريس، فى الرياض: هو من أجلّ مشايخ شيخنا الصدوق، يروى عن أبيه.

[۶۰]- س- الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتّب «۲».

[۶۱]- سا- الحسين بن إبراهيم بن ناتانة، مرّ عن المجلسى أنّه معرب ناتوان «۳».

[۶۲]- سب- الحسين بن إبراهيم بن بابويه.

[۶۳]- سج- أبو الطيب الحسين بن أحمد بن قحط الرازى «۴».

[۶۴]- سد- الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعرى.

[۶۵]- سه- الحسين بن أحمد البيهقى الحاكم.

[۶۶]- سو- أبو عبد اللّه الحسين بن أحمد العلوى.

[۶۷]- سز- أبو عبد اللّه الحسين بن إسماعيل الكندى.

[۶۸]- سح- أبو أحمد الحسين بن عبد اللّه بن سعيد بن الحسن بن إسماعيل بن حكيم العسكرى.

[۶۹]- سط- أبو محمّد الحسین بن عبد اللّه بن سعید العسکری، و لعلّه السابق و ان بعد تعدّد الکنیة.

---

(۱) کتب فوق هـذا اللقب- فی الأصل- لفظ: کـذا، و الصـحیح هو الدنـدانی کما فی المجدی: ۲۰۲ و عمـدة الطالب: ۳۳۱، ترجم له النجاشی: ۶۴/ ۱۴۹ و ذکر ان وفاته سنة: ۳۵۸ ه.

(۲) و فی لسان المیزان: ۲/ ۲۷۱ لقّبه: المؤدب مکان المکتّب.

(۳) تقدم فی هذه الفائدة فی الرقم: ۲۶۵.

(۴) کذا فی الأصل: و فی سند العیون: ۳۵۰: محمّد مکان قحط.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۷۳

[۷۰]- ع- الحسین بن علی بن محمّد القمی المعروف بابی علیّ البغدادی.

[۷۱]- عا- الحسین بن علی الصوفی.

[۷۲]- عب- أبو عبد اللّه الحسین بن یحیی البجلی.

[۷۳]- عج- الحسین «۱» بن محمّد بن سعید الهاشمی، و الظاهر انه بعینه الحسین بن محمّد الهاشمی.

[۷۴]- عد- حمزة «۲» بن محمّد بن أحمد بن جعفر بن محمّد المحروق بن محمّد «۳» بن زید بن علی بن الحسین (علیهما السلام).

[۷۵]- عه- الخلیل بن أحمد.

[۷۶]- عو- خضر بن محمّد بن مسروق «۴».

[۷۷]- عز- رافع بن عبد اللّه بن عبد الملک.

[۷۸]- عح- سلیمان بن أحمد اللّخمی.

---

(۱) الحسـین: ورد فی أمالی الصـدوق مجلس/ ۶۳ ح ۱۱ ص ۲۴۴ و فی عیون اخبـار الرضا (علیه السـلام) ب ۲۶ ح ۲۲، ح ۷ ب ۲۹ بعنوان: الحسن.

(۲) «مر فی شرح حال فقه الرضا (علیه السّلام) هذا النسب و فیه بعض الفوائد فراجع» «منه قدس سره».

أقول: تجد ذلک فی الجزء الأول صحیفة: ۲۴۴.

(۳) فی کتاب المجدی: ۱۸۴ ما یخالف عمدة الطالب: ۳۰۰ حیث ورد فی الأوّل ان جعفرا هو أخو محمّد بن محمّد بن زید الشـهید لا ابنه، و العقب من جعفر لا- منه لان محمّ-دا مات و لم یعقب، و یقویه ما فی مشـیخة الفقیه ۴: ۳۳، و عیون الاخبار: ج ۱ ب ۲۲ ح ۵، و معانی الاخبار:

۳۰۱، و الأمالی: مجلس ۴۴ ح ۶.

اما ما فی عمدة الطالب فهو موافق لما فی الأصل، فلاحظ.

(۴) لم نظفر بروایـة للصـدوق عنه، بل لم نجـده فی أغلب کتب الرجال. قال فقیـدنا الراحل الخویی رضوان اللّه علیه- بعد ان أشار لما فی هذه الخاتمة-: و لعلّه تصحیف جعفر بن محمّد بن مسرور. معجم رجال الحدیث ۷: ۵۳.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۷۴

[۷۹]- عط- سعد بن عبد اللّه و هو غیر الجلیل المعروف.

[۸۰]- ف- صالح بن عیسی العجلی.

[۸۱]- فا- عبد الحمید بن عبد الرحمن بن الحسن «۱» النیسابوری الحاکم.

[۸۲]- فب- عبد الرحمن بن محمّد بن خالد البرقی.

[۸۳]- فج- أبو اسد عبد الصمد بن شهید الأنصاری.

[۸۴]- فد- أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد.

[۸۵]- فه- أبو محمّد عبد اللّه «۲» بن حامد.

[۸۶]- فو- عبد اللّه بن محمّد بن عبد الوهاب الأصبهانی.

[۸۷]- فز- أبو القاسم عبد اللّه بن محمّد الصانع «۳».

[۸۸]- فح- أبو سعید عبد اللّه بن محمّد بن عبد الوهاب بن نصر الشجری و لا یبعد اتحاده مع السابق.

[۸۹]- فط- عبد اللّه بن نضر بن سمعان التمیمی.

[۹۰]- ص- عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس العطار النیسابوری و الظاهر انه المراد بعبد الواحد بن محمّد فی بعض الأسانید و احتمال التعدد غیر بعید.

---

(۱) الحسن: ورد فی معانی الاخبار: ۴۶، و فی موضع منه: ۳۱۹ کما فی التوحید: ۲۹/ ۳۰ جاء بعنوان: الحسین.

(۲) لم نقف علیه فی کتب الرجال، و ورد فی الخصال: ۲۸۲ و ۴۵۴ و العلل: ۴۳/ ۳ موافقا لما فی الأصل.

(۳) کذا فی الأصل، و الصحیح هو الصائغ- بالغین المعجمة- کما فی تعلیقة الوحید: ۲۱۱، و تنقیح المقال ۲: ۲۱۳، و معجم رجال الحدیث ۱۰/ ۳۱۷، و ورد کذلک فی أسانید الصدوق «قدس سره» انظر الأمالی: مجلس/ ۵۰ ح ۹ و عیون اخبار الرضا (علیه السّلام): ج ۱ ب ۶ ح ۱۵- ۱۶، و الخصال أبواب الاثنی عشر باب الخلفاء و الأئمة و کمال الدین: ۵۹، و غیرها.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۷۵

[۹۱]- صا- أبو محمّد عبدوس بن علی بن العباس الجرجانی.

[۹۲]- صب- أبو القاسم عتاب بن محمّد الورامینی الحافظ.

[۹۳]- صج- علی بن إبراهیم بن إسحاق، و قد یعبّر عنه بعلی بن إبراهیم و یحتمل التعدّد.

[۹۴]- صد- أبو الحسن علی بن أحمد بن عبد اللّه الأصفهانی الأسواری.

[۹۵]- صه- علی بن أحمد بن محمّد بن إسماعیل البرمکی الرازی.

[۹۶]- صو- علی بن أحمد بن عبد اللّه بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقی.

[۹۷]- صز- علی بن أحمد بن محمّد.

[۹۸]- صح- علی بن أحمد بن متّیل.

[۹۹]- صط- علی بن أحمد بن محمّد بن عمران الدّقّاق و لعلّه المذکور سابقا.

[۱۰۰]- ق- علی بن أحمد بن مهزیار.

[۱۰۱]- قا- علی بن أحمد بن محمّد بن عمران التّبباق «۱»، کذا فی نسخ صحیحة و لعلّه مصحّف الورّاق.

[۱۰۲]- قب- علی بن أحمد بن موسی بن إبراهیم بن محمّد بن عبد اللّه ابن جعفر الصادق علیه السلام.

[۱۰۳]- قج- علی بن حاتم القزوینی.

[۱۰۴]- قد- علی بن الحسن القزوینی.

---

(۱) لم نقف علی مورد واحد له فی کتب الصدوق و غیره بهذا العنوان، و فی معجم رجال الحدیث ۱۱/ ۲۵۵: «و لا یبعد اتحاده مع علی بن أحمد بن محمّد بن عمران» المذکور فی تعلیقة الوحید:

۲۲۶ بعنوان: الدقاق و الذی أشار إلیه المامقانی فی التنقیح ۲: ۲۶۷ فی ترجمة علی بن أحمد بن موسی الدقاق، فراجع.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۷۶

[۱۰۵]- قه- علی بن الحسن بن الفرح «۱» المؤذّن.

[۱۰۶]- قو- علی بن الحسین البرقی.

[۱۰۷]- قز- علی بن الحسین بن سفیان بن یعقوب بن الحارث «۲» بن إبراهیم الهمدانی.

[۱۰۸]- قح- علی بن الحسین بن شاذویه المکتب.

[۱۰۹]- قط- علی بن الحسین بن الصلت.

[۱۱۰]- قی- أبو الحسن علی بن الحسین بن موسی بن بابویه القمّی والده المعظّم.

[۱۱۱]- قیا- علی بن سهل.

[۱۱۲]- قیب- علی بن عبد الرزّاق الدّرزاق «۳».

[۱۱۳]- قیج- علی بن عبد اللّه الورّاق.

[۱۱۴]- قید- علی بن محمّد «۴» بن خراتحت «۵» الجزقنی النسّابة.

---

(۱) الفرح: بالحاء المهملة، کذا ورد فی الأصل، و الصحیح هو: الفرج، بالجیم کما فی کمال الدین: ۲۴۱ و ۲۴۲ و الخصال ۲/ ۵۸ مؤیدا بما فی تعلیقة الوحید: ۲۳۸، و تنقیح المقال ۲:

۲۸۳، و معجم رجال الحدیث ۱۱: ۳۳۸.

(۲) فی الأصل الحجری: نسخة بدل: الحارث.

(۳) الدرزاق: کذا فی الأصل: و مثله فی معجم رجال الحدیث: ۱۲/ ۷۱ (نقلا عنه)، و لم نقف علیه فی سائر کتب الحدیث و الرجال، نعم وردت فی الخصال ۱/ انظر ۱۷۴/ ۲۳۰ و ۳۱۴/ ۹۴، روایة الصدوق عن علی بن عبد الوراق، و فی مقدمة معانی الأخبار: ۵۶/ ۱۳۶ الرزاق ظاهرا. و فیه الوراق و لم نجد فیه ل (الدّرزاق) ذکرا.

(۴) جاء فی الحجریة فوق کلمة محمّد: (نسخة بدل: أحمد).

(۵) کذا فی الأصل، و فی معجم رجال الحدیث ۱۱: ۲۵۰ علی بن أحمد بن حرابخت الجیرفتی النسابة أبو الحسین. و قیل ان حرابخت معرب (خوش بخت) کما فی مقدمة معانی الاخبار:

۵۳ و لقبه الجیرفتی نسبة الی جیرفت بکسر الجیم و سکون الیاء و فتح الراء و سکون الفاء بعدها تاء بنقطتین، مدینة بکرمان منها محمّد بن هارون الشیعی النسابة المشهور. معجم البلدان ۲:

۱۹۸- جیرفت-.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۷۷

[۱۱۵]- قیه- أبو الحسن علی بن محمّد بن عمرو العطار.

[۱۱۶]- قیو- علی بن محمّد بن موسی الدقاق.

[۱۱۷]- قیز- علی بن محمّد بن عصام.

[۱۱۸]- قیح- علی بن مهرویه القزوینی «۱».

[١١٩]- قيط- على بن هبة اللّه الورّاق.

[١٢٠]- قكك- على بن عيسى المجاور.

[١٢١]- قكا- أبو الحسن على بن المفضّل «٢» بن العباس البغدادى.

[١٢٢]- قكب- عمّار بن الحسين الاشروسى «٣».

[١٢٣]- قكج- عمّار بن إسحاق الأشتر و اتحادهما غير بعيد «۴».

[١٢۴]- قكد- أبو القاسم غياث «۵» بن محمّد الحافظ.

[١٢۵]- قكه- أبو العباس الفضل بن الفضل بن العباس الكندى «۶»

---

(١) ورد فى الأسانيد بعنوان: على بن محمّد بن مهرويه كما فى عيون الاخبار ج ١ ب ٢٨ ح ۶۴، اما على بن مهرويه القزوينى المذكور فى فهرست الشيخ: ٩٨/ ۴٢٩، و منهج المقال: ٢٣٩، و نقد الرجال: ٢۴۴، و مجمع الرجال ۴: ٢۶۶، و تنقيح المقال ٢: ٢١٠ فهو غيره، و لا يمكن ان يكون شيخا للصدوق لرواية أبى نعيم كتابه كما فى فهرست الشيخ: ٩٨/ ۴٢٩، و رواية صفوان عن أبى نعيم فى جامع الرواة ٢: ۴٢٠، فلاحظ.

(٢) كذا فى الأصل: و الظاهر هو الفضل كما فى معانى الأخبار ب ۶٣ ح ٢ باب معنى عصمة الأنبياء، و معجم رجال الحديث ١٢: ١١٣، و لم نقف عليه فى كتب الرجال.

(٣) قال فى تنقيح المقال: فى ترجمة عمار بن إسحاق الاسروشى ٢/ ٣١٧ و لا استبعد ان يكون الصحيح: الاستوريشى نسبة إلى استوريش حصن من اعمال الحجارة بالأندلس، و فى معجم رجال الحديث ١٢: ٢۵٠ كما فى الأصل.

(۴) ظاهر ما فى تنقيح المقال: ٢/ ٣١٧، انهما واحدا لما فيه من ترجمة عمار بن إسحاق الاسروشى- بتقديم السين على الشين- و لم يذكر الآخر.

(۵) ورد فى عيون اخبار الرضا (عليه السّلام) ج ١ ب ۶ ح ١١ بعنوان عتاب و مثله فى معجم رجال الحديث ١١: ٩٩ و لم نقف عليه فى غيرهما.

(۶) فى الأصل الحجرى: نسخة بدل: الكوفى.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۴٧٨

الهمدانى، أجاز له بهمدان سنة ٣۵۴.

[١٢۶]- قكو- أبو أحمد القاسم بن محمّد السراج الهمدانى.

[١٢٧]- قكز- محمّد بن إبراهيم بن أحمد الليثى.

[١٢٨]- قكح- محمّد بن إبراهيم بن أحمد المعاذى «١».

[١٢٩]- قكط- محمّد بن إبراهيم بن إسحاق المكتب الطالقانى.

[١٣٠]- قل- محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الفارسى، و لا يبعد اتّحاده مع سابقه.

[١٣١]- قلا- أبو نضر «٢» محمّد بن أحمد بن تميم السرخسى، و فى نسخة صحيحة: محمّد بن أكمل.

[١٣٢]- قلب- محمّد بن احمد بن محمّد بن زياد «٣» بن عبد اللّه بن الحسن بن الحسين بن على بن الحسين عليه السّلام.

---

(١) فى الأصل الحجرى: نسخة بدل: المغازى.

أقول: لعل ما فى هذه النسخة مصحفا عن المعاذى حيث لقب به غير محمّد بن إبراهيم أيضا و هو محمّد بن أحمد بن يحيى بن العطار

أبو على المعاذى كما فى عيون الاخبار ج ۲ ب ۶۹ ح ۸.

(۲) أبو نضر: بالنون و الضاد المعجمة، كذا فى الأصل. و لعل الصحيح: أبو نصر بالنون و الصاد المهملة، كما ورد فى الخصال: أبواب الأربعة ح ۶، و الظاهر اتحاده مع محمّد بن احمد بن إبراهيم بن تميم السرخسى أبو نصر الوارد فى التوحيد: باب القضاء و العذر ۶۰ ح ۲۷.

اما قل الصدوق فى التوحيد ب ۶۰ ح ۲۴: و حدثنا أبو نصر محمّد بن أكمل بن تميم السرخسى فلا يبعد اتحاده مع من سبق، و فى معجم رجال الحديث ۱۴: ۳۱۱: و الظاهر اتحاد الجميع فإن المروى عنه فى جميع ذلك هو أبو لبيد محمّد بن إدريس الشامى.

أقول: و لا يبعد أيضا تصحيف احد الاسمين (أحمد أو أكمل) إلى الآخر لقربهما لفظا و تشابههما حرفا، و لم نقف على قرينة تفيد التعيين، فلاحظ.

(۳) ظاهرا: (زيارة)، قال الصدوق «قدس سره»: حدثنا شريف الدين الصدوق أبو على محمّد ابن أحمد بن محمّد بن زائره بن عبد اللّه بن الحسن بن الحسين بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب صلوات اللّه عليهم. كمال الدين ۱: ۲۳۹/ ۶۰.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۴۷۹

[۱۳۳]- قلج- محمّد بن أحمد بن الحسين بن يوسف البغدادى.

[۱۳۴]- قلد- محمّد بن أحمد بن سنان المعروف بمحمّد السنانى.

[۱۳۵]- قلة- محمّد بن أحمد الشيبانى.

[۱۳۶]- قلو- محمّد بن أحمد بن يونس المعانى «۱».

[۱۳۷]- قلز- محمّد بن أحمد بن إبراهيم.

[۱۳۸]- قلح- محمّد بن أحمد البغدادى الورّاق.

[۱۳۹]- قلط- محمّد بن أحمد القضاعى.

[۱۴۰]- قم- محمّد بن أحمد العثانى «۲».

[۱۴۱]- قما- محمّد بن أحمد بن يحيى العطار كذا فى بعض الأسانيد و يحتمل كونه مقلوبا «۳».

[۱۴۲]- قمب- محمّد بن إسحاق بن أحمد المثنّى «۴».

---

(۱) لم نقف عليه فى سائر كتب الحديث و الرجال الّا ما نقل عن هذه الفائدة فى معجم رجال الحديث ۱۵: ۵۱ باعتباره احد مشايخ الصدوق «قدس سره».

(۲) لم تذكره كتب الرجال المتيسرة، و لم نقف على رواية للصدوق عنه فى كتبه، و لعلّ (العثانى) محرف عن (الشيبانى) المتقدم الذى روى عنه ابن بابويه فى التوحيد باب معنى التوحيد و العدل ح ۲، و فى معانى الأخبار باب معنى الكلمة الباقية ۶۲ ح ۱.

(۳) احتمال المصنف «قدّس سرّه» فى محله، لان محمّدا هذا هو من مشايخ احمد بن إدريس، و سعد ابن عبد اللّه، و محمّد بن يحيى العطار و أضرابهم، و هؤلاء كلهم من مشايخ ثقة الإسلام الكلينى، أما أحمد بن محمّد بن يحيى العطار فهو من مشايخ الصدوق «قدّس سرّه» و روى عنه كثيرا فى سائر كتبه، و لعل ما ورد فى الخصال باب رفع هذه الإمامة تسعة أشياء ح/ ۹ كان مدعاة لما فى هذه الفائدة، و هو من غلط نسخة الخصال، و الصحيح: احمد بن محمّد لا محمّد بن أحمد، و قد نبه عليه فى معجم رجال الحديث ۱۵: ۴۹، فراجع.

(۴) لم نظفر برواية واحدة للصدوق «قدّس سرّه» عنه فى سائر كتبه، و ما وقفنا عليه روايته عن محمّد ابن أحمد بن إسحاق و هو أبو واسع النيسابورى كما فى عيون الاخبار ج ۲ ب ۳۶ ح ۱ و روايته أيضا عن محمّد بن أبى إسحاق بن أحمد الليثى كما فى الأمالى مجلس ۸۰ ح/ ۱ و الظاهر زيادة لفظ (أبى) فى الاسم كما فى معجم رجال الحديث ۱۴: مما يحتمل معه إرادة الأخير فصحف اللقب

سهوا، و احتمال إرادة الأوّل فیه من البعد ما لا یخفی.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۸۰

[۱۴۳]- قمج- محمّد بن بکران النقّاش.

[۱۴۴]- قمد- محمّد بن بکر بن علی بن محمّد بن المفضّل الحنفی «۱».

[۱۴۵]- قمة- محمّد بن جعفر البندار.

[۱۴۶]- قمو- محمّد بن جعفر بن الحسن البغدادی.

[۱۴۷]- قمز- محمّد بن جعفر بن محمّد الخزاعی «۲».

[۱۴۸]- قمح- محمّد بن حسان «۳».

[۱۴۹]- قمط- محمّد بن الحسین «۴» بن أحمد بن الولید القمی.

[۱۵۰]- قن- محمّد بن الحسن بن علی بن فضّال «۵».

---

(۱) لم نقف علیه فی سائر کتب الحدیث و الرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة فی معجم رجال الحدیث ۱۵: ۱۳۷ باعتباره احد مشایخ الصدوق «قدّس سرّه».

(۲) لم نقف علیه فی سائر کتب الحدیث و الرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة فی معجم رجال الحدیث ۵: ۱۶۹ باعتباره احد مشایخ الصدوق «قدّس سرّه».

(۳) محمّد بن حسان مشترک بین جماعة، و لیس فیهم من هو من طبقة مشایخ الصدوق، منهم الرازی کما فی النجاشی: ۳۳۸/ ۹۰۳، و البکری الکوفی، و النهدی، و ابن عرزم کما فی رجال الشیخ: ۲۸۶/ ۸۹ و ۹۰، ۴۹۹/ ۵۵، اما ما ذکره المصنف من کونه احد مشایخ الصدوق فهذا مما لم نجده فی سائر کتبه، و لم نظفر بمن یحمل هذا الاسم و هو من طبقة مشایخه، فلاحظ.

(۴) کذا فی النسخة الحجریة، و الصحیح هو الحسن، و هو من أجلاء مشایخ الصدوق، و قد أکثر من الروایة عنه فی سائر کتبه.

(۵) کذا فی النسخة الحجریة، و هو غریب، إذ للحسن بن علی بن فضال ثلاثة أولاد: محمّد، و أحمد، و علی، اما أحمد فقد مات سنة/ ۲۶۰ ه کما فی النجاشی: ۸۰/ ۱۹۴، و اما علی فقد روی عنه الصدوق بواسطتین کما فی النجاشی أیضا: ۲۵۸/ ۶۷۶، و اما محمّد هذا فقد ذکر الکشی ۱: ۳۴۵/ ۲۰۸ انه روی عن أبیه، و فی النجاشی: ۳۶/ ۷۲ ان أباه مات سنة/ ۲۲۴ ه، و هذا مما یمتنع معه ان یکون من مشایخ الصدوق «قدّس سرّه».

و لا یمکن تفسیره الا ان تکون النسخة المعتمدة من کتب الصدوق لدی المصنف قد سقطت منها- فی موضع ما- واسطة الصدوق الی محمّد بن الحسن بن علی بن فضال، أو کان الإسناد فی ذلک الموضع تعلیقا علی سابقه، فأدرجه المصنف ضمن مشایخه و لم یلتفت الیه، أو کان هذا من خطأ الناسخ، و اللّه العالم.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۸۱

[۱۵۱]- قنا- محمّد بن الحسن بن متّیل.

[۱۵۲]- قنب- محمّد بن الحسن بن أبان «۱».

[۱۵۳]- قنج- محمّد بن الحسن بن إسحاق بن الحسین بن إسحاق بن أبی طالب «۲».

[۱۵۴]- قند- محمّد بن الحسن بن سعید الهاشمی الکوفی.

[۱۵۵]- قنة- محمّد بن الحسن بن عمر «۳».

[۱۵۶]- قنو- محمّد بن الحسین بن الحسن الدیلمی الجوهری.

[۱۵۷]- قنز- محمّد بن الحسين، و لعلّه البزّاز كما فی بعض الأسانيد.

[۱۵۸]- قنح- محمّد بن خالد السنانی «۴».

(۱) لم نقف عليه فی سائر كتب الصدوق، و ما ظفرنا به روايته عن محمّد بن الحسن مطلقا كما فی مشيخة التهذيب ۱۰: ۸۲ فی طريق الشيخ الی يونس بن عبد الرحمن، و لعله هو، و ان كان الإطلاق ينصرف الی ابن الوليد ظاهرا.

(۲) ذكره الصدوق «قدّس سرّه» فی مقدمة كتاب الفقيه ۱: ۲ و روی عنه فی كمال الدين ۲:

۵۴۳ ذيل الحديث: ۹ مبينا نسبه فی الموضعين كالآتی: الشريف أبو عبد اللّه المعروف بنعمة، و هو: محمّد بن الحسن بن إسحاق بن الحسين بن الحسين بن إسحاق بن موسی بن جعفر بن محمّد بن علی بن الحسين بن علی بن أبی طالب (عليهم السلام)- الذی لأجله ألف كتاب الفقيه- و قد ورد الاختلاف فی اسم الحسين والد إسحاق، ففی المجدی فی أنساب الطالبيين: ۱۱۹ اسماه: الحسين، و فی عمدة الطالب: ۲۳۱ اسماه: الحسن، قائلا: و اما الحسين بن إسحاق بن الكاظم (عليه السّلام) فعقبه بن الحسن بن الحسين.

و فی نسخة كمال الدين سقط الاسم أصلا، و لعله من سهو الناسخ، و الغريب ان ما فی حاوی الأقوال: ورقة ۱۷۲/ ب رقم ۷۱۳- مخطوط-، و ما فی تنقيح المقال ۳: ۱۰۰ موافق لما فی نسخة كمال الدين، و اختار إمامنا الراحل الخويی قدس سره الشريف فی معجمه ۱۵:

۲۰۸ اسم: الحسن، فلاحظ.

(۳) لم نقف عليه فی سائر كتب الحديث و الرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة فی معجم رجال الحديث ۱۵: ۲۴۸ باعتباره احد مشايخ الصدوق «قدس سره».

(۴) قال الوحيد فی التعليقة: ۲۹۵: يروی عنه الصدوق مترضيا، و الظاهر كونه من مشايخه، و قريب منه ما فی تنقيح المقال ۳: ۱۱۴، و معجم رجال الحديث ۱۶: ۷۱، و لم نقف علی رواية للصدوق عنه! فلاحظ.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۴۸۲

[۱۵۹]- قنط- محمّد بن سعيد بن عزيز السمرقندی الفقيه رواه «۱» عنه بأرض بلخ.

[۱۶۰]- قس- محمّد بن علی بن أسد الأسدی «۲».

[۱۶۱]- قسا- محمّد بن علی بن بشّار القزوينی.

[۱۶۲]- قسب- محمّد بن علی بن أحمد بن محمّد «۳».

[۱۶۳]- قسج- محمّد بن علی بن شيبان القزوينی «۴».

[۱۶۴]- قسد- أبو بكر محمّد بن علی بن محمّد بن حاتم النوفلی الكرمانی.

[۱۶۵]- قسه- محمّد بن علی بن هشام «۵».

[۱۶۶]- قسو- محمّد بن علی بن مهرويه.

[۱۶۷]- قسز- محمّد بن علی ماجيلويه، و لعلّه المراد من محمّد بن علی حيث يطلق.

(۱) كذا فی الأصل، و الصحيح: حدّث، أو روی لأنه فی مقام بيان مكان التحمل عنه عموما و ليس حصرا بحديث معين لروايته عنه فی التوحيد ب ۵ ح ۱ و معانی الأخبار ب ۹ ح ۲، فلاحظ.

(۲) لم نقف عليه فی سائر كتب الحديث و الرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة فی معجم رجال الحديث ۱۶: ۳۰۸ باعتباره احد مشايخ الصدوق «قدّس سرّه» مع استظهار اتحاده مع محمّد ابن أحمد الأسدی البردعی.

(۳) لم نقف علیه فی سائر کتب الحـدیث و الرجال الا ما نقل عن هـذه الفائدة فی معجم رجال الحدیث ۱۶: ۳۰۴ باعتباره احد مشایخ الصدوق «قدّس سرّه».

(۴) لعله متحد مع ابن بشار المتقدم إذ لم نقف علیه فی سائر مصادرنا الرجالیة و الحدیثیة معا.

(۵) فی عیون اخبار الرضا (علیه السّلام) ۱: ۲۷۵/ ۱۰: هاشم و فی هامشه: و فی نسخة:

هشام، و قد أکد هذا الاختلاف فی تنقیح المقال ۳: ۱۶۳، و معجم رجال الحدیث ۱۷:

۴۱، فراجع.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۸۳

[۱۶۸]- قسح- محمّد بن علی القزوینی و لعلّه ابن مهرویه المتقدّم.

[۱۶۹]- قسط- محمّد بن علی بن الشاه.

[۱۷۰]- قع- محمّد بن علی المشّاط «۱».

[۱۷۱]- قعا- محمّد بن علی بن إسماعیل.

[۱۷۲]- قعب- محمّد بن علی بن الأسود.

[۱۷۳]- قعج- محمّد بن علی بن نصر البخاری.

[۱۷۴]- قعد- محمّد بن عمر بن سلام بن البرء بن سبرة بن سیّار التمیمی أبو بکر الجعابی «۲».

---

(۱) لم نقف علیه فی سـائر کتب الحـدیث و الرجال الّا ما فی معجم رجال الحـدیث ۱۷: ۲۹ إذ ذکره بعنوان محمّـد بن علی بن مشاط مشیرا الی هذه الفائدة من خاتمة المستدرک، و الظاهر اختلاف نسختنا الحجریة من المستدرک مع النسخة المشار إلیها آنفا، أو زیادة (ابن) فی معجم رجال الحدیث سهوا.

(۲) اختلف العلماء فی ضـبطه کثیرا، ففی النجاشی: ۳۹۴/ ۱۰۵۵: محمّد بن عمر بن محمّد بن سالم بن البراء بن سبرة بن سـیّار التمیمی المعروف بالجعابی الحافظ القاضی.

و فی موضع من رجال الشیخ: ۵۰۵/ ۷۹ اثبت فیه (سلم) مکان (سالم)، و (یسار) مکان (سیار)، و (ابن الجعابی) مکان (الجعابی).

و فی موضع آخر منه: ۵۱۳/ ۱۱۸ أسقط فیه (محمّدا) أبا عمر، و وافق الأوّل فی (سلم) و خالفه بحذف (ابن) من (ابن الجعابی).

و الذی فی فهرست الشـیخ- طبع جامعة مشهد- ۳۰۹/ ۶۶۹ موافق لقوله الأخیر فی الرجال الا انه اثبت فیه (سالما) مکان (سـلم)، و مثله فی طبعه النجف الأشرف: ۱۵۱/ ۶۵۱ الا انه اثبت فیه (مسلما)، و الظاهر انه اشتباه فی الطبع.

أما العلّامة فی رجاله: ۱۴۶/ ۴۱ فقد وافق ما فی النجاشی، و اختلف معه فی (سلم) مکان (سالم)، الا انه وافقه فی إیضاح الاشتباه: ۲۶۷/ ۵۷۳ من غیر اختلاف.

اما ابن داود: ۱۸۱/ ۱۴۷۳ فقد وافق النجاشی فی (سالم)، و رجال الشیخ فی (یسار)، و (ابن الجعابی).

أمـا الصـدوق «قـدّس سرّه» فقـد روی عنه تـارة بعنوان: محمّـد بن عمر بن محمّـد بن سـالم البراء الجعابی الحافظ البغـدادی، و اخری بعنوان: محمّد بن عمر الحافظ البغدادی، و ثالثة بعنوان:

محمّد بن عمر الجعابی الحافظ البغدادی، و أخیرا بعنوان: محمّد بن عمر بن محمّد بن سلم البراء الجعابی.

انظر: عیون اخبار الرضا (علیه السّلام) ب ۳۱ ح/ ۲۱۴ و ۲۴۵ و ۳۱۵ و ۳۱۶.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۸۴

[۱۷۵]- قعه- محمّد بن عمر الحافظ و لعلّه الجعابی.

[۱۷۶]- قعو- محمّد بن عمرو البصری «۱».

[۱۷۷]- قعز- محمّد بن عمرو «۲» بن عثمان بن الفضل العقیلی الفقیه.

[۱۷۸]- قعج- محمّد بن عمرو بن علی البصری «۳».

[۱۷۹]- قعط- محمّد بن عمیر البغدادی الحافظ «۴».

[۱۸۰]- قف- محمّد بن الفضیل «۵» بن زیدویه الجلاب الهمدانی.

[۱۸۱]- قفا- محمّد بن القاسم الأسترآبادی، و یعبّر عنه أیضا بالجرجانی، و فی بعض الأسانید أبو القاسم «۶».

[۱۸۲]- قفب- محمّد بن محمّد الخزاعی.

[۱۸۳]- قفج- محمّد بن محمّد بن عصام الکلینی.

[۱۸۴]- قفد- محمّد بن محمّد بن غالب الشافعی.

[۱۸۵]- قفه- محمّد بن موسی بن المتوکل و لعلّه المراد من محمّد بن

---

(۱) الظاهر اتحاده مع محمّد بن عمرو بن علی البصری الآتی.

(۲) ورد فی کمال الدین ۲: ۵۲۸ ذیل الحدیث/ ۱، ۲: ۵۲۸/ ۲ بعنوان: عمر، و الظاهر وجوده فی نسخة اخری بعنوان: عمرو، کما یبدو من الإشارة إلیه فی کتب الرجال، فلاحظ.

(۳) الظاهر اتحاده مع محمّد بن عمرو البصری المتقدم.

(۴) لم نقف علیه فی سائر کتب الحدیث و الرجال و لعل (عمیر) مصحف (عمر) فیکون المراد منه هو الجعابی المتقدم.

(۵) کذا فی الأصل، و فی الخصال ۲: ۵۱۵/ ۱ (الفضل)، و مثله فی تنقیح المقال ۳: ۱۷۱، و معجم رجال الحدیث ۱۷: ۱۳۷.

(۶) و فی اسناد آخر عبّر عنه بالمفسر، قال فی عیون الاخبار ۱: ۲۸۲/ ۳۰: حدثنا محمّد بن القاسم الأسترآبادی المفسر رضی اللّه عنه.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۸۵

موسی حیث یطلق.

[۱۸۶]- قفو- محمّد بن المظفر بن نفیس المصری الفقیه.

[۱۸۷]- قفز- محمّد بن یحیی بن عمران الأشعری «۱».

[۱۸۸]- قفح- أبو طالب مظفّر بن جعفر بن مظفّر العلوی السمرقندی البصری.

[۱۸۹]- قفط- محمّد بن علی بن أحمد برزج «۲» بن عبد اللّه بن منصور ابن یونس.

[۱۹۰]- قص- یحیی بن زید بن العباس بن الولید البزاز.

[۱۹۱]- قصا- یحیی بن أحمد بن إدریس «۳».

[۱۹۲]- قصب- أبو علی شریف الدین الصدوق «۴».

[۱۹۳]- قصج- أبو الحسن بن یونس «۵».

---

(۱) لم نقف علیه فی سائر کتب الحدیث و الرجال، و لعل المراد منه محمّد بن یحیی الأشعری فزید (عمران) سهوا، و هو محمّد بن یحیی العطار أبو جعفر، روی عنه الصدوق فی ثواب الاعمال، ثواب من صلّی بین الجمعتین خمسمائة رکعة: ۶۸/ ۱ بقوله: حدثنی محمّد بن یحیی العطار، و هذا لا یتم لان العطار هذا هو من مشایخ ابن الولید، و ثقة الإسلام الکلینی، فلا بدّ و ان تکون الواسطة إلیه قد سقطت فی هذا الموضع. کما نبه علیه فی معجم رجال الحدیث ۱۸:

۴۰، فراجع.

(۲) برزج صاحب الصادق (علیه السّلام): کذا فی أسفل السطر من النسخة الحجریة.

و الظاهر: بن بزرج- بتقدیم الزای علی الراء- قال الصدوق «قدّس سرّه»: حدثنا أبو جعفر محمّد بن علی بن احمد بن بزرج بن عبد اللّه بن منصور بن یونس بن بزرج صاحب الصادق (علیه السّلام). کمال الدین ۲: ۵۱۶/ ۴۵، و قد تقدم معنی (بزرج) فی هذه الفائدة، فی الرقم: ۲۹۹. فراجع.

(۳) لم نقف علیه فی سائر کتب الحدیث و الرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة فی معجم رجال الحدیث ۲۰: ۳۰ باعتباره احد مشایخ الصدوق «قدّس سرّه».

(۴) تقدم فی [۱۳۲]- برمز (قلب).

(۵) لم نقف علی من اسم أبیه یونس و تکنی بهذه الکنیة و هو من طبقة مشایخ الصدوق، نعم وجدنا ذلک لکنه بعید عن طبقة مشایخه. انظر: حاوی الأقوال: ورقة ۱۶۸/ ب- مخطوط، تلخیص المقال: (الوسیط) ورقة ۲۷۷/ أ- مخطوط، نقد الرجال: ۳۸۶، منهج المقال:

۳۸۵، جامع الرواة ۲: ۲۷۷ و فیه مائة و خمسة من الرواة ممن تکنوا بهذه الکنیة و لیس فیهم من اسم أبیه یونس! و تنقیح المقال ۳/ ۱۰. و قد اعتبر فی معجم رجال الحدیث ۲۱: ۱۱۴ من مشایخ الصدوق اعتمادا علی ما ذکره المصنف فی هذا الجدول المعد لذکر مشایخه، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۸۶

[۱۹۴]- قصد- أبو محمّد بن العباس الجرجانی «۱».

[۱۹۵]- قصه- أبو القاسم بن محمّد بن أحمد بن عبدویه السراج الزاهد «۲».

[۱۹۶]- قصو- أبو الحسن «۳» طاهر بن محمّد بن یونس بن حیوة الفقیه.

[۱۹۷]- قصز- أبو أحمد بن هانی بن محمّد بن محمود العبدی، و فی بعض المواضع: هانی بن محمود بن هانی، و فی بعض المواضع: أبو أحمد هانی.

[۱۹۸]- قصح- أبو أحمد بن الحسین بن أحمد بن حمویه بن عبد النیسابوری الورّاق «۴».

[۱۹۹]- قصط- أبو محمّد الوجبائی «۵».

[۲۰۰]- ر- أبو جعفر المروزی «۶».

---

(۱) لم نقف علیه فی سائر المصادر الرجالیة و الحدیثیة معا.

(۲) لم نقف علیه فی سائر کتب الحدیث و الرجال.

(۳) فی علل الشرائع ۱۲/ ۷، و التوحید ۱: ۳۹۸/ ۱: حیاة، و کناه فی الأخیر: بابی الحسین.

(۴) لم نقف علیه فی سائر کتب الحدیث و الرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة فی معجم رجال الحدیث ۲۱/ ۹ باعتباره احد مشایخ الصدوق «قدّس سرّه».

(۵) لم نقف علیه فی سائر کتب الحدیث و الرجال، و لعله یرید (الوجنائی)- بالهمزة بدل الباء- و هو الحسن بن محمّد بن الوجناء أبو محمّد النصیبی، ذکره النجاشی فی ترجمة محمّد بن أحمد ابن عبد اللّه بن مهران: ۳۴۶/ ۹۳۵، لکنه لیس من مشایخ الصدوق، لانه «قدّس سرّه» روی عنه بثلاث وسائط فی التوحید ۲: ۴۴۳/ ۱۷ بعنوان: (أبو محمّد الحسن بن وجناء النصیبی).

(۶) لم نجده فی مصدر ما الا ما نقل عن هذه الفائدة فی معجم رجال الحدیث ۲۱/ ۹۵ باعتباره احد مشایخ الصدوق «قدّس سرّه».

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۸۷

[۲۰۱]- را- أبو الحسن بن یونس «۱».

[۲۰۲]- رب- أبو عبد اللّه بن حامد «۲» کذا فی بعض الأسانید و لا یبعد زیادة کلمة أبو فیکون هو الذی تقدم.

[۲۰۳]- رج- أبو محمّد بن أبی عبد اللّه الشافعی الفرغانی.

[۲۰۴]- رد- أبو سعید محمّد بن الفضل بن إسحاق الذکر النیسابوری «۳».

هذه جماعة وجدنا الشیخ الصدوق یروی عنهم فی کتبه التی بأیدینا و لعلّ الناظر فی أسانید غیره ممّن یروی عنه بلا واسطة أو معها یجد أزید من ذلک.

و فی روضات الفاضل المعاصر فی ترجمته: و امّا روایة صاحب الترجمة قراءة و اجازة فهی کما یستفاد من تتبع مؤلّفاته الموجودة بین ظهرانینا مضافا الی مشیخة کتاب الفقیه عن جماعة کثیرة جدّا تزید علی سبعین رجلا من أفاضل رجال الفریقین، انتهی «۴».

الثالث: [ما ذکره التفرشی فی عدد الروایات المذکورة فی الفقیه]

قال العالم النحریر المولی مراد التفریشی فی أوّل شرحه علی الفقیه المسمّی بالتعلیقة السجادیّة: قال شیخنا رحمه اللّه تعالی: إنّ احادیث هذا الکتاب خمسة آلاف و تسعمائة و ثلاثة و ستون حدیثا منها الفان و خمسون حدیثا مرسلا، انتهی «۵».

---

(۱) تقدم فی [۱۹۳]- برمز (قصج).

(۲) روی عنه الصدوق فی الخصال ۱: ۱۳۵، و روی فی العلل عن أبی محمّد عبد اللّه بن حامد، و قد تقدم فی [۸۵]- برمز (فه).

(۳) کذا فی الأصل، و فی عیون اخبار الرضا (علیه السّلام) ۲: ۱۳۴/ ۱: حدثنا أبو سعید محمّد بن الفضل بن محمّد بن إسحاق المذکر النیسابوری.

(۴) روضات الجنات ۶: ۱۳۹.

(۵) التعلیقة السجادیة: غیر موجود لدینا.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۸۸

و بذلک صرّح شیخنا البهائی فی شرحه علی الفقیه فی ذیل کلامه «۱» الآتی:

و قال شیخنا المحدّث البحرانی فی اللؤلؤة: قال بعض مشایخنا: امّا الفقیه فیشتمل مجموعه علی اربع مجلّدات یشتمل علی ستمائة و ستّة و ستین بابا «۲»، الأوّل منها یشتمل علی سبعة و ثمانین بابا، و الثانی علی مائتین و ثمانیة و عشرین بابا، و الثالث علی ثمانیة و سبعین بابا، و الرابع علی مائة و ثلاثة و سبعین بابا.

و جمیع ما فی المجلد الأوّل حصر بألف و ستمائة و ثمانیة عشر حدیثا، و جمیع ما فی الثانی حصر بألف و ستمائة و سبعة و ثلاثین حدیثا، و جمیع ما فی الثالث حصر بألف و ثلاثمائة «۳» و خمسة أحادیث، و جمیع ما فی الرابع حصرت بتسعمائة و ثلاثة أحادیث.

و جمیع مسانید الأوّل سبعمائة و سبعة و سبعون حدیثا، و مراسیله واحد و أربعون و ثمانمائة حدیث، و مسانید الثانی ألف و أربعة و ستون حدیثا، و مراسیله ثلاث و سبعون و خمسمائة حدیث، و مسانید الثالث ألف و مائتان و خمسة و تسعون حدیثا، و مراسیله خمسمائة و عشرة أحادیث، و مسانید الرابع سبعة و سبعون و سبعمائة حدیثا، و مراسیله مائة و ستة و عشرون حدیثا.

فجمیع الأحادیث المسندة ثلاثة آلاف و تسعمائة و ثلاثة عشر حدیثا.

و المراسیل الفان و خمسون حدیثا، انتهی «۴».

---

(۱) شرح الفقیه للبهائی: غیر موجود لدینا.

(۲) کذا ورد فی الأصل و المصدر، و الظاهر وقوع الاشتباه إذ لا یتفق هذا العدد و حاصل جمع أبواب کل جزء- فیما سیأتی علی بیانه المصنف- و الذی یساوی (۵۶۶) خمسمائة و ستة و ستون بابا.

(۳) فی المصدر: ثمانمائة، و هو الصحیح المطابق لحاصل جمع الأحادیث المسندة مع المرسلة التی سیذکرها المصنف بعد قلیل.

(۴) لؤلؤة البحرین: ۳۹۵، انظر الجدول المعد لبیان عدد أبواب کتاب من لا یحضره الفقیه، و عدد أحادیثه علی ضوء ما ورد فی الأصل مقارنا بالنسخة المطبوعة من الفقیه.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۸۹

جدول مفصل بعدد اجزاء الفقیه و أبوابه و أحادیثه و مسانیده و مراسیله المصدر/ الجزء/ عدد الأبواب/ مجموعها/ عدد الأحادیث/ مجموعها/ الأحادیث المسندة/ مجموعها/ الأحادیث المرسلة/ مجموعها/ مجموع الأحادیث المسندة و المرسلة/ الملاحظات التعلیقة/ السحاویة للمولی مراد التفریشی//// ۵۹۶۳/ ۵۹۶۳/ ۳۹۱۳/ ۲۰۵۰/ ۲۰۵۰/ ۵۹۶۳// لؤلؤة البحرین/ ۱/ ۸۷// ۱۶۱۸// ۷۷۷// ۸۴۱////
حاصل مجموع الأبواب یختلف عما مذکور فی المصدر بفارق (۹۴) أربعة و تسعون بابا.

/ ۲/ ۲۲۸// ۱۶۳۷// ۱۰۶۴// ۵۷۳////// ۵۶۶// ۵۹۶۳// ۳۹۱۳// ۲۰۵۰/ ۵۹۶۳// ۳/ ۷۸// ۱۸۰۵// ۱۲۹۵// ۵۱۰//// ۴/ ۱۷۳// ۹۰۳//
۷۷۷// ۱۲۶/// النسخة المطبوعة من الفقیه/ ۱/ ۸۸// ۱۵۷۷////// اعتمدنا الترقیم المذکور لأحادیث و أبواب کل جزء من اجزاء الفقیه المطبوع، و الظاهر ان اختلاف عدد الأحادیث مع ما مذکور فی المصدرین أعلاه یرجع الی عدم ترقیم الشواهد و المتابعات فی الفقیه.
/ ۲/ ۲۲۷// ۱۶۲۷////////// ۶۷۰// ۵۹۰۱////// ۳/ ۱۷۹// ۱۷۸۱////// ۴/ ۱۷۶// ۹۱۶//////

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۹۰

و مرادهم من المرسل أعمّ ممّا لم یذکر فیه اسم الراوی بأن قال: روی، أو قال: قال (علیه السّلام) أو ذکر الراوی و صاحب الکتاب و نسی أن یذکر طریقه إلیه فی المشیخة، و هم علی ما صرّح به التقی المجلسی فی شرحه الفارسی المسمّی باللوامع أزید من مائة و عشرین رجل.

قال: و اخبارهم تزید علی ثلاثمائة و الکلّ محسوب من المراسیل عند الأصحاب لکنّا بیّنا أسانیدها، امّا من الکافی، أو من کتبه، أو من کتب الحسین بن سعید بل ذکرنا أکثر أسانید مراسیله و هی تقرب من خمسمائة بل ذکرنا لکلّ خبر مرسل اخبارا مسانید تقوّیه، انتهی «۱».

قلت: و هذه فهرست أسامی الجماعة المذکورین علی ما فی الشرح: ابن أبی سعید المکاری «۲»، ابن أبی لیلی «۳»، أبو إسحاق السبیعی «۴»، أبو سعید المکاری «۵»،

---

(۱) اللوامع فی شرح الفقیه للتقی المجلسی: غیر موجود لدینا.

و کلام التقی ابتداء من (و اخبارهم. إلی قول المصنف: انتهی) موجود برمته فی روضة المتقین ۱۴: ۳۵۰، فراجع.

(۲) اسمه: الحسین بن أبی سعید هاشم بن حیان المکاری أبو عبد اللّه. رجال النجاشی: ۳۸/ ۷۸.

(۳) یعرف به اثنان من الرواة، أحدهما: محمّد بن عبد الرحمن ابن أبی لیلی، و الأخر: محمّد بن عبد الرحمن بن أبی لیلی الأنصاری القاضی الکوفی، و ظاهر المراد هو الثانی. انظر معجم رجال الحدیث ۱۶: ۲۱۶.

(۴) روی الصدوق «قدّس سرّه» فی الفقیه ۳: ۱۷/ ۷۵۴ عن أبی إسحاق مطلقا عن الحرث عن أمیر المؤمنین علی (علیه السّلام)، و اسمه فی جامع الرواة ۲: ۳۶۵، و تنقیح المقال ۳: ۲ فصل الکنی: عمرو بن عبد اللّه بن علی: و فی معجم رجال الحدیث ۲۱: ۱۷ انه مشترک

بین عمرو المتقدم و بین أبی إسحاق السبیعی بن کلیب.

و ظاهر ما فی النسخة المطبوعة من رجال الشیخ ان أبا کلیب یختلف عن السبیعی المذکور إذ عدّ شخصا آخر. رجال الشیخ: ۶۴/ ۳۴، ۷۱/ ۲ و ۳، ۲۴۶/ ۳۷۵.

(۵) اسمه: هاشم بن حیان أبو سعید المکاری الکوفی مولی بنی عقیل. رجال النجاشی:

۴۳۶/ ۱۱۶۹، و فی رجال الشیخ: ۳۳۰/ ۲۱: هشام مکان هاشم، و هما واحد کما فی جامع الرواة ۲: ۳۱۰ و ۳۱۴.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۹۱

أبو الصباح الکنانی «۱»، أبو الصلت الهروی «۲»، أبو عبیدة الحذاء «۳»، أبو العلاء «۴»، أبو مالک المغربی «۵»، أبو هاشم البصری «۶»، أحمد ابن النضر، الأرقط «۷»، إسحاق بن جریر، إسماعیل بن سعد، الأعمش سلیمان بن مهران، أیوب بن نوح «۸»، برید بن معاویة العجلی، جعفر بن رزق اللّه، جمیل بن صالح، الحجّال «۹»، حدید بن حکیم، حسّان

---

(۱) اسمه: إبراهیم بن نعیم العبدی، کان أبو عبد اللّه علیه السّلام یسمیه المیزان، لثقته، انظر.

رجال النجاشی: ۱۹/ ۲۴، فهرست الشیخ: ۱۸۵/ ۸۳۶.

(۲) اسمه: عبد السّلام بن صالح ثقة عامی. رجال النجاشی: ۲۴۵/ ۶۴۳، و رجال الشیخ:

۳۸۰/ ۱۴.

(۳) اسمه: زیاد بن عیسی، کوفی ثقة، رجال النجاشی: ۱۷۰/ ۴۴۹.

(۴) لم نقف علی اسمه فی سائر کتب الرجال، و فی معجم رجال الحدیث ۲۱: ۲۴۲: لا یبعد کونه هو أبو العلاء الخفاف.

و اسمه: زیاد بن عیسی، کوفی ثقة، رجال النجاشی: ۱۷۰/ ۴۴۹.

(۵) فی المصدر: الحضرمی مکان (المغربی) و هو الصحیح، قال النجاشی: ۲۰۵/ ۵۴۶: الضحاک أبو مالک الحضرمی، کوفی، عربی. ثقة ثقة فی الحدیث. و عدّه الشیخ فی رجاله ۲۲۱/ ۴ من أصحاب الصادق علیه السّلام.

(۶) لم نقف علی اسمه فی سائر کتب الرجال، روی عنه الصدوق «قدّس سرّه» بهذا العنوان فی الفقیه ۳: ۱۰۲/ ۴۱۲ و لم یذکر طریقه إلیه فی المشیخة مما عدّ ذلک من المرسل.

(۷) لم نقف علی اسمه فی سائر کتب الرجال، روی عنه الصدوق «قدّس سرّه» بهذا العنوان فی الفقیه: ۳: ۱۰۴/ ۴۲۶ و لم یذکر طریقه إلیه فی المشیخة مما عدّ ذلک من المرسل.

و الظاهر: انه أبو إسماعیل و زوج أم سلمة أخت أبی عبد اللّه علیه السّلام انظر الکافی ۳:

۴۸۷/ ۶.

(۸) فی المصدر: أیوب بن راشد، و هو الصحیح، إذ روی عنه فی الفقیه ۲: ۶/ ۱۲ و لم یبین طریقه إلیه فی المشیخة مما عد ذلک من المرسل، اما أیوب بن نوح فقد ذکر طریقه إلیه فی مشیخة الفقیه ۴: ۶۰ و الطریق صحیح و قد تقدم فی هذه الفائدة برقم: ۴۴ و رمز: مد فراجع.

(۹) اسمه: عبد اللّه بن محمّد الأسدی، ذکره النجاشی: ۲۲۶/ ۵۹۵ بهذا العنوان، ثم قال:

مولاهم، کوفی، الحجال، المزخرف، أبو محمّد. ثقة ثقة، ثبت. و انظر رجال الشیخ:

۳۸۱/ ۱۸، و فهرست الشیخ: ۱۰۲/ ۴۳۸.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۹۲

الجمال «۱»، الحسن التفلیسی «۲»، الحسن بن عطیّة، الحسن بن موسی الخشاب، الحسین بن عثمان الأحمسی، الحسین بن بشار،

الحسین بن عبد اللّه الأرجانی، الحسین بن زید، الحسین بن کثیر «۳»، حفص بن عمرو «۴»، الحکم ابن سلیمان «۵»، حمّاد اللحام «۶»، حمران بن أعین، حمزة بن محمّد «۷»، خالد

---

(۱) هو: حسان بن مهران الجمال مولی بنی کاهل، من اسد، و قیل مولی لغنی، أخو صفوان.

النجاشی: ۱۴۷/ ۳۸۱، و الظاهر انه یختلف عن حسان بن مهران الغنوی الکوفی المذکور فی رجال الشیخ: ۱۸۱/ ۲۷۰ من أصحاب الصادق علیه السلام، حیث ذکر البرقی کلا الرجلین معا و عدهما من أصحاب الصادق و لم یفصل بینهما سوی حسان المعلم، رجال البرقی: ۲۷ و لمزید الفائدة انظر معجم رجال الحدیث ۴: ۲۶۷.

(۲) لم نعرف عن اسمه أکثر مما فی الأصل، و کناه الشیخ فی رجاله: ۳۷۱/ ۶ بابی محمّد من أصحاب الرضا علیه السلام.

(۳) الحسین بن کثیر، اسم لثلاثة من الرواة، أحدهم: الخزاز، و الثانی: الکلابی الجعفری الخزاز الکوفی، و الثالث: القلانسی الکوفی، و کلهم من أصحاب الصادق علیه السلام. رجال الشیخ: ۱۷۰/ ۹۱ و ۹۲ و ۹۳.

أقول: لم نظفر بروایة واحدة فی الفقیه عن الحسین بن کثیر حتی یمکن عدها من الروایات المرسلة حیث لم یذکر له طریقا فی مشیخة الفقیه، فلاحظ.

(۴) لم نقف علیه فی أسانید الفقیه، و لعله حفص ابن عمر، لا (عمرو) الذی ورد فی الفقیه ۲:

۲۳۷/ ۱۱۲۴ و لم یذکر له طریقا فی المشیخة مما عد ذلک من المرسل.

(۵) کذا فی الأصل، و فی المصدر: الحکم بن مسکین، و هو الصحیح لوروده فی الفقیه ۱:

۲۸۴/ ۱۲۹۰، ۳: ۱۱۰/ ۴۶۲ و لم یذکر له طریقا فی المشیخة مما عد ذلک من المرسل، و لم نقف علی روایة واحدة للحکم بن سلیمان لا فی الفقیه و لا فی غیره الا ما ذکره الشیخ «قدّس سرّه» فی رجاله: ۳۰۵/ ۴۰۱ من روایته عن محمّد بن الحداد الکوفی.

(۶) اللحام: لقب لروایین اسم کل منهما حماد، أحدهم: حماد بن بشر اللحام، و الثانی: ابن واقد اللحام، و الأول من أصحاب الباقر علیه السلام، و الثانی من أصحاب الصادق علیه السلام. رجال الشیخ: ۱۱۸/ ۴۹، ۱۷۳/ ۱۴۴ و احتمل فی معجم رجال الحدیث ۶:

۲۴۴ الاتحاد بینهما، فراجع.

(۷) الظاهر کونه من أصحاب الإمام العسکری علیه السّلام، روی عنه فی الفقیه و لم یذکر طریقه إلیه فی المشیخة مما عد ذلک من المرسل، و لیس المراد منه حمزة بن محمّد العلوی، فهذا من أشیاخه و قد روی عنه فی غیر الفقیه، و قد تقدم فی القوائم المعدة لبیان مشایخه فی هذه الفائدة، تسلسل [۷۴] برمز (عد).

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۹۳

ابن الحجاج، زکریا بن عبد اللّه المؤمن «۱»، زیاد بن المنذر، سدیر الصیرفی، السری «۲»، سعد بن إسماعیل، سعد بن الحسن، سعد بن سعد، سعید بن المسیب، سلمة بن تمام، سلیم الفراء، سلیم بن قیس، سهل ابن زیاد، شریف بن سابق التفلیسی، شعیب بن یعقوب، صالح ابن میثم، صباح المزنی «۳»، ضریح الکناسی «۴»، الطالقانی شیخ

---

(۱) کذا فی الأصل و المصدر، و الصحیح هو: زکریا بن محمّد بن أبو عبد اللّه المؤمن کما فی النجاشی:

۱۷۲/ ۴۵۳، و رجال الشیخ فی ترجمة أحمد بن الحسین بن مقلس: ۴۴۱/ ۲۶، و رجال العلّامة: ۲۲۴/ ۱، و ابن داود: ۲۴۶/ ۱۸۹، روی عنه الصدوق «قدّس سرّه» فی الفقیه ۴: ۱۳۳/ ۴۶۱ و لم یبین طریقه إلیه فی المشیخة مما عد ذلک من المرسل.

(۲) روی الصدوق «قدّس سرّه» فی الفقیه ۱: ۲۷۳/ ۱۲۵۱ جواب السری عن الإمام الهادی علیه السّلام، و لم یذکر طریقه إلیه فی المشیخة مما عدّ ذلک من المرسل.

و الظاهر ان المراد منه هو السری بن سلامة المذکور فی رجال الشیخ: ۴۱۶/ ۵ من أصحاب الهادی علیه السلام.

(۳) هو صباح بن یحیی أبو محمّد المزنی، کوفی، ثقة کما فی رجال النجاشی: ۲۰۱/ ۵۳۷، روی مرسلا فی الفقیه لرفعه الحدیث الی أمیر المؤمنین علیه السّلام ۳: ۲۳/ ۶۴ و لم یذکر الطریق إلیه فی مشیخة الفقیه.

أقول: الروایة هی بشأن قضاء أمیر المؤمنین علیه السّلام فی مسألة الارغفة المشهورة جدا علی الرغم من إرسالها، و فی الکافی ۷: ۴۲۷/ ۱۰: عن محمّد بن یحیی، عن أحمد بن محمّد و علی بن إبراهیم، عن أبیه جمیعا، عن ابن محبوب، عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سمعت ابن أبی لیلی یحدث أصحابه، فقال: قضی أمیر المؤمنین علیه السّلام فی رجلین اصطحبا فی سفر. الی آخره، و روی ذلک الشیخ المفید فی الإرشاد: ۱۱۷، کما وردت فی التهذیب ۶: ۲۹۰/ ۸۰۵ و الوسائل ۱۸: ۲۰۹/ ۵.

(۴) کذا فی الأصل، و فی المصدر: ضریس مکان (ضریح) و هو الصحیح الموافق لما فی الفقیه ۴: ۵۲/ ۱۸۵ و سائر کتب الرجال، و لم یذکر طریق إلیه فی مشیخة الفقیه مما عد ذلک من المرسل.

أقول: من لقب بالکناسی و اسمه ضریس اثنان من الرواة، أحدهما: ضریس بن عبد الملک بن أعین الشیبانی الکوفی أبو عمارة، من أصحاب الصادق علیه السّلام فی رجال الشیخ: ۲۲۱/ ۶، و سمی بالکناسی لان تجارته بالکناسة. رجال الکشی ۲: ۶۰۱/ ۵۶۶، و الأخر: ضریس بن عبد الواحد بن المختار الکناسی الکوفی. رجال الشیخ: ۲۲۱/ ۸، و لعل المراد منهما هو الأوّل لخیریته و فضله و ثقته التی نص علیها الکشی فی ترجمته.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۹۴

الصدوق «۱»، طریف بن سنان، طریف بن ناصح «۲»، عباد بن کثیر البصری، عباس بن بکّار، عبد الرحمن بن أبی هاشم، عبد الرحمن ابن أعین [و عبد الرحمن] «۳» بن سیابة، عبد السلام بن صالح الهروی [و عبد الصمد (علی احتمال تقدم)] «۴»، عبد اللّه بن العباس «۵»، عبد اللّه بن عجلان السکونی، عبد الواحد بن المختار الأنصاری، عثمان بن عیسی، عقبة بن خالد، العلاء بن الفضل «۶»، علی بن

---

(۱) اسمه: محمّد بن إبراهیم بن إسحاق المکتب، أبو العباس الطالقانی، و قد تقدم ذکره فی القوائم المعدة لبیان مشایخ الصدوق «قدّس سرّه» فی هذه الفائدة تسلسل [۱۲۹] برمز (قلط).

(۲) طریف، بالطاء المهملة: کذا ورد فی الأصل، و الصحیح هو: ظریف، بالضاد المعجمة الموافق لما فی المصدر و سائر کتب الرجال، روی عنه الصدوق «قدّس سرّه» فی الفقیه ۴: ۱۲۴/ ۱ و لم یبین طریقه إلیه فی المشیخة مما عد ذلک من المرسل.

(۳) ما أثبتناه بین معقوفتین من المصدر، و هو الصحیح الموافق لسائر کتب الرجال و الأسانید، و لعله سقط سهوا من الناسخ إذ لا یخفی الفرق بینه و بین ابن أعین علی المتضلع بهذا الفن کالمصنف «قدّس سرّه» و قد روی فی الفقیه عن الأوّل ۲: ۳۰۴/ ۱۵۱۰، و عن الثانی ۳: ۲۰۶/ ۹۴۵، ۴: ۱۱۲/ ۳۸۲، و لم یذکر طریقا لأی منهما مما عدّ ذلک من المرسل.

(۴) ما أثبتناه بین معقوفتین من المصدر، و المراد منه هو عبد الصمد بن محمّد الذی روی عنه فی الفقیه ۴: ۱۴۶/ ۱ و لم یبین طریقه الیه مما عدّ ذلک من المرسل، و لیس ابن بشیر لذکر طریقه إلیه فی المشیخة ۴: ۱۳۱، فلاحظ.

(۵) هو عبد اللّه بن عباس بن عبد المطلب القرشی الهاشمی المتوفی سنة/ ۶۸ ه کما فی سائر کتب الرجال، روی عنه فی الفقیه ۴: ۲۸۴/ ۸۵۱ و لم یذکر طریقه إلیه فی المشیخة من ما عدّ ذلک من المرسل.

(۶) فی المصدر: الفضیل مکان (الفضل) و هو الصحیح الموافق لما فی رجال النجاشی: ۲۷۸/ ۸۱۰، و الشیخ: ۲۴۵/ ۳۵۴ و البرقی: ۲۵، و هو العلاء بن الفضیل بن یسار أبو القاسم النهدی من أصحاب الصادق علیه السلام،

روی عنه فی الفقیه ۲: ۲۹۲/ ۱۴۴۶، ۳: ۷۳/ ۲۵۶، ۴: ۳۸/ ۱۲۲، ۴: ۱۹۸/ ۶۷۴ و لم یبین طریقه إلیه فی المشیخة مما عدّ ذلک من المرسل.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۹۵

أحمد الدّقّاق، علی بن الحسن بن فضّال «۱»، علی بن راشد، علی بن سعید «۲»، علی بن عبد اللّه الورّاق، علی بن میمون الصانع «۳»، عمرو بن إبراهیم، عمرو بن عثمان «۴»، عمر بن یزید صاحب السابری «۵»، عنبسة بن

---

(۱) تقدم فی القوائم المعدة لبیان مشایخ الصدوق «قدّس سرّه» فی هذه الفائدة، فی تسلسل [۱۵۰] برمز (قن) و ذکرنا هناک انه لیس من أشیاخه و قد روی عنه الصدوق فی الفقیه ۴: ۳۰۰/ ۹۱۰ و لم یذکر طریقه الیه مما عدّ ذلک من المرسل.

(۲) علی بن سعید، مشترک بین اثنین أحدهما البصری و الآخر ابن امرأة ناجیة ذکرهما الشیخ فی رجاله: ۲۴۳/ ۳۲۱، ۲۶۸/ ۷۲۹ من أصحاب الصادق علیه السّلام، و روی الصدوق «قدّس سرّه» فی الفقیه ۱: ۲۸۹/ ۱۳۱۶ عن علی بن سعید (مطلقا) عن أبی عبد اللّه علیه السلام، و لم یذکر طریقا لأی منهما مما عدّ ذلک من المرسل.

(۳) کذا فی الأصل، و فی المصدر: الصائغ- بالغین المعجمة- و هو الصحیح الموافق لرجال النجاشی: ۲۷۲/ ۷۱۲ و رجال الشیخ: ۱۲۹/ ۴۹، ۲۴۳/ ۳۲۷ و العلّامة: ۹۶/ ۲۷ و ابن داود: ۱۴۲/ ۱۰۹۴، و الظاهر انه فی بعض نسخ النجاشی کما فی الأصل بالعین المهملة کما یظهر فی النقل عنه فی الکتب الرجالیة المتأخرة.

(۴) فی المصدر: وصفه بالهمدانی ۱: ۱۶۲/ ۷۶۴، و لم یذکر الصدوق طریقا إلیه فی المشیخة مما عدّ ذلک من المرسل.

(۵) فی المصدر: [و عمر صاحب السابری (و کأنّه ابن یزید) (و کذا عمر صاحب الکرابیس)].

أقول: المراد من السابری هو عمر بن محمّد بن یزید أبو الأسود بیاع السابری، مولی ثقیف، الکوفی الثقة الجلیل کما فی النجاشی: ۲۸۳/ ۷۵۱، لکنه ذکر فی رجال الشیخ:

۲۵۱/ ۴۵۰، ۳۵۳/ ۷ و الکشی ۲: ۶۲۳/ ۶۰۵، بعنوان: عمر بن یزید بیاع السابری و هو نفسه عمر بن محمّد لما قاله البرقی فی رجاله: ۳۶ عمر بن یزید بیاع السابری، و کنیته أبو الأسود، مولی ثقیف.

و قد روی عنه الصدوق «قدّس سرّه» فی موضع واحد من الفقیه ۳: ۱۷۶/ ۷۹۳ بعنوان:

عمر بن یزید بیاع السابری و فی مواضع کثیرة أخری بعنوان: عمر بن یزید.

و الظاهر انه السابری فی الجمیع، لانه من البعید ان یدع الصدوق «قدّس سرّه» الروایة عن الثقة المشهور و یروی عن غیره ممن لم ینص احد علی توثیقه، و مما یؤکد ذلک ان الصدوق قد ذکر فی مشیخة الفقیه ثلاثة طرق الی بیاع السابری و کلها صحیحة کما نص علیها فی معجم رجال الحدیث ۱۳: ۵۳، و لو کان المراد منه غیره لما احتاج الی هذه الطرق الثلاثة، مع انه لم یذکر طریقا واحدا الی عمر بن یزید آخر غیره.

أقول:

لم أقف علی علة اعتبار مرویات الصدوق عنه من المرسل فی روضة المتقین، إلا إذا جعل مکانه عمر بن یزید بن ذبیان الصیقل، کما هو الحال فی جامع الرواة ۱: ۶۳۹ حیث أدرج فی ذیل ترجمة الصیقل المذکور جملة من الموارد مع ان الإطلاق ینصرف فی (عمر بن یزید) الی بیاع السابری الثقة المعروف لا الی الصیقل الذی لم تثبت وثاقته و لم ینص احد علیها، بل لم یذکر الصدوق طریقا إلیه فی المشیخة، فلاحظ.

خاتمة المستدرک، ج‌۵، ص: ۴۹۶

مصعب، القاسم بن محمّد الجوهری، کامل «۱»، لیث المرادی «۲»، مثنی بن الولید الحناط، محمّد بن أبی حمزة، محمّد بن أحمد

السنانی، محمّد بن یحیی بن عمّار «۳»، محمّد بن بحر الشیبانی، محمّد بن الحکم «۴»،

---

(۱) روی الصدوق «قدّس سرّه» فی الفقیه ۱: ۳۴۴/ ۱۵۲۱ عن کامل مطلقا، عن أبی جعفر علیه السّلام، و لم یبین طریقه إلیه فی المشیخة مما عدّ ذلک من المرسل، و لعل المراد منه هو کامل بن العلاء التمار الکوفی المذکور فی رجال الشیخ من أصحاب الباقر و الصادق علیهما السلام: ۱۳۴/ ۷، ۲۷۷/ ۱ الذی روی عنه ثقة الإسلام فی الکافی ۱: ک ۴ ب ۹۵/ ۵، ۲: ک ۱ ب ۱۰۰/ ۲، إذ لم نقف علی روایة واحدة فی الکتب الأربعة لأی ممن اسمه کامل و هو فی عداد أصحاب الباقر أو الصادق علیهما السلام فی رجال الشیخ، فلاحظ.

(۲) فی المصدر: [و ان تقدم انه کثیرا ما یروی عن أبی بصیر، و مراده لیث بن البختری و ذکرنا (ذلک) فی مواضعها].

(۳) لا وجود لهذا الاسم فی کتب الرجال و الأسانید، و الصحیح: محمّد بن إسحاق بن عمار الموافق لما فی المصدر و سائر کتب الرجال، و قد روی عنه الصدوق «قدّس سرّه» فی الفقیه ۱:

۲۸۷/ ۱۳۰۶ و ۱۳۰۷، ۳: ۱۸۳/ ۸۲۳، ۳: ۳۰۰/ ۱۴۳۴ و لم یذکر طریقه الیه مما عدّ ذلک من المرسل.

(۴) کذا فی الأصل و المصدر و الفقیه ۳: ۵۲/ ۱۷۴. أیضا، الا ان روایته فی الفقیه وردت بعینها فی التهذیب ۶: ۲۴/ ۵۹۳، و الوافی ۲: ۱۴۰، و الوسائل ۲۷: ۲۵۹/ ۳۳۲۷، و فیها: محمّد بن حکیم.

و الظاهر هو الصحیح الموافق لما تقدم و هو الخثعمی المذکور فی رجال النجاشی:

۳۵۷/ ۹۵۷، و رجال الشیخ: ۳۵۸/ ۲، و مشیخة الفقیه أیضا ۴: ۸۸ و لعل علة الإرسال تصدّر روایة الفقیه بعبارة: (و روی عن محمّد بن الحکم.) الا انها مسندة فی التهذیب، و هذا ما یقضی- بعد الحکم علی انه ابن حکیم- بعدّها من المسند.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۹۷

[محمّد] «۱» بن زیاد «۲»، محمّد الطیار، محمّد بن سلیمان الدیلمی، محمّد بن عبد اللّه بن هلال، محمّد بن عطیّة، محمّد بن علی الکوفی، محمّد بن عمرو بن سعید، محمّد بن الفضل الهاشمی، محمّد بن الفضیل «۳»، محمّد بن مارد، محمّد بن مرازم، محمّد بن مروان «۴»،

---

(۱) ما أثبتناه بین معقوفتین من المصدر.

(۲) قال فی الفقیه: روی عن محمّد بن زیاد، عن الحسن بن زید، قال: سمعت أبا عبد اللّه علیه السّلام. إلی آخره.

و الروایة بعینها فی الکافی ۵: ۳۶۴/ ۲، و فیها: محمّد بن یحیی، عن أحمد بن محمّد، عن العباس بن موسی، عن محمّد بن زیاد، عن الحسین بن زید، قال: سمعت أبا عبد اللّه علیه السلام. الی آخره.

أقول:

لعل المراد من ابن زیاد، هو ابن أبی عمیر، بقرینة روایة العباس عن ابن أبی عمیر فی التهذیب ۱: ۵۸/ ۱۶۱، ۲: ۲۸۹/ ۱۱۵۷، و الاستبصار ۱: ۵۷/ ۱۶۹، و روایة ابن أبی عمیر- و اسمه محمّد بن زیاد کما فی سائر کتب الرجال- عن الحسین بن زید فی الفقیه بطریق الصدوق إلی الحسین بن زید ۴: ۱۲۳، من المشیخة.

نعم، یمکن ان تکون الروایة مرسلة فیما لو قصد غیره ممن تسموا بهذا الاسم من أصحاب الصادق علیه السّلام فی رجال الشیخ، و لکن یبقی فی النفس شیء من هذا الإرسال لعدم ذکر الصدوق طریقا لأی منهم ما خلا ابن أبی عمیر، و لورود الروایة بعینها مسندة فی الکافی کما تقدم، و لم ینص علی إرسالها فی المرآة ۲۰: ۸۲/ ۲ بل عدها من الحسن، فلاحظ.

(۳) قال فی نقد الرجال: ۱۲۷ باتحاده مع محمّد بن القاسم بن فضیل الثقة الذی بین الصدوق طریقه إلیه فی المشیخة ۴: ۹۱، و ظاهره

اتحادهما من جهة الراوى عنهما فى موارد قليلة، إذ روى على بن مهزيار عنهما فى الفقيه ۲: ۲۶۶/ ۱۲۹۷، ۲: ۳۳۶/ ۱۵۶۰، و روايتهما عن الإمام الرضا عليه السّلام فى الفقيه أيضا ۴: ۱۲۲/ ۴۲۳، ۲: ۱۱۷/ ۵۰۳، و هذا لا يكفى للقول باتحادهما، إذ اختلفا فى موارد كثيرة فى الفقيه و غيره من جهة الراوى و المروى عنه، فلاحظ.

(۴) روى فى الفقيه عن محمّد بن مروان (مطلقا)، عن الإمام الصادق عليه السّلام ۲:

۴۸/ ۲۰۹ و ۶۰/ ۲۶۱، ۳: ۷۰/ ۲۴۱ و ۴: ۱۵۹/ ۵۵۵، و هو مشترک بين جماعة بهذا الاسم من أصحاب الصادق عليه السّلام فى رجال الشيخ: ۳۰۱/ ۳۳۱ و ۳۳۲ و ۳۳۳، و لم نقف على تمييزه لعدم وجود مرويات لهم فى الكتب الأربعة تساعد على التمييز من جهة الراوى و المروى عنه، و لم يذكر الصدوق طريقه اليه مما عد ذلك من المرسل.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۹۸

محمّد بن ميسرة «۱»، محمّد بن الوليد الخزّاز، محمّد بن يحيى الخزّاز، موسى ابن بكر الواسطى، نشيط بن صالح، نصر الخادم، النضر بن شعيب، وهب بن عبدربّه، هارون بن مسلم، هشام بن المثنى «۲»، هلقام بن [أبى] «۳» هلقام، اليسع بن عبد اللّه القمى، يونس الكناسى «۴»، يوسف ابن محمّد بن إبراهيم، يونس بن ظبيان، يونس بن عبد الرحمن «۵»،

---

(۱) كذا فى الأصل و المصدر، و فى الفقيه ۳: ۱۳۹/ ۶۱۱: محمّد بن ميسر- من غير تاء فى آخره- و الظاهر هو: محمّد بن ميسر بن عبد العزيز النخعى، بياع الزطى، الكوفى، الثقة، لمعروفيته، و لم يذكر الصدوق «قدّس سرّه» طريقا إليه فى المشيخة، الا انّه صرح فى مقدمة الفقيه بان جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول و إليها المرجع، و لعله أخذ هذا المورد من كتابه الذى رواه جماعة كما فى النجاشى: ۳۶۸/ ۹۹۷، و فهرست الشيخ:

۱۵۵/ ۷۰۰، و الرواية من الكتب جائزة بالاتفاق على ما لا يخفى.

(۲) ورد بهذا العنوان فى الفقيه ۲: ۳۳۴/ ۱۵۵۲، و المراد منه هو هشام بن المثنى الحناط الكوفى، من أصحاب الصادق عليه السلام كما فى رجال البرقى: ۳۵، و النجاشى فى نسخة، و الشيخ الطوسى ۳۳۱/ ۳۲، و قد بين الصدوق طريقه الى هشام بن المثنى الحناط، الا انه لم نقف على رواية له عنه بهذا العنوان الا ما تقدم، و من البعيد جدا ان لا يروى- و لو مرة واحدة- عمن بين طريقه إليه فى المشيخة، و عليه فلا إرسال أصلا و الرواية مسندة بالطريق، فلاحظ.

(۳) ما أثبتناه بين معقوفتين من أصول الكافى ۲: ۵۵۱/ ۱۲ و الفقيه ۱: ۲۱۶/ ۹۶۱، و هو الصحيح الموافق لسائر كتب الرجال.

(۴) كذا فى الأصل، و مثله فى الكافى ۴: ۵۷۲/ ۱، الا انه ورد فى المصدر، و الفقيه ۲:

۳۶۰/ ۱۶۱۵، و كامل الزيارات: ۱۸۶/ ۸ الباب/ ۷۵، و مرآة العقول: ۱۸: ۲۹۱/ ۱، و الوافى ۲/ ۲۲۵، و الوسائل ۱۴: ۴۸۳/ ۱۹۶۵۳، بعنوان: يوسف الكناسى، و هو ما استظهر صحته فى معجم رجال الحديث ۲۰: ۱۸۷.

و الظاهر ان سبب عدها من المرسل هو لعدم ذكر الصدوق طريقا إليه فى المشيخة، و لكن بلحاظ إسنادها فى الكافى، و كامل الزيارات مع اختلاف فى أوّل الطريق ينتف الإرسال أصلا.

(۵) أكثر الصدوق «قدّس سرّه» من الرواية عنه، و لم يذكر طريقه إليه فى المشيخة، مما عدّ ذلك من المرسل.

و الظاهر ان موارده فى الفقيه مأخوذة من كتبه الأكثر من ثلاثين كتابا كما فى فهرست الشيخ: ۱۸۱/ ۸۰۹ و لا غبار على الرواية المأخوذة من كتاب معروف النسبة الى صاحبه إذا كان ثقة بين المحدثين.

خاتمة المستدرک، ج۵، ص: ۴۹۹

انتهى «۱».

و معرفة طرقه إليهم فى غاية السهولة للممارس بما أشار إليه الشارح و غيره، انّما الكلام فى سائر مراسيله فان ظاهر المشهور اجراء

حكم غيرها عليها، و لكن نصّ جماعة بامتيازها عن غيرها.

قال الفاضل التفريشى فى شرحه- بعد الكلام المتقدم- و الاعتماد على مراسيله ينبغى ان لا يقصر عن الاعتماد على مسانيده حيث حكم بصحّة الكلّ، و قد قيل فى ترجيح المرسل: ان قول العدل: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله)، يشعر باذعانه بمضمون الخبر، بخلاف ما لو قال: حدثنى فلان.

و أولويّة مرسل العدل- العارف عمّا فى مسنده ضعف- ظاهرة دون ما سنده ضعيف، إذ لا حجيّة فى إذعان العدل و لا إيراث ظنّ بصدور الخبر عن المعصوم بخلاف ما لو روى «۲».

و قال: السيّد الأجلّ بحر العلوم- بعد نقل بعض الأمارات الدالة على تقدم ما فى الفقيه على ما فى الكافى، كما مرّ فى أوّل الفائدة بهذا الاعتبار-:

و قيل ان مراسيل الصدوق فى الفقيه كمراسيل ابن أبى عمير فى الحجيّة و الاعتبار، و ان هذه المزيّة من خواصّ هذا الكتاب لا توجد فى غيره من كتب

---

(۱) روضة المتقين ۱۴: ۳۵۰.

(۲) شرح الفقيه للسيّد التفريشى: غير موجود لدينا.

هذا و قد اختلف علماء الإمامية بشأن حجية الحديث المرسل على قولين: أحدهما الحجية و القبول مطلقا إذا كان المرسل ثقة، و مثلوا له بمراسيل ابن أبى عمير.

و الثانى عدم الحجية مطلقا. انظر أدلة كلا القولين و مناقشاتها فى مقباس الهداية ۱: ۳۳۸.

خاتمة المستدرك، ج‌۵، ص: ۵۰۰

الأصحاب «۱».

و قال الشيخ بهاء الملّة و الدين فى شرح الفقيه- عند قول المصنّف:

و قال الصادق جعفر بن محمّد (عليهما السلام): كلّ ماء طاهر حتى تعلم انه قذر «۲» - ما لفظه: هذا الحديث كتاليه من مراسيل المؤلّف رحمه اللّه، و هى كثيرة فى هذا الكتاب تزيد على ثلث الأحاديث الموردة فيه، و ينبغى ان لا يقصر الاعتماد عليها من الاعتماد على مسانيده من حيث تشريكه بين النوعين فى كونه ممّا يفتى به و يحكم بصحّته و يعتقد انه حجّة بينه و بين ربّه سبحانه.

بل ذهب جماعة من الأصوليين إلى ترجيح مرسل العدل على مسانيده، محتجين بان قول العدل: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله): كذا، يشعر باذعانه بمضمون الخبر، بخلاف ما لو قال: حدّثنى فلان، عن فلان، انه قال (صلّى اللّه عليه و آله): كذا، و قد جعل أصحابنا قدّس اللّه أرواحهم مراسيل ابن أبى عمير كمسانيده فى الاعتماد عليها، لما علموا من عادته انّه لا يرسل الّا عن ثقة فجعل مراسيل المؤلّف طاب ثراه كمراسيل ابن أبى عمير ظاهرا «۳».

ثم ذكر عدد الأحاديث مطابقا لما فى شرح التفريشى، و ربّما يؤيّد ما فى الشرحين ما ذكره الشهيد فى شرح الدراية، فإنه قال فى فروع الوجادة: و إذا نقل من نسخة موثوق بها فى الصحّة بأن قابلها [هو] «۴» أوثقه على وجه وثق بها المصنّف من العلماء، قال فى نقله من تلك النسخة: قال فلان، يعنى ذلك المصنّف، و الّا يثق بالنسخة، قال: بلغنى عن فلان انه ذكر كذا و كذا، و وجدت فى نسخة من الكتاب الفلانى، و ما أشبه ذلك.

---

(۱) رجال السيّد بحر العلوم ۳: ۳۰۰.

(۲) الفقيه ۱: ۶/ ۱.

(۳) شرح الفقيه للبهائى: غير موجود لدينا.

(۴) ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۵۰۱

و قد تسامح أكثر الناس فى هذا الزمان بإطلاق اللفظ الجازم فى ذلك من غير تحرّز و تثبّت «۱». الى آخر ما قال.

و يـدخل المقام فى عموم ما أسّـسه بطريق اولى من جهات عديدة لا تخفى، فيكون قوله: قال (عليه السّـلام)، اخبارا جزميّا بصدور هذا الكلام منه، و سبب الجزم لا بدّ و ان يكون وثاقة الوسائط و تثبتهم و ضبطهم، أو هى مع تكرّر الحديث فى الأصول، و غير ذلك من القرائن الحسيّة التى عليها المـدار، مثل موافقة الكتاب و العقل و السـنة القطعيّة، فإنّها تورث الظن بالصدور فضـلا عن القطع به، و انّما يجبر بها المضمون فقوله (رحمه اللّه): قال (عليه السّلام):

كمـا هو اخبـار جزمى عن صـدور هـذا الكلام عنه (عليه السّـلام)، اخبار عن وجود هـذه القرائن المعتبرة، كما أشار إليه فى أوّل كتابه المقنع بقوله: و حذفت الأسانيد منه لئلا يثقل حمله و لا يصعب حفظه، و لا يملّه قاريه إذا كان ما أبيّنه فيه فى الكتب الأصوليّة موجودا مبيّنا عن المشايخ العلماء الفقهاء الثقات رحمهم اللّه «۲»، انتهى.

و قال المحقق الـداماد فى الرواشـح فى ردّ من اسـتدل على حجيّة المرسل مطلقا: بأنه لو لم يكن الوسط الساقط عدلا عند المرسل لما ساغ له اسناد الحديث الى المعصوم. الى آخره.

قـال: و انّمـا يتمّ ذلك إذا كان الإرسال بالإسـقاط رأسا و الاسـناد جزما، كما لو قال المرسل: قال النبىّ (صـلّى اللّه عليه و آله)، أو قال الامام (عليه السّـلام) ذلك، و ذلك مثل قول الصدوق عروة الإسـلام رضى اللّه عنه فى الفقيه: قال (عليه السّلام) الماء يطهر و لا يطهر «۳»، إذ مفاده الجزم أو الظن بصدور الحديث

---

(۱) الدراية للشهيد الثانى: ۱۰۸- ۱۰۹.

(۲) المقنع ۱: ۲.

(۳) الفقيه ۱: ۶/ ۲.

خاتمة المستدرك، ج۵، ص: ۵۰۲

عن المعصوم، فيجب ان تكون الوسائط عدولا فى ظنّه، و الّا كان الحكم الجازم بالإسناد هادما لجلالته و عدالته. إلى آخره «۱».

و قال المحقق الشيـخ سليمان البحرانى: فى البلغـة فى جملـة كلام له فى اعتبار روايات الفقيه: بل رأيت جمعا من الأصـحاب يصـفون مراسيله بالصحّة، و يقولون انّها لا تقصر عن مراسيل ابن أبى عمير، منهم: العلامة فى المختلف «۲»، و الشهيد فى شرح الإرشاد «۳»، و السيد المحقق الداماد «۴»، قدّس اللّه أرواحهم «۵»، انتهى.

و بما ذكرنا ظهر ضـعف كلام الشارح التفريشـى من انه لا حجيّـة فى إذعان العـدل. الى آخره، و ظهر أيضا ان هذا القسم من مراسيل الفقيه يشارك مسانيده فيما ذكره من الحكم بالصحّة و كونه حجّة بينه و بين ربّه تعالى، و يختص بالحكم باحتفافه بالقرائن الدالّة على صحّته بالمعنى الذى لا بدّ من العمل بالخبر بعد وجودها فيه بما أوضحناه للمصنف البصير، و لا ينبئك مثل خبير.

صورة خطّ المؤلف نوّر اللّه مضـجعه و قد آن لنا ان نختم هذه الفائدة الشريفة بحمد من علّم الإنسان ما لم يعلم و بالصلاة على رسوله الأكرم و على آله حجج اللّه على طوائف الأمم، وقع الفراغ بيد مؤلّفه العبد المذنب المسىء حسين بن محمّد تقى النورى الطبرسى فى ربيع الآخر من سنة ۱۳۱۸ ثمان عشرة بعد الالف و ثلاثمائة فى المشهد الشريف الغروى على مشرّفه آلاف السلام و التحية.

---

(۱) الرواشح السماوية: ۱۷۴.

(۲) مختلف الشيعة: لم نعثر عليه فيه.

(۳) شرح الإرشاد: غير متوفر لدينا.

(۴) الرواشح السماوية: ۱۷۴.

(۵) بلغة الرجال: غير متوفرة لدينا.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ عليّ بْنُ موسَی الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنـادِرُ البِحـار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلاّمة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع " القائميّة " الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله " الشمس آباذي – "رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذي قدِ اشتهَرَ بشَغفِهِ بأهل بَيت النبيّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام عليّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، في سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز " القائميّة " للتحرِّي الحاسوبيّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإماميّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجي الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثَّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التَّحَرِّي الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلاّب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِجِ العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشّبُهات المنتشرة في الجامعة، و...

- مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التي يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ – في آكناف البلد - و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – في أنحاء العالَم - مِن جهةٍ أُخرَى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبية، قابلة للتشغيل في الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتي " القائميّة " www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقعَ أُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضيّة، الخَطابات و... للعرض في القنوات القمريّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسيم النظام التلقائيّ و اليدويّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخريّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد

جَمکرانَ و...

ط) إقامهٔ المؤتمَرات، و تنفیذ مشروع" ما قبلَ المدرسهٔ "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِکین فی الجلسهٔ

ی) إقامهٔ دورات تعلیمیّهٔ عمومیّهٔ و دورات تربیهٔ المربّی (حضوراً و افتراضاً) طیلهٔ السَّنَهٔ

المکتب الرّئیسیّ: إیران/أصبهان/ شارع"مسجد سیّد/ "ما بینَ شارع"پنج رَمَضان "ومُفترَق "وفائی/"بنایهٔ"القائمیّهٔ"

تاریخ التأسیس: ۱۳۸۵ الهجریّهٔ الشمسیّهٔ (=۱۴۲۷ الهجریهٔ القمریّهٔ)

رقم التسجیل: ۲۳۷۳

الهویّهٔ الوطنیّهٔ: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البرید الالکترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاکس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مکتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التِّجاریّهٔ و المَبیعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمین ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظهٔ هامّهٔ:

المیزانیّهٔ الحالیّهٔ لهذا المرکز، شَعبیّهٔ، تبرّعیّهٔ، غیر حکومیّهٔ، و غیر ربحیّهٔ، اقتُنِیَت باهتمام جمع من الخیّرین؛ لکنّها لا تُوافِی الحجمَ المتزاید و المتّسِعَ للامور الدّینیّهٔ و العلمیّهٔ الحالیّهٔ و مشاریع التوسعهٔ الثّقافیّهٔ؛ لهذا فقد ترجّی هذا المرکزُ صاحِبَ هذا البیتِ (المُسمَّی بالقائمیّهٔ) و مع ذلک، یرجو مِن جانب سماحهٔ بقیّهٔ الله الأعظم (عَجَّلَ اللّهُ تعالی فرَجَهُ الشَّریفَ) أن یُوفِّقَ الکلَّ توفیقاً متزائداً لِإعانتهم – فی حدّ التّمکّن لکلّ احدٍ منهم – إیّانا فی هذا الأمر العظیم؛ إن شاءَ اللّهُ تعالی؛ و اللّهُ ولیّ التوفیق.